

مِثْلَةُ الثَّرَى لِلزَّيْنِ ابْنِ الْجَامِعِيَّةِ (١٣٨)

الجواهر المضية

على المقدمة من البحر الرضائي

لسَيِّفِ الدِّينِ بَرِّعُطَاءِ اللَّهِ الْفَضَائِلِ الْمَصْرُوعِ الْجَبَّارِ

(ت ١٠٢٠ هـ)

رِايَة وَتَحْقِيقِ

خَادِمَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

مُحَمَّدَةُ بِنْتُ هَاشِمِ بْنِ

مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ

نَاشِرُونَ

الجمهورية الجزائرية
على المقامة الجزائرية

الجواهر المضية

على المقدمة الجزئية

لسيف الدين بن عطاء الله الفصلي المصري البصير

(ت ١٠٢٠ هـ)

دراسة وتحقيق

خادمة القرب الكريم

عزة بنتها اسمعيني

مكتبة الرشيد
مناشرون

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

مكتبة الرشد ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email: alrushd@alrushdryh.com

Website: WWW.rushd.com



- * فرع طريق الملك فهد: الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- * فرع مكة المكرمة: هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- * فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- * فرع جدة: ميدان الطائرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- * فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- * فرع أبها: شارع الملك فيصل - تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
- * فرع الدمام: شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة: مكتبة الرشد - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت: دار ابن حزم - هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب: الدار البيضاء - وراقه التوفيق - هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمن: صنعاء - دار الآثار - هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن: عمان - الدار الأثرية - هاتف ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين: مكتبة الغرباء - هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع - هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا: دار البشائر - هاتف ٢٣١٦٦٦٨
- قطر: مكتبة ابن القيم - هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ح) مكتبة الرشد ، ١٤٢٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفضالي ، سيف الدين بن عطاء الله
الجواهر المضنية على المقدمة الجزرية. / سيف الدين بن عطاء الله
الفضالي ؛ عزه هاشم معيني . - الرياض ، ١٤٢٥ هـ
٤١٤ ص ؛ ٢٤ سم

ردمك: ٩٩٦٠٠١-٤٠٣-٧

١- القرآن - القراءات و التجويد أ.معيني ، عزه هاشم (محقق)
ب.العنوان

١٤٢٥/٥٣٦٧

ديوي ٢٢٨.٩

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٥٣٦٧
ردمك: ٩٩٦٠٠١-٤٠٣-٧

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدمت بها الباحثة
لنيل درجة الماجستير في قسم أصول الدين
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
في الجامعة الأمريكية المفتوحة
ونوقشت بتاريخ ١٤/١٢/١٤٢٤ هـ
ونالت بحمد الله تقدير " امتياز "
وكانت بإشراف فضيلة العلامة الشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد

الإهداء

إلى أُمِّي شُعْلَةٌ نُورَتْ لِي دَرْبِي

إلى أَبِي رَمْزُ الْحُبِّ وَالْعَطَاءِ

أُهْدِي عَمَلِي فِي هَذَا الْكِتَابِ

عَزَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لأستاذنا وشيخنا العلامة د. أيمن رشدي سُويد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإنَّ علم التجويد من أهم العلوم الشرعية ؛ لتعلُّقه بكلام الله سبحانه وتعالى ، وقد قال العلماء : إنَّ تعلُّمه فرضٌ كفاية ، والعمل به فرض عينٌ على كلِّ مكلف يريد قراءة شيءٍ من القرآن الكريم ، وأدنى حدٍّ لصحة التلاوة أن تَسَلَّمَ من الإخلال بالمعنى أو بالإعراب أو بهما معاً .

لذلك حَرَصَ أئمةُ القراءة - رحمهم الله تعالى - في شتَّى العصور على التأليف في التجويد ، بين منظومٍ ومنتثور ، ومطولٍ ومختصر .

وكان من بين تلك التأليف منظومة « المقدمة » ، فيما يجب على قارئ القرآن أن يَعْلَمَهُ « لشيخ الكلِّ في علوم التجويد والقراءات العلامة المحقق محمد بن الجزري رحمه الله تعالى (ت ٨٣٣ هـ) ، فقد حَوَتْ - على صِغَر حجمها - جُلَّ أبحاث التجويد الهامَّة ، مع حُسْن سَبْكٍ ، ودَقَّة لَفْظٍ ، وجمال أسلوب ، ورزقها الله - سبحانه - القبول لدى الناس على مرِّ الأيام والدهور ، من زمن ناظمها - رحمه الله - إلى زماننا هذا .

وقد أقبل العلماء في شتَّى الأعصار على شرحها ، وإبراز ما حَوَتْ من قواعد وفوائد ، وكان من بين تلك الشروح شرح الجواهر المضيئة على المقدمة الجزريَّة لشيخ قراء مصرَ في عصره العلامة : سيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري (ت ١٠٢٠ هـ) .

وشرحه هذا من الشروح المطولة نسبياً ، وقد رجّع فيه إلى أكثر من أربعين مصدراً من كتب التجويد والقراءات والنحو اللّغة ، والرّسم والضبط ، والتفسير وغيره .

وقد بقيَ هذا الكتاب مخطوطاً بعيداً عن أيدي الباحثين من المشتغلين بالدراسات القرآنية إلى أن شاء الله سبحانه أن تقوم الأخت الفاضلة الحافظة المجازة عزة هاشم معيني بدراسة وتحقيق هذا الكتاب لتلّ درجة الماجستير من كلية الدراسات العربية والإسلامية بالجامعة الأمريكية المفتوحة .

وكان لي شرفُ الإشراف على هذه الرسالة الجامعية التي انتهت بحصول الأخت الفاضلة على تقدير امتياز ، والله الحمد .

وها هو شرحُ الفضائيّ اليوم يخرج لدى عالم المطبوعات بعد أكثر من ٤٠٠ سنة من وفاة مؤلّفه .

فجزى الله الأخت عزة على ما بذلت من جهدٍ مشكورٍ في إخراج هذا الكتاب .

نسألُ الله تعالى أن يُدبّر علينا جميعاً نعمة خدمة القرآن الكريم تعلّماً وتعليماً إلى أن نلقاه سبحانه وتعالى ، وهو راضٍ عنا ، آمين .

وصلّى الله على سيدنا ونبيّنا محمدٍ ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله ربّ العالمين .

خادم القرآن الكريم

د. أيمن رشدي سُويد

جُدّة ١٤٢٥/٥/١٨ هـ

٢٠٠٤/٧/٦ م

قالوا في الإمام الفضاليّ وكتابه « الجواهر المضيّة » :

▪ « فاضلٌ جنّى فواكهَ جنّةٍ في علومِ القرآن ، وتقدّم في علومِهِ على الأقران ، له شرحٌ بديعٌ على الجزرّة في التّجويد »
« العلامة المحبّي »

▪ « الشّيخُ الإمامُ المقرّي »
« العلامة سلطان المزّاحي »

▪ « شَيْخُ القُرَاءِ بِمَصْرَ في عَصْرِه »
« الأستاذ الزركلي »

مُتَلَمِّتًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اصطفى من عباده حملة كتابه ، وأوجبَ عليهم تجويدَه والعملَ بما فيه ، ووعدهم على ذلك جزيلَ ثوابه ، ووفَّقهم للمداومة على قراءته وإِقراءه ، وسقاهم لذيذ شرايه ، وخصَّهم بمزايا بين العباد وجعلهم من خواصِّ أحبائه .

فسيحانه من إلهٍ اختارهم وفضَّلهم على مَنْ سواهم لحفظ كتابه الكريم ، وصَوْنه عن التبديل والتغيير والتحريف والتخريم ، فحفظوه وصانوه عن الزيادة والنقص والتأخير والتقدم ، وحرَّروا طرقَه ورواياته ، وأوضحوا وجوه إعرابه ، وبيَّنوا مخارجَ حروفه وصفاتها ، وحقَّقوا كيفية النطق بمفرداتها ومركباتها ، وفرَّقوا بين مُفخِّمِه ومُرَقِّعِه ، ومُخَفِّاه ومُدَغِمِه ، وميَّزوا بين مَقْصورِه ومُمدودِه ، ومُختلِسِه ومُتَمِّمِه ، وعرَّفوا أنواعَ وَقْفِه وحثُّوا على تعليمه وتعلُّمه .

فطوبى لمن تلاه حقَّ تلاوته ، حتى صار مُمتزجاً بلحمه ودمه وأعصابه ^(١) .
والصلاة والسلام على سيِّدنا محمدٍ عبده ورسوله ، الذي أرسله الله رحمةً للعالمين ، وعلى آله وأصحابه وأحبابه أجمعين ، ما تشرَّفت بتلاوة كلامه ألسنة القارئین ، ونسأله سبحانه أن يجعلنا في اقتفائهم من التوفيق في كلِّ حالٍ وحين ،
أما بعد :

فلمَّا كان علمُ التجويد من أولى العلوم ذكراً وفكراً ، وأشرفها منزلةً وقدرًا ؛ لكونه متعلِّقاً بكلام ربِّ العالمين ، المتزلُّ به الروحُ الأمين ، على قلب المصطفى سيد المرسلين ، أولاه العلماء الفضلاء عنايةً كبيرةً ، بسطاً وشرحاً ، واختصاراً وتيسيراً ، وتنظيماً وتبويماً ، وخدمته الكثيرُ من المحققين والمجوِّدين ، والحفاظ

(١) هذه خطبة الشيخ محمد مكي نصر - رحمه الله تعالى - في مقدِّمة كتابه : نهاية القول المفيد .

والمقرئين ، الذين جمعوا بين تعلُّمه وضبط أحكامه وقواعده ، وبين المشافهة والتلقين الصحيح .

قال الإمام أبو عمرو الداني : « وقرأ القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق ، فمنهم من يعلم ذلك قياساً وتمييزاً ، وهو الحاذق النبيه ، ومنهم من يعلمه سماعاً وتقليداً ، وهو الغني الفهيم ، والعلم فطنة ودراية أكد منه سماعاً ورواية ، وللدراية ضبطها ونظمها ، وللرواية نقلها وتعلمها ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » اهـ ^(١) .

ولقد كان من أرفع ما ألف في هذا العلم الشريف ، ومن أنفع ما تداوله الطلاب والقراء ، أرجوزة الإمام ابن الجزري المسماة بـ : « المقدمة : فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه » لشيخ القراء والمُجودين ، أشهر علماء القراءة منذ زمانه حتى وقتنا الحاضر ، خاتمة المحققين ، مجدد علم القراءات ، العالم العامل ، الحافظ أبي الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) رحمه الله تعالى .

وقد رزق الله هذه المنظومة المباركة القبول والذیوع في بقاع الأرض حتى يوم الناس هذا ، يحفظها القراء والحفاظ ، ويشرحها العلماء والأفاضل ، ويتدارسها الأساتذة والطلاب ، حتى صارت عند كثير من الناس شرطاً لازماً في الإجازة ؛ لكونها استوفت أمهات المسائل في علم التجويد ، وصارت القراءة عن عيوب اللسان ولحون المترددين .

فتسابق أئمة هذا الفن إلى شرحها وبيانها ، وفك رموزها ومسائلها ، وهم بين مختصر ومطول ، وناقل وإمام محقق .

وقد رجوت الله واستخرته - وسائل الله لا يخيب - أن يكون لي حظ من هذا الخير فتفضل الله الوهاب الثَّان عليّ بأن يكون أحدُ شروح هذه المنظومة الميمونة هو موضوع أطروحتي لنيل درجة الماجستير ، وهو كتاب :

(١) في كتابه : التحديد في الإتيان والتجويد ص ٦٧ .

« الجواهرُ المُضيئة على المُقدمة الجزرية »

لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي الشافعي البصير (ت ١٠٢٠ هـ)
تحقيقاً ودراسةً

وقد حفزني إلى اختياره جملة أمور ، منها :

أولاً : تأثري بشيخي وأستاذي المشرف ، العلامة البحّاث ، القارئ المستقن ، المحقق المدقق ، الدكتور أيمن رشدي سُويد - حفظه الله تعالى ونفع به المسلمين - الذي عُرِفَ بجهادهِ المُخلص ، وجهودهِ الحثيثة في سبيل إحياء علم التجويد والقراءات القرآنية ، وسعيهِ الدؤوب للنهوض بهذا العلم ونشرهِ بخطى ثابتة منهجية ، ضمن قواعدَ وضوابطَ تحكمها الرواية والتّقل والمشافهة ، ويحوطها العلم والتحقيق .

ومن ثمّ تحقيقُ رغبةٍ صادقةٍ لشيخي وأستاذي المشرف ، الذي حَبَّبَ إليّ كتاب الله ، وتشرّفتُ بختم القرآن على يديه برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية ، والذي حثني وبعثَ الهمةَ في نفسي إلى خدمة هذا العلم الشريف .

ثانياً : إجلالي صاحبَ هذه القصيدة ، وهو الإمامُ ابنُ الجزري رحمه الله تعالى ، العلامة ، الحافظُ الفهامة ، الذي حقّق ودقّق ، وجمع ما تفرّق في فنّ التجويد وعلم القراءات ما لم يجمعه غيره ، والذي نجد كلامه في هذا الفنّ معولاً عليه ، فجزاه الله عناً وعن القرآن وعلومه وأهله كلّ خير .

وترجع صلتي بهذه المنظومة إلى ما يقرب من عشر سنوات ، لما كان لي شرفُ بداية التلمذ على شيخي وأستاذي الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - ، ثم ترقيتُ بنيل إجازةٍ منه في هذه المنظومة المباركة .

ثالثاً : مؤلّف هذا الكتاب - موضوع الرسالة - هو الإمام الفضالي رحمه الله تعالى ، الذي عُرِفَ بـ : شيخ القراء بمصرَ في عصره ، وقد وصفه العلامة المحيي

قائلاً : « فاضلٌ ، جنى فواكهَ جَنَّةٍ في علوم القرآن ، وتقدّم في علومه على الأقران ، له شرحٌ بديعٌ على الجزرية في التجويد » ^(١) .

ويعدُّ شرحه هذا شرحاً جامعاً واسعاً لمنظومة « المقدمة » ، وهو من الشروح التي اعتمدت القول والاستيعاب ، وكثرة التمثيل ، مع الاستدراك والتنبية لجملة من قام بشرح هذه المنظومة قبل عصر شارحها الإمام الفضالي رحمه الله تعالى .
فمادّة هذا الشرح اتّكأت على شروح نافعة جليّة لهذه المنظومة ، وكأنّ جامعها قد وضع نُصبَ عَيْنِهِ هذه الشروح ، مُستخلصاً لها ، جامعاً لفوائدها ، مُرتباً لمباحثها ، مُتقدماً لها ، مُدافعاً عن آراء بعض شراحها .

هذا وقد شرعتُ في تحقيق هذا الشرح ودراسته وفق خطة منهجية ، هي كالتالي :

القسم الأول (الدّراسة) :

ويشمل : مقدّمة وباين :

١- المقدّمة : تحدّثُ فيها عن أهمية متن « المقدّمة » ، وسبب اختياري لهذا الموضوع ، وصلّي بهذه المنظومة ، والإسناد الذي أدّى إليّ متن هذه المنظومة عن ناظمها رحمه الله تعالى .

٢- الباب الأول : في التعريف بالناظم ومنظومته ، وفيه فصلان :

الأول : التعريفُ بصاحب النّظم ، الإمام ابن الجزري .

الثاني : منظومة « المقدّمة » قيمتها العلميّة وأثرها وما كُتب عليها ،

وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : في التعريف بمنظومة المقدّمة .

الثاني : في تتبّع شروح « المقدّمة » وتسلسلها تاريخياً .

الثالث : منزلة « الجواهر المُضيئة » بين شروح المقدّمة .

(١) خلاصة الأثر ٢/ ٢٢٠ .

٣- الباب الثاني : في التعريف بالشارح وكتابه ، وفيه فصلان :
الأول : التعريف بالشارح الإمام سيف الدين الفضالي ، ويشتمل على :

أ- اسمه ونسبه ومولده .

ب- شيوخه .

ج- سنده في القراءات .

د- تلامذته .

هـ- مؤلفاته .

و- وفاته .

ز- ثناء العلماء عليه .

الثاني : في التعريف بكتابه « الجواهر المضية على المقدمة الجزرية » ،
ويشتمل على :

أ- اسم الكتاب .

ب- توثيق نسبته إلى المؤلف .

ج- توثيق أن النصّ موضوع الدرس هو كتاب : الجواهر المضية .

د- مصادر الكتاب .

هـ- منهج المصنّف في الكتاب .

و- ملاحظات على منهج المصنّف .

ز - نُسخ الكتاب .

ح- بيان منهج التحقيق .

ط- إيضاح المصطلحات والرموز .

القسم الثاني (التحقيق) :

ويشتمل على :

أ- النصّ المحقّق : وهو كتاب « الجواهر المضية على المقدمة الجزرية »

للفضالي .

ب- الخاتمة : وتشمل نتائج الدراسة والتحقيق ، وبعض المقترحات .

ج- الفهارس العلمية ، وتحتوي على :

- ١- فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٢- فهرس الآيات الواردة في النصّ المحقّق .
- ٣- فهرس الأعلام .
- ٤- فهرس التعريفات والمصطلحات .
- ٥- فهرس الألفاظ المختلفة من متن المقدّمة .
- ٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصّ المحقّق .
- ٧- فهرس المصادر والمراجع .
- ٨- فهرس الموضوعات .

وبعد :

فإذا كان هذا العملُ قد قضيتُ في إنجازه زمناً وجُهداً كبيراً ، فإنّه لم يكن يخلو من عقبات وصعوبات ، كان الفضلُ في تذليلها توفيقُ الله جلّ وعلا أولاً ، ثم توجيهُ شَيْخِي وأستاذي الدكتور أيمن سُويد ، الذي وجدتُ معه من كريم تشجيعه ، وسعة صدره ، وفرط تواضعه ، وجميل صبره ، مضموماً ذلك كله إلى رحابة علمه ، ودقيق لحظه ، وسداد توجيهه ، ما طوّقني أسراً ، وألزمي دعاءً وشكراً .

ثم الشكر الوافر والثناء العاطر لأستاذتي وشيختي الفاضلة ، القارئة المتقنة ، المحقّقة المدقّقة ، الأستاذة رحاب شققي - حفظها الله - التي أعانتني على إنجاز هذا العمل ، بما قدّمتُه من وقتها وجهدها ففتحت لي بيتها وقلبها ، فأشكر حنوّها عليّ وصبرها ، وأمتعني الله العليّ الكبير بدوام صُحبته .

ثم الشكر الجزيل لقرة عَيْنِي ، والديَّ الكريمين الفاضلين ، اللّذين ذلّلا لي الصّعاب ، وفتحوا لي باب العلم والتعلّم والتّلمذ على أيدي المشايخ الفضلاء ، وما أدخرنا جهداً ولا وقتاً ولا دعاءً ، فما أحصِي أياديهما التي قد طوّقت عُنقي بخير حلّي ، وأرفع يديّ بالدعاء لهما بطول العُمر وحُسن العمل ، مع وافر الصحة ودوام العافية .

ولا يفوتني توجيه الشكر العميق إلى من هَيّأ لي ظروف البحث والتحصيل ، وأعانني على إنجاز هذا العمل ، وعائش لحظاته بدقائقها وثوانيتها منذ أول بذوره حتى استوى على نسوقه ، وأتحفني بمقابلة التّسخ الخطية ، وسدّدني بمعظم المصادر والمراجع ، زوجي فضيلة الدكتور عادل بن عبد القادر قوته .

والحمد لله أولاً وآخراً ، هو وليُّ كلِّ نعمة ، ومُسدي كلِّ خير . اللهم أنت المسؤول المرجو أن تُبلّغنا أملنا ، وتصلحَ قولنا وعملنا ، وتجعلَ سعيَنا مقرباً إليك ، نافعاً برحمتك لديك ، اللهم اغفر لي ولوالديّ ولمشايخي ولكلِّ من له حقٌّ عليّ ولجميع المسلمين .

اللهم صلِّ على عبدك وحبيبك سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

خادمة القرآن الكريم

عزّة هاشم مُعيني

جُدّة ٢٠ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ

الإسناد الذي أدّى إلى متن منظومة المقدمة عن الناظم رحمه الله

تلقّيتُ هذا النّظم المبارك ، وقرأته غيباً من حفّظي في مجلسٍ واحدٍ على أستاذي وشيخي العلامة المقرئ والمحقّق الدكتور أكرم رشدي سُويد حفظه الله تعالى ، وأجازني به ، وأخبرني أنه تلقّاه عن شيخه العلامة المقرئ الشيخ عبد العزيز عيون السُّود رحمه الله (ت ١٣٩٩ هـ) أمين الإفتاء وشيخ القراء في مدينة حمص الحروسة ، وأخبره أنه تلقّاه عن شيخه فريد العصر ، وتاج القراء بمصر ، الأستاذ الشيخ عليّ بن محمد الضُّبَاع شيخ القراء وعموم المقارئ بالديار المصرية رحمه الله تعالى (ت ١٣٧٦ هـ) ، وهو تلقّاه عن الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن بن حسين الخطيب الشَّعَّار (ت ١٣٣٨ هـ) ، وهو عن خاتمة المحقّقين ، شمس الملة والدين الشيخ محمد ابن أحمد المتولّي شيخ قراء مصر في وقته وعصره (ت ١٣١٣ هـ) ، وهو عن شيخه المحقّق ، العمدة المُدَقِّق ، السيّد أحمد الدُرّي الشهير بالتهامي (ت ١٢٦٩ هـ) ، وهو عن شيخ قراء وقته ، العالم العامل الشيخ أحمد ابن محمد المعروف بسلمونة (ت ١٢٥٤ هـ) ، وهو عن شيخه المحقّق المُدَقِّق السيّد إبراهيم العبيديّ ، كبير المقرئين في وقته (كان حيّاً ١٢٣٧ هـ) ، وهو عن الأستاذ الكبير ، العلّم الشهير ، الشيخ عبد الرحمن ابن حسن بن عمر الأجهوريّ (ت ١١٩٧ هـ) ، وهو عن العالم العلامة الإمام الفاضل الشيخ أحمد البقريّ المعروف بأبي السّماح (ت ١١٨٩ هـ) ، وهو عن العلامة شيخ قراء مصر في وقته ، شمس الدّين محمد بن قاسم البقريّ (ت ١١١١ هـ) ، وهو عن شيخ قراء وقته أيضاً الشيخ عبد الرحمن اليمينيّ (ت ١٠٥٠ هـ) ، وهو عن والده الذي اشتهر صيته في جميع الآفاق ، الشيخ شحادة اليمينيّ (ت ٩٩٧ هـ) ، وهو عن شيخ أهل زمانه العلامة ناصر الدّين محمد بن سالم الطبلانيّ (ت ٩٦٦ هـ) ، وهو عن شيخ الإسلام ، أبي يحيى زكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وهو عن شيخ شيوخ وقته ، أبي التّعيم رضوان بن محمد العُقَيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، وهو ناظمها شيخ القراء والمُحدّثين ، شمس الملة والدين ، محمد ابن محمد بن محمد الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، تغمّد الله الجميع برحمته ، وأسكنهم فسيح جنّته ، آمين .

خادمة القرآن الكريم

عزة هاشم معيني

صورة الإجازة التي كتبها لي شيخني وسيدي

العلامة المحقق

الدكتور أيمن سويد

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ربينا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
فقد عرضت عليكم الأختُ نوال الله تعالى / عزة هاشم عيني
حفظها الله هذه المنظومة المباركة من حفظها في مجلس واحد
حفظاً لا تقان، ولفظاً لا يقان، وقد أجزأتها أن تروها
عني لمن تراها أهلاً من الدارسات، مع القبول والرجوع
وأخبرها أنها تكتفي هذه المنظومة بالإسناد المذكور
في الصلوة السابقة لئلا ناظرها، رحم الله الجميع،
هذا وأوصي نفسي والأختُ الحازة بتقوى الله تعالى
والتيارات على تعلم العلوم الشرعية - وخاصة القرآنية -
وتعليمها إلى أن نلقاه سبحانه وهو عنا راغب إن شاء
الله، وصلى الله على سيدنا ربينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين، هو الحمد لله رب العالمين. قاله وكنته
خادم القرآن الكريم
أيمن رشيد سويد
جدة ١٤٢٠/٧/١٤

أيمن رشيد سويد

القسم الأول

الدِّراسة

وتشتمل على بابين

الْبَيِّنَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ الناظم و منظومه

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بصاحب النظم ، الإمام ابن الجزري .

الفصل الثاني : منظومة « المقدمة » قيمتها العلمية ، وأثرها
وما كُتب عليها .

الفصل الأول

التعريف بصاحب النظم

الإمام ابن الجزريّ

ويشمل المباحث التالية :

أ- اسمه ونسبه ومولده .

ب- نشأته ورحلاته وشيوخه .

ج- تلامذته .

د- مذهبه .

هـ - ثناء العلماء عليه .

و- مؤلفاته .

ز- وفاته .

الفصل الأول

التعريف بصاحب النظم

أ- اسمه ونسبه ومولده :

هو أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ^(١) العمريُّ الدمشقيُّ ثم الشيرازيُّ ، المعروف بابن الجزريِّ ^(٢) .
والجزريُّ : نسبةٌ إلى جزيرة ابنِ عُمَر ^(٣) قُرب الموصل .

وُلد في دمشق ليلة السبت بعد صلاة التراويح في الخامس والعشرين من رمضان المبارك سنة إحدى وخمسين وسبعمائة ، داخل خطَّ القصَّاعين . محلة بين السُّورين .

(١) هكذا أورد نسبه في غاية النهاية ٢٤٧/٢ ، والضوء اللامع ٢٥٥/٩ . وزاد الحافظ ابن حجر في الإنباء ٢٤٥/٨ (محمدًا) رابعاً في سياق النسب ، وتابعه العماد في شذرات الذهب ٢٩٨/٩ ، وطاش كبري في الشقائق النعمانية ٩٨/١ . وأما نسبة (العمري) فقد زادها السخاوي في الضوء اللامع ٢٥٥/٩ .

(٢) انظر ترجمته في : غاية النهاية ٢٤٧/٢-٢٥١ ، إنباء الغمر ٢٤٥/٨ ، الضوء اللامع ٢٥٥/٩-٢٦٠ ، اللآلئ السنية لوحة ٤/٤ - ٥/٥ ، الأنس الجليل ص ٤٥٤ ، الشقائق النعمانية ٢٥/١ ، مفتاح السعادة ٥٩-٥٥/١ ، شذرات الذهب ٢٩٨/٩-٢٩٩ ، البدر الطالع ٢٥٧/٢-٢٥٩ ، هدية العارفين ١٨٧/٢ ، إيضاح المكنون في مواضع كثيرة ، الأعلام ٧/٤٥ ، معجم المؤلفين ٦٨٧/٣ ، مقدمة كتاب النشر بقلم الإمام الضباع ، شيخ القراء ابن الجزري للدكتور مطيع الحافظ ، « الإمام ابن الجزري فهرس مؤلفاته ومن ترجم له » للدكتور مطيع الحافظ ، الحلقات المضيئة من سلسلة أسانيد القراءات ٣٧٩/١ - ٣٨٣ .

(٣) جزيرة ابن عمر : بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام ، يحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة شبه الهلال . انظر معجم البلدان ١٣٨/٢ . وقد بيَّن الفضاليُّ أصل هذه النسبة عند شرح البيت (١) .

ب- نشأته ورحلاته وشيوخه :

نشأ ابنُ الجزريّ في دمشق ، واشتغل بحفظ القرآن فأكمّله في سنة ٧٦٤ هـ ، وصلى به في التي بعدها ^(١) .

قال ابنُ حجر عنه : «وُلد بدمشق ، وتفقه بها ، ولَهج بطلب الحديث والقرآن ، وبرز في القراءات » ^(٢) .

وشرع ابنُ الجزريّ بعد حفظه القرآن بقراءة القراءات ودراسة كُتُبها على علماء بلده ، فقرأ على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلاّر (ت ٧٨٢ هـ) ، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحّان (ت ٧٨٢ هـ) ، والشيخ أحمد بن رجب (ت ٧٧٥ هـ) ، والشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد اللّبان (ت ٧٧٦ هـ) ^(٣) .

وفي سنة ٧٦٨ هـ رحل إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحجّ ، وهذه أولُ رحلة له خارج بلاد الشام ، واستفاد من وجوده هناك فقرأ على الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح (ت ٧٨٥ هـ) الخطيب والإمام بالمدينة الشريفة ^(٤) .

ثم رحل إلى مصر ثلاث رحلات : الأولى سنة ٧٦٩ هـ ، والثانية سنة ٧٧١ هـ ، والثالثة سنة ٧٧٨ هـ .

والتقى ابنُ الجزريّ في هذه الرحلات بكبار علماء القراءات في القاهرة وقرأ عليهم ، منهم : الشيخ أبو بكر بن عبد الله الشهير بالجنديّ (ت ٧٦٩ هـ) ، والعلامة أبو عبد الله محمد بن الصائغ (ت ٧٧٦ هـ) ، والشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن البغداديّ (ت ٧٨١ هـ) ، والشيخ عبد الرحمن القرويّ (ت ٧٨٨ هـ) ، والشيخ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسيّ (ت ٧٧٣ هـ) .

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٧ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٦ .

(٢) إنباء الغمر ٣/٤٦٦ .

(٣) غاية النهاية ٢/٢٤٧ .

(٤) غاية النهاية ٢/٢٤٧ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٦ .

ودرس الحديث والفقه والأصول والمعاني والبيان ، وسافر إلى الإسكندرية في رحلته الثالثة ، وقرأ على مَنْ كان فيها من الشيوخ ^(١) .

ثم لم تنقطع صلته بمصر ، فرحل بأبنائه ليقروا على علماء الديار المصرية ، فرحل بهم أولاً سنة ٧٨٨ هـ ، ورحل بهم رحلة أخرى سنة ٧٩٢ هـ ^(٢) . وظلّ يتردّد إلى الديار المصرية حتى كانت سنة ٧٩٨ هـ ، فخرج منها إلى بلاد الرّوم ^(٣) فأقام بها سبع سنوات ، يعلمّ القراءات وعلوم القرآن والحديث ، وجمع عليه كثيرٌ من التلاميذ ^(٤) .

ثم توجه سنة ٨٠٥ هـ إلى بلاد ما وراء النهر ، فزل مدينة كَشَّ ^(٥) ، ثم بارحها إلى سَمَرْقَنْد ^(٦) ، ثم انتقل سنة ٨٠٧ هـ إلى خُرَاسَانَ ^(٧) ، وبعدها بقي في أَصْفَهَانَ ^(٨) حتى شهر رمضان سنة ٨٠٨ هـ حيث دخل شيراز ، فألزمه حكّامها

(١) غاية النهاية ٢٤٧/٢-٢٤٨ . وتفصيل شيوخه : انظر الحلقات المضيئات ٣٧٩/١-٣٨٠ .

(٢) غاية النهاية ١٢٩/١ ، ٢٤٣/٢ .

(٣) المراد بها تركيا اليوم .

(٤) إنباء الغمر ٤٦٦/٣ ، والضوء اللامع ٢٥٦/٩ .

(٥) بالفتح والتشديد ، قرية على ثلاثة فراسخ من جُرجان على جبل ، انظر معجم البلدان ٤٦٢/٤ .

(٦) بفتح السين المهملة والميم ، أعظم مدينة بما وراء النهر ، انظر معجم مقيّدات ابن خَلِّكان ص ١٦٩ .

(٧) وهي بلاد واسعة أول حدودها ممّا يلي العراق ، وآخرها ممّا يلي الهند ، انظر معجم البلدان ٣٥٠/٢ .

(٨) بكسر الهمزة وفتحها ، ويقال بالباء أيضاً ، من أشهر بلاد الجبال ، انظر معجم مقيّدات ابن خَلِّكان ص ٢٦ .

البقاء فيها وولّوه القضاء هما ، فبقيَ فيها أربعة عشر عاماً ، حيث عمّر فيها داراً للقرآن ، وأصبح له فيها تلاميذ قرأوا عليه القراءات وغيرها .

وفي السنوات التي قضاها ابن الجزريّ في شيراز (من سنة ٨٠٨ هـ إلى سنة ٨٣٣ هـ) قام برحلتين ، حجّ خلاهما وزارَ بعض البلدان ، فقد قصد الحجّ سنة ٨٢٢ هـ ، ولكن نُهب في الطريق ، بحيث تعوَّق عن إدراك الحجّ في ذلك العام ، فأقام بمدينة ينبع ، ثم بالمدينة سنة ٨٢٣ هـ ، ثم توجه إلى مكة فجاوَر فيها بقية السنة ، فحدّث وأقرأ ، ثم حجّ وسافر بعد ذلك راجعاً إلى شيراز ^(١) .

أما الرحلة الثانية فكانت سنة ٨٢٧ هـ ، حيث قدِم دمشق ، فاستأذن منها في قدوم القاهرة ، فأذن له ، وتصدّى للإقراء والتحديث ، وازدحم الناس عليه ، ثم توجه إلى مكة فحجّ وسافر من هناك في البحر إلى بلاد اليمن في تجارة ، ثم عاد إلى مكة فحجّ سنة ٨٢٨ هـ ، ثم رجع إلى القاهرة ، فدخلها أول سنة ٨٢٩ هـ ، ثم سافر منها على طريق الشام ، ثم على طريق البصرة إلى شيراز . عاد ابنُ الجزريّ إلى شيراز ، ومكث فيها سنوات أخرى حتى توفي رحمه الله تعالى ^(٢) .

ج- تلامذته :

- ١- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعيُّ (ت ٨٨٥ هـ) ^(٣) .
- ٢- أحمد البرميُّ الضرير ^(٤) .
- ٣- أحمد بن محمد بن أحمد العبدليُّ شيخ زبيد في الإقراء (كان حياً

(١) غاية النهاية ٢/٢٥٠ ، وإنباء الغمر ٣/٤٦٦ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٧ .

(٢) غاية النهاية ١/١٣٠ ، وإنباء الغمر ٣/٣٢٦ ، ٣٤٢ ، ٤٦٦ ، والضوء اللامع ٩/٢٥٧ .

(٣) غاية النهاية ٢/٢٤٩ ، شذرات الذهب ٩/٥٠٩ .

(٤) غاية النهاية ١/١٠٣ .

٨٢٨ هـ (١) .

- ٤- أبو بكر بن أحمد بن مصبح الحموي (ت ٧٩٨ هـ) (٢) .
- ٥- أمين الدين محمد التبريزي ، شيخ لارندة (٣) .
- ٦- رضوان بن محمد بن يوسف العقبي (ت ٨٥٢ هـ) (٤) .
- ٧- صدقة بن سلامة بن حسين الضرير ، شيخ القراء بدمشق (ت ٨٢٥ هـ) .
- قال ابن الجزري : «معلم أولادي ، مقرر ناقل ، قرأ عليّ العشر» (٥) .
- ٨- طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد الأصبهاني (٦) .
- ٩- أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني (٧) .
- ١٠- عبد الحميد بن أحمد بن محمد التبريزي (٨) .
- ١١- عبد القادر بن طلة الرومي (٩) .
- ١٢- عبد المحسن التبريزي ، شيخ تبريز (١٠) .
- ١٣- علي بن حسين بن علي الخرماباذي اليزدي (ت ٧٩٠ هـ) بدمشق (١١) .

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٩ ، والضوء اللامع ٣/٣١٧ .

(٢) غاية النهاية ١/١٧٩ .

(٣) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(٤) الضوء اللامع ٣/٢٢٦ .

(٥) غاية النهاية ١/٣٣٦ ، والضوء اللامع ٣/٣١٧ ، وشذارت الذهب ٩/٢٤٨ .

(٦) غاية النهاية ١/٣٣٩ ، والضوء اللامع ١/١٠١ .

(٧) غاية النهاية ٢/٢٥٠ .

(٨) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(٩) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(١٠) غاية النهاية ٢/٢٤٩ .

(١١) غاية النهاية ١/٥٣٤ .

- ١٤- علي بن قنّان الرسعي^(١) .
- ١٥- علي بن محمد بن حمزة الحسيني^(٢) .
- ١٦- كريم الدين فضل الله بن أحمد الكازروني^٣ ، شيخ شيراز ومقرئها (ت ٨١٦ هـ)^(٣) .
- ١٧- محمد بن حيدر المسيحي^(٤) .
- ١٨- محمد بن الدباغ البغدادي^(٥) .
- ١٩- محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهروي^(٦) .
- ٢٠- محمد بن محمد بن ميمون البلوي الأندلسي^٤ الغرناطي (ت ٧٩٠ هـ)^(٧) .
- ٢١- مظفر بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٠٣ هـ)^(٨) .
- وغيرهم كثيرون ممن قرأ عليه - رحمه الله - وانتفع به^(٩) .
- أما أشهر تلامذته من أولاده :
- ٢٢- أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨١٤ هـ)^(١٠) .

(١) غاية النهاية ٢/ ٢٤٩ .

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٤٩ .

(٣) غاية النهاية ٢/ ١٢ .

(٤) غاية النهاية ٢/ ٢٥٠ .

(٥) غاية النهاية ٢/ ٢٥٠ .

(٦) غاية النهاية ٢/ ٢٥٠ .

(٧) غاية النهاية ٢/ ٢٥٥ .

(٨) غاية النهاية ١/ ٢٠٣ .

(٩) انظر ذلك في الحلقات المضيقات ٢/ ٣٨٠ .

(١٠) غاية النهاية ٢/ ٢٥١ .

- ٢٣- أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري^(١) .
- ٢٤- أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (كان حياً ٨٣٥ هـ)^(٢) .
- ٢٥- سلمى (أم الخير) بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (كانت حية سنة ٨٣١ هـ)^(٣) .
- د- مذهبه :
- كان - رحمه الله - شافعي المذهب^(٤) ، فقد نصَّ على ذلك في منظومته « المقدمة » بقوله :

يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي
قال القسطلاني : « الناظم رحمه الله محمد بن محمد بن محمد الجزري بلداً
والشافعي مذهباً »^(٥) .

هـ- ثناء العلماء عليه :

قال ابن حجر : « الحافظ الإمام المقرئ ... تفقه ، ولهج بطلب الحديث والقراءات ، وبرز في القراءات ... وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك »^(٦) .

(١) غاية النهاية ٢٥٢/٢ .

(٢) غاية النهاية ١٢٩/١ .

(٣) غاية النهاية ٣١٠/١ ، وتراجم أعلام النساء ص ٢٢٠ .

(٤) انظر الضوء اللامع ٢٥٥/٩ ، ومعجم المؤلفين ٦٨٧/٣ ، وشذرات الذهب ٢٩٨/٩ .

(٥) في : اللآلئ السننية لوجه ٤/أ .

(٦) إنباء الغمر ٤٦٦/٣ .

قال عنه تلميذه الشيخ عبد الدائم الأزهرى في شرحه على المقدمة : « شيخنا ،
شيخ الإسلام ، العلامة وقدة الأنام ، الحافظ الفهامة ، شمس الملة والدين ، أستاذ
الحفاظ والمجتهدين » ^(١) .

وقال القسطلاني عنه في شرحه على منظومة المقدمة : « الشيخ الإمام ، بقية
المحققين الأعلام » ^(٢) .

وقال عنه الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على المقدمة : « شيخ الإسلام ،
العلامة ، وقدة الأنام ، الحافظ الفهامة ، شمس الملة والدين ، أستاذ الحفاظ
والمجتهدين » ^(٣) .

وقال عنه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري : « الشيخ الإمام ، والخبر الهمام ،
شيخ الإسلام ، حافظ عصره » ^(٤) .
مدحه النواجي بقوله ^(٥) :

أَيَا " شَمْسَ " عِلْمٍ بِالْقِرَاءَاتِ أَشْرَقَتْ وَحَقَّكَ قَدْ مَنْ إِلَهُ عَلَى مِصْرٍ
وَهَا هِيَ " بِالتَّقْرِيبِ " مِنْكَ تَضَوَّعَتْ عَبِيراً وَأَضْحَتْ وَهِيَ طَيِّبَةُ النَّشْرِ

قال ابن العماد في شذرات الذهب : « وبالجمللة ، فإنه كان عديم النظر ،
طائر الصَّيْت ، اتفَعَ الناس بِكُتْبِهِ وسارت في الآفاق مَسِيرُ الشمس » ^(٦) .

وقال عنه الإمام الفضالي شارح منظومة المقدمة : « مولانا شيخ القراء
والمجودين ، شمس الملة والدين الجزري ، كان مُفَنِّناً في علوم شتى ، أعظمها علم

(١) في : الطرازات المُعلِّمة ص ٦٨ .

(٢) اللآلئ السَّنية لوحة ٢/أ .

(٣) الحواشي الأزهرية ص ١٨ .

(٤) الدقائق المحكمة ص ١٨ .

(٥) انظر الضوء اللامع ٩/٢٦٠ .

(٦) شذرات الذهب ٩/٢٩٩ .

القراءات وبلية الحديث ، وانتَهت إليه الرئاسة في القراءات ، وحَقَّق ودَقَّق ، وجَمَعَ ما تفرَّق في فنِّ القراءات ما لم يَجْمعه غيره ، والمُعَوَّل على كلامه غالباً ^(١) .
وغير ذلك كثير .

و- مؤلفاته :

كان ابن الجزريّ غزير الإنتاج في ميدان التأليف ، في أكثر من علم من العلوم الإسلامية ، وإن كان علم القراءات هو العلم الذي اشتهر به وغلب عليه .
ويعكس تنوعُ موضوعات مؤلفاته تنوعُ عناصر ثقافته ، فنجد في مؤلفاته إلى جانب كتب القراءات وعلوم القرآن ، كتباً في الحديث ومصطلحه ، والفقه وأصوله ، والتأريخ والمناقب ، وعلوم العربية ، وغير ذلك .

ولعلَّ أقدم وأطول قائمة في مؤلفات ابن الجزريّ هي التي أوردها السخاويّ في كتابه : الضوء اللامع ^(٢) في ترجمته لابن الجزريّ ، فقد ذكرَ أسماء اثنين وثلاثين كتاباً من مؤلفاته ، وختمها بقوله : « وغير ذلك » .

وضمَّ كشف الظنون لحاجي خليفة أكثر من خمسة وثلاثين كتاباً ، وأضاف إسماعيل باشا البغداديّ في إيضاح المكنون مؤلفات أخرى إلى ما ذكره حاجي خليفة ، وبلغ ما ذكره في هدية العارفين ستة وأربعين كتاباً ختمها بقوله : « وغير ذلك » ^(٣) .

وقد صنَّف الدكتور محمد مطيع الحافظ فهرساً ضمَّ مؤلفات ابن الجزريّ ومكان وجود كلِّ منها ، ومن ذكرها من الأئمة المحقِّقين ، وعدّها سبعاً وثمانين كتاباً .

(١) انظر عند شرح البيت (٤٢) .

(٢) الضوء اللامع ٢٥٨/٩ .

(٣) انظر مقدمة كتاب التمهيد بقلم الدكتور غانم قدوري الحمد ص ١٧ .

ودراسة تلك المؤلفات يحتاج إلى مجالٍ أوسع مما نحن بصددّه ، ولذا سأكتفي بتقديم أهم مؤلفاته في القراءات والتجويد وعلم الرواية ، وهي :

- ١- إتخاف المهرة في تمة العشرة ^(١) .
- ٢- أربعون مسألة من المسائل المشكّلة في القراءات ^(٢) .
- ٣- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة ^(٣) .
- ٤- الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء ^(٤) .
- ٥- البداية في علوم الرواية ^(٥) .
- ٦- تحبير التيسير في القراءات العشر ^(٦) .
- ٧- تقريب النشر في القراءات العشر ^(٧) .
- ٨- التمهيد في علم التجويد ^(٨) .
- ٩- الدرّة المضيّة في القراءات الثلاث المتمّمة للقراءات العشر ^(٩) .

-
- (١) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، والبدر الطالع ٢٥٨/٢ .
 - (٢) كشف الظنون ١٥٠/١ ، وهدية العارفين ١٨٧/٢ .
 - (٣) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، والبدر الطالع ٢٥٨/٢ .
 - (٤) ذكره ابن الجزري في كتاب النشر ٢٢٤/١ .
 - (٥) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، إيضاح المكنون ١٦٨/١ ، وهدية العارفين ١٨٧/٢ .
 - (٦) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ٢٥٠/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ . وقد طبع ببيروت - دار الكتب العلمية - سنة ١٩٨٣ م .
 - (٧) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ٢٥١/٢ ، والضوء اللامع ٢٥٧/٩ . وقد طبع بمصر - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - سنة ١٩٦١ م .
 - (٨) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، كشف الظنون ٣٩٢/١ ، وهدية العارفين ١٨٧/٢ . وقد طبع بالقاهرة سنة ١٩٠٨ م ، وبيروت سنة ١٩٨٦ م بتحقيق د. غانم قدوري الحمد .
 - (٩) ذكرها ابن الجزري في غاية النهاية ٢٥٠/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ . وقد طبعت طبعات عديدة آخرها سنة ١٩٩٤ م بتحقيق محمد تميم الزعبي .

- ١٠- طيبة النشر في القراءات العشر^(١) .
- ١١- الظرائف في رسم المصاحف^(٢) .
- ١٢- غاية النهاية في طبقات القراء^(٣) .
- ١٤- النشر في القراءات العشر^(٤) .
- ١٥- المقدمة الجزرية في علم التجويد^(٥) .
- ١٦- منجد المقرئين ومرشد الطالبين^(٦) .
- ١٧- نهاية الدرايات في رجال القراءات (الطبقات الكبرى)^(٧) .

-
- (١) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، مفتاح السعادة ٥٦/٢ ، البدر الطالع ٢٥٨/٢ . وقد طبعت طبعات عديدة آخرها سنة ١٩٩٤م بتحقيق محمد تميم الزعبي .
 - (٢) ذكره الشيخ الضباع في مقدمته لكتاب النشر .
 - (٣) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، مفتاح السعادة ٥٦/٢ . وقد طبع بمصر - وعني بنشره ج. برجستراسر - سنة ١٩٣٣م .
 - (٤) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ٢٥١/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وكشف الظنون ٧٥٧/٢ . وقد طبع بدمشق سنة ١٩٢٦م بتحقيق محمد أحمد دهمان .
 - (٥) ذكرها ابن الجزري في غاية النهاية ٢٥١/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وكشف الظنون ٦٤٤/٢ ، ومفتاح السعادة ٥٦/٢ . وقد طبعت طبعات عديدة آخرها وأجودها سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق أستاذنا د. أيمن سويد .
 - (٦) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ٣٤٧/١ ، ٣٨٨/٢ ، وانظر الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وهدية العارفين ١٨٨/٢ . وقد طبع بالقاهرة - بإشراف حسام الدين القدسي - سنة ١٩٣١م وقد طبع مؤخراً بتحقيق علي العمران سنة ١٤١٩هـ .
 - (٧) الضوء اللامع ٢٥٧/٩ ، وهدية العارفين ١٨٨/٢ .

ز- وفاته :

كانت منيته رحمه الله بشيراز قبيل ظهر يوم الجمعة ، خامس ربيع الأول سنة
ثلاث وثلاثين وثمانمائة ، بمنزله من سوق الإسكافيين ، ودُفن بمدرسته التي أنشأها
هناك (١) .

* * *

(١) الضوء اللامع ٩/٢٥٧ .

الفصل الثاني

منظومة المقدمة

قيمتها العلمية ، وأثرها وما كُتب عليها

ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول : في التعريف بمنظومة « المقدمة » .

المبحث الثاني : في تتبع شروح « المقدمة » وتسلسلها تاريخياً .

المبحث الثالث : منزلة « الجواهر المضيئة » بين شروح المقدمة .

الفصل الثاني

منظومة المقدمة قيمتها العلمية ، وأثرها وما كُتب عليها

المبحث الأول : في التعريف بمنظومة المقدمة :

لقد نظم الإمام ابن الجزري قصيدته هذه من بحر الرجز ^(١) ، وعدة أبياتها (١٠٧) أبيات ، وقد حوت - على صغر حجمها - جلّ مباحث التجويد الهامة .

ولتسهيل درسها قسمتها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : خطبة القصيدة :

وعدة أبياتها (٨) أبيات ، وقد تعرّض الناظم فيها إلى ما يلي :

- ١- بيان اسمه ومذهبه .
- ٢- الحمدة ، والصلاة على رسول الله ﷺ .
- ٣- بيان أن هذه الأرجوزة في علم التجويد ، وأن هذا العلم لازم لكل قارئ من قرأ القرآن الكريم .
- ٤- سرد ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة : مخارج الحروف ، وصفاتها ، والوقف والابتداء ، مع ما يتعلق بهما من أبحاث رسم المصحف .

القسم الثاني : الأبواب :

وقد قسمتها - بحسب عرض الناظم لها - إلى خمسة عشر باباً ، وهي :

١- باب مخارج الحروف :

وهو من أهم أبحاث التجويد ، وقد بينها الناظم عبر أحد عشر بيتاً ، وربّها باعتبار وضعها ، حيث جعل الأبعد ممّا يلي الصدر ، والأقرب مقابله .

(١) ووزنه : « مُستفعلن » ستّ مرات .

٢- باب صفات الحروف :

ذكر الناظم سبعة عشر نوعاً لها في (٧) أبيات ، حيث قسمها الناظم إلى صفات لها ضدٌ - وهي خمسٌ ضدٌ خمس - وسبع صفاتٍ لا ضدَّ لها .

٣- باب التجويد :

يُن فيهِ المراد بالتجويد ، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك ، من المداومة على القراءة بالتكرار والسَّماع في (٧) أبيات .

٤- أبواب التفخيم والترقيق : وضمَّنهما الحديث عن :

١- ترقيق الحروف المُستفلة ، في بيتٍ واحد .

٢- بعض التحذيرات والتنبيهات في (٦) أبيات .

٣- ما يتعلَّق بالرَّاء من حيث التفخيم والترقيق في (٣) أبيات .

٤- ما يتعلَّق باللام من حيث التفخيم والترقيق في بيتٍ واحد .

٥- بعض الأحكام المُعلَّقة بتفخيم حروف الاستعلاء وتخليص المُرقَّ من

المُفخَّم والعكس ، وعدَّة أبياته (٥) أبيات .

٥- باب إدغام المُتماثلين والمُتجانسين :

تكلَّم فيه على بيان ما يُدغم من الحروف المُتماثلة والمُتجانسة ، ويُن موانع الإدغام وشروطه وأحكامه ، وعدَّة أبياته بيتان .

٦- باب الضاد والطاء :

ولما كانت الطاء والضاد كثيراً ما يحصل بينهما الاشتباه في القرآن عند بعض الناس ، أخذ الناظم بذكر الطاءات التي تحيى في القرآن في (٨) أبيات ، ثم أمر بتبيين الضاد إذا تلاها طاء أو طاء أو تاء في بيتين .

٧- باب النون والميم وأحكامهما :

أ- النون والميم المُشدَّدتين ، وما يلزمهما من الغنة ، وقد ذكره في بيتٍ واحد .

ب- أحكام الميم الساكنة من إظهار وإخفاء في بيتين .

ج- أحكام النون الساكنة والتنوين من إظهارٍ وقلبٍ وإدغامٍ وإخفاءٍ ، وعدة أبياته (٤) أبيات .

٨- باب المدّ والقصر :

تحدّث فيه عن أنواع المدّ ومراتبه ، وعدة أبياته (٤) أبيات .

٩- باب معرفة الوقف والابتداء :

حيث بيّن أقسام الوقف والابتداء ، وحكم كل قسم منها في (٦) أبيات .

١٠- باب معرفة المقطوع والموصول :

وقد نبّه الناظم في هذا الباب على كلمات : منها ما يكتب مقطوعاً بلا خلاف ، ومنها ما يكتب موصولاً بلا خلاف أيضاً ، ومنها ما يكتب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولاً ، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم ، وعدة أبياته (١٥) بيتاً .

١١- باب التاءات :

وقد حصر الناظم في هذا الباب ما رُسم في القرآن العظيم بالتاء المبسوطة ؛ ليُعرف أنّ ما عداها بالهاء المربوطة ، مع ذكر مواضعها في القرآن ، وعدة أبياته (٧) أبيات .

١٢- باب همزة الوصل :

وبيّن الناظم أحكام همزة الوصل حال الابتداء بها ، سواء كانت في فعلٍ أو اسمٍ أو حرفٍ ، ومثّل للأسماء بسبعة أمثلة ، وعدة أبياته (٣) أبيات .

١٣- باب الوقف على أواخر الكلم :

بيّن فيه كيفية الوقف على الكلمة القرآنية ، ومتى يُوقف عليها بالسكون المحض ، أو مع الإشمام ، أو بالرّوم ، وعدة أبياته : بيتان .

القسم الثالث : الخاتمة :

وهي خاتمة هذا النظم المبارك ، حيث قدّمها الناظم تُحفةً وهديةً لقارئ القرآن الكريم ، وختّمها كما بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله ﷺ في بيتين .

فصار مجموع أبيات هذه المنظومة مائة وسبعة أبيات .

* * *

المبحث الثاني : في تتبُّع شروح « المقدمة » وتسلسلها تاريخياً^(١) :

لقد اعتنى العلماء القراء هذه المنظومة منذ عصرِ ناظمِها ، وألقى الله لها القبول لدى الناس على مرِّ الأيام والدُّهور ، من زمنِ ناظمِها إلى زماننا هذا .

وهي أشهرُ كُتبِ التجويد في العصور المتأخرة ، وأكثرها تداولاً ، وطُبعت مُفردةً ومشروحةً طبعا كثيرة ، كما أنها تُرجمت إلى بعض لغات المسلمين الأخرى ، وقد شُرحت شروحاً كثيرةً ، فتسابق العلماء إلى شرحها وبيانها ، وهم بين مُختصرٍ ومطولٍ ، وناقلٍ وإمامٍ مُحققٍ .

وسوف أذكر هنا ما عثرتُ عليه من أسماء تلك الشُّروح ، وإن كانت جديرةً ببحثٍ مُستقلٍّ ، ودراسةٍ مُستفيضة ، وسأسردُها مرتبةً تاريخياً كما يلي^(٢) :

١- الحواشي المفهومة في شرح المقدمة ، لأبي بكرٍ أحمد بن محمدٍ الجزريِّ ، وهو ابنُ الناظم (كان حياً ٨٣٥ هـ) ، وهو مطبوع .

٢- الطرازات المُعلِّمة في شرح المقدمة ، لعبدِ الدائم بن عليٍّ الأزهريِّ الحديديِّ (ت ٨٧٠ هـ) ، وهو مطبوع .

٣- وله شرح آخر عليها اسمه : الدرّة المنظمة لشرح المقدمة .

٤- تحفة المُريد لمقدمة التجويد ، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن ابن أحمد الأنصاريِّ (ت ٨٩٣ هـ) .

(١) قدّم الدكتور غانم قدوري الحمد قائمة لهذه الشُّروح ضُمَّت ١٤ شرحاً في كتابه الدراسات الصوتية ص ٣٥ ، وقدّم الدكتور نزار خورشيد قائمة أخرى ضُمَّت ٢٢ شرحاً في تحقيقه لكتاب الطرازات المُعلِّمة ص ٢٧ ، وقد قمتُ بتتبُّع شروح أخرى فأحصيتُ منها ٤٦ شرحاً ، فله الحمد على فضله وتوفيقه .

(٢) انظر مصادرها في : كشف الظنون ٦٤٤/٢-٦٤٥ ، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٣٥-٣٨ ، والفهرس الشامل لمخطوطات التجويد ص ١٧٥-١٧٨ ، ولم أثبت مكان التُّسخ خَشْيَةَ الإطالة .

- ٥- شرح الجزرية ، لأحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣ هـ) .
- ٦- شرح على المقدمة الجزرية ، (؟) الكنباوي (كان حياً ٨٩٧ هـ) .
- ٧- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) ، وهو مطبوع .
- ٨- اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية ، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) ، وهو مخطوط .
- ٩- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ، للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، وهو مطبوع ، وعليه عدة حواش .
- ١٠- ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد ، لمحمد بن عمر بن مبارك الحضرمي الملقب بـ : بحرق (ت ٩٣٠ هـ) .
- ١١- شرح الدُّلجى ، لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد (ت ٩٤٧ هـ) .
- ١٢- شرح المقدمة الجزرية ، لعصام الدين أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كُبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، وقد طُبِع مؤخرًا .
- ١٣- الفوائد السريّة في شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبيّ التاذبيّ (ت ٩٧١ هـ) ، وهو مخطوط .
- ١٤- شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد بن عمر المستكاويّ (ت بعد ٩٧٧ هـ) .
- ١٥- الفوائد المسعدية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ، لعمر بن إبراهيم المسعديّ الدمشقيّ (كان حياً سنة ٩٩٩ هـ) .
- ١٦- شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد بن بدر الدين المنشيّ (ت ١٠٠١ هـ) .
- ١٧- المنح الفكرية على متن الجزرية ، لعليّ بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤ هـ) ، وهو مطبوع .

١٨- الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية ، لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الوفائي الفضالي البصير (ت ١٠٢٠ هـ) ، وهو الكتاب الذي نحن بصدد دراسته ^(١) .

١٩- شرح المقدمة الجزرية ، لعلاء الدين بن محمد الطرابلسي الدمشقي (ت ١٠٣٢ هـ) .

٢٠- الفوائد المكيّة في شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد بن محمد حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥ هـ) .

٢١- شرح الجزرية ، لعبد الرحمن بن علي الأماصي (ت ١٠٣٦ هـ) .

٢٢- حلّ الجزرية ، لعبد الحق بن سيف الدين الدهلوي (ت ١٠٥٢ هـ) .

٢٣- الهدية النبويّة في شرح الجزرية ، لمحمد حجازي زاده المكي (كان حيّاً ١٠٧٢ هـ) .

٢٤- الدرّة المنظّمة البهيّة في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية ، لمنصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السمنودي (كان حيّاً سنة ١٠٨٤ هـ) .

٢٥- الدرّة السنية في حلّ ألفاظ الجزرية ، لعبد الجليل بن محمد بن عبد الهادي (ت ١٠٨٧ هـ) .

٢٦- الجواهر السنية على ألفاظ الجزرية ، لإسماعيل الحصري الحموي القوصوي (كان حيّاً ١٠٩٠ هـ) .

٢٧- شرح المقدمة الجزرية ، لحسن بن علي الغوي (ت ١١٧٦ هـ) .

شروح حديثة ومعاصرة :

٢٨- الفوائد المفهّمة في شرح الجزرية المقدّمة ، لمحمد بن علي بن يالوشة الشريف (ت ١٣١٤ هـ) ، وهو مطبوع .

(١) انظر الدراسة : الفصل الخاص بتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ، ص ٦٧ .

٢٩- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية ، لعبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى .

٣٠- المنح الإلهية شرح مقدمة الجزرية ، لهاني بن محمد بن عبد الله القاضي .

٣١- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية ، لسيد لاشين أبو الفرّح .

٣٢- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية ، لصفوت محمود سالم .

وقد ذكرت لنا المصادر شروحات أخرى ، منها ما هو مجهول تاريخ وفاة المصنف ، ومنها ما هو مجهول المؤلف ^(١) :

فأما ما كان منها مجهول تاريخ وفاة المصنف :

٣٣- شرح الجزرية ، لعمر بن إبراهيم الدمشقي .

٣٤- الفوائد السّهرورية في شرح الجزرية ، لعلي بن حسن السّهروري .

٣٥- شرح المقدمة الجزرية ، لخليل بن عثمان الشقللاويش .

٣٦- كفاية المريد لمقدمة التجويد ، لخليل بن بدر الدين الكناوي .

٣٧- شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد القاضي .

٣٨- الهدية في شرح الجزرية ، لمحمد مصطفى بن موسى .

٣٩- الفوائد المحرّرة في شرح المقدمة ، لمحمد بن كمال الدين المدني .

٤٠- شرح الجزرية ، لمحمد بن سلامة الواعظ .

وأما ما كان منها مجهول المؤلف :

٤١- شرح اسمه : شرح المقدمة الجزرية .

٤٢- شرح اسمه : تحفة المريد .

٤٣- شرح متن الجزرية في التجويد .

(١) انظر مصادرها في : الفهرس الشامل لمخطوطات التجويد ص ١٧٦-١٧٨ .

٤٤- شرح متن الجزرية في القراءات .

٤٥- القواعد المحكّمة في شرح المقدّمة .

٤٦- التنبّه المتّمة لشرح المقدّمة .

وقد تعدّت عناية العلماء بمنظومة المقدّمة إلى خدمات أخرى ، منها ما هي تعليقات ، ومنها ما هي حواشٍ على بعض الشروح ، وهي :

١- حاشية على المقدّمة الجزرية ، لعبد الحقّ بن سيف الدين الدهلويّ (ت ١٠٥٣ هـ) .

٢- وسيلة المرید لبيان التجويد ، حاشية عليها ، لعبد المعطي بن سالم الشملّاويّ (ت ١١٢٧ هـ) .

٣- تعليقات على المقدّمة الجزرية ، لعبد الله بن حسين السويديّ (ت ١١٧٤ هـ) .

٤- النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقدّمة تجويد القرآن ، وهي حاشية على شرح زكريا الأنصاريّ المعروف بـ : الدقائق المحكّمة في شرح المقدّمة ، لأبي التّصر عبد الرحمن النّحراويّ الشهير بالمقربي (ت ١٢١٠ هـ) .

٥- حواشي على باب مخارج الحروف من المقدّمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه ، لرضوان بن محمد المخلّلاتيّ (ت ١٣١١ هـ) .

٦- التعليقات الوفيّة على متن الجزرية ، لمحمد بن بشير بن محمد هلال الغزّيّ (ت ١٣٣٩ هـ) .

* * *

- المبحث الثالث : منزلة « الجواهر المُضيّة » بين شروح منظومة المقدمة :
- عند تأملنا لكتاب « الجواهر المُضيّة » الذي نحن بصدد دراسته ، فإننا نرى بوضوح أنه من الشُّروح المطوّلة الواسعة الجامعة ، فهو :
- ١- شرح جامع لنقول عن أبرز الشروح المتقدّمة على شرح الفضالي ، وهي :
 - ١- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة لابن الناظم (كان حياً ٨٣٥ هـ) .
 - ٢- الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥ هـ) .
 - ٣- اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) .
 - ٤- الدقائق المحكّمة في شرح المقدمة لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) .
 - ٥- الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية للتاذي الحليّ (ت ٩٧١ هـ) .
 - ٦- المنح الفكرية على متن الجزرية لملاً عليّ القاري (ت ١٠١٤ هـ) .
- فقد كان جلّ ما نقله إنما هو عن هذه الشُّروح .
- ٢- ينقد أحياناً بعضاً من هؤلاء الشُّراح ، ويُورد الاعتراضات عليهم نقلاً عن شُّراح آخرين ، ويُعطي بعد ذلك تأكيداً يُزيل اللبس ويوضح المشكل ^(١) .
 - ٣- يعتبر هو وشرح ملاً عليّ القاري المُسمّى بالمنح الفكرية ، بمثابة شرحين ناقلين لبعضهما بعضاً ، فقد تمّ تأليفهما في وقتين يكاد أن يكونا مُزامنين .
- والتأمّل لشرح ملاً عليّ القاري يرى كثيراً من التّقدّ لكلام الإمام الفضاليّ معلناً صراحةً عن اسمه . والتدبُّر لشرح الفضاليّ يرى أيضاً كثيراً من التّقدّ لشرح ملاً

(١) انظر على سبيل المثال شرح : البيت (٢١) ص ١١٧ عند التنبيه ، البيت (٣٥)

ص ١٧٧ ، البيت (٤٩) ص ٢١٨ وغيرها .

علي القاري ، أو أجوبةً على نقده ، ليس معلناً صراحةً ، وإنما كان يُشير إليه إشارةً دون تصريح ^(١) .

٤- يتكلّم في كتابه عن مفردات الأبيات من حيث اشتقاقها اللغويّ والاصطلاحيّ ، وأحياناً يستشهد بأبيات شعرية ^(٢) .

٥- يُكثر من إيراد الأمثلة من القرآن العزيز ، عند عرضه لحُكم ما من الأحكام المتعلّقة بأبواب التجويد ^(٣) .

٦- يقوم بإعراب كلمات البيت وجمله في كثيرٍ من الأحيان ^(٤) .

٧- يقوم أحياناً بتوسيع الحُكم الذي يتحدّث عنه ، فيتجاوزُه إلى قارئٍ أو راوٍ آخر ، ممّا هو مبسوطٌ في كتب القراءات ^(٥) .

(١) انظر على سبيل المثال شرح : البيت (٤) ص ٤٥ عند الهامش ٢ ، البيت (٢٩) ص ١٥٨ عند الهامش ١ ، البيت (٣٤) ص ١٧٣ عند الهامش ٢ ، ٣ ، وص ١٧٤ عند الهامش ٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢١) ص ١١٥-١١٦ ، البيت (٥٣) ص ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، البيت (٧٣) ص ٣٤٧ وغيرها .

(٣) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢٤) ص ١٣٥ ، البيت (٤١) ص ٢٠٠-٢٠١ ، البيت (٦٦) ص ٢٩٣-٢٩٤ ، البيت (٧٥) ص ٣٥١ .

(٤) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (١) ص ١٨ ، البيت (١٦ ، ١٧) ص ٩٩ ، البيت (٢٢) ص ١٢٤ ، البيت (٣٩) ص ١٨٧ وغيرها .

(٥) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢٤ ، ٢٥) ص ١٣٧ عند التوضيح ، البيت (٣٦) ص ١٨٠ عند التنبيه ، البيت (٦٧) ص ٣٠٣ عند التنبيه ، وباب المقطوع والموصول عند ذكره للياءات الزوائد مُفصّلاً على ما في السُور مع بيان قراءة القراء العشرة لها .

٨- في مقدّمة كلّ باب من أبواب المنظومة ، يذكرُ سبب إتيان الناظم بهذا الباب في هذا الموضع ^(١) .

٩- يذكرُ الألفاظ المختلفة من لفظ المتن ، وأحياناً يذكرُ أنّ هذا اللفظ قد ضُبِّطَ على لفظ الناظم آخرأً ^(٢) .

١٠- حوى هذا الشرح الكثير من التعاريف والمصطلحات لأحكام التجويد من حيث اللغة والاصطلاح ، وأحياناً يُورد التعريف لأكثر من إمام مُحَقِّقٍ ^(٣) .

١١- عُنِيَ عنايةً كبيرةً بباب مخارج الحروف وشرحه شرحاً مُستفيضاً ، فكان يذكرُ مخرج الحرف ومكانه منقولاً تقريباً عن نحو ستة أئمة أو أكثر .

فلمجموع ما تقدّم نرى - كما أسلفنا - أنّ « الجواهر المُضيئة » من الشُّروح الجامعة الواسعة لمنظومة المقدّمة ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : باب التجويد ، باب الترقيق ، باب المقطوع والموصول وغيرها .

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الأبيات : البيت (٢٧) ص ١٥٠ ، البيت (٦٦) ص ٢٩٨ ، البيت (٩٨) ص ٤٣٠ .

(٣) انظر فهرس التعريفات والمصطلحات .

البَابُ الثَّانِي

الشارح وكتابه

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في التعريف بالمؤلف الشارح ، سيف الدين الفضالي .

الفصل الثاني : في التعريف بكتابه : « الجواهر المضئية على

المقدمة الجزرية » .

الفصل الأول

في التعريف بالمؤلف الشارح
سيف الدين الفصالي

ويشمل المباحث التالية :

- أ- اسمه ونسبه ومولده .
- ب- شيوخه .
- ج- سنده في القراءات .
- د- تلامذته .
- هـ - مؤلفاته .
- و - وفاته .
- ز- ثناء العلماء عليه .

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف الشارح

لم يكن الإمام الفضائي مشهوراً شهرةً واسعةً خارج بلده ، ومن ثمَّ فإنَّ كثيراً من كتب التراجم والطبقات المشهورة قد أهملت ذكره .

وقد بذلتُ جهداً كبيراً لمعرفة أخبار هذا العَلم ، مع كون المصادر التي ترجمت له قليلةً جداً ، ثم هي شحيحةُ المادَّة أيضاً .

فلا توجد ترجمة موسَّعة لهذا الإمام الموصوف بشيخ القراء في عصره ، ولم تذكر المصادر شيئاً عن مكان ولادته ولا عن نشأته ، ولا رحلاته ، أو عن أيِّ من أخباره سوى ما أثبتته .

أ- اسمه ونسبه ومولده :

هو سيفُ الدِّين بن عطاء الله ، أبو الفتوح الوفايُّ الفضائي الشافعيُّ البصري^(١) .
والوفايُّ : نسبة إلى الطريقة الوفايَّة ، إحدى الطُّرق الصوفيَّة ، وهي منسوبة إلى مؤسسها الشيخ محمد بن محمد بن محمد السكندريِّ الملقَّب بوفاء ، والمعروف بالسيد محمد وفا الشاذلي (ت ٧٦٥ هـ)^(٢) .

(١) انظر ترجمته في : خلاصة الأثر ٢/٢٢٠ ، كشف الظنون ٥/٣٣٨ ، ٢٢١ ، الخطط التوفيقية ١١/٨٠ ، هدية العارفين ١/٤١٣ ، إيضاح المكنون ١/٤٢٣ ، الأعلام للزركلي ٣/١٤٩ ، معجم المؤلفين ١/٨٠٥ - ٢/٦١٤ ، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء ٢/١٤١ - ١٤٢ ، الحلقات المضببات من سلسلة أسانيد القراءات ١/٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) انظر الخطط التوفيقية لعلي مبارك ٥/١٤٠ - ١٤١ ، وفيه سَمِّي وفا على ما قيل : لأنَّ بحر النَّيل توقَّف في أوَّان الوفا فعزم أهل مصرَ على الرَّحيل فجاء إلى البحر وقال : اطلَّع بإذن الله ، فطلَّع سبعة عشر ذراعاً وأوفى ، فسَمِّي وفا .

والفضاليُّ : في البحث عن أصل هذه النسبة ومعرفة مكانها عانيتُ كثيراً وطويلاً ، وبذلتُ جُهدِي برجوعي إلى كثير من المصادر والمطانِّ ، وأيضاً عبر الشبكة الالكترونية ، حتى هديتُ - بفضل الله ومُنَّته - إلى ما يلي :

قال المؤرِّخ المصلح علي باشا مبارك في الخطط التوفيقية : « مِنةُ فضالة : بفتح الفاء ، قرية من مديرية الدقهلية بمركز مِنة سمنود ، على الشاطئ البحري لترعة فضالة ، وشرقي ناحية شيوه بأقل من ساعة ، وغربي مِنة أبي الحسين كذلك ... والظاهر أن هذه القرية يُنسب إليها سيفُ الدين الفضاليُّ المُترجم في خلاصة الأثر » ^(١) .

هذا وقد نصَّ الإمامُ الفضاليُّ على أصل منشأه في مقدِّمة كتابه فقال :

« الفضاليُّ بلدًا » .

والشافعيُّ : نسبة إلى مذهبه ، فقد اتَّفقت مصادر ترجمته على أنه كان شافعيَّ المذهب ، ونصَّ هو على ذلك في مقدِّمة كتابه هذا فقال : « الشافعيُّ مذهبًا » .

أما مولده : فلم أجد أحداً تعرَّض لذكر تاريخه .

ب- شيوخه :

بذلتُ جهداً كبيراً في الوقوف على شيوخ الإمام الفضاليِّ ، فلمظان لم تُمط اللثام عنهم ، والمذكور في ترجمته أنه قرأ بالروايات على الشيخين الإمامين :

١- الإمام العلامة شحادة اليمينيُّ ، أبو عبد الرحمن الشافعيُّ المصريُّ (ت

قبل ٩٩٧ هـ) .

ولم أقف على ترجمة تُفيد عن حاله ، غير وُرود ذكره في ترجمة تلاميذه ، وهم :

(١) الخطط التوفيقية ٨٠/١١ ، ثم عقب بنقل ترجمته من خلاصة الأثر .

ابنه عبد الرحمن اليميني (ت ١٠٥٠ هـ) ، وأحمد بن أحمد السنباطي (ت ٩٩٧ هـ) ، ومحمد حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥ هـ) ، وسيف الدين بن عطاء الله الفضالي^(١) .

٢- أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي المصري (ت ٩٩٧ هـ) ، الإمام العلامة المحقق المحرر^(٢) .

هو أحد تلامذة الإمام العلامة شحادة اليميني^(٣) ، وهو قرين الإمام الفضالي وشيخه معاً .

أخذ عن والده أحمد بن عبد الحق السنباطي (ت ٩٥٠ هـ) وغيره من أعيان علماء مصر ، ودأب وحصل ودرس وأفتى ، وصار ممن يُشار إليه في الإقليم المصري بالبنان ، رحمه الله تعالى .

قرأ عليه خلقٌ كثيرون ، منهم : عبد الرحمن بن شحادة اليميني (ت ١٠٥٠ هـ) ، ومحمد حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥ هـ) ، وسيف الدين بن عطاء الله الفضالي ، وعبد الغفار بن يوسف العجمي (ت ١٠٥٧ هـ)^(٤) .

ج- سنده في القراءات :

يتصل سند الفضالي بالإمام ابن الجزري رحمهما الله تعالى ، ثم يتصل هذا السند المبارك بسيدنا ومولانا رسول الله ﷺ تبعاً لذلك اتصالاً صحيحاً .
وحيث إن الفضالي قد تلقى القرآن بالروايات على الشيخين الإمامين الجليلين شحادة اليميني ، وأحمد السنباطي ، فسأعرض سنده من خلاهما :

(١) خلاصة الأثر ٢/٢٢٠ ، ٣٥٨ ، ٤٨٩/٣ ، ١٧٥/٤ ، الحلقات المضيقات ١/٣٢١ .

(٢) شذرات الذهب ١٠/٦٤٤ ، الكواكب السائرة ٣/١١٧ ، إيضاح المكنون ١/٩٥ -

٢/٢٣٣ ، الأعلام ١/٩٢ ، معجم المؤلفين ١/٩٥ ، الحلقات المضيقات ١/٣٢٣ .

(٣) خلاصة الأثر ٢/٣٥٨ .

(٤) انظر خلاصة الأثر على الترتيب : ٢/٣٥٨ ، ٤/١٧٥ ، ٢/٢٢٠ ، ٢/٤٣٣ .

أ- قرأ الفضاليُّ على العلامة شحادة اليمينيِّ (ت ٩٧٧ هـ) ، وهو على الشيخ أبي النصر محمد بن سالم الطُّبْلَاوِيِّ (ت ٩٦٦ هـ) ، وهو على شيخ الإسلام زكريا الأنصاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وقرأ شيخ الإسلام على الشهاب أحمد بن أسد الأميوطيِّ (ت ٨٧٢ هـ) ، والبرهان أبي العباس أحمد بن أبي بكر القَلْقِيلِيِّ (ت ٨٥٧ هـ) ، والزين أبي التَّعِيمِ رِضْوَانِ بن محمد العُقَيْيِّ (ت ٨٥٢ هـ) ، والزين طاهر بن محمد التَّوَيْرِيِّ (ت ٨٥٦ هـ) ، وقرأ هؤلاء الأربعة على إمام القراء والمحدثين ، شمس الملة والدين ، المحقِّق الحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزريِّ (ت ٨٣٣ هـ) ^(١) .

أي أن بين الفضاليِّ والإمام ابن الجزريِّ أربعة رجال .

ب- قرأ الفضاليُّ على العلامة أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنْبَاطِيِّ (ت ٩٧٧ هـ) ، وهو على شيخ الإسلام زكريا الأنصاريِّ (ت ٩٢٦ هـ) ، وهو على الأميوطيِّ والقَلْقِيلِيِّ والعُقَيْيِّ والنويريِّ المتقدم ذكرهم ، وهم على الإمام أبي الخير محمد بن الجزريِّ (ت ٨٣٣ هـ) ^(٢) .

أي أن بين الفضاليِّ وابن الجزريِّ ثلاثة رجال .

أما أسانيد الإمام ابن الجزريِّ المتصلة برسول الله ﷺ فهي مبسوبة في كتب القراءات وخاصة النَّشْرِ في القراءات العشر ، وبين سيدنا رسول الله ﷺ والإمام ابن الجزريِّ ثلاثة عشر رجلاً كما في رواية حفص عن عاصم ، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر، والله أعلم ^(٣) .

(١) انظر إتحاف فضلاء البشر للبنا في قسم الدراسة ص ٤٥-٤٦ ، وشرح تلخيص لآلئ البيان

للعلامة السُّمْنُودِيِّ بتحقيق الشيخ سعيد السُّمْنُودِيِّ في قسم الدراسة ص ١٤ .

(٢) انظر الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات ص ١١٠ .

(٣) انظر النشر ١/١٩٣-١٩٤ .

وعليه فيكون بين الفضالي وسيدنا رسول الله ﷺ سبعة عشر رجلاً من طريق شيخه العلامة شحادة اليميني ، وستة عشر رجلاً من طريق شيخه العلامة أحمد السنباطي ، والله أعلم .

د- تلامذته :

أخذ عنه جمعٌ من أكابر الشيوخ ، والموقوف عليهم هم :
١- الشيخ سلطان بن أحمد بن إسماعيل ، أبو العزائم المَزَّاحي^(١) المصري الأزهرّي الشافعيّ (ت ١٠٧٥ هـ)^(٢) ، إمام الأئمة وبحر العلوم ، وخاتمة الحفاظ والقراء .

قال العلامة المحيي : « قرأ بالروايات على الإمام المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضالي البصير »^(٣) .

أخذ عنه جمعٌ كثيرون من العلماء المحققين منهم :
الشمس محمد بن علاء الدين البابليّ (ت ١٠٧٧ هـ) ، وأحمد بن عبد اللطيف البشبيشيّ (ت ١٠٩٦ هـ) ، وأحمد البناء الدُمياطيّ (ت ١١١٧ هـ) - صاحب كتاب : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - وغيرهم .
قال عنه المحيي في خلاصة الأثر : « جميع فقهاء الشافعية في عصرنا لم يأخذوا الفقه إلا عنه ، ... يجلس لإقراء القرآن من طريق الشاطبية والطيبة والدرة »^(٤) .

(١) المَزَّاحي : بفتح الميم وتشديد الزاي وبعدها ألف وحاء مهملة ، نسبة إلى مَزَّاح - قرية مصر - بجوار المنصورة ، انظر خلاصة الأثر ٢/٢١١ .

(٢) خلاصة الأثر ٢/٢١٠-٢١١ ، هدية العارفين ١/٣٩٤ ، الأعلام ٣/١٠٨ ، معجم المؤلفين ١/٧٧٣ ، هداية القارئ ص ٦٥٥ ، الحلقات المضيئات ١/٢٩٣ .

(٣) خلاصة الأثر ٢/٢١٠ .

(٤) خلاصة الأثر ٢/٢١١ .

٢- محمد بن علاء الدين ، أبو عبد الله شمس الدين البابلي القاهري الأزهرى
(ت ١٠٧٧ هـ)^(١) ، الحافظ الرحالة ، أحد الأعلام في الحديث والفقه ، وُصف
بأحفظ أهل عصره لتون الأحاديث ، عُدَّ من محفوظاته القرآن بالروايات ،
والشاطبية والبهجة وألفية العراقي في أصول الحديث وألفية ابن مالك وجمع الجوامع
وغيرها .

ومشايخه كثيرون لا يمكن حصرهم منهم : الشيخ سيف الدين المقرئ ، ومحمد
حجازي الواعظ (ت ١٠٣٥ هـ) وغيرهم .

أخذ عنه جماعات لا يُحصىون ، فممن أخذ عنه : أحمد البناء الدُمياطي (ت
١١١٧ هـ) ، ومحمد بن خليفة الشَّوَبَرِي (ت ١٠٦٩ هـ) ، والشهاب أحمد
البشبيشي (ت ١٠٩٦ هـ) وغيرهم .

٣- محمد الأشموني^(٢) .

٤- حسين بن محمد بن علي التَّماوي المالكِي (ت ١٠٦٠ هـ) . عالم مشارك
في بعض العلوم^(٣) .

٥- عبد الرحمن بن أحمد بن أحمد بن عبد الرحيم الزفتاوي الشافعي^(٤) .

(١) خلاصة الأثر ٣٩/٤ ، هدية العارفين ٢٩٠/٢ ، إيضاح المكنون ٥٦٧/٢ ، الأعلام
٢٧٠/٦ ، معجم المؤلفين ٢٧٠/٦ ، الحلقات المضيئة ٢٩٥/١ .

(٢) لم أقف على ترجمة له ، وليس هو شارح الألفية ؛ إذ ذاك هو علي بن محمد ، أبو الحسن
(ت ٩١٨ هـ) . وقد استفدتُ تلمذته على المؤلف من كتابته أحد نسخ هذا الكتاب وقراءتها
على المؤلف . راجع ذلك عند أوصاف النسخ ص ٨٠ .

(٣) إيضاح المكنون ٤٢٢/١ ، ومعجم المؤلفين ٦٤٠/١ . وقد استفدتُ تلمذته على المؤلف
من سماعه هذا الكتاب عند إملاء مؤلفه وقد أجاز به بذلك . انظر تفصيله عند أوصاف النسخ
ص ٨١ .

(٤) لم أقف على ترجمة له . وقد استفدتُ تلمذته على المؤلف من قراءته هذا الكتاب على
مؤلفه ، راجع ذلك عند أوصاف النسخ ص ٨٠ .

هـ- مؤلفاته :

لم تذكر المصادر التي ترجمت للإمام الفضالي إلا عدداً يسيراً من المؤلفات ، انحصرت في القراءات والتحو ، وهي :

١- الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة الآجرومية في التحو ^(١) .

٢- الجواهر المضية على المقدمة الجزرية ^(٢) .

٣- اللؤلؤ المكنون في جمع الأوجه من سورة الكوثر إلى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٣) .

وله رسائل كثيرة في القراءات ^(٤) .

و- وفاته :

اتفقت المصادر التي ترجمت للإمام الفضالي - رحمه الله - على أن وفاته كانت يوم الإثنين ثامن عشر جمادى الأولى سنة عشرين وألف من الهجرة بمصر .

ز- ثناء العلماء عليه :

قال المحيى عنه في خلاصة الأثر : « شيخ القراء بمصر في عصره ، قال بعض الفضلاء في حقّه : فاضل ، جنى فواكه جنية من علوم القرآن ، وتقدم في علومه

(١) انظر إيضاح المكنون ٤٢٣/١ ، والأعلام ١٤٩/٣ .

(٢) وهو الكتاب موضوع الرسالة ، وسيأتي الكلام عنه في فصل : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ، ص ٦٧ .

(٣) انظر كشف الظنون ٤٧٥/٢ ، ومعجم المؤلفين ٨٠٥/١ . وقد جاء في كشف الظنون : « ذكر فيه : أن شيخه شهاب الدين أحمد بن عبد الحق السنباطي لما ختم الطيبة عليه بالقراءة وحصل له فوائد أشار إلى جمعها ، فجمعها » .

(٤) قاله المحيى في خلاصة الأثر ٢٢٠/٢ ، وعنه في معجم المؤلفين ٦١٤/٢ . ولعل منها ما في الفهرس الشامل (علوم القرآن - مخطوطات القراءات) ص ٢١ بعنوان : الأصول المختصرة على القراءات السبع ، وقد نص فيه على نسبته إليه .

على الأقران»^(١) .

وقال عنه المحيُّ أيضاً في ترجمة تلميذه الإمام سلطان المزّاحيُّ : « قرأ بالروايات على الشيخ الإمام المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضاليُّ »^(٢) .
وقال الزركليُّ : « مقرئٌ ، كان شيخ القراء بمصر »^(٣) .
وقال عمر كحّالة : « مقرئٌ ، مُجوّد »^(٤) .

* * *

(١) خلاصة الأثر ٢/٢٢٠ .

(٢) خلاصة الأثر ٢/٢١٠ .

(٣) الأعلام ٣/١٤٩ .

(٤) معجم المؤلفين ٢/٦١٤ .

الفصل الثاني

في التعريف بكتابه

ويشتمل على المباحث التالية :

- أ- اسم الكتاب .
- ب- توثيق نسبته إلى المؤلف .
- ج- توثيق أن النصّ موضوع الدّرس هو كتاب :
الجواهر المضيّة .
- د- مصادر الكتاب .
- هـ- منهج المصنّف في الكتاب .
- و- ملاحظات على منهج المصنّف .
- ز - نسخ الكتاب .
- ح- بيان منهج التحقيق .
- ط- إيضاح المصطلحات والرموز .

الفصل الثاني

التعريف بكتاب « الجواهر المضيئة »

أ- اسم الكتاب :

إنَّ أصرَحَ اسمٍ لكتاب من الكتب هو ما يذكره صاحبُ الكتاب نفسه في مقدِّمة كتابه ، وهو ما فعله الإمام الفضاليُّ في مقدِّمة الجواهر المضيئة حيث قال : « وسمَّيته بالجواهر المضيئة على المقدِّمة الجزرية » ^(١) . وهو ما نجده على صفحة الغلاف من النسخ الأربع التي حققتُ النصَّ عليها ^(٢) .

ب- توثيق نسبته إلى المؤلِّف :

١- نصَّ عددٌ من الأئمة الذين ترجعوا للإمام الفضاليُّ على أنَّ له شرحاً على الجزرية منهم : المحيُّ في خلاصة الأثر ٢٢٠/٢ ، والزركلي في الأعلام ١٤٩/٣ ، وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٨٠٥/١-٦١٤/٢ .

٢- كما أنَّ اسم الإمام الفضاليُّ مُثبتٌ على غلاف النسخ الخطيَّة الأربع التي وقفتُ عليها ، مما يؤكِّد صحَّة نسبة الكتاب إليه ، والله أعلم .

ج- توثيق أنَّ النصَّ موضوع الدرس هو كتاب « الجواهر المضيئة » :

١- ما ذكر في مقدِّمة النصِّ ، حيث قال : « وسمَّيته بالجواهر المضيئة على المقدِّمة الجزرية » ، وهذا الاسم هو الذي نصَّت عليه المصادر التي سمَّت شرح الإمام الفضاليُّ على الجزرية .

٢- اسم الكتاب واسم مؤلِّفه مُثبتٌ على غلاف النسخ الخطيَّة الأربع التي وقفتُ عليها .

(١) انظر مقدِّمة الكتاب ص ٤ .

(٢) انظر ما كُتب على غلاف النسخ الأربع عند مصوِّرات النسخ ص ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٨ .

٣- ما نقله بعضُ الأئمة عن الإمام الفضالي وكتابه الجواهر المُضيئة :

أ- العلامةُ ملأَ علي القاري في شرحه على الجزريةَ المسمَّى بـ : (المنح الفكرية على متن الجزرية) نقل عنه في كثيرٍ من المواضع سَمَاهُ فيها باسم : شارح ، مثل قوله في ص ٤٧ : « وأغرب شارح حيث قال : أي على القول الذي يَخْتَارُهُ مِنَّا من بين الأقوال من سبق اختياره للحروف » ^(١) .

وفي بعض الأحيان باسم : الشارح المصري ، مثل قوله ص ٨٦ : « وأغرب من هذا أن الشارح المصري ضَعَّف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الإسلام في مذهبه » ^(٢) .

وأحياناً أخرى باسم : المصري ، مثل قوله ص ١٢٥ : « وأما قولُ المصري : أو عارضاً لوَقَف نحو ... فغفلةٌ عن قواعد العربية » ^(٣) .

ب- وقال العلامةُ المرعشي في كتابه : (جُهدُ المقلِّ) ص ٢٢١ : « قال - أي ملأَ علي القاري - نقلاً عن الشارح المصري : إنَّ الإشباعَ هنا عَيْنُ الإشباع في المدِّ اللازم » ^(٤) .

فمن مجموع ما سبق نصلُ لقناعةٍ جازمة أنَّ النصَّ موضوعَ الدَّرس هو كتاب « الجواهر المُضيئة على المقدِّمة الجزرية » للإمام الفضالي ، والله أعلم .

(١) وهذا النص بحروفه في النصِّ المحقَّق ص ٦٧-٦٨ ، وانظر أمثلة أخرى في المنح الفكرية ص ٢٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ١١٢ .

(٢) وهذا النص بحروفه في النصِّ المحقَّق ص ١٥١ ، وانظر أمثلة أخرى في المنح الفكرية ص ٩١ ، ١١٣ ، ٢٤٥ .

(٣) وهذا النص بحروفه في النصِّ المحقَّق ص ١٨٦ ، وانظر أمثلة أخرى في المنح الفكرية ص ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٧٠ .

(٤) وهذا النص موجودٌ في النصِّ المحقَّق ص ٣٣٦-٣٣٧ .

د- مصادر الكتاب :

يمكننا أن نقسم المصادر التي اعتمد عليها الفضالي في تأليف كتابه « الجواهر المضية » إلى قسمين :

١- مصادر صرّح بها .

٢- مصادر لم يُصرّح بها .

أما المصادر التي صرّح بها فإنها تضم الكتب التي أتكأ عليها في شرحه ، واستصحبها في نقوله ، وذكرها إما باسمها أو باسم مؤلفيها ، وسأعرضها مقسمة إلى ستة أقسام ^(١) :

أولاً : شروح الجزرية التي نقلَ عنها الإمام الفضالي :

١- الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) ، وقد جمع فيها حواشي من الكتب المبسوطة المشهورة ، وهو مطبوع .

٢- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة ، لابن الناظم وهو شهاب الدين أحمد بن محمد الجزري (كان حياً ٨٣٥ هـ) ، وهو شرحٌ على منظومة « المقدمة » اعتمد عليه الإمام الفضالي في تصنيف كتابه هذا اعتماداً كبيراً ، وهو مطبوع .

٣- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ، للشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، وقد ذكره في كثير من المواضع ، أحياناً باسم كتابه ، وأخرى باسمه أو باسم شيخ الإسلام أو باسم القاضي ^(٢) ، وهو مطبوع .

(١) انظر تفصيلها وتتبعها في فهرس مستقلٌ مُعنون — : فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصِّ المحقَّق ، مع ذكر مواضعها .

(٢) انظر أمثلة ذلك في النصِّ المحقَّق ص ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٧٩ ، ١١٣ ، ١٣٧ ، وغيرها .

٤- اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية ، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) ، وهو شرح على « المقدمة » اعتمد عليه الفضالي في تصنيف كتابه ، ونقل عنه في كثير من المواضع ، وهو مازال مخطوطاً .

ثانياً : كتب التجويد والقراءات :

٥- إبراز المعاني من حرز الأمان ، لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) ، وهو مطبوع .

٦- الإعلان ، لأبي القاسم الصفراوي (ت ٦٣٦ هـ) .

٧- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، وهو مطبوع .

٨- التبصرة في القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) وهو مطبوع .

٩- التمهيد في علم التجويد ، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، وهو مطبوع .

١٠- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، وهو مطبوع .

١١- جامع البيان في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، وهو مطبوع .

١٢- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، وهو مطبوع .

١٣- الدرر النظيم ، ولم أقف على ما يفيد في التعرف عليه .

١٤- فتح الوصيد في شرح القصيد ، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، وهو شرح على الشاطبية في القراءات السبع ، وقد طبع مؤخراً .

١٥- الكامل في القراءات الخمسين ، لأبي القاسم الهذلي (ت ٤٦٥ هـ) .

- ١٦- كثر المعاني في شرح حرز الأمانى ، لإبراهيم بن عمر الجعيرى (ت ٧٣٢ هـ) ، وقد طبع قسم منه إلى باب الإظهار والإدغام ، والباقي ما زال مخطوطاً .
- ١٧- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) ، وقد طبع قسم منه في جزء واحد .
- ١٨- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، وهو مطبوع .
- ١٩- نهاية الإتقان من تجويد القرآن ، لأبي الحسن شريح بن محمد بن شريح الأندلسي (ت ٥٣٩ هـ) ، وهو مخطوط .
- ثالثاً : كتب النحو واللغة :
- ٢٠- ارتشاف الضرب في لسان العرب في النحو ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) .
- ٢١- الشافية في النحو ، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) .
- ٢٢- شرح الشافية ، لأحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) .
- ٢٣- شرح الشافية ، للرضي محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) .
- ٢٤- الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) .
- ٢٥- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسّمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) .
- ٢٦- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) .
- ٢٧- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقّب بـسيويه (ت ١٨٠ هـ) .
- ٢٨- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) .
- ٢٩- مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) .

رابعاً : كتب الرّسم والضبط :

٣٠- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد ، لأبي محمد إبراهيم ابن عمر الجعيري (ت ٧٣٢ هـ) ، وهو مخطوط .

٣١- الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة ، لأبي بكر اللبيب ، وهو مخطوط .

٣٢- شرح ابن جُبارة على العقيلة ، وهو لأبي العباس أحمد بن محمد بن جُبارة المقدسي (ت ٧٢٨ هـ) .

٣٣- المقتنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، وهو مطبوع .

خامساً : منظومات ومتون في القراءات والرّسم :

٣٤- حرز الأمان ووجه التّهاي في القراءات السبع المعروفة بالشاطبية ، لأبي محمد القاسم بن فيّره الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) .

٣٥- درُّ الأفكار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ، لإسماعيل بن علي ابن سعدان الكندي الواسطي (ت ٦٩٥ هـ) .

٣٦- طيبة النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ) .

٣٧- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رَسَم المصاحف ، لأبي محمد القاسم بن فيّره الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) ، وهو مطبوع .

٣٨- عمدة المفيد وعدّة المجيد في معرفة التجويد ، منظومة لعلم الدين علي بن محمد السّخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، المعروفة بنوّة السّخاوي .

٣٩- القصيدة الحُصْرية في التجويد وقراءة نافع ، لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت ٤٦٨ هـ) .

٤٠- القصيدة الخاقانية في التجويد ، لأبي مُزاحم الخاقاني (ت ٣٢٥ هـ) .

سادساً : كتب في علوم متفرقة :

٤١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين الشيرازي البيضاوي (ت ٦٩١ هـ) .

٤٢- الكشف عن حقائق التنزيل ، لمحمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) .

٤٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) .

٤٤- الإعلام بفوائد الأحكام ، لابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) .

وأما المصادر التي لم يُصرَّح بها :

وقد بحث طويلاً للوقوف على هذه المصادر ، والوصول إلى مظان نقوله ، ونقبت كثيراً في كتب القراءات والتجويد والنحو والضبط والرسم إلى أن وفقني الله واهتديت بفضلِهِ إليها ، وهي :

١- التحديد في الإتيان والتجويد ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ) .

٢- تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ، لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح (ت ٨٠١ هـ) .

٣- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة ، لعبد الدائم الأزهري (ت ٨٧٠ هـ) ، وقد أعانني هذا المصدر كثيراً في إثبات جملة مما اختلفت فيه ألفاظ نسخ هذه المقدمة . ولم يقع هذا الكتاب بيدي إلا بعد فراغي تماماً من طباعة الرسالة ، فعمدتُ إلى نقل الضروري من فوائده .

٤- الفوائد السريّة شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد بن إبراهيم الحلبي التاذني (ت ٩٧١ هـ) ، وقد أتكأ الفضالي على كتاب التاذني الحلبي في تصنيف « الجواهر

المُضِيَّةُ » ، ولم يذكر اسم الكتاب صراحةً ولا إشارةً في نقله ، وذكر اسم الحلبي صراحةً في موضع واحد في ص ١١٣ .

وقد بذلتُ جهداً كبيراً في الوصول إلى نقول الإمام الفضالي الذي أغلب كتابه هذا منقول عن هذا المصدر ، حتى فتح الله عليّ في الوصول إلى هذه النسخة التي ما تزال مخطوطة إلى الآن . وسيأتي - إن شاء الله تعالى - تفصيل صلة هذا الكتاب بكتابنا « الجواهر المُضِيَّة » .

٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) .

٦- المنح الفكرية على متن الجزرية ، لعلي بن سلطان القاري (ت ١٠١٦ هـ) ، وهو شرح على منظومة المقدمة ، نقل عنه في كثير من المواضع ، ولم يذكره لا صراحةً ولا إشارةً ، وسيأتي تفصيل الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

٧- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٢ هـ) .

٨- الوسيلة إلى كشف العقيلة ، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) .

ومن مجموع ما سبق يتبين لنا سعة نقول الإمام الفضالي ، ورجوعه للمصادر الأصلية في التجويد والقراءات والنحو ، وتفننه في طريقة النقل عن الأئمة ، ورجوعه في الفن الواحد إلى أكثر من مصدر مُعْتَمَد ، إضافة إلى أمانته في النقل عنهم .

هـ - منهج المصنّف في الكتاب :

عرضُ الكتاب مُجَمَّلاً :

١- بدأ الإمام الفضالي - رحمه الله - كتابه بمقدّمة ، حمّد الله فيها وأثنى عليه ، وصلى على الرسول ﷺ وآله وأصحابه ، كعادة المصنّفين ، ثم ذكرَ أنَّ منظومة المقدّمة الجزريّة من أعظم ما صنّف في فنّ التجويد ، وأنه قد كثر اعتناء أهل القرآن بها ، من حفظها وفهمها لصغر حجمها .

٢- استعمل الشارح في مقدّمة كتابه ما يُعرف عن علماء البديع بـ : براعة الاستهلال ، وهو أن يستعمل المؤلّف في مقدّمته بعض مصطلحات العلم الذي يكتب فيه ، من باب التورية ، كقوله : أظهرنا ، أمال ، الإخفاء ، وأدغم وغيرها .

٣- ثم بيّن مادّة كتابه بقوله : « إنما هو مجموعٌ من نُقولهم ، ومُفرّعٌ على أصولهم » ، فقد جَمَعَ مادّة كتابه من نُقول أهل هذا الفنّ ، ومُنَّ سبقه في شرح هذه المنظومة .

٤- ثم شرع في شرح أبيات المقدّمة بحسب الأبواب مُتبعاً بذلك منهج من سبقه من شراح هذه المقدّمة .

و- ملاحظات على منهج المصنّف :

من خلال معاشتي وملازمتي لهذا الإمام الجليل وكتابه ، الذي لم يصل إلينا كتاب آخر من تأليفه فيما أعلم ، أستطيع أن أقسم الملاحظات على منهج المصنّف إلى مزايا وماأخذ :

أما مزايا منهج المصنّف فتركّز في النقاط الآتية :

١- الاهتمام ببيان معاني مصطلحات فنّ التجويد من حيث اللغة والاصطلاح ، مثل : الهمس ، والاستفال ، والتجويد ، والإدغام والوقف والابتداء وغيرها ، انظر فهرس المصطلحات .

٢- اهتمامه بالمعنيين الإجمالي والتفصيلي للبيت ، مثال ذلك عند شرح البيت (٤٨) ص ٢١٥ حيث قال : « ومعنى البيت : وخلّص انفتاح (محذوراً) خوف اشتباهه بـ (محظوراً) ، وخلّص انفتاح (عسى) خوف اشتباهه بـ (عصى) » ^(١) .

٣- الاستشهاد لبعض جزئيات هذا الفن بما يُقوِّها من الآيات الكريمات ، أو الأحاديث النبوية الشريفة ، أو كلام العرب وأشعارهم ، انظر مثلاً : شرح الأبيات (٦) ص ٥٥ ، (٣٣) ص ١٦٨ ، (٦٦) ص ٢٩٣ ، (٦٩) ص ٣١٤ .

٤- وفرة المصادر التي اعتمد عليها في التصنيف ، انظر مصادر الكتاب ص ٦٩ .

٥- إعراب بعض الأبيات إعراباً مُستفيضاً ، انظر مثلاً : شرح الأبيات (٢٢) ص ١٢٤ ، (٥٠) ص ٢٣٣ ، (٦٧) ص ٣٠٤ ، (٧٨) ص ٣٦٣ .

٦- الإجابة عن بعض الإشكالات ، أو الدفاع عمّن انتقد شراح الجزرية ، مثال ذلك ما فعله عند شرح البيت (٢٠) ص ١١٤ في قوله : « ولا معنى للكيفية بالكيفية يمكن أن يجاب عنه بأن الصفة التي تُعرف بها الكيفية هي الصفة الثابتة في نفس الأمر ، كالجهر . والكيفية المعروفة هي الحاصلة بالمصدر ، وهي كونه مجهوراً » . وأيضاً عند شرح البيت (٢٢) ص ١٢٣ : « جرى فيه على تفسير الشديدة هنا حيث اعتُبر فيها منع النَّفس ، والرَّخوة حيث اعتُبر فيها جريانه » ، وكذا في ص ١٢٦ قوله : « ومن ثمّ إلى آخره ليس على إطلاقه ، بل يُقيد بما إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء » .

٧- يحاول أحياناً أن يُوجّه الخلاف بين أهل هذا الفن كقوله عند شرح البيت (٢٤) ص ١٣٦ : « لأيّ شيء ذكر سيويوه التاء والميرد الكاف من حروف القلقلة ؟ قلتُ : لعلهما نظرا إلى الشدّة التي فيهما » .

(١) انظر أيضاً شرح : البيت (٢٢) ص ١٢٤-١٢٥ ، والبيت (٥١) ص ٢٣٤ .

٨- إذا رأى أن موضوع المادة لم يتم من خلال التّظلم وشرحه ، كان يعقب ذلك بتمّة من عنده ، كما فعل في كثير من المواضع ، انظر مثلاً : شرح الأبيات : (٢٦) ص ١٤٥ ، (٥١) ص ٢٣٤ ، (٧٢) ص ٣٤٠ .

٩- يُنبّه على بعض أخطاء العوامّ فيما يتعلّق بفنّ التجويد ، ويهتمّ بتوضيحها ، ويُحذّر من الوقوع فيها ، مثال ذلك ما فعله عند شرح البيت (٤٩) ص ٢١٦ حيث قال : « لا كما يفعله بعض الأعاجم من إجراء الصوت معها ، لا سيّما إذا تكرّرت أو شدّدت أو جاورها حرفٌ مهموسٌ » . وكذلك عند شرح البيت (٥٢) ص ٢٣٦ حيث قال : « ومنهم من يُخرجها لاماً مُفخمةً وهو الرّيَالع ومن ضاهاهم ، ومنهم من يجعلها ظاءً مطلقاً » .

وأما المآخذ على منهج المصنّف فيمكن تلخيصها فيما يلي :

١- الرّكاكة والتعقيد في الأسلوب أحياناً بسبب التكرار نحو قوله في ص ٩ : « أو بأنّ مُراد من قال : إنه لا يعمل محذوفاً ، أنه لا يعمل من حيث إنه مصدرٌ ، فلا ينافي أنه يعمل من حيث إنه مبتدأ كما هنا ، إذ المبتدأ عاملٌ في خبره ، وتقدير المتعلّق مؤخّراً أو فعلاً أولى » ، وقوله في ص ١٢ : « أُجري مُجرّاه في إجراء الأوصاف عليه ، وامتناع الوصف به ، وغير ذلك » .

٢- الخروج عن مقصد التّأليف ، والتّوسّع في مباحث أصوليّة وعقدية ونحويّة ، ممّا يُشتّت ذهن الباحث في المقاصد الأصليّة لموضوع الكتاب ومعاني الأبيات ، كما في شرح البيت (٣) وغيرها .

٣- الاعتماد في شرح المقدّمة على كتاب : (الفوائد السريّة شرح المقدّمة الجزريّة) للتاذني الحلبيّ اعتماداً كبيراً ، فكان جلُّ ما نقله من هذا الشرح . وهذا مأخذ عليه رحمه الله ؛ لأنه أكثر الثّقل عنه دون غيره ممّن شرح هذه المنظومة ، ولأنه لم يُصرّح باسمه إلا مرّة واحدة ، ولم ينصّ على اسم كتابه لا صراحة ولا إشارة .

ولكنه مع كثرة التّقل عنه ، لم يكن ينقل نقلاً مُجرّداً ، بل قد ينقّده ويحيب على إشكالاته ، كما فعل عند شرح البيت (٥٠ ، ٥١) ص ٢٢٧-٢٢٩ .

٤- وكذلك اعتمد على شرح معاصره ملاً عليّ القاري المسمّى بـ : (المنح الفكرية على متن الجزرية) .

وفي اعتماده على شرح ملاً عليّ القاري عدة وقفات ، وهي :

أ- لقد كان الفضاليّ وملاً عليّ في عصرٍ واحد ، ولا ندري أيّاً منهما قد أخذ عن الآخر في تأليف كتابه .

ب- الفضاليّ لم يذكر ملاً عليّاً في كتابه لا صراحةً ولا إشارةً مع أنه قد أكثر من النقل عنه ^(١) ، أما ملاً عليّ فقد ذكره مرات عديدة ؛ فسمّاه مرّةً بـ : الشارح ، ومرّةً بـ : الشارح المصريّ ، وقد سبق ذكر أمثلة على ذلك ص ٦٨ .

ج- قد وجّه ملاً عليّ نقداً كثيراً في كتابه (المنح الفكرية) لكلام الفضاليّ ، وكان معظم بل كلّ ما نقّده فيه ليس من كلام الإمام الفضاليّ ، بل هو منقول عن (الفوائد السريّة) للتاذبيّ ، وهذا يُفيدنا أنّ ملاً عليّاً القاري لم يقف على شرح التاذبيّ للمقدّمة الجزرية .

د- كثيراً ما كان ينقد ملاً عليّ القاري الإمام الفضاليّ ، فيُجيب الإمام الفضاليّ على نقده من غير إشارة ، ولا تصل هذه الإجابات للعلامة القاري ، ولا يُشير إليها في كتابه ، مثال ذلك عند شرح البيت (٤٢) ص ١٩٧ .

هـ - قد يُجانب ملاً عليّ القاري الصواب في نقّده للإمام الفضاليّ ، وذلك ما وقع في باب الضاد والظاء من عدّ بعض المواضع ، انظر ص ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ .

(١) انظر أمثلة ذلك في : ص ١٠٥ هامش ١ ، ص ٢٤٠ هامش ١ ، ص ٢٨٦ هامش ١ ، ص ٢٩٦ هامش ٣ .

٥- ذكره الحروف الفرعية قبل تعرضه للحروف الأصلية ، فذكرها في ص ٥٠-٥١ عند شرح البيت (٧) : (لينطقوا بأفصح اللغات) ، ولو أخرها إلى ما بعد قوله : (وغنة مخرجها الخيشوم) لكان أولى ؛ لأن ذلك هو محلها ، والله أعلم .

٦- التطويل الزائد في شرح بعض الأبيات بلا داع ، فمثلاً تكلم في شرح البسملة قرابة ثمان صفحات ، وهذا التطويل غير المناسب قد تكرّر منه في شرح أبيات كثيرة ^(١) .

٧- أورّد بعضاً من الأحاديث الموضوعة ، كما في حديث الحروف التسعة والعشرين عند شرح البيت (٩) ص ٦٨ .

٨- وقع له وهم في عزو نص لغير مؤلفه ، كما في ص ٧٨ عند شرح البيت (١٢) ، حيث عزا لكتاب التمهيد لابن الجزري ، وصوابه : للحواشي المفهومة لابن الناظم .

٩- ينقل أحياناً عن شيخ الإسلام من كتابه (الدقائق المحكمة) وعن ابن الناظم من كتابه (الحواشي المفهومة) ، ثم ينقد ما نقله عنهم دون إشارة إلى أن هذا النقد ليس من كلامه ، بل هو منقول من الفوائد السريّة للتاذلي ، مثال ذلك عند شرح البيت (١٤) ص ٨٨ ، وشرح البيت (١٧) ص ٩٦ . وقد يُعْتَذَرُ عن هذه المآخذ بأنه كان بصيراً بقلبه ، ممّا قد يجعله لا يقف على النصوص بنفسه ، فلربّما كلف بعض طلبته بالوقوف عليها .

(١) انظر - مثلاً - شرحه للأبيات ٧ ، ٨ ، ٢٠ ، ٤١ ، ٤٢ (في ٩ صفحات تقريباً) ، وشرح الأبيات ٥٠ ، ٥١ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٩٣ (في ١٤ صفحة تقريباً) .

ز- نُسخ الكتاب :

قد تجمّع لديّ بحمد الله تعالى من هذا الكتاب أربع نُسخ ، ثلاث منها أمدّني أستاذي الشيخ الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله تعالى - بمصوّراتها ، والرابعة دُلّني عليها وقد قمتُ بحمد الله تعالى بتصويرها من مكتبة الجامع الأزهر .
وهناك نُسخةٌ أخرى وهي في مكتبة الأوقاف العامّة ببغداد برقم (٢/٢٤٠٢) ولم أقف عليها .

وأوصاف النُسخ الأربع كالتالي :

١- نسخة مكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي الملحقه بالمكتبة السليمانية في إستانبول .

وهي فيه ضمن مجموع رقمه (٨) ، وتقع في (١٠٦) لوحة ، وقد كُتبت سنة (١٠٠٧هـ) ، أي في حياة المؤلف رحمه الله ، وقُرئت عليه سنة (١٠١٣هـ) ، ومسطرها ٢١ سطراً . كُتبت بخطٍّ بين واضح ، يميل إلى خط الرُّقعة .

كتبها محمدُ الأُشموني^(١) ، وفرغَ من ذلك يوم الإثنين ، مُستَهلاً جمادى الأولى من شهور سنة سبعة بعد الألف .

وفي اللوحة الأخيرة منها بلاغُ قراءةٍ على المؤلف نصُّه :

« الحمد لله مُستحقُّ الحمد ، بَلَغَ كاتبُه الفقير عبد الرحمن بن الشيخ أحمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ عبد الرحيم الزفتاوي الشافعي^(٢) قراءةً على مؤلفه سيدنا ومولانا وشيخنا الشيخ سيفِ الله [كذا] أدامَ الله النفعَ به وبركاته ، وبَلَغه من الخيرات ما يؤمُّله ، ولَطَفَ به في الدنيا والآخرة ، وعاملَه بِخَفِيٍّ أَلطافه ، آمين .

(١) انظر ما أثبتته عند ذكر تلامذته ص ٦٢ .

(٢) انظر ما أثبتته عند ذكر تلامذته ص ٦٢ .

وكان الفراغ من ذلك في يوم الثلاثاء المبارك ثامنَ عشرَ جمادى الأول^(١) من شهور سنة ثلاثَ عشرةَ وألف ، أحسنَ الله تعالى ختامها ، آمين .

وكتبَ بعده : « حضرَ ذلكَ الفقيرُ إلى الله تعالى عبد الرؤوف بن عبد الحق » ، كما كتبَ : « حضرَ ذلكَ محمد الأسطنْهاوي ، حضرَ ذلكَ الشيخَ خطَّابَ بن عُمرَ القليوبيُّ البصيرُ بقلبه ، كتبه عنه بإذنه عبد الرؤوف المتناطي »^(٢) .

ونصُّ سماعٍ آخرٍ من إملاءِ المؤلفِ نصُّه :

« الحمد لله ، قال مؤلِّفُ هذا الكتاب ، العبدُ الفقير ، سيفُ الدين البصير : لما قرأ عليَّ هذا الكتابَ الشيخُ الفاضل حَاوي الفضائل ... السعيد ، الموفق الرشيد ، حسين بن الشيخ العلامة المرحوم محمد بن شيخ الإسلام نور الدين علي التَّماوي^(٣) ، تغمده الله بالرحمة والرضوان ، وسمِعَ غَالِبَ هذا الكتاب من قراءة سيدي بدر الدين وطلب الإجازة فأجزته أن يرويه عني بشرطه ، أصلح الله حاله ، وأسأله الدعاء في أوقات الخيرات والميراث ، والله تعالى في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ، تحريراً في تاسعَ عشرَ من الحِجَّة الحرام ختامَ سنة سبعةَ عشرَ^(٤) بعد الألف .

وقد رمزتُ لهذه النسخة بحرف (س) .

وبهامش بعض اللوحات إعرابٌ لبعض الآيات لعله من بعض الطلبة ، وهوامش أخرى بعضها مذيلٌ بـ : مصنّف ، وبعضها دون نسبة . وما ذيلٌ بـ : مُصنّف أثبتّه في النصِّ المحقّق .

(١) كذا في النسخة ، والوجه : الأولى ، انظر القاموس المحيط (ج م د) .

(٢) لم أقف على تراجمهم .

(٣) انظر ما أثبتّه عند ذكر تلامذته ص ٦٢ .

(٤) كذا في النسخة ، والوجه : سبعَ عشرة .

وبعضها مُذَيَّل بـ : طاش كُبري ، وقد أثبتُّها في التحقيق وقابلتها بالنُّسخة المطبوعة لشرح طاش كُبري على الجزرية .

٢- نسخة من مكتبة الجامع الأزهر ، وهي فيه برقم [٧٠خصوصي] ٤٤٧٦ عمومي ، وتقع في (٩٨) لوحة ، كُتبت سنة (١٠٦٥ هـ) ، مسطرها مختلفة بمعدل ٢٥ سطراً .

بعضُ أحرفها غيرُ منقوطة ، خطُّها معتاد ، وليس فيها اسمٌ للناسخ . جاء في آخرها : « وكان الفراغُ من تكملة هذه النسخة يوم السبت أوائل شهر القعدة الحرام سنة ١٠٦٥ هـ » . وفي لوحة الغلاف وَفِّيَّة نصُّها :

« وَقَفَ هذا الكتاب الحَقِير أحمدُ الدِّمَنهُورِيُّ ^(١) على طلبة العلم بالأزهر وجعل مقرَّه خزانته الكائنة بالمقصورة بالأزهر » . وقد رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ز) .

٣- نسخة مكتبة وادي الأحقاف : بمدينة تَريم بحضرموت ، وهي فيه برقم (٤٢) ، وتقع في (٦٤) لوحة ، وقد كُتبت سنة (١٠٧٩ هـ) ، ومسطرها ٢٩ سطراً . كُتبت بخطٍّ دقيقٍ واضح ، يميل إلى خطِّ النَّسخ .

جاء في آخرها : « وكان الفراغُ من هذه النسخة المباركة يوم الثلاثاء المبارك نهار ثمان في شهر جماد ثاني سنة تسع وسبعين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، بخطِّ أفقر العباد وأحوجهم إلى رحمة مولاه الغني ، عبدِ القاهر بنِ المرحوم عليِّ السُّروريِّ الشافعي ^(٢) ، غفر الله لمؤلِّفها ،

(١) وهو في غالب الظنِّ : أحمدُ بنُ عبدِ المنعم بنِ يوسف الدِّمَنهُورِيُّ الأزهرِيُّ ، شيخ الجامع الأزهر (ت ١١٩٢ هـ) ، من مؤلفاته : خلاصة الكلام على وقف حمزة وهشام ، وحُسن التعبير لِمَا للطَّيِّبة من التكبير في القراءات العشر ، انظر معجم المؤلفين ١٨٨/١ .

(٢) لم أقف على ترجمة له .

ولكاتبها ، ولحافظها ، ولمشايعها ولمَن نَظَرَ فيها وأصلح ، ولجميع المسلمين ، آمين ، وقد نُقِلَتْ هذه النسخة من نسخة نُقِلَتْ من نسخة المؤلف ، غفر الله للجميع » .

وكتب بعده تملك نصه :

« بملك أفقر عباد الله إليه ، العبد المذنب ، الرَّاجي عفو ربه ورضوانه ، عبد الله بشير حليبي ^(١) ، عفا الله تعالى عنه ، بالشراء الصحيح ، والله حسبنا ، بتاريخ شهر شوال سنة ١١٠٣ هـ » .

وفي لوحة الغلاف جملة من الوقفيات والتملكات ، والذي قرأته منها ما يلي :
« نَظَرَ في هذا الكتاب أفقر العباد إلى ربه الولي ، عبد الرحمن بن علي ، الفقير ، المُقر بالذنب والتقصير ، الرَّاجي عفو ربه القدير ، السروري ^(٢) ، عفا الله عنه ، آمين » .

وكتب بعده تملك نصه :

« ملك الفقير إلى الله تعالى ، علي بن عبد القاهر السروري ^(٣) ، وقد ملكني هذا الكتاب والذي ، عفا الله عنه وغفر له » .
وتملك آخر :

« وصار بملك العبد الفقير إلى الله تعالى ، الرَّاجي عفوَه له ، حليبي ، بالشراء الصحيح ، بتاريخ ١١٠٣ هـ » .

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (ت) .

وفي هوامش هذه النسخة بعض التعليقات ، ومقابلات لم يُنصَّ على صاحبها .

(١) لم أقف على ترجمة له .

(٢) لم أقف على ترجمة له .

(٣) لم أقف على ترجمة له .

٤- نسخة من المكتبة الأزهرية ، وهي فيه برقم [٣٥ خصوصي] ٢٧٩١ عمومي ، وتقع في (١٢٠) لوحة ، كُتبت سنة (١٠٦٦ هـ) ، ومسطرتها ٢٣ سطرًا ، كُتبت بخط واضح ، وليس فيها اسم للناسخ .
جاء في آخرها : « وكان تَمَامُهُ في يوم الجمعة في شهر ربيع أول سنة ١٠٦٦ هـ » .

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف (ز ٢) .

ح- بيان منهج التحقيق :

١- قمتُ بكتابة النصِّ المُحقَّق من نسخة (مصطفى أفندي) التي اعتمدتها أصلاً ، وفق قواعد الإملاء الحديثة ، وقابلته على مُصوِّرات النسخ الباقية وأثبتت فروق النسخ في الهامش ؛ للخروج بنصِّ سليم ، خالٍ من السَّقَط والتصحيف والتحريف ، أقرب ما يكون - إن شاء الله تعالى - لِمَا تركه عليه المُصنِّف . وتركتُ الإشارة إلى ما لا يُفيد القارئ إثباته ، ولا يُؤثر في المعنى ، ونحو ذلك ممَّا لا يضرُّ تركُ ذكره ^(١) .

٢- أثبتتُ في حاشية الكتاب أرقام لوحات نسخة (مصطفى أفندي) التي اعتمدتها أصلاً ؛ لأنها من إملاء المُصنِّف ، وذلك لتسهيل المقابلة لمن أراد ، فمثلاً : الرقم (١٢/أ) يدلُّ على بداية الصفحة الأولى من اللوحة الثانية عشر من المخطوط ، أما بداية الصفحة الثانية من اللوحة نفسها فيُشار إليها بالرقم (١٢/ب) ، وهكذا .

٣- التزمتُ كتابة الآيات القرآنية على الرِّسم العثماني ، وفق المُصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم ، وما كان على غير تلك الرواية فقد ضبطته بما يُناسب .

(١) وحاولتُ مع هذا المنهج أن يحوي النصُّ المُحقَّق ما رأيته صواباً من النسخ الأربع ، أو من النقل التي اعتمدها المُصنِّف ، وأثبتتُ في الهوامش خلاف الصواب ومكان وجوده في النسخ .

٤- عَزَوْتُ الآياتِ الكريمةَ الواردة في النصِّ مع ذكرِ أرقامِها إلى سُورِها ، وفي حالة تكررِها في القرآن الكريم أذكرُ الموضعَ الأوَّلَ منها فقط ، وحيث إنَّ المُصنِّفَ - رحمه الله - يُكثر من الأمثلة القرآنية ، فقد آثرتُ تخريج الآيات داخل النصِّ نفسه ، بوضعه بين معقوفتين هكذا [] ، وذلك حتى لا أثقل الهوامش ، ولا أتعب القارئ بتغيير موضع بصره صعوداً وهبوطاً .

٥- ضبطتُ الآيات الكريمة ضبطاً كاملاً يتناسب مع قراءة القارئ أو الرَّاوي المنسوبة إليه ، وكذلك ضبطتُ الأحاديث الشريفة ، والأشعار .

٦- إذا أشار المؤلف إلى قراءةٍ ولم يذكر مَنْ قرأ بها ، أوضح ذلك في الهامش مع بيان المصدر ؛ لتوثيقها .

٧- أظهرتُ النصَّ المُحقَّق بإثبات علاماتِ الترقيم بالشكل الذي يوضح النصَّ للقارئ ، ويُزيل عنه اللَّبس .

٨- ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرُهم في النصِّ ترجمةً مختصرةً بذكر اسمه وتاريخ وفاته في أوَّل موضع مرَّ ذكرُه فيه وأثبتُه في الهوامش ، مع بيان مصادر الترجمة .

٩- أفردتُ ترجمةَ القراء الوارد ذكرهم في النصِّ في مُلحقٍ خاصٍّ ، مع بيان مصادر تراجمهم إلا مَنْ ذاعَتْ شهرته كالقراء العشرة ورؤاتهم .

١٠- خرجتُ الأحاديث الشريفة التي وَرَدَتْ في النصِّ وعزَّوتُها إلى مراجعها الحديثية .

١١- خرجتُ الأبيات الشعرية المذكورة في النصِّ مع عزَّوِّها إلى مصادرِها ، وبيان موضع الاستشهاد منها .

١٢- وضعتُ في رأس كلِّ صفحة عنواناً يوضح محتوى هذه الصفحة ، من حيث الباب الذي هي منه ، ورقم البيت المشروح فيها ، وذلك لتسهيل عملية البحث .

١٣- أزلتُ الإيهام ما استطعتُ في نحو قول الشارح : « قال بعضهم » ، ومن أظهر ذلك بابا : المخارج والإدغام .

١٣- وثقتُ الأقوالَ التي ذكرها واعتمدها الشارحُ قدر الإمكان ، سواءً نسبَ القول إلى صاحبه أو إلى الكتاب الذي وردَ فيه .

١٤- بذلتُ جهداً كبيراً في معرفة وتتبُّع النصوص المُقتبسة من المظان - والتي لم ينسبها - وقمتُ بحمد الله بتخريجها والإحالة إلى مصادرها وتثبيت مواضعها . وقد أعياني هذا الأمرُ كثيراً ، وخصوصاً أنه صرَّح في مقدِّمة كتابه : أن هذا الشرح « مجموعٌ من نقول ، ومُفرَّغٌ على أصول » فشحذتُ همِّي إلى الوقوف على كلِّ نصٍّ ومعرفة قائله ، وتوضيح أيِّ اختلافٍ بينها وبين النصِّ الذي عُنيْتُ بتحقيقه . وواجهتني بذلك صعوباتٌ جمَّةٌ وخاصة في تلك النقول التي خرجت عن كتب التجويد والقراءات .

١٥- حاولتُ أن أخدمَ المتن « أي منظومة المقدِّمة » بما عرضته من اختلاف ألفاظها ، وذلك من خلال ما وقفتُ عليه من شروحيها وما كُتب عليها ، فجعلتُ فهرساً خاصاً مُعنوناً بـ : فهرسِ الألفاظ المختلفة من متن المقدِّمة . وقد استفدتُ على الخصوص من شرح الإمام عبد الدائم الأزهرِّي (ت ٨٧٠ هـ) المسمَّى بـ : الطرازات المُعلَّمة في شرح المقدِّمة ؛ لكونه نصّاً على ذلك بقوله : هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم آخرأ ، وجعلتُ ذلك كله في الحاشية . ثم قابلتُ ذلك بما حقَّقه ودقَّقه أستاذي وشيخي الدكتور أيمن سُويد في تحقيقه لهذه المنظومة .

١٦- قمتُ بعمل فهرس علميَّة ، تُخدم الكتاب وتُعين الباحث ، وهي كالتالي :

- ١- فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٢- فهرس الآيات الواردة في النصِّ المُحقَّق .
- ٣- فهرس الأعلام .

- ٤- فهرس التعريفات والمصطلحات .
- ٥- فهرس الألفاظ المختلفة من متن المقدمة .
- ٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النص المحقق .
- ٧- فهرس المصادر والمراجع .
- ٨- فهرس الموضوعات .
- و لم أقم بعمل فهرس للآيات القرآنية الواردة في النص المحقق ؛ لكثرتها ،
ولعدم وجود فائدة مرجوة تفيد الباحث عند الرجوع إليها .
- ط- إيضاح المصطلحات والرموز :
- (س) = نسخة مكتبة مصطفى أفندي في إستانبول ، وهي فيه ضمن مجموع
رقمه (٨) .
- (ت) = نسخة مكتبة وادي الأحقاف في تريم ، حضرموت ، رقم (٤٢) .
- (ز١) = نسخة المكتبة الأزهرية ، رقم [٧٠ خصوصي] ٤٤٧٦ عمومي .
- (ز٢) = نسخة المكتبة الأزهرية ، رقم [٣٥ خصوصي] ٢٧٩١ عمومي .
- [] = للزيادات التي أضيفت على النص ، مما تقتضيه صحته .
- ﴿ ﴾ = للآيات الكريمات .
- « » = للأحاديث الشريفة والنصوص التي ينقلها المصنف .
- () = لإبراز كلام النظم عن كلام الشارح .
- ت = توفي سنة كذا .
- هـ = سنة هجرية .
- م = سنة ميلادية .
- اهـ = انتهى .
- / = علامة انتهاء لوحة من النسخة « التركية » وبدء لوحة جديدة .
- ص = صفحة .

ط = لبيان رقم الطبعة لأحد الكتب .

كتر المعاني ٢٢٦/٢ = عندما أعزو للنسخة المحققة من كتاب كتر المعاني
للجعري الذي حُقّق قسم منه فقط .

كتر المعاني (خط / ١٥٦) = عندما أعزو للنسخة المخطوطة .

* * *

العلماء والادباء

قال عليه الصلاة والسلام
من سكبوا كتاب الله ونشروا
به محامدا للقرآن العظيم
فمطعمه ومن تعظمه
ان الحسن الانصاف له
والاستماع لتلاوته وتوقير
جلاله وتغدير حقيقته ونحو
القاري ايضا نفسه مما
يشته في دينه ودينه
كراهه شعله على
الشاطبية عند
قوله فواقوا القفا

كتاب الجواهر الضبية على مقدمة الجزية تأليف الشيخ الامام العالم العلامة العمدة الفهامة صدر المدرسين

ينبوع اليقين بيقينة السلف
الصالحين بسيف الله على
المعاندين والحاسدين
الشيخ الدين
عالم الله تعالى
تخفى لطيفة

على من
بالاستبان وضيق
الوقت والقدرة والنجوة

تظهر في هذا الكتاب
افق العباد لا يدرى
غيره الكرم والدين
مما لا يقدر الله
المقر بالدين والتمجيد
الراجح عن غيره التدبير
الحاج حرمه
الدين والدين

ابن
قور الحكيم
ابن الصوت هوار عنه
ابن يتيقن بتمام
ابن الرأى عموما
ابن الرأى عموما
ابن الرأى عموما

اصول الخارج حيث
تلاوته في حقيقته
واللسان والشيخان
مقدرة الجوف والحيثية
وحد

على انما في استحقاق
وقد عرفت من الكتاب والدين
عزى الله له وغفر له

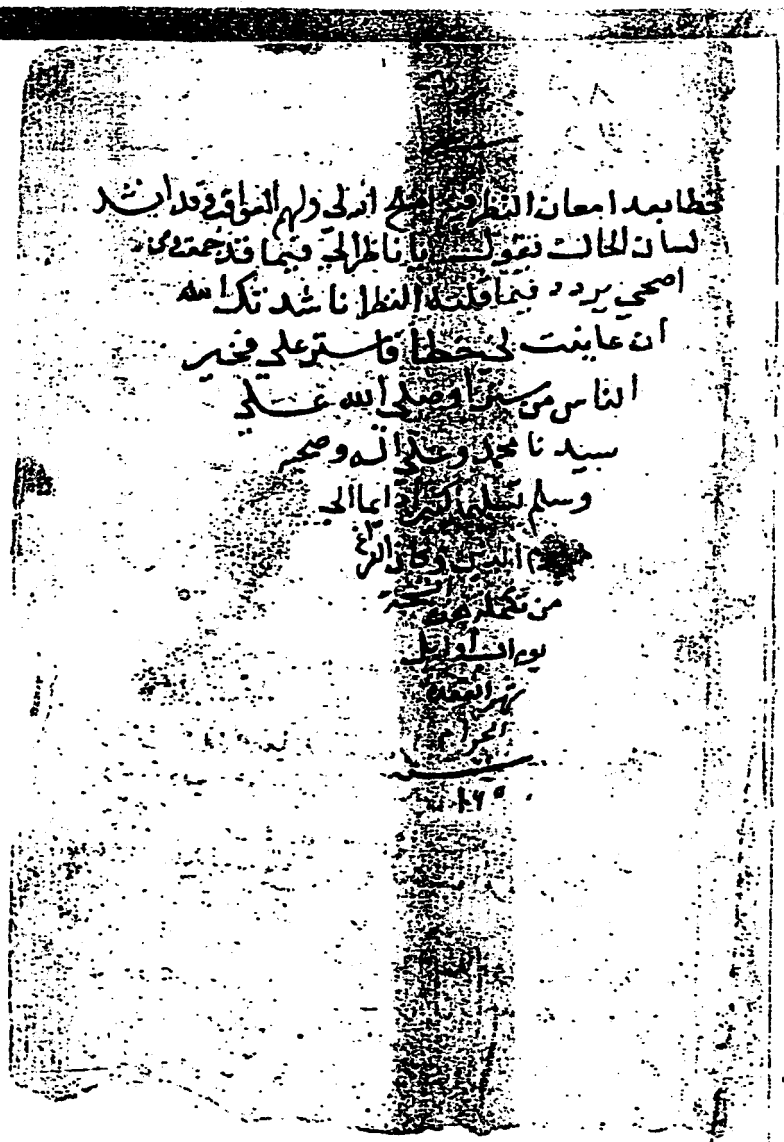
الله الرحمن الرحيم رب سبر ولا تقس يا حكيم
 يا الله الذي أظهرنا من العدم إلى الوجود و مال خلقك يا رب الخ من خلق من سرك
 و امدنا بنور نبيه و طمأنه الى ان فنصرت همتنا عن الاخلاق و السبل و ادعيتنا
 بفضله جات قدسه و اقام عليهم سموات مشاهدته و انسه فسيانده من له
 يد الخ و اعداد اسبح النعم و افاة هاء و الهام النعموس فيها و اربا دها
 و ابد الاحسان و علمنا انهم الانسان و مخد البه و اللان و انا و على عبده محمد صلى الله
 عليه وسلم الفزان و وعدت و وعمل به عزرا لثواب و الاحسان و جعله فقا
 لا اله الا الله و حده لا شريك له و اذ القدر و السلطان و اشهادنا سيدنا و نبينا محمدا
 عبدا و رسولا المبعوث الى كافة الخاق خير الابرار صلى الله عليه و على آله
 و احواله الذين ابطوا الا ثبات و ظهور و الايمان و رعت فان فضيلة الملقية
 قلها نزهة و تلبسوها بدي و زاهر و ارفعوا و اشرعوا على النور و ابد السطوة
 بالحكم رب العالمين الذين على اسنان اروج الامين و حجة لان معراج اجمعاته و ذكره
 انما المظلمة و مبيها و لما كان من اعلم ما صنف فيها الخدمة الجيزة في فن التوحيد
 الشيخ الامام و الحزب الكرام شمس الملة و الدين محمد بن محمد بن محمد بن الشريف الشافعي
 من حسن نفعها و تهنه برب القافها و حلاوة نظرها و قد اكرمتها اهل القصر
 لها من حفظها و فهمها الصغر جمعها استجوت الله تعالى و وضعت عليها هذا
 الشرح و سميت به بالجواهر المضيئة على اعمدة الجارية و ارجعت فيه لانها
 وملت الى ترك الاشارة و لغيري كما قال غياثنا هو مجموع من نقولهم و مروي على
 اصولهم و ائله و هو الذي و به المستعان و منه التوفيق و على ما امكن و بالتمسان
 ان اخلصي بليتي انه قد رتب جميت و ما توفيق الا بالله عليه توكلت و اليه انيس
 و ان يتفقي به و سائر السبل و روي انه في رعي احبار و جميعها و هو الذي
 جوا كذا في و قد رجم و قد انا الشرح لما قصدت فافسوس و الله اعلم بالذوق و الاية
 التي امور طريفة و انا طر حمة الله سبحانه و تعظم الخ لعله في ابي الله
 انما ارجو ان حمة السبله و تعظم الخ لعله في ابي الله و الله اعلم
 الشرح في التفسير و العمل غير كذا في بال لا يبد ا فيه بسم الله الرحمن الرحيم
 فهو قطع و في رايه كتاب كان لا يبد ا فيه بسم الله فهو جدي و روي في كتابه
 بال لا يبد ا فيه بالحد بده قطع و ايضا كتاب الردي بال لا يبد ا فيه بسم الله الرحمن الرحيم
 قطع بذكر نقول منها و ايضا كتاب الردي بال لا يبد ا فيه بالحد بده و الله اعلم بالذوق و الاية

انهم يحرمون كل امرية وامانة كل كاذب لا يريد ان يتخذ الله فهو حذر من ان الحرام
 ان يصير الكسب على وجهه في باله في صاحب حال يهتم به شرعا فخرج الحق من الكسب
 فلا يريد فيها باليساسة بل التمسك على الحرام محرمه وعلي الكسب فله وجهه
 وقاله بعضهم محرمه بمعنى اذ لم والطع اي سقوط البركة في حال الظاهر
 من ان اياها اصله بيد اهل ان تقول ان جعل مبد البسالة والخذلة لتعلم ان
 قد انقضت اجابته عن ذلك ما هو به ان تعلم ان لا تبدأ فيها على الام
 من الغشبي والامانة والخذلة والحق الغشبي والافني على ان صافي القرب منه
 ما بسالة حبل الغشبي والخذلة حبل الامانة اي اما في ما لا يجد فيها الا في
 غيرهما كما في غيرها هو ما تكل بينهما من البيت وساقع بعد ههنا
 ويجموع ذلك لا نبدأ الا في اذنا ونبدأ فيها على ان لا نبدأ فيها بعد
 من جن الشروع في الشيء الحين الا في الامانة والخذلة وفيما تقر ان
 يشترط في الخصال ان لا تبدأ البسالة والخذلة معا بحبل على الكسب الا في اصل
 البركة حاصل واحد ههنا ولغير ههنا ود كراهه تعالى حكما في اربعة الحديث
 الذي افع للامانة في جن جن البسالة وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 كل امرئ في اهل لا يبرأ فيه بغير الله ان يمشي فان قلت في حبل الغشبي
 المطلق والامانة العكس قلت ان ذلك فيما اذا ورد ما يبرأ من حبل ومطلق الموت
 ورد مفيد في العهد من متنا فيه ومطلق حبل عليه كما تقر فان قلت ذكر الله تعالى
 انكم به في افتناع الامري في الغشبي البركة امر في اهل الغشبي في خصل البركة فيه
 الا في سيق مثله وبسالة فاست هو كحبل البركة في نفسه ما لا يتصور في البركة
 كالبسالة من اربعين تنفي نفسها وغيرها واحتمل من هذا ان يقال ان المراد
 بالامر في اهل الامر البسالة من الكلام لانه لا يكون سببا لغشبي وغيره
 ما ذكر من الامر في اهل الغشبي في خصل البركة فيه او منه ايا فنتا حذر من كراهه
 لكن تدبر في بعض ذلك في خصوص من اذكر كالبسالة في البركة وفي اهل الكسب
 ونحن نذكر في الغشبي في البركة والخذلة في البركة والخذلة في البركة
 القول مثلاً في الغشبي البركة عند عدم التمسك بالبسالة والخذلة
 معنا حال تدفع عنه البسالة الذي يدرسون له في البركة على الحبل على خصله
 اوله على عنه لا البدء به من كراهه في اهل الكسب والخذلة في البركة وهذا حال
 ما ذكره الغشبي عبد السلام فان قيل لعل في البركة البسالة ليس ابتداء سبب
 تعالى لان اياه وامانة اسم ليس من اسمائه تعالى اجابته ان تصد بر العمل بالبركة



لسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الفقه الحنفية في الرد على الناصبية
 ابو القاسم سید الدین بن غنطاس المدنی البصیر الفضائل البدلی
 الناصب مردها المتقو صغره له ولو بالذنب وجمعه للمسلمین
 امین امین امین جملہ الاملا مضیفہ لسم الله الرحمن الرحیم
 علی سیدنا محمد وآلہ الرحمہ الذین اظہر من النجم الی الخیر واما الخیر
 الی الذین جوت علیهم فی مہر وود واما ما یتوقفون ویتکلمون فی الخیر
 الخیر فقصیر ھما علی الخیر والشرار وادع من انما فیض
 حیاتی التکتم وادعہ واقاض علیہم شیئی مستأجدا وادعہ
 فیما فی الجملہ بہ الذین وادعہا واسیع البع وافادہا
 والایمان فی مہر وادعہا وادعہ الاحسان وکلمہ بالافعال
 ویتکلمون باللسان وادعہ لعلہ وادعہ لعلہ علیہ وسلم الذین
 وادعہ من جودہ وادعہ جملہ الذین الی الاحسان وجعلہ وادعہ
 الخیر علیہم ان الذین احسنوا لک ما یغنی عنک من الذین وادعہ
 وادعہ لان الایمان وادعہ لاسعوا لک وادعہ لالتقین وادعہ
 وادعہ ان الذین وادعہ علی لعلہ علیہ وسلم وادعہ رسول
 المبعوث الی کل قافل الخیر وادعہ ان صلی علیہ وسلم وادعہ الی
 وادعہ الذین اسلموا الایمان وادعہ وادعہ وادعہ الایمان
 فان فیضہم العلم یتکلمون وادعہ وادعہ وادعہ وادعہ وادعہ
 واسئلہم وادعہ الخیر وادعہ الخیر وادعہ الخیر وادعہ الخیر
 لسان الروع الامنی وادعہ لان فی الخیر الخیر وادعہ الخیر
 الخیر

منظره وسماه من اعظم ما صنعه فيه القدر الخبير
 في خلقه بدينه الامم وحكم الامم سمح له والذين محمد
 انهم الحزري الشافعي حسن الجبر والحكمة في الامم
 وحلاوة نظرها وقد انعم الله تعالى بها من خلقه
 وفهمه بصبر جبر استقرت له الامم وحضرت علمها هذا
 الشرح وسبحته بالكلية المصنعة على الحكمة الكريمة ونعمت
 هذه الاحكام ومثلت في كل كتاب ولعمري ما في ذلك انما
 لا تخرج من قولهم وسفر على اصولهم والله بالولي في تبيينها
 ومنه التوفيق وعلم التخلل والله اسرار الخالص تسمى انه قريب
 منكم وما توفيق الله عليه علمه بطرح الابرار منكم وان تخرجني من
 المسكن ورصوا في غنى وعزاجين في حديقته في الجنة جوارحه
 روف رصف وهما السبع في قصيدته قاتل في الله التوفيق
 والهداية الى طرق والهداية الى طرق اسم الله الرحمن الرحيم
 اقول اما فضله الشارح جوده من باب السبيل وعلمها الجبر
 جاني اقتدا بالكتاب الحكيم المستند بالهبة والهدى وعلى الجبر
 فلا بد من بال لا ينفك انفسه انفسه في كل وقت وقطع من طريق
 كل علم لا يهدى فيه بالي الله الواحد وعنه في كل يوم صحت حال
 بدينه مستقر في الحزم والمروءة فلا بد انما بالسبيل بل البهيم
 على كل علم محكم وعلى المروءة موقوفه وحال مصفاه محكم ومعنى
 الحكم واقطع على موقوف البركة منها على الظاهر من الفاضل بدينه
 فان قيل ان جوارحه السبيل او جوارحه في كل علم بدينه الجبر
 عن ذلك جوارحه منها ان تعلم الابد فيها على كل علم سبيلها في كل علم



هذا شرح للعلامة
الفاضل سيدي محمد
الفاخري رحمه الله
غالي علي
متن
الجزء



١٩٧٢

[illegible]

二

لا بد من حفظها وفيها نصف من
 جبرية وراعية فيه الاختصاص
 كقائل خيري المصطفى
 لا بد من حفظها وفيها نصف من
 جبرية وراعية فيه الاختصاص
 كقائل خيري المصطفى

والله اعلم بالصواب

هذا البيت بيتك وهو
صلوا عليه وسلموا تسليما
وراجع بين الصلاة والسلام بقوله سبحانه وتعالى
والصالحين المستقيمين أو أئمة الهدى الأبرار
محمد النبي الذي نزل به الكتاب الحكيم الآية الأولى
والله وخيرها بالحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله
أبا عبد الله الطاهر من آل محمد والصلاة على محمد وآله

و تقدم تعريف الذي والادب والصحب والشيخ
الناظر كتابه فتكون الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والصلوة والسلام
علي سيدنا محمد وعلي آل وصحبه اجمعين وسلام
علي المرسلين والتقدم للرب العالمين وفي ان شاء الله
وان محمد عبداً لله الخلال جملنا في هذا الكتاب
لذوي الادب من الخطا التي في هذا الكتاب الذي
خطا به الكتاب اعوانه انظره اصله الذي
وقد اتسعت لسان الحال يقول باننا في هذا
اصح برده فيما ذكره النظر ناسد ان الله
فلم تعلق غير الذي من سفر في الكتاب بحمد الله وعونه
وحسن التي في هذا الكتاب

و محمد بن ابي فتيحة و صلى الله على

سيدنا محمد وعلى الرضا

و مسلم و كان ثمان مائة

في يوم الجمعة ٢٤

20

۱۰۶۲

القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على :

- ١- النصُّ المُحقَّق : وهو كتاب « الجواهر المُضيئة على المقدمة الجزرية » .
- ٢- الخاتمة : وتشمل نتائج الدراسة والتحقيق ، وبعض المقترحات .
- ٣- ملحق في تراجم الأعلام .
- ٤- الفهارس العلميّة .

الجواهرُ المضيئةُ
على المقدمة الجزرية

لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي البصير (ت ١٠٢٠ هـ)

يقول العبدُ الفقير ، المعترفُ بالذنبِ والتقصير ، أبو الفتوح سيفُ الدِّين بنُ عطاء الله ، البصيرُ ، الفضائيُّ بلدًا ، الشافعيُّ مذهبًا ، المصريُّ ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين : (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم

الحمدُ لله الذي أظهرنا من العَدَمِ إلى الوجود ، وأمالَ قلوبنا (٢) إلى دينِ الحقِّ عن كُلِّ دينٍ مردود ، وأمدَّنَا بتوفيقِهِ ولُطفِهِ الجزيل ، فقَصُرَتْ هِمْمُنَا عن الإخفاءِ له والتَّبدِيلِ ، وأدغمَ مَنْ شاءَ بفضله جَنَانَ قُدْسِهِ ، وأفاضَ عليهم سَحَابَ مُشاهدته وأنسه ، فسُبْحَانَهُ مِنْ إِلَهٍ بَدَأَ الْمَنِّ وأَعَادَهَا ، وأسبَغَ النِّعَمَ وأَفَادَهَا ، وألهمَّ النفوسَ غِيَّهَا ورَشَادَهَا ، ومدَّ الإحسانَ ، وعَلَّمَ بالقلمِ الإنسانَ ، ومنحه اليدَ واللِّسانَ ، وأنزَلَ على عبده محمدٍ ﷺ القرآنَ ، ووَعَدَ مَنْ جَوَّدَهُ وَعَمِلَ بِهِ جزيلَ الثوابِ والإحسانِ ، وجَعَلَهُ وقايةً لحَفَظَتِهِ مِنَ النيرانِ .

أحمدُ الله - سبحانه وتعالى - أبلَغَ حَمْدٍ بتذليلٍ وإذعانٍ ، وأشهدُ أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ذو القُدرةِ والسلطانِ ، وأشهدُ أن سيِّدنا ونبيِّنا محمدًا عبده ورسوله المبعوثُ إلى كافَّةِ الخلقِ بخيرِ الأديانِ ، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابِهِ ، الذين أبطلوا الأوثانَ ، وأظهروا الإيمانَ ، وبعد :

(١) في (ز ١) و (ز ٢) زيادة : هكذا أَملى مُصنِّفه .

(٢) استعملَ الشارحُ هنا ما يُعرفُ عند علماءِ البديع - : براعة الاستهلالِ ، وهو أن يَسْتَعْمَلَ المؤلفُ في مقدِّمته بعضَ مُصطلحاتِ العلمِ الذي يَكْتُبُ فيه ، من بابِ التوريةِ ، كقولهِ : أظهرنا ، أمالَ ، الإخفاءَ ، وأدغمَ وغيرها .

فإنَّ فضيلةَ العِلْمِ نعمةٌ ظاهرةٌ ، ومتلبسُها بُدورٌ زاهرةٌ ، وأرفعُها وأشرفُها عِلْمُ
التَّجْوِيدِ ، المتعلِّقُ بكلامِ ربِّ العالمين ، المنزَّلُ على لسانِ الرُّوحِ الأمينِ ، وحيثُ
كان معجزاً بمعناه ، كذلك أيضاً بلفظه ومبناه .

ولمَّا كان من أعظمِ ما صنَّف فيه المقدِّمةُ الجزريَّةُ في فنِّ التَّجْوِيدِ ، للشيخ
الإمام ، والخبيرِ الهمام ، شمسِ المِلَّةِ والدِّينِ : محمدِ بنِ محمدِ الجزريِّ الشافعيِّ ؛ من
حُسْنِ بَهِجَتِها ، وتَهْدِيبِ أَلْفَاظِها ، وحِلَاوَةِ نَظْمِها . وقد كَثُرَ اعتناءُ أهلِ القرآنِ
بِها ، من حِفْظِها ، وفَهْمِها ؛ لِصِغَرِ حَاجِتها : استَخَرْتُ اللهَ تعالى ، ووضَعْتُ
عليها هذا الشرحَ ، وسمَّيْتُه بـ « الجواهرِ المضيئةِ على المقدِّمةِ الجزريَّةِ » ،
ورَاعَيْتُ فيه الاختصارَ ، ومِلْتُ إلى تَرْكِ الإكثارِ ، ولَعَمْرِي - كما قال غيري -
ب/٢ إنما هو مجموعٌ / من نُقولِهِم ، ومُفَرَّغٌ على أَصُولِهِم ، واللهُ هو الوليُّ وبه
المستعانُ ، ومنه التوفيقُ وعليه التُّكلانُ .

واللهَ أسأَلُ أن يُخْلِصَ نِيَّتِي ، إنه قريبٌ مجيبٌ ، وما توفيقِي إلا باللهِ عليه
تَوَكَّلْتُ وإليه أُنِيبُ ، وأن يَنْفَعَنِي به وسائرَ المسلمين ، ورضوانه عَنِّي وعن أحبَّائي
وجميعِ المؤمنين ، إِنَّه جوادٌ كريمٌ ، رؤوفٌ رحيمٌ . وها أنا أشرعُ فيما قصدتُ
فأقول وبالله التوفيقُ ، والهدايةُ إلى أقومِ طريق .

[مقدمة النظم]

قال النّاظم رحمه الله :

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ أقول : إنما افتتح النّاظم أرجوزته هذه بالبسملة وعقبها بالحمدلة - كما يأتي - اقتداءً بالكتاب المجيد ، المفتوح بالتسمية والتّحميد ، وعملاً بحجر : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ » ^(١) ، وفي رواية ^(٢) : « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ

(١) قال النووي في الأذكار ص ٢٠١ : « ورؤينا في سنن أبي داود وابن ماجه ومسنند أبي غرانة الأسفرائيني المخرّج على صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ أَقْطَعُ ، وفي رواية : بِحَمْدِ اللَّهِ ، وفي رواية : بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَقْطَعُ ، وفي رواية : كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَحَدٌ ، وفي رواية : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ ، رؤينا هذه الألفاظ كلّها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القاهر الرّهاوي وهو حديث حسن ، وقد روي موصولاً كما ذكرنا ، ورُوي مرسلاً ، ورواية الموصول جيدة الإسناد ، وإذا رُوي الحديث موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء ؛ لأنها زيادة ثقة ، وهي مقبولة عند الجماهير » اهـ .

(٢) في (ت) زيادة : " ورُوي : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ أَقْطَعُ » ، وأيضاً : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ » ، وأيضاً : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ أَبْتَرَّ مَمْحُوقٍ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ » ، وأيضاً : « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ جَدَامٌ » من الجامع الصغير للسيوطي . انتهى " ، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ٣٩١/٢ ، ٣٩٥ .

فَهُوَ أَجْذَمُ»^(١) .

ومعنى ذي بَال : أي صاحبُ حال يُهْتَمُّ به شَرْعاً ، فخرَجَ الحَرَّمَ والمَكْرُوهَ ، فلا يُبْدَأُ فيهما بالبسملة ، بل بالبسملة على الحرامِ محرَّمةً ، وعلى المكروهِ مكروهةً ، وقال بعضهم : محرَّمة .

ومعنى أَجْذَمَ وأَقْطَعَ : أي مقطوعُ البركة ؛ بناءً على الظاهرِ مِنْ أَنَّ البَاءَ فيهما صلةٌ « يُبْدَأُ » .

فإن قيل : إنَّ جُعِلَ مَبْدَأُ البسملة أو الحمدلة تعذَّرَ العَمَلُ بمحديثيهما ؟
أجيبَ عن ذلك بأجوبة ، منها :

أن يُحْمَلَ الابتداءُ فيهما على الأعمِّ من الحقيقي والإضافي .

أو يُحْمَلَ الأولُ على الحقيقي ، والثاني على الإضافي القريب منه ، فبالبسملة حَصَلَ الحقيقي ، وبالحمدلة حَصَلَ الإضافي ، أي بالإضافة إلى ما بعدهما لا إلى غيرهما كما قيل^(٢) ؛ لأنَّ غيرهما هو ما تخلَّلَ بينهما مِنَ البيتِ وما وقع بعدهما ، ومجموعُ ذلك لا تُعتبرُ الإضافةُ إليه ، أو يُحْمَلَ الابتداءُ فيهما على العُرفي ، الذي يُعتبرُ ممتداً من حينِ الشروعِ في الشيءِ إلى حينِ الأخذِ في المقصودِ .

ثم ما أفهمه ما تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ في تحصيلِ البركةِ الابتداءُ بالبسملة والحمدلة معاً محمولٌ على الكمالِ ، وإلا فأصلُ البركةِ حاصلٌ بأحدهما بل / وبغيرهما مِنْ

١/ ٣

(١) رواه أبو داود ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في : « كتاب الآداب » ، باب : « الهذلي في الكلام » ٢٦١/٤ .

(٢) انظر الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ص ١٩ لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) .

ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، كما يدلُّ عليه الحديثُ الدَّافِعُ ^(١) للتعارضِ بين حديثي البسملةِ والحمدلةِ ، وهو قوله ﷺ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ ... » ^(٢) الحديث .

فإن قُلْتَ : فيه حَمْلٌ مَقْيَّدٌ عَلَى المطلقِ ، والجائزُ العكسُ .
قُلْتُ : إنَّ ذاكَ فيما إذا وَرَدَ مَقْيَّدٌ وَاحِدٌ وَمُطْلَقٌ ، فحيثُ وَرَدَ مَقْيَّدَانِ بَقِيْدَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ وَمُطْلَقٌ حُمِلَا عَلَيْهِ كَمَا تَقَرَّرَ .

فإن قُلْتَ : ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَأْتِيُّ بِهِ فِي افْتِتَاحِ الأَمْرِ ذِي البَالِ لِتَحْصِيلِ البركةِ أَمْرٌ ذُو بَالٍ ، فَيُحْتَاجُ فِي تَحْصِيلِ البركةِ فِيهِ إِلَى سَبْقِ مثله ، وَيَتَسَلَّلُ .
قُلْتُ : هو مُحْصَلٌ لِلبركةِ فِي نَفْسِهِ كَمَا يُحْصَلُهَا فِي غَيْرِهِ ؛ كَالشَّاةِ مِنْ أَرْبَعِينَ تُرْكِي نَفْسَهَا وَغَيْرَهَا .

وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يَقَالَ : إنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ ذِي البَالِ ، الأَمْرُ الْمُقْصُودُ مِنَ الْكَلَامِ لِدَاتِهِ ، لَا مَا يَكُونُ وَسِيلَةً لغيرِهِ ، فَغَيْرُ مَا ذُكِرَ مِنَ الأَمْرِ ذِي البَالِ يُحْتَاجُ فِي تَحْصِيلِ البركةِ فِيهِ أَوْ مِنْهُ إِلَى افْتِتَاحِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ ، لَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ نَوْعٌ مُخْصِصٌ مِنَ الذِّكْرِ ؛ كَالتَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَكَالتَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالتَّلْبِيَةِ فِي الْحَجِّ ، وَالثَّنَاءِ فِي الدُّعَاءِ .

فإن قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ الْقُرْآنُ مَثَلًا أَقْطَعَ البركةِ عِنْدَ عَدَمِ ابْتِدَائِهِ بِالْبِسْمَةِ ؟

(١) فِي (س) وَ (ز) ١ : الرَّافِعُ .

(٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي : « كِتَابُ الصَّلَاةِ » ٢٢٩/١ . وَانْظُرْ كَلَامَ النَّوَوِيِّ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ .

أُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ البركةَ معناها أنْ تَدْفَعَ عنه الشيطانَ الذي يوسوسُ له في القرآنِ حتَّى يَحْمِلَهُ على غيرِ مَحْمَلِهِ ، أو يَلْهَوْ عنه ، لا أَنَّهُ يُوجِبُ للقرآنِ صِفَةً كمالٍ وشرفٍ ، بل ذلك عائدٌ على القارئِ ، وهذا حاصلُ ما ذَكَرَهُ العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ ^(١) .

فإن قيل : الابتداءُ بالبسملةِ ليس ابتداءً باسمه تعالى ؛ لأنَّ الباءَ وَلَفْظَ (اسْمِ) لَيْسَا مِنْ أَسْمَائِهِ تعالى ؟

أُجِيبُ : بأنَّ تصديرَ الفِعْلِ بِذِكْرِ اسْمِهِ يَقَعُ على وجهين : أحدهما : أنْ يُذَكَّرَ اسْمٌ خاصٌّ مِنْ أَسْمَائِهِ تعالى ، كلفظِ (الله) . والثاني : أنْ يُذَكَّرَ لَفْظٌ دالٌّ على اسْمِهِ تعالى ، كما في البسملةِ ، فإنَّ لَفْظَ (اسْمِ) مضافٌ إلى (الله) يُرَادُّ به اسْمُ الله ، فهو دالٌّ عليه لا بخصوصِهِ ، لكنْ بلفظٍ دالٍّ عليه / مطلقاً . ب/٣

فُيَسْتَفَادُ أنَّ التبرُّكَ والاستعانةَ بجميعِ أَسْمَائِهِ تعالى لعمومِ الإضافةِ ، وأمَّا الباءُ فهي وسيلةٌ إلى ذِكْرِهِ على وجهٍ يُؤْذِنُ بِجَعْلِهِ مَبْدَأً لِلْفِعْلِ ، فهي مِنْ تَمَتُّهِ على الوجهِ المطلوبِ .

وقد اختلفَ في معنى الباءِ مِنْ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ : فقيل : تَرْدٌ للاستعانةِ ، نحو : كَتَبْتُ بالقلمِ .

(١) هو عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ السلامِ الملقَّبُ بسلطانِ العلماءِ (ت ٦٦٠ هـ) الأعلام ٢١/٤ ، انظر فتاوى عزِّ الدين بن عبد السلام ، بحث في حكم خواطِر القلبِ ووسوسةِ الشيطانِ ودفعها ص ٣٣٨ - ٣٣٩ .

وقيل : هي للمُصاحبةِ والمُلابسةِ ، نحو : خَرَجَ بشيابه ؛ أي مُصاحباً ومُلابساً لها ^(١) .

قال بعضُ المحققين : والحقُّ جوازُ كُلِّ مِنَ الثلاثةِ ، والثاني أُولَى ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّأْدُّبِ مع اسمِ اللهِ تعالى ، وتعظيمِهِ ، والتَّحَاشِي عن جعلِ اسمِهِ آلَةً ؛ لِأَنَّ الآلَةَ شَيْءٌ يُقْصَدُ لغيرِهِ لا لذاته ، وهي مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ وَجُوباً ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ أَصْلِيٌّ ، ولا بُدَّ لِلحَرْفِ الْأَصْلِيِّ مِنْ مُتَعَلِّقٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ .

وقد اختلفَ في ذلكِ المتعلِّقِ المحذوفِ :

فذهبَ البصريُّونَ إلى أَنَّهُ اسمٌ ، والكوفيُّونَ إلى أَنَّهُ فعلٌ .

والقائلون بأنَّهُ اسمٌ ، قيل : هو مُبتدأٌ حُذِفَ هو وخبرُهُ ، وبقي مَعْمُولُهُ ، والتقديرُ : ابتدائي بِسْمِ اللهِ كائنٌ ، ورُدُّ بأنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَمَلُ الْمَصْدَرِ محذوفاً .

وأجيبَ عنه : بأنَّهُ يُتَوَسَّعُ فِي الظرفِ والجارِّ والمجرورِ ما لا يُتَوَسَّعُ فِي غيرِهِما ، أو بأنَّ مُرادَ مَنْ قال : إِنَّهُ لا يَعْمَلُ محذوفاً ، أَنَّهُ لا يَعْمَلُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَصْدَرٌ ، فلا يُنَافِي أَنَّهُ يَعْمَلُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُبتدأٌ - كما هنا - إِذِ الْمُبْتَدَأُ عامِلٌ فِي خَبَرِهِ ، وتقديرُ المتعلِّقِ مُؤَخَّرًا أو فعلاً ^(٢) أُولَى .

قال بعضُ المحققين : لِأَنَّ تَقْدِيمَ المَعْمُولِ - هاهنا - أَدْخَلَ فِي التَّعْظِيمِ ، ومُوافَقٌ لِلوُجُودِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى مُقَدِّمٌ ذَاتاً فَقُدِّمَ ذِكْرًا ، ودالٌّ عَلَى الاختصاصِ ، كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة هـ] ، وكونُهُ فعلاً أُولَى ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلأَفْعَالِ . وَأَمَّا عَمَلُ الْأَسْمَاءِ فَبِطَرِيقِ الْحَمْلِ عَلَيْهَا . وكونُهُ مِنْ

(١) انظر مغني اللبيب ١/١٠٣ .

(٢) في (س) و (ت) و (ز) : وفعلًا .

مادّة (التّأليف) مثلاً أولى ؛ لأنّه أمسُّ بالمقام ، وأوفى بتأدية المرام ، لدلالته حيثنذ على تبسُّس الفعلِ كلّهُ بالبسملة على وجه التّبرك والاستعانة .
وإنما بُنيت على الكسرِ ومن حقّها أن تُفتحَ لملازمتها الحرفيّة والجرّ ، وطوّلت
١/٤ في الخطِّ / عوضاً عن الألفِ التي في أولِ مدخولها ، وتفخيماً للحرفِ الذي
ابتدئ به كتابُ الله تعالى ^(١) .

والاسمُ لغةً : ما دلّ على مُسمّى .
وعرفاً : ما دلّ مُفرداً على معنى في نفسه غير متعرّضٍ بينيته لزمانٍ وضعاً .
والتّسميّة : جعلُ اللفظِ دليلاً على المعنى ، وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز ؛
لكثرة الاستعمال . وفيه عشر لغات ، ذكرها بعضهم بقوله :
اسمٌ ، وحذفُ همزةٍ ، والقصرُ ، مثلثات ، معُ سُمّةٍ عشرُ ^(٢)
واشتقاقه عند البصريين من السُّمو : وهو الارتفاعُ والعلو ، وعند الكوفيين
من الوسم : وهو العلامة ^(٣) .
واختلف هل الاسمُ عينُ المُسمّى أو غيره ؟

(١) في هامش (ز ١) و (ز ٢) زيادة : ومنه يستفاد أنها أفضل الحروف ، كما صرّح به بعضهم .

(٢) هو من منظوم العلامة عليّ بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك ، المسمّى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، انظر منه ٤٢/١ ، وقبل هذا البيت :

لغات الاسم قد حوّاها الحصرُ في بيتٍ شعريّ ، وهو هذا الشعرُ

(٣) انظر اللّآلئ السّنية في شرح المقدّمة الجزريّة للقسطلانيّ لوجه ٢/ب ، والقسطلانيّ : هو شهابُ الدين أحمد بن محمد (ت ٩٢٣ هـ) ، انظر الأعلام ٢٣٢/١ .

والمختارُ أنَّه غيرُهُ عند الإطلاقِ ، أمَّا إذا أُريدَ به اللفظُ فغيرُ المُسمَّى قطعاً ،
كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ ﴾ [البقرة ٣١] ، أو الذاتُ فعَيْنُ
المُسمَّى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ ﴾ [يوسف ٤٠] ،
أو الصفةُ كما هو رأيُ الأشعري^(١) ، انقسمَ عنده انقسامات :
١- إلى ما هو عينٌ ممَّا رَجَعَ إلى الذاتِ ، كالجلالة^(٢) .
٢- وإلى ما هو غيرٌ ممَّا رَجَعَ إلى الأفعالِ ، كالخالقِ .
٣- وإلى ما هو ليس بعينٍ ولا غيرٍ ممَّا رَجَعَ إلى صفةِ الذاتِ ، كالعلمِ .
فلا يقال : إنها عينُ المُسمَّى ؛ لأنَّ المُسمَّى ذاته والاسمُ علَّمُهُ ، الذي ليس هو
عينُ ذاته ولا غيرٍ ، لجوازِ انفكاكِ أحدِ الغيرينِ عن الآخرِ .

و (الله) علَّم على الذاتِ الواجبِ الوجودِ ، المعبودِ بحقٍّ ، ولم يُسمَّ به سواه
تعالى ، وهو الاسمُ الأعظمُ عند الأكثرِ . وقيل : هو الحيُّ القيُّومُ ، واختاره
النوويُّ ، وإن تَخَلَّفَتِ الإجابةُ لِمَنْ دعا به لَفَقَدَ شَرَطُهَا .
ولفظُهُ عربيٌّ ، ومَنْ قال : سُريانيٌّ أو عِبريٌّ فقد أبعَدَ ، إلا أن يريدَ أنَّه مِنْ
تَوَافُقِ اللغاتِ ، فمُسَلَّمٌ ظاهرٌ .

(١) هو أبو الحسن عليُّ بنُ إسماعيلَ ، من الأئمة المتكلمين المجتهدين (ت ٣٢٤ هـ) ، الأعلام
٢٦٣/٤ .

(٢) في (ز ٢) : كما في لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ .

وهو مشتق من أَلَه - بالفتح - إذا عَبْدَ ، وقيل : [مِنْ أَلَه] ^(١) بالكسر إذا تَحَيَّرَ ^(٢) .

وأصله إله كإمام ، حُذِفَتْ همزته تخفيفاً وُعُوِضَ عنها الألفُ واللامُ ، ثم فُحِمْ فَرَقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّاتِ .

٤/ب وإِله من أسماءِ الأجناسِ ، يَقَعُ على كُلِّ مَعْبُودٍ ، ثم غَلَبَ على المعبودِ / بحقٍّ ، كالتَّحَمُّمِ غَلَبَ على الثُّرَيَّا ، واشتقاقه ما مرَّ ، وظاهرُ أَنَّهُ وَصَفَ في أصله ، لَكِنَّهُ لما غَلَبَ على المعبودِ بحقٍّ بحيثُ لا يُسْتَعْمَلُ في غيره وصارَ كالْعَلَمِ ، أُجْرِيَ مُجْرَاهُ في إجراءِ الأوصافِ عليه ، وامتناعِ الوصفِ به ، وغيرِ ذلك ، هذا والمحققون على أَنَّهُ مُرْتَبِلٌ ^(٣) .

و(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) صفتانِ مَشَبَّهَتانِ بُنَيَّتَا ^(٤) للمبالغةِ مِنْ رَحِمَ ، كالغضبانِ مِنْ غَضِبَ ، والعليمِ ^(٥) مِنْ عَلِمَ ، وأوردَ عليه أَنَّ الصِّفَةَ المَشَبَّهَةَ لا تُشْتَقُّ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ لازِمٍ ؟ .

(١) زيادة من عندي للإيضاح ولاقتضاء النصِّ المنقول له .

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور ١ / ١٨٨ ، ١٩٠ ، مادة (أ ل ه) .

(٣) الجملة الأخيرة من هامش (س) و (ز ا) ، ودُئِلَ بِـ : مصنَّف .

(٤) في (س) و (ز ا) و (ت) : بُنَيَّا ، والوجه ما أثبتُّه .

(٥) تحرَّفت في (ت) و (ز ا) و (ز ٢) إلى : والعلم .

وأجيب بأن الفعل المتعدي قد جعل لازماً بتحويله إلى فعل - بالضم - أو بتنزيله منزلة اللازم .
والرحمة لغة : رقة القلب وانعطاف يقتضي الميل ، وهذا مستحيل في حق الله تعالى ، لكن أسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال ، لا المبادئ التي هي انفعالات .
والرحمة في حقه تعالى صفة ذات إن فسرت بإرادة الخير ، وصفة فعل إن فسرت بالإِنعام ^(١) .

و(الرَّحْمَنُ) أبلغ من (الرَّحِيمِ) ؛ لأن كثرة البناء تدل على كثرة المعنى ، ولا يرد حذر وحاذر ؛ لأن القاعدة أكثرية لا كلية ، أو لأنه لا يمتنع أن يكون في الأنقص زيادة معنى بسبب آخر ، أو لأن الكلام فيما إذا تلاقيا في الاشتقاق واتحد نوعهما في المعنى ، كغرت وغرثان ، لا كحذر وحاذر ، للاختلاف في ذلك ؛ لأن (حذر) صفة مشبهة ، و(حاذر) اسم فاعل .
قال بعضهم : ووجه الأبلغية أيضاً :

- ١- إما بحسب شمول (الرَّحْمَنُ) للدَّارينِ واختصاص (الرَّحِيمِ) بالدُّنيا ، كما ورد عن السلف : « يا رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الدنيا » ^(٢) .

(١) انظر عون المريد لشرح جوهرة التوحيد ٦٠/١ .

(٢) انظر فتح القدير للشوكاني ٢١/١ .

٢- وإِذَا بِحَسَبِ أَكْثَرِ أَفْرَادِ الْمَرْحُومِينَ وَقَلَّتِهَا ، كَمَا وَرَدَ عَنْهُمْ أَيْضاً :
« يَا رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَرَحِيمَ الْآخِرَةِ » لِأَنَّ رَحْمَةَ الدُّنْيَا تَعْمُ الْمُؤْمِنَ
وَالْكَافِرَ ، وَرَحْمَةُ الْآخِرَةِ تَخْصُ الْمُؤْمِنَ .

٣- وَإِذَا بِحَسَبِ جَلَالَةِ النِّعَمِ وَدَقَّتِهَا .
فَإِنْ قُلْتُ : حَيْثُ بَيَّنْتُ ^(١) أَنَّ (الرَّحْمَنَ) أَبْلَغُ مِنْ (الرَّحِيمِ) فَلِمَ قُدِّمَ ،
وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي التَّرْقِيَّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى نَحْوُ : فَلَانْ عَالَمٌ نَخْرِيْرٌ وَجَوَادٌ
فَيَاضُ ؟

قُلْتُ : أَجِيبَ بِأَنَّ (الرَّحْمَنَ) لَمَّا دُلَّ عَلَى جَلَالِ النِّعَمِ وَأَصُولِهَا ذَكَرَ
١/٥ (الرَّحِيمَ) لِيَتَنَاوَلَ مَا خَرَجَ مِنْهَا ، فَيَكُونُ / كَالْتَّمَةِ وَالرَّدِيفِ ، وَبِأَنَّهُ قُدِّمَ فِي
الْبِسْمَلَةِ الشَّرِيفَةِ الْمَبْدُوءِ بِهَا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ؛ مَحَافِظَةً عَلَى رُؤُوسِ الْآيِ ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ
الْأَمْرُ عَلَى مُوَافَقَتِهَا .

وَيَجِبُ أَيْضاً بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُخْتَصِصاً بِأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ غَيْرَهُ ^(٢) قُدِّمَ .
وَأَمَّا قَوْلُ شَاعِرِ الْيَمَامَةِ :

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا ^(٣)

(١) فِي (ز ٢) : تَبَيَّنَ .

(٢) أَيِ غَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ .

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَصَدْرُهُ :

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا

وَهُوَ لَشَاعِرٍ مِنَ الْيَمَامَةِ ، كَمَا فِي الْبِرْهَانِ لِلزَّرْكَشِيِّ ٥٠٣/٢ ، وَالْدُرِّ الْمَصُونِ ٣٤/١ ، وَعَمْدَةُ

الْحِفَاظِ ٨٧/٢ ، مَادَّةُ (ر ح م) .

فَمِنْ تَعْتُهُ فِي الْكُفْرِ .

وَنَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُخْتَصَّ بِاللَّهِ تَعَالَى الْمَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهَذَا كُلُّهُ
مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ (الرَّحْمَنَ) صِفَةٌ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْأَصْلِ ، لَكِنَّهُ صَارَ عِلْمًا
بِالْعَلَّةِ .

وَمَّا يَوْضَحُ لَكَ أَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ ، مَجِيئُهُ كَثِيرًا غَيْرَ تَابِعٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ [الرَّحْمَنُ ١-٢] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ
ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [الْإِسْرَاءُ ١١٠] ، وَيُنَبِّئُ عَلَى عِلْمِيَّتِهِ كَوْنُهُ فِي الْبِسْمَةِ
يُعَرَّبُ بَدَلًا لَا نَعْتًا ، وَأَنَّ (الرَّحِيمَ) نَعْتٌ لَهُ لَا لِلْفِظِ الْجَلَالَةِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ
لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى النَّعْتِ .

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ عِلْمِيَّتِهِ بِالْعَلَّةِ بِأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ وَصْفِيَّتَهُ فِي الْأَصْلِ ، فَيَجُوزُ كَوْنُهُ
نَعْتًا بِاعْتِبَارِهَا .

وَأَمَّا مَجِيئُهُ غَيْرَ تَابِعٍ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهَا ؛ لِجَوَازِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ ،
وِإِبْقَاءِ صِفَتِهِ إِذَا عُلِمَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [فَاطِرُ ٢٨] أَيِ نَوْعٍ مُخْتَلَفٍ .

والوقفُ على (بِسْمِ) قبيحٌ ، وعلى (بِسْمِ اللَّهِ) حسنٌ وليس بتامٌ ،
وعلى (أَلرَّحْمَنَ) كذلك ، وعلى (الرَّحِيمِ) تامٌ ^(١) .

خاتمة :

في تخصيص التسمية بهذه الأسماء الشريفة إعلامٌ للعارفِ بأنَّ المستحقَّ لأنَّ يُتبركَ
ويستعانَ به في مهمَّات الأمور هو المعبودُ الحقيقيُّ ، الذي هو مولى النعمِ كُلِّها ،
عاجلها وآجلها ، جليلها وحقيقها ، فيتوجَّهُ بكلِّيته إلى جنابه المقدَّس ، ويشغلُ
سرَّه بذكره عن غيره .

(١) قال ملا علي القاري (ت ١٠١٦ هـ) في المنح الفكرية على من الجزئية ص ٢٦ :
« وأغرب شارح مصريُّ هنا حيث قال : الوقفُ على (بِسْمِ) قبيحٌ وعلى (أَلرَّحْمَنَ) كذلك
وعلى (الرَّحِيمِ) تامٌ . اهـ ، وهو كلامٌ ناقصٌ كما سيأتي حلُّه في محله » .

قال رحمه الله تعالى :

١- يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

أقول : قوله (يَقُولُ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بتجرُّده عن الناصبِ والجازمِ ^(١) ، مأخوذٌ من (الْقَوْلِ) الذي يُطلقُ على المفردِ والمركبِ ، وهو أولى من تعبيره / في طَيِّبَتِهِ بـ (قال) ^(٢) ؛ لأنَّ المقولَ لم يَقع . ولا يقالُ إِنَّهُ أَلْفَ الكتابِ ثم بعدَ فراغه قال : قال ؛ لأنَّه خلافُ الظاهرِ ^(٣) .

وقوله (رَاجِي) من الرَّجَاءِ ، وهو الطمعُ فيما يمكنُ حصولُه ، ويرادُفه التَّأَمُّلُ - وهو المناسبُ هنا - ويُطلقُ أيضاً الرَّجَاءُ على الخوفِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴾ [النبأ ٢٧] أي لا يخافون أن يُحاسَبوا ^(٤) .

(١) نقله الشارح من الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ص ١٩ لخالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) .

(٢) يعني قول ابن الجزري في أول منظومته طيبة النشر في القراءات العشر :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ يَا ذَا الْجَلَالِ اِرْحَمَهُ وَاسْتُرْ وَاغْفِرْ

(٣) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٥ : « وأغرب الشارح حيث قال : وهو أولى من تعبيره ... الخ ، أقول : بل هو المتبادرُ بناءً على حُسن الظنِّ بالأكابر » .

(٤) انظر لسان العرب ١٦٣/٥ مادة (ر ج و) ، وكذلك الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

ويُفرَّقُ بينه وبين المعنى الأول ، بأنَّ الأولَ يستعملُ في الإيجابِ والتَّفي كقوله تعالى : ﴿ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ [النساء ١٠٤] ، واستعمالُ الثاني في التَّفي فقط نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح ١٣] ، هكذا قال بعضهم ، وفيه نظرٌ ؛ لعدمِ اختصاصِهِ بالتَّفي كما في قوله تعالى : ﴿ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [العنكبوت ٣٦] أي خافوه - على أحدِ التفسيرين - كما قاله البيضاويُّ في تفسيره ^(١) .

ويُفرَّقُ بين المعنى الأولِ والتمني ، بأنَّ ذلك يُستعملُ في ممكنِ الحصولِ كما مرَّ ذلك آنفاً ، والتمني في ممكنِ الحصولِ ومُستحيله ^(٢) .

وفي أعرابه في البيت وجهان :

أحدهما : يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بـ (يَقُولُ) على الفاعليَّةِ ، و (مُحَمَّدٌ) بدلٌ منه أو عطفٌ بيان .

والثاني : أن يكونَ منصوباً على الحالِ من (مُحَمَّدٌ) ، وتقديره : يقولُ راجياً محمداً . وإنما سُكِّتَ ياؤه لضرورةِ النَّظم .

(١) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٨٠٠/٢ . والبيضاوي : هو عبد الله بن عمر ابن محمد الشيرازي ، قاض مفسر علامة (ت ٦٨٥ هـ) ، الأعلام ١١٠/٤ .

(٢) ما ذكره الشارح من قوله : « وقوله (راجي) من الرجاء ... إلى هنا » نقله الشارح من الفوائد السريَّة في شرح المقدمة الجزرية لرحمة ٤/أ-ب ، وهذا الشرح هو لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي الناذي (ت ٩٧١ هـ) ، الأعلام ٣٠٢/٥ .

وقوله (عَفُو) العَفْوُ ضدُّ الجُهدِ ، وأصلُ العَفْوِ الفَضْلُ ، وعَفُو المالِ : فَضْلُهُ ^(١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَبَسَّطْنَاكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَلْعَفْوُ ﴾ [البقرة ٢١٩] وهو ما يتيسَّر بذله من غير جُهد ^(٢) .

وفسَّر بعضهم العَفْوَ - هنا - بمعنى الصَّفْحِ عَنِ الذَّنْبِ وتركِ مؤاخِذَةِ المتعدي ^(٣) .

ومعناه - هنا - رجاءُ العَفْوِ ، فَيُحْتَمَلُ أن يكونَ عامًّا لِمَا صَدَرَ منه مِمَّا يَفْتَقِرُ إلى العَفْوِ ، وَيُحْتَمَلُ أن يكونَ خاصًّا لِمَا يَقَعُ منه - في هذه المنظومة - لا على سبيلِ القَصْدِ مِمَّا يَحْتَاجُ إلى العَفْوِ . ولا يقال : إنَّه لا يَحْتَاجُ إلى ذلك لعدمِ القَصْدِ ؛ لأنَّ هذا من بابِ مُوَاخَذَاتِ النفسِ ، كما قيل : حسناتُ الأبرارِ ، سيئاتُ المقرَّين / .

١/٦

وقوله (رَبُّ سَامِعٌ) الربُّ يُطْلَقُ على أمورٍ ، منها : المالكُ ، والسَيِّدُ ، والمُصْلِحُ ، والمَوْلَى ، والمُرَبِّي ، قيل : والصَّاحِبُ ^(٤) . ويشهدُ له ما رواه مُسْلِمٌ ، وهو قوله ﷺ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ » ^(٥) .

(١) انظر لسان العرب ٢٩٦/٩ مادة (ع ف ا) .

(٢) نقله من الحواشي المُفهِمة في شرح المُقَدِّمة ص ٣ لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحزريّ (ت ٨٣٥ هـ) ، واللائقُ السَّنِيَّةُ لوحة ٣/ب .

(٣) قاله ابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٣ ، والتاذيُّ في الفوائد السَّريَّةِ لوحة ٤/ب .

(٤) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٣ ، وانظر لسان العرب ٩٥/٥ ، مادة (ر ب ب) .

(٥) من حديث ابن عمر ؓ في : « كتاب الحج » ، باب : « ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره » ٩٧٨/٢ .

ولا يُطلقُ الربُّ على غيرِ الله إلا مُضافاً .
والسَّمِيعُ والسَّامِعُ صفتان مُشتقتان مِنَ السَّمْعِ ، بمعنى القَبُولِ والإجابة ^(١) ،
وهو المرادُ هنا ، ومنه قوله : « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » أي قَبِلَ وأجَابَ مَنْ
حَمِدَهُ ^(٢) ، وفي الحديث : « أَعُوذُ بِكَ مِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ » ^(٣) أي لا يُقْبَلُ
ولا يجاب .

وقوله (مُحَمَّدٌ) هو اسمُ النَّاظمِ ^(٤) ، وهو سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا ، شيخُ مشايخِ
الإسلامِ والمسلمين ، الحافظُ ، شمسُ المِلَّةِ والدينِ ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ
الجزريُّ ، وكنيته أبو الخيرِ ، ولقبه شمسُ الدينِ كما تقدَّم .
كان - رحمه الله - مفتناً في علومِ شَتَّى ، أعظمُها علمُ القراءاتِ ، يليه
الحديثُ ، وانتهتْ إليه الرئاسةُ في القراءاتِ ، وحقَّقَ ودقَّقَ ، وجمعَ ما تفرَّقَ في
فنِّ القراءاتِ ما لم يَجْمَعْه غيره ، والمعوَّلُ على كلامه غالباً ، جزاءُ الله عنَّا
خيراً ، وأجزَلُ له مغفرةٌ وأجرأ .

(١) قاله التاذني في الفوائد السرية لوجه ٤/ب ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية
ص ١٩ : « وأخطأ الشارحُ حيث قال : والسميع والسامع صفتان مشتقتان من السمع بمعنى
القَبُولِ والإجابة ، بل السميعُ صفةٌ مبالغةٌ مِنَ السَّمْعِ بمعنى السَّماعِ والإدراكِ للمسموعات ،
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى ١١] » .

(٢) انظر لسان العرب ٦/٣٦٤ ، مادة (س م ع) .

(٣) صحيح ابن حبان ، باب الاستعاذة « ذكر ما يُستحبُّ للمرء أن يتعوذ بالله جلَّ وعَلا
من الصلاة التي لا تنفع ومن النفس التي لا تشبع » ٢٩٣/٣ .

(٤) في (٢) زيادة : وهو العالمُ العاملُ المُخلص .

و(الجزريّ) نسبة إلى جزيرة^(١) ابن عمر من بلاد المشرق ، وفي القاموس :
إنها بلد شمالي الموصِل ، يُحيطُ به دجلة مثل الهلال^(٢) . وابنُ عمر الذي تُنسبُ
إليه ، هو عبدُ العزيز ابنُ عمر ، وهو رجلٌ من بَرَقَعِيد^(٣) من عملِ الموصِل ،
بناها فنُسبت إليه ، نصَّ على ذلك شيخُ الإسلام ، أبو الوليد بنُ الشَّحْنَة^(٤)
الحنفيُّ في تاريخه « روضةُ المناظرِ في علمِ الأوائلِ والأواخرِ » وليس بصحابيُّ كما
توهَّمه بعضهم .

و(الشافعيُّ) نسبة إلى مذهبِ الإمامِ الأعظمِ ، محمدِ بنِ إدريسَ الشافعيِّ ،
نسبةً إلى جدِّه شافع^(٥) .

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كُبري زادَه (ت ٩٦٨ هـ) على الجزرية نصُّه :
« الجزيرة واحد جزائر البحر ، سُميت بذلك لانقطاعها عن مُعظم الأرض » . وهو كذلك في
النسخة المطبوعة منه ص ٣٩ .

(٢) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي ١ / ٥١٩ .

(٣) بالفتح وكسر العين وياء ساكنة ، انظر معجم البلدان ١ / ٣٨٧ .

(٤) هو محمدُ بنُ محمد ، أبو الوليد محبُّ الدين ، فقيهُ حنفيُّ ، له اشتغال بالأدب والتاريخ
(ت ٨١٥ هـ) ، الأعلام ٧ / ٤٤ .

(٥) في هامش (س) : « والقياس في النسبة إلى مذهب الإمام الشافعي تكريرُ النسبة ،
واكتفى بواحدٍ منهما تخفيفاً » انظر شرح طاش كُبري على الجزرية ص ٣٩ ، والمنح الفكرية
ص ٢١ .

ثم أتى بمَقُولِ القَوْلِ فقال :

٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

٣- مُحَمَّدٌ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَ مُجِبِّهِ

أقول : قوله (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ^(١) جملة خبرية لفظاً ، إنشائية معنى .

ب/٦ والحمد لغة : الثناء باللسان / على الجميل الاختياري على جهة التعظيم ، سواء أكان في مقابلة نعمة أم لا ^(٢) .

ودخل في (الثناء) الحمد وغيره على رأي ، فعليه خرج — (اللسان) الثناء بغيره ، كالحمد النفسى ، والمشهور أن مورد الثناء اللسان فقط ، وذكره لبيان الحقيقة

(١) في هامش (س) : « وقوله (الحمد لله) أقول : إنما لم يُردف المصنّف البسملة بالحمدلة بل أَرَدَفَهَا بذكر اسمه ونسبه وكونه شارعاً في الكلام لفوائد ، منها : أن شأن الحمد له خطر عظيم ، وهو عند المحققين إظهار الصفات الكمالية لله تعالى ، وذلك يستدعي التوبة عن سائر الذنوب ورجاء المغفرة من سائر العيوب ، لهذا ارتجى عفو ربه في بدء كتابه . ولما كانت التوبة محل الاستكانة والذلة صرّح باسمه كما هو المناسب لمقام الخضوع والدعاء ، وإنما ذكر مذهبه توسلاً إلى الله تعالى بالانتمساب إليه . ومنها : تخلص الناظرين عن الحيرة في معرفة اسم الناظم ابتداءً . ومنها : أن يعتمد على تأليفه بنسبته إلى نفسه ، إذ هو اشتهر بكمال الحذق والتمرّن في علمي القراءة والحديث » انظر شرح طاش كبرى على الجزرية ص ٤٠-٤١ .

(٢) انظر الحواشي الأزرهية ص ٢١ ، والدقائق المحكّمة ص ٢١ ، والفوائد السريّة لروحة ب/٥ - ١/٦ ، والمنح الفكرية ص ٢١ .

وخرج بـ (الجميل) الثناء باللسان على غير الجميل ، إن قلنا برأي الشيخ عز الدين ^(١) : إن الثناء حقيقة في الخير والشر . وإن قلنا بالأصح إنه حقيقة في الخير فقط ؛ فذكره لتحقيق الماهية ، أو دفع توهم إرادة الجمع بين الحقيقة في الخير والمجاز في الشر عند من يجوز الجمع . وبـ (الاختيار) المدح كما علم مما مر ، و (على جهة التعظيم) ما كان على سبيل السخرية والتهكم ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان ٤٩] ، فلا يُسمى حمداً بل تهكماً .

والحمدُ عرفاً : فعلٌ يُنبئُ عن تعظيم المنعم بسبب كونه مُنعماً على الحامد أو غيره .

والشكرُ لغةً : هو الحمدُ عرفاً ، لكن بإبدال لفظ الحامد بالشاكر .
وعرفاً : صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله .

والمدحُ لغةً : هو الثناء باللسان على الجميل مطلقاً .
واصطلاحاً : اختصاصُ المدوح بنوع من الفضائل .
فموردُ الحمد والمدح اللغويين : اللسان وحده ، لكن المدح أعم مطلقاً ، ومتعلقهما النعمة وغيرها .
وموردُ الحمد العرفي والشكر اللغوي : اللسان وغيره ، ومتعلقهما النعمة وحدها ، فهما متساويان ، والأولان أخصُّ موردًا وأعمُّ متعلقًا ، والأخيران بالعكس .

(١) هو العز بن عبد السلام ، انظر ترجمته ص ٨ .

وفيهنَّ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ ، فيجتمعنَّ في ثناءٍ باللسانِ في مقابلةِ إحسانٍ ، وينفردُ الأولانِ في الفضائلِ ، والأخيرانِ في فعلِ القلبِ والحوارجِ . والمدحُ العُرفيُّ أعمُّهما مطلقاً ؛ لعمومِ مَورِدِهِ ومُتعلِّقِهِ . والشكرُ العُرفيُّ أخصُّهما مطلقاً ؛ لاختصاصِ تعلُّقِهِ باللهِ تعالى .

وَأَمَّا (ال) الداخلةُ على (الحمدُ) الذي هو مصدرٌ فاختلفَ فيها ، قيل : جنسيَّةٌ ، وقيل : عهديَّةٌ ، وقيل : / استغراقيةٌ . وعلى كُلِّ فجميعُ المحامدِ لله تعالى ، فلا فردَ منه لغيره .

وأصلُ الحمدِ النصبُ على إضمارِ فعلٍ نحو : حَمَدْتُهُ حَمْدًا ، أو نَحْمَدُهُ ، أو أقولُ الحمدَ . ويجوزُ رفعُهُ على الابتداءِ - وهي القراءةُ المشهورةُ - ويجوزُ كسْرُهُ بنقلِ حركةِ اللامِ إلى الدَّالِ على الإتيانِ ^(١) .

واللَّامُ في (لله) للاستحقاقِ ، أو للاختصاصِ ، أو للمِلْكِ . وإنما أُضيفَ الحمدُ (لله) دونَ سائرِ أسمائِهِ ؛ لثَلَا يُتَوَهَّمُ اختصاصُ استحقاقِهِ الحمدَ بوصفٍ دونَ آخرٍ ، وإشارةٌ إلى اختصاصِهِ بالاستحقاقَيْنِ الذاتيِّ والصفاتيِّ ، فكما أنَّه يَسْتَحِقُّه لذاته ، يَسْتَحِقُّه لصفاته ، بخلافِ المخلوقِ فَإِنَّه وإنِ اسْتَحَقَّه لصفاته لا يَسْتَحِقُّه لذاته .

(١) فيصيرُ (الحمد لله) ، وهي قراءةُ الحسنِ البصريِّ ، انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣٣/١ ، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٣٦٣/١ . وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٦ : « وأغرب شارحٍ مصريُّ هنا حيث قال : ... وكذا في قوله : يجوزُ كسرُ الدالِ بنقلِ حركةِ اللامِ إلى الدَّالِ على الإتيانِ ، فإنه لا ثَقُلَ في ذلك بل إتيانٌ بمجردٍ كما قرئ شاذّاً بالكسرِ والضمِّ في : الحمد لله » .

وقَسَمَ بعضهم (الحمد) إلى : واجب ، ومندوب ، وحرام ، ومكروه .
أَمَّا الأول : ففي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ ^(١) .

وأَمَّا الثاني : ففي الخُطْبَةِ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وعند السفر ^(٢) ، وبعد العُطَاسِ ، وعند ابتداء الأمر ، والفراغ من الشرب ، وعند النوم ، وعند اليقظة ، وبعد الخروج من الخلاء ونحو ذلك .

وأَمَّا الثالث : فعند الوقوع في المعصية على سبيل الفرح ها .
وأَمَّا الرابع : ففي الأماكن المُسْتَقْدَرَةِ نحو : المَرْبَلَةِ والمَجْزَرَةِ ، وفي الأحوال المُسْتَنْكَرَةِ كَقَرطِ الشَّيْبِ ، والنوم ، ومُدافعةِ الأَخْبَتَيْنِ .

وقوله (وَصَلَّى اللَّهُ) أقول : لَمَّا حَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى صَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ ؛ لِيَقُومَ بشيءٍ مِنْ واجبِ شُكْرِ النِّعْمَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُ ﷺ هو الواسطةُ بَيْنَ أُمَّتِهِ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ ، مُتَلَقٌّ مِنْهُ الْوَحْيُ ، وَيُلْقِي إِلَيْهِمْ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ ظَاهِرَةٍ وَبَاطِنَةٍ ، عاجلةٍ وآجلةٍ ، إِنَّمَا اتَّصَلَتْ لِأُمَّتِهِ بِوَاسِطَتِهِ ﷺ ، وَمِنْ جُمْلَةِ النِّعَمِ الْوَاصِلَةِ إِلَى النَّاسِ بِوَاسِطَتِهِ ﷺ - هذه المنظومة ^(٣) .

(١) كلمة « خطبة » في (ت) فقط ، وفي هامش (س) و (ز) : أي خُطْبَتِهَا .

(٢) « وعند السفر » في (ز) فقط .

(٣) هذه هي الواسطة المُتَيَقَّنَةُ الصَّحِيحَةُ ، وهي كونه ﷺ واسطةً بَيْنَ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ فِي تَبْلِيغِ الْوَحْيِ ، وَمِنْ جَرَائِهِ وَبِسَبَبِ الْإِيمَانِ بِهِ ﷺ وَحُبِّهِ وَطَاعَتِهِ كَانَتْ كُلُّ نِعْمَةٍ ظَاهِرَةٍ وَبَاطِنَةٍ ، عاجلةٍ وآجلةٍ إِنَّمَا اتَّصَلَتْ بِوَاسِطَتِهِ ﷺ ، وَمِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ النِّعَمِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ ، وَهَذَا الْمَعْنَى الصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي يُوجِّهُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . وَأَمَّا الْوَاسِطَةُ الْمَرْفُوضَةُ الْمَنْعُوعَةُ فَهِيَ جَعَلَهُ ﷺ واسطةً فِي دَعَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَعِبَادَتِهِ ، وَلَيْسَتْ مُرَادَةً فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَبَدًا وَلَا تُفْهَمُ مِنْهُ =

وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةً مَقْرُونَةً بِتَعْظِيمٍ ، وَمِنِ الْمَلَاحِكَةِ اسْتِغْفَارٌ ، وَمِنِ الْآدَمِيِّينَ الْمُؤْمِنِينَ ^(١) تَضَرَّعٌ وَدُعَاءٌ ، وَمِثْلُهُمْ ^(٢) الْجَنُّ عَلَى مَا قِيلَ .

وإنما عطف الصلاة على النبي ﷺ على الثناء على الله تعالى ؛ لأنه تعالى قرن اسم نبيه باسمه في مواضع كثيرة في القرآن العظيم ، منها قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ [النور ٥٤] ، ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأنفال ١] ، ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المائدة ٥٦] ، ﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [النساء ١٣٦] ، ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الحديد ٨] ونحو ذلك .

وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح ٤] أي لا أذكر إلا وتذكر معي . وقال البيضاوي في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ « أي قرن اسمه باسمه في كلمتي الشهادة » ^(٣) .

وقد اختلف في صلاتنا عليه :

فقال بعضهم : إنها واجبة في العمر مرة واحدة ، أخذاً من مطلق الأمر في الآية مع كونه لا يقتضي التكرار ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا ﴾

= راجع تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ [إبراهيم ٢٨] ، وراجع أيضاً

رسالة : (الواسطة بين الخلق والحق) ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١/١٢١ .

(١) كلمة « المؤمنين » في (٢) فقط .

(٢) تحرفت في (٢) إلى : وسلام .

(٣) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٢/١١٦١ .

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتَسْلِمًا [الأحزاب ٥٦] ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ ^(١) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِوُجُوهٍ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَبِهِ قَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رحمته الله وَهِيَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله ^(٢) .
وَذَهَبَ الْحَلِيمِيُّ ^(٣) مِنْ أَصْحَابِنَا - وَالطَّحَّاوِيُّ ^(٤) مِنَ الْحَنْفِيَّةِ - إِلَى وَجُوهٍ كُلَّمَا ذُكِرَ رحمته الله ^(٥) ، وَيَشْهَدُ ^(٦) لِهَذَا الْقَوْلِ ظَاهِرٌ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رحمته الله وَهُوَ قَوْلُهُ رحمته الله : « مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلْيُصَلِّ عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ عَشْرًا » ^(٧) .

وَنُقِلَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله كِرَاهَةً لِإِفْرَادِ الصَّلَاةِ عَنِ السَّلَامِ ، وَعَكْسِهِ ؛ لِاقْتِرَانِهِمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ ^(٨) .

(١) فِي (ت) زِيَادَةٌ : وَهُوَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ضَعِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ز) : وَهِيَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ...

(٣) الْحَلِيمِيُّ : يَفْتَحُ الْحَاءَ ، انْظُرِ الْأَنْسَابَ لِلْسَمْعَانِيِّ ٢/٢٩٤ ، وَهُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ

مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمٍ الْبَخَارِيُّ الْجَرَجَانِيُّ (ت ٤٠٣ هـ) ، الْأَعْلَامُ ٢/٢٣٥ .

(٤) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ سَلَمَةَ الْأَزْدِيُّ الطَّحَّاوِيُّ ، الْأَعْلَامُ ١/٢٠٦ .

(٥) انْظُرِ الْمُنْهَاجَ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ لِلْحَلِيمِيِّ ٢/١٣١ .

(٦) تَحَرَّفَتْ فِي (ز) وَ (ز) إِلَى : وَنَظِيرٌ .

(٧) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ ، بَابُ : « ثَوَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ رحمته الله » ، وَلَفْظُهُ : « مَنْ ذُكِرَتْ

عِنْدَهُ فَلْيُصَلِّ عَلَيَّ وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا » ٦/٢١ .

(٨) انْظُرِ شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ١/٦ .

وكان ينبغي للمصنّف ذكرُ السلام معها ، قال شيخ الإسلام زكريا في شرحه على هذه المنظومة : « ولعلّه ذكره لفظاً »^(١) . وقال غيره : بل يُكره تركه خطأً ، فعلى هذا لو ذكره خطأً ، لخرج عن عهدة الكراهة .

وقوله (عَلَى نَبِيٍّ وَمُصْطَفَاةٍ) النبيُّ بالهمز وتركه :
فبالهمز مأخوذٌ من (أُنْبِئْ) إذا أَخْبَرَ^(٢) . واسمُ فاعله مُنْبِئٌ ، وجمعه أنبياء .
وقيل مأخوذٌ من (النَّبَأُ) وهو الخبر . قال القاضي عياض : « وقد لا يُهمز على هذا التأويل تسهيلاً »^(٣) . والمعنى : أن الله تعالى أطلّعه على غيبه ، وأعلمه أنّه نبيٌّ مُنبِئٌ ، فعيلٌ بمعنى مفعول .

وتركه وهو الأكثرُ - وعليه قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي من السبعة / . وأبي جعفر ، ويعقوب ، وخلف في اختياره من العشرة - مأخوذٌ من (النَّبُوءَةُ) وهي الرُّفْعَةُ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ مرفوعُ الرُّتْبَةِ على سائر الخلق . وقيل : مأخوذٌ أيضاً من : نَبَا يَنْبُؤُ ، إذا ظَهَرَ ، وهو الطريق . فسُمِّيَ الرَّسُولُ نَبِيًّا ؛ لاهتداء الخلق به كالطريق^(٤) .

(١) الدقائق المحكّمة في شرح المقدّمة ص ٢٢ .

(٢) انظر لسان العرب ٣٠/١٤ ، مادة (ن ب أ) .

(٣) انظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ٣/٢ . والقاضي عياض : هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصي السبيعي ، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته (ت ٥٤٤ هـ) ، الأعلام ٩٩/٥ .

(٤) سقط من (ز ٢) : وهو الطريق فسُمِّيَ ...

والنبيُّ أعمُّ من الرِّسُولِ مُطلقاً ؛ لأنَّه إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرعٍ وأمرَ بتبليغِهِ .
والنبيُّ ^(١) إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرعٍ وإن لم يُؤمر بتبليغِهِ . وقال الزَّخَشَرِيُّ في تعريفِ
النبيِّ : « هو الذي يُنبئُ عن الله وإن لم يكن معه كتابٌ » ^(٢) .

واختلفوا في تفضيلِ الرِّسالةِ على النبوةِ :

فذهبَ القَرَّافِيُّ ^(٣) إلى أنَّ الرِّسالةَ أَفْضَلُ منها ؛ لأنها تُثمرُ هدايةَ الأُمَّةِ ، بخلافِ
النبوةِ فإنَّها قاصرةٌ على النبيِّ . وكان ابنُ عبدِ السلامِ يُفضِّلُ النبوةَ لشرفِ
المتعلِّقِ ^(٤) ؛ لأنَّ المُخاطَبَ بها الأنبياءُ ، والمُخاطَبَ بالرسالةِ الأُمَّةُ ، والأنبياءُ أَفْضَلُ
من الأُمَّةِ . والرِّسالةُ والنبوةُ ليستا بصفَتَيْنِ مُكْتَسِبَتَيْنِ للنبيِّ والرِّسُولِ خلافاً
للفلاسفةِ ^(٥) .

وقال الحَلِيمِيُّ ^(٦) : يَحْصُلُ الإِيْمَانُ بقولِ الكافرِ : آمَنْتُ بِمُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ، بخلافِ :

(١) في (١ ز) و (٢ ز) : « والرسول » : وهو خطأ .

(٢) انظر تفسير الكشاف للزخشرى ١٨/٣-١٩ . والزخشرى : هو أبو القاسم محمود بنُ
عُمَرَ بنِ مُحَمَّدٍ الخوارزميُّ ، من أئمةِ العملِ بالدينِ والتفسيرِ واللغةِ والآدابِ (ت ٥٣٨ هـ) ،
الأعلام ١٧٨/٧ .

(٣) هو شهابُ الدينِ أحمدُ بنُ إدريسَ القَرَّافِ المالكيُّ (ت ٦٨٤ هـ) انظر الأعلام ٩٥/١ ،
والقَرَّافِيُّ : بفتح القاف والراء وكسر الفاء ، انظر الأنساب ٤٤٥/٤ .

(٤) انظر قواعد الأحكام للعرز بن عبد السلام ١٩٩/٢ .

(٥) العبارة السابقة برُمَتْها مذكورةٌ في : الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن ١٠٨/١ .

(٦) انظر في كتابه : المنهاج في شعب الإيمان ١٣٨/١ .

بمحمد الرسول ؛ لأن النبي لا يكون إلا لله ، والرسول يكون لغيره ^(١) ، وكأنه أراد أن لفظ الرسول يستعمل في غير الرسالة إلى الخلق عرفاً ، بخلاف النبوة فإنها لا تستعمل إلا في النبوة الشرعية ^(٢) .

وعدد الرسل من الأنبياء ثلاث مائة وثلاثة عشر ^(٣) ، وعدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً . وأولوا العزم منهم خمسة : نبينا محمد ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

فائدة :

قال القسطلاني : « أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا [خمسة] ^(٤) محمداً ﷺ ، وإسماعيل ، وصالحاً ، وشُعيباً ، وهوداً ، صلوات الله وسلامه عليهم

(١) وأين ذهبت نية القائل ؟ فامر الإيمان أبسط من تعقيدات الحليمي بكثير ، فهذه جارية سأها النبي ﷺ فقال لها : « أين الله ؟ » قالت : في السماء . قال : « من أنا ؟ » قالت : أنت رسول الله . قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » ، رواه مسلم ، في : « كتاب المساجد ومواضع الصلاة » ، باب : « تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته » ٢٧/٥ .

(٢) قال ابن الملقن في كتابه : الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١٠٨/١ : « من الغريب ما قاله الحليمي : أن الإيمان يحصل بقسول الكافر (أمئت محمد النبي بخلاف محمد الرسول) ، وقال بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) في كتابه : عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ١٩/١ : ورحم الله الحليمي فمقولته هذه مما يُعلم بطلانها بالضرورة من دين الإسلام كما في أحاديث الشهادتين والإسلام هما ، والأذان ، والإقامة ، والتحيات ونحوها ، والله أعلم . »

(٣) في (ت) زيادة : قيل : وأربعة عشر .

(٤) زيادة للإيضاح من : اللاكئ السننية في شرح المقدمة الجزرية للقسطلاني ، لوحة ٦/ب .

أجمعين ، قيل : وآدم » ^(١) .

فإن قلت : لم اختار في التَّظْمِ لفظَ النبيِّ على الرَّسُولِ ، مع أنَّ صفةَ الرُّسالةِ أفضلُ على رأيِ القرأني ؟ .

قلتُ : لأنَّه سُرِدَتْ النبوةُ بصفةِ الاصطفاءِ ، التي المرادُ بها الاختيارُ للرُّسالةِ / ؛ ٨/ب
نظراً إلى قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [الحج
٧٥] .

والمصطفى والمختارُ بمعنى ، مأخوذٌ من الصفوة - بتثنيةِ الصاد - وهي
الخلوصُ من الكدر ، والضميرُ في مُصْطَفَاهُ يرجعُ إلى الله تعالى .

وروى مُسلمٌ في صحيحه ، والترمذيُّ في سننه ، عن واثلةِ بنِ الأسقعِ
قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ ،
وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي
هَاشِمٍ » ^(٢) .

(١) انظر اللآلئ السننية لوجه ٦/ب ، أقول : والظاهر أن في كلام القسطلاني خلطاً بين كونِ
النبيِّ من العربِ أو من العجمِ وبين كونِ اسمه عربياً ، فالأنبياءُ الذين ذكرهم القسطلاني هم من
العربِ وسواهم من العجمِ ، مع العلم أن اسمَ إسماعيلَ وهوداً من الأسماءِ الأعجميةِ ، انظر
المعرب للحواليقي ص ١٠٥ ، ٦٣٨ .

(٢) رواه مسلم ، في : « كتاب الفضائل » ، باب : « فضل نسب النبي ﷺ وتسليم
الحجر عليه قبل النبوة » ١٧٨٢/٤ ، ورواه الترمذيُّ في : « كتاب المناقب » ، باب : « في
فضل النبي ﷺ » ٥٨٣/٥ .

وهذا ما اقتصر عليه ابن النّاطم في شرحه ^(١) ، وتبعه القسطلاني ^(٢) ، وذكر
تمّة الحديث شيخ الإسلام زكريا في شرحه عليها بقوله : « فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ
خِيَارٍ » ^(٣) ، وتبعه بعض شراحها على ذلك ^(٤) .

وقوله (مُحَمَّدٌ) عطف بيان أو بدل من نبيه ، وقيل : من مُصْطَفَاهُ ، وهو
وصف في الأصل ، ثم نُقل من الوصفية إلى الاسمية ، وجعل علماً على نبينا ﷺ ؛
تفاوتاً بأنه يكثر حمده ، وكان كذلك ؛ لأنه قد حُمِدَ ويحمده الأولون
والآخرون ^(٥) .

واختلف فيمن سَمَّاهُ بهذا الاسم :

ف قيل : سَمَّاهُ به جدُّه عبدُ المطلب - واسمه شَيْبَةُ الحَمْدِ - في سابع ولادته ؛
لموت أبيه قبلها . ف قيل له : لِمَ سَمَّيتَ ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك
ولا قومك ؟ فقال : رَجَوْتُ أَنْ يُحْمَدَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وقد حَقَّقَ اللهُ
رجاءه . وقيل : سَمَّتهُ أمُّه ، وقيل : إِنَّ اللهَ تعالى سَمَّاهُ بذلك . والجمعُ بين هذه
الأقوال ممكنٌ ، فتأمل .

(١) في الحواشي المفهمة ص ٦ .

(٢) انظر اللائح السنية لوجه ٦/ب .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٢٢ ، والحديث رواه الحاكم في المستدرک ، كتاب معرفة الصحابة ،
ذكر فضائل قریش ٨٣/٤ (٦٩٥٣) حديث رقم ٣ .

(٤) كالناذني في الفوائد السرية لوجه ٧/ب .

(٥) سقط من (س) و (ز) : والآخرون .

واختلفَ في التسمية بمحمد ، هل سُمِّيَ به قبلُ ^(١) أحدٌ ؟
 قيل : لا . وقيل : سُمِّيَ به نفرٌ قبله ، قيل : خمسة ، وقيل : سبعة . قيل :
 وسببُ تسميتهم به أن آبائهم طمِعوا حين سَمِعوا بأن نبيًّا من العربِ قد قَرُبَ
 زمانه ، واسمه محمدٌ أن يكونَ ذلك النبيُّ المنتظرُ ولدًا لهم .

وقوله (وَآلِهِ) أي وعلى آلِهِ ، وهم كما قال الشافعيُّ : مؤمنو بني هاشمٍ
 وبني المطلب ، وعليه الجمهورُ . وقيل : وعترته - بالتاءِ المثناة فوقُ - المنتسبون
 إليه ^(٢) . وقيل : أمته ، واختاره النووي ^(٣) .

فإن قُلْتَ : لِمَ قال (آل) ولم يقل (أهل) ؟
 قُلْتَ : لكونِ (آل) لا / تُستعملُ إلا في الأشرافِ ، بخلافِ (أهل) ، ١/٩
 ولا يُعكَّرُ ^(٤) على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَاكُم مِّنْ آلِ قِرْعَوْنَ ﴾ [الأعراف
 ١٤١] ، ﴿ وَأَغْرَقْنَا آلَ قِرْعَوْنَ ﴾ [البقرة ٥٠] ، ﴿ أَدْخِلُوا آلَ قِرْعَوْنَ ﴾
 [غافر ٤٦] وإلى غير ذلك مما وردَ في القرآن العظيم ؛ إمَّا لشرفه في قومه ، أو
 لتصويره بصورة الأشراف ^(٥) .

(١) في (ت) : قبله .

(٢) في (ز) : المنسوبون إليه .

(٣) قاله القسطلاني في اللآلئ السننية لوحة ٦/ب . والنووي : هو أبو زكريا يحيى بنُ شرف بن
 مري الحزامي الحوراني الشافعيُّ (ت ٦٧٦ هـ) ، الأعلام ١٤٩/٨ .

(٤) تحرّفت في (ز) إلى : ولا يغلب .

(٥) كما في اللآلئ السننية لوحة ٦/ب .

واختلفوا في أصل (آل) :

ف قيل : (أهل) لتصغيره على أهيل ، قلبت الهاء همزة والهمزة ألفاً .

وقيل : أصله (أول) لتصغيره على أوئل ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ^(١) .

قالوا : ولا يُستعمل لفظاً مفرداً غير مضاف إلا في نادر الكلام ، كقول القائل :

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدَتَنَا لَمْ نَزَلْ إِلَّا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ ^(٢)

ولا يُستعمل مضافاً إلى مضميرٍ إلا قليلاً ، كقول عبد المطلب في الفيل وأصحابه « شعر » :

وَأَنْصُرَ عَلَى آلِ الصَّالِي ب وَ عَابِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَكَ ^(٣)

ولا يضاف الال إلى النساء ، فلا يقال : آلُ فلانة . ولا إلى البلاد ، فلا يقال :

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ٢٣ ، والفوائد السرية لوحة ٨/ب .

(٢) البيت من الرمل ، لم أعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣ ، وشرح الكافية ٩٥٥/٢ ، وعمدة الحفاظ مادة (أول) ، وذكره ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ١٤ بلفظ :

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي كَعْبَتِهِ لَمْ يَزَلْ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ

وكذا الجواليقي في المعرب ص ١٠٤ وعزاه لعبد المطلب ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر الفوائد السرية لوحة ٨/ب .

(٣) انظر معجم شواهد العربية ٢٥٤/١ .

آل مكة بخلاف أهل ، كما صرّح به الكمال الشُّمْنِيُّ^(١) ، ونقله عنه بعضُ
شراح هذه المقدمة^(٢) .

وقوله (وَصَحِيهِ) أي وعلى صحبه .

ولما كان بين الآل والصَّحْبِ غُومٌ مِنْ وَجْهِ ، عَطَفَ (الصَّحْبَ) على
(آل) الشامل لبعضهم ؛ لتشمل الصلاة باقيهم^(٣) .

والصَّحْبُ - بفتح الصاد وحكي كسرُها - اسم جمع لصاحب عند سيويه ،
وجمع له عند الأخفش^(٤) . وجمع الصَّحْبِ أصحابٌ ، كفرخ وأفراخ . وجمعُ
الأصحاب أصحاب ، وهو الجمع المتناهي .

والصَّحَابِيُّ : كُلُّ مُسْلِمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ ولو لحظةً ، كذا قاله شيخ الإسلام^(٥) .
وقال ابنُ النَّازِمِ : « الصَّحَابِيُّ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ صَحْبِهِ ، أَوْ رَأَى
النَّبِيَّ ﷺ ، أَوْ رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : أَوْ رَأَاهُ النَّبِيُّ ؛ لِيَدْخُلَ فِي
ذَلِكَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ كَانَ أَعْمَى »^(٦) انتهى .

ويندرجُ في الصَّحَابِيِّ على كلا القولين : مَنْ تَخَلَّلَتِ الرِّدَّةُ بَيْنَ صُحْبَتِهِ وَمَوْتِهِ
على الإسلام . وعلى الثاني : مَنْ ثَبَتَ لَهُ مُجَرَّدُ الرُّؤْيَا لِلنَّبِيِّ ، مثل مَنْ كَانَ مَعَ

(١) بضمّتين وتشديد النون ، انظر لُبُّ اللِّبَابِ في تحرير الأنساب ٦٠/٢ ، وهو أحمدُ بنُ محمدٍ
الشُّمْنِيُّ القسطنطينيُّ (ت ٨٧٢ هـ) ، انظر الأعلام ٢٣٠/١ .

(٢) كالناذبي في الفوائد السريّة لوجه ٨/ب .

(٣) قاله الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٢ .

(٤) انظر الدقائق المحكمة ص ٢٣-٢٤ .

(٥) في : الدقائق المحكمة ص ٢٤ .

(٦) في شرحه على المقدمة المسمّى بـ : الحواشي المفهّمة ص ٦ .

٩/ب أبيه فرآه النبي ﷺ من بُعد ، وهو معدود / من الصحابة عند أئمة الحديث ، كما ذكره الكمال الشُّمْنِي .

وأما من تخللت الردّة بين الصُّحبة وموته على الإسلام فهو منهم ، عند من يقول : الردّة لا تُحبطُ العمل إلا بالموت على الكفر ، كإمامنا الشافعي رحمه الله .
والذي عليه الإمام أبو حنيفة : أن مجرد الردّة تُحبطُ العمل ، قال به الإمام مالك أيضاً .

فيكون الصحابيُّ على قولهما : من لقي النبي ﷺ مسلماً ، ومات على الإسلام من غير تخلل ردّة ^(١) .

ومن قيّد في تعريف الصحابيِّ بموته على الإسلام مُرادُه بذلك استمرارها ودوامها .

وقوله (ومُقرئ القرآن مع مُحبيه) أي وعلى مُقرئ القرآن العامل به من التابعين وغيرهم . ولفظ (مُقرئ) مُشتق من : أقرأ ^(٢) .

والقرآن : هو الكلام المنزّل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه ^(٣) .
وتقييدُ المُقرئِ بالعاملِ كتقييدِ أهل القرآن بالعاملين منهم ، وفي الحديث : « إن لله أهلين من خلقه ، قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : هم أهل القرآن ،

(١) ما ذكره الشارح من قوله : « ويندرج في الصحابيِّ على كلا ... إلى هنا » هو بحروفه في الفوائد السريّة لوجه ٩/أ .

(٢) انظر لسان العرب ٩٧/١١ ، مادة (ق ر أ) .

(٣) قاله الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٢ .

أهل الله وخاصته» ^(١) .

قال الجعبري ^(٢) : « معناه : القارئ العامل به » .

ولما بقي من التابعين بقية لم تشملهم الصلاة - وهم من لم يكن مقرئاً للقرآن - قال (مع محبه) أي القرآن أو مقرئه .

وقيل : الضمير في محبه راجع إلى النبي ﷺ سواء كان المحب له تابعياً أو غيره .

وعين (مع) ساكنة في التظم على لغة فيها ، والفتح أفصح .

وجمعه - أي المصنف - بين النبي ﷺ وبين محبه في حكم واحد ، وهو

الصلاة ؛ لأن « المرء مع من أحب » ^(٣) .

واختلف العلماء ﷺ في الصلاة على غير الأنبياء :

فذهب إمامنا الشافعي والإمام مالك - رضي الله عنهما ومن تابعهما - إلى أنه لا يصلي عليهم استقلالاً ، فلا يقال : اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو علي مثلاً ، ولكن يصلي عليهم تبعاً .

واختلف أصحاب الشافعي في هذا المنع هل هو للتحريم أم لكرهية التنزيه أم خلاف الأولى على ثلاثة أقوال ، والصحيح منها أنه كراهية تنزيه ، وعلة ذلك :

(١) أخرجه ابن ماجه بلفظ : « إن لله أهلي من الناس . قالوا : يا رسول الله من هم ؟ قال :

« هم أهل القرآن وخاصته » في : « كتاب المقدمة » ، باب : « فضل من تعلم القرآن وعلمه »

١ / ٧٨ . وفي تفصيل تخريجه انظر صحيح الجامع الصغير ٢ / ٢٣١ .

(٢) في كتابه : كثر المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني ٢ / ٦١ ، وهو إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) محقق حاذق ثقة ، انظر غاية النهاية ١ / ٢١ .

(٣) رواه البخاري - عن عبد الله بن مسعود - في : « كتاب الأدب » ، باب : « علامة

الحب في الله عز وجل » ٥ / ٢٢٨٣ .

١/١٠. إمّا لأنّ الصلاة في لسان المكلف / صارت مخصوصة بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء استقلالاً ، كما أنّ قوله « عزَّ وجلَّ » مختصّ بالله تعالى ، فلا يقال : محمدٌ عزَّ وجلَّ وإن كان عزيزاً جليلاً ، كما لا يقال : أبو بكرٍ ﷺ وإن كان معناه صحيحاً ، وإنما يقال : رضي الله عنه .

وإمّا لأنها صارت شعاراً أهل البدع ، وقد نُهينا عن شعارهم . والمعتمد في دليل المنع الأول ^(١) .

وأمّا صلاته ﷺ على آل أبي ^(٢) أوفى ، فقليل : من خصائصه ، وقيل : لبيان الجواز ^(٣) .

هذا ما يتعلّق بالصلاة ، وأمّا السلام فقد قال الجويني ^(٤) : « هو بمعنى الصلاة ، فإنّ الله قرنَ بينهما ، فلا يُفردُ به غيرُ الأنبياء ، فلا يقال : أبو بكرٍ عليه السلام ، وإنما يقال ذلك خطاباً للأحياء والأموات منهم » ^(٥) .

(١) ما ذكره الشارح من اختلاف العلماء في الصلاة على غير الأنبياء نقله بحروفه من اللآلئ السنية لوحة ٧/أ .

(٢) في (س) : آل أبي بكرٍ أوفى ، وهو خطأ ، انظر ما رواه البخاري في : « كتاب الدعوات » ، باب : « صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة » ٥٤٤/٢ .

(٣) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٢٤ .

(٤) هو عبدُ الملك بن عبدِ الله بن يوسف الجويني ، أبو المعالي ، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ) ، الأعلام ١٦٠/٤ .

(٥) كما في اللآلئ السنية لوحة ٧/ب .

وقوله :

٤- وَبَعْدُ : إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ

الواو في (وَبَعْدُ) للاستئناف - كما هو الظاهر - لا للعطف ؛ لأن (وَبَعْدُ) قائمة مقام (أَمَّا بَعْدُ) التي يُؤْتَى بها للانتقال من غرض إلى غرض آخر ، ويُستحب الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداءً بالنبي ﷺ ^(١) ، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه عليه الصلاة والسلام كان يأتي بها في خطبه وكُتبه ، رواه عبد القادر الرُّهاوي ^(٢) في الأربعين له بأسانيد عن أربعين صحابياً ^(٣) .

وقد اختلف في أول من نطق بها ، ف قيل : داود عليه السلام . وهي فصل الخطاب ، والآية دالة عليه ^(٤) ، كما قاله بعض المفسرين ^(٥) .

وقال ابن عباس ومجاهد والسُّدِّي : « هو فصل القضاء بين الناس بالحق بإصابته وفهمه » . وقال علي وشريح والشَّعْبِيُّ : « إيجاب اليمين على المدَّعى عليه والبيّنة على المدَّعي » .

وقال ابن الملقن في شرحه على العمدة : « وقيل أول من نطق بها قس بن ساعدة ، حكاه النَّحَّاسُ عن الكلبي . وقيل كعب بن لؤي ، حكاه النَّحَّاسُ أيضاً

(١) انظر الحواشي الأزهريّة ص ٢٣ ، والفوائد السريّة لوحة ١٠/ب .

(٢) هو أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي ، رَحَّالٌ عالمٌ بالتراجم (ت ٦١٢ هـ) ، الأعلام ٤٠/٤ .

(٣) قاله القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٧/ب .

(٤) المقصود قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ آلَ حِكْمَةٍ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ ﴾ [ص ٢٠] .

(٥) انظر البحر المحيط ١٤٦/٩ ، والجامع لأحكام القرآن ١٥/١٦٢ .

١٠/ب عن أبي سلمة / بن عبد الرحمن ، وهو أول من سَمَّى يوم الجمعة . وقيل : يعربُ بنُ قحطان ، حكاه النوويُّ في شرح مُسلم في كتاب الجمعة . وقيل : سَحَبَان ، وهو القائلُ ^(١) :

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنِّي إِذَا قُلْتُ : أَمَّا بَعْدُ ، أَنِّي خَطِيئُهَا ^(٢)
وقد نَظَّمَ هذه الخمسة أقوال ^(٣) بعضهم فقال :

جَرَى الْخُلْفُ (أَمَّا بَعْدُ) مَنْ كَانَ بَادِئاً بِهَا خَمْسَ أَقْوَالٍ وَدَاوُدَ أَقْرَبُ
وَكَانَتْ لَهُ فَصْلَ الْخِطَابِ وَبَعْدَهُ فَكُفُّ فَسَحَبَانُ فَكُفُّ فَيَعْرُبُ
وزادَ بعضهم على هذه الخمسة اثنين : أحدهما يعقوبُ ، وثانيهما أيوبُ ،
ونَظَّمَ السبعة أيضاً فقال :

جَرَى الْخُلْفُ (أَمَّا بَعْدُ) مَنْ كَانَ بَادِئاً بِهَا سَبْعَ أَقْوَالٍ وَدَاوُدَ أَقْرَبُ
لِفَصْلِ خِطَابٍ ثُمَّ يَعْقُوبُ فَسُوءُ فَسَحَبَانُ أَيُوبُ فَكُفُّ فَيَعْرُبُ
ثم اعْلَمْ أَنَّ كَلِمَةَ (أَمَّا بَعْدُ) وما نَابَ عنها - وَبَقِيَّةُ أَخَوَاتِهَا مِنَ الْجِهَاتِ
الست ^(٤) - لها أربعة أحوال :

(١) انظر لسان العرب ٦/١٨٥ ، مادة (س ح ب) .

(٢) انظر الإعلام بفوائد الأحكام ١/١١٥ ، وابن الملقن : هو أبو حفص عمرُ بنُ عليٍّ بن أحمد الأنصاريُّ (ت ٨٠٤ هـ) ، انظر الأعلام للزركلي ٥/٥٧ .

(٣) كذا في النسخ جميعها ، والوجه : الخمسة الأقوال .

(٤) وهي : فرق ، تحت ، أمام ، خلف ، يمين ، شمال .

أحدها : أن تضاف لفظاً ، فنُصبَ على الظرفية ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبَإَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ ﴾ [الجاثية ٦] ، ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [الحج ٤٢] ، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف ٧٦] ، ﴿ وَمَا خَلَقَهُمْ ﴾ [البقرة ٢٥٥] ، وَتُجَرَّبُ « مِنْ » نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ ﴾ [البقرة ٨٧] ، ﴿ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ [البقرة ٥٢] ، ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْزَلَ التَّوْرَةُ ﴾ [آل عمران ٩٣] ، ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَتْهَرُ ﴾ [البقرة ٢٥] .

ثانيها : أن يُحذف المضافُ إليه ويُنوى ثبوتُ لفظه ، فنُصبَ على الظرفية ، وَتُجَرَّبُ « مِنْ » من غير تنوين ؛ لنية الإضافة ، وعليه قراءة الجُحدري^(١) والعُقيلي^(٢) ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ [الروم ٤] بالخفضِ من غير تنوين ؛ أي من قبل الغلبِ ومن بعده^(٣) ، فحذف المضافُ إليه وقُدِّرَ وجوده ، وهذه القراءة من الشواذ كما لا يخفى^(٤) .

(١) هو عاصم بن أبي الصباح الجُحدري البصري ، مات قبل ثلاثين ومائة ، غاية النهاية ٣٤٩/١ .

(٢) بضم العين وفتح القاف وسكون الياء ، انظر الباب ٣٥٠/٢ ، وهو عون العُقيلي ، له اختيارٌ في القراءة ، غاية النهاية ٦٠٦/١ .

(٣) كما في اللائى السنية لوحة ٨/ب .

(٤) انظر معاني القرآن للقرءاء ٣٢٠/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٦٣ / ٣ ، التبيان للعكبري ١٠٣٦ / ٢ ، وتفسير القرطبي ٧ / ١٤ ، رسالة التوجيه التحوي للقراءات فوق السبعة في كتاب الكامل للهذلي ص ٩١٨ .

ثالثها : أن تُقَطَّعَ عن الإضافة لفظاً ولا يُنَوَّى المضافُ إليه فتُعَرَّبَ نصباً على الظرفية وجرأً بـ « من » منونة ؛ لأنها حِيثُذِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الثَّامَةِ كسائرِ أسماءِ النكراتِ ، وعليه القراءةُ الشاذَّةُ في الآيةِ لكن مع التنوين ^(١) .

رابعها : أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُنَوَّى معناه فتُبْنَى على الضمِّ / في جميع أحوالها ، وعليه قراءةُ العشرةِ ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ بالضمِّ فيهما .

فائدة :

قال ابنُ الملقنِ : « قال النووي : والمشهورُ فيها الضمُّ » ^(٢) ، يعني : أمَّا بَعْدُ .

وأجازَ الفراءُ ^(٣) النصبَ والتنوينَ ، والرفعَ والتنوينَ .
ووجهُ الأخيرِ كما قاله بعضُ مشايخنا : أنه رُفِعَ على الفاعليةِ — (يَكُنْ)
المقدَّرةُ في قولهم : مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ^(٤) .
وأجازَ هشامُ فتحَ الدالِ على تقديرِ لفظِ المضافِ إليه ، وأنكره النَّحَّاسُ ^(٥) .

(١) انظر البحر المحيط ٨ / ٣٧٥ .

(٢) لم أقف عليه في عمدة الأحكام لابن الملقن ، ولا في كتب الإمام النووي التي بين يدي .

(٣) هو أبو زكريا يحيى بنُ زيادِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مروانِ الديلميُّ المعروف بالفراء ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالثحور (ت ٢٠٧ هـ) ، بغية الرعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٤) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٤ : « وأما ما ذكره شارح عن بعض مشايخه من أن وَجَهَ الرفعِ والتنوينِ كونه فاعلاً لـ (يَكُنْ) المقدَّرة في قولهم : مهما يكن مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، فما أبعدَه مِنَ التحقيق ، والله وليُّ التوفيق » .

(٥) إعراب القرآن ٣ / ٢٦٣ ، وانظر المنح الفكرية ص ٣٤ . ولم أقف على معرفة مَنْ هو هشام المذكور في المظان . أما النَّحَّاسُ : فهو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إسماعيلَ المراديُّ المعروف بابن =

ووجهُ بنائها على الضمّ تنبيهاً على تَمَكُّنِها في الإعرابِ ، وأنَّ البناءَ طارئٌ عليها ، أو لتكْمُلَ لها الحركاتُ الثلاثةُ وهي الضمُّ والفتحُ والكسرُ .

وتقديرُ المضافِ إليه المحذوفُ في هذا البيت : أي وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ والصلاةِ على نبيِّهِ وآلِهِ وصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ (إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ) ^(١) .

فإن قلتَ : لِمَ لَمْ يُعَقَّبْ (وَبَعْدُ) بالفاءِ ، وإن كان ما قبلَ (بَعْدُ) مَظْنَّةً (أَمَّا) التي تُلزِمُها الفاءُ غالباً ؟

قلتُ : إجراءً للمظنونِ مُجَرِّى المُحَقِّقِ ، وذلك نحو قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالُ لَدَيْكُمْ ^(٢)

مع أن تَرَكَ الفاءِ أولى بمَقَامِ الْمَظْنَّةِ مِنْ مَقَامِ الْمِثْنَةِ ^(٣) .

وقوله (هَذِهِ) إشارةٌ إلى مَحْسُوسٍ إن تَأَخَّرَتِ الْخُطْبَةُ عن فراغِ المَقْدَمَةِ ، وإلى مَعْقُولٍ إن تَقَدَّمَتِ عليه ، قاله شيخُ الإسلام ^(٤) .

فإن قلتَ : وأيُّ مَحْسُوسٍ ذلك ؟ أهو النَّقْشُ أو اللفظُ ؟

= النَحَّاسُ ، صاحب كتاب إعراب القرآن ، ومعاني القرآن وغيرهم (ت ٣٣٨ هـ) ، بغية الرواة ٣٦٢/١ .

(١) قاله ابنُ النَّاظِمِ في الحواشي المُفْهِمة ص ٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وثمَّامُه :

وَلَكِنْ سَتَرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

هو للحارث بن خالد المخزومي ، كما في ابن عقيل ٣٥٩ / ٢ ، وأوضح المسالك ٢٣٤ / ٤ ، ومغني اللبيب ٥٦ / ١ ، ومعجم القواعد العربية ص ٩٣ .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوجه ١٠ / ب - ١١ / أ .

(٤) في : الدقائق المحكمة ص ٢٥ .

قلتُ : هو النَّقْشُ ، لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ هَذَا أَصْلُ أَسمَاءِ الإِشارةِ ، أن يُشارَ بها إلى مَحسوسٍ مُشاهدٍ ، ولو أُشيرَ بها إلى ما يَسْتَحِيلُ إحساسُه نَحْوُ : ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنعام ٩٥] ، أو إلى مَحسوسٍ غَيْرِ مُشاهدٍ ؛ أي غَيْرِ مُدْرَكٍ بالبَصَرِ بِالفِعْلِ نَحْوُ : ﴿ تِلْكَ آلِجَنَّةُ ﴾ [مريم ٦٣] ، فليُصَيِّرْهُ كالمَحسوسِ المُشاهدِ .

فإن قلتُ : وأيُّ نَقْشٍ ذلك النَّقْشُ ؟ أهو الشَّخْصِيُّ أو التَّوْعِيُّ ؟
قلتُ : الشَّخْصِيُّ ^(١) ، وَلَسْنَا بِصَدَدٍ بَيَانِ ذَلِكَ ، وَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِمِراجعةِ كُتُبِ القَوْمِ كحاشيةِ السَّيِّدِ الجُرْجَانِيِّ ^(٢) على المُطَوَّلِ .
وقولُه (مُقَدِّمَةٌ) - بكسرِ الدَّالِ - كَمُقَدِّمَةِ الجَيْشِ لِلجماعةِ المُتَقَدِّمةِ مِنْهُ ، مِنْ قَدَّمَ اللّازِمُ بِمعنى تَقَدَّمَ ^(٣) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ١١/ب [الحجرات ١] أي لا تَتَقَدَّمُوا / بين يدي اللَّهِ ورسولِهِ . ويجوزُ فَتْحُ الدَّالِ على لغةٍ قَلِيلَةٍ كَمُقَدِّمَةِ الرُّحْلِ ^(٤) ، مِنْ قَدَّمَ المُتَعَدِّي ^(٥) .

-
- (١) نقل ذلك كله بحروفه من الفوائد السريّة لوجه ١١/أ .
(٢) بالضمّ والسكون إلى جُرْجَانٍ ، لبُّ الباب ٢٠٠/١ ، وهو عليُّ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عليٍّ المعروف بالشريف الجُرْجَانِيِّ (ت ٨١٦ هـ) من كبار العلماء بالعربية ، الأعلام ٧/٥ .
(٣) انظر لسان العرب ٦٦/١١ ، مادّة (ق د م) ، والخواشي الأزهريّة ص ٢٣ ، والمنح الفكرية ص ٣٥ .
(٤) انظر لسان العرب ٦٧/١١ ، مادة (ق د م) .
(٥) ذكر كلّ هذا شيخ الإسلام في الدقائق المحكّمة ص ٢٥ .

والمراد أن هذه أرجوزة من بحر الرجز - وأجزاؤه (مُسْتَفْعِلُنْ) ستّ مرات - طائفة من علم التجويد وضعتها في الذي يلزم كل قارئ من قراء القرآن ^(١) .
 (أن يعلمه) أي علمه أي معرفته ؛ لأن (أن والفعل) تُقدّر بمعنى المصدر ، وهذا أولى من تقدير المصدر بالتعليم أو التعلم . أمّا التعلم فلاّنه فعل المُعلم غيره ، والشخص لا يُخاطب بفعل غيره ، وأمّا التعلم فهو مصدرُ تعلم يتعلم .
 وقول المصنّف (أن يعلمه) مضارعُ مصدره العلم إلا أن يُراد بالتعلم العلم ، فيكون مجازاً من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب ، فترجع لما تقرّر . ويجوز أن تكون (ما) مصدرية ^(٢) ، والتقدير : أي في وجوب ذلك .

ثم بين ذلك مُعللاً له بقوله :

٥- إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ قَبْلَ الشَّرْعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا

٦- مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

(١) انظر الحواشي المفهمة ص ٧ ، والآلي السنية لوجه ٨/١ . وقال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٦ : « وأما قول جمع من الشراح إن هذه طائفة من علم التجويد فليس على ظاهره ؛ لأن التجويد أحد مسائلها كما سيأتي بيانه في محلّها ، اللهم إلا أن يقال تُنسب إليه تغليبا ؛ لكونه المراد الأصلي منها ، ... وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها كما أشار إليه المصنّف بقوله (فيما على قارئه أن يعلمه) » .
 (٢) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٦ : « وتجويزُ شارح كرون (ما) مصدرية في غاية غرابة من قواعد العربية » .

(إِذْ) تعليلٌ للوجوبِ المفهومِ مِنْ (عَلَى) في قوله (فِيمَا عَلَى) السابقة ، لا مقدّرٌ كما توهمه بعضهم ^(١) ؛ لتصرّيحهم بأنّها قد يُرادُ بها الوجوبُ .

و (إِذْ) ظرفٌ ملازمٌ للإضافةِ إلى جملة اسمية - كما هنا - أو فعلية كـ : كان ذلك إِذْ قام زيدٌ ، ولا تُفارقها الإضافةُ لا لفظاً ولا معنى .

وأرادَ بالوجوب - هنا - الوجوبَ الشرعيّ ، وهو لغةٌ : السقوطُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجِبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج ٣٦] ، ولما كان الساقطُ يلزمُ مكانه ، سُمِّيَ اللازمُ الذي لا خلاصَ منه واجباً .

وقد رُسِمَ ^(٢) الواجبُ بأشياءٍ في المطوّلاتِ كلّها مدخولةً ، ورسمُه بـ : ما يُثابُّ على فعله ويُعاقبُ على تركه : تقريبٌ عند الفقهاء ، وعليه مُحاوراتهم ومُناظراتهم .

وحَدَّه بعضهم بأنّه : خطابُ الشارعِ بطلبِ فعلٍ غيرِ كَفٍّ طلباً جازماً ، فيترتبُ الثوابُ على فعله والعقابُ على تركه ، ويكفي في صدقِ العقابِ حصوله لواحد .

تنبيه :

١/١٢ ما ذكره بعضهم مِنْ أَنَّ الواجبَ يُرادُ به ما لا بدَّ / منه مُطلقاً ، وحَمَلَ عليه كلامَ الناظم - هنا - محمولٌ على مَنْ أمكنه التجويدُ بطبعه وسليقته ، كالعربِ الفُصحاءِ وغيرهم ؛ مِمَّنْ رَزَقَهُ اللهُ تعالى ذلك بالجِبِلَّةِ وطُبِعَ عليه ، فلا شكَّ أنّه ليس معناه الواجبُ عند الفقهاء الذي يُعاقبُ على تركه .

(١) كابن الناظم في الحواشي المفهّمة ص ٨ ، والشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٤ .

(٢) بمعنى : عُرِفَ .

أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِمَا ذُكِرَ فَلَا بَدَّ فِي حَقِّهِ مِنَ التَّجْوِيدِ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ
الناظم ، ويرادُ به الوجوبُ الشرعيُّ ^(١) .

وَأَعَادَ ضَمِيرَ (عَلَيْهِمُ) إِلَى (الْقَارِي) ؛ لِأَنَّ لَامَهُ ^(٢) الَّتِي لِلِاسْتِغْرَاقِ فِي
مَعْنَى كُلِّ قَارِي ، وَمِثْلُهُ فِي الْعُمومِ (قَارِيهِ) - عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ - عِنْدَ مَنْ
يَجْعَلُ الْمُفْرَدَ الْمُضَافَ لِلْعُمومِ . وَتَسَامَحَ الْأَزْهَرِيُّ ^(٣) كَابِنِ النَّاضِمِ فِي جَعْلِهِ عَائِداً
إِلَى كُلِّ الْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِهِ (فِيمَا عَلَى قَارِيهِ أَنْ يَعْلَمَهُ) ^(٤) .

و(مُحْتَمٌ) تَأْكِيدٌ لـ (وَاجِبٌ) .

وقوله (قَبْلَ الشُّرُوعِ) أَيِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ : ظَرَفٌ لـ (وَاجِبٌ) ، وَكَذَا
(أَوَّلًا) أَوْهُوَ ظَرَفٌ لِمُقَدَّرِ فُسْرِهِ الْمَذْكُورِ ، وَالْمُرَادُ : أَنْ يَعْلَمُوا أَوَّلًا الْمَذْكُورَ ؛

(١) ذَكَرَ كُلُّ هَذَا مَلَأَ عَلِي الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ٣٨ ثُمَّ قَالَ : « فَمَبْنِي عَلَى مَا يَجُوزُ
عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي إِطْلَاقِ وَاحِدٍ ، كَمَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَّا
بِقَوْلِهِ : إِذْ وَاجِبٌ صِنَاعَةٌ مَعْنَى لَا بَدَّ مِنْهُ مُطْلَقاً ، وَشَرْعاً مَعْنَى مَا يُؤْتَمُّ تَارِكُهُ إِذَا أَوْهَمَ خَلَلَ
الْمَعْنَى أَوْ اقْتَضَى تَغْيِيرَ الْإِعْرَابِ وَالْمَبْنَى » .

(٢) فِي هَامِشِ (س) وَ (ز) زِيَادَةٌ : قَوْلُهُ (لِأَنَّ لَامَهُ) هَذَا عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ فِي
الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَيْنِ : (فِيمَا عَلَى قَارِيهِ أَنْ يَعْلَمَهُ) .

(٣) هُوَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيِّ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ١٧ .

(٤) انْظُرِ الْحَوَاشِي الْمُهَيَّمَةَ ص ٨ ، وَالْحَوَاشِي الْأَزْهَرِيَّةَ ص ٢٤ ، وَقَالَ مَلَأَ عَلِي الْقَارِي فِي
الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ٣٨-٣٩ : « وَأَغْرَبَ الشَّارِحُ فِي قَوْلِهِ : الضَّمِيرُ إِلَى (الْقَارِي) ؛ لِأَنَّ لَامَهُ
الَّتِي لِلِاسْتِغْرَاقِ فِي مَعْنَى : كُلِّ قَارِي . وَنَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُ ذَلِكَ
لِعَدَمِ اتِّزَانِ الْبَيْتِ بِهِ كَمَا لَا يَخْفَى » .

لئلا يَلْزَمَ عَمَلُ ما بَعْدَ (أَنْ) فيما قَبْلَها ، وهو غيرُ جائِزٍ . ف (أَوَّلًا) تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ^(١) .

(وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ) جَمْعُ مَخْرَجٍ عَلَى وَزْنِ مَفْعَلٍ - بَفَتْحِ الميمِ وَسُكُونِ الفاءِ - وهو اسمٌ لمَوْضِعِ خُرُوجِ الحَرْفِ ^(٢) ، كَمَدْخَلٍ وَمَرْقَدٍ : اسمٌ لمَوْضِعِ الدُّخُولِ وَالرُّقَادِ .

وقد فَسَّرَ بَعْضُهُم المَخْرَجَ بِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الحَيِّزِ المُولَّدِ لِلحَرْفِ ^(٣) ، وهو قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ .

(وَالْحُرُوفِ) جَمْعُ حَرْفٍ ^(٤) ، وهو لُغَةٌ : طَرَفُ الشَّيْءِ .
وَحَدُّهُ : صَوْتٌ يَعْتمِدُ عَلَى مَقْطَعٍ مُحَقَّقٍ أَوْ مُقَدَّرٍ ، وَيَخْتَصُّ بِالْإِنْسَانِ وَضَعًا ،
وَالْحَرَكَةُ عَرَضٌ تَحُلُّهُ ^(٥) . والمرادُ حُرُوفُ الهجاءِ التِسْعَةُ والعَشْرُونَ المشهُورَةُ .

(١) قاله التاذي في الفوائد السرية لوحة ١٢/أ .

(٢) انظر الحواشي المفهمة ص ٨ ، واللائق السنية لوحة ٨/ب .

(٣) انظر الحواشي المفهمة ص ٨ ، واللائق السنية لوحة ٨/ب ، والفوائد السرية لوحة ١٢/ب .

(٤) في هامش (س) : « وإنما سمي حرفاً ؛ لأنَّ حُرُوفَ التَّهَجِّي ظَرْفُ الأصواتِ ، وحُرُوفُ المعنى ظَرْفُ المعنى الاسمِ والفعلِ » . انظر شرح طاش كيري على الجزرية ص ٥٧ ، والمنح الفكرية ص ٤٤ .

(٥) انظر الحواشي المفهمة ص ٨ ، واللائق السنية لوحة ٨/ب ، والدقائق المحكمة ص ٢٧ ، والفوائد السرية لوحة ١٢/ب .

والصوت : هواءٌ يَتَمَوَّجُ بِتَصَادُمِ جِسْمَيْنِ . هكذا ذَكَرَهُ الْجَعْفَرِيُّ فِي شَرْحِ الشَّاطِئِيَّةِ ، وَحَرَّمَ بِهِ ابْنُ النَّازِمِ ^(١) .
والذي عليه أهلُ السُّنَّةِ : أَنَّ الصَّوْتَ كَيْفِيَّةٌ تُحَدِّثُ بِمَحْضِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لِتَمَوَّجِ الْهَوَاءِ وَالْقَرَعِ أَوْ الْقَلْعِ خِلَافاً لِلْحُكَمَاءِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ الصَّوْتَ كَيْفِيَّةٌ فِي الْهَوَاءِ بِسَبَبِ تَمَوَّجِ الْمَعْلُولِ لِلْقَرَعِ الَّذِي هُوَ إِمْسَاسٌ يُعْنَفُ ، أَوْ الْقَلْعِ الَّذِي هُوَ انْفِصَالٌ يُعْنَفُ/، بِشَرْطِ مُفَارَقَةِ الْمَقْرُوعِ لِلْقَارِعِ أَوْ الْمَقْلُوعِ ^{ب/١٢} لِلْقَالِعِ ^(٢) ؛ أَيُ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا ذَا صَلَابَةٍ ، لَا كَالْقَطَنِ إِذَا صَدَمَهُ شَيْءٌ فَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ صَوْتُ ، وَكَذَا لَوْ فُصِّلَ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ صَوْتُ ^(٣) .

(١) فِي : كَثَرِ الْمَعَانِي فِي شَرْحِ حَرْزِ الْأَمَانِي وَوَجَّهَ التَّهَانِي لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ الْجَعْفَرِيِّ (ت ٧٣٢ هـ) انْظُرْ مِنْهُ (خَط / ٨٣٨) ، وَالْحَوَاشِي الْمُفْهِمَةُ ص ٨ ، وَانْظُرْ أَيْضاً الدَّقَائِقُ الْحَكْمَةُ ص ٢٧ .

(٢) مَا صَدَّرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ ... » ، هُوَ كَلَامُ الْمُحَقِّقِ الْكَمَالِ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ ، وَنَقَلَ ذَلِكَ مَعْرُوراً إِلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، انْظُرْ نَهَايَةَ الْقَوْلِ الْمَفِيدِ ص ٢٨ وَقَدْ نَقَدَ ذَلِكَ الْعَلَامَةُ مِلاً عَلِي الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَةِ ص ٤٨ فَقَالَ : كَلَامٌ غَيْرُ مُحَرَّرٍ نَشَأَ مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلٍ وَتَدَبُّرٍ . « وَقَالَ مُعَقَّباً : « وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السَّنَةِ هُوَ : أَنَّ لَا تَأْثِيرَ لَغَيْرِ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْأَشْيَاءَ تُوجَدُ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ لَكِنْ عِنْدَ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهَا » .

(٣) جُمْلَةٌ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَا هُوَ فِي رِسَالَةِ أَسْبَابِ حَدُوثِ الْحُرُوفِ لِلشَّيْخِ الرَّئِيسِ ابْنِ سِينَا ص ٤-٥ ، وَانْظُرِ الْفَوَائِدَ السَّرِّيَّةَ لَوْحَةَ ١٢/ب .

وَتَمُوجُ الهَوَاءُ : هو أن يَدْفَعَ الهَوَاءُ المُتَكَيِّفُ بالصوتِ ما بعده وهكذا إلى أن يَصِلَ إلى الصَّمَاخِ ^(١) . فعلى مَذْهَبِي أَهْلِ السَّنَةِ وَالْحُكَمَاءِ لَا يَكُونُ الصَّوْتُ هَوَاءً أَصْلًا .

وَأَنْ يَعْلَمُوا (الصِّفَاتِ) - والمرادُ مَشْهُورُهَا - وهي سَبْعَةٌ عَشَرَ كَمَا يُعْلَمُ ثَمَّا يَأْتِي . وما وَقَعَ لِبَعْضِ الشَّرَاحِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ حَيْثُ جَعَلَ الصِّفَاتِ الْمَشْهُورَةَ عَشْرَةً مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَهُ ضِدٌّ .

وقوله (لَيَنْطِقُوا) تعليلٌ لِلْوَجوبِ ، مأخوذٌ مِنَ النَّطْقِ . وهذه هي النسخة التي ضُبِطَتْ عَنْ لَفْظِ النَّازِمِ آخِرًا ^(٢) . وفي بَعْضِهَا (لَيَلْفِظُوا) مِنَ اللَّفْظِ ، وَالْحَاصِلُ وَاحِدٌ . والمعنى : لِيَحْسُنَ لَفْظُهُمْ .

(بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ) أي بِالْأَفْصَحِ ، فَالْتَفْضِيلُ عَلَى بَابِهِ ، فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى غَيْرِهَا . وإِضَافَةُ (أَفْصَحَ) إِلَى (اللُّغَاتِ) إِضَافَةٌ بَيَانِيَّةٌ ؛ بِمَعْنَى بِالْأَفْصَحِ مِنْهَا .

وَالْوَارِدُ مِنَ الْفَصِيحِ فِي الْقُرْآنِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ ، تَوَلَّدَتْ مِنْ حَرْفَيْنِ وَتَرَدَّدَتْ بَيْنَ مَخْرَجَيْنِ :

النُّونُ الْمُخَفَّاةُ ، نَحْوُ : « أَنْفُسَكُمْ » [البقرة ٤٤] ، وَ « عَنْكُمْ » [البقرة

(١) هو الخرقُ الباطن الذي يُفْضِي إِلَى الرَّأْسِ ، انظر لسان العرب ٧ / ٤٠٣ ، مادة (ص م خ) .

(٢) قاله الشيخ عبد الدائم الأزهرِيُّ فِي شَرْحِهِ الْمُسَمَّى بـ : الطَّرَازَاتِ الْمُعْلَمَةِ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ ص ٨٧ .

٥٢] ، و﴿مِنْكُمْ﴾ [البقرة ٦٥] ^(١) .

والثاني : الألفُ المُمالةُ ، هي ألفٌ بين الألفِ والياءِ ، لا هي ألفٌ خالصةٌ ولا ياءٌ خالصةٌ ، إنما هي ألفٌ قُرِبتْ من لفظِ الياءِ ؛ لِعِلَلٍ أوجِبَتْ ذلك . وبذلك قرأ حمزةُ والكسائيُّ في كثيرٍ من القرآن ، نحو : ﴿الْهَدْيُ﴾ [البقرة ١٥٩] ، و﴿أَسْرَى﴾ [البقرة ٨٥] . ووافقهما أبو عمرو ^(٢) في نحو : ﴿أَشْتَرَى﴾ [التوبة ١١١] ، و﴿أَفْتَرَى﴾ [آل عمران ٩٤] ، و﴿الْأَسْرَى﴾ [الأنفال ٧١] ^(٣) .

والثالثُ : الألفُ المُفَخَّمةُ التابعة للآمِ المُفَخَّمةِ ، فهي ألفٌ يُخَالِطُ لفظَها تَفْخِيمٌ ؛ لِقُرْبِهَا من لفظِ الواوِ ^(٤) ، كما كانت الألفُ المُمالةُ أَلْفًا يُخَالِطُ لفظَها تَرْقِيقٌ ؛ لِقُرْبِهَا من الياءِ ، فهي تَقْيِضَةُ الألفِ المُمالةِ . وبذلك قرأ ورشٌ من طريق الأزرقِ عن نافعٍ ، نحو : ﴿الصَّلَوةُ﴾ [البقرة ٣] ، و﴿مَطْلَعٌ﴾ ^(٥) [الكهف ٩٠]

(١) قال الشيخ محمد مكي نصر في نهاية القول المفيد ص ٣٠ : « وقال الحلبي في شرحه وزاد القاضي اللامَ المُفَخَّمةَ والنونَ المُخَفَّاةَ وهو وَهَمٌ ، إذ ليس فيها شائبةٌ حرفٍ آخرٍ ولم يقعا بين مخرجين ، غاية الأمر أن اللامَ لا مَ مُغْلَظَةٌ ، والنونَ نونٌ مُخَفَّاةٌ مخرَجُها الخيشوم » انتهى .

(٢) انظر الرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي ص ٨٦ .

(٣) انظر التيسير ص ٤٥-٤٦ .

(٤) والمتلقى في تفخيم الألفِ هو ضَغَطُ صَوْتِهَا إلى قُبَّةِ الحَنَكِ بحيث يمتلئُ الفمُ بصداها ، لا بضمِّ الشفتين مقارناً لنطقها ، بل القراءُ يعدُّون ذلك لحناً ويُحذِّرون منه .

(٥) يقرأها ورشٌ بكسر اللام ، انظر النشر ١١٣/٢ .

و﴿ظَلَّلْنَا﴾ [البقرة ٥٧] ، و(الظلام) ^(١) ، و﴿أَنْ يَصْلَحَا﴾ [النساء ١٢٨] وما أشبه ذلك ؛ مِنْ كُلِّ لَامٍ مَفْتُوحَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ صَادٍ أَوْ طَاءٍ أَوْ ظَاءٍ سَكَنَتْ أَوْ فَتَحَتْ ، وهذه لغة فاشية / عند أهل الحجاز ^(٢) .

والرابعُ : الصادُ التي يُخَالِطُ لَفْظَهَا لَفْظُ الزاي ، نحو : ﴿الصِّرَاطُ﴾ [الفاتحة ٦] ، و﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل ٩] ، و﴿مَنْ أَصْدَقُ﴾ [النساء ٨٧] وشبهه . وإنما فعلوا بها ذلك لِقَرَبِ الزاي مِنَ الصادِ ؛ إذ هما مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ وَمِنْ حُرُوفِ الصَّفِيرِ .

والأصلُ في (الصِّرَاطِ) السينُ ، وهي حرفٌ مهموسٌ مُنْفَتِحٌ فِيهِ صَفِيرٌ . والطاءُ حرفٌ مُطْبَقٌ مَجْهُورٌ لَا صَفِيرَ فِيهِ . والمهموسُ ضِدُّ المَجْهُورِ ، وهو أضعفُ منه في التَّطْقِ والمَخْرَجِ ، والمُنْطَبِقُ ضِدُّ المُنْفَتِحِ وهو أَقْوَى مِنْهُ في التَّطْقِ والمَخْرَجِ . فلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْأَصْدَادُ أَبْدَلُوا مِنَ السَّيْنِ حَرْفًا يُؤَاخِيهَا فِي التَّطْقِ وَفِي الْمَخْرَجِ وَالصَّفِيرِ ، وَيُؤَاخِي الطَّاءَ فِي الْجَهْرِ ، وهو الزاي ، وَخَلَطُوا بِلَفْظِ الزَّايِ الصَّادَ ؛ لِمُؤَاخَاةِهَا فِي الْمَخْرَجِ وَالصَّفِيرِ ، وَلِمُؤَاخَاةِهَا لِلطَّاءِ فِي الْإِطْبَاقِ ؛ لِثَلَا يُخِلُّ بِزَوَالِ السَّيْنِ فِي صَفِيرِهَا فَقَرَّبَ لَفْظُهُ مِنْ لَفْظِ الطَّاءِ عِنْدَ ذَلِكَ ، فَصَارَ عَمَلُ اللِّسَانِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يُخْلَوْا بِالسَّيْنِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ ؛ إِذْ قَدْ عَوَّضُوا مِنْهَا حَرْفًا مِنْ مَخْرَجِهَا فِيهِ مِنَ الصَّفِيرِ مَا فِيهَا ^(٣) .

(١) كذا في النسخ جميعها ، وكلمة (الظلام) ليست من ألفاظ القرآن الكريم .

(٢) انظر الرعاية ص ٨٦ .

(٣) انظر الرعاية ص ٨٧ .

وكذلك الدال المهملة حرفٌ مجهورٌ لا صَغيرٌ فيه ، والسين حرفٌ مهموسٌ فيه صَغيرٌ . ففعلوا به ما فعلوا بالسين قبل الطاء ؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً . وعلى ذلك قراءة حمزة في : ﴿الصِّرَاطُ﴾ ، والكسائي معه في نحو : ﴿أَصْدَقُ﴾ ، من كلِّ دال وقع قبلها صاد ساكنة في كلمة واحدة ، فلا هي صادٌ خالصة ولا هي زايٌّ خالصة^(١) .

والخامس : الهمزة المُسهلة بينَ بينَ ، وهي على ثلاثة أقسام :

١- مفتوحة ، نحو : ﴿رَاءُ﴾ [الأنعام ٧٦] ، و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة ٦] ، عند نافع وابن كثير وأبي عمرو وصلأ ووقفأ في المثال الأخير ، وحمزة وقفأ في نحو : ﴿رَاءُ﴾ ، و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ .

٢- ومكسورة ، نحو : ﴿أَيْنَ﴾ [الأنعام ١٩]^(٢) ، أو ﴿سِيلُوا﴾ [الأحزاب ١٤] .

٣- ومضمومة ، نحو : ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص ٨] ، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة ١٤] .

فهذه الأحرف الخمسة تُزادُ على التسعة والعشرين حرفاً فتصيرُ أربعةً وثلاثينَ ، وهي مستعملةٌ في كثيرٍ من كلام العرب ، ووردت في القرآن العظيم كثيراً .

(١) انظر الرعاية ص ٨٦-٨٧ .

(٢) في (ت) و (ز) و (ز) : ﴿أَعْدَا﴾ .

وهناك حروفٌ أُخِرُ ، تَوَلَّدَتْ مِنْ حَرْفَيْنِ وَتَرَدَّدَتْ مِنْ مَخْرَجَيْنِ ، لَكِنَّهَا لَمْ تَرِدْ فِي الْقُرْآنِ ، مِنْهَا :

١٣/ب حرفٌ بَيْنَ الْجِيمِ وَالشَّيْنِ / ، وَهُوَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ يُدِلُّونَ مِنْ كَافِ الْمُؤَنَّثِ شَيْئاً يُخَالِطُ لَفْظَهَا لَفْظُ الْجِيمِ .

وَمِنْهَا حَرْفٌ بَيْنَ الْقَافِ وَالْكَافِ .

وَمِنْهَا حَرْفٌ بَيْنَ الْجِيمِ وَالْكَافِ ، يَقُولُونَ فِي جَمَلٍ : كَمَلٍ ، وَفِي الْقَوْمِ : الْكَوْمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ^(١) .

و(اللُّغَاتُ) جَمْعُ لُغَةٍ مِنْ لَغِيَ بِالْكَسْرِ ، يَلْغَى بِالْفَتْحِ . يَقَالُ : لَغَى إِذَا لَهَجَ بِالْكَلامِ ، وَهِيَ : الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ بِإِزَاءِ الْمَعَانِي لِيُعْبَرَ بِهَا عَمَّا فِي ضَمِيرِ الْإِنْسَانِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ : « أَصْوَاتٌ يُعْبَرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ » ^(٢) .
وَلُغَةٌ عَلَى وَزْنِ بُرَّةَ ، وَهِيَ حَلَقَةٌ تُجْعَلُ فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ ، وَهَاضِمَةٌ عَنْزٍ عَنْ الْمَحْدُوفِ . فَقِيلَ : أَصْلُهُ يَاءٌ ، فَيَقَالُ : لُغِي . وَقِيلَ : أَصْلُهُ وَاوٌ ، فَيَقَالُ : لُغُو ^(٣) .
وَالْمُرَادُ بِـ (أَفْصَحَ اللُّغَاتِ) : لُغَاتُ الْعَرَبِ .

(١) انظر الرعاية ص ٨٨-٨٩ .

(٢) القاموس المحيط ١٧٤٤/٢ ، ومؤلفه هو : مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْرَازِيُّ الْفَيْرُوزِآبَادِي الْعَلَمَةُ (ت ٨١٦ هـ) ، بَغِيَّةُ الرِّعَاةِ ١/٢٧٣ . وَفِي (س) وَ (ت) بَدَلُ أَغْرَاضِهِمْ : إِعْرَاضِهِمْ وَهُوَ خَطَأٌ ، وَانْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ ١٢/٣٠٠ ، مَادَّةُ (ل غ ي) .

(٣) انظر الدقائق المحكمة ص ٢٨ .

قيل أول من تكلم بها : إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما الصلاة والسلام إلهاماً من الله تعالى .

وفي شرح ابن النازم : « أنها لغة العرب التي نزل القرآن بها ، ولغة نبينا محمد ﷺ ، ولغة أهل الجنة في الجنة لقوله ﷺ : « أحبوا العرب لثلاث : لأنني عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة ^(١) عربي » ^(٢) انتهى ^(٣) .

وفي المقاصد الحسنة ^(٤) حديثان آخران رواهما السخاوي ^(٥) لكن بغير هذا اللفظ :

أما الأول : فمن حديث ابن عباس رضيه الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أحبوا ^(٦) العرب لثلاث : لأنني عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي » .
وأما الثاني : فمن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أنا عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي » ^(٧) .

(١) في (ز) و (ت) زيادة : في الجنة .

(٢) رواه العقيلي في الضعفاء ٣/٣٤٨ ثم قال : منكر لا أصل له ، والحاكم في المستدرک ٤/٨٧ ، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ١/١٨٩ .

(٣) انظر الحواشي المفهمة ص ٨ .

(٤) المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٢٢-٢٣ ، والسخاوي : هو شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) ، انظر الأعلام ٦/١٩٥ .

(٥) تحرفت في (س) و (ت) و (ز) إلى : البخاري .

(٦) في (س) و (ت) و (ز) : أحب ، وهو مخالف لنص الحديث .

(٧) موضوع ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/١٩٢ .

قال السخاوي^(١) : « وهو معَ ضَعْفِهِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ » .

ثم تَمَّ فقال :

- ٧- مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ
٨- مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءٌ أَتَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِ : هَا
أي واجب أن يعلموا ما ذَكَرَ حال كونهم مُتَقِنِي تجويد القرآن ، ومَحَالُّ الوقفِ
١/١٤ / ومَحَالُّ الابتداءِ ، والمَكْتُوبِ فِي الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ مِمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي كَلَامِهِ .
ولا يَدُّ مِنْ اعتِبارِ هذهِ الحَالَةِ مُقَدَّرَةً ، ونَظِيرُهُ قولُهُ تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا ﴾
[النمل ١٩] ، أو اعتِبارِ معنى الإِرادَةِ فِيهَا كاعتِبارِهِ فِي نحوِ : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ
الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [النحل ٩٨] ؛ لأنَّهُمْ فِي حالِ إتقانِهِمْ لتلكِ الأمورِ
لا يَفْتَقِرُونَ إِلَى العِلْمِ بِمَا ذَكَرَ ، وَإِنَّمَا يَفْتَقِرُونَ إِلَيْهِ حالِ إِرَادَتِهِمْ^(٢) .
والأَصْلُ (مُحَرَّرِينَ) حُذِفَتِ النُّونُ لِلإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ .
وَأَصْلُ التَّحْرِيرِ : التَّحْقِيقُ لِلشَّيْءِ ، وَالإِتْقَانُ لَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ ؛ أَخْذًا
مِنْ تَحْرِيرِ الْوِزْنِ^(٣) ، وَهُوَ مُرَادُ السَّخَاوِيِّ فِي نَوَائِيهِ^(٤) بقوله :

(١) تحَرَّفَتْ فِي (س) وَ (ت) وَ (ز) إِلَى : الْبُخَارِيِّ .

(٢) قَالَه التَّادِي فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لَوْحَةِ ١٣ / ب .

(٣) قَالَه الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي الْحَوَاشِي الْأَزْهَرِيَّةِ ص ٢٥ .

(٤) وَهِيَ نَوْنِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ فِي التَّجْوِيدِ وَاسْمُهَا : (عُمْدَةُ الْمُفِيدِ وَعُدَّةُ الْمُجِدِّ فِي مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ) ، نَظَمَهَا فِي أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ بَيْتًا ، انْظُرْ جَمَالَ الْقِرَاءِ وَكَمَالَ الْإِقْرَاءِ ٣٦٣/٢ . وَالسَّخَاوِيُّ : هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَمُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ (ت ٦٤٣ هـ) ، انْظُرْ غَايَةَ النِّهَايَةِ ٥٦٨/١ .

لِلْحَرْفِ مِيزَانٌ فَلَا تَكُ طَاغِيَا فِيهِ وَلَا تَكُ مُخْسِرَ الْمِيزَانِ
وقال الخاقاني^(١) :

زِنِ الْحَرْفَ لَا تُخْرِجْهُ عَنْ حَدِّ وَزْنِهِ فَوَزْنُ حُرُوفِ الذِّكْرِ مِنْ أَفْضَلِ الْبِرِّ
والتجويد لغة : التحسين ، من جَوَّدَ الشيءَ إذا أتى به جيداً ، والمصدرُ
منه : الجَوْدَةُ^(٢) .

واصطلاحاً : إعطاء الحروفِ حقها من مَخْرَجِها وصِفَتِها ، لا تلاوة القرآن
بذلك كما قيل^(٣) .

وطريقُهُ : الأخذُ من أفواه المشايخ العارفين بطريق الأداء بعد معرفة ما يحتاجُ
القارئُ إلى معرفته من مَخارجِ الحروفِ ، وصِفَاتِها ، والوقفِ والابتداءِ ، وغيرها
من المَقْطُوعِ والمَوْصُولِ وغيره^(٤) .

(١) في قصيدته الرائية المشهورة ، انظر قصيدتان في تجويد القرآن ص ٢٣ ، وأولها قوله :

أَقُولُ مَقَالًا مُعْجَبًا لِأَوَّلِي الْحِجْرِ وَلَا فَخْرَ إِنَّ الْفَخْرَ يَدْعُو إِلَى الْكِبَرِ

والخاقاني : هو أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن خاقان (ت ٣٢٥ هـ) ، غاية النهاية
٣٢٠/٢ .

(٢) انظر لسان العرب ٤١١/٢ ، مادة (ج و د) ، والخواشي الأزهريه ص ٢٥ .

(٣) ذكره الناذي في الفوائد السرية لوجه ١٣/ب .

(٤) انظر الدقائق المحكمة ص ٣٠ ، والفوائد السرية لوجه ١٣/ب .

وإنما قلنا (ومَحَالَّ الابتداء) حملاً لكلامه على حذفِ مَعْطُوفٍ وعاطفٍ
تقديرهما : والمبادئ ، نحو : ﴿ سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾ [النحل ٨١] أي والبرد^(١) .
وقول الناظم (والمواقف) جَمْعُ وَقْفٍ^(٢) ، وهو في اللغة : الكَفُّ^(٣) ، وسيأتي
الكلامُ عليه عند ذكرِ الناظمِ له في محلِّه^(٤) .
وقوله (وما الذي رُسِمَ في المصاحف) أصلُ الرِّسْمِ : الأثرُ^(٥) ، ومنه
رَسَمُ الدَّارِ ؛ أي أثرها الدالُّ عليها .
(و) المصاحف (جَمْعُ مُصْحَفٍ^(٦) - بِتَثْنِثِ الميم - وأصله : الصَّحِيفَةُ التي
يُكْتَبُ فيها^(٧) .

والفرقُ بين الصُّحُفِ والمصاحفِ : أنَّ الصُّحُفَ هي الأوراقُ المُجَرَّدَةُ التي جُمِعَ
فيها القرآنُ في عهدِ أبي بكرٍ ، وكانت سُوراً مُتَفَرِّقَةً ، كُلُّ سُورَةٍ مُرْتَبَةٌ بِآيَاتِهَا

(١) انظر الفوائد السريّة لوجه ١٣/ب .

(٢) في هامش (س) : « قال طاش كبري في شرحه على هذه المقدمة : المواقف : جمعُ مَرْقِفٍ ، أي الموضعُ الذي تَقِفُ عليه » . انظر شرحه على الجزرية ص ٦٠ .

(٣) ذكره الأشموني في منار الهدى في الوقف والابتداء ص ٨ .

(٤) انظر شرح البيت (٧٣) .

(٥) انظر لسان العرب ٢١٥/٥ ، مادة (رس م) .

(٦) في هامش (س) : « من أصحَفْتُهُ : أي جُمِعَتْ فيه الصُّحُفُ ، وهو في العُرف : اسمٌ لِمَا جُمِعَ فيه الوَحْيُ المُتَلَوُّ » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٦١ .

(٧) انظر لسان العرب ٢٩١/٧ ، مادة (ص ح ف) ، والحواشي الأزهرية ص ٢٥ .

على حدّه ، لكن لم يُرْتَبْ / بعضها إثرَ بعضٍ ، فلما نُسخَتْ ورُتِبَ بعضها ١٤/ب
إثرَ بعضٍ صارت مُصحّفاً^(١) .

وسببُ جَمعِ القرآنِ في المصحفِ^(٢) هو أن مُسليمةَ الكذابِ ادّعى التّبوءَ ،
وَبَعَثَ إلى النبي ﷺ مَنْ يُخْبِرُهُ بما يُسَمِعُ منه مِنَ القرآنِ وغيره ، فكان يقرأ القرآنَ
على مَنْ عنده وَيَزْعُمُ أَنَّهُ نَزَلَ عَلَيْهِ .

فلما اشتهر القرآنُ عن رسولِ الله ﷺ ، وَلَمْ يُمكنْهُ دَعْوَاهُ أَخَذَ يَصْنَعُ قُرْآنًا
يَزْعُمُهُ يُشَبِّهُهُ الْهَدْيَانَ ، فقال : « وَالزَّارِعَاتِ زَرْعًا ، وَالْحَاصِصَاتِ حَصْدًا ،
وَالطَّاحِنَاتِ طَحْنًا ، وَالْعَاجِنَاتِ عَجْنًا ، وَالخَابِزَاتِ خَبْرًا ، وَالتَّارِدَاتِ ثَرْدًا » . ثم
كَتَبَ إلى النبي ﷺ :

مِنْ مُسليمةَ رَسولِ الله إلى محمدٍ رَسولِ الله : سلامٌ عليك ، أمّا بعدُ : فإِنِّي
أُشْرِكْتُ في الأمرِ مَعَكَ ، فَإِنَّ لَنَا نِصْفَ الْأَرْضِ وَلِقُرَيْشٍ نِصْفُهَا ، وَلَكِنْ قُرَيْشٌ
يَعْتَدُونَ .

فلما بَلَغَ كتابُهُ النبي ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ رَسولُ الله ﷺ :

مِنْ محمدٍ رَسولِ الله إلى مُسليمةَ الكذابِ : السلامُ على مَنْ اتَّبَعَ الْهَدْيَ ، أمّا
بعدُ : فَإِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ .

(١) انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ٥٩/١ ، والفوائد السريّة لوجه ١٤/١-
ب .

(٢) هو في جملته من هنا إلى قوله « فتعود إلى الاختلاف المنهي عنه » من شرح تلخيص
الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد لابن القاصح (ت ٨٠١ هـ) ص

فَأَخْفَى كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَتَبَ كِتَابًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالشَّرْكَه مَعَهُ وَأَخْرَجَهُ إِلَى أَصْحَابِهِ ، وَقَالَ ثُمَامَةُ بْنُ مَالِكٍ يُخَاطَبُ مُسْلِمَةً شِعْرًا :

مُسْلِمَةً أَرْجَعُ وَلَا تَمَحُكْ فَإِنَّكَ فِي الْأَمْرِ لَمْ تُشْرِكْ

كَذَبْتَ عَلَى اللَّهِ فِي وَحْيِهِ هَوَاكَ هَوَى الْأَحْمَقِ الْأَثْوَكِ

فَمَا فِي السَّمَاءِ لَكَ مِنْ مَصْعَدٍ وَلَا لَكَ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَبْرَكٍ^(١)

فلما كان في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه اشتد أمره ، فسير إليه خالد بن الوليد رضي الله عنه واقتل المسلمون مع بني حنيفة قتالا عظيما ، وقتل من المسلمين ألف ومائتان ، وانهمزم المسلمون ، ثم أظهرهم الله عليه وعلى أتباعه ، فحمل القرأ على أصحاب مسلمة فانكشفوا وتبعهم المسلمون حتى / أدخلوهم حديقة فأغلقوا بابها ، فحمل البراء بن مالك عليهم وضاربهم حتى فتح الباب للمسلمين فدخلوا وقتلوا مسلمة وأصحابه ، فسُميت حديقة الموت ، وقتل من القرأ سبعمائة .
ولأجل ذلك قال الشاطبي في عقيلته الرائية^(٢) :

وكان بأسا على القرأ مستعرا^(٣)

(١) ذكر هذا الأبيات المطهر بن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥ هـ) في كتابه البدء والتاريخ ، انظر منه ٤١٤/٥ .

(٢) وهي قصيدة في علم رسم المصاحف واسمها : (عقيلة أتراب القصاصد في أسنى المقاصد) . والشاطبي : هو القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيبي الأندلسي (ت ٩٥٠ هـ) ، انظر غاية النهاية ٢٠/٢ .

(٣) وصدره :

وبعد بأس شديد حان مضرعه

والبأسُ : شدةُ الشجاعة ، يقال : هو شديدُ البأس إذا كان كذلك .
فلما اشتهرَ قتلُ القراء ، جاءَ عمرُ بنُ الخطابِ ؓ إلى أبي بكرٍ الصديقِ ؓ
فقال : إنَّ القتلَ قد أسرعَ في القراءِ أيامَ اليمامةِ - يعني مُسيلمةَ الكذابَ - وقد
خَشِيتُ أن يَهْلِكَ القرآنُ فاكتبهُ . قال أبو بكرٍ : كيف تصنعُ شيئاً لم يأمرنا به
رسولُ الله ﷺ بأمر ، ولم يعهد إلينا عهداً ؟ وفي رواية : بدلُ تصنعُ : تفعلُ .
فقال عمرُ ؓ : افعلْ ، فهو والله خيرٌ . فلم يزلْ عمرُ ؓ يُراجِعُهُ حتى أرى
اللهُ أبا بكرٍ مثلَ ما رأى عمرُ .

قال زيدُ بنُ ثابتٍ ؓ : فدعاني أبو بكرٍ فقال : فإنك رجلٌ شابٌّ كنتَ تكتبُ
الوحيَ لرسولِ الله ﷺ ، فاجمعِ القرآنَ واكتبهُ . فقال زيدٌ لأبي بكرٍ ؓ : كيف
تصنعون شيئاً لم يأمركم فيه رسولُ الله ﷺ بأمرٍ ولم يعهدْ إليكم فيه عهداً ؟ قال
زيدٌ : فلم يزلْ بي أبو بكرٍ حتى أراي الله تعالى مثلَ الذي أرى أبا بكرٍ وعمرُ ،
فقال ؓ : والله لو كلفوني نَقْلَ الجبالِ لكانَ أيسرَ . وفي روايةٍ : أسهلُ من الذي
كلفوني .

قال : فجعلتُ أَتَّبِعُهُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ ، وَمِنْ الرِّقَاعِ ، وَمِنْ الْأَصْلَاعِ ،
وَالْعُسْبِ حَتَّى الصُّحُفِ ، وَاللَّخَافِ ^(١) ، وَالسَّعْفِ حَتَّى فَقَدْتُ آيَةً كُنْتُ أَسْمَعُهَا مِنْ

= البيت رقم (٢٤) ، ومعناه : وبعد ظهور بأسٍ شديدٍ حانَ مصرعُهُ : أي مَقْتَلُهُ . انظر
شرح ابن القاصح ص ١١ .

(١) في هامش (س) زيادة : « قوله : (الْعُسْبِ) بضمَّ المهملتين ثم مُوحَّدة ، جمع عَسِيبٍ ،
وهو جريد النَّخْلِ . وقيل : طرف الجريد العريض الذي لم يَنْبِتْ عليه الخوص ، والذي
يَنْبِتْ عليه الخوص هو السَّعْفُ . وقوله : (اللَّخَافِ) جمع لَخْفَةٍ ، بفتح اللام وسكون
المعجمة . قال أبو داود الطياليسي في روايته : هي الحجارةُ الرَّقَاقُ . وقال الخطابي : صفائحُ =

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة ١٢٨]
فالتَّمَسُّتُهَا ، فوجدتها عند

خزيمة بن ثابت فأثبتها في سُورَتِهَا ^(١) . وفي رواية عن زيد بن ثابت ﷺ : إنَّ التي
فقدَها قوله تعالى : ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ
مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّن يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب ٢٣] .

وكانت تلك الصُّحُفُ عند أبي بكرٍ حتى مات ، فأبو بكرٍ ﷺ أولُ مَنْ جَمَعَ
القرآنَ ؛ أي أَمَرَ بِجَمْعِهِ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ . ورُوي عن عليٍّ ﷺ قال : « رَحِمَ
اللهُ أبا بكرٍ ، هو أولُ مَنْ جَمَعَ القرآنَ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ » . فجعل أبو بكرٍ
الصُّحُفَ عنده ؛ لأنَّه كان الخليفة إلى أن قَرُبَ أَجْلُهُ ، فأسلمَها إلى عُمرَ بنِ
الخطَّابِ ﷺ لأنَّه كان الخليفة بعده .

فلَمَّا مات عُمرُ بنُ الخطَّابِ كانت الصُّحُفُ عندَ أُمِّ المؤمنين حفصة رضي
الله عنها فلَمَّا تولَّى عثمانُ الخلافةَ بعدَ وإلِدها ﷺ ، واجتمعَ المسلمون في غِزوةِ

= الحِجَارَةُ الرَّفَاقُ . وفي كتاب الأحكامِ مِنَ البخاريِّ عن أبي ثابتٍ أحدِ شيوخِهِ : أَنَّهُ فَسَّرَهُ
بِالْحَزَفِ ، بفتح المعجمة والزَّاي ثم فاءً ، وهي الآنيةُ التي تُصنع مِنَ الطِّينِ المشوي ، انتهى . من
لطائف الإشارات » انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ١/٥٤-٥٥ .

(١) في هامش (س) زيادة : قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني : « وكانت هذه القصة سنة
خمسة وعشرين ، في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان » انظر لطائف الإشارات ١/٥٨ .

أَرْمِينِيَّةٌ ^(١) جُنْدُ الشَّامِ وَجُنْدُ الْعِرَاقِ فَاخْتَلَفُوا ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْآخَرِ فَيُنْكِرُهَا ، وَهِيَ صَوَابٌ وَمُنْزَلٌ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : قِرَاءَتِي خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَتِكَ .

فَلَمَّا رَأَى حُذَيْفَةُ رضي الله عنه اخْتِلَافَهُمْ فَرَعَ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَسْرَعَ إِلَى عَثْمَانَ رضي الله عنه فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي الْقُرْآنِ فَأَدْرِكُهُمْ قَبْلَ أَنْ يَخْلُطُوا ، وَاللَّهِ إِنِّي لِأَخْشَى أَنْ يُصَيِّبَهُمْ مَا أَصَابَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنَ الْاِخْتِلَافِ ، فَمَا كُنْتُ صَانِعاً إِذَا قِيلَ لَكَ قِرَاءَةُ فُلَانٍ وَقِرَاءَةُ فُلَانٍ ، كَمَا صَنَعَ أَهْلُ الْكِتَابِ فَاثْمَعُهُ الْآنَ ؟

فَجَمَعَ عَثْمَانُ رضي الله عنه النَّاسَ وَعَدَّتْهُمْ يَوْمَئِذٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا فَقَالَ : مَا تَقُولُونَ ؟ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ : إِنَّ قِرَاءَتِي خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَتِكَ ، وَهَذَا يَكَاذُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا . قَالُوا : فَمَا تَرَى ؟ قَالَ : أَرَى أَنْ تُجْمَعَ النَّاسُ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ ، فَلَا يَكُونُ فُرْقَةٌ وَلَا اخْتِلَافٌ . قَالُوا : فَتَعَمَّ مَا رَأَيْتَ .

فَبَعَثَ عَثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ أَرْسِلِي إِلَيَّ بِالْمُصْحَفِ تَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ تَرُدُّهَا إِلَيْكَ . فَأَرْسَلَتْهَا إِلَيْهِ ، فَاسْتَحْضَرَ عَثْمَانُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَنَفَرًا مِنْ قُرَيْشٍ / وَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ ١٦/١ هِشَامٍ ، وَأُبَيٌّ ، وَأَمَرَهُمْ بِذَلِكَ .

(١) فِي هَامِشٍ (س) زِيَادَةٌ : قَالَ فِي لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ : « أَرْمِينِيَّةٌ وَأَذْرَبِيحَانٌ ، وَهِيَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ ، وَسُكُونِ الرَّاءِ ، وَكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ ، بَعْدَهَا تَحْتِيَّةٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ حِيمٌ مَفْخَمَةٌ ، آخِرُهُ نُونٌ » انْظُرْ مِنْهُ ٥٧ / ١ .

ثم قال للتفرّق القرشيين : ما اختلفتم فيه أنتم وزيدٌ فاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ ، فَإِنَّهُ نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ . فَاخْتَلَفُوا فِي «التَّابُوتِ» [البقرة ٢٤٨] ؛ يَعْنِي فِي كِتَابَتِهِ بِالتَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ الْمَجْرُورَةِ . فَقَالَ زَيْدٌ : اكْتُبُوهُ التَّابُوتَ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : التَّابُوتَ . فَرَجَعُوا إِلَى عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَمَرَهُمْ بِكِتَابَتِهِ بِالتَّاءِ الْمَجْرُورَةِ ، فَإِنَّهُ نَزَلَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ .

وَسَأَلُوهُ أَيْضاً عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : «لَمْ يَتَسَنَّهْ» [البقرة ٢٥٩] فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُلْحِقُوهَا الْهَاءَ ، فَجَرَّدُوا الْقُرْآنَ مِنَ الصُّحُفِ كَمَا أَحْبَبَهُ عَثْمَانُ حَتَّى لَا يَقَعَ اخْتِلَافٌ ، وَكُتِبَتْ فِي الْمَصَاحِفِ مِنْ غَيْرِ شَكْلِ وَلَا نَقْطٍ . وَمَجْمُوعُ الْمَصَاحِفِ الَّتِي أَمَرَ عَثْمَانُ بِكِتَابَتِهَا ثَمَانِيَةٌ ، خَمْسَةٌ مَتَّفَقٌ عَلَيْهَا وَثَلَاثَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : أَمَرَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَنْ يَقْرَأَ بِالْمَدَنِيِّ ، وَبَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّائِبِ مَعَ الْمَكِّيِّ ، وَبَعَثَ الْمُغِيرَةَ بْنَ هِشَامٍ مَعَ الشَّامِيِّ ، وَأَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ مَعَ الْكُوفِيِّ ، وَعَامَرَ بْنَ عَبْدِ قَيْسٍ مَعَ الْبَصْرِيِّ ، وَبَعَثَ مُصْحِفاً إِلَى الْيَمَنِ ، وَآخَرَ إِلَى الْبَحْرَيْنِ ، فَلَمْ تَسْمَعْ لِهَما خَبَرًا ، وَلَا عَلِمْنَا مَنْ أَنْفَذَ مَعَهُمَا ؛ وَلِهَذَا انْتَحَصَرَ الْأَئِمَّةُ السَّبْعَةُ فِي الْأَمْصَارِ الْخَمْسَةِ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ أَمْسَكَ مُصْحِفاً عِنْدَهُ ، وَسَمَّاهُ الْإِمَامَ . وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَرْسَلَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى كُلِّ جُنْدٍ مِنْ أَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ مُصْحِفاً ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْرِقُوا كُلَّ مُصْحَفٍ يُخَالِفُ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ . وَقِيلَ : لَمَّا فَرَّغَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَمْرِ الْمَصَاحِفِ حَرَّقَ مَا سِوَاهَا ، وَرَدَّ تِلْكَ الصُّحُفَ الْأُولَى إِلَى حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَكَانَتْ عِنْدَهَا .

فلَمَّا وَلِيَ مَرَوَانَ الْمَدِينَةَ طَلَبَهَا لِيَحْرِقَهَا فَلَمْ تُجِبْهُ حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . فَلَمَّا مَاتَتْ حَضَرَ مَرَوَانَ فِي جَنَازَتِهَا ، وَطَلَبَ الصُّحُفَ مِنْ أَخِيهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فَسَيَّرَهَا إِلَيْهِ عِنْدَ انْصِرَافِهِ فَحَرَّقَهَا ؛ خَشْيَةَ أَنْ تَظْهَرَ فَتَعُودَ النَّاسُ إِلَى الْإِخْتِلَافِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ ^(١) .

وقوله (مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ / وَمَوْصُولٍ بِهَا) أي في المصاحف المذكورة ، نحو : ١٦/ب ﴿أَنْ لَا مَلَجًا﴾ [التوبة ١١٨] مثال للمقطوع ، ونحو : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ ١] مثال للموصول .

و(تَاءِ) الأتشي المحرورة نحو : ﴿رَحِمْتَ﴾ [البقرة ٢١٨] ، من المربوطة المرسومة بالهاء نحو : فاطمة ، وقائمة .

تنبيه :

(مِنْ) في قوله (مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ) بيان لـ (الذي رُسم) لا لـ (مَا) ؛ لأنها زائدة ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً ، وَالْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى مَفْعُولٍ (يَعْلَمُوا) ولو مُفْرَدًا ، وَيَكُونُ (يَعْلَمُوا) مُعْلَقًا عَنْهَا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يُجُوزُ تَعْلِيقَ الْفِعْلِ الْقَلْبِيِّ وَإِنْ تَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ^(٢) .

(١) انظر كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني ١٧٠/١-١٧٤ ، والمقنع في معرفة مرسوم المصاحف للداني ص ٣-٤ ، وشرح تلخيص الفوائد ص ١٣-١٤ ، والبرهان للزركشي ٢٣٣/١ ، ولطائف الإشارات ١/٥٢-٥٧ .

(٢) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٣ : « وَأَغْرَبَ الشَّارِحُ فِي قَوْلِهِ : (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً ، فَإِنَّهَا إِذَا أَنْ تَكُونُ زَائِدَةً أَوْ مَوْصُولَةً مُؤَكَّدَةً ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ عَطِفَتْ عَلَى =

والهاء في (ها) الأول : ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَصَاحِفِ ، والباءُ بمعنى : في ^(١) .
وَنَظِيرُهُ فِي كَلَامِ اللَّهِ ﴿وَأَنْتُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَيَالَيْلُ﴾ [الصفافات
١٣٧] أي وفي الليل .

وفي بـ (ها) الثانية : اسمٌ للحرفِ المخصوصِ ، وهو مَمْدُودٌ ، قُصِرَ
لِلوِزْنِ ^(٢) .

وفي البيتِ الأخيرِ مِنْ مُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِ : الْجِنَاسُ اللَّفْظِيُّ وَالْخَطِّيُّ ، وَهُوَ الْجَمْعُ
بَيْنَ مُتَشَابِهَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْخَطِّ . وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْمَعْنَى : الطَّبَاقُ ، وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ
مَعْنَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ ^(٣) .

* * *

= (التجويد) لا على مفعول (يعلموا) كما قاله الشارحُ ، فإنه في كمال البُعْدِ ، والله أعلم .
ومراد الشارح قول الناظم : (قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا) .
(١) كما في الحواشي المفهمة ص ٨ ، والحواشي الأزهرية ص ٢٦ .
(٢) قاله الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٢٦ .
(٣) ذكرَ هذا التنبيه بحروفه في الفوائد السرية لوجه ١٤/ب - ١٥/أ .

[بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ]

٩- مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشَرَ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ
يريدُ أَنْ (مَخَارِجُ الْحُرُوفِ) الْأَصُولُ الَّتِي عَدَّهَا تِسْعَةً وَعِشْرُونَ حَرْفًا
(سَبْعَةٌ عَشَرَ) مَخْرَجًا .
وَقَالَ سِيبَوَيْهِ ^(١) : سِتَّةَ عَشَرَ ، بِإِسْقَاطِ حُرُوفِ الْجَوْفِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ :
الْأَلْفُ ^(٢) ، وَالْوَاوُ السَّاكِنَةُ الْمَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا ، وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا .
وَجَعَلَ مَخْرَجَ الْأَلْفِ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ ، وَمَخْرَجَ الْوَاوِ الْمَدِّيَّةِ مِنْ بَيْنِ الشِّفَتَيْنِ ،
وَمَخْرَجَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ مِنْ وَسْطِ اللِّسَانِ ^(٣) .
وَقَالَ الْمُبَرِّدُ ^(٤) : أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، بِإِسْقَاطِ الْحُرُوفِ الْجَوْفِيَّةِ . وَجَعَلَ مَخْرَجَ النُّونِ
وَاللَّامِ وَالرَّاءِ مَخْرَجًا وَاحِدًا ^(٥) .
وَالْحَقُّ - الَّذِي عَلَيْهِ النَّازِعُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ ^(٦) - أَنَّهَا سَبْعَةٌ عَشَرَ ^(٧) ،
وَالِيهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي يَخْتَارُهُ

-
- (١) هُوَ أَبُو بَشِيرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قُنَيْرٍ ، إِمَامُ الْبَصْرِيِّينَ ، تَلْمِيزُ الْخَلِيلِ ، مُؤَلِّفُ الْكِتَابِ
(ت ١٨٠ هـ) ، بَغِيَّةُ الرِّعَاةِ ٢/٢٢٩ .
(٢) فِي (ز) زِيَادَةُ : الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا .
(٣) انْظُرْ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ ٤/٤٣٣ ، وَاللَّائِي السَّنِّيَّةُ لَوْحَةُ ٩/أ ، وَالدَّقَائِقُ الْمَحْكَمَةُ ص ٣١ .
(٤) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ (ت ٢٦٥ هـ) ، بَغِيَّةُ الرِّعَاةِ ١/٢٦٩ .
(٥) انْظُرِ الْخَوَاشِي الْمَفْهُمَةُ ص ٨-٩ ، وَالدَّقَائِقُ الْمَحْكَمَةُ ص ٣١ .
(٦) هُوَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيُّ ، أَسَازُ سِيبَوَيْهِ (ت ١٧٥ هـ) ، بَغِيَّةُ الرِّعَاةِ ١/٥٥٧ .
(٧) كَمَا فِي الْخَوَاشِي الْمَفْهُمَةُ ص ٩ ، وَاللَّائِي السَّنِّيَّةُ لَوْحَةُ ٨/ب .

مِنَّا مِنْ بَيْنِ الْأَقْوَالِ مَنْ سَبَقَ اخْتِيَارُهُ لِلحُرُوفِ ، أَوْ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَارَهُ مَنْ
 اخْتَارَ كَالْخَلِيلِ / . وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى جَنَحَ ابْنُ النَّازِمِ وَغَيْرُهُ ، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ غَنِيٌّ عَنْ
 تَأْوِيلِ الْمُضَارِعِ بِالْمَاضِي ^(١) .

فائدة :

تَقَدَّمَ أَنَّ الحُرُوفَ الْأَصُولَ الْمَهْجَائِيَّةَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا ، وَهِيَ حُرُوفُ
 الْمَبْنِي .

رُويَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ
 اللَّهِ كُلُّ نَبِيٍّ مُرْسَلٌ ، بِمَ يُرْسَلُ ؟ قَالَ : بِكِتَابٍ مُنْزَلٍ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ
 كِتَابٍ أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى آدَمَ ؟ قَالَ : كِتَابُ الْمُعْجَمِ ، قَالَ : أ ب ت ث إِلَى
 آخِرِهِ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَمْ حَرْفٌ ؟ قَالَ : تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ . قُلْتُ : يَا
 رَسُولَ اللَّهِ عَدَدَتْ ثَمَانِيَّةً وَعِشْرِينَ . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ ، ثُمَّ
 قَالَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى آدَمَ إِلَّا تِسْعَةَ
 وَعِشْرِينَ حَرْفًا . قُلْتُ : أَلَيْسَ فِيهَا أَلْفٌ وَلَا مٌ ؟ فَقَالَ ﷺ : لَا مٌ أَلْفٌ حَرْفٌ
 وَاحِدٌ ، قَالَ : أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى آدَمَ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ
 مَلِكٍ ، مَنْ خَالَفَ لَا مٌ أَلْفٍ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيَّ ، مَنْ لَمْ يَعُدْ لَا مٌ أَلْفٍ فَهُوَ

(١) قَالَ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ٤٧ فَقَالَ : « وَأَغْرَبَ شَارِحٌ حَيْثُ قَالَ : أَيُّ
 عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنَّا مِنْ بَيْنِ الْأَقْوَالِ مَنْ سَبَقَ اخْتِيَارُهُ لِلحُرُوفِ ، وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا
 حَيْثُ أُعْجِبَ بِكَلَامِهِ وَقَالَ : هَذَا الْمَعْنَى غَنِيٌّ عَنْ تَأْوِيلِ الْمُضَارِعِ بِالْمَاضِي كَمَا جَنَحَ إِلَيْهِ ابْنُ
 النَّازِمِ وَغَيْرُهُ » .

بَرِيءٌ مِنِّي وأنا بَرِيءٌ منه ، وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْحُرُوفِ وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ لَا يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ أَبَداً » .

وهذا الحديثُ ذَكَرَهُ بعضُ مَشَايخِنَا فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَزْهَرِيَّةِ ^(١) .
وَجُمْلَةُ الْمَخَارِجِ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ ^(٢) - كَمَا قَدَّمْنَاهُ - سَبْعَةٌ عَشَرَ تَقْرِيباً .
وإنَّمَا قُلْنَا تَقْرِيباً ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجاً مُخَالَفاً لِمَخْرَجِ الْآخَرِ وَإِلَّا لَكَانَ إِيَّاهُ ^(٣) .

قال في شرح الهادي : [الحروفُ] ^(٤) عَلَى اخْتِلَافِهَا تَكُونُ مِنْ أَرْبَعِ جِهَاتٍ :
الْحَلْقُ ، وَاللِّسَانُ ، وَالشَّفَتَانِ ، وَالْخِشْيَمُ . وَزَادَ النَّازِمُ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ :
الْجُوفُ .

وَإِذَا أُرِدَتْ مَعْرِفَةُ مَخْرَجِ الْحَرْفِ بَعْدَ التَّلْفِظِ بِهِ صَحِيحاً فَسَكَّنُهُ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ
هَمْزَةَ الْوَصْلِ وَاصْنَعِ إِلَيْهِ ، فَحَيْثُ انْقَطَعَ الصَّوْتُ كَانَ مَخْرَجُهُ ^(٥) .

(١) قال ملاء علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٩ فقال : « ثم اعلم أن الشارح ذكر هنا حديثاً عن مشايخه في حاشيته على الأزهرية مما تلوح لوائح الوضع عليه في المرتبة الأظهرية » .
(٢) في (٢) : الناظم .

(٣) قال ملاء علي القاري في المنح الفكرية ص ٤٩ : « هذا التعليل بعيدٌ من التحقيق ، فإنَّ الجمهورَ مِنْ أَرْبَابِ التَّدْقِيقِ جَعَلُوا حُرُوفَ مُتَعَدِّدَةٍ مَخْرَجاً وَاحِداً بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّمْيِيزَ حَاصِلٌ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الصِّفَاتِ وَإِنْ كَانَ الْإِتِّحَادُ بِاعْتِبَارِ الذَّوَاتِ ، وَلِذَا قِيلَ : إِنَّ مَعْرِفَةَ الْمَخْرَجِ بِمَنْزِلَةِ الْوِزْنِ وَالْمَقْدَارِ ، وَمَعْرِفَةُ الصِّفَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَحَلِّ وَالْمَعْيَارِ » .
(٤) زيادة للإيضاح .

(٥) كما في اللآلئ السنية لوحة ٩/ب ، و الدقائق المحكمة ص ٣٢ .

وإذا أَرَدْتَ اللفظَ به وكان ساكناً حَكَيْتَهُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وإن كان مُتَحَرِّكاً حَكَيْتَهُ بِهَاءِ السَّكْتِ ؛ لقولِ الخليلِ وقد سَأَلَ أَصْحَابَهُ : كيف تَلْفِظُونَ بِالْجِيمِ مِنْ ب (جَعْفَر) ؟ فقالوا : جيم . فقال : إِنَّمَا لَفِظْتُمْ / بِالْأَسْمِ لَا الْمُسَمَّى ، لكنْ قولوا : جَهْ^(١) .

ثم اَعْلَمْ أَنَّ كُلَّ عَدَدٍ يَحْتَاجُ إِلَى كَمِيَةٍ وَهِيَ الْفَاظُ الْعَدَدِ ، وَإِلَى جِنْسِيهِ وَهُوَ الْمُمَيِّزُ ، وَإِلَى عَيْنِهِ وَهِيَ الْأَسْمَاءُ . فَكَمِيَةُ الْحُرُوفِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَجِنْسُهَا الْمُمَيِّزُ حُرْفاً ، وَعَيْنُهَا أَسْمَاؤُهَا وَهُوَ الْأَلْفُ وَالْبَاءُ وَالنَّاءُ إِلَى آخِرِ الْحُرُوفِ^(٢) .

ثم أَخَذَ النَّازِمُ يُبَيِّنُ مَخَارِجَ كُلِّ فَقَالَ :

١٠ - فَأَلْفُ الْجَوْفِ وَأَخْتَاهَا ، وَهِيَ حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

أَقُولُ : اشْتَمَلَ هَذَا الْبَيْتُ عَلَى الْمَخْرَجِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّبْعَةِ عَشَرَ مَخْرَجاً ، وَهُوَ (الْجَوْفُ) وَهُوَ لِلْأَلْفِ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً ، قَبْلَهَا حَرَكَةٌ مِنْ جِنْسِهَا - وَهِيَ الْفَتْحَةُ - أَيْ مَخْرَجُ الْأَلْفِ الْجَوْفِ . (وَأَخْتَاهَا) وَهِيَ الْوَاوُ السَّاكِنَةُ الْمَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا ، وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا .

وهذه الثلاثة تُسَمَّى حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، لَيْسَ لَهَا انْتِهَاءٌ إِلَّا الْهَوَاءُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : (لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي) .

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/٣٢٠ ، والخواشي المفهمة ص ٩ ، ولطائف الإشارات ١/١٨٨ .

(٢) قاله ابنُ النازم في الخواشي المفهمة ص ٩ .

وُتَسَمَّى الهَوَائِيَّةُ لذلك ، والجَوْفِيَّةُ لِمَا فِيهِنَّ مِنَ الْمَدِّ والِاتِّهَاءِ إِلَى الجَوْفِ ، فهو آخِرُ انْقِطَاعٍ مَخْرَجِهِنَّ . وَزَادَ بَعْضُ مَعَهُنَّ الهمزة ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهَا مِنَ الصَّدْرِ ، وَهُوَ يَتَّصِلُ بِالْجَوْفِ ^(١) .

قال الناظمُ في التَّنْصِيرِ : « وَالصَّوَابُ اخْتِصَاصُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِالْجَوْفِ دُونَ الهمزة ؛ لِأَنَّهُنَّ أَصَوَاتٌ لَا يَعْتَمِدْنَ عَلَى مَكَانٍ حَتَّى يَتَّصِلْنَ بِخِلَافِ الهمزة » ^(٢) .
وُتَسَمَّى الْوَاوُ وَالْيَاءُ حَرْفِي لَيْنٍ إِذَا كَانَتَا سَاكِنَتَيْنِ مَفْتُوحَاً مَا قَبْلَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ ^(٣) .

وَكُلُّ حَرْفٍ مَدٍّ لَيْنٌ وَلَا عَكْسَ ، وَلِهَذَا خَصَّهُ النَّازِمُ بِالذِّكْرِ .
وَكُلُّ حَرْفٍ مُسَاوٍ لِمَخْرَجِهِ إِلَّا حُرُوفَ الْمَدِّ ، فَإِنَّهَا دُونَ مَخْرَجِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ قَبِلَتْ الزِّيَادَةَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَجُمْهُورِ الْقُرَّاءِ ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ ^(٤) .
وَمَعْنَى جَعَلِ سَبِيوِيهِ الْأَلْفَ مِنْ مَخْرَجِ الهمزة : أَنَّ مَبْدَأَهُ مَبْدَأُ الْحَلْقِ ، وَيَمْتَدُّ وَيَمُرُّ عَلَى الْكُلِّ ^(٥) .

وَيُرْشِّحُ هَذَا قَوْلُ مَكِّيٍّ فِي الرَّعَايَةِ : « لَكِنَّ الْأَلْفَ يَهْوِي فِي الْفَمِ حَتَّى يَنْقَطِعَ

(١) انظر النشر ١٩٩/١ ، واللائح السنية لوجه ١/٩ .

(٢) النشر ١٩٩/١ .

(٣) انظر شرح البيت (٢٥) .

(٤) هو مجرؤه في الحواشي المفهومة ص ٩ ، والدقائق المحكمة ص ٣٣ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٥١ : « كُلُّ حَرْفٍ مُسَاوٍ لِمَخْرَجِهِ : أَي لِمَقْدَارِهِ لَا يَتَجَاوِزُهُ وَلَا يَنْقَاصُهُ عَنْهُ » .

(٥) قاله الجعبري في كثر المعاني (خط/٨٤٣) ، انظر لطائف الإشارات ١/١٩٠ .

مَخْرَجُهُ فِي الْحَلْقِ»^(١) ، فَتُسَبَّ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْحَلْقِ لَا أَنَّهُ آخِرُ خُرُوجِهِ^(٢) .
 وَقَوْلُ الدَّانِي^(٣) لَا مُعْتَمَدَ لَهُ^(٤) فِي شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْفَمِّ ، وَعَلَى هَذَا^(٥) يُحْمَلُ
 جَعْلُ / الشَّاطِئِي وَغَيْرِهِ الْأَلْفَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ^(٦) ، وَيُنْزَلُ قَوْلُهُمْ فِي هَذِهِ
 الْحُرُوفِ^(٧) عَلَى غَيْرِ الْمَدْيَةِ .

١/١٨

وَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ مِقْدَارٍ لَهُ نِهَائَتَانِ ، أَيُّهُمَا فُرِضَتْ أَوَّلُهُ كَانَ مُقَابِلَهَا آخِرُهُ .
 وَلَمَّا كَانَ وَضَعُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْإِتِّصَابِ ، كَانَ رَأْسُهُ أَوَّلَهُ وَرِجْلَاهُ آخِرَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ
 كَانَ أَوَّلُ الْمَخَارِجِ الشَّفَتَيْنِ وَأَوَّلُهُمَا مِمَّا يَلِي الْبَشْرَةَ وَآخِرُهُمَا مِمَّا يَلِي الْأَسْنَانَ ،
 وَثَانِيهَا اللِّسَانُ وَأَوَّلُهُ مِمَّا يَلِي الْأَسْنَانَ وَآخِرُهُ مِمَّا يَلِي الْحَلْقَ ، وَهُوَ ثَالِثُهَا وَأَوَّلُهُ

(١) انظر في الرعاية ص ١٠٢ ، وقد نقله بتصرف . والرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي (ت
 ٤٣٧ هـ) ، انظر غاية النهاية ٣٠٩/٢ .

(٢) ذَكَرَ هَذَا مَلَأَ عَلِي الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ٥٢ ثُمَّ قَالَ : « إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
 مَبْدُؤُهُ مَبْدَأَ الْحَلْقِ وَانْقِطَاعَ مَخْرَجِهِ فِي الْحَلْقِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اعْتِمَادٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
 أَجْزَاءِ الْفَمِّ ، بَلْ يَبْتَدِئُ مِنَ الْحَلْقِ وَيَنْتَهِي إِلَى الصَّوْتِ النَّاشِئِ مِنَ الْحَلْقِ » .

(٣) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِي (ت ٤٤٤ هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٥٠٣/١ .

(٤) أَيُّ لِلْأَلْفِ ، انظر التحديد في الإتيان والتجويد للداني ص ١٠٢ .

(٥) أَيُّ أَنْ يَكُونَ مَبْدُؤُهُ الْحَلْقَ وَمِنْقَطَعُ مَخْرَجِهِ فِي الْحَلْقِ ، قَالَهُ مَلَأَ عَلِي الْقَارِي فِي الْمَنْحِ
 الْفِكْرِيَّةِ ص ٥٢ .

(٦) انظر لطائف الإشارات ١٩٠/١ .

(٧) أَيُّ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

مِمَّا يَلِي اللِّسَانَ وَآخِرُهُ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ . وَلَوْ كَانَ وَضَعُهُ عَلَى الثَّنَائِصِ
لَانْعَكَسَ ^(١) .

ولمَّا كَانَ مَادَّةُ الصَّوْتِ الْهَوَاءُ الْخَارِجُ مِنْ دَاخِلٍ ، كَانَ أَوَّلُهُ آخِرَ الْحَلْقِ وَآخِرُهُ
أَوَّلَ الشَّفَتَيْنِ ، فَرتَّبَ النَّاظِمُ الْحُرُوفَ - مَا عَدَا حُرُوفَ الْمَدِّ - بِاعْتِبَارِ الصَّوْتِ ،
وَفَقَاً لِلْجُمُهور ^(٢) .

وَقَدَّمَ حُرُوفَ الْمَدِّ عَلَى حُرُوفِ الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ ؛ لِعُمُومِ مَخْرَجِهَا
وَكُونِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَخَارِجِ الْآتِيَةِ بِمَنْزِلَةِ الْكُلِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلٌّ ، فَهُوَ أَشْرَفُ مِنَ
الْجُزْءِ فَيَسْتَدْعِي التَّقْدِيمَ . وَإِنْ كَانَ الْمُنَاسِبُ تَأْخِيرَهَا عَنْهَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ حِيْزَهَا مُقَدَّرٌ ،
وَمَا حِيْزُهُ مُقَدَّرٌ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالتَّأْخِيرِ ^(٣) .

وَرَتَّبَ تَسْمِيَةَ الْمَخَارِجِ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهَا ، حَيْثُ جَعَلَ الْأَبْعَدَ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ ،
وَالْأَقْرَبَ مُقَابِلَهُ فَقَالَ :

١١ - ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ : هَمْزٌ هَاءُ ثُمَّ لَوْسَطِهِ : فَعَيْنٌ حَاءُ

(١) قاله الجعبريُّ في كثر المعاني (خط/ ٨٤٣) ، وانظر شرح الشافية للجاربردي ١/ ٣٣٥ ،
والحرشي المفهمة ص ١٠ ، واللائئ السنية لوحة ٩/ب ، والدقائق المحكمة ص ٣٣ ، والمنح
الفكرية ص ٥٣ .

(٢) كما في الحرشي المفهمة ص ١٠ ، واللائئ السنية لوحة ٩/ب ، ولطائف الإشارات ص
١٨٩ ، والدقائق المحكمة ص ٣٤ .

(٣) قاله التاذفي في الفوائد السرية لوحة ١٦/ب - ١٧/أ .

أقول : هذا هو المخرج الثاني مما تقدم . و (أَقْصَى الْحَلْقِ) أي أبعدُهُ مِمَّا يلي الصدرَ ، وله حرفان : الهمزة والهاءُ ، ومنهم مَنْ ضَمَّ الألفَ إليهما وجَعَلَهَا بعدهما كالشاطِئِ ، ونُسِبَ هذا القولُ إلى سيبويه ^(١) ، ونُقلَ عنه أيضاً تَقْلِيمَ الألفِ على الهاءِ كما يُفهمُ من كلامِ الجاربردي ^(٢) ، فَتَقْدِيمُهُ الألفَ على الهاءِ مَرَّةً وتأخيرُها عنها أُخرى يَدُلُّ على أَنَّهما من مَخْرَجٍ واحدٍ .

والحقُّ ما قَدَّمْنَاهُ من أَنَّ مَخْرَجَ الألفِ الجوفُ ^(٣) ، وهو الخلاءُ الدَّاخِلُ في الفمِّ ، فَتَأَمَّلْ .

ثم المخرج الثالثُ : وَسَطُ الْحَلْقِ ، وله حرفان : العينُ والحاءُ المُهْمَلَتَانِ .
١٨/ب قال مكِّي : « العينُ تَخْرُجُ من أولِ / المَخْرَجِ الثاني من مَخَارِجِ الْحَلْقِ الثلاثةِ مِمَّا يلي الفمِّ » ^(٤) .

وهذا صَرِيحٌ في تَقْدِيمِها على الحاءِ ، وهو كلامُ سيبويه ، وعليه الناظمُ ^(٥) .

(١) انظر كتاب سيبويه ٤/٤٣٣ ، وإبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع لأبي شامة ص ٧٤٤ ، والمنح الفكرية ص ٥٤ .

(٢) انظر شرح الشافية للجاربردي ١/٣٣٥ ، والجاربردي : هو أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ يوسفَ (ت ٧٤٦ هـ) ، الأعلام ١/١١١ ، والجاربردي : بفتح الراء والموحدة وسكون الراء ، لسبُّ اللباب ١/١٩٠ .

(٣) انظر عند شرح البيت (١٠) .

(٤) في كتابه : الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ص ١٣٦ .

(٥) انظر الكتاب ٤/٤٣٣ ، والنشر ١/١٩٩ .

ونصَّ أبو الحسنِ شُريحٌ ^(١) على أنَّ الحاءَ قبلَ العينِ ، وهو كلامُ المَهْدَوِيِّ ^(٢) وغيره ^(٣) . وهذا - أي قولُ مكيٍّ - معنى قولِه (ثُمَّ لَوْسَطِهِ : فَعَيْنٌ حَاءٌ) ^(٤) .
تنبيه :

سينُ (وَسَطٌ) ساكنةٌ في النظمِ على لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ أو رِعَايَةٍ لِلْوَزَنِ ^(٥) . والفاءُ في قولِه (فَعَيْنٌ حَاءٌ) زائدةٌ . والحاءُ مَعْطُوفَةٌ على العينِ بواوٍ مَحْذُوفَةٍ ^(٦) .

١٢- أَذْنَاهُ : غَيْنٌ خَاوُّهَا ، وَالْقَافُ أَقْصَى اللَّسَانِ فَوْقَ ، ثُمَّ الْكَافُ

(١) هو شُريحُ بنُ محمدٍ بنِ شريحٍ الرُّعَيْنِيُّ إمامٌ مقرئ (ت ٥٣٩ هـ) ، غاية النهاية ٣٢٤/١ .
(٢) هو أحمدُ بنُ عمارٍ بنِ أبي العباسِ أستاذ مشهور (ت ٤٤٠ هـ) ، غاية النهاية ٩٢/١ .
(٣) كما في النشر ١٩٩/١ ، ولطائف الإشارات ١٩٠/١ .
(٤) في هامش (س) : « قوله (لَوْسَطِهِ) : الْوَسَطُ بالتسكين ظرفٌ ، وبالتحريك اسمٌ . وكلُّ موضعٍ صَلَحَ فيه بينَ فهو وَسَطٌ بالسكون ، كما يقال : حَلَلْتُ وَسَطَ القومِ ، أي بينهم . وإن لم يَصْلُحْ فيه بينَ فهو وَسَطٌ بالتحريك » . انظر شرح طاش كيري على الجزرية ص ٦٩ .

(٥) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٥٤-٥٥ : « وَسَطُ الشيء ، محرَّكةٌ : ما بين طرفيه ، كأوسَطِهِ ، فإذا سَكُنَتْ كانت ظرفاً ، أو هما فيما هو مُصَمَّتٌ كالحَلَقَةِ ، فإذا كانت أجزاؤه متباينةً ، فبالإسكان فقط ، أو كلُّ موضعٍ صَلَحَ فيه بينَ ، فهو بالتسكين وإلا فهو بالتحريك ، كذا في القاموس . فقول شارح : سينُ (وَسَطٌ) ساكنةٌ في النُّظْمِ على لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ ضعيفٌ » وانظر القاموس المحيط ٩٣٢/١ .

(٦) المُثَبَّتُ في النسخة المُحَقَّقة من النظم لأستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - فيها : (وَ مِنْ وَسَطِهِ) وفيها حلٌّ للإشكال .

المَخْرَجُ الرَّابِعُ : أدنى الحَلَقِ ، أي أَقْرَبُهُ إِلَى الفَمِ ، وهو أَوَّلُهُ . وله حرفان :
الغَيْنُ والخَاءُ الْمُعْجَمَتَانِ .

ونصَّ شَرِيحٌ عَلَى أَنَّ الغَيْنَ قَبْلَ الخَاءِ ، وهو كَلَامٌ سِيَّوِيهِ أَيْضاً ، وَعَلَيْهِ الشَّاطِئُ
وَالنَّاطِمُ ^(١) .

ونصَّ مَكِّيٌّ عَلَى تَقْلِيدِ الخَاءِ فِي المَخْرَجِ ، قال فِي الرَّعَايَةِ : « الخَاءُ تَخْرُجُ مِنْ
أَوَّلِ المَخْرَجِ الثَّالِثِ مِنْ مَخَارِجِ الحَلَقِ مِمَّا يَلِي الفَمَ » ^(٢) . وقال ابْنُ خَرُوفٍ
التَّخْوِيُّ ^(٣) : أَنَّ سِيَّوِيَهُ لَمْ يَقْصِدْ تَرْتِيباً فِيمَا هُوَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ^(٤) .

وهذه الستة أَحرف ^(٥) أو السبعة - أعني الهمزة والهاء والألف ، والعين
والحاء ، والغين والخاء - هي الْمُسَمَّاةُ بِالْحَلَقِيَّةِ ؛ لِخُرُوجِهِنَّ مِنَ الحَلَقِ . فَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ
فِي الحَلَقِ ثَلَاثَ مَخَارِجَ : أَقْصَى ، وَوَسَطَ ، وَأَدْنَى .

وإنَّما أَضَافَ النَّاطِمُ الخَاءَ إِلَى الغَيْنِ ؛ لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي المَخْرَجِ ، وَفِي
صِفَاتِهَا إِلَّا فِي الجَهْرِ ، فَإِنَّ الخَاءَ مَهْمُوسَةٌ ، وَالغَيْنَ مَجْهُورَةٌ ^(٦) .

(١) انظر كتاب سيبويه ٤/٤٣٣ ، والنشر ١/١٩٩ ، والمنح الفكرية ص ٥٦ ، ونهاية القول
المفيد ص ٣٣ .

(٢) الرعاية ص ١٤٢ .

(٣) هو أبو الحسن عليُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَنْدَلُسِيُّ (ت ٦٠٩ هـ) ، عالمٌ بالعربية ، بغية الرعاة
٢/٢٠٣ .

(٤) كما فِي النُّشْرِ ١/١٩٩ ، وَاللَّائِي السَّنِيَّةُ لَوْحَةٌ ١٠/١ ، وَالْمَنْحُ الْفِكْرِيَّةُ ص ٥٦ .

(٥) كَذَا فِي التَّنْصِيحِ جَمِيعُهَا ، وَالْوَجْهُ : السَّنَةُ الْأَحْرَفُ أَوْ سَنَةُ الْأَحْرَفِ .

(٦) قاله شيخ الإسلام فِي الدَّقَائِقِ الْمُحْكَمَةِ ص ٣٦ .

ثم لما فرغ من مخارج الحلق وحروفه أخذ في بيان مخارج اللسان وحروفه فقال (وَالْقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ) أي ومخرجُ القافِ أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، هذا هو المخرج الخامس من المخارج ، وهو الأول من مخارج اللسان .

وفسر بعضهم مخرجَ القافِ بأنها تخرجُ من آخرِ اللسانِ ممَّا يلي الحلقَ وما يُحاذيه من الحنكِ الأعلى .
وعبارَةُ الناظمِ في التمهيدِ : « فَمِنْ أَقْصَاهُ مِمَّا يَلِي الحلقَ وَمَا يُحَازِيهِ مِنَ الحنكِ الأَعلى القَافُ » ^(١) .

وعبارَةُ الجارِزِ دِيّ / : « وَمَخْرَجُ القَافِ هُوَ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا يُحَازِيهِ مِنْ ١/١٩ الحنكِ الأَعلى » ^(٢) .

وقال القسطلاني : « المخرجُ الأولُ من مخارجِ اللسانِ القَافُ ، تخرجُ من آخرِ اللسانِ ممَّا يلي الحلقَ » ^(٣) .

وعبارَةُ بعضهم : وَمَخْرَجُ القَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ ، ومن أَقْصَاهُ مِنَ الحنكِ ^(٤) ممَّا يلي الحلقَ .

وقال مكِّي : « القَافُ تَخْرُجُ مِنَ المَخْرَجِ الأولِ مِنْ مَخَارِجِ الفَمِ ممَّا يلي

(١) التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص ١١٣ .

(٢) في : شرح الشافية ٣٣٦/١ .

(٣) اللآلئ السننية لوحة ١٠/أ .

(٤) في (٢) زيادة : الأعلى .

الحَلَقَ ، مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ وما فَوْقَهُ مِنَ الحَنَكِ «^(١) .
فإذا نَظَرْتَ في هذه العِبَارَاتِ رَأَيْتَ بَعْضَهَا دَاخِلًا فِي البَعْضِ الْآخِرِ أو
قَرِيبًا مِنْهُ ، فتَأَمَّل .

وقوله (ثُمَّ الكَافُ أَسْفَلُ) هذا هو المَخْرَجُ السَّادِسُ مِنَ المَخَارِجِ ، وهو الثاني
مِنَ مَخَارِجِ اللِّسَانِ ، مَخْرَجُ الكَافِ ، أي وَمَخْرَجُ الكَافِ ما يَلِيهِمَا ؛ أعني ما يَلِي
الأقْصَى وما فَوْقَهُ ، وإليه أَشَارَ بقوله (ثُمَّ الكَافُ أَسْفَلُ) .
وعِبَارَةٌ بَعْضُهُمْ : أَنَّ الكَافَ تَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللِّسَانِ مِنْ أَسْفَلِ مَخْرَجِ القَافِ
قَلِيلًا^(٢) .

وعِبَارَةُ النَّاظِمِ فِي التَّمْهِيدِ : « وَالكَافُ مِنَ المَخْرَجِ الثَّانِي ، أي مِنْ مَخَارِجِ
اللِّسَانِ مِنْ بُعِيدِ آخِرِ اللِّسَانِ وما يُحَازِيهِ مِنَ الأَعْلَى ، وهو أَسْفَلُ مِنْ مَخْرَجِ القَافِ
قَلِيلًا »^(٣) .

وقال بَعْضُهُمْ : أي الكَافُ تَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ بَعْدَ القَافِ مِمَّا يَلِي الفَمَ
بِخِلَافِ القَافِ ، فَإِنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ مِمَّا يَلِي الحَلَقَ ، وَمَخْرَجُ الكَافِ مِنْ مَخْرَجِ
القَافِ بَقَلِيلٍ بَعْدَ القَافِ^(٤) .

(١) الرعاية ص ١٤٥ .

(٢) كما في اللآلئ السنية لوحة ١٠/أ .

(٣) لم أجد هذه العبارة في التمهيد ، وهي في الحواشي المفهمة لابن الناظم ص ١٠ .

(٤) في هامش (س) : قوله : « (بقليل بعد القاف) زاد بعضهم على هذا قوله : ولا يذهب
عليك أن ما يلي الحلق من اللسان يُعدُّ فوقاً وما يُقابله تحته ، لما ذكرناه من النكتة من اعتبار
مُبتدأ الصوت في ترتيب المخارج » . قاله طاش كيري في شرحه على الجزرية ص ٧٤ .

وعبارةُ شيخ الإسلام : « (والقافُ) أي مخرجُها (أقصى اللسان) أي آخره ممَّا يلي الحلقَ (فوقُ) أي وما فوقه من الحنك الأعلى (ثم الكافُ) أي مخرجُها أقصى اللسان (أسفلُ) أي وما تحته من الحنك الأعلى » ^(١) .

وما يفهم من قول بعضهم من أن المراد بمخرج القاف أقصى اللسان فوق مع انضمام ما فوقه من الحنك الأعلى ، ومخرج الكاف أقصى اللسان أسفل مع انضمام ذلك أيضاً ، يلزم منه التكلف في عبارة المصنف ، والإخلال بذكر ما يُحاذي من الحنك الأعلى ، والإشارة إليه ، بخلاف ما إذا جعلناه مراداً من كلمة (فوقُ) ^(٢) ، وهي في كلام / المصنف ظرفٌ مبنيةٌ على الضم .

ب/١٩

ويُسمَّى الحرفان لهويين ؛ لأنَّهما يخرجان من أقصى اللسان وما يليه عند اللهاة ، وهي اللحمة المشرفة على الحلق ، قيل : أقصى الفم . قال ابن الناظم : « والجمعُ لهيَّ ، ولهواتٌ ، ولهياتٌ » ^(٣) .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

١٣ - أسفلُ ، والوسطُ : فجيمُ الشينِ يا والضَّادُ : من حافتهِ إذ وليا

(١) الدقائق المحكمة ص ٣٦ .

(٢) نقله الشارح من الفوائد السرية لوجه ١٧/ب .

(٣) الحواشي المفهومة ص ١٠ ، وانظر لسان العرب ٣٤٩/١٢ ، مادة (ل ه ا) ، واللائي

السنية لوجه ١٠/أ .

١٤- الْأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا
أقول : لفظَةُ (أَسْفَلُ) تَقَدَّمَ شَرْحُهَا . وَقَوْلُهُ (وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا) هَذَا
هُوَ الْمَخْرُجُ السَّابِعُ مِنَ الْمَخَارِجِ ، وَهُوَ الثَّالِثُ مِنْ مَخَارِجِ اللِّسَانِ ، يَعْنِي أَنَّ الْجِيمَ
وَالشَّيْنَ الْمُعْجَمَةَ وَالْيَاءَ الْمُثْنَاءَ تَحْتَ غَيْرِ الْمَدِيَّةِ مَخْرُجَتُهُنَّ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ وَسَطِ الْحَنَكِ الْأَعْلَى ^(١) .

وعبارةُ شيخ الإسلام : « أَي وَسَطُ اللِّسَانِ مَعَ مَا يُحَازِيهِ مِنْ وَسَطِ الْحَنَكِ
الْأَعْلَى مَخْرُجُ الْجِيمِ ، ثُمَّ الشَّيْنِ ، ثُمَّ الْيَاءِ الْمُثْنَاءُ تَحْتَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ » ^(٢) .
وَقَالَ الْمَهْدَوِيُّ : « إِنَّ الشَّيْنَ تَلِيَ الْكَافَ ، وَالْجِيمَ وَالْيَاءَ يَلِيَانِ الشَّيْنَ » حَكَاهُ
وُتُسَمَّى الثَّلَاثَةُ شَجَرِيَّةً ، قِيلَ : لَخُرُوجِهَا مِنْ شَجَرِ الْفَمِ ، وَهُوَ مُنْفَتَحٌ مَا بَيْنَ
اللَّحْيَيْنِ .

وعبارةُ ابنِ النَّاظِمِ : « وَتُسَمَّى الشَّجَرِيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ شَجَرِ اللِّسَانِ وَمَا
يُقَابِلُهُ . وَالشَّجَرُ : مَفْرُجُ الْفَمِ ، أَي مُنْفَتَحُهُ . وَقِيلَ : مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ عِنْدَ
الْعَنْقَقَةِ » ^(٣) .

(١) قَالَهُ الْقِسْطَلَانِيُّ فِي اللَّالِئِ السَّنِيَّةِ لَوْحَةُ ١٠/١ .

(٢) الدَّقَائِقُ الْحِكْمَةُ ص ٣٧ .

(٣) الْحَوَاشِي الْمُفْهِمَةُ ص ١٠ ، وَالْعَنْقَقَةُ : مَا نَبَتَ عَلَى الشَّفَةِ السُّفْلَى مِنَ الشَّعْرِ ، لِسَانُ
الْعَرَبِ ٤٣٠/٩ ، مَادَّةُ (ع ن ف) .

تنبيه :

الواو من قوله (وَالْوَسْطُ) فاصلة للاستئناف ، والسين فيه ساكنة لما مر^(١) ، وحذف التنوين من قوله (فَجِيْمٌ) ضرورة .

وقوله (وَالضَّادُّ : مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَ الْأَضْرَاسَ) هذا هو المخرج الثامن من المخارج ، وهو الرابع من مخارج اللسان ، يريد أن مخرج الضاد من أقصى حافتي اللسان مستطيلة إلى قريب من رأسه وآخر مخرج اللام .

وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي ، وهما جانباه . وموضعها - أي الضاد - من الأسنان : الأضراس العليا . فعلى هذا يكون مخرجها باعتبار اللسان والأسنان بين الأضراس وأقصى حافة اللسان إلى قريب من رأسه^(٢) .

وعبارة / ابن الحاجب^(٣) : « وَالضَّادُّ أَوَّلُ إِحْدَى حَافَتِي اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهَا مِنْ ٢٠/١ الأضراس التي في الجانب الأيسر أو الأيمن ، والحافة : الجانب . واعلم أن ليس المراد بأول إحدى حافتيه ما هو في مقابلة أقصى اللسان وما يليه ؛ لتأخر ذكر الضاد عن القاف والكاف ، فإنه دل على تأخر مخرجه عن مخرجيهما . وإذا أخر ذكره عن ذكر الشين والجيم والياء أيضاً علم أن مخرجها من حافة اللسان لكن أقرب إلى مُقَدِّمِ الفَمِ بقليل »^(٤) .

(١) انظر ص ٧٥ .

(٢) قاله التاذي في الفوائد السرية لوجه ١٨/أ .

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، مقرئ نحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، بغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٤) انظر متن الشافية لابن الحاجب مع شرحها للجاربردي ٣٣٦/١ .

وعلى مُقتضى تعبير ابن الحاجب وَمَنْ وَافَقَهُ يَقَالُ : إِنَّ الضَّادَ مُسْتَطِيلَةٌ إِلَى أَوَّلِ مَخْرَجِ اللَّامِ .

ولما كانت حَافَةُ اللِّسَانِ غَيْرَ مُسْتَقْلَةٍ بِخُرُوجِ الضَّادِ ، بل لا بدَّ مِنْ انضمامِ الْأَضْرَاسِ قِيْدَ الْمُصَنَّفِ بِقَوْلِهِ (إِذْ وَلَّيَا الْأَضْرَاسَ) ، وَالْوَلْيُ : الْقُرْبُ وَالِإِتْبَاعُ ^(١) ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ .

و(الْأَضْرَاسُ) أَصْلُهُ الْأَضْرَاسُ ، حُذِفَتْ هَمْزُهُ الثَّانِيَةُ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى اللَّامِ وَاسْتَعْنِيَ بِهَا عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ . وَالرَّوَايَةُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ (وَلَّيَا) ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرٌّ عَائِدٌ إِلَى اللِّسَانِ ^(٢) ، كَمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ ابْنُ النَّازِمِ حَيْثُ قَالَ : « وَالضَّادُ مَخْرَجُهَا مِنْ حَافَتِي اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْأَضْرَاسِ » ^(٣) أَيِ وَمَا يَلِيهِ اللِّسَانُ مِنْهَا ، كَمَا هُوَ الْمُلَائِمُ لِعِبَارَةِ الْجُمْهُورِ ، حَيْثُ اعْتَبَرُوا الْوَلْيَ بَيْنَ الْأَضْرَاسِ وَالْحَافَةِ لَا بَيْنَ الْأَضْرَاسِ وَاللِّسَانِ .

وَتَذَكِيرُ الضَّمِيرِ فِي (حَافَتِهِ) : إِمَّا لِأَنَّ الْحَافَةَ بِمَعْنَى الْجَانِبِ ، أَوْ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى مُذَكَّرٍ فَاكْتَسَبَتْ مِنْهُ التَّذَكِيرَ . وَلَوْ قِيلَ بَرَفَعِهِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ : وَلِيَهُ

(١) انظر لسان العرب ٤٠٤/١٥ ، مَادَّةُ (و ل ي) .

(٢) قَالَ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ٥٨ : « وَأَبَدَ شَارِحٌ حَيْثُ قَالَ : وَالرَّوَايَةُ فِي (الْأَضْرَاسِ) هُوَ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ (وَلَّيَا) وَالْفَاعِلُ مُسْتَرٌّ عَائِدٌ إِلَى اللِّسَانِ ، وَبُعْدُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَمَّا أَوَّلًا : فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ غَالِبًا ، وَأَمَّا مَعْنَى فَلَا تُهْمُ اعْتَبَرُوا الْوَلَاءَ بَيْنَ الْأَضْرَاسِ وَالْحَافَةِ لَا بَيْنَ الْأَضْرَاسِ وَمَطْلَقِ اللِّسَانِ » .

(٣) الْخَوَاشِي الْمُفْهِمَةُ ص ١٠ .

الأضراسُ ، لكانت مُلائمته لِعبارَتهم أَقوى ؛ لأنَّهم اعتَبَرُوا أيضاً وَلِي الأضراسِ لِلحَافَةِ دُونَ العَكْسِ ^(١) .

وقوله (مِنْ أَيْسَرٍ أَوْ يُمْنَاهَا) يريدُ أَنْ إخراجَها مِنَ الأيسرِ كثيرٌ إلا أَنَّهُ صَعْبٌ ، وَمِنَ الأيمنِ قَلِيلٌ إلا أَنَّهُ أَصْعَبُ . قال في التَّشْرِ : « وكلامُ سَيَّوِيهِ يدلُّ على أَنَّها تكونُ مِنَ الجانِبَيْنِ . وقال الخليلُ : إِنَّها أيضاً شَجَرِيَّةٌ ، يعني مِنَ مَخْرَجِ / ٢٠ ب/ الثلاثة قَبْلَها » ^(٢) انتهى .

وعندَ غيره ^(٣) لَيْسَتْ شَجَرِيَّةٌ ؛ لأنَّ شَجَرَ الفَمِ عنده مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ عندَ العَنَفَقَةِ . والضميرُ في (يُمْنَاهَا) يَرْجِعُ إلى الحَافَةِ ، وقيل : يَرْجِعُ إلى الأضراسِ . وتَأْنِيثُ اليَمْنَى باعتبارِ النَّاحِيَةِ .

وكانَ عُمَرُ بْنُ الخطابِ ؓ يُخْرِجُها مِنَ الجانِبَيْنِ معاً . وهو أَقْلٌ وَأَعْسَرُ ، ومع ذلك هي أَصْعَبُ الحُرُوفِ ، ولذلك قال ؓ : « أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيِّدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ » ^(٤) أي الذين هم أَصلُ العربِ ، وهم أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بها . وأَرادَ أَنَا

(١) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ١٨/ب ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٥٩ : « ولا يَخْفَى ما في قولِهِ (أيضاً) وقولِهِ (دُونَ العَكْسِ) مِنَ المناقضةِ مع أَنَّ القربَ والميلَ إِنما هو مِنَ حَافَةِ اللسانِ إلى الأضراسِ دُونَ العَكْسِ ؛ لبقائها في محلِّها » .
(٢) النشر ٢٠٠/١ .

(٣) أي عند غير الخليل .

(٤) قال ملاً علي القاري في الأسرار المرفوعة ص ١١٦-١١٧ : « معناه صحيح ، ولكن لا أَصلَ لَهُ في مَبْنَاهُ ، كما قال ابنُ كثير ، وقال ابنُ الجوزي : لا أَصلَ لَهُ ولا يصحُّ . قلتُ : والعَجَبُ مِنَ الجلالِ المحلِّي مع جلالَةِ محلِّهِ ذَكَرَهُ في (شرحِ جَمعِ الجوامعِ) مِنْ غيرِ تنبيهٍ =

أَفْصَحُ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَنْطِقُونَ بِالضَّادِ ، وَإِنَّمَا خَصَّهَا بِالذِّكْرِ ؛ لِعُسْرِهَا عَلَى غَيْرِ الْعَرَبِ ^(١) .

وَذَكَرَ الْجَارِزِيُّ أَنَّهُ لَا ضَادَ إِلَّا فِي الْعَرَبِيَّةِ ^(٢) .

وَذَكَرَ مَكِّيٌّ فِي الرَّعَايَةِ فِي بَابِ اشْتِرَاكِ اللُّغَاتِ فِي الْحُرُوفِ قَالَ : « وَكَذَلِكَ انْفَرَدَتِ الْعَرَبُ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ سِتَّةِ أَحْرَفٍ ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي لُغَاتِ بَعْضِ الْعَجَمِ ، وَلَا تَوْجَدُ أَلْبَتَّةَ فِي لُغَاتِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ ، وَهِيَ : الْعَيْنُ ، وَالضَّادُ ، وَالْقَافُ ، وَالظَّاءُ ، وَالضَّادُ ، وَالنَّاءُ » ^(٣) ، فَيُمْكِنُ تَخْصِيصُهَا بِالذِّكْرِ لِذَلِكَ أَيْضاً .

وَقَوْلُهُ ﷺ (يَبْدَ) بِمَعْنَى مِنْ أَجْلِ ، وَقِيلَ : بِمَعْنَى غَيْرِ ^(٤) ، وَأَنَّهُ مِنْ تَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يُشَبِّهِ الذَّمَّ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ قُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَّابِ ^(٥)

قَالَ النَّازِمُ فِي النَّشْرِ : « وَالْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ (أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ

= وكذا ذكره الشيخ زكريا في شرح المقدمة الجزيرية » ، انظر أيضاً كشف الخفاء للعجلوني ٢٣٢/١ .

(١) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٣٨ .

(٢) في : شرح الشافية ٣٣٨/١ .

(٣) الرعاية ص ٩٠ .

(٤) انظر لسان العرب ٥٤٩/١ ، مادة (ب ي د) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو من مشهور شعر النابغة الذبياني ، كما في مغني اللبيب ١١٤/١ ،

ومعجم شواهد العربية ٥٨/١ .

بالضاد (لا أَصِلَ لَهُ ولا يَصِحُّ » ^(١) انتهى ، ونَقَلَهُ بعضُ الشُّراح ^(٢) على هذه المُقَدِّمة عن الحافظِ ابنِ كثيرٍ ^(٣) .

وَيَجُوزُ فِي (يَيْدٌ) أَنْ يَقَالَ : مَيْدٌ - بِالْمِيمِ - وَهِيَ لُغَةٌ فِيهَا ذَكَرَهَا الْجَوْهَرِيُّ ^(٤) وَسَاقَ عَلَيْهَا حَدِيثٌ : « أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ مَيْدٌ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ » ^(٥) .
تَتِمَّةٌ :

قال أبو شامة ^(٦) فِي شَرْحِهِ عَلَى الشَّاطِبِيَّةِ : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ مَخْرَجَ الضَّادِ قَبْلَ مَخْرَجِ الْجِيمِ وَالشَّيْنِ وَالْيَاءِ » ^(٧) .

وقوله (وَاللَّامُ أَذْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا) هذا هو المَخْرَجُ التَّاسِعُ مِنَ الْمَخَارِجِ ، وهو الخَامِسُ مِنَ مَخَارِجِ اللِّسَانِ . ثم أَخْبَرَ أَنَّ / مَخْرَجَ اللَّامِ مَا دُونَ أَوَّلِ حَافَةِ اللِّسَانِ ١/٢١ إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِهِ وَمَا يُحَادِثِي ذَلِكَ مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى . وَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى هَذَا فَقَالَ :

(١) النشر ٢١٩/١ - ٢٢٠ .

(٢) كما فِي الدَّقَائِقِ الْمُحْكَمَةِ ص ٣٨ ، وَالْفَوَائِدُ السَّرِيَّةُ لَوْحَةُ ١٩/١ ، وَالْمَنْحُ الْفِكْرِيَّةُ ص ٥٩ .

(٣) هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ ، حَافِظُ مُؤَرَّخٍ فَقِيهٍ (ت ٧٧٤ هـ) ، الْأَعْلَامُ ١/٣٢٠ .

(٤) هو أَبُو نَصْرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ ، لِفُؤَيْدٍ مِنَ الْأَنْثَمَةِ (ت ٣٩٣ هـ) ، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١/٤٤٦ .
(٥) انْظُرِ الصَّحَاحَ ١/٥٤١ .

(٦) هو أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (ت ٦٦٥ هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ١/٣٦٥ . لَهُ شَرْحٌ عَلَى الشَّاطِبِيَّةِ مَسْمُومٌ بِـ : إِبْرَازُ الْمَعَانِي مِنْ حِرْزِ الْأَمَانِي فِي الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ .

(٧) إِبْرَازُ الْمَعَانِي مِنْ حِرْزِ الْأَمَانِي ص ٧٤٥ .

فُوقِ الضَّاحِكِ^(١) ، والثَّابِ ، والرَّبَاعِيَّةِ - وهي بفتح الرَّاءِ وتُخْفِفُ الياءِ
المُثَنَّاةُ تحتُ - والثَّنِيَّةُ^(٢) .

قال أبو عمرو : « وكان ينبغي أن يقال : فَوْقَ الثَّنَايا إلا أن سَيَوِيهَ ذَكَرَ ذلك .
فَمِنْ أَجْلِ ذلكَ عَدَّدُوا ، وإلا فليسَ في الحَقِيقَةِ فَوْقَ ذلكَ ؛ لأنَّ مَخْرَجَ النونِ يلي
مَخْرَجَهَا ، وهي فوقَ الثَّنَايا ، فكذلكَ هذا ، على أنَّ التَّاطِقَ باللامِ تَبَسِّطُ جَوَانِبُ
طَرَفِي لِسَانِهِ بِمَا فوقَ الضَّاحِكِ إلى الضَّاحِكِ الآخِرِ ، وأنَّ المَخْرَجَ في الحَقِيقَةِ ليسَ
إلا فوقَ الثَّنَايا ، وإنما ذلكَ يأتي لِمَا فيها من شَبهِ الشَّدَّةِ ودُخُولِ المَخْرَجِ في ظَهْرِ
اللِّسَانِ ، فَيَبْسِطُ الجَانِبَانِ لذلكَ ؛ فلذلكَ عَدُّوا الضَّاحِكِ والثَّابِ والرَّبَاعِيَّةَ »^(٣) .
وعبارَةُ ابنِ الحاجبِ : « واللامُ ما دونَ طَرَفِ اللِّسَانِ » يريدُ بِطَرَفِ اللِّسَانِ
أَوَّلَ إِحْدَى حَافَتَيْهِ ؛ وذلكَ لأنَّ ابتداءَ مَخْرَجِ اللامِ أَقْرَبُ إلى مُقَدِّمِ الفَمِ من مَخْرَجِ
الضَّادِ^(٤) ، وَيَمْتَدُّ إلى مُنْتَهَى طَرَفِ اللِّسَانِ وما يُحَاذِي ذلكَ مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على الجزرية نصُّه : « قوله (فُوقِ الضَّاحِكِ) فائدة شريفة : الضاحك : السنُّ التي بين الأنياب والأضراس ، وجمعها ضواحك . وقيل : كلُّ سنٍّ تبدو من مقدِّم الأضراس عند الضحك . الثَّاب : السنُّ المُسْتَدَقُّ رأسُه مثل سنِّ الكلب . والرَّبَاعِيَّة : هي السنُّ التي بين الثَّنية والثَّاب ، والجمع رَبَاعِيَّات . انتهى ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة ص ٧٩ .

(٢) انظر التحديد في الإتيان والتجويد للداني ص ١٠٤ ، ولطائف الإشارات ١/ ١٩٢ ،
والدقائق المحكمة ص ٣٩ ، والفوائد السَّريَّة لوجه ١٩/ب ، والمنح الفكرية ص ٦٢ .

(٣) نقله أبو شامة عن أبي عمرو في إبراز المعاني ص ٧٤٦ .

(٤) في النسخ كُلُّها : من مخرج النون ، وهو خطأ ، وما أثبتُّه من شرح الشافعية ١/ ٣٣٦ ،
والخواشي الأزهريَّة ص ٣٢ ، والمنح الفكرية ص ٦١ .

فُوقَ الضَّاحِكِ وَالتَّابِ وَالرَّبَاعِيَّةِ وَالثَّنِيَّةِ ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ أَوْسَعُ مَخْرَجاً مِنْهُ ^(١) .

وَالثَّنَايَا هِيَ الْأَسْنَانُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، اثْنَانِ فَوْقَ وَاثْنَانِ أَسْفَلَ ، جَمْعُ ثَنِيَّةٍ . وَالرَّبَاعِيَّاتُ هِيَ أَرْبَعٌ خَلْفَهَا ^(٢) . وَالْأَتْيَابُ أَرْبَعٌ أُخْرَى خَلْفَ الرَّبَاعِيَّاتِ . ثُمَّ الْأَضْرَاسُ وَهِيَ عَشْرُونَ ضِرْساً ، مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَشْرٌ ، مِنْهَا الضَّوَاهِكُ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ . ثُمَّ الطَّوَاحِينُ وَيُقَالُ فِيهَا أَيْضاً الطَّوَاحِينُ - بِالْيَاءِ الْمُثَنَّى تَحْتُ - اثْنَا عَشَرَ طَاحِناً مِنَ الْجَانِبَيْنِ . ثُمَّ التَّوَاجِذُ - بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ - وَهِيَ الْأَوَاحِرُ ، مِنْ كُلِّ جَانِبٍ اثْنَانِ ، وَاحِدَةٌ مِنْ أَعْلَى وَأُخْرَى مِنْ أَسْفَلَ . وَيُقَالُ لَهَا ضِرْسُ الْحُلْمِ وَضِرْسُ الْعَقْلِ ، وَهِيَ أَقْصَى الْأَضْرَاسِ ، وَهِيَ قَدْ لَا تَنْبُتُ لِبَعْضِ النَّاسِ وَقَدْ تَنْبُتُ لِبَعْضِهِمْ بَعْضُهَا وَلِبَعْضٍ كُلُّهَا . وَقَدْ ثَبَّتَ لَكَ بِهَذَا مَخْرَجَ الضَّادِ ، فَتَأَمَّلْ ^(٣) .

وَعِبَارَةُ النَّازِمِ فِي التَّمْهِيدِ : « وَمِنْ رَأْسِ حَافَتِهِ وَطَرَفِهِ وَمَا يُحَادِثُهَا مِنْ / الْحَنَكِ ٢١/بِ الْأَعْلَى مِنَ الثَّلَاثَةِ اللَّامُ » ^(٤) انتهى .

وَعِبَارَتُهُ فِي النَّشْرِ : « الْمَخْرَجُ التَّاسِعُ : اللَّامُ مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ مِنْ أَدْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِهِ وَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَلِيهَا مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى تَمَّ فُوقَ الضَّاحِكِ وَالتَّابِ وَالرَّبَاعِيَّةِ وَالثَّنِيَّةِ » ^(٥) انتهى .

(١) هَذَا الْكَلَامُ لِلْجَارِزِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الشَّافِيَةِ بِحُرُوفِهِ ، انْظُرِ الشَّافِيَةَ مَعَ شَرْحِهَا ٣٣٦/١ ، وَالْحَوَاشِي الْأَزْهَرِيَّةُ ص ٣٢ .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ت) هَذِهِ الْجُمْلَةُ : « وَالرَّبَاعِيَّاتُ هِيَ أَرْبَعٌ خَلْفَهَا » .

(٣) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٣٣٦/١ ، وَنَهَايَةُ الْقَوْلِ الْمَفِيدُ ص ٣٩-٤٠ .

(٤) التَّمْهِيدُ ص ١١٤ .

(٥) النَّشْرُ ٢٠٠/١ .

وقد ظهر لك ممّا تقرر أنّ عبارة الناظم هنا مُشكّلة ؛ لاقتضائها كون أدنى الحاقّة - وهو أولّها - إحدى طرفي المخرج ، مع أنّه بينهما ، وامتداد المخرج إلى مُنتهى الحاقّة ممّا يلي الحلق ، مع أنّ امتداده ممّا دون أدنى الحاقّة إلى مُنتهى طرف اللسان ممّا يلي الأسنان اللهمّ إلا أن تجعل إضافة المُنتهى مُراداً به مُنتهى الطرف إلى الحاقّة التالية له ؛ لأدنى مُلابسة ، فيندفع به الإشكال في هذا الأخير ^(١) .

وفسر شيخ الإسلام عبارة الناظم فقال : « واللام مخرجها أدنى حاقّة ^(٢) اللسان مع ما يليها من الحنك الأعلى إلى آخرها » ^(٣) ، وهي مُشكّلة ؛ لأنّه اعتبر ما يلي الحاقّة من الحنك الأعلى ، أي ما يقرب منها مع المُحاذاة منه ، مع أنّ المُعتبر ما كان مُحاذياً لِمَا دون الأول إلى مُنتهى الطرف على ما عرفت ^(٤) .

١٥- والثون : من طرفه تحت اجعلوا والراء : يذانيه لظهر أدخل

المخرج العاشر من المخارج ، وهو السادس من مخارج اللسان للنون ، وإليه أشار بقوله (والثون : من طرفه تحت اجعلوا) أي ومخرج النون طرف اللسان ، أي رأسه ومُحاذاة من اللثة فوق الثنايا .

(١) قاله التاذفي في الفوائد السريّة لوحة ١٩/ب .

(٢) في هامش (س) زيادة : وفي بعض النسخ : أوّل حاقّة .

(٣) الدقائق المحكّمة ص ٣٨ .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ١٩/ب .

وقال الناظم في التمهيد : « ومن رأسه أيضاً ومُحاذيه من اللثة النون » ^(١)

انتهى .

وقال في النشر : « المخرج العاشر للنون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق

الأنبا أسفل اللام قليلاً » ^(٢) انتهى .

وقال أبو شامة في شرحه على الشاطبية : « إن مخرج النون ممّا بين طرف

اللسان وفوق الأنبا ، وهو أخرج قليلاً من مخرج اللام » ^(٣) انتهى .

وقال مكّي في الرعاية : « النون تخرج من المخرج / السادس من مخارج الفم ٢٢/

فوق اللام قليلاً أو تحتها قليلاً على الاختلاف في ذلك » ^(٤) .

وقال سيويه : « ومخرجها من طرف اللسان بينه وما بين فوق الأنبا » ^(٥) ،

وهي متوسطة القوة ، وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم ، فذلك ممّا يزيد

في قوتها . والخفية منها مخرجها الخياشيم من غير مخرج المتحركة .

والنون مؤاخية للام ؛ لقرب المخرجين والانحراف اللام إلى مخرج النون ؛

لأنهما مجهورتان لكن في النون غنة ليست في اللام ، ولتقارُهما أبدلت العرب

أحدهما من الآخر فقالوا : هتت السماء ، وهتلت السماء ، إذا هطل مطرها

بقوة ، ولهذا نظائر كثيرة ^(٦) انتهى .

(١) التمهيد ص ١١٤ .

(٢) النشر ٢٠٠/١ .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٦ .

(٤) الرعاية ص ١٦٧ .

(٥) كتاب سيويه ٤٣٣/٤ .

(٦) هو بحروفه في الرعاية لمكي ص ١٦٧ .

وما قررناه لك فيه آية ظاهرة على أن لا دخل للحنك الأعلى في مخرجها أصلاً .

والحق اعتبار اللثة كما هو رأي ابن الناظم ^(١) ومن وافقه ^(٢) ، وهي ليست من الحنك الأعلى بل أسفل منه حول الأسنان خلافاً لما جَنَحَ إليه شيخ الإسلام حيث قال : « (والنون) تخرج (من طرفه) أي اللسان مع ما ذَكَرَ » ^(٣) ، يريد ما يليه من الحنك الأعلى ، أي ما يقرب منه من الحنك الأعلى مع المحاذاة .
وقوله (تَحْتَ اجْعَلُوا) أي اجعلوها أيها القراء تحت اللام قليلاً ، فيكون مخرجها على هذا أخرج من مخرج اللام . وقيل : فوقها قليلاً ^(٤) كما فهمم مما تقرر .

المخرج الحادي عشر من المخارج ، وهو السابع من مخارج اللسان للسراء ، وإليه أشار بقوله (وَالرَّاءُ يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَذْخُلُ) أخبر أن مخرج الراء يقارب مخرج النون ، إذ هو عبارة عما هو أدخل من مخرج النون وأخرج من مخرج اللام ، كما نص عليه الفخر الجاربردي ^(٥) .
وعبارة التمهيد : « ومن ظهره وما يحاذيه من اللثة للراء » ^(٦) .

(١) انظر الحواشي المفهمة ص ١١ .

(٢) كالجعبري في كثر المعاني (خط/ ٨٤٢) ، والتاذي في الفوائد السرية لوحة ٢٠/أ .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٤٠ .

(٤) انظر الحواشي الأزهرية ص ٣٢ ، والفوائد السرية لوحة ٢٠/أ .

(٥) في : شرح الشافية ٣٣٧/١ .

(٦) التمهيد ص ١١٤ .

وعبارته في التَّشْرِ : « المَخْرَجُ الحادي عَشَرَ للرَّاءِ ، وهي مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فَوْقَ الثَّنَايَا الْعُلْيَا ، غَيْرَ أَنَّهَا أَدْخِلَ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا » ^(١) .

وقال الشَّاطِئِيُّ ^(٢) :

وَحَرَفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مُدْخَلٌ وَكَمْ حَاقِيقٌ مَعَ سَيِّوِيَةٍ بِهِ اجْتَلَى
وقال أبو شامة / : « يعني يُدَانِي النُّونَ ، وهو الرَّاءُ ، تَخْرُجُ مِنْ مَخْرَجِهَا لَكِنَّهَا ب/ب
أَدْخِلَ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ ؛ لِانْحِرَافِهِ إِلَى اللَّامِ . فهذا معنى قوله
(إِلَى الظَّهْرِ مُدْخَلٌ) أي وَحَرَفٌ مُدْخَلٌ إِلَى الظَّهْرِ يُدَانِيهِ .
وأوردَ الشَّيْخُ أَبُو عمرو معنى أَنَّ هذه العبارة تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَخْرَجُ الرَّاءِ قَبْلَ
مَخْرَجِ النُّونِ ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ أَدْخِلَ مِنْهَا إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ . وأجَابَ بِأَنَّ مَخْرَجَ الرَّاءِ
بَعْدَ مَخْرَجِ النُّونِ وَإِنَّمَا يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ لَا عَلَى أَنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
نَطَقْتَ بِالنُّونِ وَالرَّاءِ سَاكِتَيْنِ وَجَدْتَ طَرَفَ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالرَّاءِ فِيمَا هُوَ
مَخْرَجٌ بَعْدَ مَخْرَجِ النُّونِ ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَجِدُهُ مُسْتَقِيمُ الطَّبَعِ لَا عَلَى التَّكْلُفِ » ^(٣) .
وقد عَلِمَ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَ النَّاظِمِ (أَدْخَلُ) أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ ، أَيِ الرَّاءِ أَكْثَرُ
انْحِرَافًا إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ مِنَ النُّونِ ، قَالَهُ ابْنُ النَّازِمِ ^(٤) .

(١) النشر ٢٠٠/١ .

(٢) في قصيدته : حِرْزُ الْأَمَانِي وَوَجْهُ التَّهَانِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ، فِي بَابِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ

وَصَفَاتِهَا ، الْبَيْتُ رَقْمُ (١١٤٣) .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٦ .

(٤) في : الحواشي الْمُفْهِمة ص ١٤ .

وقال بعضهم ^(١) في قول الناظم (لَظْهَرِ أَذْخَلَ) فيه إشارة إلى أنه دَاخِلٌ إلى ظَهْرٍ طَرَفِ اللِّسَانِ ، واللام فيه بمعنى : إلى . فأَدْخَلَ بمعنى : دَاخِلٌ ، كما أنْ أَهَوْنَ بمعنى : هَيْنَ ، في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الرُّوم ٢٧] ، وليس التَّفْضِيلُ مُراداً أصلاً ، يُرْشِدُكَ إلى ذلك قول الشَّاطِئِي :

وَحَرْفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مُدْخَلٌ

لكنِ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ أَبِي شَامَةَ وَغَيْرِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ أَذْخَلَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ ؛ لِمُشَارَكَةِ النُّونِ وَالرَّاءِ فِي أَصْلِ الْمَخْرَجِ .

وقال الجَعْبَرِيُّ وَتَبِعَهُ ابْنُ النَّازِمِ : « هي - يعني الرّاء - مِنْ ظَهْرِ رَأْسِ اللِّسَانِ وَمُحَاذِيهِ مِنْ لُتَّةِ الثَّنِيثَيْنِ الْعُلْيَيْنِ » ^(٢) ، وهو خِلَافٌ مَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ النَّازِمِ مِنْ أَنَّ الظَّهْرَ مُنْتَهَى الْمَخْرَجِ الَّذِي يُفْرَضُ مِنَ اللِّسَانِ خَاصَّةً لَا عَيْنَهُ ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ اللّامَ بِمَعْنَى فِي .

وَيُرَادُ بِـ (الظَّهْرِ) ظَهْرُ اللِّسَانِ لَا ظَهْرُ طَرَفِهِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ الْأَزْهَرِيِّ ^(٣) ، فَلَا يَكُونُ مُخَالَفَةً ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ ^(٤) : « وَمِنْ مَخْرَجِ النُّونِ ، يَعْنِي الرَّاءَ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ غَيْرَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا ؛ لِانْخِرَافِهِ إِلَى اللّام » .

(١) يقصد به التناذّي ، انظر الفوائد السريّة لوجه ٢٠/أ-ب .

(٢) في : كثر المعاني (خط/٨٤٢) ، والخواشي المفهّمة ص ١١ .

(٣) انظر الخواشي الأزهرية ص ٣٣ .

(٤) أي مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ، انظر منه

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضاً قَوْلُ مَكِّيٍّ فِي / الرُّعَايَةِ : « الرَّأءُ تَخْرُجُ مِنَ الْمَخْرَجِ السَّابِعِ مِنْ ١/٢٣
مَخَارِجِ الْقَمِّ ، مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ غَيْرِ أَنَّهَا أَدْخَلُ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلاً » ^(١) .
وَمَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ مِنْ تَغَايُرِ مَخَارِجِ الثَّلَاثَةِ هُوَ مَذْهَبُ سَبْيَوِيهِ وَالْحُذَاقِ . وَذَهَبَ
الْمَبْرُودُ وَيَجِيئُ الْفَرَّاءُ وَقُطْرُبٌ - تَلْمِيزُ سَبْيَوِيهِ - ^(٢) إِلَى أَنَّ مَخْرَجَهَا وَاحِدٌ ، وَهُوَ
طَرَفُ اللِّسَانِ مَعَ مَا يُحَاذِيهِ ^(٣) ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ التَّارْجِيحَ مِنْ غَيْرِ
مُرْجِحٍ ، لِاشْتِرَاكِ الْحَلَقِيَّةِ فِي الْحَلْقِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ بِالِاتِّفَاقِ .
وَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّ الْحَلَقِيَّةَ مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْحَلْقِ . رُدُّ بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ مُتَفَاوِتَةٌ فِي
طَرَفِ اللِّسَانِ أَيْضاً ^(٤) .
وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ يُقَالُ لَهَا : الدَّلَقِيَّةُ ، نِسْبَةً إِلَى مَوْضِعِ مَخْرَجِهَا ، وَهُوَ طَرَفُ
اللِّسَانِ ، إِذْ طَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ ذَلْقُهُ ، قَالَ النَّازِمُ فِي النَّشْرِ ^(٥) .

(١) الرعاية ص ١٦٩ .

(٢) هو محمد بن المستنير ، أبو علي التَّحَوِيُّ المعروف بِقُطْرُب (ت ٢٠٦ هـ) ، بغية الوعاة
٢٤٢/١ .

(٣) انظر اللائح السنية لوجه ١٠/ب ، والدقائق المحكمة ص ٤٠ ، والفوائد السرية لوجه
٢٠/ب ، والمنح الفكرية ص ٦٤ .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السرية لوجه ٢٠/ب .

(٥) النشر ٢٠٠/١ .

- ١٦- وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا : مِنْهُ وَمَنْ عَلِيَا الثَّنَايَا ، وَالصَّفِيرُ : مُسْتَكِنٌ
- ١٧- مِنْهُ وَمَنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا : لِلْعُلَايَا
- ١٨- مِنْ طَرَفَيْهِمَا ، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَةِ
- المُخْرَجُ الثَّانِي عَشَرَ مِنَ الْمَخَارِجِ ، وهو الثامن من مَخَارِجِ اللِّسَانِ لِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ ، وإليه أشار بقوله (وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمَنْ عَلِيَا الثَّنَايَا) أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الطَّاءَ وَالذَّالَ الْمُهْمَلَتَيْنِ وَالتَّاءَ الْمُثَنَّى فَوْقَ تَخْرُجٍ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ مِمَّا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ أَصُولِ الثَّنَايَا الْعُلَايَا مُصْعَدًا إِلَى الْحَنَكِ ^(١) .
- وعبارَةُ النَّاظِمِ فِي التَّمْهِيدِ : « وَمِنْ رَأْسِهِ أَيْضًا وَأَصُولِ الثَّنَيْتَيْنِ الْعُلَيَّتَيْنِ الطَّاءُ وَالتَّاءُ وَالذَّالُ » ^(٢) انتهى .
- وعبارته فِي التَّنْشِيرِ : « الْمَخْرَجُ الثَّانِي عَشَرَ لِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَايَا الْعُلَايَا مُصْعَدًا إِلَى جِهَةِ الْحَنَكِ » ^(٣) .
- قال أَبُو شَامَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّاطِئِيِّ :
- وَمِنْهُ وَمَنْ يَبِينِ الثَّنَايَا ثَلَاثَةً إِلَى آخِرِهِ ^(٤)
- « يَعْنِي وَمِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِنْ الثَّنَايَا الْعُلَايَا - يَعْنِي بَيْنَهُمَا - ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَهِيَ : الطَّاءُ وَالذَّالُ الْمُهْمَلَتَانِ / وَالتَّاءُ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِ .

ب/٢٣

(١) قاله القسطلاني فِي اللَّائِكِي السَّنْبَةِ لَوْحَةُ ١١/ب .

(٢) التَّمْهِيدُ ص ١١٤ .

(٣) النُّشْرُ ٢٠٠/١ .

(٤) الْبَيْتُ رَقْم (١١٤٦) ، وَتَمَامُهُ :

وَحَرْفٌ مِنْ اطْرَافِ الثَّنَايَا هِيَ الْعَلَا

وعبارة سيويه : « ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا » ^(١) . زاد غيره : مُصْعَدًا إِلَى الْحَنَكِ .

وقال أبو عمرو ^(٢) : « وقوله (وأصول الثنايا) ليس مُحْتَمًّا بل قد يكون ذلك من أصول الثنايا ، وقد يكون مما بعد أصولها قليلاً مع سلامة الطبع من التكلّف » . وقوله (وَمِنْ عَلَيَا الثَّانِيَا) من باب إضافة الصفة إلى موصوفها . والأصل : الثنايا العليا . ولم يذكر سيويه في عبارته (العليا) وهي مُرَادَّةٌ . وهذه إضافة صحيحة ؛ لأن الثنايا قسمان : سُفْلَى وَعُلْيَا ، فمميز بالإضافة ، نحو : علماء القوم ، وفضلاء الرجال ، وليس في كل جهة إلا ثنيان ، فالمجموع أربع . وجوز التعبير عن الثني بالجمع تخفيفاً ، وهو أولى من غيره ؛ لأمن الإلباس . ونظيره قولهم : وهو عظيم المناكب ، عريض الحواجب ، شديد المرافق » ^(٣) .

وهذه الثلاثة تُسَمَّى نَظْعِيَّةً ^(٤) ؛ لِمَجَاوَرَةِ مَخْرَجِهَا نَظْعِ الْغَارِ الْأَعْلَى - وهو سَقْفُهُ - لَا لِمَخْرُوجِهَا مِنْهُ كَمَا قِيلَ ^(٥) .

المخرج الثالث عشر للصّاد والزّاي والسّين ، وهو التاسع من مخارج اللسان ، وإليه أشار بقوله (وَالصَّفِيرُ : مُسْتَكِنٌ مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّانِيَا السُّفْلَى)

(١) كتاب سيويه ٤/٤٣٣ .

(٢) أي الداني .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٧ .

(٤) بكسر النون وفتح الطاء ، كما في المصباح المنير ص ٦١١ ، مادة (ن ط ع) .

(٥) قاله التاذفي في الفوائد السرية لوحة ٢١/أ .

أَخْبَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّ حُرُوفَ الصَّفِيرِ ^(١) ، وَهِيَ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ الْمُهْمَلَةُ - الْآتِي ذِكْرُهَا فِي كَلَامِهِ بَعْدُ - اسْتَقَرَّ خُرُوجُهَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِنْ أَطْرَافِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى .

وَعِبَارَتُهُ فِي التَّمْهِيدِ : « وَمِنْ رَأْسِهِ أَيْضاً وَبَيْنَ أُصُولِ الثَّنَيْتَيْنِ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ الْمُهْمَلَةُ » ^(٢) .

وَقَالَ فِي النَّشْرِ : « الْمَخْرَجُ الثَّلَاثُ عَشَرَ لِحُرُوفِ الصَّفِيرِ وَهِيَ : الصَّادُ وَالسَّيْنُ وَالزَّايُ مِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَفَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى ، وَيُقَالُ فِي الزَّايِ : زَاءٌ بِالْمَدِّ ، وَزِيٌّ بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ » ^(٣) . انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ النَّاظِمِ : « إِنَّ حُرُوفَ الصَّفِيرِ : الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ مَخْرَجُهُنَّ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِنْ أَطْرَافِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى » ^(٤) . وَفِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ النَّازِمَ اعْتَبَرَ فَوْقَ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى الَّذِي هُوَ تَحْتَ الْعُلْيَا بِعَيْنِهِ يَرِيدُ بِهِ مَا بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ لَمْ يَتَّعَبِرْ / ذَلِكَ ، إِذْ طَرَفُ الشَّيْءِ غَيْرُ فَوْقِهِ ، نَعَمْ يُمَكِّنُ التَّوْفِيقُ بِحَمْلِ الْفَوْقِ عَلَى الْأَطْرَافِ ؛ لِمُجَاوَرَتِهِ إِيَّاهَا ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَجَازِ عَلَى مُجَاوَرِهِ إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الْمُتَبَادَرِ ^(٥) .

١/٢٤

(١) فِي هَامِشِ (س) نَقَلَ مِنْ شَرْحِ طَاشِ كَبْرِي عَلَى الْجَزْرِيةِ نَصُّهُ : « الصَّفِيرُ : نَوْعٌ مِنَ الصَّوْتِ يُقَالُ : صَفَرُ الطَّائِرِ ، يُصَفِّرُ صَفِيرًا ، طَاشَ كَبْرِي » . وَهُوَ كَذَلِكَ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ ص ٨٢ .

(٢) التَّمْهِيدُ ص ١١٤ .

(٣) النَّشْرُ ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وَفِي الزَّايِ لُغَاتٌ أُخْرَى ، انْظُرِ الْقَامُوسَ الْحَيْطُ ١٦٩٥/٢ .

(٤) الْحَوَاشِي الْمَفْهَمَةُ ص ١١ .

(٥) قَالَهُ النَّاذِيُّ فِي الْفَوَائِدِ السَّرِّيَةِ لَوْحَةُ ٢١/ب ، وَانْظُرِ الْمَنْحَ الْفِكْرِيَّةَ ص ٦٥ .

وقال الشَّاطِئُ^(١) :

مِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا

يريدُ بذلك بينَ مجموعتهما ، وبالثنَايَا : الثَّنَايَا السُّفْلَى ، هكذا قاله بعضهم^(٢) .
وقال شيخُ الإسلامِ زَكْرِيَّا في شَرْحِهِ على هذه المُقَدِّمَةِ : « وعِبَارَةُ الشَّاطِئِ
رَحِمَهُ اللَّهُ (وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا) يعني العُلْيَا ، ولا مُنَافَاةَ ؛ فَهِيَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِنْ
بَيْنِ الثَّنَايَا العُلْيَا والسُّفْلَى »^(٣) .
وُتَّسِمَى هذه الثلاثةُ أُسْلِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أُسَلَّةِ اللِّسَانِ ، وَهِيَ مُسْتَدَقَّةٌ ، هَكَذَا
قِيلَ .

وقال بعضُ الشُّرَاحِ في هَذَا الْمَحَلِّ نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ : « وَتُسَمَّى
الثَّلَاثَةُ أُسْلِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أُسَلَّةِ اللِّسَانِ ، وَهِيَ طَرَفُهُ لَا مُسْتَدَقَّةٌ كَمَا تُؤْهِمُ »^(٤) .
وقال صاحبُ الْقَامُوسِ : « الْأُسَلَّةُ مِنَ اللِّسَانِ طَرَفُهُ ، وَمِنْ الْعِضْدِ وَالذَّرَاعِ
مُسْتَدَقَّةٌ »^(٥) .

(١) في قصيدته : حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع ، البيت رقم (١١٤٦) .

(٢) كالتاذي في الفوائد السرية لوحة ٢١/ب .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٤٢ .

(٤) يقصد به التاذي رحمه الله ، انظر الفوائد السرية لوحة ٢١/ب . ولم أقف عليه في مادة
(أسل) في النهاية ولا في اللسان . وابن الأثير : هو عليُّ بنُ محمدٍ الشيبانيُّ الجسريُّ (ت

٦٣٠ هـ) ، الأعلام ٣٣١/٤ .

(٥) القاموس المحيط ١٢٧٢/٢ .

وفي قوله (وَالصَّغِيرُ مُسْتَكِنٌ) أي مُسْتَقَرٌّ^(١) ، مُضافان مُقَدَّران ، والتَّقْدِيرُ :
وَحُرُوفُ الصَّغِيرِ مُسْتَكِنٌ خُرُوجُهَا . والمُضَافُ الثَّانِي وهو لَفْظُ خُرُوجٍ ، لَمَّا حُذِفَ
وَأَقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ - وهو الهاء - انقلبَ بَعْدَ الجَرِّ مَرْفُوعاً ، وَاسْتَكَنَّ فِي
الصفة^(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ [يونس ١] ، إِذَا
اعْتَبِرَ أَنَّ الْأَصْلَ الْحَكِيمُ قَائِلُهُ^(٣) .

تنبيه :

قال الجاربردي : « ذَكَرَ فِي شَرْحِ الْهَادِي أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ ذِكْرُ السَّيْنِ عَلَى
الرَّايِ ؛ لِأَنَّ السَّيْنَ مُقَدَّمٌ فِي الْمَخْرَجِ ؛ لِأَنَّ الرَّايَ أَقْرَبُ إِلَى مُقَدَّمِ الْفَمِ مِنَ
السَّيْنِ »^(٤) انتهى .

المَخْرَجُ الرَّابِعُ عَشَرَ مِنَ الْمَخَارِجِ ، وهو العاشرُ من مَخَارِجِ اللِّسَانِ لِلظَّاءِ
وَالذَّالِ وَالتَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا لِلْعَلْيَا مِنْ طَرَفَيْهِمَا)
أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مَخْرَجُهُنَّ مَا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا
الْعَلْيَا ، ذَكَرَهُ مَكِّي فِي الرُّعَايَةِ وَتَبَعَهُ النَّاطِمُ فِي التَّشْرِيعِ^(٥) .

(١) في هامش (س) نقل من شرح طاش كبري على الجزرية نصه : « أي المستقر ، من كُنْتُ
الشيءَ سترته . والمراد : معنى المستقر كما عبّر به الشارح ؛ إذ يلزم المستقر في مكان الاستقرار
فيه عادة ، طاش كبري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة ص ٨٢ .

(٢) في (ز ٢) : واستكن في الصغير ، وما أثبتته هو أيضاً في الفوائد السرية لوحة ٢١/ب .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السرية لوحة ٢١/ب .

(٤) شرح الشافعية ٣٣٧/١ .

(٥) انظر الرعاية على التوالي ص ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، والنشر ٢٠١/١ .

وعبارته في التمهيد : « وَمِنْ رَأْسِهِ وَمَا بَيْنَ طَرَفَيْ الثَّيْتَيْنِ الظَّاءُ وَالذَّالُ
وَالثَّاءُ » ^(١) .

وقال ابن الناطم : « ثُمَّ أَخْبَرَ - يعني والدّه - أَنَّ الظَّاءَ وَالذَّالَ / وَالثَّاءَ ٢٤/ب
مَخْرَجُهُنَّ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَطَرَفِ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا » ^(٢) ، وهو تابع لابن الحاجب ^(٣) .
وُسَمِّيَ هذه الثلاثة لِثَوِيَّةٍ ، نِسْبَةً إِلَى اللَّثَةِ - بكسر اللام - وهي اللَّحْمُ الثَّابِتُ
حَوْلَ الْأَسْنَانِ ^(٤) ؛ لِمُجَاوَرَةِ مَخْرَجِهَا إِيَّاهَا . وَقِيلَ : لِمُخْرُجِهَا مِنْهَا ، وهو
خُرُوجٌ عَنْ حَدِّ الصَّوَابِ .

والضميرُ في قوله (مِنْ طَرَفَيْهِمَا) يَرْجِعُ إِلَى طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّيْتَيْنِ
الْعُلْيَتَيْنِ . وَالثَّاءُ الْمُتَلْتَةُ مِنْ قَوْلِهِ (وَالظَّاءُ وَالذَّالُ [وَثَا] ^(٥)) مَقْصُورَةٌ كَالثَّاءِ فِي
قَوْلِهِ (وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا مِنْهُ) .

وَالظَّاءُ الْمُشْتَالَةُ مُبْتَدَأٌ ، وَالذَّالُ وَالثَّاءُ عَطْفٌ عَلَيْهَا ، وَلِـ (الْعُلْيَا) خَبَرٌ . وَقَوْلُهُ
(مِنْ طَرَفَيْهِمَا) خَبَرٌ ثَانٍ .

وَعُلِمَ ثَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَخَارِجَ اللِّسَانِ عَشْرَةٌ ، وَحُرُوفُهُ ثَمَانِيَةٌ عَشَرٌ .

(١) التمهيد ص ١١٤ .

(٢) الحواشي المفهومة ص ١١ .

(٣) انظر معن الشافعية مع شرحها ٣٣٧/١ .

(٤) انظر لسان العرب ٢٣٦/١٢ ، مادة (ل ث هـ) .

(٥) زيادة لازمة لاقتضاء الكلام لها .

فائدة :

إنما قَدَّمَ المَصْنُفُ حُرُوفَ الصَّفِيرِ عَلَى الثَّوِيَّةِ تَبَعاً لِسَيِّوِيهِ ^(١) ، ولأنَّهَا تُقَارِبُ مَخْرَجَ الطَّاءِ وَأُخْتِيهَا ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ أَطْرَافِ الثَّنَائَا ^(٢) .

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَخَارِجِ اللِّسَانِ وَحُرُوفِهِ شَرَعَ فِي مَخَارِجِ الشَّفَّةِ وَحُرُوفِهَا فَقَالَ (وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَّةِ قَالَفَا مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَائَا الْمُشْرِفَةِ) المَخْرَجُ الْخَامِسَ عَشَرَ لِلْفَاءِ ، يَرِيدُ أَنَّ الْفَاءَ تَخْرُجُ مِنْ بَطْنِ الشَّفَّةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافِ الثَّنَائَا الْعُلْيَا .

قال أبو شامة : « هذه عبارة سيوييه » ^(٣) .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يُقَيَّدِ النَّاظِمُ الشَّفَّةَ بِالسُّفْلَى ؟

قلت : لِأَنَّهُ مَا عُوِّدَ فِي التَّنْطِقِ انْطِبَاقُ الشَّفَّةِ الْعُلْيَا بِالثَّنَائَا الْعُلْيَا .

والفاءُ فِي قَوْلِهِ (قَالَفَا مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَائَا) مَقْصُورَةٌ لِلْوَزَنِ ، وَالْعَيْنُ مِنْ (مَعَ) سَاكِنَةٌ عَلَى لُغَةٍ رَبِيعَةٍ ^(٤) ، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَيْهَا عَلَى قَاعِدَةِ قِرَاءَةِ وَرْشٍ مُطْلَقاً وَحَمْزَةً وَقَفاً ^(٥) ، نَحْوُ : « قَدْ أَفْلَحَ » [الْمُؤْمِنُونَ ١] .

والفاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى (الْفَا) زَائِدَةٌ . وَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ مُقَدِّمَةُ الْخَيْرِ ، وَقَدْ تَعْتَبِرُ

(١) انظر كتاب سيوييه ٤/٤٣٣ .

(٢) هذه الفائدة مجرورها في المنح الفكرية ص ٦٦ .

(٣) إبراز المعاني ص ٧٤٨ ، وهو في كتاب سيوييه ٤/٤٣٣ .

(٤) انظر مغني اللبيب ١/٣٣٣ .

(٥) انظر التيسير للداني ص ٣٨ ، والنشر ١/٤٠٨ ، ٤٢٧ .

فَعِلِيَّةٌ بِتَقْدِيرٍ : فَاجْعَلِ الْفَاءَ ؛ لِيَكُونَ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المذثر ٣] وَنَظَائِرُهُ .

فعلى هذا لا تكون الفاء زائدة بل شرطية ، وَتَحْقِيقُ كَوْنِهَا شَرْطِيَّةً لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ ، وَمَنْ رَأَاهُ فَعَلِيَّةً بِحَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ لِلسَّيِّدِ الْجُرْجَانِيِّ قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ / (١) . ١/٢٥

ثُمَّ أَخَذَ فِي تَنْمَةِ مَخَارِجِ الشَّفَتَيْنِ فَقَالَ :

١٩- لِلشَّفَتَيْنِ : الْوَاوُ بَاءٌ مِيمٌ وَغُثَّةٌ : مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

المَخْرُجُ السَّادِسُ عَشَرَ مِنَ الْمَخَارِجِ لِلْوَاوِ غَيْرِ الْمَدِّيَةِ وَالْبَاءِ وَالْمِيمِ . أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مَخْرَجُهَا مِنْ بَيْنِ الشَّفَتَيْنِ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى مِنْ غَيْرِ انْطِبَاقٍ بَيْنَهُمَا مَعَ الْوَاوِ وَانْطِبَاقٍ مَعَ الْبَاءِ وَالْمِيمِ ، إِلَّا أَنَّ انْطِبَاقَهُمَا مَعَ الْبَاءِ أَقْوَى مِنْ انْطِبَاقِهِمَا مَعَ الْمِيمِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي تَأَخُّرُ الْوَاوِ عَنْهُمَا لِذَلِكَ كَمَا فَعَلَ مَكِّي ؛ حَيْثُ قَدَّمَ الْبَاءَ وَذَكَرَ الْمِيمَ عَقِبَهَا وَخَتَمَ بِالْوَاوِ (٢) .

وهذه الأربعة أحرف (٣) - أعني الفاء والواو والباء والميم - يُقَالُ لَهَا الشَّفْهِيَّةُ وَالشَّفْوِيَّةُ ، تُسَبَّنُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَخْرُجْنَ مِنْهُ (٤) .

وَاخْتَلَفُوا فِي لَامِ (شَفَا) هَلْ هِيَ هَاءٌ أَوْ وَاوٌ ؟

(١) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ٢٢/أ-ب .

(٢) انظر الرعاية على التوالي ص ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .

(٣) كذا في النسخ جميعها ، والوجه : الأربعة الأحرف أو أربعة الأحرف .

(٤) انظر النشر ١/٢٠١ .

قال الجاربردي : « فَمَنْ قال : لَامُ شَفَةِ هَاءٍ - وهو المختار - لقولهم : شَفِيهَةٌ ، وشِفَاءٌ ، وَرَجُلٌ شَفَاهِيٌّ - بالضم - أي عَظِيمُ الشَّفَةِ ، قال : شَفِيهَةٌ . وَمَنْ قال : إِنَّ لَامَهَا وَاوٌ ، لقولهم في الجمع : شَفَوَاتٌ ، وَرَجُلٌ أَشْفَى - إذا كان لا تَنْضُمُ شَفَتَاهُ - قال : شَفَوِيَّةٌ » ^(١) .

ثم أشار للمخرج السابع عشر وهو للغنة بقوله (وَغَنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ) أخبر رحمه الله أَنَّ الغَنَّةَ مَخْرَجُهَا - أي مَخْرَجُ مَحَلُّهَا - الْخَيْشُومُ ؛ وهو خَرَقُ الأنفِ الْمُجَذَّبُ إِلَى دَاخِلِ الْفَمِ ، كَذَا فِي التَّمْهِيدِ ^(٢) .

وقيل : هو المُرْكَبُ فَوْقَ غَارِ الْحَلْقِ الْأَعْلَى ^(٣) .
وقيل : أَقْصَى الأنفِ . وَمَحَلُّهَا النُّونُ - وَلَوْ تَنْوِيناً - وَالْمِيمُ الْمُخْفَتَانِ وَالْمُدْغَمَتَانِ ^(٤) .

وعبارته في النشر : « الْمَخْرَجُ السَّابِعُ عَشَرَ : الْخَيْشُومُ ، وهو للغنة ، وهي تكون في النون والميم السَّاكِنَتَيْنِ حَالَةَ الْإِخْفَاءِ ، أو ما في حُكْمِهِ مِنَ الْإِدْغَامِ بِالْغَنَةِ ، فَإِنْ مَخْرَجَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ يَتَحَوَّلُ مِنْ مَخْرَجِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَنْ مَخْرَجِهِمَا الْأَصْلِيِّ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ ، كما يَتَحَوَّلُ مَخْرَجُ حُرُوفِ الْمَدِّ مِنْ مَخْرَجِهِ

(١) شرح الشافية ١/٣٣٧ ، وانظر لسان العرب ٧/١٥٦-١٥٧ ، مادة (ش ف هـ) .

(٢) التمهيد ص ١٧١ .

(٣) ذكره مكِّي في الرعاية ص ٢١٤ ، والتاذهي في الفوائد السريّة لوجه ٢٢/ب .

(٤) هو بحروفه في الحواشي المفهمة ص ١١-١٢ .

إلى الجوف على الصواب . وقول سيبويه : إن مخرج النون الساكنة من مخرج
/ النون المتحركة ، إنما يريد به النون المظهرة «^(١) انتهى .

ب/٢٥

فإن قلت : الغنة ليست بحرف ؟

قلت : لا نُسلم ذلك فقد نصّ مكّي في الرعاية على أنّها نون ساكنة خفيفة
تخرج من الخياشيم ، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفأة
- وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة - وللتنوين والميم الساكنة . ثم قال : «والغنة
حرف مجهور شديد ، لا عمل للسان فيها»^(٢) انتهى .

ولئن سلمنا ذلك كما هو الحق فنقول : هي صفة شبيهة بصوت الغزال إذا
ضاع ولدها ، ومخرج محلها الخيشوم كما تقدّم^(٣) .

وبهذا التقدير اندفع ما أورده بعضهم من أنّها صفة ، واللائق ذكرها في
الصفات^(٤) ، ولأنه كان ينبغي أن يذكر عوضها النون المخفأة ، فإن مخرجها من

(١) النشر ٢٠١/١ ، وفي حُسن ترحيه الإمام ابن الجزري لكلام سيبويه دليل على الحاجة في
فهم كلام الكبار إلى الكبار ، وتقدّم لذلك نظائر .

(٢) الرعاية ص ٢١٤ . قال القسطلاني في اللآلئ السنية لوجه ١١/ب : « قال الجعري :
جعل الغنة حرفاً غير شديد - بالمهمل - وإن أراد أنها ذات محل فلا يلزم منه حرفيتها .
قال : وإلى هذا أشرنا في العقود بقولنا :

وَالْغَنَةُ أَبْطَلَ قَوْلَ مَكِّي بِهَا	فِي أَنَّهَا حَرْفٌ وَأَمْ بَيَانٍ
فِي أَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا	وَتَحِلُّ حَرْفًا رَبَّةً اسْتِعْلَانٍ

(٣) انظر الدقائق المحكمة ص ٤٤ .

(٤) قال القسطلاني في اللآلئ السنية لوجه ١١/ب : « وهي من الصفات ، ولو ذكر موضعها
مخرج النون المخفأة كان أولى » .

الْخِشُومِ ، وهي حرفٌ بِخِلَافِ الْغَنَّةِ ^(١) ، مع أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّي النُّونَ السَّاكِنَةَ الْمُخْفَاةَ غَنَّةً مَعَ الْقَوْلِ بِحَرْفِيَّتِهَا كَالْجَارِ بَرْدِيٍّ ، فَإِنَّهُ عَدَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَفَرِّعَةِ ^(٢) .
ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ : « أَتَى إِذَا قُلْتَ : ﴿عَنْ﴾ كَانَ مَخْرَجُهَا مِنْ طَرَفِ
اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ . وَإِذَا قُلْتَ : ﴿عَنْكَ﴾ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَخْرَجٌ مِنَ الْفَمِ ، لَكِنِهَا غَنَّةٌ
تَخْرُجُ مِنَ الْخِشُومِ . فَلَوْ نَطَقَ بِهَا النَّاطِقُ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَأَمْسَكَ أَنْفَهُ لَبَانَ
اِخْتِلَافُهَا » ^(٣) .

فِيُمْكِنُ حَمْلُ الْغَنَّةِ هُنَا عَلَى النُّونِ الْمُخْفَاةِ نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ ، بِقَرِينَةِ أَنَّ
الْكَلَامَ فِي الْحُرُوفِ لَا فِي صِفَاتِهَا ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْغَنَّةِ فِي قَوْلِهِ (وَأَظْهَرَ الْغَنَّةَ)
وغيره مِنَ الْمَوَاضِعِ الْآتِيَةِ ^(٤) ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا الصِّفَةَ حَتْمًا ^(٥) .
وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَرَّرَ قَوْلُ أَبِي شَامَةَ نَقْلًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو : « وَهَذِهِ الْغَنَّةُ الْمُسَمَّاةُ
بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، هَذِهِ النُّونُ لَيْسَتْ الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا ^(٦) ؛ فَإِنَّ تِلْكَ مِنَ الْفَمِ وَهَذِهِ
مِنَ الْخِشُومِ . وَقَالَ : وَشَرَطُ هَذِهِ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفَمِ ؛
لِيَصَحَّ إِخْفَاؤُهَا ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَوْ كَانَتْ آخِرَ الْكَلَامِ

(١) كما في الخواشي المفهمة ص ١٢ .

(٢) انظر شرح الشافية ٣٣٧/١ .

(٣) شرح الشافية ٣٣٩/١ .

(٤) انظر باب النون والميم المشدَّتين والميم الساكنة ، وباب أحكام النون الساكنة والتنوين .

(٥) ما ذكره الشارح من قوله : « فَإِنْ قُلْتَ : الغنة ليست بحرف ... إلى هنا » هو بحروفه في

الفوائد السريّة لوجه ٢٢/ب - ٢٣/أ ، وانظر المنح الفكرية ص ٦٩ .

(٦) أي عند قول الناظم : (وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَخْتُ اجْعَلُوا) .

وَجَبَّ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى / ^(١) . فَإِذَا قُلْتَ : ﴿عِنْدِكَ﴾ و ﴿مِنْكَ﴾ فَمَخْرَجُ هَذِهِ ١/٢٦
النونِ مِنَ الْخَيْشُومِ ، وَلَيْسَتْ تِلْكَ النونُ فِي الْحَقِيقَةِ . وَإِذَا قُلْتَ : ﴿مَنْ خَافَ﴾
و (مَنْ أَبُوكَ) فَهَذِهِ النونُ الَّتِي مَخْرَجُهَا مِنَ الْقَمِّ » ^(٢) .
وَتَقْيِيدُ بَعْضِهِمُ النونَ وَالْمِيمَ بِالسُّكُونِ وَعَدَمِ الْإِظْهَارِ إِنَّمَا هُوَ لِكَمَالِ الْغَنَةِ
لَا لِأَصْلِهَا ، ذَكَرَهُ الْجَعْفَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٣) وَسَيَأْتِي إِيضَاحُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ
الناظِمِ (وَأَظْهَرَ الْغَنَةَ) ^(٤) .

* * *

(١) قابل ما هنا في المنح الفكرية ص ٧٠ .

(٢) إبراز المعاني ص ٧٥٠ .

(٣) في كثر المعاني (خط/ ٨٤٥) .

(٤) انظر شرح البيت (٦٢) .

[بَابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ]

ولما فرغ المصنّف من الكلام على مخارج الحروف الهجائية ، شرع في الكلام على صفاتها فقال :

٢٠- صِفَاتُهَا : جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلٌّ مُنْفَتِحٌ مُصْنَمَةٌ ، وَالضَّدُّ قُلٌّ
أقول : الصّفاتُ جَمْعُ صِفَةٍ ^(١) ، وهي لَفْظٌ يدلُّ على معنى في مَوْصُوفِهِ ، إمَّا
باعتبار محلِّه أو باعتبار ذاته . فالأولُ : الحَلَقِيَّةُ والثَّوِيَّةُ وشبه ذلك ، والثاني :
كالجهر والهمس ^(٢) .

ولهذه الصّفات فائدتان :

الأولى : تَمْيِيزُ الْحُرُوفِ الْمُشْتَرَكَةِ في المَخْرَجِ ؛ لأنَّ المَخْرَجَ لِلْحَرْفِ كَالْمِيزَانِ ،
تُعرفُ به كَمِيَّتُهُ وَالصِّفَةُ لَهُ كَالثَّاقِدِ تُعرفُ به كَيْفِيَّتُهُ ^(٣) .
ولولا ذلك لكان الكلامُ بمنزلةِ أصواتِ البهائم التي لها مَخْرَجٌ واحدٌ وصِفَةٌ
واحدةٌ فلا تُفْهَمُ . وهذا معنى قول المازني ^(٤) : إذا هَمَسْتَ وَجَهَرْتَ وَأَطْبَقْتَ

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كيري على الجزرية نصُّه : « وهي لغةٌ : ما قام
بالشيءٍ من المعاني كالعلم والسَّواد . ولم يريدوا بالصفة معنى التَّعَت ، كما أراده
النحويون ، مثل : اسم الفاعل أو المفعول ، أو ما يرجع إليها من طريق المعنى نحو : مثل
وشبهه . وصفة الحرفِ كَيْفِيَّةٌ عَارِضَةٌ للحرفِ عند حصوله في المخرج ، وبذلك تَتَمَيَّزُ الحروفُ
المتحدة بعضها عن بعض ، طاش كيري » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح
المذكور ص ٨٧ .

(٢) ذكره القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ١١/ب ، ولطائف الإشارات ١٩٦/١ .

(٣) انظر اللآلئ السنية لوحة ١٢/أ ، والدقائق المحكمة ص ٤٥ .

(٤) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني النحوي (ت ٤٢٩ هـ) ، بغية الوعاة ٤٦٣/١ .

وَفَتَحَتْ اخْتَلَفَتْ أَصْوَاتُ الْحُرُوفِ الَّتِي مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ . وَقَالَ الرُّمَانِيُّ ^(١)
وغيره : لولا الإطباقُ لصارتِ الطاءُ تاءً ^(٢) ؛ لأنه ليس بينهما فرقٌ إلا الإطباقُ ،
ولصارتِ الطاءُ ذالاً ، ولصارتِ الصادُ سيناً ، والأخرى تحسّين لفظِ الحُرُوفِ
المختلفةِ المخارجِ ^(٣) .

فقد اتَّضح لك بهذا أن صفاتِ الحُرُوفِ قِسمان : مُمَيِّزٌ ومُحَسِّنٌ . فسُبْحان مَنْ
دَقَّتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حِكْمَتَهُ .

والصفاتُ كثيرةٌ ، قال أبو محمد مَكِّيٌّ فِي الرَّعَايَةِ : « لَمْ أَزَلْ أَتَّبِعُ الْقَابَ
الْحُرُوفِ التَّسْعَةَ وَالْعَشْرِينَ وَصِفَاتِهَا وَعِلَلُهَا حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةً وَأَرْبَعِينَ
لِقَباً ، صِفَاتِهَا ، وَصِفَتْ بِذَلِكَ عَلَى مَعَانٍ وَعِلَلٍ ظَاهِرَةٍ نَذَكُرُهَا مَعَ كُلِّ قِسْمٍ / ٢٦ب
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ بَاباً .

وربما كان للحرفِ صِفَتانِ وثلاثٌ وأكثرُ ، فالحُرُوفُ تَشْتَرِكُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ
وَتَفْتَرِقُ فِي بَعْضٍ وَالْمَخْرَجُ وَاحِدٌ ، وَتَتَّفِقُ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخْرَجُ مُخْتَلَفٌ . وَلَا تَجِدُ
أَحْرَفاً اتَّفَقَتْ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخْرَجِ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ اشْتِرَاكَهَا فِي السَّمْعِ
فَتَصِيرُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَلَا يُفْهَمُ الْخِطَابُ بِهَا .

(١) هو أبو الحسن عليُّ بنُ عيسى الرُّمَانِيُّ ، إمام في العربية (ت ٣٨٢ هـ) ، بغية الوعاة
١٨٠/٢ .

(٢) في (ت) و (ز ٢) : ذالاً ، وهي كذلك في المنح الفكرية ص ٧١ .

(٣) انظر اللآلئ السنية لوجه ١٢/أ ، والمنح الفكرية ص ٧٠-٧١ .

وهذه الصفات والألقاب إنما هي طبائع في الحروف جبلها الله على ذلك
فسُميت تلك الطبائع التي فيها بما نذكره من الألقاب اصطلاحاً^(١) .
وقد زاد الناس على ما ذكرَ ونقصوا .

وذكر المصنف سبعة عشر نوعاً - كما سيأتي على تفصيل فيه - وهذا هو
المشهور :

منها المجهورة ، وعدتها تسعة عشر حرفاً : الهمزة ، والألف ، والباء
الموحدة ، والجيم ، والذال المهملة ، والذال المعجمة ، والراء ، والزاي ،
والضاد ، والطاء ، والظاء المشالة ، والعين ، والغين المعجمة ، والقاف ، واللام ،
والميم ، والنون ، والواو ، والياء المثناة تحت . وضدّها المهموسة وستأتي^(٢) .

والجهر في اللغة : الصوت القوي الشديد ، والإعلان^(٣) .

سُميت بذلك من قولهم : جهرت إذا أعلنت ، وذلك أنه لما امتنع النفس أن
يجري معها انحصر الصوت لها فقوي التصويت بها^(٤) .

وبعضها أقوى من بعض على قدر ما فيها من الصفات القويّة^(٥) .

(١) الرعاية ص ٩٢ .

(٢) انظر ص ١١٥ .

(٣) انظر اللسان ٣٩٧/٢ ، مادة (ج ه ر) ، والرعاية ص ٩٣ ، والخواشي المفهمة
ص ١٢ ، واللائح السنية لوحة ١٢/ب .

(٤) ذكره أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٥١ .

(٥) انظر الرعاية ص ٩٢ ، والتمهيد لابن الجزري ص ٩٧ .

فمعنى الحرفِ المَجْهُورِ : أَنَّهُ حَرْفٌ قَوِيٌّ ، مَنَعَ النَّفْسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ عِنْدَ التَّنْطِقِ ؛ لِقُوَّتِهِ وَقُوَّةِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ خُرُوجِهِ ^(١) .

ومنها الرَّخْوَةُ - أي حُرُوفُ الرَّخْوَةِ - وَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ حَرْفًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا وَهِيَ : التَّاءُ الْمُثَلَّثَةُ ، وَالْحَاءُ الْمُهْمَلَةُ ، وَالْخَاءُ الْمُعْجَمَةُ ، وَالذَّالُ الْمُعْجَمَةُ ، وَالزَّيُّ ، وَالسَّيْنُ ، وَالشَّيْنُ ، وَالصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالظَّاءُ الْمُشَالَّةُ ، وَالغَيْنُ ، وَالْفَاءُ ، وَالْهَاءُ . وَزَادَ بَعْضُهُم الْأَلْفَ ، وَالْوَاوَ ، وَالْيَاءَ ، وَعَلَيْهِ تَكُونُ سِتَّةَ عَشَرَ حَرْفًا .

وَضِدُّهَا الشَّدِيدَةُ وَالْبَيِّنَةُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا ^(٢) .

وَالرَّخْوَةُ - بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ - وَالْكَسْرُ أَشْهُرُ / . وَمَعْنَاهَا لُغَةً : اللَّيْنُ ، سُمِّيَتْ ^{٢٧/أ} حُرُوفُهُ رِخْوَةً ؛ لِضَعْفِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا عِنْدَ التَّنْطِقِ بِهَا فَجَرَى النَّفْسُ ^(٣) مَعَ الصَّوْتِ ، فَلَا يَنْتَحِصِرُ جَرِيُّ صَوْتِهَا عِنْدَ إِسْكَانِهَا ، فَهُوَ أَوْضَعُ مِنَ الشَّدِيدِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : الْبَيْسُ ، وَافْرِشْ ، فَيَجْرِي الصَّوْتُ مَعَهُمَا عِنْدَ سُكُونِهِمَا ، وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ أَخَوَاتِهِمَا . وَإِنَّمَا لُقِّبَتْ بِالرَّخْوَةِ ؛ لِأَنَّ الرَّخَاوَةَ اللَّيْنُ كَمَا تَقَدَّمَ وَهِيَ ضِدُّ الشَّدَةِ ^(٤) .

ومنها الْمُسْتَفْلَةُ ، أي وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَفْلَةُ ، وَعِدَّتُهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَرْفًا : الْهَمْزَةُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ ، وَالتَّاءُ ، وَالثَّاءُ ، وَالجِيمُ ، وَالْحَاءُ ، وَالذَّالُ ،

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي التَّمْهِيدِ ص ٩٧-٩٨ .

(٢) انْظُرْ عَلَى التَّوَالِي ص ١١٨ ، ١٢١ .

(٣) فِي (س) وَ(ز) (١) وَ(٢) بِإِسْقَاطِ كَلِمَةِ : النَّفْسُ .

(٤) نَقَلَهُ بِتَصَرُّفٍ مِنَ الرَّعَايَةِ ص ٩٤-٩٥ ، وَالتَّمْهِيدِ ص ٩٨ .

والذالُ ، والرَّاءُ ، والزَّايُ ، والسينُ ، والشَّينُ ، والعينُ المهملةُ ، والفاءُ ،
والكافُ ، واللامُ ، والميمُ ، والنونُ ، والهاءُ ، والواوُ ، والياءُ المثناةُ تحتُ .

وَضِدُّهَا الْمُسْتَعْلِيَّةُ وَسَتَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ^(١) .

والاستِفَالُ لُغَةٌ : الْإِنْخِفَاضُ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ لَا يَسْتَعْلِي بِهَا عِنْدَ
التُّطْقِ إِلَى الْحَنَكِ كَمَا يَسْتَعْلِي بِالْمُسْتَعْلِي ، قَالَه الْجَارِ بَرْدِيُّ ^(٢) .

وعِبَارَةٌ مَكِّيٌّ فِي الرَّعَايَةِ : « وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مُسْتَفِلَةً ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ وَالصَّوْتَ
لَا يَسْتَعْلِي عِنْدَ التُّطْقِ إِلَى الْحَنَكِ كَمَا يَسْتَعْلِي عِنْدَ التُّطْقِ بِالْحُرُوفِ الْمُسْتَعْلِيَةِ
الْمَذْكُورَةِ ، بَلْ يَسْتَفِلُ بِهَا اللِّسَانُ إِلَى قَاعِ الْفَمِ عِنْدَ التُّطْقِ بِهَا عَلَى هَيْئَةِ
مَخَارِجِهَا » ^(٣) .

ومِنْهَا الْمُنْفَتِحَةُ ، وَعِدَّةُ حُرُوفِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : الهمزةُ ، والألفُ ، والباءُ
الموحدةُ ، والتاءُ المثناةُ فوقُ ، والثاءُ المثناةُ ، والجيمُ ، والحاءُ ، والخاءُ المعجمةُ ،
والذالُ المهملةُ ، والذالُ المعجمةُ ، والرَّاءُ ، والزَّايُ ، والسينُ ، والشَّينُ المعجمةُ ،
والعينُ ، والغينُ ، والفاءُ ، والقافُ ، والكافُ ، واللامُ ، والميمُ ، والنونُ ،
والهاءُ ، والواوُ ، والياءُ المثناةُ تحتُ .

وَضِدُّهَا الْمُنْطَبِقَةُ وَسَيَذْكُرُهَا بَعْدُ ^(٤) .

(١) انظر ص ١٢٣ .

(٢) في شرح الشافية ٣٤٢/١ .

(٣) الرعاية ص ٩٩ .

(٤) انظر ص ١٢٨ .

والانفتاح لغة : الافتراق ، وإنما سُمِّيَ حَرَفُهُ مُنْفَتِحاً اصطلاحاً ؛ لتَجَانِي كُلِّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ ، يريدُ طَائِفَتِي اللِّسَانِ وَالْحَنَكِ عَنِ الْأُخْرَى ، قَالَه الجَعْبَرِيُّ ^(١) ، ومعناه عنده الافتراق أيضاً .

ويُلاحَظ تَفْسِيرُهُ ما ذَكَرَهُ الجَارِزُ بَرْدِيُّ مِنْ / أن : « الكلام في المُنْفَتِحَةِ في التَّسْمِيَةِ ٢٧/ب كالکلام في المطبقة » ^(٢) الآتي ذِكْرُهَا ، يعني مِنْ جِهَةٍ أَنَّ التَّسْمِيَةَ مَجَازِيَّةً ، لا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ التَّجَوُّزَ بِالْحَذْفِ وَالْإِصْطِلَاحِ كَمَا فِي الْمَشْتَرَكِ وَشَبَّهَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ مُنْفَتِحَةً بِصِغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، كَمَا يُقَالُ مُطَبَّقَةٌ ؛ لِيَكُونَ الْأَصْلُ مُنْفَتِحاً عِنْدَهَا ، وَيُقَالُ بِالْعَكْسِ ^(٣) .

وقيل إِنَّمَا سُمِّيَ حَرَفُهُ مُنْفَتِحاً لانْفِتَاحَ ما بَيْنَ اللِّسَانِ وَالْحَنَكِ عِنْدَ خُرُوجِهِ وَالتَّنَطُّقِ بِهِ ^(٤) . وَالْحَقُّ مَا قَالَه الجَعْبَرِيُّ ؛ لِأَنَّ الانْفِتَاحَ لَا يُنْسَبُ إِلَى ما بَيْنَهُمَا :

أَمَّا أَوَّلًا : فَلِأَنَّهُ لُغَةً الْاِفْتِرَاقُ ، وَهُوَ لَا يُنْسَبُ إِلَى ما بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ^(٥) .

(١) في : كثر المعاني للجعبري (خط/٨٤٧) .

(٢) شرح الشافعية ٣٤٢/١ .

(٣) ذَكَرَ قَرِيباً مِنْ هَذَا أَبُو شَامَةَ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي ص ٧٥٢ ، وَانْظُرِ الْفَوَائِدَ السَّرِيَّةَ لَوْحَةَ ٢٦/ب .

(٤) انْظُرِ الْحَوَاشِي الْمُهَيَّجَةَ ص ١٣ ، وَالدَّقَائِقَ الْمَحْكَمَةَ ص ٥٠ ، وَالفَوَائِدَ السَّرِيَّةَ لَوْحَةَ ٢٦/ب ، وَالْمَنْحَ الْفِكْرِيَّةَ ص ٧٨ .

(٥) تَحَرَّفَتْ فِي (ز ٢) إِلَى : الشَّفَتَيْنِ .

وأما ثانياً : فلأن العبرة ^(١) بطائفتي اللسان والحنك لا هما ^(٢) .
ومنها المصمتة ، وعدة حروفها اثنان وعشرون : الهمزة ، والتاء المثناة فوق ،
والتاء المثناة ، والجيم والذال المعجمة وما بينهما ، والزاي والغين وما بينهما ،
والقاف ، والكاف ، والهاء ، والواو ، والياء المثناة تحت .
وضدّها المذلقة وستأتي ^(٣) .

وأما الألف فقال مكّي في الرعاية : « إنها ليست من المذلقة ولا من المصمتة ؛
لأنها هوائية لا تستقر لها في المخرج » ^(٤) انتهى .

وإنما سُميت مُصْمِتة ؛ لأنها حُرُوفٌ أَصْمَتَتْ ، أي مُنَعَتْ أَنْ تُخْتَصَّ بِبِنَاءِ
كلمة في لغة العرب إذا كَثُرَتْ حُرُوفُهَا ؛ لاعتِياصِهَا عَلَى اللِّسَانِ . فهي حُرُوفٌ
لا تَنْفَرِدُ بِنَفْسِهَا فِي كَلِمَةٍ كَثِيرَةِ الحُرُوفِ - أعني أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ - حَتَّى
يَكُونَ مَعَهَا غَيْرُهَا مِنَ الحُرُوفِ المَذْلِقَةِ ؛ وذلك لاعتِياصِهَا وَصُعُوبَتِهَا عَلَى اللِّسَانِ
فمعنى المصمتة : الممنوعة من أن تنفرد في كلمة طويلة ، من قولهم : صَمَتَ إِذَا
مَنَعَ نَفْسَهُ مِنَ الكَلَامِ ^(٥) .

فائدة :

كُلُّ كَلِمَةٍ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ خُمَاسِيَّةٍ لَا يَكُونُ كَمَالُ بُنْيَانِهَا مِنَ الحُرُوفِ المَصْمِتَةِ إِلَّا

(١) تحرّفت في النسخ كلها إلى : البين ، والتصويب من الفوائد السرية لوحة ٢٦/ب .

(٢) كذا في النسخ جميعها ، ولعل الصواب : لا لِمَا بينهما .

(٣) انظر ص ١٣١ .

(٤) الرعاية ص ١١١ .

(٥) انظر الرعاية ص ١١٠ ، والتمهيد ص ١٠٨ ، ولطائف الإشارات ١٩٩/١ .

ولا بدَّ فيها من حَرَفٍ من الحُرُوفِ المُدْلَقَةِ . فإن كان كذلك لا يكونُ في كلامِ العربِ ؛ لثقلها إلا ما قُدِّرَ من ذلك نحو : عَسَجَدَ : اسمٌ للذهبِ ، وَعَسَطُوسَ . قيل : أنَّهما أصْلَتَانِ / . وقيل : بل مُلَحَقَتَانِ في كلامِهِم ^(١) . وإنما فَعَلُوا ذلك ؛ ٢٨/١ لثَعَادِلَ خِفَةُ المُدْلَقَةِ ثِقَلُ المُصَمَّةِ ^(٢) .

تنبيه :

ذَكَرَ الناظِمُ في هذا البيتِ خمسةَ من الصِّفَاتِ تُعَلِّمُ أَضْدَادَهَا من قوله بَعْدُ ، وَعَبَّرَ عن الأولِ بلفظِ المَصْدَرِ ، وهو الجَهْرُ ، وعن الباقي بلفظِ الصِّفَةِ . ولفظُ الصِّفَةِ في الأولِ : مَجْهُورٌ ، ولفظُ المَصْدَرِ في الباقي : رَخَاوَةٌ ، واستِفْهَالٌ ، وانْفِتَاحٌ ، وإِصْمَاتٌ . وبكُلِّ ذلك وَقَعَتِ العبارةُ في كُتُبِ الأئِمَّةِ ^(٣) .

قال الحلبيُّ ^(٤) : « في هذا المَحَلِّ في تَعْبِيرِهِ بِالْجَهْرِ عن المَجْهُورِ تَجَوُّزٌ . وهذا أَوْلَى مِمَّا اخْتَارَهُ ابنُ الناظِمِ والقاضي ^(٥) من أَنَّ المُرَادَ بِالصِّفَاتِ الكَيْفِيَّاتُ لا المُشْتَقَّاتُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا : أَمَّا أَوَّلًا : فلعدمِ مَلَاحِظَتِهِ لقولِ الناظِمِ في ما يَأْتِي (مَهْمُوسُهَا) وقوله (شَدِيدُهَا) وغيرِهما .

(١) في (ت) زيادة : قال في القاموس : « العَسَطُوسُ ، كَحَلَزُونٍ أو تُشَدَّدُ سَيْنُهُ : شَجَرَةٌ

كَالْحَيْزُرَانِ ، تكونُ بالجزيرةِ ، ورأسُ النصارى بالرُّوميةِ » انتهى . انظر القاموس المحيط ١/٧٦٥ .

(٢) نقله بتصرفٍ من المنح الفكرية ص ٨٠ .

(٣) انظر قريباً من هذا الكلام في إبراز المعاني ص ٧٥١ .

(٤) تحرَّفت في (س) إلى : الحلبيُّ ، والصواب ما أثبتُّه . والحليُّ سبقت ترجمته ص ١٨ .

(٥) القاضي هو شيخ الإسلام زكريا الأنصاريُّ ، حيث قال في الدقائق المحكمة ص ٤٥ :

« وللحروف صفاتٌ أي كيفياتٌ » .

وأما ثانياً : فلاستلزامه كثرة التجويز ، أو حذف المضاف بأن يُراد رَخَاوَةٌ : رِخْوٌ ^(١) ونحو ذلك . إذ المناسبُ على قولهما التعبيرُ بالرَّخَاوَةِ والاستِفَالِ والانْفِتَاحِ والإصمات . والرَّخْوُ هو ذو الرَّخَاوَةِ لا هي كما ظُنَّ . قال : « وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُمَا بَعْدَ اعْتِبَارِ الصِّفَاتِ بِمَعْنَى الْكَيْفِيَّاتِ ذَكَرَا أَنَّ الْمَخْرَجَ لِلْحَرْفِ كَالْمِيزَانِ يُعْرَفُ بِهِ كَمِيَّتُهُ ، وَالصِّفَةُ لَهُ كَالنَّاقِدِ يُعْرَفُ بِهَا كَيْفِيَّتُهُ ، وَلَا مَعْنَى لِمَعْرِفَةِ الْكَيْفِيَّةِ بِالْكَفِيَّةِ » ^(٢) انتهى .

وقوله : « وَلَا مَعْنَى لِلْكَفِيَّةِ بِالْكَفِيَّةِ » يُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تُعْرَفُ بِهَا الْكَيْفِيَّةُ هِيَ الصِّفَةُ الثَّابِتَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، كَالْجَهْرِ . وَالْكَفِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ هِيَ الْحَاصِلَةُ بِالصِّفَةِ ، وَهِيَ كَوْنُهُ مَجْهُورًا إِلَى آخِرِهِ ، فَتَأْمَلُ .
وفي البيتِ حُذِفَ الْعَاطِفُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، أَيِ وَمُسْتَقْلٌ وَمُنْفَتَحٌ وَمُصَمَّتَةٌ .
قوله (وَالضُّدُّ قُلْ) أَيِ وَادْكُرْ ضِدًّا هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، يَعْنِي الْمَهْمُوسَ وَالشَّدِيدَ وَالْبَيْنَى وَالْمُسْتَعْلَى وَالْمُطَبَّقَ وَالْمَذْلَقَ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ^(٣) /

ب/٢٨

(١) كذا في النسخ كلها ، وفي الفوائد السرية لوحة ١٥٨/أ (النسخة اليمنية) : بأن يراد برخاوة : رِخْو .

(٢) الفوائد السرية لوحة ٢٢/ب .

(٣) في هامش (س) : « فائدة مهمة : اعلم أن الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج بدفع الطبع يسمى نفساً - بفتح الفاء - وإن خرج بالإرادة وعرض له تموجٌ بتصادم جسمين يسمى صوتاً على رأي . وإذا عرض للصوت كصفاتٍ مخصوصةٍ بالسبب الآتي يسمى حروفاً . وإذا عرض للحروف كصفاتٍ أخرى بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات . ثم إن النفس الخارج الذي هو وظيفة حرفٍ إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوتٌ قويٌّ كان الحرفُ مجهوراً ، وإن بقي بعضه بلا صوتٍ يجري مع الحرف كان الحرفُ مهموساً . وأيضاً =

٢١- مَهْمُوسُهَا : فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتَ شَدِيدُهَا لَفْظٌ : أَجَدُ قَطْ بَكَتَ

شَرَعَ الناظمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي بَيَانِ أَضْدَادِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَبَدَأَ مِنْهَا بِالْمَهْمُوسَةِ ، وَجَمَعَهَا فِي كَلِمَاتٍ (فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَتَ) وَهِيَ عَشْرَةٌ : الْفَاءُ ، وَالْهَاءُ ، وَالثَاءُ ، الْمُثَلَّثَةُ ، وَالْهَاءُ ، وَالشَّيْنُ ، وَالْخَاءُ الْمُعْجَمَةُ ، وَالصَّادُ الْمُهْمَلَةُ ، وَالسَّيْنُ ، وَالْكَافُ ، وَالتَّاءُ الْمُثَنَّى فَوْقَ .

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : سَكَتَ فَحْتُهُ شَخْصٌ ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا قِيلَ ^(١) ؛ لِاسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى ، إِذْ تَقُولُ : حَتَّهُ شَخْصٌ فَسَكَتَ . وَالْحَثُّ عَلَى الشَّيْءِ - بِالْمُثَلَّثَةِ - الْحَضُّ عَلَيْهِ ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ ^(٢) .

وَجَمَعَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ فِي : « سَتَشَحُّتُكَ خَصَفَةٌ » . وَخَصَفَةٌ : اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَالشَّحْتُ : الْإِلْحَاحُ بِالسَّأَلِ . وَمِنْهُ يُقَالُ لِلْمُكْدِي : شَحَّاتٌ . قَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ فِي

= إِذَا انْخَصَرَ صَوْتُ الْحَرْفِ فِي مَخْرَجِهِ انْخِصَارًا تَامًا فَلَا يَجْرِي يُسَمَّى شَدَّةً ، كَمَا فِي (الْحَجِّ) ، فَإِنَّكَ لَوْ وَقَفْتَ عَلَى قَوْلِكَ (الْحَجِّ) وَجَدْتَ صَوْتَكَ رَاكِدًا مُحْضَرًا حَتَّى لَوْ رُمْتَ مَدَّ صَوْتِكَ لَمْ يُمَكِّنِكَ . وَأَمَّا إِذَا جَرَى الصَّوْتُ جَرِيَانًا تَامًا وَلَا يَنْحَصِرُ أَصْلًا يُسَمَّى رَخْوَةً ، كَمَا فِي (الطُّش) ، فَإِنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا وَجَدْتَ صَوْتَ الشَّيْنِ جَارِيًا تَمَدُّهُ إِنْ شِئْتَ . فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْانْخِصَارُ وَلَا الْجَرِيُّ يَكُونُ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الشَّدَّةِ وَالرَّخَاوَةِ كَمَا فِي (الْخَلِّ) ، فَإِنَّكَ لَوْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ وَجَدْتَ الصَّوْتَ لَا يَجْرِي مِثْلَ جَرِيِّ (الطُّش) وَلَا يَنْحَصِرُ مِثْلَ انْخِصَارِ (الْحَجِّ) بَلْ يَخْرُجُ عَلَى اعْتِدَالٍ بَيْنَهُمَا ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ الْإِبْضَاحِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ ، وَهُوَ مَنْ شَرَحَ طَاشَ كَبِيرِي عَلَى الْجَزْرِ ص ٨٩-٩٠ ، وَانْظُرِ الْمَنْعَ الْفِكْرِيَّةَ ص ٧٣-٧٤ .

(١) قَالَهُ أَبُو شَامَةَ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي ص ٧٥١ .

(٢) انْظُرِ الصَّحَاحَ لِلْجَوْهَرِيِّ ٢٧٨/١ ، مَادَّةُ (ح ث ث) .

الحواشي معناه : ستكدي عليك هذه المرأة^(١) .
والهمس لغة : الإخفاء ، كما أن الجهر : الإعلان . وقيل : الهمس : الخفاء .
وقال صاحب الصحاح : الهمس : الصوت الخفي^(٢) .
وسميت هذه الحروف مهموسة ؛ لجريان النفس معها لضعفها وضعف
الاعتماد عليها في مخارجها^(٣) .
وعرفها الجاربردي بقوله : « وهي ما لا ينحصر ، أي ما لا ينحبس جري
النفس مع تحرّكه ؛ وذلك لأنها ضعفت في نفسها وضعف الاعتماد عليها ، و
لضعف اعتماد ما لا يقوى على منع النفس فيجري معها ، وجري النفس مع
الحروف مما يضعفها »^(٤) .
وقال شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري : « سميت حروفه مهموسة لضعفها
وجريان النفس معها ؛ لضعف الاعتماد عليها في مخارجها »^(٥) انتهى .
وقال خالد الأزهرّي في حواشيه على هذه المقدمة : « سميت بذلك ؛ لضعفها
ولضعف الاعتماد عليها وجريان النفس معها عند خروجها »^(٦) انتهى .

(١) انظر متن الشافية وشرحها ٣٤٠/١-٣٤١ ، ولسان العرب ٤٩/١٢ ، مادة

(ك د ا) .

(٢) انظر الصحاح ٩٩١/٣ ، مادة (ه م س) .

(٣) انظر الحواشي المفهّمة ص ١٢ ، والدقائق المحكمة ص ٤٧ ، والفوائد السريّة لوحة ٢٤/١ ،
والمنح الفكرية ص ٧٣ .

(٤) شرح الشافية ٣٤١/١ .

(٥) الدقائق المحكمة ص ٤٧ .

(٦) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ص ٤٠ .

وبعض هذه الحروف المَهْمُوسَة أضعف من بعض ، فالصَّادُ والخاءُ المَعْجَمَةُ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِمَا ؛ لأنَّ في الصَّادِ إطباقاً واستِعْلَاءً وصَفيراً / ، وكُلُّها مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ ،^{١/٢٩} وفي الخاءِ استِعْلَاءٌ^(١) .

وإنَّما لُقِّبَ هذا المعنى بالهَمْسِ ؛ لأنَّ الهَمْسَ الحِسُّ الخَفِيُّ الضَّعِيفُ ، فلمَّا كانت ضَعِيفَةً لُقِّبَتْ بِذلِكَ . قَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه ١٠٨] ، قِيلَ : هُوَ حِسُّ الْأَقْدَامِ إِلَى الْمَحْشَرِ . وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي زَيْدٍ فِي صِفَةِ الْأَسَدِ^(٢) :
فَبَاتُوا يَذُلُّ جُودَ وَبَاتَ يَسْرِي
بَصِيرًا بِالذُّجَى هَادٍ هَمُوسًا
تَنْبِيهِ :

جَعَلَ الضَّعْفَيْنِ عِلَّةً لِلجَّرْيَانِ كَمَا ذَكَرْنَا ، أَوَّلَى مِمَّا عَبَّرَ بِهِ الْأَزْهَرِيُّ ؛ لِجَعَلِهِ الْمَجْمُوعَ عِلَّةً لِلتَّسْمِيَةِ ، وَمِنْ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ لِضَمِّهِ الْأَوَّلِ خَاصَّةً ، وَجَعَلَ الثَّانِي بَانْفِرَادِهِ عِلَّةً لِلجَّرْيَانِ ؛ لِأَنَّ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى اعْتِبَارِ الْجَّرْيَانِ بَانْفِرَادِهِ عِلَّةً لِلتَّسْمِيَةِ الْمَذْكُورَةِ^(٣) .

وَمَثَلُوا لِلْمَجْهُورَةِ : بـ (قَقَقَ) وَلِلْمَهْمُوسَةِ بـ (كَكَكَ) ، فَإِذَا قُلْتَ : قَقَقَ ، وَجَدْتَ النَّفْسَ مَحْصُورًا لَا يَحْسُنُ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْهُ . وَإِذَا قُلْتَ : كَكَكَ ، وَجَدْتَ النَّفْسَ جَارِيًا مَعَ التَّنَطُّقِ غَيْرَ مَحْصُورٍ . وَإِنَّمَا مَثَلُوا بِذلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ

(١) ذَكَرَهُ مَكِّيٌّ فِي الرِّعَايَةِ ص ٩٢ .

(٢) انْظُرِ اللِّسَانَ ١٣٣/١٥ مَادَّةُ (هـ م س) ، وَفِي نَسْخَةِ (ت) : أَبُو زَيْدٍ ، وَهِيَ كَذَلِكَ

فِي : إِبْرَازِ الْمَعْنَى ص ٧٥١ ، وَالتَّمْهِيدُ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ ص ٩٧ ، وَلَطَائِفُ الْإِشَارَاتِ ١٩٧/١ .

(٣) قَالَه التَّادِي فِي الْفَوَائِدِ السَّرِّيَةِ لَوْحَةُ ٢٤/أ .

تَبَايُنُ الْقِسْمَيْنِ فِي الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ - وهما القافُ والكافُ - ففي المُتَبَاعِدَيْنِ أُبَيِّنُ ^(١) .

وإنما حَصَرَ النَاطِمُ حُرُوفَ الْمَهْمُوسَةِ وَأَخَوَاتِهَا دُونَ الْمَجْهُورَةِ وَأَخَوَاتِهَا ؛ لِقَلَّتْهَا . وَحَصَرُ الْمَهْمُوسَةِ فِي هَذِهِ الْعَشْرَةِ هُوَ مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَخَالَفَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالطَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّايَ وَالْعَيْنَ وَالغَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ ، وَجَعَلَ الْكَافَ وَالنَّاءَ مِنَ الْمَجْهُورَةِ ^(٢) .

وقوله (شَدِيدُهَا إِلَى آخِرِهِ) : الضميرُ فيه وفي (مَهْمُوسُهَا) راجعٌ للحروف ، أي والحروفُ الشَّدِيدَةُ ثمانية : الهمزة ، والجيمُ ، والذَّالُ الْمُهْمَلَةُ ، والقافُ ، والطَّاءُ الْمُهْمَلَةُ ، والباءُ الْمُوَحَّدَةُ ، والكافُ ، والنَّاءُ الْمُثَنَّى فَوْقَ . وَقَدْ جَمَعَهَا النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ (أَجِدُ قَطُ بَكْتُ) ^(٣) .

وَجَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ : أَجِدُكَ قَطُبْتَ . قَالَ الْجَارِزِيُّ : « وَمَعْنَى قَطُبْتَ : مَزَجْتَ الشَّرَابَ بِالْمَاءِ ، وَهُوَ مِنَ الْقُطُوبِ بِمَعْنَى الْعُبُوسِ » ^(٤) انتهى / .
وَضِدُّهَا الرِّخْوَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَالْبَيِّنَةُ الْآتِيَةُ .

ب/٢٩

(١) انظر شرح الشافية ٣٤١/١ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) في هامش (س) : « فائدة : قول الناطم (أَجِدُ قَطُ بَكْتُ) ، (أَجِدُ) : مِنَ الْإِجَادَةِ . (قَطُ) : إِنْ كَانَ لِلزَّمَانِ يُشَدُّدٌ غَالِبًا ، وَقَدْ يُضْمُّ وَيُخَفَّفُ . وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى : حَسَبَ ، وَهُوَ الْاِكْتِفَاءُ ، فَهِيَ إِمَّا مَفْتُوحَةٌ سَاكِنَةُ الطَّاءِ مِثْلُ : عَنُ ، أَوْ مَنْوُنٌ بِجَرُورٍ . وَالْمُرَادُ - هَهُنَا - هُوَ الْآخِرُ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْوِزْنِ . وَ(بَكْتُ) : مِنَ التَّبَكُّيْتِ يُقَالُ : بَكَّتْهُ أَيَّ غَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ ، طَاشَ كَبْرِي » . انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ٩١-٩٢ .

(٤) شرح الشافية ٣٤١/١ ، وانظر اللسان ٢١٢/١١ ، مَادَّةُ (ق ط ب) .

ومعنى الحرف الشديد : أنه حرف اشتد لزومه لموضعه ، فقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند النطق به ^(١) .

والشدّة من علامة قوة الحرف ، فإن كان مع الشدّة جهر وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوة في الحرف ؛ لأنّ كلّ واحدة من هذه الصفات تدلّ على القوة في الحرف ، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوة كالطاء .

فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القويّة تكون قوّته ، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفه ، فافهم هذا لتعطي كلّ حرف حقه في قراءتك من القوة ، والتحفّظ ببيان الضعيف على قراءتك .

فالجهر والشدّة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامة قوة الحرف ، والهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح من علامة ضعف الحرف بالنسبة إلى أضعادها ، فاعرف هذه المقدّمة .

وإنما لقبت بالشدّة ؛ لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت .
ألا ترى أنّك تقول في الحرف الشديد : (أ ج) ، (أ ت) ^(٢) فلا يجري الصوت ^(٣)

(١) ذكره مكّي في الرعاية ص ٩٣ .

(٢) في النسخ جميعها ، والرعاية ص ٩٤ : الج ، الت . والوجه ما أثبتّه من التمهيد لابن الجزري ص ٩٨ ؛ إذ اللام لا تدغم في الجيم ، لأنها قمرية .

(٣) في الرعاية ص ٩٤ ، وتبعه ابن الجزري في التمهيد ص ٩٨ : النَّفس ، ولعلّه سهو ؛ إذ عدم جريان النَّفس هو جهر لا شدّة ، والله أعلم .

في الجيم والتاء ، وكذلك أخواتهما . فلما اشتدَّ في موضعه ومنَعَ الصوتُ أنْ يَجْرِيَ معه سُمِّيَ حرفاً شديداً ^(١) .

تنبيه :

ما ذكره شيخ الإسلام من جعله منَعها النَّفسُ أنْ يَجْرِيَ معها علَّةٌ للتَّسمية : فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الكافَ والتاءَ معدودَتانِ مِنَ المَهْمُوسَةِ التي اعتُبرَ فيها جَرِيُّ النَّفسِ . فإذا اعتُبرَ في الشَّدَّةِ - التي هما منها - منَعها لَزِمَ فيها اجتماعُ وَصْفَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ ^(٢) .

نعم من المتأخِّرين مَنْ أدرَجَهما في المَجْهُورَةِ ^(٣) ، ورأى أنَّ الشَّدَّةَ تُوكِّدُ الجَهَرَ ، لكنَّ التَّحْقِيقَ أنَّ بَيْنَ المَجْهُورَةِ والشَّدِيدَةِ فَرْقاً ، باعتبارِ عدمِ جَرِيِّ النَّفسِ في المَجْهُورَةِ ، وعدمِ جَرِيِّ الصوتِ في الشَّدِيدَةِ ، كما نصَّ / عليه الرُّضِيُّ في شَرْحِ الشَّافِيَةِ ^(٤) .

(١) ذكرَ كلُّ ما في الفقرة الأولى والثانية مكِّي في الرعاية ص ٩٣-٩٤ ، وابنُ الجُزْري في التمهيد ص ٩٨ .

(٢) هذا إذا قلنا : إنَّ الشَّدَّةَ والهمسَ في زمنٍ واحدٍ ، ولكن من المعروف لدى القراء أنْ تُطْلَقَ الكافُ والتاءُ يكونُ بحسبِ الصوتِ - وبالتالي النَّفسِ - في أولِ نُطْقِهما ، ثم يجرِي النَّفسُ في آخرِهما ، فلا تنافضَ لاختلافِ الزمنِ ، والله أعلم .

(٣) في (س) و (ت) و (ز) : في المَجْهُورَةِ والشَّدِيدَةِ ، وهو خطأ ، بسببِ انتقالِ النظرِ إلى السطرِ التالي ، والصوابُ ما أثبتُّه وهو كذلك في الفوائد السَّريَّة لوجه ٢٤ / ب .

(٤) انظر شرح الرُّضِيِّ على الشَّافِيَةِ ٢٦٠/٣ ، والرُّضِيُّ : هو رُضِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْإِسْتِراباذيُّ النَّحْوِيُّ (ت ٦٨٦ هـ) ، الأعلام ٨٦/٦ .

وقال الجاربردي : « لَيْسَتْ الشَّدَّةُ تُؤَكِّدُ الْجَهْرَ ، وإنما الشَّدَّةُ انْحِصَارُ جَرِي الصوتِ عِنْدَ الْإِسْكَانِ ، وَالْجَهْرُ انْحِصَارُ جَرِي النَّفْسِ مَعَ تَحْرُكِهِ ، فَقَدْ يَجْرِي النَّفْسُ وَلَا يَجْرِي الصوتُ كَالْكَافِ وَالنَّاءِ ، وَقَدْ يَجْرِي الصوتُ وَلَا يَجْرِي النَّفْسُ كَالضَّادِ وَالغَيْنِ ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا » ^(١) .

وإنما اعتُبرَ الإسْكَانُ في الشَّدَّةِ والتَّحْرُكُ في الجَهْرِ بناءً على أَنَّها في حالة الإسْكَانِ أُبَيِّنُ منها في حالة التَّحْرُكِ ، والجَهْرُ بالعكس .

وَمِنْ ثَمَّ مَثَلُوا لِلْمَجْهُورَةِ بِـ (قَقَقَ) بِتَحْرِيكِ الْقَافَاتِ ؛ لِأَنَّكَ تَجِدُ الصوتَ مَعَ التَّحْرِيكِ أَظْهَرَ . وَلِلشَّدِيدَةِ بِالْجِيمِ مِنْ (الْحَجَّ) مَثَلًا مَوْقُوفًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّكَ تَجِدُ انْحِصَارَ صوتِكَ مَعَ الإسْكَانِ أَظْهَرَ . وَمِصْدَاقُ انْحِصَارِ الصوتِ فِي الشَّدِيدَةِ أَنَّكَ لَوْ رُمْتَ مَدَّ صوتِكَ لَمْ يُمَكِّنْكَ ذَلِكَ بِخِلَافِ الرَّخْوَةِ ^(٢) .

وقال ابنُ النَّاظِمِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ : « وَاعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ مُنْقَسِمَةً إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : شَدِيدَةٌ مَحْضَةٌ ، وَهِيَ هَذِهِ الثَّمَانِيَةُ ، وَرِخْوَةٌ مَحْضَةٌ ، وَبَيْنَ الرَّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ » ^(٣) . وَإِلَيْهَا أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ :

٢٢- وَبَيْنَ رِخْوٍ وَشَدِيدٍ : لِنِ عُمَرَ وَسَبْعُ غُلُوٍ : خُصَّ ضَعْفُ قَطْ حَصَرَ
أَخِيرَ أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُتَوَسِّطَةَ بَيْنَ الرَّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ خَمْسَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ (لِنِ عُمَرَ) وَهِيَ : اللَّامُ ، وَالنُّونُ ، وَالْعَيْنُ ، وَالْمِيمُ ، وَالرَّاءُ .

(١) شرح الشافعية ٣٤١/١ .

(٢) كُلُّ مَا سَبَقَ بِحُرُوفِهِ فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لِرُوحَةِ ٢٤/ب-٢٥/أ .

(٣) الْحَوَاشِي الْمُفْهِمَةُ ص ١٣ .

وَجَمَعُهَا فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ أَمَرَهُ بِاللِّينِ وَالتَّوَاضُّعِ .
وَأَصْلُهُ : لِنَ يَا عُمَرُ ، حُذِفَ مِنْهُ حَرَفُ النَّدَاءِ .
وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ جَمْعِ بَعْضِهِمْ لَهَا فِي : (عَمْرُلُ) ^(١) لِإِيْهَامِ بَقَاءِ الْوَاوِ فِي رَسْمِهِ ^(٢) .

وبعضهم جمعها في : (لَمْ تُرْعَ) .
وبعضهم زَادَ عَلَى هَذِهِ الْخَمْسَةِ حُرُوفَ الْمَدِّ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَابِقاً وَعَلَيْهِ فَتَصِيرُ ثَمَانِيَةً ، وَإِلَيْهِ مَالِ الشَّاطِئِ ^(٣) .

وَأَمَّا كَانَتْ مَرَبِّتُهَا بَيْنَ مَرَبِّتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الرَّخْوَةَ إِذَا نُطِقَ بِهَا فِي نَحْوِ : الْبَسْ ،
وَأَنْعَشْ ، جَرَى مَعَهَا الصَّوْتُ . وَالشَّدِيدَةُ إِذَا نُطِقَ بِهَا فِي نَحْوِ / : اضْرِبْ ،
وَأَجَلِدْ ، انْحَبَسَ الصَّوْتُ مَعَهَا وَلَمْ يَجِرْ . وَالَّتِي بَيْنَ الرَّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ إِذَا نُطِقَ بِهَا
فِي نَحْوِ : ائْتَمَّ ، وَاعْمَلْ ، لَمْ يَجِرِ الصَّوْتُ مَعَهَا جَرِيَانَهُ مَعَ الرَّخْوَةِ وَلَمْ يَنْحَبَسْ
انْحِبَاسَهُ مَعَ الشَّدِيدَةِ ^(٤) .

- (١) فِي (س) وَ (ت) وَ (ز) : (عَمْرُو) وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي حَذْفَهَا .
(٢) قَالَ أَبُو شَامَةَ فِي إِبرَازِ الْمُعَانِي ص ٧٥١ : « مَا بَيْنَ حَرْفِ رِخْوٍ وَالْحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ حُرُوفُ قَوْلِكَ : عَمْرُلُ ، أَيِ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةُ لَا رِخْوَةَ وَلَا شَدِيدَةَ ، فَهِيَ بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُكْتَبَ هُنَا بِالْوَاوِ ؛ لِثَلَا تَصِيرَ الْحُرُوفُ سِتَّةً » .
(٣) فِي قَصِيدَتِهِ : حِرْزَ الْأَمَانِي وَوَجْهَ التَّهَانِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ، حَيْثُ قَالَ فِي الْبَيْتِ رَقْمِ (١١٥٤) :

وَمَا بَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدَةِ (عَمْرُلُ) وَ (وَآيِ) حُرُوفُ الْمَدِّ وَالرَّخْوِ كَمَلًا

- (٤) انْظُرِ اللَّائِي السَّنِيَّةَ لَوْحَةَ ١٢/ب ، وَالْمَنْحَ الْفِكْرِيَّةَ ص ٧٥ .

وُتَسَمَّى هذه الحُرُوفُ بَيِّنَةً ^(١) ، وَكُلُّ حَرْفٍ مَدٌّ بَيِّنٌ ؛ لَكُونِهَا بَيْنَ الشَّدَّةِ وَالرَّخْوَةِ ، لَجَرِي بَعْضِ الصَّوْتِ مَعَهَا وَانْخِصَارِ بَعْضِهِ ، فَنُسِبَتْ إِلَى بَيْنٍ ، وَهُوَ مَحَلُّ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ^(٢) . وَفَسَّرَهُ الْجَعْفَرِيُّ بِنَفْسِ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ^(٣) ، وَفِيهِ تَسَامُحٌ .

وَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنَّهَا : « سُمِّيَتْ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ لَمْ يَنْحَبِسْ مَعَهَا انْخِبَاسُ الشَّدِيدَةِ وَلَمْ يَجْرِ مَعَهَا جَرَيَانُهُ مَعَ الرَّخْوَةِ » ^(٤) . جَرَى فِيهِ عَلَى تَفْسِيرِ الشَّدِيدَةِ هُنَا حَيْثُ اعْتَبِرَ فِيهَا مَنَعُ النَّفْسِ ، وَالرَّخْوَةِ حَيْثُ اعْتَبِرَ فِيهَا جَرَيَانُهُ . وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالنَّفْسِ نَفْسُ الصَّوْتِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَفْسِيرُهُ الشَّدَّةَ فِيمَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِهِ (وَرَاعَ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَاءٍ) حَيْثُ فَسَّرَهَا بِمَنَعِ الصَّوْتِ ، فَيَحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ ، فَتَأَمَّلْ .

وقوله (وَسَبَّعَ غُلُوًّا خُصًّا ضَغْطَ قِظٍ حَصَرَ) أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُسْتَعْلِيَّةَ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِهِ (خُصًّا ضَغْطَ قِظٍ) وَهِيَ : الْخَاءُ الْمُعْجَمَةُ ، وَالصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالغَيْنُ الْمُعْجَمَةُ ، وَالطَّاءُ الْمُهْمَلَةُ ، وَالْقَافُ ، وَالطَّاءُ الْمُشَالَةُ .

(١) فِي هَامِشِ (س) زِيَادَةٌ : « قَوْلُهُ (وَبَيِّنٌ) بِمَعْنَى : وَسَطٌ ، تَقُولُ : جَلَسْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ ، أَيْ وَسَطَهُمْ ، بِالتَّخْفِيفِ هُوَ ظَرْفٌ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ اسْمًا أَعْرَبْتَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ، بِالرَّفْعِ وَبِالْفَتْحِ » . انْظُرْ شَرْحَ طَاشِ كَبِيرِي عَلَى الْجَزْرِ ص ٩٣ .

(٢) ذَكَرَ كُلُّ هَذَا فِي الْخَوَاشِي الْمَفْهُمَةِ ص ١٣ ، وَاللَّائِي السَّنِيَّةُ لَوْحَةُ ١٢/ب ، وَالْفَوَائِدُ السَّرِيَّةُ لَوْحَةُ ٢٥/أ ، وَالْمَنَحُ الْفِكْرِيَّةُ ص ٧٥ .

(٣) فِي : كَثَرُ الْمَعَانِي (خَطُّ ٨٤٦) .

(٤) الدَّقَائِقُ الْحَكْمَةُ ص ٤٨ .

سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنَّ الصوتَ يعلو عندَ النُّطقِ بها إلى الحَنَكِ فَيَنْطَبِقُ الصوتُ مُسْتَعْلِيًّا بِالرَّيْحِ مع طَائِفَةٍ مِنَ اللِّسَانِ مع الحَنَكِ ، هذا مع حُرُوفِ الإطباقِ الآتيةِ ، ولا يَنْطَبِقُ الصوتُ مع الغَيْنِ والخاءِ والقافِ ، وإنما يَسْتَعْلِي الصوتُ غيرَ مُنْطَبِقٍ ^(١) . قال الجارِ بَرْدِي : « وَتُجَوِّزُ فِي تَسْمِيَّتِهَا مُسْتَعْلِيَّةٌ كَمَا تُجَوِّزُ فِي قَوْلِهِمْ : لَيْلٌ نَائِمٌ . وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ سُمِّيَتْ مُسْتَعْلِيَّةً لخُرُوجِ صَوْتِهَا مِنْ جِهَةِ الْعُلُوِّ . وَكُلُّ مَا حَلَّ مِنْ عَالٍ فَهُوَ مُسْتَعْلٍ » ^(٢) .

والاستِعْلَاءُ لُغَةٌ : الارتفاعُ ، ويُقال : الْعُلُوُّ ^(٣) ، وَيَعْضُدُهُ قولُ صاحبِ الصَّحاحِ : واستعلى الرَّجُلُ / ، أي عَلَا ^(٤) . ١/٣١

وقوله (وَسَبَّعَ عُلوُّ خُصٍّ ضَغْطَ قِظٍ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ عَلَى وَزَانِ (مَهْمُوسُهَا فَحْتُهُ شَخْصٌ سَكَنٌ) ، و (حَصَرَ) جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ ، وَضَمِيرُهَا يَعُودُ إِلَى (خُصٍّ ضَغْطَ) . و (قِظٌ) : مُبْتَدَأٌ . و (حَصَرَ) مع ضَمِيرِهِ : خَبَرٌ . و (سَبَّعَ عُلوُّ) يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ (حَصَرَ) مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، لَكِنَّ غَالِبَ التَّسْخِغِ عَلَى الرَّفْعِ . وَفِي (عُلوُّ) ضَمُّ الْعَيْنِ وَكَسْرُهَا . و (قِظٌ) أَمْرٌ مِنَ الْقَيْظِ ، وَهُوَ الْإِقَامَةُ

(١) انظر الرعاية ص ٩٩ ، والتمهيد ص ١٠٠ .

(٢) شرح الشافعية ٢٤٢/١ .

(٣) ذكره شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٤٨ .

(٤) الصَّحاح ٢٤٣٧/٦ .

بالمكان في الصيف^(١) . و (الحُصَّ) البيتُ مِنَ القَصَبِ^(٢) . و (الضَّغَطُ) الضَّيْقُ^(٣) . و (خُصَّ ضَغَطٌ) بالإضافة مَنْصُوبٌ بِـ (قِطْ) بَعْدَ نَزْعِ الخافِضِ . والمعنى : أَقَمَ فِي خُصٍّ ضَيِّقٍ فِي زَمَنِ القَيْظِ ؛ أَيْ اقْتَنَعَ مِنَ الدُّنْيَا بِمِثْلِ ذَلِكَ^(٤) .

فائدة :

الاستِعْلَاءُ المذكورُ قد يكونُ مَعَ انطباقِ اللِّسَانِ عَلَى الحَنَكِ ، وقد لا يكونُ . فعلى الأولِ يُسَمَّى الحَرْفُ مُسْتَعْلِياً وَمُطَبَّقاً ، وعلى الثاني يُسَمَّى مُسْتَعْلِياً فَقَطْ . فكلُّ مُطَبَّقٍ مُسْتَعْلٍ ، وليسَ كُلُّ مُسْتَعْلٍ مُطَبَّقاً ؛ لِأَنَّ الإطباقَ يَسْتَلْزِمُ الاستِعْلَاءَ ، والاستِعْلَاءَ لا يَسْتَلْزِمُ الإطباقَ^(٥) .

تنبيه :

قال في التَّنْشِيرِ : « الحُرُوفُ المُسْتَعْلِيَةُ مِنْ حُرُوفِ التَّفْخِيمِ عَلَى الصَّوَابِ ، وأَعْلَاهَا الطَّاءُ كَمَا أَنَّ أَسْفَلَ المُسْتَفْلِ اليَاءُ . وقيل : حُرُوفُ التَّفْخِيمِ هِيَ حُرُوفُ الإطباقِ وَلَا شَكَّ أَنَّهَا أَقْوَاهَا تَفْخِيماً . وَزَادَ مَكِّي عَلَيْهَا الألفَ وَهُوَ وَهْمٌ ؛ فَإِنَّ

(١) انظر اللسان العرب ٣٧٢/١١ ، مادة (ق ي ظ) .

(٢) انظر اللسان العرب ١١٠/٤ ، مادة (خ ص ص) .

(٣) انظر اللسان العرب ٦٧/٨ ، مادة (ض غ ط) .

(٤) كما في الفوائد السريّة لوحة ٢٥/ب ، والمنح الفكرية ص ٧٧ .

(٥) ذَكَرَ هَذِهِ الْفَائِدَةَ بِحُرُوفِهَا التَّاذِي فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لَوْحَةِ ٢٥/ب - ٢٦/أ .

الألف تَتَّبِعُ ما قَبْلَها ، فلا تُوصَفُ بِتَرْقِيقٍ ولا تَفْخِيمٍ «^(١) كما سَيَجِيءُ إن شاء الله^(٢) .

وقال شيخ الإسلام في شرحه على المقدمة : « واعلم أن حُرُوفَ الاستِعلاء أقوى الحُرُوفِ ، وأقواها حُرُوفُ الإطباقِ ، ومن ثَمَّ مَنَعَتِ الإمالةُ لاسْتِحْقَاقِها التَّفْخِيمَ المُنافيَ للإمالةِ »^(٣) .

وقوله : « ومن ثَمَّ إلى آخره » ليسَ على إطلاقه ، بل يُقَيَّدُ بما إذا كان سَبَبُها كسرة ظاهرة أو ياءٌ ؛ وعِلَّةُ ذلك : أن حُرُوفَ الاستِعلاءِ تَسْتَعْلِي إلى الحَنَكِ فلم تُمَلِّ الألفُ معها طلباً للمُجَاسَّةِ .

أما إذا كان سَبَبُها مَتَوِيّاً^(٤) فلا يَمْنَعُ حَرْفُ الاستِعلاءِ إمالةَ الألفِ في نحوِ :
ب/٣١ (قاض) في الوقفِ ، ولا إمالةَ : ﴿ حَابٌ ﴾ [إبراهيم ١٥] و﴿ طَابَ ﴾ /
[النساء ٣]^(٥) .

(١) النشر ٢٠٣/١ .

(٢) انظر عند شرح البيت (٣٤) .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٥٠-٥١ . ومراد شيخ الإسلام بذلك ؛ بيان موانع الإمالة : أي أنه إذا كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة أو ياءً موجودةً ، وكان بعد الألف حرفٌ من حُرُوفِ الاستِعلاء ، منع حرفُ الاستِعلاء الإمالة . انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٣٢٥ .

(٤) أي كون الكسرة والياء غير ظاهرتين .

(٥) قال ابن أبي مريم في كتابه الموضح ٢١٢/١ : « أن الأفعال لما كان بأبها التصرف جَوَزَ في بعضٍ منها الإمالةُ مع وجود الحرف المستعلي فيما يلي الألف منه ، وذلك نحو : (طاب) و(خاف) و(صار) ، وإنما جَوَزُوا الإمالةَ في هذه الأفعال لأجل الكسرة في : خِفْتُ، طِبْتُ =

تنبيه :

قولهم : إنَّ الياءَ تَمْنَعُ الإِمالةَ ، فيه تَصْرِيحٌ : أنَّ حَرَفَ الاسْتِعْلَاءِ والرَّاءَ غيرَ المكسورةِ تَمْنَعُ الإِمالةَ إذا كان سَبِيها ياءَ ظاهرةً . وقد صَرَّحَ بذلك في التَّسْهِيلِ والكافية^(١) لكنَّه قال في التَّسْهِيلِ : الكَسْرَةُ والياءُ المَوْجُودَتانِ^(٢) غيرُ معروفٍ في كلامهم^(٣) ، بل الظاهرُ جَوَازُ إِمالةِ نحو : طُغْيَان ، وَغَرِيَّان ، وَرِيَّان . وقد قال أبو حَيَّان^(٤) : « لَمْ نَجِدْ ذلك » يعني كَفَّ حَرَفُ الاسْتِعْلَاءِ والرَّاءِ في الياءِ ، وإنما يُمْنَعُ مع الكَسْرَةِ فقط .

= صِرْتُ . ووقوع هذه الكسرة في هذه الحالة غلب الحرف المستعلي كما غلبت - أعني الكسرة أيضاً - كون الألف من الواو في (خاف) ، فلهذه الكسرة صار الحرف المستعلي غير مؤثر » ، وانظر تنمَّة هذا الكلام في نفس الصفحة .

(١) كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك النحوي (ت ٦٧٢ هـ) ، وكتاب الكافية له أيضاً ، في نحو ثلاثة آلاف بيت نظم في النحو ، هو أصل الألفية .

(٢) سقط من جميع النسخ بعد جملة : « الكسرة والياء الموجودتان » هذه العبارات التالية التي لا يستقيم الكلام بدونها وهي : « وفي شرح الكافية : الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ، ولم يُمثَّل لذلك ، وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم ... » انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ٢٦٦/٤ .

(٣) أي المعروف في كلام العرب هو الكسرة والياء المنوَّتان ، كذا في التسهيل ص ٣٢٥ .

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، من كبار العلماء بالعربية ، الأعلام ١٥٢/٧ .

تنبيه ثان :

إنما يَكُفُّ المُسْتَعْلِ إمالة الاسم خاصة . قال الجزولي^(١) : « وَيَمْنَعُ المُسْتَعْلِي إمالة الألف في الاسم ، ولا يَمْنَعُ في الفعل من ذلك نحو : ﴿طَابَ﴾ ؛ وَعِلَّتْهُ : أَنَّ الإمالة في الفعل تَقْوَى ما لا تَقْوَى في الاسم ، وكذلك لَمْ يُنْظَرْ إلى أَنَّ أَلْفَهُ من الياء أو من الواو ، بل أُمِيلَ مطلقاً »^(٢) .
وَضِدُّ المُسْتَعْلِيَةِ المُسْتَفْلَةُ وتَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

ولمَّا انقَضَى كلامه على المُسْتَعْلِيَةِ وَضِدَّهَا أَخَذَ في بيان الحروفِ المُطَبَّقَةِ فقال :
٢٣- وَصَادُ ضَادُّ طَاءُ ظَاءُ : مُطَبَّقَةٌ وَفَرٌّ مِنْ لُبٍّ : الحُرُوفُ المُذَلَّغَةُ
يعني أَنَّ حُرُوفَ الإطباقِ أربعةٌ : الصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ . وتَقَدَّمَ أنَّهَا من الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيَةِ .
قال ابنُ النَّاظِمِ : « وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِانْطِبَاقِ مَا يُحَاذِي اللِّسَانَ مِنَ الحَنَكِ عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ خُرُوجِهَا »^(٣) .

(١) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْتِ الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) ، من علماء العربية ، والجزولي : بضم الجيم والزاي وسكون الواو ، نسبة إلى جزولة ، بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .
(٢) من قول الشارح في ص ٩٣ : « بل يَقَيَّدُ بما إذا كان سببها كسرة ... إلخ » مع التنبيهين ، هو بحروفه في شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان ٤/٢٢٦-٢٢٧ .
(٣) الحواشي المفهومة ص ١٣ .

وقال بعضهم : سُمِّيَتْ بذلك لانطباق ما يُحَاذِيهِ الحَنَكُ الأعلى مِنَ اللِّسَانِ عَلَى الحَنَكِ عِنْدَ خُرُوجِهَا فَيَصِيرُ صَوْتُهُنَّ مَحْصُورًا بَيْنَهُمَا ^(١) .
وقال القسطلاني : « الإطباقُ تَلَاقِي طَائِفَتِي اللِّسَانِ وَالْحَنَكِ الأعلى عِنْدَ لَفْظِهَا » ^(٢) .

وقال مكي في الرِّعَايَةِ : « وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِحُرُوفِ الإطباقِ ؛ لِأَنَّ طَائِفَةً مِنَ اللِّسَانِ تَنْطَبِقُ مَعَ الرِّيحِ إِلَى الحَنَكِ عِنْدَ التَّنطِقِ بِهَذِهِ الحُرُوفِ ، وَيَنْحَصِرُ الرِّيحُ بَيْنَ اللِّسَانِ وَالْحَنَكِ الأعلى عِنْدَ التَّنطِقِ بِهَا مَعَ اسْتِعْلَاقِهَا فِي الفَمِ . وَبَعْضُهَا أَقْوَى فِي الإطباقِ مِنْ بَعْضٍ / ، فـ « الطَّاءُ » أَقْوَاهَا فِي الإطباقِ وَأَمَكْنُهَا ؛ لَجَهْرِهَا ^{١/٣٢} وَشِدَّتِهَا . وَ « الظَّاءُ » أضعفُهَا فِي الإطباقِ ؛ لِرَخَاوَتِهَا وَانْخِرَافِهَا إِلَى طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ أَصُولِ الثَّنَايَا العُلْيَا . وَ « الصَّادُ » وَ « الضَّادُ » مُتَوَسِّطَانِ فِي الإطباقِ » ^(٣) .

والإطباقُ لُغَةٌ : التَّلَاصُقُ وَالتَّسَاوِي ^(٤) .
وَضِدُّهَا الْمُنْفَتِحَةُ وَهِيَ مَا عَدَا هَذِهِ الأَرْبَعَةَ وَتَقَدَّمَتْ .

(١) لم أقف على ما يوضح المراد من هذا (البعض) في ما بين يدي من مصادر .

(٢) في اللآلئ السنية لوجه ١٣/أ .

(٣) الرعاية ص ٩٨ ، وانظر التمهيد ص ١٠٠ ، ولطائف الإشارات ١/١٩٨ .

(٤) انظر اللسان ٨/١٢٠ ، مادة (ط ب ق) ، وذكره ابن الناطم في الحواشي المفهومة

تنبيه :

الأنسب أن يقال في علة تسميتها بالمطبقة ؛ لإطباق طائفة من اللسان عند خروجها على ما يُحاذيها من الحنك الأعلى :
أما أولاً : فلأن اشتقاق المطبقة من الإطباق لا من الانطباق ، فيكون الإطباق أليق بوجه التسمية منه .

وأما ثانياً : فلأنه اعتبر الاستعلاء من جانب اللسان ، فيكون الأليق اعتبار الإطباق أيضاً من جانبه لا من جانب ما يُحاذيه ، ولأن المنطبق طائفة لا هو . ويلزم من هذا أن يكون المنطبق عليه ما حاذى الطائفة من الحنك الأعلى لا إياه . ويؤكد ذلك ما قدّمناه من قول القسطلاني تبعاً للجعبري : « والإطباق تلاقى طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند لفظها ، ومن عبّر بانطباق اللسان فقد تجاوز »^(١) .

وكون المطبق طائفة من اللسان لا يُنافي تسمية الحرف مطبقاً مجازاً بأن يكون الأصل مطبقاً عنده ؛ أي عند خروجه فاختصر ، فقل : مطبق ، كما قيل للمُشترك فيه : مُشترك ، ونظائره كثيرة^(٢) .
والباء في قوله (مطبقة) يجوز فتحها وكسرها .

(١) وعلل ذلك القسطلاني في لطائف الإشارات ١٩٩/١ فقال : « لأن الطبق إنما هو اللسان والحنك ، وأما الحرف فهو مطبق عنده » ، وكذا نقله أبو شامة في إبراز المعاني عن أبي عمرو ص ٧٥٢ .

(٢) ذكره التادفي بحروفه في الفوائد السرية لوحة ٢٦/أ-ب ، وانظر إبراز المعاني ص ٧٥٢ ، وشرح الشافية ٣٤٢/١ .

وقوله (وَفَرَّ مِنْ لُبِّ الْحُرُوفِ الْمُذْلَقَةِ) أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُذْلَقَةَ سِتَّةٌ ، وَهِيَ حُرُوفُ قَوْلِكَ : (فَرَّ مِنْ لُبِّ) ، وَمَعْنَاهُ : هَرَبَ الْجَاهِلُ مِنْ ذِي لُبٍّ ، أَيْ مِنَ الْعَاقِلِ ^(١) ؛ لِأَنَّ اللَّبَّ : الْعَقْلُ ^(٢) .

وَحَذَفَ تَنْوِينَ (لُبِّ) لِلضَّرُورَةِ ، كَتَنْوِينَ (صَادُ) وَ(طَاءُ) بِالْإِهْمَالِ فِيهِمَا . وَلَوْ قَالَ : حُرُوفٌ مُذْلَقَةٌ بِالتَّنْكِيرِ لَبَيَّتْ تَنْوِينَ (لُبِّ) وَلَمْ يَكُنْ ضَرُورَةً ، كَمَا لَوْ قَالَ : (مَنْ لُبٌّ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَاللَّامِ وَالْبَاءِ . وَلَبٌّ لُغَةٌ فِي أَلْبٍ : بِمَعْنَى أَقَامَ ^(٣) .

ب/٣٢

وَالْمُصَمَّنَةُ مَا سِوَى السِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ وَتَقَدَّمَتْ / .
وَسُمِّيَتِ الْمُذْلَقَةُ مُذْلَقَةً ؛ لِخُرُوجِهَا مِنْ ذَلْقِ اللِّسَانِ وَالشَّفَةِ طَرَفِهِ ، كَذَا نَقَلَهُ الْجَعْبَرِيُّ ^(٤) . وَالْمُرَادُ أَنَّ بَعْضَهَا يَخْرُجُ مِنْ ذَلْقِ اللِّسَانِ ، وَهُوَ طَرَفُهُ . وَبَعْضُهَا مِنْ الشَّفَةِ الَّتِي هِيَ ذَلْقُ الْمَخَارِجِ .
وَلَيْسَ قَوْلُهُ ^(٥) : « وَالشَّفَةُ » عَطْفًا عَلَى « اللِّسَانِ » ، إِذْ لَيْسَ فِيهَا مَا يَخْرُجُ مِنْ ذَلْقِ الشَّفَةِ ، بَلْ مَا يَخْرُجُ مِنْ بَطْنِهَا ، أَوْ مِنْ كِلَا الشَّفَتَيْنِ عَلَى مَا عَرَفْتَ ، وَلِذَا قَالَ : « طَرَفُهُ » دُونَ طَرَفَيْهِمَا .

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ٥١ ، والفوائد السريّة لوحة ٢٦/ب - ٢٧/أ ، والمنح الفكرية ص ٧٩ .

(٢) انظر اللسان ٢١٥/١٢ ، مادة (ل ب ب) .

(٣) انظر اللسان ٢١٦/١٢ ، مادة (ل ب ب) .

(٤) في كتر المعاني (خط/٨٤٩) ، وكلمة « طرفه » سقطت من النسخ كلّها .

(٥) أي قول الجعبري .

وقول بعضهم لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة ، أي طرفيهما ، فيه خروج عن نهج الصحة ^(١) .

ولما فرغ من كلامه على الصفات التي لها ضد ، شرع بذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعض فقال :

٢٤- صَفِيرُهَا : صَادٌ وَزَايٌ سَيْنٌ قَلَقَلَةٌ : قُطْبُ جَدٍ ، وَ اللَّيْنُ
٢٥- وَآوٌ وَيَاءٌ سُكَّنَا ، وَ انْفَتَحَا قَبْلَهُمَا ، وَالْإِنْحِرَافُ صُحْحَا
٢٦- فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ ، وَبِتَكْرِيرِ جَعْلٍ وَلِلتَّفَشِّي : الشَّيْنُ ، ضَادًا : اسْتَطَلَّ
أَخِيرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ حُرُوفَ الصَّفِيرِ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ : الصَّادُ الْمُهْمَلَةُ ، وَالزَّايُ ،
وَالسَّيْنُ الْمُهْمَلَةُ .

وإنما سُمِّيَتْ بِالصَّفِيرِ لِأَنَّكَ إِذَا سَكَنْتَ الصَّادَ وَالزَّايَ وَالسَّيْنَ سَمِعْتَ لَهُنَّ صَوْتًا يُشَبِّهُ صَفِيرَ الطَّائِرِ ؛ لِأَنَّهُنَّ يَخْرُجْنَ مِنْ بَيْنِ الثَّنَائِيَا وَطَرَفِ اللِّسَانِ فَيَنْحَصِرُ الصَّوْتُ هُنَاكَ ^(٢) .

وَفِي الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ لِأَجْلِ صَفِيرِهَا قُوَّةً ، وَأَقْوَاهَا الصَّادُ ؛ لِلْإِسْتِعْلَاءِ وَالْإِطْبَاقِ اللَّذَيْنِ فِيهَا . ثُمَّ الزَّايُ ؛ لِلجَّهْرِ . وَأَمَّا السَّيْنُ فَهِيَ أضعفُهَا ؛ لَكُونِهَا مَهْمُوسَةً ^(٣) .

(١) يقصد به ابن الناطم وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، انظر الحواشي المفهومة ص ١٤ ، والدقائق المحكمة ص ٥١ ، وهو بحروفه في الفوائد السرية لوحة ٢٧/أ .
(٢) انظر شرح الشافية ٣٤٣/١ ، والفوائد السرية لوحة ٢٧/ب .
(٣) كما في الرعاية ص ١٠٠ ، والتمهيد ص ١٠١ ، والدقائق المحكمة ص ٥٢ .

والهمسُ : الخفاء كما تقدّم ^(١) .

وعلى هذا ينبغي لك أن تحرص على بيان صفيها أكثر من صفي الصاد والزاي ؛ لأن صفي الصاد يبين بالإطباق ، وصفي الزاي يبين بالجهر الذي فيها ^(٢) .

وقول الناظم (صفيها) أي وحروف صفيها ، وأراد بضميم (صفيها) حروف الهجاء .

والصفي لغة : صوت يصوت به للبهائم ^(٣) . وقد تقدّم أن هذه الثلاثة أسلية ، وأن / السين متقدمة على الزاي في المخرج ^(٤) ، وإنما أخرت هنا للقافية . i/٣٣

وقوله (قلقلة قطب جد) أخبر رحمه الله أن حروف القلقة خمسة مجموعة في قوله : (قطب جد) وهي : القاف ، والطاء المهملة ، والباء الموحدة ، والجيم ، والدال المهملة .

والقطب في الأصل : قطب الرّحى ، ويطلق ويراد به ما يكون عليه مدار الأمر ، كما يقال : فلان قطب بني فلان ، أي سيدهم الذي يدور عليه أمرهم ^(٥) .

(١) انظر ص ١١٦ .

(٢) نقله بتصرف من الفوائد السرية لوجه ٢٧/ب ، والمنح الفكرية ص ٨١ .

(٣) انظر الحواشي المفهمة ص ١٤ ، والمنح الفكرية ص ٨٠ .

(٤) انظر ص ٩٧-٩٨ .

(٥) انظر لسان العرب ٢١٢/١١ ، مادة (ق ط ب) .

والجَدُّ : الحَظُّ ^(١) ، ودالُه مُشَدَّدَةٌ وتَخْفِيفُها هنا ضَرُورَةٌ ، وَيَقِيَّت على تشديدها في منظومة الشَّاطِطِيِّ ^(٢) رَحِمَهُ اللهُ ؛ لَعَدَمِها ^(٣) .

وإنما سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنَّ صَوْتِها لا يَكادُ يَتَبَيَّنُ به سُكُونُها ما لَمْ يَخْرُجْ إلى شِبهِ التَّحْرُكِ ؛ لِشِدَّةِ أَمْرِها ، من قولهم : قَلَقَلُهُ ، إذا حَرَكَهُ . وإنما جُعِلَ ذلك لَكُونِها شَدِيدَةً مَجْهُورَةً ، فالجَهْرُ يَمْنَعُ النَّفْسَ أن يَجْرِيَ معها ، والشَّدَّةُ تَمْنَعُ الصوتَ أن يَجْرِيَ معها . فلَمَّا اجْتَمَعَ لها هذانِ الوَصَفانِ ^(٤) احتاجَتْ إلى التَّكْلِيفِ في بيانها ، فلذلك يَحْصُلُ ما يَحْصُلُ من ضَغْطِ التَّكْلِيفِ عِنْدَ التَّطْقِيقِ بها ساكنةٌ حَتَّى يَخْرُجَ إلى شِبهِ تَحْرِيكِها ؛ لِقَصْدِ بيانها ^(٥) .

وَمَنْ عَلَّلَ بِأَنَّها حِينَ سُكُونِها تَتَقَلَّقُلُ عِنْدَ خُرُوجِها حَتَّى يُسْمَعَ لها نَسِيرَةٌ قَوِيَّةٌ ^(٦) ، مُرادُه مُشَابَهَتُها لِلتَّعَلُّقِ لا تَحْرُكُها حَقِيقَةً ، وإلا لَزِمَ اجْتِمَاعُ السُّكُونِ والتَّحْرُكِ في آنٍ واحدٍ .

وقد وَهَمَ بَعْضُهُمْ حَيْثُ عَلَّلَ بِأَنَّها إذا وَقِفَ عَلَيْها يَتَقَلَّقُلُ اللِّسَانُ بها عِنْدَ خُرُوجِها ؛ لأنَّ الباءَ مِنْها وهي شَفَوِيَّةٌ ولا مَدْخَلَ لِلِّسَانِ فِيها ، ولا فَرْقَ فِيها

(١) انظر لسان العرب ١٩٨/٢ ، مادة (ج د د) .

(٢) قال الشاططي في قصيدته : حِرْزُ الأمانِ وَوَجْهُ التَّهاني ، البيت رقم (١١٥٨) :

كَمَا الأَلْفُ الهَاوِي وَ (آوِي) لِعَلَّةٍ وَفِي (قُطْبُ جَدُّ) خَمْسُ قَلَقَلَةٍ عُلَا

(٣) أي لعدم الضرورة .

(٤) أي امتناع النَّفْسِ معها وامتناع جَرِيِّ صَوْتِها .

(٥) قاله التاذي في الفوائد السَّريَّة لوحة ٢٨/١ ، وانظر الجاربردي في شرح الشافعية ٣٤٣/١ .

(٦) كما في الحواشي المَفْهَمَة ص ١٤ ، والدقائق المحكمة ص ٥٢ ، والمنح الفكرية ص ٨١ .

بين أن تكون متطرفة ووقف عليها ، أو متوسطة ساكنة ^(١) .
 وقال الأستاذ أبو الحسن شريح ابن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح رحمه الله
 في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقة الخمسة فقال :
 « وهي متوسطة ، كباء ﴿الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف ٢٣] ، وجيم ﴿النَّجْدَيْنِ﴾
 [البلد ١٠] ، ودال ﴿مَدَنَّا﴾ [الحجر ١٩] ، وقاف ﴿خَلَقْنَا﴾ [الأعراف
 ١٨١] ، وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح ١٤] . أو متطرفة ، كباء ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِ﴾
 [الحجرات ١١] ، وجيم ﴿لَمْ يُخْرِجْ﴾ ، ودال ﴿لَقَدْ﴾ [البقرة ٦٥] ،
 وقاف / ﴿مَنْ يُشَاقِقْ﴾ [النساء ١١٥] ، وطاء ﴿لَا تُشْطِطْ﴾ [ص ٣٣/ب
 ٢٢] . فالقلقة هنا أي في الوقف في المتطرفة من المتوسطة ^(٢) انتهى .
 وسأتي إيضاح ذلك عند قوله : (وَيَبْنِي مَقْلَقًا) ^(٣) .
 وأصل هذه الحروف القاف ^(٤) ، وإليه أشار الشاطبي بقوله :
 وأَعْرِفُهُنَّ الْقَافُ ^(٥)

(١) انظر الفوائد السرية لوجه ٢٨/أ .

(٢) نقله عنه ابن الجزري في النشر ٢٠٤/١ .

(٣) انظر شرح البيت (٣٩) .

(٤) انظر الرعاية ص ١٠٠ ، والتمهيد ص ١٠١ ، والنشر ٢٠٣/١ - ٢٠٤ .

(٥) في منظومته : حِرْز الأمانِي وَوَجْه التَّهَانِي ، البيت رقم (١١٥٩) ، وعمامة :

وَأَعْرِفُهُنَّ الْقَافُ كُلُّ يَعُدُّهَا فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُحْصَلًا

قال الناظم في النشر : « لَأَنَّهُ لَا يُقَدَّرُ أَنْ يُؤْتَى بِهَا سَاكِنَةً إِلَّا مَعَ صَوْتٍ زَائِدٍ ؛ لَشِدَّةِ اسْتِعْلَامِهِ » ^(١) انتهى .

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ مَعَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْهَمْزَةَ ؛ لِلجَّهْرِ وَالشَّدَّةِ اللَّذَيْنِ فِيهَا . وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الْجُمْهُورُ لِمَا يَدْخُلُهَا مِنَ التَّخْفِيفِ حَالَةَ السُّكُونِ ، وَلِمَا يَعْتَرِيهَا مِنَ الْإِعْلَالِ .

وَزَادَ سَبِيوِيهِ الثَّاءَ الْمُثَنَّى فَوْقَ مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْمَهْمُوسَةِ ، وَذَكَرَ لَهَا نَفْخًا ، وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الْإِعْتِبَارِ ^(٢) . وَذَكَرَ الْمُبَرِّدُ مِنْهَا الْكَافَ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَهَا دُونَ الْقَافِ ، قَالَ : وَهَذِهِ الْقَلْقَلَةُ بَعْضُهَا أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ ^(٣) .

فَإِنْ قُلْتَ : لِأَيِّ شَيْءٍ ذَكَرَ سَبِيوِيهِ الثَّاءَ ، وَالْمُبَرِّدُ الْكَافَ مِنْ حُرُوفِ الْقَلْقَلَةِ ؟ قُلْتُ : لَعَلَّهُمَا نَظَرًا إِلَى الشَّدَّةِ الَّتِي فِيهِمَا ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقَوْلُهُ (وَاللَّيْنُ وَآوٌ وَيَاءٌ سَكَنَّا وَانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا) أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ حَرْفِي اللَّيْنِ - أَعْنِي الْوَآوَ وَالْيَاءَ - إِذَا سَكَنَّا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا نَحْوُ : ﴿ خَوْفٌ ﴾ [البقرة ٣٨] ، وَ﴿ بَيْتٌ ﴾ [آل عمران ٩٦] .

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ (وَانْفَتَحَا) لِلإِطْلَاقِ . وَإِنَّمَا سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ فِي لَيْنٍ وَعَدَمِ كُلْفَةٍ عَلَى اللِّسَانِ ، كَمَا تَقَدَّمَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ^(٤) .

(١) النشر ٢٠٣/١ .

(٢) كَذَا فِي النُّسخِ الْأَرْبَعَةِ ، وَفِي النُّشْرِ ٢٠٣/١ : الْإِخْتِبَارُ .

(٣) كَمَا فِي النُّشْرِ ٢٠٣/١ ، اللَّائِي السُّنِّيَّةُ لَوْحَةُ ١٤/أ ، وَلَطَائِفُ الْإِشَارَاتِ ٢٠٠/١ .

(٤) انْظُرْ ص ٧٠ .

وعبارة ابن الناظم : « أن الواو والياء الساكتين المنفتح ما قبلهما يقال لهما حرفا لين ؛ لقلة المدّ فيهما » ^(١) .

فقله : « لقلة المدّ فيهما » لا يُنافي وجود المدّ فيهما ؛ لأن في حرف المدّ مدّاً أصلياً ، وفي حرفي اللين مدّاً ما ، يُضبطُ كلُّ منهما بالمشافهة ، كما ذكره الجعبري ^(٢) . والمدّ المنفي هو الأصلي الخاص لا مطلق المدّ الشامل له ^(٣) .

ولما كان فيهما من قليل المدّ قال مولانا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي في شرحه على هذه المقدمة في هذا الموطن : « وأجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف المدّ واللين حتى إذا وقع بعدهما ساكن لوقف أو إدغام جاز المدّ والقصر والتوسط » ^(٤) / انتهى .

١/٣٤

توضيح :

اعلم أن حرفي اللين إذا وقع بعدهما همز نحو : « شَيْءٌ » - مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً - فإن ورشاً يمدّه مدّاً مشبّعاً ، فهو عنده كالتّصل ، ويوسّطه لحظّ مرتبته قليلاً عن المدّ التّصل ؛ لضعفه عن ذلك بانفتاح ما قبله . وهذان الوجهان - أعني المدّ المشبّع والتوسط - نصّ عليهما المهدي ^(٥) وغيره ، ولا فرق

(١) الحواشي المفهمة ص ١٤ .

(٢) في : كثر المعاني (خط/١٣٥) ، ونقله ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٨٢ .

(٣) ما سبق بحروفه في الفوائد السّرية لوحة ٢٨/ب .

(٤) الدقائق المحكمة ص ٥٣ .

(٥) في شرح الهداية ٣٥/١ ، وتقدمت ترجمة المهدي في ص ٧٥ عند شرح البيت (١١) .

فيهما عند وَرَشٍ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ . وَمِمَّنْ ثَبَّ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَيْضاً
الْحَصْرِيُّ^(١) حَيْثُ قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ :

وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوْءَةٍ خَلَّافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَثَمَةِ فِي مِصْرٍ
فَقَالَ أَنَّاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أَنَّاسٌ مُفْطِرٌ وَبِهِ أَقْرِي^(٢)

وإن وَقَعَ بعدها حَرْفٌ وَعَرَضَ سُكُونُهُ لَوَقَفَ سِوَاءَ كَانَ هَمْزَةً أَوْ غَيْرَهَا
نَحْوُ : ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة ٢٠] ، و﴿الصَّيْفِ﴾ [قريش ٢] ، و﴿الْخَوْفِ﴾
[البقرة ١٥٥] ، فَلِبَقِيَّةِ الْقُرْآنِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ وَهِيَ : الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ ، وَوَأَفْقَهُمْ
وَرَشٌّ فِيمَا عدا الْهَمْزَ ، فَتَكُونُ لَهُ الثَّلَاثَةُ فِي نَحْوِ الْوَقْفِ عَلَى : ﴿خَوْفٌ﴾ ،
و﴿بَيْتٍ﴾ . وَلَا يَجُوزُ مَدُّ نَحْوِ : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ وَصَلًا وَوَقْفًا ، وَنَحْوُ :
﴿كَيْفٌ﴾ وَصَلًا ، وَمَنْ مَدَّ ذَلِكَ فَهُوَ لِأَحْنِ أَثَمٌ .

وَلَمَّا ذَكَرْتُ عِبَارَةَ بَعْضِ الشُّرَاحِ فِي قَوْلِهِ : « وَقَدْ أَجْرَى بَعْضُهُمْ حَرْفِي اللَّيْنِ
مُجْرَى حُرُوفِ الْمَدِّ إِلَى آخِرِهِ » . أَحْبَبْتُ أَنْ أُوضِّحَ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ ، وَإِنْ كَانَ مَحَلُّهَا فِي بَابِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ^(٣) ، فَتَأَمَّلْ .

(١) فِي (ز ٢) : الْجَعْبَرِيُّ ، وَهُوَ خَطَأً ، انْظُرْ إِبرازَ الْمَعَانِي ص ١٢٣ . وَالْحَصْرِيُّ : هُوَ عَلِيُّ
بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ الْحَصْرِيُّ ، أَسَازٌ مَاهِرٌ ، صَاحِبُ الْقَصِيدَةِ الرَّائِيَةِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ (ت
٤٦٨ هـ) غَايَةُ النِّهَايَةِ ٥٥٠/١ .

(٢) الْبَيْتَانِ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُمَا فِي : الْقَصِيدَةِ الْحَصْرِيَّةِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ ، وَشَرَحَهَا لَابْنُ عَظِيمَةَ
الإِشْبِيلِيُّ ص ٧٥ ، وَانْظُرِ النِّشْرَ ٣٤٦/١ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْبَيْتِ (٧٢) .

وقوله (وَالْإِنْحِرَافُ صُحْحًا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ) أَخْبَرَ النَّاظِمُ أَنَّ اللَّامَ وَالرَّاءَ حَرْفَانِ مُنْحَرِفَانِ ، وَلِهَذَا قَالَ (وَالْإِنْحِرَافُ صُحْحًا) أَيِ صَحَّحَ الْجَمْهُورُ أَنَّ اللَّامَ وَالرَّاءَ حَرْفَا انْحِرَافٍ ؛ لِأَنَّ الْإِنْحِرَافَ لُغَةً : الْمِيلُ ^(١) .

وإنما وُصِفَا بِالْإِنْحِرَافِ ؛ لِأَنَّهُمَا انْحَرَفَا عَنْ مَخْرَجِهِمَا حَتَّى اتَّصَلَا بِمَخْرَجٍ غَيْرِهِمَا ^(٢) .

فَاللَّامُ فِيهَا انْحِرَافٌ ، أَيِ مِيلٌ إِلَى نَاحِيَةِ طَرَفِ اللِّسَانِ . وَالرَّاءُ أَيْضًا فِيهَا انْحِرَافٌ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ وَمِيلٌ قَلِيلٌ إِلَى جِهَةِ اللَّامِ ، وَلِذَلِكَ يَجْعَلُهَا الْأَلْفُ لَامًا ^(٣) .
هَذَا مَذْهَبُ مَكِّيٍّ وَسَيِّوِيٍّ ، وَنُسِبَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ / ، وَصَحَّحَهُ النَّازِمُ . ٣٤/ب
وَقِيلَ : اللَّامُ فَقَطْ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالذَّائِي ، وَنُسِبَ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ ^(٤) .
وَبَاقِي أَحْرَفِ الْمَجْدَاءِ لَا يَدْخُلُهَا الْإِنْحِرَافُ .
وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ (صُحْحًا) لِلْإِطْلَاقِ .

وقوله (وَبِتَكَرُّيرٍ جُعِلَ) أَيِ وُصِفَ ، يَعْنِي أَنَّ الرَّاءَ تُوصَفُ بِالتَّكَرُّيرِ ، وَهُوَ إِعَادَةُ الشَّيْءِ وَأَقْلَهُ مَرَّةً .

(١) انظر لسان العرب ١٢٨/٣ ، مادة (ح ر ف) .

(٢) انظر الرعاية ص ١٠٧ ، والتمهيد ص ١٠٦ ، والنشر ٢٠٤/١ ، ولطائف الإشارات ١/ ٢٠١ .

(٣) كما في الحواشي المفهومة ص ١٤ ، وإبراز المعاني ص ٧٥٤ ، واللائح السنية لوحدة ١٤/ب ، والفوائد السرية لوحدة ٢٨/ب ، والمنح الفكرية ص ٨٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٣٥ ، والرعاية ص ١٠٧ ، ومعن الشافية ١/٣٤٢ ، والنشر ٢٠٤/١ .

قال مكِّي : « فإخفاء ذلك التكرير لأبد منه . قال : وأكثر ما يظهر تكررُه إذا كان مُشدِّداً ، نحو : ﴿ كَرَّةٌ ﴾ [البقرة ١٦٧] ، و﴿ مَرَّةٌ ﴾ [الأنعام ٩٤] . فواجبٌ على القارئ أن يُخفي تكررَه ولا يُظهرَه ، ومتى أظهرَه فقد جعل من الحرف المُشدَّد حروفاً ، ومن الحرف المُخفَّف حرفين وذلك نحو : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [الفاتحة ٣] ، ﴿ فَتَنَّبَرَأْ مِنْهُم كَمَا تَبَرَّءُوا مِنْآ ﴾ [البقرة ١٦٧] « ^(١) .

قال الجعبري : « وطريقُ السلامة منه أن يلصق اللفظُ به ظهرَ لسانه بأعلى حنكه لصقاً مُحكماً مرَّةً واحدةً ^(٢) ، ومتى ارتعدَ حدثَ من كُلِّ مرَّةٍ راءٌ » ^(٣) .

فإن قيل : تسميتهم له مُكرراً يُنافي نصَّهم على عدمِ تكررِه .

أجيبُ بأنَّ معنى قولهم مُكرراً : أنَّ له قبولَ التكرار ؛ لارتعادِ طرفِ اللسانِ به عندَ اللفظِ ، كقولهم لغيرِ الضَّاحِكِ : إنسانٌ ضاحِكٌ ، وأنَّصافُ الشَّيءِ أعمُّ من أن يكونَ بالفعلِ أو بالقوة ^(٤) .

وقوله (وَلِلنَّفْسِ الشَّيْنُ ضَاداً اسْتَطَلَّ) أخيرَ أنَّ الشَّيْنَ حَرْفٌ تَفْشِي . وقد اقتصرَ عليها المُصنِّفُ وفاقاً للشَّاطِطِ والمُحَقِّقِينَ ؛ لأنَّه تَفْشِي في مخرجِه حتى اتَّصلَ

(١) الرعاية ص ١٠٦ ، ١٧٠ .

(٢) وهذا لا ينافي أن يُقَيَّ فجوةٌ جزئية من وسط اللسان يمرُّ منها صوتٌ ضئيل ؛ لأنَّ الرءاءَ بينةٌ كما هو معلوم .

(٣) في : كثر المعاني (خط/ ٨٤٧) ، ونقله القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ١٤/ب .

(٤) انظر الحواشي المفهومة ص ١٤ ، واللائئ السنية لوحة ١٤/ب ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٢ ، والفوائد السرية لوحة ٢٨/أ ، والمنح الفكرية ص ٨٢ .

بمخرج الظاء^(١) .

قال في النشر : « وأضاف بعضهم إليها الفاء ، وعزاه القسطلاني وغيره إلى صاحب درّ الأفكار^(٢) . وبعض الضاد والراء والصاد والسين والياء والثاء المثلثة والميم^(٣) .

ومن ألحق الثاء المثلثة قال : أنها نفشت حتى أتصلت بمخرج الفاء ، ولذلك تبدل منها ، فيقال : جدت ، وجدف^(٤) .

(١) كذا في النسخ كلها ، وهو أيضاً في التحديد للداني ص ١١٠ ، والرعاية ص ١٠٩ ، والتمهيد ص ١٠٧ ، والدقائق المحكمة ص ٥٤ . أما في النشر ٢٠٥/١ ، وإبراز المعاني ص ٧٥٣ ، والخواشي الأزهرية ص ٤٣ : الطاء . وفي الخواشي المفهمة ص ١٠٧ ، والفوائد السرية لوحة ٢٩/أ : حروف الطرف . وأما في المنح الفكرية ص ٨٤ فقال : « انتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بمخرج حروف طرف اللسان منها مخرج الظاء المشالة » وهو أعم الجميع . ومنشأ صوت الشين من وسط اللسان ، ثم يصطدم صوتها باللحم النابت حول الأسنان العليا والصفحة الداخلية للثنيتين العلين ، وهي منطقة خروج الطاء وأختيها ، والطاء وأختيها ، قاله الشيخ أبمن سويد حفظه الله .

(٢) منظومة درّ الأفكار في القراءات العشر أئمة الأمصار ، وهي منظومة لإسماعيل بن علي بن سعدان ، الشيخ جمال الدين أبي الفضل الكندي الواسطي المقرئ . انظر غاية النهاية ١٦٧/١ ، وكشف الظنون ٥٦٠/١ .

(٣) انظر النشر ٢٠٥/١ ، عدا جملة : « وعزاه القسطلاني وغيره إلى صاحب درّ الأفكار » فهي ليست في النشر ، وإنما هي في اللآلئ السنية لوحة ١٥/أ .

(٤) كما في التحديد في الإتيان والتجويد للداني ص ١٠٨ ، والفوائد السرية لوحة ٢٩/أ ، والمنح الفكرية ص ٨٤ .

والتَّفْشِي لُغَةً : الانتِشَارُ والانتِثَاثُ ^(١) .
 وقيل معناه لُغَةً : الاتِّسَاعُ ؛ لأنه يُقالُ تَفَشَّتِ القَرْحَةُ بمعنى اتَّسَعَتْ ، حكاةُ
 i/٣٥ صاحبِ القاموس ^(٢) . /

واصطلاحاً : انتِشَارُ الرِّيحِ في الفَمِّ حتى يَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ الظَّاءِ المُشَالَةِ ^(٣) .
 فقوله (وَلِلتَّفْشِي الشَّيْنُ) هو من بابِ القَلْبِ ؛ وذلك لأنَّ العَرَضَ إثباتُ
 الصِّفَاتِ للحُرُوفِ لا عكسه ، فيكونُ المرادُ أنَّ التَّفْشِيَّ ثابتٌ للشَّيْنِ ، لا أنَّها
 ثابتةٌ له ^(٤) .

ثمَّ أخيرَ أنَّ الضَّادَ اتَّصَفَتْ بالاستِطالةَ فامتدَّتْ مَخْرَجُهَا من أولِ حافةِ اللِّسانِ
 إلى آخرِها ؛ لأنَّ الاستِطالةَ لُغَةً : أبعدُ المسافتَيْنِ ^(٥) ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ أبعدَهما
 محلُّ الاستِطالةِ . والاستِطالةُ إنما هي الأبعدِيَّةُ .
 وقيل الاستِطالةُ لُغَةً : الامتدادُ ^(٦) .

(١) انظر اللسان ٢٦٩/١٠ ، مادة (ف ش ا) ، والخواشي المفهمة ص ١٥ ، والمنح الفكرية
 ص ٨٤ .

(٢) القاموس المحيط ١٧٣١/٢ .

(٣) انظر الدقائق المحكمة ص ٥٤ . وفي هامش (س) : « قال بعضهم : ومن ثمَّ صَعِبَ
 التلفُّظُ بها ولتحيزُها بين المخرجين باعتبار واحد . وسبيل تسهيل التلفُّظِ بها قطعُ النَّظَرِ عن
 الحيزِ المقابلِ وممكنيتها في مخرجِها ، وتحصيلُ صفاتها المميِّزة لها عن الظاءِ » . انظر الخواشي
 المفهمة ص ١٥ ، وشرح طاش كبري على الجزرية ص ١٠٣ .

(٤) قاله التاذيُّ في الفوائد السَّريَّة لُوحَة ٢٩/أ .

(٥) كما في الخواشي المفهمة ص ١٥ ، والفوائد السَّريَّة لُوحَة ٢٩/ب ، والمنح الفكرية ص ٨٤ .

(٦) انظر اللسان ٢٢٧/٨ ، مادة (ط و ل) .

فإن قلت : ما الفرق بين المُسْتَطِيلِ والممدود ؟
قلت : المُسْتَطِيلُ جَرَى في مَخْرَجِهِ ، والممدودُ جَرَى في ذَاتِهِ ^(١) .

تنبيه :

قول الناظم (قَبْلَهُمَا) ظَرْفٌ وَقَعَ صِلَةٌ لِمَوْصُولٍ مُقَدَّرٍ ، وهو فاعلُ
(انْفَتَحَ) والتَّقْدِيرُ : ما قَبْلَهُمَا ، كما تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إليه . وهذا جَارٌ عَلَى
أُسْلُوبِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان ٢٠] كما ذَكَرَهُ
أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ ^(٢) قَالَ : « أَنْ مَعْنَاهُ مَا تَمَّ » انتهى .

وَلَيْسَ (قَبْلَهُمَا) مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ؛ لِمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَنْ
(قَبْلَ) لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ .

وَقَوْلُهُ (وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلَ) مَعْنَاهُ أَيِ وَجُعِلَتِ الرَّأْيُ مُصَاحِبَةً لَصِفَةِ التَّكْرِيرِ .

وَقَوْلُهُ (ضَادًّا اسْتَطِيلَ) أَيِ أَوْقَعَ الاسْتِطَالَةَ فِي الضَّادِ ، فَيَكُونُ (اسْتَطِيلَ)
مُضْمِنًا مَعْنَى الْإِيقَاعِ .

و (فِي) مَحذُوفَةٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ :

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ ^(٣)

(١) انظر الحواشي المفهومة ص ١٥ ، ولطائف الإشارات ٢٠١/١ ، وفي المنح الفكرية ص ٨٤
ذكر أن قائله الجعري . راجع أيضاً كتر المعاني (خط/٨٤٧) .

(٢) هو كتاب ارتشاف الضرب في لسان العرب في النحر لأبي حيان الأندلسي (ت
٧٤٥ هـ) ، انظر كشف الظنون ١١٠/١ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لساعدة بن جؤية في وصف رُمح ، وصدره :

لَدَنْ بِهِزَّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ

وقيل معناه : صفه بالاستطالة كما تقدّم سابقاً ، فتأمل ^(١) .
وفي هذا القدر المذكور في المقدمة من الخارج والصفات كفاية للطالب المختصر
على ذلك ، ومُحَصِّلُ لَعْرَضِهِ إِذَا وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِفَهْمِهِ ، وَمُرْشِدٌ لِلْمُتَرَقِّي مِنْهَا إِلَى
دَرَجَةِ الْكَمَالِ ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى الْإِتْمَامِ وَالْإِكْمَالِ .

ب/٣٥ ثم اعلم أن من الصفات المتقدمة ما هو متضاد فلا يجتمع المتضادان في حرف
واحد ، ومنها ما هو غير متضاد فيمكن اجتماع صفتين فأكثر في حرف / واحد .
وكل منها إما صفة قوة تُقَوِّي موصوفها ، أو صفة ضعف تُضَعِفُه ^(٢) .
قال الجعبري : « ومن ثم انقسمت الحروف بهذا الاعتبار ثلاثة : قويٌّ مُطْلَقاً
وهو ما اجتمع فيه صفات القوة ، وضعيفٌ مُطْلَقاً وهو ما انفردت ^(٣) فيه صفات
الضعف ، وقويٌّ من جهة ضعيفٍ من أخرى وهو ما اجتمع فيه النوعان .
فالجهر والاستعلاء والإطباق والاستطالة والشدة والقلقلة ونحوها كالتفخيم

= والعسلان : اضطراب من الثعلب في حريه . أصله : كما عَسَلَ في الطريق الثعلب . انظر
معني اللبيب ١١/١ ، ومعجم شواهد العربية ٥٠/١ .

(١) ذكر كل هذا التنبيه التاذي بحروفه في الفوائد السرية لوحة ٢٩/ب .
(٢) ذكره الجعبري في كثر المعاني (خط/٨٤٩) ، والقسطاني في اللآلئ السنية لوحة ١٥/
ب ، ولطائف الإشارات ٢٠٤/١ .

(٣) في النسخ كلها : اجتمعت ، وما أثبتته من كثر المعاني واللآلئ السنية ولطائف الإشارات .

باب صفات الحروف : خاتمة في ذكر كل حرف وصفاته

والجَرَسِيَّةُ والمَهْتَوَفَةُ ^(١) مِنْ ما هو مَذْكُورٌ فِي المَطَوَّلَاتِ صِفَاتُ قُوَّةٍ ^(٢) .
وَالْهَمْسُ وَالْاِسْتِفَالُ وَالْاِنْفِتَاحُ وَالرَّخَاوَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَالْتَّرْقِيقِ صِفَاتُ
ضَعْفٍ ^(٣) .

خَاتَمَةٌ يَتَّبِعُهَا الْمُبْتَدِئُ وَيَتَذَكَّرُ بِهَا الْمُتَنَهِي فِي ذِكْرِ كُلِّ حُرْفٍ وَمَالِهِ مِنَ
الصِّفَاتِ ^(٤) :

فَالْأَلْفُ : جَوْفِيَّةٌ ، مَجْهُورَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّمَةٌ ، هَوَائِيَّةٌ ،
خَفِيَّةٌ ، مَدِّيَّةٌ ، حَرْفُ عِلَّةٍ .
وَالْهَمْزَةُ : حَلَقِيَّةٌ ، مَجْهُورَةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّمَةٌ ، جَرَسِيَّةٌ ،
مَهْتَوَفَةٌ .
وَالْهَاءُ : حَلَقِيَّةٌ ، مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّمَةٌ ، خَفِيَّةٌ .

(١) المَهْتَوَفَةُ : سَمِّيتْ بِذَلِكَ لَخُرُوجِهَا مِنَ الصَّدْرِ ، فَتَحْتَاجُ إِلَى ظَهْوَرٍ قَوِيٍّ شَدِيدٍ ، وَالْحَرْفُ
الْمَهْتَوَفُ هُوَ الْهَمْزَةُ . أَمَّا الْجَرَسِيَّةُ : سَمِّيتْ بِذَلِكَ لِاسْتِقَالِهَا فِي الْكَلَامِ ، وَلِذَلِكَ جَازَ فِيهَا
التَّحْقِيقُ وَالتَّخْفِيفُ وَالتَّحْدِثُ وَبَيْنَ الْإِقَاءِ الْحَرَكَةِ ، وَالْحَرْفُ الْجَرَسِيُّ هُوَ الْهَمْزَةُ ،
انظر التمهيد لابن الجزري ص ١٠٧ ، ١٠٩ .

(٢) أَغْفَلَ الْفَضَالِيُّ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ : التَّفَشُّيُّ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ سَبِيوِيهِ وَغَيْرُهُ . وَكَذَلِكَ
الصَّفِيرُ نَصَّ فِي التَّمْهِيدِ ص ١٠١ عَلَى أَنَّ الصَّفِيرَ مِنْ عِلَامَاتِ الْقُوَّةِ . انظر كثر المعاني
(خط/٨٤٩) ، وَلَطَائِفُ الْإِشَارَاتِ ٢٠٤/١ .

(٣) فِي : كَثَرِ الْمَعَانِي (خط/٨٤٩) .

(٤) ذَكَرَ هَذِهِ الْخَاتَمَةُ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي اللَّائِي السَّنِيَّةِ لَوْحَةَ ١٦/أ - ب ، وَلَطَائِفُ الْإِشَارَاتِ
٢٠٤/١ - ٢٠٦ . وَانظر كثر المعاني (خط/٨٤٩ - ٨٥٠) .

باب صفات الحروف : خاتمة في ذكر كل حرف وصفاته

والعين : حَلَقِيَّةٌ ، جَهْرِيَّةٌ ، بَيْنِيَّةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ .
والحاء : حَلَقِيَّةٌ ، مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ .
والغين المَعَجَمَةُ : حَلَقِيَّةٌ ، جَهْرِيَّةٌ ^(١) ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَعْلِيَّةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ .
والحاء المَعَجَمَةُ : حَلَقِيَّةٌ ، مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَعْلِيَّةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ .
والقاف : جَهْرِيَّةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَعْلِيَّةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ ، لَهَوِيَّةٌ ، مُقْلَقَلَةٌ .
والكاف : مَهْمُوسَةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ ، لَهَوِيَّةٌ .
والجيم : مَجْهُورَةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ ، شَجْرِيَّةٌ ، مُقْلَقَلَةٌ .
والشين : مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ ، مُنْفَسِيَّةٌ ، شَجْرِيَّةٌ .
والياء : شَجْرِيَّةٌ ، مَجْهُورَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمْتَةٌ ، مَدْيَةٌ ،
لَيْنِيَّةٌ ، هَوَائِيَّةٌ .
والضاد : مَجْهُورَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُنْطَبِقَةٌ ، مُصَمْتَةٌ ، مُفَخِّمَةٌ ، مُسْتَطِيلَةٌ ، مُسْتَعْلِيَّةٌ
i/36 / مُنْفَسِيَّةٌ عَلَى قَوْل .
واللام : مَجْهُورَةٌ ، بَيْنِيَّةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، ذَلْقِيَّةٌ ، مُنْحَرِفَةٌ ، مُرَقَّةٌ . وَقَدْ
تُفَخِّمُ كَمَا سَيَأْتِي .
والنون : مَجْهُورَةٌ ، بَيْنِيَّةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُذَلِّقَةٌ ، حَرْفٌ أَعَنٌّ .
والراء : مَجْهُورَةٌ ، بَيْنِيَّةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، ذَلْقِيَّةٌ ، مُنْحَرِفَةٌ ، مُكَرَّرَةٌ ،
مُفَخِّمَةٌ وَقَدْ تُرَقِّقُ كَمَا سَيَأْتِي .
والطاء المَهْمَلَةُ : نَطْعِيَّةٌ ، مَجْهُورَةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَعْلِيَّةٌ ، مُنْطَبِقَةٌ ، مُصَمْتَةٌ ،
مُقْلَقَلَةٌ ، فَهِيَ فِي غَايَةِ مِنَ الْقُوَّةِ .

(١) فِي (ز ا) وَ (ز ي) : مَهْمُوسَةٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، انْظُرْ شَرْحَ الْبَيْتِ (١٢) .

والذَّالُ المَهْمَلَةُ : مَجْهُورَةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّتَةٌ ، مُقْلَقَلَةٌ ، نَطْعِيَّةٌ .

والتَّاءُ المُنثَاةُ فَوْقُ : مَهْمُوسَةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّتَةٌ ، نَطْعِيَّةٌ .
وَالصَّادُ : مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَعْلِيَّةٌ ، مُطْبَقَةٌ ، صَفِيرِيَّةٌ ، أُسْلِيَّةٌ ، مُفَخَّخَةٌ .
وَالسَّيْنُ : مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّتَةٌ ، صَفِيرِيَّةٌ ، أُسْلِيَّةٌ .
وَالرَّايُّ : مَجْهُورَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّتَةٌ ، صَفِيرِيَّةٌ .
وَالظَّاءُ المُشَالَةُ : مَجْهُورَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَعْلِيَّةٌ ، مُطْبَقَةٌ ، مُصَمَّتَةٌ ، لَثَوِيَّةٌ ، مُفَخَّخَةٌ .

وَالذَّالُ المُعْجَمَةُ : مَجْهُورَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّتَةٌ ، لَثَوِيَّةٌ .
والتَّاءُ المَثْلَةُ : مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمَّتَةٌ ، لَثَوِيَّةٌ ، مُتَفَشِّئَةٌ
على قول .

وقد رأيتُ بعضَ شُرَّاحِ هذه المُقَدِّمَةِ قَدَّمَ الظَّاءَ وَالدَّالَ وَالتَّاءَ عَلَى حُرُوفِ
الصَّفِيرِ ، وَلِهَ وَجْهٌ ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَابِقاً ^(١) ، فَتَأَمَّلْ .
وَالفَاءُ : مَهْمُوسَةٌ ، رِخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُذَلِّقَةٌ ، شَفْهِيَّةٌ ، مُتَفَشِّئَةٌ عَلَى
قول .

وَالْبَاءُ : جَهْرِيَّةٌ ، شَدِيدَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُذَلِّقَةٌ ، مُقْلَقَلَةٌ ، شَفْهِيَّةٌ .
وَالْمِيمُ : جَهْرِيَّةٌ ، بَيْنِيَّةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُذَلِّقَةٌ ، أَغْنِيَّةٌ .

(١) انظر ص ١٠٠ .

باب صفات الحروف : خاتمة في ذكر كل حرف وصفاته

والواو : مَجْهُورَةٌ ، رَخْوَةٌ ، مُسْتَفْلَةٌ ، مُنْفَتِحَةٌ ، مُصَمِّتَةٌ ، مَدِّيَّةٌ ، هَوَائِيَّةٌ ،
خَفِيَّةٌ ، حَرْفُ عِلَّةٍ ، لِينِيَّةٌ .
فهذا ما تيسَّرَ مِنْ صِفَاتِ حُرُوفِ الْأَصُولِ ، وَأُضْرِبْتُ عَنْ بَاقِي الصِّفَاتِ خَوْفَ
الإطالةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

[بَابُ التَّجْوِيدِ]

ولما فرغ من بيان مخارج الحروف والصفات شرع في بيان ما المراد / ٣٦ ب
بالتجويد ، وماذا يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك ، مقدماً
للثناء عليه ترغيباً فيه فقال :

٢٧- وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتَّمٌ لَزِمٌ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثَمُ

٢٨- لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَ وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

أخبر رحمته الله أن الأخذ بالتجويد ^(١) أي العمل به فرض عين لازم على كل قارئ ^(٢) .

وقد اختلف العلماء هل الواجب تجويد كل ما قرأه أو ما يجب عليه قراءته
كالفاتحة ؟ وصحح الناظم الأول ونقله في النشر ^(٣) .

ثم نبه على ثمره ^(٤) الوجوب بقوله : (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثَمُ) أي من

(١) في هامش (س) نقل من شرح طاش كبري على الجزرية نصه : « (الأخذ) مصدر أخذ يأخذ . وقوله (حَتَّمٌ لَزِمٌ) بمعنى واحد . وقوله (يُصَحِّحُ) في بعض النسخ ، التصحيح : جعل الشيء صحيحاً خالياً عن الفساد . و (الآثَمُ) مَنْ يُحْصَلُ الْإِثْمُ . و (الإله) فعال من أله : إذا عبّد ، ومعناه : المعبود ، كالكتاب بمعنى المكتوب . و (هكذا) الهاء فيه للتنبيه ، وكذا للتشبيه . والألف في (أنزلا) و (وصلأ) للإطلاق ، طاش كبري « . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٠٥ .

(٢) نقله الشارح من الحواشي المفهومة ص ١٦ ، واللائق السنية لراحة ١٦ ب .

(٣) النشر ٢١٢/١ .

(٤) في (ت) و (ز) : علة .

لَمْ يُرَاعَ قَوَاعِدُ التَّجْوِيدِ فِي قِرَاءَتِهِ عَاصِي آثَمَ بَعْصِيَانِهِ ، وَالْآثَمُ مُعَاقَبٌ ^(١) .
فَيَكُونُ التَّجْوِيدُ وَاجِباً ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الَّذِي يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ ، وَالْحَرَامُ بِالْعَكْسِ ^(٢) .

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَدَلُ (يُجَوِّدُ) يُصَحِّحُ ^(٣) ، وَالْمُرَادُ بِالتَّصْحِيحِ : مِرَاعَاةُ قَوَاعِدِ التَّجْوِيدِ خَاصَّةً ، وَإِنْ كَانَ تَارِكُ التَّصْحِيحِ بِمِرَاعَاةِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ آثَمًا أَيْضاً ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّجْوِيدِ فَقَطْ ^(٤) .

(١) هُوَ بِحُرُوفِهِ فِي الْحَوَاشِي الْمَفْهُمَةُ ص ١٦ ، وَالْحَوَاشِي الْأَزْهَرِيَّةُ لِلْخَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ ص ٤٦ ، وَالْفَوَائِدُ السَّرِّيَّةُ لَوْحَةُ ٣٠/أ .

(٢) فِي تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ انْظُرْ رَوْضَةَ النَّاطِرِ ١/١٠٢ ، وَنَهَايَةُ السُّؤْلِ فِي شَرْحِ مَنْهَاجِ الْأَصُولِ ٧٣/١ .

(٣) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الدَّائِمِ الْأَزْهَرِيُّ فِي الطَّرَازَاتِ الْمُعَلِّمَةِ ص ١٢٩ : « النَّسْخَةُ الَّتِي ضَبَطْنَاهَا عَنْ النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ (مَنْ لَمْ يُجَوِّدْ) وَهِيَ الْمُعْتَرَةِ ، وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ النَّسخِ (مَنْ لَمْ يُصَحِّحْ) بَدَلَ (يُجَوِّدْ) وَالْأَوَّلَى أَحْسَنُ ؛ إِذِ التَّجْوِيدُ أَخَصُّ مِنَ التَّصْحِيحِ » .

(٤) ذَكَرَهُ التَّادِي فِي الْفَوَائِدِ السَّرِّيَّةِ لَوْحَةُ ٣٠/أ . وَقَالَ الشَّيْخُ أَيْمَنُ سَوِيدٌ - حَفِظَهُ اللَّهُ - : جَعَلَ الشَّارِحُ التَّصْحِيحَ مُرَادِفًا لِلتَّجْوِيدِ ، وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا فَكُلُّ مَنْ جَوَّدَ الْقُرْآنَ صَحَّحَ حُرُوفَهُ وَلَا عَكْسَ ، هَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ التَّصْحِيحَ هُوَ أَنْ يَقْرَأَهُ قِرَاءَةً لَا تُحَلُّ بِالْمَعْنَى أَوْ بِالْإِعْرَابِ . فَكَلِمَةُ التَّجْوِيدِ تَشْمَلُ التَّصْحِيحَ وَزِيَادَةً ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَشْمَلُ اللَّحْنَ الْخَفِيَّ وَاللَّحْنَ الْجَلِيَّ . فَاللَّحْنُ الْجَلِيُّ كَتَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ أَوْ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى . وَاللَّحْنُ الْخَفِيُّ كَعَدَمِ إِظْهَارِ الْهَمْسِ فِي الْمَهْمُوسِ وَالْقَلْقَلَةِ فِي الْمَقْلَقِلِ . فَعِنْدَمَا نَقُولُ : (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثَمٌ) يَشْمَلُ كُلَّ ذَلِكَ . وَالْآثَمُ لَهُ مَوْضِعُ اتِّفَاقٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَمَوْضِعُ اخْتِلَافٍ =

وهذا يظهرُ ضَعْفُ ما ذكره بعضهم حيثُ قال (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ) : « بأن يقرأه قراءةً تُخِلُّ بالمعنى أو بالإعرابِ فهو آثمٌ » ^(١) ، إذِ اللاتِّقُّ أن يقال : بأن يقرأه قراءةً تُخِلُّ بإعطاء الحروفِ حَقَّها ومُسْتَحَقَّها وغير ذلك ^(٢) كما سيأتي .
(و) الْقُرْآنُ (في البيتِ غيرُ مَهْمُوزٍ ، وقد صَحَّتِ القراءةُ به عن ابنِ كثيرٍ ^(٣) ، واختارها المصنِّفُ هنا لمراعاةِ الوزنِ ^(٤) .
والتَّجْوِيدُ : مصدرٌ من جَوَّدَ ، يُجَوِّدُ ، تَجْوِيداً . والاسمُ منه : الجَوْدَةُ ، ضدُّ الرَّدَاءَةِ . يُقال : جَوَّدَ فلانٌ في كذا ، إذا فَعَلَ ذلك جيِّداً ^(٥) .

= فموضع الاتفاق هو الإخلال بالمعنى أو بالإعراب ، وموضع الاختلاف هو صفات الحروف التزيينية التكميلية التي تزيد بهاء الحرف ووضوحه دون أن تُخرجه عن حيزه إلى حيزٍ غيره .

(١) ذكره الشيخ زكريا الأنصاريُّ في الدقائق المحكمة ص ٥٧ .
(٢) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٨٦ : « (مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ الْقُرْآنَ) بأن يقرأه قراءةً تخلُّ بالمعنى والإعراب كما صرَّح به الشيخ زكريا خلافاً لما أخذه بعضُ الشُّراح ، منهم : ابن المصنِّف على وجه العموم الشامل للحن الخفيِّ فإنه لا يصحُّ كما لا يخفى ، وأغربُ من هذا أن الشارحَ المصريَّ ضَعَّفَ قول الشيخ زكريا مع أنه شيخُ الإسلام في مذهبه » .
(٣) انظر التيسير ص ٦٨ .

(٤) قاله التاذيُّ في الفوائد السريَّة لوحة ٣٠/أ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٨٦ : « لفظ (الْقُرْآنَ) منقولٌ في البيت على قراءةِ ابنِ كثيرٍ ، كما قال الشاطبيُّ رحمه الله : وَتَقُلُّ قُرْآنَ وَالْقُرْآنُ دَوَاؤُنَا ، فلا يُحمَلُ على ضرورةِ الوزنِ » .

(٥) انظر لسان العرب ٤١١/٢ ، مادة (ج و د) ، وهو في التمهيد ص ٥٩ ، والخواشي المُفهِمة ص ١٥-١٦ .

فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مُجَوِّدَةً الألفاظ ، بريئة من الرداءة في التطق ، فمعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين^(١) .

ولاشك أن الأمة كما هم مُتَعَبِّدُونَ بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده ، هم مُتَعَبِّدُونَ بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة / المتلقاة عن أئمة القراءة المتصلة بالخرصة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها .

والناس في ذلك بين مُحْسِنٍ مَاجُورٍ وبين آثِمٍ أو مَعْدُورٍ ، فمن قَدَرَ على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح ، وعدَلَ إلى اللفظ الفاسد العجمي أو التبطي القبيح ، استغناء بنفسه ، واستبداداً برأيه وحذسه ، واتكالا على ما أَلَفَ من حفظه ، واستكباراً عن عَالِمٍ يُوقِفُهُ على صحيح لفظه : فإنه مُقَصَّرٌ بلاشك وآثِمٌ بلارِيبٍ وغاشٍ بلا مَرِيةٍ^(٢) .

فقد قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الدِّينُ النَّصِيحَةُ : لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ »^(٣) .

أَمَا مَنْ كَانَ لَا يُطَاوِعُهُ لِسَانُهُ ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يَهْدِيهِ إِلَى الصَّوَابِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا .

(١) نقل الشارح تعريف التجويد من : التمهيد ص ٥٩ ، والنشر ٢١٠/١ ، والخواشي المفهمة ص ١٥-١٦ ، واللائئ السنية لوجه ١٧/أ .

(٢) نقل الشارح الفقرة السابقة بحروفها من : النشر ٢١٠/١-٢١١ ، واللائئ السنية لوجه ١٧/أ .

(٣) رواه مسلم ، من حديث عُمَيْرِ الدَّارِيِّ ، في : « كتاب الإيمان » ، باب : « بيان أن الدين النصيحة » ٢٢٥/٢ .

ولهذا أجمعوا على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أمي ؛ وهو من لا يحسن القراءة . واختلفوا في صلاة من يبدل حرفاً بغيره سواء تجانساً أو تقارباً ، وأصح القولين عدم الصحة ، كمن قرأ ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة ٢] بالعين ، أو ﴿الدين﴾ [الفاتحة ٤] بالثاء ، أو ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة ٧] بالخاء أو الظاء . ولذلك عَدَّ العلماء القراءة بغير تجويد لحنًا ، وعدُّوا القارئ بها لحنًا ^(١) .

ثم اعلم أن اللحن يستعمل في الكلام على معانٍ : يستعمل بمعنى اللغة ، ومن ذلك : لحن الرجل ، يلحن ، إذا تكلم بلفته .

واللحن : الفطنة ، ومنه رجل لحن : أي فطن .

ويقال : لحن يلحن ، إذا صرف الكلام عن وجهه ، ومنه : عرفتُ ذاك بلحن قوله ، أي فيما دلَّ عليه كلامه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد ٣٠] . والله تعالى يعلم أن رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية كان يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم ، يستدلُّ على أحدهم بما ظهر له من لحنه ، أي من مثله في كلامه .

واللحن : الضرب من الأصوات الموضوعة ، وهو مضاه للتطريب ، كأنه لحن ذلك بصوته ، أي شبهه به . ومنه لحن في قراءته ، إذا أطرب فيها .

واللحن : الخطأ ومخالفة الصواب ، وبه سُمِّيَ الذي يأتي / بالقراءة على ٣٧/ب ضدي الإعراب وقواعد التجويد ^(٢) لحنًا ، وسُمِّيَ فعله اللحن ؛ لأنه كالمائل في

(١) كما في النشر ٢١١/١ ، اللآلئ السننية لوجه ١٧/أ .

(٢) في (ز) زيادة : إذا لم يُجود القرآن .

كلامه عن جهة الصَّواب ^(١) .

واللَّحْنُ قِسْمَان : حَلِيٌّ وَخَفِيٌّ .

فالجَلِيُّ : خَلَلٌ يَطْرَأُ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ بِالْمَعْنَى وَالْعُرْفِ ، كَضَمِّ تَاءٍ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ، وَنَصْبِ الْمَرْفُوعِ ، وَرَفْعِ الْمَنْصُوبِ وَخَفَضِهِ ، وَتَحْرِيفِ الْمَبْنَى إِلَى مَا قُسِمَ لَهُ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ ^(٢) .

والخَفِيُّ : خَلَلٌ يَطْرَأُ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيُخِلُّ بِالْعُرْفِ ، كَتَكْرِيرِ الرَّاءَاتِ ، وَتَطْنِينِ النُّونَاتِ ، وَتَغْلِيظِ اللَّامَاتِ وَإِسْمَانِهَا ، وَإِظْهَارِ الْمَخْفِيِّ ، وَتَلْوِينِ الْمُشَدَّدِ ، وَعَكْسِهِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُخِلٍّ بِالْمَعْنَى وَلَا مُقْصِّرٌ بِاللَّفْظِ ، وَإِنَّمَا الْخَلَلُ الدَّاخِلُ عَلَى اللَّفْظِ فَسَادُ رَوْنَقِهِ وَحُسْنِهِ وَطَلَاوَتِهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ جَارٍ عَلَى مُجَرَى الرَّثَّةِ وَاللُّثَغَةِ ^(٣) . وهذا الضَّرْبُ مِنَ اللَّحْنِ ، وَهُوَ الْخَفِيُّ ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْقَارِئُ الْمُتَقِنُّ ، وَالضَّابِطُ الْمُجَوِّدُ ، الَّذِي أَخَذَ عَنْ أَفْوَاهِ الْأُئِمَّةِ ، وَلَقِنَ مِنَ الْأَفَاظِ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ ؛ الَّذِينَ تُرْتَضَى تَلَاوُهُمْ ، وَيُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ ، وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنِ الْقَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ وَالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ ، فَأَعْطُوا كُلَّ حَرْفٍ حَقَّهُ ، وَأَنْزَلُوهُ مَنْزِلَتَهُ ، وَأَوْصَلُوهُ حَقَّهُ مِنَ التَّجْوِيدِ

(١) انظر هذه الفقرة وما قبلها في لسان العرب ٢٥٥/١٢-٢٥٧ مادة (ل ح ن) ، وكذا التمهيد ص ٧٥-٧٦ .

(٢) انظر التمهيد ص ٧٧ ، والخواشي المفهمة ص ١٧ ، والفوائد السريّة لرحمة ٣١/أ ، وفيه : عمّا قُسِمَ لَهُ .

(٣) الرُّثَّةُ : بِالضَّمِّ ، الْعَجَلَةُ فِي الْكَلَامِ وَقَلَّةُ أَهْنَاءِ ، لسان العرب ١٢٩/٥ ، مادة (ر ت ث) .
وَاللُّثَغَةُ : أَنْ تَعْدِلَ الْحَرْفَ إِلَى حَرْفٍ غَيْرِهِ ، لسان العرب ٢٣٥/١٢ ، مادة (ل ث غ) .

والإتقان والترتيب والإحسان ^(١) .

ثم علّل الناظم عدم ترك التجويد للقارئ فقال : (لَأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أُنْزِلَا) الضَّمِيرُ فِي (لَأَنَّهُ) ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وقيل : عائِدٌ عَلَى الْقُرْآنِ . وفي (بِهِ) يَعُودُ عَلَى التَّجْوِيدِ ، أي الشَّأْنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِالتَّجْوِيدِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان ٣٢] أي أَنْزَلْنَاهُ بِالتَّرْتِيلِ ، أي التَّجْوِيدِ . وقال تعالى مُخَاطَبًا لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل ٤] أي جَوِّدْهُ تَجْوِيدًا ، أي ائْتِ بِهِ عَلَى ثُبُوتِ بَيِّنِ الحُرُوفِ والحَرَكَاتِ ^(٢) .
فإن قُلْتَ : مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُهُ مُجَوِّدًا كَمَا أَنْزَلَ ، فما فائدة أمره بالتَّرتيل ؟

قُلْتُ : الْخِطَابُ لَهُ ﷺ وَالْمُرَادُ غَيْرُهُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [البقرة ١٤٧] هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ ^(٣) .

وَلَمْ يَقْتَصِرْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْأَمْرِ بِهِ حَتَّى أَكْذَهُ بِالْمَصْدَرِ تَعْظِيمًا لَشَأْنِهِ ، وَتَرْغِيًا / فِي ثَوَابِهِ حَتَّى لَا يَخْفَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْزَلَهُ بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ ، وَهِيَ لُغَةُ الْعَرَبِ ؛ مِنْ تَرْقِيقِ الْمُرْقِقِ ، وَتَفْخِيمِ الْمُفْخِمِ ، وَإِدْغَامِ الْمُدْغَمِ ، وَإِظْهَارِ الْمُظْهِرِ ، وَإِخْفَاءِ الْمُخْفِيِّ ، وَمَدِّ الْمَمْدُودِ ، وَقَصْرِ الْقَصُورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا هُوَ لَازِمٌ فِي كَلَامِهِمُ الَّذِي هُوَ سَلِيقَةٌ لَهُمْ لَا يُحْسِنُونَ غَيْرَهُ ، فَإِذَا لَمْ يُرَاعَ ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ قَرَأَ الْقُرْآنَ بِغَيْرِ لُغَةٍ

(١) كما في التمهيد ص ٧٧-٧٨ ، الحواشي المفهمة ص ١٧ .

(٢) ذَكَرَ مَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الدَّقَائِقِ الْحَكْمَةَ ص ٥٧ .

(٣) انظر تفسير البحر المحيط ٣٥/٢ .

العَرَبِ ، والقرآنُ ليس كذلك فهو قَارِئٌ وليس بقارئٍ ، وعدمُ قراءتهِ أولى من قراءةِ آيةٍ وهو بها من الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهو يحسبون أنهم يُحسنون صنْعاً ، ومن الدَّاخِلِينَ في قوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ : « رَبِّ قَارِئٍ للقرآنِ والقرآنُ يُلْعَنُهُ » ^(١) .

وعَلِمَ بذلك طَلَبُ التَّحْرِزِ عَنِ اللَّحَنِ ^(٢) ، وتَقَدَّمَ لك معناه آنفاً .
وقوله (وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا) إشارةٌ إلى أَنَّهُ كما أنزله الله تعالى مجوداً وَصَلَ إلينا منه مجوداً كذلك ، أي إنَّ الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ إلى جبريلَ إلى النبي ﷺ إلى الصَّحَابَةِ إلى التَّابِعِينَ ﷺ أَجْمَعِينَ إلى أئِمَّةِ القُرَّاءِ إلى الرُّوَاةِ إلى الطُّرُقِ إلى أن وَصَلَ إلى شيوخنا مُتَوَاتِراً كما أنزَلَ . ومنهم مَنْ قال إنَّ جبريلَ تَلَقَّاهُ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ مِنَ اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ نَصٌّ عَلَيْهِمَا الْجَعْبَرِيُّ ^(٣) . ثُمَّ لَمْ تَكْفِ الْمَشَايخُ أَهْلُ الْأَدَاءِ رَحْمَتَهُمُ اللَّهُ بِالْأَخْذِ عَنْهُمْ بِالسَّمَاعِ وَالْقِرَاءَةِ حَتَّى دَوَّنُوا تِلْكَ الْقَوَاعِدَ فِي الْكُتُبِ مَضْبُوطَةً مُحَرَّرَةً ، فَلَمْ يَتَّقِ لِمُتَعَلِّلِ عِلَّةٍ جَزَاهُمْ اللَّهُ عَنَّا

(١) ذكره العراقيُّ في تحريج الإحياء ١ / ٢٤٦ موقوفاً على أنس بن مالك .

(٢) ما ذَكَرَ من قول الشارح : « وَعَلَّلَ النَّاظِمُ عَدَمَ تَرْكِ التَّجْوِيدِ ... إِلَى هُنَا » هو بِجُرُوفِهِ فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لَوْحَةِ ٣٠ / أ-ب ، وَاَنْظُرِ الْخَوَاشِيَ الْمَفْهُمَةَ ص ١٦ . وَمَا ذَكَرَ هُنَا هُوَ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، وَأَمَّا الْمَعْدُورُ فَيَرِدُ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ فَلَهُ أَجْرَانِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي : « كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ » ، بَاب : « فَضْلِ الْمَاهِرِ بِالْقُرْآنِ وَالَّذِي يَتَتَعْتَعُ فِيهِ » ٦ / ٣٢٥ .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى كَلَامِ الْجَعْبَرِيِّ فِي كَثَرِ الْمَعَانِي وَلَا فِي جَمِيلَةِ أَرْبَابِ الْمَرَاصِدِ .

أَحْسَنَ الْجَزَاءِ ^(١) .

قال رَحِمَهُ اللهُ :

٢٩- وَهُوَ أَيْضاً حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وَزَيْنَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

٣٠- وَهُوَ إعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ كُلِّ صِفَةٍ وَمُسْتَحَقَّهَا

٣١- وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ وَاللَّفْظُ فِي تَظْيِيرِهِ كَمَثَلِهِ

٣٢- مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفَ بِاللُّطْفِ فِي التَّطْقِيقِ بِلَا تَعَسُّفٍ

أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ التَّجْوِيدَ (حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ) أَي صِفَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ . وَالْحَلِيَّةُ :

مَأْخُوذَةٌ / مِنْ حُلِيِّ الْعُرُوسِ ^(٢) ، وَأَرَادَ بِهَا الزَّيْنَةَ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ ^(٣) . ٣٨/ب

وَفَرَّقَ ابْنُ النَّازِمِ بَيْنَ التَّلَاوَةِ وَالْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ فَقَالَ : « أَنَّ التَّلَاوَةَ : قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ

مُتَابِعًا كَالْأَوْرَادِ - أَيِ الْأَسْبَاعِ - وَالدِّرَاسَةُ وَالْأَوْرَادُ الْمُؤَظَّفَةُ ، وَالْأَدَاءُ : الْأَخْذُ

عَنِ الشُّيُوخِ ، وَالْقِرَاءَةُ : أَعْمُ مِنْهُمَا ، تُطْلَقُ عَلَى التَّلَاوَةِ وَالْأَدَاءِ » ^(٤) .

(١) انظر الحواشي المفهمة ص ١٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٤٦ ، والفوائد السريّة لوجه

٣١/ب .

(٢) انظر لسان العرب ٣/٣١١ ، مادة (ح ل ي) .

(٣) في في هامش (س) : « قوله (وَرَدُّ) الرَّدُّ : الصَّرْفُ . وَاللَّامُ فِي (أَصْلِهِ) بِمَعْنَى : إِلَى .

والتَّظْيِيرُ وَالْمَثَلُ بِمَعْنَى . وَ(مُكَمَّلًا) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنَ الْكَمَالِ . وَالتَّكَلُّفُ وَالتَّعَسُّفُ هَهُنَا بِمَعْنَى .

وإن كان بينهما فرقٌ بحسب أصل اللغة ؛ إذ التَّكَلُّفُ : ارتكاب الأمر الشاق ، والتَّعَسُّفُ :

الْأَخْذُ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ . وَلَمَّا كَانَ التَّعَسُّفُ غَيْرَ خَالٍ عَنِ التَّكَلُّفِ اسْتَعْمَلَهُ فِي مَعْنَاهُ » . وَهُوَ

بمخروفيه في شرح طاش كبري على الجزرية ص ١١٥ .

(٤) الحواشي المفهمة ص ١٨ .

والحقُّ أنَّ الأداءَ : القراءةُ بِحَضْرَةِ الشَّيْخِ عَقِبَ الْأَخْذِ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْأَخْذُ نَفْسُهُ ^(١) .

وقوله (وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا) هذا شُرُوعٌ فِي تَعْرِيفِ التَّجْوِيدِ الاصْطِلَاحِيِّ ، أَيِ التَّجْوِيدِ عِبَارَةً عَنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ ^(٢) :

الأولُ : إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ كُلِّ صِفَةٍ ثَابِتَةٍ لَهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، كَالْهَمْسِ وَالْجَهْرِ وَالشَّدَةِ وَالرَّخَاوَةِ وَالِاسْتِفَالِ وَالِانْفِتَاحِ وَالِإِصْمَاتِ وَالِانْزِلَاقِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا ضِدَّ لَهَا ، وَمُسْتَحَقَّهَا - بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - أَيِ مَا يَنْشَأُ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ كَتَرْقِيقِ الْمُسْتَفَلِّ ، وَتَفْخِيمِ الْمُسْتَعْلِ وَنَحْوِهَا .

وعَطْفُ (مُسْتَحَقَّهَا) عَلَى (حَقَّهَا) مِنْ عَطْفِ الْمُغَايِرِ ، وَلَوْ اعْتَبَرْتَهُ تَفْسِيرِيًّا مَعَ اعْتِبَارِ الصِّفَةِ - الَّتِي هِيَ أَعْمٌ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ وَالنَّاشِئَةِ مِنْهَا - لَجَازَ ، لَكِنْ التَّفْسِيرُ خِلَافُ الْأَصْلِ .

الثاني : رَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ إِلَى أَصْلِهِ ، أَيِ حَيْزِهِ وَمَخْرَجِهِ مُحَقَّقًا كَانَ أَوْ لَا ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ) .

(١) قاله التاذيُّ فِي الْفَوَائِدِ السِّرِّيَّةِ لَوْحَةِ ٣٢/أ ، وَقَالَ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ٩١ : « الْأَخْذُ عَنِ الْمَشَايِخِ عَلَى نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْمَعَ مِنْ لِسَانِ الْمَشَايِخِ ، وَهُوَ طَرِيقَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ . وَثَانِيَهُمَا : أَنْ يَقْرَأَ فِي حَضْرَتِهِمْ وَهُمْ يَسْمَعُونَهَا ، وَهَذَا مَسْلُكُ الْمُتَأَخَّرِينَ . وَاخْتَلَفَ أَيْهَمَا أَوَّلَى ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الثَّانِيَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَهْلِ زَمَانِنَا أَقْرَبُ إِلَى الْحِفْظِ ، وَهَذَا تَبَيَّنَ بِطُلَانِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمِصْرِيِّ : وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَدَاءَ : الْقِرَاءَةَ بِحَضْرَةِ الشَّيْخِ عُقِبَ الْأَخْذِ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْأَخْذُ نَفْسُهُ » .

(٢) ذَكَرَهَا التَّاذِيُّ بِمَجْرُوفِهَا فِي الْفَوَائِدِ السِّرِّيَّةِ لَوْحَةِ ٣٢/ب - أ .

الثالثُ : التَّلَفُّظُ بِنَظِيرِ ذَلِكَ الْحَرْفِ بَعْدَ التَّلَفُّظِ بِهِ ، كالتَّلَفُّظِ بِهِ أَوَّلًا ، مُكَمَّلًا ذَاتًا وَحَقًّا وَمُسْتَحَقًّا مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وَلَا تَعَسُّفٍ ، وهذا معنى قوله (وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ إِلَى آخِرِهِ) أي إذا نَطَقْتَ بِحَرْفٍ مُرَقَّقٍ مَثَلًا ، وجاءَ نَظِيرُهُ فَتَلَفَّظَ بِهِ كَلَفَظَكَ بِالْأَوَّلِ . و (مَا) فِي قَوْلِهِ (مِنْ غَيْرِ مَا تَكْلُفٍ) زَائِدَةٌ ؛ إِذِ الْكَلَامُ تَامٌ بِسُقُوطِهَا ^(١) .

وحاصلُ الأمورِ الثلاثةِ رِعايَةُ الذَّاتِ وَالصِّفَةِ وَمَا يَنْشَأُ عَنْهَا فِي كُلِّ حَرْفٍ ، وَتَرْكُ التَّكْلُفِ وَالتَّعَسُّفِ فِي الْقِرَاءَةِ .

وَاللَّهُ دَرُّ النَّازِمِ حَيْثُ قَالَ فِي تَشْرِيهِ : « فَالتَّجْوِيدُ هُوَ حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ ، وَزِينَةُ الْقِرَاءَةِ ، وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حُقُوقَهَا وَتَرْتِيبُهَا / مَرَاتِبُهَا ، وَرَدُّ الْحَرْفِ إِلَى مَخْرَجِهِ ^{١/٣٩} وَأَصْلِهِ ، وَإِلْحَاقُهُ بِنَظِيرِهِ ، وَتَصْحِيحُ لَفْظِهِ ، وَتَلْطِيفُ ^(٢) التَّطْقِ بِهِ عَلَى حَالِ صِغَتِهِ وَكَمَالِ هَيْئَتِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَعَسُّفٍ وَلَا إِفْرَاطٍ وَلَا تَكْلُفٍ .

وإلى ذلك أشارَ النَّبِيُّ ﷺ بقوله : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ » ^(٣) يعني عبدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَكَانَ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا عَظِيمًا فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ وَتَحْقِيقِهِ وَتَرْتِيبِهِ كَمَا أُنْزِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَنَاهِيكَ بِرَجُلٍ أَحَبَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنْهُ ، وَلَمَّا قَرَأَ بَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا ثَبَتَ

(١) انظر اللائكي السنية لوحة ١٨/ب .

(٢) سقط من (س) و (ز) : « وتلطيف » .

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده ، مسند عبد الله بن مسعود ، ١٢٨/٦ تحقيق شاكر ، رقم

الحديث (٤٢٥٥) . وانظر فضائل القرآن للحافظ ابن كثير ص ٧٧ .

في الصَّحِيحَيْنِ «^(١) .

قال الناظم : « وَرَوَيْنَا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ : صَلَّى بِنَا ابْنِ مَسْعُودٍ — ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّهُ قَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ حُسْنِ صَوْتِهِ وَتَرْتِيلِهِ «^(٢) .

قال الناظم : « قُلْتُ : وَهَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيمَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مُجَوِّدًا مُصَحِّحًا كَمَا أُنْزِلَ ، تَلْتَذُّ الْأَسْمَاعُ بِتِلَاوَتِهِ ، وَتَخْشَعُ الْقُلُوبُ عِنْدَ قِرَائَتِهِ حَتَّى يَكَادُ أَنْ يَسْلِبَ الْعُقُولَ « .

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ : « وَلَقَدْ أَدْرَكْنَا مِنْ شُيُوخِنَا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُسْنُ صَوْتٍ وَلَا مَعْرِفَةٌ بِالْأَلْحَانِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ جَيِّدَ الْأَدَاءِ ، قِيمًا بِاللَّفْظِ ، فَكَانَ إِذَا أَقْرَأَ^(٣) أَطْرَبَ الْمَسَامِعَ ، وَأَخَذَ مِنَ الْقُلُوبِ بِالْمَجَامِعِ ، وَكَانَ الْخَلْقُ يَزْدَحِمُونَ عَلَيْهِ وَيَجْتَمِعُونَ عَلَى الْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهِ « .

قال رَحِمَهُ اللَّهُ : « وَأَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِي وَغَيْرُهُمْ أَخْبَارًا بَلَّغَتْ التَّوَاتُرَ عَنْ شَيْخِهِمُ الْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّائِغِ الْمِصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ — وَكَانَ أَسْتَاذًا

(١) انظر ما رواه البخاري في : « كتاب التفسير » ، باب : « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » ١٦٧٣/٤ . وما رواه مسلم في : « كتاب صلاة المسافرين » ، باب : « فضل استماع القرآن ، وطلب القراءة من حافظ للاستماع ، والبكاء عند القراءة والتدبر » ٣٢٨/٦ .

(٢) قاله في : التمهيد ص ٥٩ ، والنشر ٢١٢/١ .

(٣) في (س) و(ت) و(ز) : أفرط .

في التجويد ^(١) - أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى
أَلْهَدُهُ﴾ [النمل ٢٠] وكرّر هذه الآية فنزل طيرٌ على رأس الشيخ يستمع قراءته
حتى أكملها فنظروا إليه فإذا هو هُدهُدٌ .

قال رحمه الله : « وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي عليّ البغداديّ المعروف بسبّط
الخيّاط صاحب المُنهج وغيره في القراءات ^(٢) ، أنه كان / قد أُعطي من ذلك حظاً ٣٩/ب
عظيماً ، وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن
صوته » ^(٣) .

تتميم ^(٤) :

اعلم أن مراتب التجويد ثلاثة : ترتيلٌ وحذرٌ وتدويرٌ ، وزاد بعضهم التحقيق .
فأمّا الترتيل فهو مصدرٌ من : رَتَّلَ فلانٌ كلامه ، إذا أتبع بعضه بعضاً على
مُكثٍ ونَفْثِهِم من غير عَجَلَةٍ ^(٥) ، وهو الذي نَزَلَ به القرآن ، قال الله تعالى :

(١) هو أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعيّ مسند عصره وشيخ زمانه (ت ٧٢٥ هـ) ، قاله
عنه ابن الجزريّ : « وحكايته في قراءته في صلاة الفجر مشهورة أخبرني بها غير واحد من
أصحابه » ، غاية النهاية ٦٥/٢ .

(٢) هو عبد الله بن عليّ بن أحمد البغداديّ سبّط أبي منصور الخياط ، الأستاذ البارِع الكامل
الثقة (ت ٥٤١ هـ) ، غاية النهاية ٤٣٤/١ .

(٣) ذكر كلُّ هذا في النشر ٢١٢/١-٢١٣ .

(٤) نقل الشارح ما في هذا التتميم من النشر ٢٠٧/١-٢٠٨ ، ونقله القسطلانيّ في اللآلئ
السنية لوحة ١٨/ب - ١٩/أ .

(٥) انظر لسان العرب ١٣٢/٥-١٣٣ ، مادة (ر ت ل) .

﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان ٣٢] .

وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ كَمَا أُنْزِلَ » أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ^(١) .

وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال : « كَانَتْ مَدًّا ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يَمُدُّ (اللَّهُ) وَيَمُدُّ (الرَّحْمَنَ) وَيَمُدُّ (الرَّحِيمَ) » ^(٢) .

وهو المطلوب في القراءة لا كما يفعله جهلة القراء بالديار المصرية الذين يقرأون أمام الملوك وأهل الثروة والجنانز ، ويأخذون عليه الأجرة فأولئك الذين ضلَّ سعيهم وخاب عملهم ، فيستحلون بذلك تغيير كتاب الله تعالى ويهوئون على أنفسهم الاجتراء على الله تعالى بأن يزيدوا في كتابه ما ليس فيه جهلاً برأيهم ، وهروباً عن سنة نبيهم ، ورفضاً لسير الصالحين من سلفهم ، ويراعون ^(٣) إلى ما يُزين لهم الشيطان من أعمالهم ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، فهم في غيهم يترددون ، وبكتاب الله يتلاعبون ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

وأما الحذر : فهو مصدر من حذر - بالفتح - يحذر - بالضم - إذا أسرع فهو الحذور الذي هو المبط ^(٤) ؛ لأن الإسراع من لزمه بخلاف الصعود ، فهو

(١) قال في الجامع الصغير : أخرجه السجزي في الإبانة عن زيد بن ثابت ، ذكره الألباني في ضعيف الجامع ١١٧/٢ .

(٢) صحيح البخاري ، في : « كتاب فضائل القرآن » ، باب : « مد القراءة » ١٩٢٥/٤ .

(٣) كذا في النسخ كلها ، وفي اللآلئ السننية لوحة ١٩/١ : يسارعون .

(٤) انظر لسان العرب ٨٣/٣ ، مادة (ح د ر) .

عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتحقيقها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير ونحو ذلك مما صححت به الرواية ، ووردت به القراءة ، وهو ضد الترتيل والتحقيق / ، وهو يكون لتكثير الحسنات في القراءة ، وحوز^{١/٤٠} فضيلة التلاوة ، فيحترز فيه عن بتر حروف المد ، وذهاب صوت الغنة ، واختلاس أكثر الحركات ، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ، ولا توصف بها التلاوة ، ولا تخرج عن حد الترتيل .

وأما التدوير : فهو عبارة عن التوسط بين المقامين : الترتيل والحدز .

وأما التحقيق : فهو مصدر من حَقَّقَت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه^(١) .

ومعناه : المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه ، فهو بلوغ حقيقة الشيء ، والوقوف على كنهه ، والوصول إلى نهاية شأنه ، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد ، وتحقيق الهمزة ، وإتمام الحركات ، وإخراج الحروف بعضها من بعض بالسكت والترسل ونحو ذلك ، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان مُحَرَّك .

قال الناظم : « فالتحقيق يكون لرياضة الألسن ، وتقويم الألفاظ ، وإقامة القراءة بغاية الترتيل ، وهو الذي يُستحسن ويُستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يجاوز فيه إلى حد الإفراط ؛ من تحريك السواكن ، وتوليد الحروف من الحركات ، وتكرير الرّاءات ، وتطنين الثنونات بالمبالغة في الغنات ، كما رويناه عن حمزة - الذي هو إمام المحققين - أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك :

(١) انظر لسان العرب ٢٥٦/٣ ، مادة (ح ق ق) .

« أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا فَوْقَ الْجُعُودَةِ فَهُوَ قَطَطٌ ^(١) ، وما كان فوقَ الْبَيَاضِ فَهُوَ بَرَصٌ ، وما كان فوقَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ ^(٢) . وهذا التَّوَعُّ - أعني التَّحْقِيقَ - نوعٌ مِنَ التَّرْتِيلِ .

وَفَرَّقَ بَعْضُهُم بَيْنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّرْتِيلِ : أَنَّ التَّحْقِيقَ يَكُونُ لِلرِّيَاضَةِ وَالتَّعَلُّمِ وَالتَّمَرِينِ ، وَالتَّرْتِيلُ يَكُونُ لِلتَّدْبِيرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالِاسْتِبَاطِ .

فَكُلُّ تَحْقِيقٍ تَرْتِيلٌ وَلَيْسَ كُلُّ تَرْتِيلٍ تَحْقِيقًا . وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ أَنَّ التَّحْقِيقَ نَوْعٌ مِنَ التَّرْتِيلِ فَهُوَ / دَاخِلٌ فِيهِ ، قَالَه النَّازِمُ فِي النَّشْرِ ^(٣) . ٤٠/ب

وَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [الزُّمَل] ٤ [فَقَالَ : التَّرْتِيلُ تَجْوِيدُ الْحُرُوفِ وَمَعْرِفَةُ الْوُقُوفِ ^(٤) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ عليهم السلام هَلِ الْأَفْضَلُ : التَّرْتِيلُ وَقِلَّةُ الْقِرَاءَةِ أَوْ السَّرْعَةُ وَكَثْرَةُ الْقِرَاءَةِ ؟

فَذَهَبَ بَعْضٌ إِلَى أَنَّ كَثْرَةَ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَهُ حَسَنَةٌ ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا » الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ^(٥) ، وَلَأَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه قَرَأَهُ بِ

(١) الْقَطَطُ : قِصْرُ الشَّعْرِ مَعَ شِدَّةِ جُعُودَتِهِ ، لِسَانَ الْعَرَبِ ٢١٨/١١ ، مَادَّةُ (ق ط ط) .

(٢) النِّشْرُ ٢٠٥-٢٠٦ ، وَانْظُرْ كِتَابَ السَّبْعَةِ ص ٧ لَابِنْ مَجَاهِدٍ (ت ٣٢٤ هـ) .

(٣) النِّشْرُ ٢٠٩/١ .

(٤) انْظُرِ التَّمْهِيدَ ص ٦٠ ، وَالنِّشْرَ ٢٠٩/١ ، وَلَطَائِفَ الْإِشَارَاتِ ٢٢٠/١ .

(٥) وَرَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي : « كِتَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ، بَابُ : « مَا جَاءَ فِيمَنْ

قَرَأَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ » ١٧٥/٥ .

رَكْعَةً ^(١) .

وَذَهَبَ بَعْضٌ إِلَى أَنَّ التَّرْتِيلَ وَالتَّدْوِيرَ كُلًّا مِنْهُمَا مَعَ قِلَّةِ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ مِنْ السَّرْعَةِ مَعَ كَثْرَةِ الْقِرَاءَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَهْمُهَا وَالتَّفَكُّرُ فِي مَعَانِيهَا وَالفِقهُ فِيهَا مَعَ تَدْبِيرِهَا ، وَالْعَمَلُ بِتِلَاوَتِهَا ، وَحِفْظُهَا وَسَيْلَةُ إِلَى مَعَانِيهَا .

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَنْصُوصاً عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما .

وَسُئِلَ مُجَاهِدٌ عَنْ رَجُلَيْنِ قَرَأَا أَحَدُهُمَا الْبَقْرَةَ وَالْآخَرُ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ فِي الصَّلَاةِ وَرَكَعُكُمَا وَسُجُودُهُمَا وَاحِدٌ ؟ فَقَالَ : الَّذِي قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَحَدَّاهَا أَفْضَلُ ^(٢) . وَلِذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ يُرَدِّدُ الْآيَةَ الْوَاحِدَةَ إِلَى الصَّبَاحِ اقْتِدَاءً بِهِ رضي الله عنه ^(٣) .

تَنْبِيهِ :

التَّرْتِيلُ رُويَ عَنْ وَرْثٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ وَابْنِ ذَكْوَانَ وَحَفْصِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكُتُبِ الْمُطَوَّلَاتِ مَعَ اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ ^(٤) . وَالْحَذَرُ مَذْهَبٌ مَنْ لَهُ قَصْرُ الْمُنْفَصِلِ كَقَالُونَ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ .

(١) ذكره ابن كثير في كتابه : فضائل القرآن ص ١٣٧ ، عن أبي عبيد بإسناده وصححه .

(٢) انظر هذه الآثار عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد في كتاب التبيان للإمام النووي ص ٧٠-٧١ .

(٣) انظر ما رواه النسائي في : « كتاب الافتتاح » ، باب : « ترديد الآية » ١٧٧/٢ ، وابن ماجه في : « كتاب إقامة الصلاة » ، باب : « ما جاء في القرآن في صلاة الليل » ٤٢٩/١ ، حديث رقم (١٣٥٠) .

(٤) ذلك أن المذكورين روي عنهم الطول في المنفصل والمتصل أو فويق التوسط ، وهو ما يُناسبه البطء في القراءة .

والتدويرُ مذهبُ ابنِ عامرٍ والكسائي^(١) .
وهذا هو الغالبُ على قراءتهم ، وإلا فكلُّ واحدٍ منهم يُجوِّزُ المراتبَ الثلاثة^(٢) .

١/٤١ ٣٣- وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِي بِفِكَهِ /
أي لَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ فَرْقٌ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِي ، أي مُدَاوِمَتُهُ عَلَى الْقِرَاءَةِ
بِالتَّكْرَارِ وَالسَّمَاعِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَشَايخِ الْحَذَاقِ ، لَا بِمُجَرَّدِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الثَّقَلِ
مِنَ الْكُتُبِ الْمُدَوَّنَةِ^(٣) .
وقوله (بِفِكَهِ) أي بِفَمِهِ ، وهذا مِنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْكُلُّ . وَالْمَكَانُ
مُلْتَقَى الشَّدَقَيْنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، هَكَذَا قَالَ ابْنُ النَّازِمِ^(٤) .
وَالْمُرَادُ بِالشَّدَقَيْنِ : جَانِبُ الْفَمِ الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ ، وَمُلْتَقَاهُمَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ مُلْتَقَاهُمَا
مِنَ الْجَانِبِ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ .

- (١) وذلك أنهما يوسطان المنفصل والمتصل ، وهو ما يُناسبه التوسطُ في سرعة القراءة .
(٢) نقل هذا التنبيه بتصرفٍ من اللآلئ السنية لوحة ١٩/ب ، والدقائق المحكمة ص ٦٠-٦١ ،
والفوائد السرية لوحة ٣٢/أ ، وفيها : « الترتيل : وهو مذهب ورشٍ وعاصمٍ وحمة » .
(٣) في هامش (س) : « اعلم أن المصنّف رحمه الله بعدما عرّف التجويدَ وبَيَّن أن فيه عُسراً ،
استشعرَ مِنَ السامعين استصعابَ تحصيله ولحوقَ الخيرة لهم في ذلك ، فدفعَ تلك الخيرةَ ببيان
طريقه فقال : الفرقُ بين المجوِّد وغيره ليس إلا الرياضة بالفلك واستعماله شيئاً فشيئاً » قاله طاش
كبري في شرحه على الجزرية ص ١١٩ .
(٤) في : الحواشي المفهمة ص ٢١ .

وقال صاحبُ القاموسِ : « الْفَكُّ : اللَّحْيُ أَوْ مَجْمَعُ الْفَكِّينِ » ^(١) . وَاللَّحْيُ : « مَنَبْتُ اللَّحْيَةِ الَّتِي هِيَ شَعْرُ الْخَدَّيْنِ وَالذَّقْنِ وَهِيَ لَحْيَان » ^(٢) . وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الْفَكُّ جُزْءًا لِلْفَمِ .

وَاللَّهُ دَرُّ النَّازِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ : « وَلَا أَعْلَمُ سَبِيًّا لِبُلُوغِ هَايَةِ الْإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ ، وَوَصُولِ غَايَةِ التَّصْحِيحِ وَالتَّشْدِيدِ ، مِثْلَ رِيَاضَةِ الْأَلْسَنِ ، وَالتَّكْرَارِ عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَلَقَّى مِنْ فَمِ الْمُحْسِنِ .

وقال الحافظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « لَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ بِفِكَهٍ » ^(٣) . فَلَقَدْ صَدَقَ وَبَصَّرَ ، وَأَوْجَزَ فِي الْقَوْلِ وَمَا قَصَرَ ؛ فَلَيْسَ التَّجْوِيدُ بِمَضْيَعِ اللِّسَانِ ، وَلَا بِتَقْعِيرِ الْفَمِ ، وَلَا بِتَعْوِيجِ الْفَكِّ ، وَلَا بِتَرْعِيدِ الصَّوْتِ ، وَلَا بِتَمْطِيطِ الشَّدِّ ، وَلَا بِتَقْطِيعِ الْمَدِّ ، وَلَا بِتَطْنِينِ الْغَنَاتِ ، وَلَا بِمَحْصَرَمَةِ الرِّاءَاتِ ، قِرَاءَةً تُنْفِرُ عَنْهَا الطَّبَاعُ ، وَتَمَحُّهَا الْقُلُوبُ وَالْأَسْمَاعُ ، بَلْ الْقِرَاءَةُ السَّهْلَةُ الْعَذْبَةُ الْحُلُوءَةُ اللَّطِيفَةُ ، الَّتِي لَا مَضْغَ فِيهَا وَلَا لَوْكَ ، وَلَا تَعْسُفَ وَلَا تَكْلُفَ ، وَلَا تَصْنُوعَ وَلَا تَنْطِيعَ ، وَلَا تَخْرُجُ عَنْ طِبَاعِ الْعَرَبِ وَكَلَامِ الْفُصَحَاءِ بِوَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْقِرَاءَاتِ وَالْأَدَاءِ » ^(٤) .

إِذِ الْقِرَاءَةُ كَالْبَيَاضِ إِنْ قَلَّ صَارَ سُمرَةً ، وَإِنْ زَادَ صَارَ بَرَصًا .

(١) القاموس المحيط ١٢٥٩/٢ .

(٢) القاموس المحيط ١٧٤٣/٢ .

(٣) في : التحديد في الإِتْقَانِ والتَّجْوِيدِ للدَّانِيِّ ص ٦٨ .

(٤) النشر ٢١٣/١ .

وفي الموطأ والنسائي عن حذيفة أن النبي ﷺ قال : « أقرأوا القرآن بلحونِ العرب ، وإياكم ولحون أهلِ الفسقِ والكِبائرِ ، فإنه سيجيُ أقوامٌ من بعدي يرجعون القرآنَ ترجيعَ الغناءِ / والرهبانيةِ والنوحِ لا يجاوزُ حناجرَهُمْ ، مَقْتُوَّةٌ قلوبُهُمْ وقلوبُ مَنْ يُعْجِبُهُمْ شأنُهُمْ » ^(١) . ٤١/ب

والمرادُ بِالْحَانَ الْعَرَبِ : القراءةُ بالطَّبْعِ والسَّلَيقَةِ كما جُبِلُوا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ . والمرادُ بِالْحَانَ أَهْلَ الْفِسْقِ : الْأَنْعَامُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ عِلْمِ الْمَوْسِقِيِّ . والأمرُ فِي الْخَيْرِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ ، وَالتَّهْيُ عَلَى الْكَرَاهَةِ إِنْ حَصَلَتِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى صِحَّةِ أَلْفَاظِ الْحُرُوفِ ، وَإِلَّا فَعَلَى التَّحْرِيمِ . والمرادُ بِالَّذِينَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ : الَّذِينَ لَا يَتَدَبَّرُونَهُ وَلَا يَعْمَلُونَ بِهِ ^(٢) .

وَنَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ ^(٣) - مِنَ الْحَنْفِيَّةِ - أَنَّهُ لَا يَحِلُّ التَّطْرِيبُ فِيهِ وَلَا الْإِسْتِمَاعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْبُهًا بِفَعْلِ الْفَسَقَةِ فِي حَالِ فِسْقِهِمْ ، وَهُوَ التَّغْنِي ، وَلَا يُعَكِّرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ » ^(٤) ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّغْنِي فِيهِ :

(١) لم أقف عليه في الموطأ والنسائي ، قال محقق جامع الأصول ٤٥٩/٢ : « ذكره السيوطي في الجامع الصغير وعزاه للطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان ، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية : حديث لا يصح ، وفي الميزان للذهبي : الخبر منكرو » . وقد ذكره ابن كثير في فضائل القرآن ص ٩٨ .

(٢) انظر الدقائق المحكمة ص ٦٤ ، والمنح الفكرية ص ٩٨-٩٩ .

(٣) هو عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي ، الفقيه الحنفي (ت ٧٤٣ هـ) ، الأعلام ٢١٠/٤ .

(٤) رواه البخاري - عن أبي هريرة - في : « كتاب التوحيد » ، باب : قول الله تعالى : « وأسروا قولكم أو اجهروا به .. » ٢٧٣٧/٦ .

الاستغناء ، على ما اختاره سُفيانُ بنُ عُيينَةَ ، ونقله عنه شارحُ المصابيح ^(١) .
وقال ابنُ النّازمِ في شرحه على المُقدِّمة : « واعلم أن قراءَ زماننا ابتدعوا شيئاً
سمَّوه (التَّرْقِيسَ) وهو أن يرومَ السَّكْتَ على السَّاكنِ ثمَّ يَنْفِرُ معَ الحَرَكَةِ في
عَدْوٍ وَهْرَوَةٍ . وآخرُ يُسمُّوه (التَّرْعِيدَ) وهو أن يُرْعِدَ صَوْتَهُ كالذي يُرْعَدُ من
بَرْدٍ وألمٍ . وآخرُ يُسمَّى (التَّطْرِيبَ) وهو أن يَتَرْتَّمَ بِالْقُرْآنِ وَيَتَنَعَّمُ بِهِ ،
فِيَمُدُّ في غيرِ مواضعِ المَدِّ ، ويزيدُ على ما لا يَنْبَغِي لأجلِ التَّطْرِيبِ ، فيأتي بما
لَمْ تُجْزِهُ العَرَبِيَّةُ . وآخرُ يُسمَّى (التَّحْزِينَ) وهو أن يَتْرَكَ طِبَاعَهُ وَعَادَتَهُ في
التَّلَاوَةِ ، ويأتي بالتَّلَاوَةِ على وَجْهِ آخَرَ ، كأنَّهُ حَزِينٌ يَكَادُ يَبْكِي مِنْ خَشْوَعٍ
وْخُضُوعٍ ، ولا يَأْخُذُ الشُّيُوخُ بِذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّيَاءِ . وآخرُ أَحَدَثَهُ هَؤُلَاءِ
الَّذِينَ يَجْتَمِعُونَ فَيَقْرَأُونَ كُلُّهُمْ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ فَيَقْطَعُونَ الْقِرَاءَةَ وَيَأْتِي بَعْضُهُمْ
بِبَعْضِ الْكَلِمَةِ وَأَخَرُ بِبَعْضِهَا ، وَيُحَافِظُونَ عَلَى مُرَاعَاةِ الصَّوْتِ
خَاصَّةً ، وَسَمَاءَهُ بَعْضُهُمْ بِـ (التَّحْرِيفِ) / .

١/٤٢

ثمَّ اعلم أن المُسْتَفَادَ مِنْ تَهْذِيبِ الْأَلْفَاظِ وَالثَّمَرَةَ الْحَاصِلَةَ عِنْدَ تَقْوِيمِ اللِّسَانِ
حُصُولُ التَّدْبِيرِ فِي مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّفَكُّرِ فِي غَوَامِضِهِ ، وَالتَّبَحُّرِ فِي
مَقَاصِدِهِ . وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ مُرَادَهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ مُخَاطِباً لِنَبِيِّهِ : ﴿ كِتَابٌ
أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص ٢٩] ، وَلِهَذَا

(١) انظر شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٢٧٥/٤ ، والطيبي : هو شرف الدين حسين
بن محمد بن عبد الله (ت ٧٤٣ هـ) ، له شرح على مصابيح السنة للإمام البغوي المسمى
بـ : الكاشف عن حقائق السنن .

يُسْتَحَبُّ الْإِنْصَاتُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ^(١) ، وَتُدَبُّ الْإِصْغَاءُ إِلَى الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٢) .

« فَإِذَا أَحْكَمَ الْقَارِئُ التَّنْقِيطَ بِكُلِّ حَرْفٍ عَلَى حَدِّهِ مُوَفِّياً حَقَّهُ فَلْيُعْمَلْ نَفْسَهُ بِأَحْكَامِهِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنِ التَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ حَالَةَ الْإِفْرَادِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ ، فَكَمْ مِمَّنْ يُحَسِّنُ الْحُرُوفَ مُفْرَدَةً وَلَا يُحَسِّنُهَا مُرَكَّبَةً بِحَسَبِ مَا يُجَاوِرُهَا مِنْ مُجَانِسٍ وَمُقَارِبٍ وَقَوِيٍّ وَضَعِيفٍ وَمُفَخِّمٍ وَمُرَقِّقٍ ، فَيَجْذِبُ الْقَوِيُّ الضَّعِيفَ ، وَيَغْلِبُ الْمُفَخِّمُ الْمُرَقِّقَ ، فَيَصْعَبُ عَلَى اللِّسَانِ التَّنْقِيطُ بِذَلِكَ عَلَى حَقِّهِ إِلَّا بِالرِّيَاضَةِ الشَّدِيدَةِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ ، فَمَنْ أَحْكَمَ صِحَّةَ التَّلْفُظِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ حَصَلَ حَقِيقَةُ التَّجْوِيدِ بِالِاتِّقَانِ وَالتَّدْرِيبِ » ^(٣) .

* * *

(١) في هامش (س) : « فائدة : أما الجهر والإسرار فكلاهما منقولان عن النبي ﷺ فهما جائزان ، لكن إذا لم يُخْلَصْ نَيْتُهُ مِنَ الرِّاءِ فَالْإِسْرَارُ أَوْلَى » . قاله طاش كيري في شرحه على الجزرية ص ١١٦-١١٧ .

(٢) الحواشي المفهمة ص ١٩-٢٠ ، وانظر التمهيد ص ٥٦-٥٧ ، والدقائق المحكمة ص ٦٥ . وانظر الموضح في التجويد للقرطبي ص ٢١٢-٢١٣ .

(٣) نقل الشارح هذه الفقرة من النشر ٢١٤/١-٢١٥ .

[بَابُ التَّرْقِيقِ]

ولما فرغ الناظم من ذكر مخارج الحروف وصفاتها اللازمة لها من جهري وهمسي واستفالي واستعلاء ونحو ذلك ، شرع يذكر مستحقها الناشئ عن حقوقها فقال :

٣٤- فَرَّقْنِ مُسْتَفْلاً مِنْ أَحْرَفٍ وَحَازِرْنَ تَفْخِيمٍ لَفْظِ الْأَلْفِ
أمر المصنف رحمه الله بترقيق الحروف المستفلة ^(١) ؛ لضعفها ، ولا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم ﴿الله﴾ الواقعة بعد فتحة أو ضمة ، وإلا الراء على تفصيل كما سيأتي في كلامه ^(٢) .

فإن قلت : لم لم تُفخم اللام من ﴿السلام﴾ مع كونه من أسمائه تعالى ؟ قلت : نعم هو من أسمائه ، إلا أن الأول يدل على الذات بالمنطوق بخلاف هذا ، وأيضاً للفرق بينه وبين اللات عند الوقف / عليه بالهاء مع عدم المنافرة ^(٣) . ٤٢/ب
والحروف المستعلية كلها مُفخمة لا يُستثنى منها شيء ، وهذا مفهوم من منطوق قوله : (فَرَّقْنِ مُسْتَفْلاً مِنْ أَحْرَفٍ) ^(٤) .
ثم اعلم أن الألف داخلية في قوله : (فَرَّقْنِ مُسْتَفْلاً) ، وإنما حذر من تفخيمها ؛ لانفتاح الفم عند التلظظ بها ، وذلك يؤدي إلى تسمين الحرف .

(١) في هامش (س) : « الترقيق : جعل الحرف رقيقاً في التلظظ » . قاله طاش كيري في

شرحه على الجزرية ص ١٢٠ .

(٢) انظر شرح البيت (٤٤) .

(٣) نقله الشارح بتصريف من كثر المعاني (خط/٢٦٦) ، وانظر نهاية القول المفيد ص ١٠١ .

(٤) قاله القسطلاني في اللآلئ السننية لوحة ٢٠/ب .

وَتَحْذِيرُهُ مِنْ تَفْخِيمِهَا مطلقاً ؛ أي سواء وقعت بعد حرفٍ مُستقلٍ كـ : ﴿جَاءَ﴾ ، و﴿بَاءَ﴾ ، أو مُستعلٍ كـ : ﴿قَالَ﴾ ، و﴿طَالَ﴾ ، محمولٌ على ما مشى عليه الناظمُ في التمهيد^(١) ، وجَازَمَ به شيخُه ابنُ الجندي^(٢) حيث قال : « إنَّ تَفْخِيمَهَا بعد حرفٍ الاستعلاءِ خطأ »^(٣) أو محمولٌ على ما إذا وقعت بعد حرفٍ مُستقلٍ كما هو اختيار بعضهم ، حتى لو جاءت بعد المُستعلي أو شبهه تَبَعَتْهُ في التَفْخِيمِ .

قال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريُّ في شرحه على المقدمة : « أي واحذر تَفْخِيمَ لفظِ الألفِ إذا وقعت بعد حرفٍ مُستقلٍ ، فإن وقعت بعد حرفٍ مُستعلٍ تَبَعَتْهُ في التَفْخِيمِ ؛ وذلك لأنها لازمةٌ لفتحِ الحرفِ الذي قبلها بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها ، فَرُقِّقَتْ بعد المُستقلِّ ، وَفُخِّمَتْ بعد المُستعلي وشبهه . والمراد بشبهه : الرأى ؛ لأنها تخرجُ من طرفِ اللسانِ وما يليه من الحنكِ الأعلى ، الذي هو محلُّ حروفِ الاستعلاء »^(٤) انتهى .

وما عللَ به شيخُ الإسلام بقوله : « وذلك لأنها لازمةٌ إلى آخره » فيه بحثٌ من وجوه^(٥) :

(١) التمهيد لابن الجزري ص ١٢٨-١٢٩ .

(٢) هو أبو بكر بن أيَّدُغدي بن عبدِ الله الشَّمسيّ الشهير بابنِ الجنديّ ويُسمَّى عبد الله (ت ٧٦٩ هـ) شيخ مشايخ القراء بمصر ، غاية النهاية ١/١٨٠ .

(٣) نقله عنه في التمهيد ص ١٢٨ ، وانظر لطائف الإشارات ١/٢٢١ .

(٤) الدقائق المحكمة ص ٦٧ .

(٥) نقلَ الشارح هذه الوجوه بحروفها من الفوائد السَّريَّة لوحة ٣٤/ب - ٣٥/أ .

أما أولاً : فإننا لا نُسلمُ أنَّ الألفَ لازمةٌ لفتحةٍ ما قبلها ، بل هي - أي الفتحة - ^(١) لازمةٌ للألفِ ؛ لأنها توجدُ بوجودِ الألفِ وتُعدَمُ الألفُ بعدمِها كما في : (مَصْبِيح) ، و (قُوْتَك) ولا عكس ؛ بدليل قولهم : ضربَ ضرباً ، فظهرَ أنَّ فتحةً ما قبلَ الألفِ في (ضرباً) وهي الباء لا تُعدَمُ بعدمِ الألفِ ، ولا توجدُ الألفُ بوجودِها وإلا لَم يَقولوا : (ضَرَبَ) من غير ألف ^(٢) .

وأما ثانياً : فلأنه لا يجوز / تفخيمُ ألفِ : ﴿ طَالَ ﴾ ونحوه ، وإن وقعت بعد ٤٣/١ المستعلي ؛ لقول الجعري : « إياك وتفخيمُ الألفِ المُصاحبةِ لِلَامِ كـ : ﴿ الصَّلَوةُ ﴾ ، و ﴿ الظَّلَلُ ﴾ ، و ﴿ طَالَ ﴾ فإنه لحنٌ » ^(٣) .

(١) ما بين معترضتين من (ز ٢) فقط .

(٢) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٤-١١٥ : « وقال الشارحُ المصريُّ : وما علَّلَ به شيخُ الإسلامِ ... وإلا لم يقولوا (ضرب) من غير ألف ، اهـ . ولا يخفى أنَّ قوله هذا مبنيٌّ على تحريفِ المبنيِّ وتصحيفِ المعنى ؛ إذ المراد بقولهم إنَّ الألفَ لازمةٌ للحرفِ الذي قبلها ، بدليل وجودِها بوجودِها أو عدمِها بعدمِها ، لأنَّ الألفَ بذاتها لا يمكن تحقُّق وجودِها إلا بوجودِ حرفٍ قبلها ، إذ لا يُتصورُ ألفٌ من غير تقدُّمِ حرفٍ عليها ، غايته أنَّ حركةً ذلك الحرفِ الذي قبلها لا يكون إلا فتحةً دون احتياجها فتسقطُ علته التي ذكرها من أصلها » .

أقول : خلاصة ما قاله العلماء فيما سبق : أنَّ الفتحة توجد مع الألف وتوجد بدونها ، ولا توجد الألف إلا بفتحةٍ قبلها ، والله أعلم .

(٣) في كثر المعاني (خط/ ٢٦٦) ، وقال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٤-١١٥ : « وأما قول الجعري : إياك وتفخيمُ الألفِ ... الخ ، فمحمولٌ على قراءةٍ غير ورشٍ ؛ إذ اللامُ مرققةٌ في هذه الأمثلة عند الجمهور ، ولا وجه لتفخيمِ الألفِ حينئذ بعد ترقيقِ اللام التي هي من حروفِ الاستفال . وأما إدخالُ ﴿ طَالَ ﴾ فوهمٌ منه لأنه ليس من الأمثلة التي فيها =

وكذلك لا يجوزُ تفخيمُ الألفِ الواقعةِ بعدِ الرَّاءِ ، وإن كانت الرَّاءُ عندِ الناظمِ شبهَ المُستعلي ؛ لتَصْرِيحِهِ في تمهيدِهِ بالتحذيرِ مِنْ ذلك ^(١) . وفيه تصريحٌ أيضاً بأنه لا بدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا إذا كانت بعدِ اللامِ المُفخمةِ نحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ ، و﴿الصَّلَاةَ﴾ ، و﴿الطَّلَقَ﴾ في مذهب ورشٍ ، قال : « وبعضُ الناسِ يُتبعونَ الألفَ اللامَ ، وليس بجيدٍ » وسيأتي ردُّ كلامِ الجعبريِّ .

وأما ثالثاً : فلأنَّ قوله : « لأنها تخرجُ إلى آخره » لا يصلحُ تعليلاً لما فهمَ مِنْ كونِ الرَّاءِ شبهاً للمُستعلي ؛ لأنه يستلزمُ أن تكونَ النونُ واللامُ شبيهتين له ؛ لوجودِ العلةِ المذكورة ، ولم يقل به أحدٌ لاهو ولا غيره فيما علمتُ ^(٢) .

=الألفُ مصاحبةٌ للامِ ، بل هي مصاحبةٌ للطاءِ ، وهي مِنْ حروفِ الاستعلاءِ فتُفخَّمُ تبعاً للطاءِ البتَّةُ ، وإنما الكلامُ في لامِهِ على قاعدةِ ورشٍ مِنْ أنَّ الطاءَ إذا تقدَّمت على اللامِ واتصلت بها سواءً فتحت أو سكنت تُفخَّمُ ، وأما إذا فصلَ بينهما بالألفِ كـ ﴿طَالَ﴾ ، و﴿يَصْلَحَا﴾ فهل تُفخَّمُ الألفُ أو تُرَقِّقُ ؟ فَوَجَّهان ، والمُفخَّمُ مفضلٌ عندِ الأعيانِ » . وانظر قراءة ورشٍ في التيسير ص ٥٣ .

(١) التمهيد ص ١٣٥ .

(٢) قال ملاً علي القاري أيضاً في المنح الفكرية ص ١١٥-١١٦ : « وأما قول المصريِّ : وكذلك لا يجوزُ تفخيمُ الألفِ الواقعةِ بعدِ الرَّاءِ ، وإن كانت الرَّاءُ عندِ الناظمِ شبهَ المُستعلي لتَصْرِيحِهِ في تمهيدِهِ بالتحذيرِ مِنْ ذلك ، فمدفوعٌ بما سبق مِنْ أنَّ المعتبرَ ما اختاره في النشر ، فتدبر . وأما قوله : وفيه تصريحٌ أيضاً بأنه لا بدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا إذا كانت بعدِ اللامِ المُفخمةِ ، نحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ ، و﴿الصَّلَاةَ﴾ ، و﴿الطَّلَقَ﴾ في مذهب ورشٍ ، قال : وبعضُ الناسِ يُتبعونَ الألفَ اللامَ - يعني يُفخِّمونها - وليس بجيدٍ ، فهو الصوابُ المطابقُ لما قدَّمناه في هذا الباب ، وأما قوله : ما ذكره الشيخُ زكريا تبعاً لابنِ المصنِّفِ مِنْ قوله : لأنها تخرجُ مِنْ طرفِ اللسانِ =

فظهر لك أَنَّ الصحيحَ ما مشى عليه الناظمُ في النشْرِ حيث قال : « وأما الألفُ
فالصحيحُ أنْها لا تُوصَفُ بترقيقٍ ولا تَفخيمٍ ، بل بحسبِ ما تقدَّمها فإنْها تَتَّبَعُهُ تَرْقِيقاً
وتَفخيماً .

وما وقعَ في كلامِ بعضِ أئمَّتِنَا مِن إطلاقِ تَرْقِيقِهَا ، فإنْما يريدون التحذيرَ مُنْما
يفعله بعضُ العجمِ مِنَ المُبالغةِ في لفظِهَا إلى أن يُصَيِّرُوهَا كالواوِ .
وأما نصُّ بعضِ المتأخِّرينَ على تَرْقِيقِهَا بعد الحروفِ المُفَخِّمةِ فهو شيءٌ وَهَمٌ
فيه ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ ، وقد رَدُّ عَلَيْهِ الأئمةُ المُحَقِّقُونَ مِنْ مُعاصِرِيهِ « (١) .
فقد ظَهَرَ لَكَ رَدُّ مَقَالَةِ الجعبريِّ ، وما ذَكَرَهُ الناظمُ في التمهيدِ لا يُعارضُ ما
ذَكَرَهُ فِي النَشْرِ ؛ لِأَنَّهُ صَنَّفَهُ فِي سَنِّ البلوغِ ، والعُمْدَةُ عَلَى ما صَنَّفَهُ آخِراً ، وهو
الحقُّ وجَزَمَ بِهِ القسطلانيُّ (٢) .

تنبيه :

النونُ فِي قولِهِ : (فَرَقَّقَا) وَ(حَاذِرَا) نونُ التوكيدِ الخفيفةِ ، ورُسِمَا بِالْألفِ

= إلخ ، لا يَصْلُحُ تعليلًا ، لِما فَهِمَ مِنْ كَوْنِ الرَّاءِ شَبْهاً لِلْمُسْتَعْلِي ، لِأَنَّهُ يَسْتَلْزَمُ أن تَكُونَ
النونُ وَاللَّامُ شَبِيهَتَيْنِ لَهُ لَوْجُودُ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ ، فمردودٌ
لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَسْتَلْزَمُ أن تَكُونَ مطرودةً ، مع أنَّ القومَ اعتبروا تَفخيمَ الرَّاءِ فِي حالةٍ واحدةٍ ،
وهي الواقعةُ قَبْلَ الألفِ ، مع إجماعِهِمْ عَلَى أَنَّ النونَ وَاللَّامَ إِذَا وَقَعَتَا قَبْلَ الألفِ لَا تُفَخِّمَانِ .
(١) النشْر ٢١٥/١ ، وسمَّى الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ مِنْهُمْ : العلامةُ أبا عبدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ
بَصْطَحَانَ (ت ٧٠٠ هـ) فِي مُؤَلَّفِ سَمَاءَ : التذكرةُ والتبصرةُ لِمَنْ نَسِيَ تَفخيمَ الألفِ أو أنكَرَهُ .
(٢) فِي : اللآلئِ السَّنِيَّةِ لَوْحَةُ ٢٠/ب ، ولطائفُ الإشاراتِ ١/ ٢٢١ .

وفقاً لرسم قوله تعالى : ﴿وَلْيَكُونَا﴾ بيوسف [٣٢] ، و﴿لَنَسْفَعَا﴾ باقرأ [١٥] ، كما نصَّ عليه الشاطبي في عقيلته ^(١) وفقاً لرأي الأكثرين .
 وقوله : (وحاذراً) أمرٌ من بابِ المفاعلة ، معناه : احذرْ ، وكما يكون هذا البابُ للمشاركة يكون للواحد كقولهم : عاقبتُ اللصَّ ^(٢) / .
 وحيث قيل : بأنَّ (حاذراً) رُسِمَ بالألفِ احتمُلَ أن يكون اسم فاعلٍ من : حاذرتُ الشيءَ ، بمعنى تحذرتُ منه ^(٣) ، وعليه يكون منصوباً على أنه خيرٌ كُنْ المقدرة ، أي كُنْ حاذراً من تفخيم لفظِ الألف ^(٤) .

* * *

- (١) أي في عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد ، وقد ذكر ذلك في البيت (١٦٤) فقال :
 لَنَسْفَعَا لِيَكُونَا مَعَ إِذَا أَلِفٌ وَالتُّونُ فِي وَكَأَيِّنْ كُلَّهَا زَهْرًا
 (٢) انظر الحواشي المفهمة ص ٢١ .
 (٣) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٦-١١٧ : « وأما قولُ المصري : النون في قوله : (فَرَقَقَا) و(حَاذِرَا) نون التوكيد ... الخ فمدفوعٌ ، إذ حطان لا يُقاسان : رَسْمُ المصحفِ والعروض . وأما قوله : يَحْتَمَلُ أن يكون (حَاذِرَا) اسم فاعل ... الخ فخطأ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ من (حَاذَرَ) إنما يكون مُحَاذِرَا لا حَاذِرَا ، وإنما يصحُّ كونه اسمَ فاعلٍ من (حَذَرَ) الثلاثي المُجرَّد » .
 (٤) ذكرَ هذا التنبيه التاذي في الفوائد السرية لرحمة ٣٥/ب ، لكنه قال : « أن (حَاذِرَا) اسم فاعل من : حذرتُ الشيءَ بمعنى : تحرّزتُ منه » . وهو كذلك في القاموس المحيط ٥٣٠/١ .

[بَابُ اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ]

ثم عطفَ على لفظِ الألفِ قوله :

٣٥- وَهَمْزٌ : الْحَمْدُ أَغُوذُ أَهْدِنَا اللهُ ، ثُمَّ لَامٌ : اللهُ لَنَا

٣٦- وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللهِ وَلَا الضَّ وَالْمِيمُ مِنْ : مَخْمَصَةٌ وَمِنْ مَرَضٍ

أي وحاذراً تفخيم همز (الْحَمْدُ) و (أَغُوذُ) و (أَهْدِنَا) و (اللهُ) عند الابتداء

بها .

أرادَ بذلك إيجابَ ترقيقها مطلقاً سواءً جاورها مرققٌ كهـمـزٍ : ﴿ الْحَمْدُ ﴾

[الفاتحة ٢] ، و ﴿ أَغُوذُ ﴾ [البقرة ٦٧] ، و ﴿ أَهْدِنَا ﴾ [الفاتحة ٦] ، أم مُفخِّمٌ

كاسم ﴿ اللهُ ﴾ [البقرة ٧] ، أم جاورها رخوٌ كالحاءِ مِنْ : ﴿ أَهْدِنَا ﴾ ، أم متوسطٌ

بين الشدة والرخاوة كاللامِ مِنْ : ﴿ الْحَمْدُ ﴾ ، والعينِ مِنْ : ﴿ أَغُوذُ ﴾ ، أم

جاورها مُتَحَدٌّ معها في أصلِ المخرج كالعينِ أيضاً مِنْ : ﴿ أَغُوذُ ﴾ ^(١) .

وما اعتبره بعضهم مِنْ أَنَّ الحاءَ فِي : ﴿ الْحَمْدُ ﴾ مجاورةٌ للهمزةِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ

اللامَ الساكنةَ كالمعدومة ^(٢) .

وإنما أكد الأمرَ بترقيقِ الهمزةِ وحذراً مِنْ تفخيمِها لِمَا فِيهَا مِنَ الاستِفْهالِ

المقتضي للترقيق .

(١) انظر الفوائد السرية لرحمة ٣٦/أ ، والمنح الفكرية ص ١١٨ .

(٢) قاله خالد الأزهرى في الحواشي الأزهرية ص ٥١ ، وقال عنه ملاً علي القاري في المنح

الفكرية ص ١٢٠ : « وقول خالد : أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء في ﴿ الحمد ﴾ ، ثم

تعليه بأن اللام لما كانت ساكنةً صارت كأنها معدومةٌ ، بعيدٌ جداً » .

وما قيل من أن تريقها لكمال الشدة فيها ، مُعارضٌ بما في القاف والطاء الشديتين من التفخيم ولم يُرققا .

نعم التعليلُ بكمالها مُستقيمٌ ، لو أمر الناظمُ ببيانها ؛ إذ الحرفُ الشديداً لمنعه الصوت أن يجري معه مُستوجبٌ للبيان إلا أنه لم يأمر ببيانها وإنما حذر من تفخيمها ^(١) .

قال في النشر : « فإن كان حرفاً مُجانسها أو مُقارِبا كان التحفظُ بسهولةٍ لها أشدُّ ، وبترقيقها أكثَرُ ، نحو : ﴿أَهْدِنَا﴾ ، ﴿أَعُوذُ﴾ ، ﴿أَعْطَى﴾ [طه ٥٠] ، ﴿أَحْطَنَّا﴾ [الكهف ٩١] ، ﴿أَحَقُّ﴾ [البقرة ٢٢٨] ، فكثيرٌ من الناس ينطقُ بها في ذلك كالمتهوِّع ^(٢) » ^(٣) انتهى .

قلتُ : ويَحْتَرِزُ فيها ^(٤) عن أمرين : أحدهما : ما يَفْعَلُهُ بعضُ القراءِ إذا وَصَلَهَا بما قَبْلَهَا فَيَشَوُّبُهَا شيءٌ من اللَّينِ من تخفيفِ اللفظِ بها وتَلْيِينِهِ ، وَيَغْفُلُ عن مُراعاةِ الجهرِ والشدةِ اللذينِ فيها وذلك لا يجوز .

أ/٤٤ الثاني / : أن تُجْعَلَ كالهاءِ ، وهو لا يجوز أيضاً .

(١) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوجه ٣٦/أ .

(٢) والمتهوِّع : من هَوَّعَ القِيَاءَ : تكلّفه ، والمراد مشابَهته في الصوت ، انظر القاموس المحيط ١٠٣٩/٢ .

(٣) النشر ٢١٦/١ .

(٤) أي في الهمزة .

ومثل لها الناظم بأربعة أمثلة نوعان من الاسم وهما : العلم والصفة ، ونوعان من الفعل وهما : المضارع والأمر .

ثم أمر بتريق اللام الأولى من (الله) لكسرتها ، ولام (لَنَا) لمجاورتها النون كما قاله ابن الناظم ^(١) .

ولامي (وَلَيْتَلَطَّفْ) لمجاورة الأولى الياء الرخوة ولمجاورة الثانية الطاء المستعلية . وما وقع من تفخيم بعضهم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء فمردود ، كما قطع به الجعري وفاقاً للمحققين ^(٢) .

ولام (وَعَلَى اللَّهِ) لمجاورتها لفظ الجلالة المفتحة ، ولام (وَلَا الضَّ) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة ٧] لمجاورتها الضاد المستعلية .

وإنما وقف على الضاد الساكنة من ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ لأنها بدل عن لام التعريف ، كما وقف على لام التعريف من قال :
دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ ^(٣)

(١) في : الحواشي المفهمة ص ٢١-٢٢ .

(٢) انظر الفوائد السرية لوجه ٣٦/ب ، والمنح الفكرية ص ١١٩ .

(٣) البيت من الرجز ، وتمتته :

بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَا بَجَلْ

وهو لغيلان بن خريث الربيعي الرّاجز كما في العيني ٥١٠/١ على هامش الخزانة ، وهما لغيلان في الكتاب ١٤٧/٤ ، وذكر محققه الأستاذ عبد السلام هارون أن الشاهد فيه هنا جواز فصل الألف واللام مما بعدها عند تذكر المتكلم شيئاً ، ثم إعادتها عند التذكير متصلة بما بعدها ، والبيت في شرح الهداية للمهدوي ٥١/١ .

وقيل : لضرورة النظم ^(١) .

ومثل لها ^(٢) الناظمُ بخمسة أمثلة ؛ أي سواء كانت في اسمٍ ظاهرٍ ، أو مُضمِرٍ فيه حرفُ تفخيمٍ أو لا ، فُخِّمَ لعارضٍ أو لا ، أو في فعلٍ .
وإذا سكنت اللامُ وأتى بعدها نونٌ فلتَحْرِصْ على إظهارها مع مُراعاةِ
سكونها ^(٣) نحو : ﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة ١٢٥] ، وسيأتي ذلك في كلامه
إن شاء الله ^(٤) .

تنبيه :

لا خلافَ بين القراءِ فيما قلناه وهو ترفيقُ اللامِ ، سواءً تحرَّكت أو سكنت إلا
ما وردَ عن ورشٍ من طريقِ الأزرقِ في تغليظِ اللامِ المفتوحةِ حيث وقعت بعد

(١) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ٣٦/ب ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١١٩ : « وأما قول المصري : وإنما وقف على الضاد الساكنة من : ﴿ وَلَا أَلْبَسَ الْيَتِيمَ ﴾ لأنها بدلٌ عن لام التعريف ، أي بقلبه ضاداً عند إرادة إدغامه ، فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنّف ، لأنه بعد الإدغام يصير ضاداً مشدداً لا يجوز فكّه مع أن القلب لا يصح إلا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه ، على أن الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية ، فيتعيّن أن يكون فعل هذا للضرورة ، فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله : وقيل لضرورة النظم ، ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محلّه الشاطبية وغيرها من كتب القراءات الموضوعية للوجوه الخلافية ، والشيخ إنما التزم في مقدّمته الأمور الضرورية الوفاقية » .

(٢) أي للام .

(٣) انظر الرعاية ص ١٦٢ ، والتمهيد ص ١٥٢ ، والنشر ١/٢٢١ .

(٤) انظر شرح البيت (٤٧) .

الصاد والطاء والظاء إذا فُتِحَتْ أو سُكِّنَتْ ، نحو : ﴿الْصَّلَاةُ﴾ [البقرة ٣] ،
 و﴿الْطَّلَقُ﴾ [البقرة ٢٢٧] ، و(الظلام) ، و﴿مَطْلَعُ﴾ [الكهف ٩٠] ،
 و﴿طَالَ﴾ [طه ٨٦] ، و﴿فَصَالًا﴾ [البقرة ٢٣٣] على خلافٍ فيهما ^(١) .
 ثم حذّر من تفخيم الميم مطلقاً من (مَخْمَصَةٍ) الأولى والثانية ، والميم من
 (مَرَضٍ) لمجاورة الجميع المُفَخَّم ^(٢) .

ثم عطف على قوله : (وَمِنْ مَرَضٍ) قوله :
 ٣٧- وبَاءٌ : بَرَقَ ، بَطِلَ ، بِهِمْ ، بِذِي وَآخِرُصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
 ٣٨- فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ : حُبٌّ ، الصَّبْرُ رَبْوَةٌ ، اجْتَنَّتْ ، وَحَجٌّ ، الْفَجْرُ
 أمرَ بترقيق الباءِ من (بَرَقَ) لمجاورتها الراء والقاف المُفَخَّمين ، وباءَ (بَطِلَ)
 لمجاورتها / الطاء المُفَخَّمَة مع كون الألف حاجزاً غير حصين ، فلا يُؤْمَنُ معها ٤٤/ب
 السَّراية .

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة : « لمجاورتها
 الألف المدية » ^(٣) وهو مُشْعَرٌ بأنها تُرْقَق لمجاورتها ما هو مُرْقَقٌ - وهو الألف -

(١) انظر النشر ١١١/٢-١١٢ .

(٢) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٦٩-٧٠ ، والتاذي في الفوائد السَّرية لوحة
 ٣٦/ب .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٧٠ .

فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ تَابِعاً لَهَا فِي التَّرْقِيقِ ، مَعَ أَنَّ مَا تَقْلَنَاهُ عَنْهُ آتِفاً يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ هِيَ التَّابِعَةُ لَهُ حَيْثُ تُرْقَقُ بَعْدَ الْمُسْتَفْلِ وَتُفْخَمُ بَعْدَ الْمُسْتَعْلِيِّ ^(١) .

وَفِي التَّمْهِيدِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهَا مَتَبَوِّعَةٌ لَا تَابِعَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْبَاءِ أَلِفٌ وَجَبَ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يُرْقَقَ اللَّفْظَ بِهَا ، لِاسْمِهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَاءً أَوْ إِطْبَاقٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَاغٍ ﴾ [البقرة ١٧٣] ، وَ﴿ بَسِطٌ ﴾ [المائدة ٢٨] ، وَ﴿ آسَبَاطٍ ﴾ [البقرة ١٣٦] ، وَ﴿ أَبْطُلُ ﴾ [البقرة ٤٢] ، وَ﴿ بَلَعٌ ﴾ [المائدة ٩٥] » ^(٢) .

وَعِبَارَتُهُ فِي النُّشْرِ صَرِيحَةٌ فِي تَرْقِيقِ الْبَاءِ حَيْثُ وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُفْخَمٌ ، نَحْوُ : ﴿ بَطْلٌ ﴾ [الأعراف ١٠٥] ، ﴿ بَغَى ﴾ [القصاص ٧٦] ، وَ﴿ بَصَلَهَا ﴾ [البقرة ٦١] . قَالَ فِيهِ : « فَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ كَانَ التَّحْفِظُ بَتَرْقِيقِهَا أَبْلَغُ ، نَحْوُ : ﴿ بَطْلٌ ﴾ ، وَ﴿ بَاغٍ ﴾ ، وَ﴿ آسَبَاطٍ ﴾ ، فَكَيْفَ إِذَا وَلَّيَهَا حَرْفَانِ مُفْخِمَانِ ، نَحْوُ : ﴿ بَرَقٌ ﴾ [البقرة ١٩] ، وَ﴿ أَبْقَرَ ﴾ [البقرة ٧٠] ، ﴿ بَلَّ طَبَعَ ﴾ [النساء ١٥٥] عِنْدَ مَنْ أَدْغَمَ » ^(٣) .

وَمِنْ مَا يُرْقَقُ أَيْضاً : بَاءُ (بِهِمْ) ، وَبَاءُ (بِذِي) ؛ لِمَجَاوَرَتِهَا الرَّخْوَةَ . وَقِيلَ : لِمَجَاوَرَتِهَا حَرْفاً خَفِيفاً ؛ هُوَ الْهَاءُ فِي الْأَوَّلَى وَالذَّالُ فِي الثَّانِيَةِ ^(٤) ، وَفِيهِمَا نَظَرٌ :

(١) هُوَ بِحُرُوفِهِ فِي الْقَوَائِدِ السَّرِّيَةِ لَوْحَةُ ٣٦/ب ، وَانْظُرِ الْمَنْحَ الْفَكْرِيَّةَ ص ١٢١ .

(٢) التَّمْهِيدُ ص ١١٨-١١٩ .

(٣) النُّشْرُ ٢١٦/١ .

(٤) قَالَ ابْنُ النَّازِمِ فِي الْحَوَاشِي الْمَفْهِمَةِ ص ٢٢ ، وَالشَّيْخُ خَالِدٌ فِي الْحَوَاشِي الْأَزْهَرِيَّةِ ص ٥٣ .

أَمَّا الأول : فلأنَّ مُجاوَرَةَ الرَّخْوَةِ لَا تَقْتَضِي التَّرْقِيقَ وَإِلَّا لَاقْتَضَتْ مُجاوَرَةَ الشَّدِيدَةِ ضِدَّهُ فِي نَحْوِ : ﴿بَاسَ﴾ [النساء ٨٤] و﴿بَدَّلْنَاهُمْ﴾ [النساء ٥٦] و﴿بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر ٣٦] وليس كذلك ؛ لأنَّهم مُطَبِّقُونَ عَلَى تَرْقِيقِ الْبَاءِ حَيْثُمَا كَانَتْ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فلأنَّ الذَّالَّ لَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْخَفِيَّةِ ؛ إِذْ هِيَ أَرْبَعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : (هَاوِي) ^(١) .

وَالأَوَّلَى أَنْ يُعْلَلَ تَرْقِيقُ الْبَاءِ فِي (بِهِمْ) لِمُجاوَرَتِهَا حَرْفًا خَفِيًّا - وَهُوَ الْهَاءُ - وَ(بِذِي) لِمُجاوَرَتِهَا حَرْفًا ضَعِيفًا ^(٢) .

قَالَ فِي النُّشْرِ : « وَلِيَحْذَرَ فِي تَرْقِيقِهَا مِنْ ذَهَابِ شِدَّتِهَا - كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ - لَا سِيَّما إِنْ كَانَ حَرْفًا خَفِيًّا نَحْوِ : ﴿بِهِمْ﴾ [البقرة ١٥] ، و﴿بِهِ﴾ »

(١) هذه الفقرة بحروفها في الفوائد السَّريَّة لَوْحَة ٣٧/أ .

(٢) قَالَه ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي النُّشْرِ ٢١٦/١ ، وَقَالَ مَلَأَ عَلِي الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّة ص ١٢١ - ١٢٢ : « مَحَلُّ بَحْثٍ ؛ إِذْ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي التَّبْيِينِ ، بَلْ سَوَقُ الْعِبَارَةِ فِي التَّرْقِيقِ ، وَهُوَ لَا يَنَاقِي مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّعْلِيلِ فِي التَّحْقِيقِ حَتَّى يَقَالَ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ : عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ، مَعَ أَنَّ أَمْرَ الْبَيَانِ لَا يَخْتَصُّ بِحَرْفٍ وَلَا حَرَكَةٍ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْأَعْيَانِ ، مَعَ أَنَّ الذَّالَّ لَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْخَفِيَّةِ الْمُجْتَمِعَةِ لِلْأَرْبَعَةِ فِي تَرْكِيبِ (هَاوِي) فَالْأَحْسَنُ مَا عُلِّله الشَّيْخُ زَكْرِيَّا بِقَوْلِهِ : لِمُجاوَرَتِهَا الرَّخْوَةِ ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ بَحْثًا لِلْمَصْرِيِّ حَيْثُ قَالَ : مُجاوَرَةُ الرَّخْوَةِ لَا تَقْتَضِي التَّرْقِيقَ وَإِلَّا لَاقْتَضَتْ مُجاوَرَةَ الشَّدَّةِ ضِدَّهُ . قُلْتُ : قَدْ تَكُونُ الْعِلَّةُ مُطْرَدَةً لَا مَنَعَكُسَةً ، نَعَمْ الْأَوَّلَى أَنْ يُعْلَلَ تَرْقِيقُ الْبَاءِ فِي (بِهِمْ) لِمُجاوَرَتِهَا حَرْفًا خَفِيًّا وَهُوَ الْهَاءُ ، وَفِي (بِذِي) لِمُجاوَرَتِهَا حَرْفًا ضَعِيفًا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي النُّشْرِ » .

[البقرة ٢٢] ، و ﴿بِهَآ﴾ [البقرة ٩٩] ، و ﴿بَلَعَ﴾ ، و ﴿بَسِطُ﴾ . أو ضعيفاً نحو :
 ﴿بَثَلَتْهُ﴾ [آل عمران ١٢٤] ، و ﴿بِذَى﴾ [النساء ٣٦] ، و ﴿بِسَاحَتِهِمْ﴾ /
 [الصفات ١٧٧] . وإذا سَكَنتْ كان التحفظُ بما فيها مِنَ الشَّدَةِ والجَهْرِ أَشَدَّ^(١) .
 وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقوله : (واخْرِصْ عَلَى الشَّدَةِ والجَهْرِ الذي فيها
 إِلَى آخِرِهِ) .

وقوله : (واخْرِصْ) وفي نُسخةٍ (فَاخْرِصْ) بالفاءِ : أي أَمَرَ بالحرصِ عَلَى
 الشَّدَةِ والجَهْرِ اللَّذَيْنِ فِي البَاءِ والجِيمِ ؛ لِثَلَا تَشْتَبِهَ البَاءُ بالفاءِ ، والجِيمُ بالشينِ^(٢) .
 فَمِنْ أَمْثَلَةِ البَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يُحْيِيُونَهُمْ كَحَبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة ١٦٥] ،
 و ﴿تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [البلد ١٧] ، و ﴿رَبَوَّةٌ ذَاتُ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون ٥٠] .
 وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْجِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَجْتَنَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم ٢٦] ،
 ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران ٩٧] ، ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾
 [الحج ٢٧] ، ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر ١] .
 فَإِذَا سَكَنتِ الْجِيمُ وَوَقَعَ بَعْدُهَا زَائٍ أَوْ سَيْنٌ نَحْوُ : ﴿الرَّجْزُ﴾ [الأعراف ١٣٤]
 و ﴿الرَّجَسَ﴾ [الأنعام ١٢٥] . أَوْ دَالٌّ نَحْوُ : ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [يس ٥١] ، وَحَبَّ
 التَّحْفِظُ بَيَانُهَا .

(١) النشر ٢١٦/١ .

(٢) انظر الحواشي المُفَهِّمة ص ٢٢ ، والحواشي الأزهريّة ص ٥٣ ، والآلئ السَّنيّة لوجه
 ٢١/ب ، والدقائق المحكّمة ص ٧١ ، والفوائد السَّريّة لوجه ٣٧/أ ، والمنح الفكرية ص ١٢٣ .

فالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِبُ التَّحْفِظُ بِإِخْرَاجِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا مَعَ مُرَاعَاةِ صِفَاتِهَا ، فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ غَيْرَ صَافِيَةٍ مِنْ مَخْرَجِهَا فَيَتَشَرُّ بِهَا اللِّسَانُ فَتَصِيرُ مَمْرُوجَةً بِالشَّيْنِ ، كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ . وَرُبَّمَا تَبَّأَ اللِّسَانُ فَأَخْرَجَهَا مَمْرُوجَةً بِالْكَافِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ مَوْجُودٌ كَثِيرًا فِي بَوَادِي الْيَمَنِ ^(١) .

قَوْلُهُ : (الَّذِي فِيهَا وَفِي الْجِيمِ) صِفَةُ الْجَهْرِ ، وَيَقْدَرُ مِثْلُهُ صِفَةً لِلشَّدَةِ ؛ أَيِ عَلَى الشَّدَةِ الَّتِي فِيهَا وَفِي الْجِيمِ .

وَالْكَلِمَاتُ الْمُثَلُّ بِهَا مَحْكِيَةٌ عَلَى حَالَةِ الْجَرِّ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ . وَلَوْلَا الْحِكَايَةُ لَكَانَ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنْ (حُبٌّ) وَ (حَجٌّ) لِلضَّرُورَةِ ، وَالْأَصْلُ عَدْمُهَا ^(٢) .

ثُمَّ لَمَّا عَلِمَ وَجُوبُ تَبْيِينِ الشَّدَةِ وَالْجَهْرِ لِلَّذِينَ فِي الْبَاءِ وَالْجِيمِ - وَلَا بَدْءَ مِنْ بَيَانِ قَلَقَلْتَهُمَا إِذَا سَكَنْتَا - أَمَرَ عَلَى وَجْهِ التَّأَكِيدِ بِتَبْيِينِ الْمُقْلَقَلِ عِنْدَ سُكُونِهِ مُطْلَقًا سَوَاءً

(١) قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي النِّشْرِ ٢١٧/١-٢١٨ .

(٢) نَقَلَ الشَّارِحُ هَذِهِ الْفَقْرَةَ بِحُرُوفِهَا مِنَ الْفَوَائِدِ السَّرِيَةِ لَوْحَةِ ٣٧/ب ، وَقَالَ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ١٢٣ : « وَلَا يَصَحُّ فِيهِ الْحِكَايَةُ كَمَا تَوَهَّمُ الْمَصْرِيُّ ؛ إِذْ لَمْ يُعْرَفْ لَفْظُ (حَجٌّ) مُنْكَرًا بِحُرُورٍ فِي الْقُرْآنِ ، وَالْمَعْنَى : وَكَبَاءُ ﴿ رَبَوَّةٌ ﴾ وَجِيمُ الْبَقِيَّةِ ، أَوْ رَبَوَّةٌ - بِفَتْحِ الرَّاءِ - لِابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ ، وَهِيَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبَوَّةٍ ﴾ [البقرة ٢٦٥] وَ﴿ إِلَى رَبَوَّةٍ ﴾ [المؤمنون ٥٠] ، وَيَجُوزُ ضَمُّ تَنْوِينِ (رَبَوَّةٌ) وَكُسْرُهَا ، كَمَا قُرِئَ بِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ ﴾ [إبراهيم ٢٦] . وَ(الْحَجَّ) جَاءَ مَعْرُفًا بِاللَّامِ وَبِجُرْدَانِهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران ٩٧] ، ﴿ أَلْحَجُّ أَشْهَرُ مُعْلُومَتٍ ﴾ [البقرة ١٩٧] . »

كان بَاءً أَوْ جِيمًا أَوْ دَالًا أَوْ طَاءً أَوْ قَافًا ^(١) فقال :

٣٩- وَيَبَيِّنُ مُقْلَقًا إِنْ سَكَنَّا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبَيَّنَا

أشار المصنف رحمه الله بذلك إلى وجوب تبين قلقة الحرف المقلقل إن سكن سكونا أصليا كالباء من : ﴿أَتَوَبَ﴾ [الأنعام ٤٤] ، وجيم ﴿يَجْتُرُونَ﴾ [المؤمنون ٦٤] ، ودال ﴿يَذَرُونَ﴾ [القصص ٥٤] ، وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح ١٤] ، وقاف ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [البقرة ٢٧] .

أو عارضاً لوقف نحو : ﴿وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد ٢] ^(٢) ، و﴿الْبُرُوجِ﴾ [البروج ١] ، ﴿وَالْيَوْمِ/الْمَوْعِدِ﴾ [البروج ٢] ، ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج ٣] ، ﴿مُحِيطٌ﴾ [البقرة ١٩] ، و﴿الْطَّلَقِ﴾ [البقرة ٢٢٧] ، ﴿فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف ٧٧] ^(٣) وشبه ذلك ^(٤) .

ثم اعلم أن القلقة لما كانت متفاوتة بين السكون الأصلي والعارض لأجل الوقف صرح بالتفاوت بذلك فقال : (وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبَيَّنَا) أي وإن

(١) كما في الفوائد السرية لوحة ٣٧/ب .

(٢) في (س) و (ز) : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات ١١] .

(٣) في (ت) : ﴿إِنْ يَسْرِقَ﴾ [يوسف ٧٠] .

(٤) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٢٥ : « وأما قول المصري : أو عارضاً لوقف نحو : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ﴾ و ﴿إِنْ يَسْرِقَ﴾ [يوسف ٧٠] فعقلة عن قواعد العربية ؛ لأنه عارضٌ لجازم لا لوقف ، فهو في حكم سكون اللازم » .

يَكُنْ سَكُونُهُ فِي الْوَقْفِ كَانَتْ الْقَلْقَلَةُ فِيهِ عِنْدَ سَكُونِهِ أَتَيْنَ مِنْ سَكُونِهَا فِي غَيْرِ الْوَقْفِ ^(١) .

وليس الغرضُ من كلامِ المُصنِّفِ هنا بيانَ بعضِ صفاتِ حروفِ القلقلةِ كما يُفهمُ من كلامِ بعضهم ^(٢) ؛ لأنه لم يذكُرْ في هذا البيتِ منها سوى القلقلةِ نفسها ، وقد بيَّنها فيما مرَّ بقوله : (قَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ) ^(٣) .

ويمكنُ أن يقال : ليس غرضُه بيانَ صفتها الحقيقيةِ - أعني القلقلةَ - بل بيانَ صفتها النسبيةِ ؛ وهي كونُها مبيَّنة القلقلةَ عند الوقف ^(٤) .

ويجوزُ في قافِ (مُقْلَقْلًا) الثانيةِ الكسرُ على أنه اسمُ فاعلٍ حالٍّ من فاعلِ (وَبَيَّنَّ) ، والفتحُ على أنه اسمُ مفعولٍ صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه : حرفاً مُقْلَقْلًا ^(٥) .
وقد شيخُ الإسلامِ المِصرَاعَ الأولُ بغيرِ الوقفِ ^(٦) بناءً على أن تبيينَ القلقلةِ في الوقفِ معلومٌ من المِصرَاعِ الثاني ، وما ذكرناه أولى ؛ لأنَّ الأصلَ الإطلاقُ ^(٧) .

(١) انظر الحواشي المفهومة ص ٢٢ ، والفوائد السريّة لوحة ٣٧/ب .

(٢) يقصد به شيخ الإسلام ، انظر الدقائق المحكمة ص ٧٢ .

(٣) انظر شرح البيت (٢٤) .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ٣٧/ب - ٣٨/أ .

(٥) كما في الحواشي المفهومة ص ٢٢ ، واللائي السّنية لوحة ٢١/ب .

(٦) في : الدقائق المحكمة ص ٧٢ .

(٧) انظر الفوائد السريّة لوحة ٣٨/أ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكسرية ص ١٢٥ : « وأما قوله : وقد شيخ الإسلام ... إلخ ، ليس في محله ؛ إذ الكلامُ إنما هو في السكون الأصليّ مطلقاً ، والعارضِ وقفاً ، ولا يختلفُ الحكمُ حينئذٍ في الأولِ أن يَقِفَ على تلك الكلمة التي فيها سكونٌ أصليّ ، أو يُدرِجها ، فتأمل يظهرُ لك وجهُ الخللِ » .

ثم عطفَ على قوله : (مُقْلَقًا) قوله :

٤٠- وَحَاءَ : حَصْحَصَ ، أَحَطْتُ ، الْحَقُّ وَسَيْنَ : مُسْتَقِيمَ ، يَسْطُو ، يَسْقُو
أي وَيُنِّنْ حَاءَ (حَصْحَصَ) وهي صادقةٌ بالحائنين ، وحَاءَ (أَحَطْتُ) ،
وحَاءَ (الْحَقُّ) لمجاورتها الصادَ في المثال الأول ، والطاءُ في الثاني ، والقافُ في
الثالث ، وهي مُسْتَعْلِيَةٌ مع كونها ^(١) مُسْتَفْلَةٌ ^(٢) .
وإن شئت قلت : إنما وَجِبَ ترقيقُ الحاءِ مِنْ (أَحَطْتُ) ، و (الْحَقُّ) لمجاورتها
الطاءُ والقافُ الشديديتين مع كونها رِخْوَةً .

تنبيه :

قال في النشر : « والحاءُ تجبُ العنايةُ بإظهارها إذا وَقَعَ بعدها مُجانِسُها أو
مُقَارِبُها ، لاسيما إذا سَكَنْتْ ، نحو : ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ [الزحرف ٨٩]
و ﴿ سَبِّحْهُ ﴾ [الإنسان ٢٦] . وكثيراً ما يَقْلِبُونَهَا في الأول عيناً وَيُدْغِمُونَهَا ^(٣) ،
وكذلك يَقْلِبُونَ الهاءَ في ﴿ سَبِّحْهُ ﴾ حَاءً ؛ لضعفِ الهاءِ وقوةِ الحاءِ فَتَحْدُ / هـَا
فَيَنْطِقُونَ بحاءٍ مشددةٍ ، وكلُّ ذلك يجوزُ إجماعاً .

١/٤٦

(١) أي الحاء .

(٢) كما في الفوائد السريّة لوجه ١/٣٨ .

(٣) في هامش (س) زيادة : « أي إلا ما وَرَدَ عن أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ زُجِرَ عَنْ
الْكَارِ ﴾ [آل عمران ١٨٥] فإنه قَلَبَ الحاءَ عيناً وأدغمها في العين » انتهى . مرادُه قراءة السوسي
عن أبي عمرو ، انظر التيسير ص ٣٠ .

وكذلك يجبُ الاعتناءُ بترقيقها إذا جاورها حرفُ الاستعلاءِ نحو : ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل ٢٢] و ﴿الْحَقُّ﴾ [البقرة ٢٦] فإن اكتنفها حرفانِ كان ذلك أوجبَ نحو : ﴿حَصَّصَ﴾ [يوسف ٥١] «^(١) انتهى .

ويجبُ تبيينُ سينِ (مُسْتَقِيمٌ) و (يَسْطُونَ) ، و (يَسْقُونَ) مِنْ قولهِ تعالى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة ٦] ونحوهِ ، وَمِنْ قولهِ تعالى : ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج ٧٢] ، و (يَسْقُونَ) مِنْ قولهِ تعالى : ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص ٢٣] ؛ لمجاورتها التاءَ والطاءَ والقافَ الشديداً^(٢) مع كونها رخوةً .

فائدة :

قال بعضهم : يتعينُ على المَجُودِ أَنْ يُبَيِّنَ هَمْسَ السَّيْنِ ، ويهتَمَّ ببيانها وصغيرها ، ويُخَلِّصَ لفظها مِنَ الجَهْرِ خصوصاً إذا سَكَتَ وإلا انقلبت زايّاً ؛ لِمَا بين الزايِّ والسَّيْنِ مِنَ المِشَابَهَةِ ونحوهِ ، وذلك نحو : ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [الأنعام ١٦١] و ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] و ﴿مَسْجِدٌ﴾ [الأعراف ٢٩]^(٣) .

(١) النشر ٢١٨/١ .

(٢) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٧٣ .

(٣) في هامش (ت) زيادة : « وَالْقُسْطَاسُ - بضم القاف - على اللغة الحجازية ، وعلى غيرها - بالكسر - المِيزَانُ ، أو أَقْوَمُ الْمَوَازِينِ ، أو هو ميزان العَدْلِ ، أي ميزانِ كان . وهو كما في الأنوار : روميٌّ غُرِّبَ ، ولا يقدح في عربية القرآن ؛ إذ العَجْمِيُّ إذا استعملته =

وكذلك يجبُ على المُجَوِّدِ أَنْ يَعْتَنِيَ بِبَيَانِ انْفِتَاحِ السَّيْنِ وَاسْتِفَالِهَا إِذَا أَتَى بَعْدَهَا حَرْفُ إِطْبَاقٍ ؛ لِأَنَّ تَجْدِيدَهَا قُوَّتَهُ فَيَقْلِبُهَا صَاداً ، نَحْوُ : ﴿ أَقْسَطُ ﴾ [البقرة ٢٨٢] و﴿ مَسْطُورًا ﴾ [الإسراء ٥٨] ^(١) .

والحاصلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الْحَرْفِ الْمُتَصِفِ بِصِفَةٍ بِإِظْهَارِ صِفَتِهِ ، لَا سِيَّمًا إِذَا جَاوَرَ حَرْفًا آخَرَ مُتَصِفًا بِضِدِّ تِلْكَ الصِّفَةِ ^(٢) .

وقوله : (مُسْتَقِيمٌ) بفتح الميمِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى الْحِكَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ ^(٣) .

* * *

=العرب وأجرته مُجَرَّى كلامهم في الإعراب والتعريف والتنكير صار عربياً» . انظر المعرَّب

ص ٤٤٨ ، واللسان ١٥٩/١١ مادة (ق س ط س) ، والقاموس ٧٧٥/١ .

(١) انظر النشر ٢١٩/١ ، واللائئ السنية لوحة ٢١/ب .

(٢) قاله التاذيُّ في الفوائد السرية لوحة ٣٨/أ .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السرية لوحة ٣٨/أ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص

١٢٧ : «وَأَعْرَبَ الْمِصْرِيُّ فِي قَوْلِهِ : (مُسْتَقِيمٌ) بفتح الميمِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ... الخ ، وَلَا يَخْفَى

وَجْهُ الْغَرَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْمَوْجُودَ فِيهَا مَعْرُفَةً بِاللَّامِ ، كَمَا لَا يَخْفَى

عَلَى مَنْ لَهُ الْإِلْمَامُ بِمَرَاتِبِ الْكَلَامِ » .

[بَابُ الرّاءاتِ]

قال رحمه الله :

٤١- وَرَقَّقِ الرّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ كَذَلِكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ

٤٢- إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفٍ اسْتِعْلًا أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا

أقول : الترقيقُ من : الرّقة ، وهو ضدُّ السّمن ، فهو عبارة عن إنخاف ذات الحرف وتحوّله . والتفخيمُ من : الفخامة ، وهو العظمة والكثرة ، وهو عبارة عن ربو الحرف وتسمينه ، فهو والتغليظُ واحدٌ إلا أن المُستعملَ في الرّاءِ ضدُّ الترقيق ، وهو التفخيم . وفي اللامِ التغليظُ كما في قراءة ورشٍ من طريق الأزرق .

وقد عبّر قومٌ عن الترقيق في الرّاءِ بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة وهو تجوُّزٌ ؛ إذ الإمالة / أن يَنْحَوَ بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء . ٤٦/ب والترقيقُ إنخافُ صوتِ الحرف ، فيمكنُ اللفظُ بالرّاءِ مُرَقَّقةً غيرَ مُمالّةٍ ومُفخمةً مُمالّةً ، وذلك واضحٌ في الحسِّ والعيان ، وإن كان لا يجوزُ روايةً مع الإمالة إلا الترقيقُ . ولو كان الترقيقُ ^(١) إمالةً لم يدخل على المضموم والساكن ، ولكانت الرّاءُ المكسورة مُمالّةً ، وذلك خلافُ إجماعهم .

ومن الدليل أيضاً على أن الإمالة غيرُ الترقيق أنك إذا أملتَ ﴿ ذِكْرَى ﴾ [الأنعام ٦٩] التي هي (فعلى) بينَ لكان لفظُكَ ها غيرَ لفظِكَ بـ ﴿ ذِكْرًا ﴾ [الكهف ٧٠] المُذكّر وفقاً إذا رَقَّقْتَ ، ولو كانت الرّاءُ في المُذكّر بين اللفظين ، لكان اللفظُ هما سواءً ، وليس كذلك .

(١) في (س) و(ت) زيادة : « ولو كان الترقيق لا يجوز إمالة » والتصويب من النشر ٩٠/٢ .

ولا يقال : إنما كان اللفظُ في المؤنثِ غيرَ اللفظِ في المذكرِ ؛ لأنَّ اللفظَ بالمؤنثِ مُمالُ الألفِ والراءِ ، واللفظُ بالمذكرِ مُمالُ الراءِ فقط ، فإنَّ الألفَ حرفٌ هوائيٌّ لا يُوصفُ بإمالةٍ ولا بتفخيمٍ ، بل تابعٌ لِمَا قبله . فلو ثَبَتَتْ إمالةٌ ما قبله بين اللفظين لكان مُمالاً بالتَّبعيةِ كما أَمَلْنَا الراءَ قبله في المؤنثِ بالتَّبعيةِ ، ولَمَّا اختلفَ اللفظُ بهما والحالُ ما ذُكِرَ ، ولا مزيةٌ على هذا في الوضوح ، والله أعلم ^(١) .

واختلفَ القراءُ في أصلِ الراءِ هل هو التفخيمُ وإنما تُرْفَقُ لسببٍ ؟ أو أنها عريةٌ عن وصفي الترقيقِ والتفخيمِ ، فتُفخَّمُ لسببٍ وتُرْفَقُ لآخرٍ ؟

فذهبَ الجمهورُ إلى الأولِ ، واحتجَّ له مكِّيُّ فقال : « إنَّ كلَّ راءٍ غيرِ مكسورةٍ فتَغْلِيظُها جائزٌ ، وليس كلُّ راءٍ فيها الترقيقُ . ألا ترى أنك لو قلتَ : ﴿رَعْدًا﴾ [البقرة ٣٥] ، و(رَقَدَ) ونحوه بالترقيقِ لغيَّرتَ لفظَ الراءِ إلى نحوِ الإمالةِ » . قال : « وهذا ممَّا لا يُمالُ ولا علةٌ فيه تُوجبُ الإمالةَ » ^(٢) انتهى .

واحتجَّ غيره على أنَّ أصلَ الراءِ التفخيمُ : بكونها مُمكنةً في ظهِرِ اللسانِ فقُرِبَتْ بذلك من الحنكِ الأعلى الذي به تتعلَّقُ حروفُ الإطباقِ ، وتَمَكَّنَتْ مَنزِلَتُها لِمَا عَرَضَ لها من التكرارِ حتى حَكَمُوا للفتحةِ فيها بأنَّها في تقديرِ فَتَحَتَيْنِ ، كما حَكَمُوا للكسرةِ فيها بأنَّها في قوةِ كَسَرَتَيْنِ .

(١) نقل الشارح هذا البحث من النشر ٩٠/٢-٩١ . وللدكتور أيمن سويد - حفظه الله - ردٌّ على هذا البحث في قسم الدراسة من كتاب التذكرة في القراءات الثمان ، في باب مناقشة بعض الآراء والأحكام ١١٢/١-١٣٠ .

(٢) في الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحُججها لمكيٍّ ٢٠٩/١ .

وقال آخرون : ليس للراء أصلٌ في التفخيم ولا في الترفيق وإنما / يعرض ذلك i/٤٧ بسبب حركتها ، فترقق مع الكسرة لتسفلها ، وتفتح مع الفتحة والضم لتصعدها ، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها . وأيضاً فقد وجدناها تُرقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدّمتها كسرة أو ياء ساكنة^(١) . فلو كانت في نفسها مُستحقةً للتفخيم لَبَعْدَ أَنْ يَبْطُلَ مَا تَسْتَحِقُّهُ فِي نَفْسِهَا لِسَبَبٍ خَارِجٍ عَنْهَا كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الاسْتِعْلَاءِ^(٢) .

فتحصّل من هذا أنه لا دليل فيما ذكره على أن أصل الراء المُتحرّكة التفخيم . وما يترتب على القولين المذكورين في المبسوطات ، فإذا أردت ذلك فعليك بالنشر فإن فيه كفاية لك فيما ترومه .

واعلم أن للراء مذهباً وقواعداً جاريةً على أصولٍ لا يجوزُ جهلُ القارئِ بها كما لا يجوزُ جهلُ مذهبهم في الإظهار والإدغام ، وإذا اعتبرت مذهبهم فيها وجدتها على ثلاثة أقسام :

قسمٌ أجمعوا على تفخيمه عملاً بالأصل - كما قيل - نحو : ﴿ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة ٥] ، و ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ [الفاتحة ١] ، و ﴿ رَاءِ ﴾ [الأنعام ٧٦] عند مَنْ لَمْ يَقْلْ بِإِمَالَتِهَا . وقسمٌ اختلفوا فيه : فرقوه ورشّ من طريق الأزرق ، ولم يتعرّض له المصنّف في هذين البيتين ، ولَسْنَا بِصَدَدٍ بَيَانِهِ^(٣) .

(١) في (ز ا) و (ز ي) زيادة : عند ورش ، وليست في النشر .

(٢) ذكر كل هذا ابن الجزري في النشر ١٠٨/٢ .

(٣) انظر النشر ٩٩/٢ .

وقسم لم يختلفوا في ترفيقه ، وإليه أشار المصنّف بقوله : (وَرَقَّقِ الرّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ) وذلك لموجب ، وهو إذا كانت الرّاء مكسورة كسرة لازمة أو عارضة ، تامة ، أو مُبَعَّضَةً بسبب روم أو اختلاس ، سواء كانت أولاً أو وسطاً أو طرفاً ، مُنَوَّنة أو غير مُنَوَّنة ، سَكَنَ ما قبلها أو تحرّك ، وقع بعدها حرف مُستقل أو مُستعلٍ في اسمٍ أو فعلٍ^(١) نحو : ﴿رَزَقَا﴾ [البقرة ٢٢] ، و ﴿رَجَالًا﴾ [النساء ١] ، ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة ١٧٧] ، ﴿وَالْغَرَمِينَ﴾ [التوبة ٦٠] ، ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر ١] حالة الوصل ، ﴿وَأَرِنَا﴾ [البقرة ١٢٨] ، ﴿مِّنْ نَّذِيرٍ﴾ [القصص ٤٦] ، ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم ٤٤] ، ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل ٨] ، و ﴿الذِّكْرِ﴾ [الأنعام ٦٨] إذا أملت ، فكلّها مُرَقَّقَةٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ لَغَلْبَةِ الكسرة عليها حيث كانت فيها ، فإنها إذا غلبت عليها حال مجاورتها إياها في نحو : ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة ٤٩] - كما يأتي بيانه - رُقِّقَتْ ، فهي فيها أولى وأحق ، فإنها لو فُحِمْتْ حال كسرها لأدّى ذلك إلى شدة كلفة اللسان ؛ إذ التفخيمُ طلب استعلائه وتَصْعُده ، والكسرةُ طلبُ انخداره وتَسْفُلِهِ /^(٢) .

وما تقدّم لك من أقسام الرّاء المكسورة داخل في قوله : (وَرَقَّقِ الرّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ) .

وكلمة (مَا) زائدة ، والمراد : إذا كُسِرَتْ مُطلقاً كما تقدّم .

(١) نقله بتصريف عن ابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٢٣ ، والشيخ خالد في الحواشي الأزهريّة ص ٥٥ .

(٢) ذكره القسطلاني في اللآلئ السنية لوجه ٢٢/١ - ب .

وقول بعضهم ^(١) : « تامة أو ناقصة بسببها أو بسبب إمالة » فأدرج حركة الرّاء الممالة في عموم الكسرة ؛ نظراً إلى أن المراد بها ما هو أتم من الناقصة ، بحسب الكمية كحركة الروم والاختلاس ، والكيفية كحركة الإمالة : فيه نظر ؛ إذ ليست حركة الإمالة كسرة ناقصة بل فتحة ناقصة ، لما ثبت من أن الإمالة عبارة عن جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة ^(٢) لا عكسه ؛ إذ الأصل الفتح لا الإمالة ^(٣) ، فتنبه له .

وقوله : (كَذَاكَ بَعْدَ الْكُسْرِ حَيْثُ سَكَنْتَ) أي كما أنها تُرققُ حال كسرها تُرققُ حال سكونها ، سواء كان السكون لازماً نحو : ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾ ، ﴿ وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾ [الطور ٤٨] ، أو عارضاً وسياًتي ، تحرّكت بأي حركة كانت ، توسّطت أو تطرّفت ، بشروط :
منها : أن يقع قبلها كسرة لازمة متصلة ، أو إمالة كبرى أو صغرى ، أو ياء ساكنة .

ولا يضرُّ الفصل بحرف ساكن بين الكسرة والرّاء ؛ لأنه ليس بحاجزٍ حصين .
ومنها : أن لا يقع بعدها حرفٌ استعلاءً متصلٌ مباشرٌ غيرٌ مكسورٍ نحو : ﴿ قِرْقَةٍ ﴾ [التوبة ١٢٢] ، و ﴿ قِرْطَاسٍ ﴾ [الأنعام ٧] ، و ﴿ إِرْصَادًا ﴾ [التوبة ١٠٧] ، و ﴿ لِبَآلِمِرْصَادٍ ﴾ [الفجر ١٤] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(١) يقصد به الشيخ خالد الأزهرّي ، انظر الحواشي الأزهرية ص ٥٥ .

(٢) سقط من (س) و (ت) : كالكسرة .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ٣٩/أ .

(إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ) وسيأتي الاحتراز عن هذه القيود .
 مثال ما إذا كانت الكسرة لازمة متصلة ، نحو : ﴿ مِرْيَةٍ ﴾ [هود ١٧] ، ﴿ وَلَا نَاصِرٍ ﴾ [الطارق ١٠] ، و﴿ قَدْ قَدِرَ ﴾ [القمر ١٢] ، و﴿ الْأَشْرُ ﴾ [القمر ٢٦] .
 ومثال ما إذا وَقَعَ قَبْلَهَا حرفٌ مُمالٍ نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الْإِبْرَارِ ﴾ [المطففين ١٨] عند مَنْ أَمَالَ إمالةً مُحضَةً كأبي عمرو ، أو مُقلَّلةً كورشٍ مِنْ طريقِ الأزرق ^(١) .

ومثال ما إذا وَقَعَ قَبْلَهَا ياءٌ ساكنةٌ نحو : ﴿ خَيْرٌ ﴾ [البقرة ٥٤] ، و﴿ لَا ضَيْرٌ ﴾ [الشعراء ٥٠] ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ [البقرة ٢٣٤] ، و﴿ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة ٩٦] .
 ومثال وقوع الساكنين بين الكسرة والراءِ نحو : ﴿ الذِّكْرِ ﴾ [آل عمران ٥٨] ، و﴿ السِّحْرِ ﴾ [البقرة ١٠٢] . فإن كان صاداً نحو قوله تعالى : ﴿ آذْخُلُوا مِصْرَ ﴾ [يوسف ٩٩] ، أو طاءً نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَسْلَمْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ ﴾ [سبأ ١٢] ، فقد اختلفَ في ذلك أهلُ الأداءِ :

« فَمَنْ اعْتَدَّ بِحَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ فَخَمَ ، كأبي عبد الله بن شريحٍ وَمَنْ تَبِعَهُ ، وهو قياسُ مذهبٍ ورشٍ مِنْ طريقِ المصريين .

وَمَنْ لَا يَعْتَدُّ بِهِ رَقَقَ كَمَا / نصَّ عليه أبو عمرو الداني في كتابِ الرّاءاتِ في ٤٨/أ
 جامع البيان ، وهو الأشبه بمذهب الجماعة ^(٢) » .

(١) انظر التيسير ص ٤٨-٤٩ ، والنشر ٥٨/٢ ، ١٠٦ .

(٢) قاله ابن الجزري في النشر ١٠٦/٢ .

إلا أن مولانا شيخ القراء والمُجوّدين شمس الملة والدين الجزريّ - تغمّده الله برحمته ورضوانه - اختارَ في «مِصْرَ» [يوسف ٩٩] التفخيم ، وفي «عَيْنَ الْقِطْرِ» [سبا ١٢] الترفيق ؛ نظراً للوصل وعملاً بالأصل فيهما ^(١) ، وهو وجية . واحترزتُ بقولي - فيما سبق ^(٢) - :

- « ومنها : أن لا يقع بعدها حرف استعلاء متصلّ مباشرٌ » عمّا إذا انفصل نحو قوله تعالى : « وَلَا تُصَغِّرْ خَدَّكَ » [لقمان ١٨] ^(٣) ، « فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا » [الحاقة ٣٥] ، و« أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ » [نوح ١] فإنّ الرّاء فيها مُرَقَّقة ؛ لعدم اتصال حرف الاستعلاء .

- وبـ « غير مكسور » عن « فِرْقٍ » [٦٣] بالشعراء ، وسيأتي الخلافُ فيه في كلام الناظم إن شاء الله تعالى ^(٤) .

- وقولي : « لازمة متصلة » إشارة إلى قول الناظم : (أَوْ كَانَتْ الْكُسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا) وهو معطوفٌ على (تَكُنْ) المنفية بـ (لَمْ) فيكون داخلًا تحت النفي أيضاً ، لا على (لَمْ تَكُنْ) ، وإلا لكان الشرطُ كونها غير أصلٍ - أي غير لازم - وهو فاسدٌ ، اللهم إلا أن يُقدَّرَ (ما) النافية قبلَ (كانت) ، كما

(١) انظر المصدر السابق ، الموطن نفسه .

(٢) أي في ذكره للشروط في الصفحة السابقة .

(٣) كذا في النسخ كلها « تُصَاعِر » بالألف بعد الصاد وتخفيف العين ، وهي قراءة نافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف . انظر التيسير ص ١٤٣ .

(٤) انظر شرح البيت (٤٣) .

فعله شيخ الإسلام حيث قال : « أو ما كانت » ^(١) ، فيكون العطف حيثُ
على مجموع (لَمْ تَكُنْ) ^(٢) .

وكون (لَمْ) الداخلة على المعطوف عليه غيرُ صالحة للدخول على المعطوف
لكونه ماضياً غيرُ قادح في صحة المعطوف ؛ إذ ليس حكمُ المعطوف عليه من كلِّ
وجه .

فإن قلت : هم قد اشترطوا كونَ الكسرةِ المُسوَّغة متصلةً لازمةً وقعت قبلَ
الراءِ الساكنةِ فهي متصلةٌ من غيرِ عكسٍ ، واشتراطُ الأخصِّ مُغْنٍ عن اشتراطِ
الأعمِّ .

قلت : هم لما اشترطوا الأعمَّ أولاً - ولم يكن كافياً في الاشتراطِ - أردفوه
بالأخصِّ .

وتوضيحُ ذلك : أن الكسرةَ الواقعة قبلَ الراءِ الساكنةِ على ثلاثة أقسامٍ :
- متصلةً لازمةً : وهي ما كانت على حرفٍ أصليٍّ ، أو مُنْزَلٍ مَنْزِلَةً
الأصليِّ كميم (محراب) ، و﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف ١٦] ^(٣) فإن حذفه يُخلُّ بمعنى
الكلمة كالأصليِّ .

- ومتصلةً عارضةً : وهي كسرةٌ ما دَخَلَ على كلمةِ الراءِ ولم يُنْزَلْ مَنْزِلَةً
منها حتى إنه لا يُخلُّ إسقاطُهُ / بها كهزمةِ الوصلِ في نحو : ﴿أَرْكَعُوا﴾ [الحج ٤٨ ب]

(١) في الدقائق المحكمة ص ٧٥ .

(٢) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٣٠ : « وأما ما اختاره المصريُّ : من أن (ما)
المقدَّرة عطفٌ على (لم تكن) فبعيدٌ جداً ، حيث لا دلالة على هذا المقدَّر لشيء أبداً » .

(٣) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٣ .

[٧٧] ، و﴿أَرْجِعُونَا﴾ [يوسف ٨١] في الابتداء .

- ومنفصلة عارضة : وهي ما كانت في كلمة منفصلة للساكنين والبناء والإتباع نحو : ﴿إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾ [المائدة ١٠٦] ، و﴿يَبْنِي أَرْكَب﴾ [هود ٤٢] ، و﴿أَرْجِعُونَا﴾ وصلأ .

وأما المنفصلة اللازمة الواقعة قبل الرّاء الساكنة فلم تقع في القرآن أصلاً^(١) .
فإن قلت : لم اشترطوا في الكسرة التي قبل الرّاء اللزوم ، ولم يشترطوا ذلك في الكسرة التي قبل اللام ؟
قلت : العلة في اشتراط لزومها قوتها بلزومها ، فأثرت لذلك . وهذا بخلاف العارضة فإنها ضعيفة لزوالها فلم تؤثر . ولم يشترطوا ذلك في اللام كما يأتي^(٢) ؛ لأن أصلها الترقيق فتدبره^(٣) .

توضيح :

اعلم أن الرّاء إذا وقف عليها :

إما أن تكون ساكنة في الوصل أو متحركة .

فإن كانت ساكنة في الوصل ، كانت في الوقف على ما كانت عليه في الوصل من الترقيق والتفخيم .

وإن كانت متحركة في الوصل ، فلا تخلو من أن يوقف عليها بالسكون خالياً من الإشمام ، أو مُصاحباً له ، أو بالرّوم حيث يصح .

(١) نقل الشارح ذلك كله من الفوائد السرية لوجه ٤٠/أ-ب .

(٢) انظر ص ٢٠٤ .

(٣) قاله القسطلاني في اللآلئ السنية لوجه ٢٢/ب .

فإن وَقَفَ عليها بالسكون مُطلقاً فانظر إلى ما قبلها ، فإن كانت كسرةً متصلةً بالراء ، أو حالَ بينها وبينها ساكنٌ ، أو كانت ياءً ساكنةً ، أو حرفاً مُمالاً رُقِّقَتْ . وإن كانت فتحةً أو ضمةً متصلةً بالراء ، أو حالَ بينها وبينها ساكنٌ غيرُ مُمالٍ فُخِّمَتْ ؛ لأنَّ التَّنَاسُبَ في الجميع إنما يَحْصُلُ بذلك .

والمراد بالحرفِ المُمالِ : الألفُ المُمالَةُ إمالةً كُبرى أو صُغرى .

وإن وَقَفَتْ عليها بالرومِ نَظَرْتَ إلى حالها في الوصلِ ، فإن كانت مُرققةً رُقِّقَتْ ، وإن كان مُفخِّمةً فُخِّمَتْ ؛ لأنَّ الحركةَ باقيةً ، وإن ضَعُفَ الصوتُ بها في حالِ الوقفِ فيُوقَفَ على نحوِ : ﴿أَبْصِرْ﴾ [الكهف ٢٦] بالترقيقِ ، وعلى نحوِ : ﴿أَنْحَرْ﴾ [الكوثر ٢] ، ﴿وَأَذْكُرْ﴾ [آل عمران ٤١] بالتفخيمِ كالوصلِ .

وعلى المفتوحةِ في نحوِ : ﴿أَزْذُجِرْ﴾ [القمر ٩] ، و﴿الشِّعْرَ﴾ [يس ٥٥] ، و﴿الْحَمِيرَ﴾ [النحل ٨] ، و﴿الْخَيْرَ﴾ [آل عمران ١٠٤] بالسكونِ والترقيقِ .

وعلى نحوِ : ﴿الصَّبْرَ﴾ [البقرة ٤٥] ، و﴿الْفَجْرَ﴾ [الفجر ١] ، و﴿الْكَفُورَ﴾ [سبا ١٧] ، و﴿الْدَّارِ﴾ [الأنعام ١٣٥] بالسكونِ والتفخيمِ .

وعلى المضمومةِ في : ﴿أَشِرْ﴾ [القمر ٢٥] ، و﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة ١١٠] ، و﴿مُسْتَقِرٌّ﴾ [القمر ٣] ، و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة ٥٤] ، و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة ٢٣٤] .

١/٤٩ بالسكونِ عارياً عنِ الإشمامِ ، / أو معهُ بالترقيقِ ، وبالرومِ لغيرِ ورشٍ بالتفخيمِ وله بالترقيقِ .

وعلى نحوِ : ﴿الْعُمُرُ﴾ [الأنبياء ٤٤] ، و﴿النَّذْرُ﴾ [يونس ١٠١] ، و﴿الْعَفُورُ﴾

[يونس ١٠٧] بالتفخيمِ على كلِّ حالٍ .

وعلى المكسور في نحو : ﴿مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر ٤٢] ، و﴿بِسْحَرٍ﴾ [الأعراف ١١٦] ، و﴿خَيْرٍ﴾ [البقرة ١٠٥] ، و﴿كَبِيرٍ﴾ [القمر ٥٣] بالترقيق على كل حال .

وعلى نحو : ﴿الْقَمَرِ﴾ [المدثر ٣٢] ، و﴿الْقَدَرِ﴾ [القدر ١] ، و﴿عَقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج ٤١] بالتفخيم مع السكون مطلقاً ، وبالترقيق مع الروم .

وعلى نحو : ﴿الْدَّارِ﴾ [الأنعام ١٣٥] ، و﴿الْعَارِ﴾ [التوبة ٤٠] بالترقيق على كل حال مع الإمالة المحضة والتقليل ، وبالتفخيم مع الفتح والسكون العاري عن الروم ، وبالترقيق معه ، والله أعلم .
وقولنا في السكون مطلقاً يدخل فيه الإشمام حيث يصح^(١) ، والله تعالى أعلم .

وقد أجمعوا على تفخيم الراء الساكنة إذا وقع بعدها حرفٌ مُستعلٍ متصلٌ مباشرٌ كما تقدّم ، إلا أنّ أهل الأداء اختلفوا في ترقيق الراء وتفخيمها من ﴿فِرْقٍ﴾ بالشعراء [٦٣] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٣ - وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرِ يُوجَدُ وَأَخْفِ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدِّدُ
يعني أنّ الخلف ثابتٌ في راءٍ (فِرْقٍ)^(٢) من قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء ٦٣] :

(١) نقل الشارح هذا التوضيح بحروفه من اللآلئ السنية لوحة ٢٣/أ-ب .

(٢) في هامش (س) : « و (الخلف) بمعنى الخلاف . و (الفرق) بكسر الفاء وسكون الراء ، الفلق من الشيء إذا انفلق ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ -

« فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه وهو الذي قطع به في التبصرة والهداية والهادي والكافي والتجريد وغيرها .
 وذهب الباقر من أهل الأداء إلى تفخيمها وهو الذي يظهر من نصّ التيسير وظاهر العنوان والتلخيص ، وهو القياس .
 ونصّ على الوجهين أبو عمرو الدائي في جامع البيان والشاطبي رحمه الله تعالى ، والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متوافرة على الترقيق » ^(١) .
 فوجه الترقيق : ضعف الراء لوقوعها بين كسرتين ، ووجه التفخيم : ضعف الكسرة المسوغة بتقابل المانع وهو حرف الاستعلاء ^(٢) .
 وقال في النشر : « والقياس إجراء الوجهين في ﴿قِرْقَةٍ﴾ [التوبة ١٢٢] حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصّاً ، والله أعلم » ^(٣) انتهى .
 وقوله : (لِكَسْرٍ يُوجَدُ) معناه : لكسر يوجد في القاف .

- [الشعراء ٦٣] . والفلق بكسر الفاء وسكون اللام ، هو القضيبي يُشقّ باثنين فيعمل منه قوسان ، فيقال لكل واحد منهما : فلَقْ . والفلقة أيضاً : الكسرة ، يقال : فلقة الحفنة وهي نصفها . انظر شرح طاش كيري على الجزرية ص ١٣٩ ، واللسان ٢٤٤/١٠ مادة (ف ر ق) ، و ٣٢٠/١٠ مادة (ف ل ق) .

(١) نقله الشارح بحروفه من النشر ١٠٣/٢ .

(٢) انظر الحواشي المفهمة ص ٢٤ ، الحواشي الأزهرية ص ٥٨ ، اللآلئ السنية لوحة ٢٣/ب ، والفوائد السرية لوحة ٤١/أ ، والمنح الفكرية ص ١٣٧ .

(٣) النشر ١٠٣/٢-١٠٤ .

ثم أمر بإخفاء تكرير الرّاء إذا شُدَّتْ ، وإن كان إخفاؤه في حال التخفيف واجباً أيضاً ؛ لأنها إذا شُدَّتْ كان اللسان أوقع في المحذور منه إذا خُفِّفَتْ ، أو لأنَّ المحذور / حال التشديد أقبحُ منه حال عَدَمِهِ فتكونُ الحاجةُ إلى دَفْعِهِ أَمْسَّ ^(١) ، وقد ٤٩/ب بَسَطْتُ الكلامَ عليه عند قول الناظم : (وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلَ) فليُراجَعَ ^(٢) .

* * *

(١) نقله الشارح من الفوائد السريّة لروحة ٤١/أ .

(٢) انظر شرح البيت (٢٦) .

[بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ]

٤٤ - وَفَخَّم اللَّامَ مِنْ اسْمِ «الله» عَنْ فَتْحِ نَوَضَمَّ كَ : عَبْدُ اللَّهِ
اعلم أن اللّام أصلها الترقيقُ عكسِ الرّاءِ ، وإنما أتبعها الناظمُ بالرّاءِ للمُناسبةِ
بينهما في أن كلّ واحدٍ منهما يتأتّى فيه التّفخيمُ والترقيقُ ^(١) .
غيرَ أن التّفخيمَ في الرّاءِ هو الأصلُ كما سَبَقَ ذِكرُهُ ^(٢) ، والترقيقُ في اللّامِ هو
الأصلُ إذ ليست حرفَ استعلاءٍ ولا مُشاهمةً له ، وإنما أَشَبَّهتْ ما أَشَبَّه حُرُوفَ
الاستعلاء - وهو الرّاءُ - فدخَلها التّفخيمُ لذلك .
والدليلُ على أن أصلها الترقيقُ وجودُهُ فيها بغيرِ سببٍ ، بخلافِ التّفخيمِ فإنّه
لا يكونُ فيها إلا لسببٍ ^(٣) .
وإنما ذَكَرَ الناظمُ حُكْمَ تَفْخِيمِ اللّامِ دونَ تَرْقِيقِها إمّا إِحالةً على أَصلِها أو
عملاً بمفهومِ المُخالفةِ في عِبارَتِهِ ؛ إذ هو مُعْتَبَرٌ بِاتِّفَاقٍ مِمَّا ^(٤) ، وَمِنَ الحَنَفِيَّةِ كما هو
مُتَقَرَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ ^(٥) .

(١) في هامش (س) : « قوله (وَفَخَّم اللهُ) التّفخيمُ : التعظيمُ . وتّفخيمُ الحرفِ خِلافُ
إِمالَتِهِ ، كذا في الصّحاح . وَوَجْهُ التّفخِيمِ فيما ذَكَرَ نَقْلُ الخَلْفِ عَنِ السَّلَفِ وَتَوَاتُرُهُمْ ذَلِكَ
كَابِرًا عَنِ كَابِرٍ » . قاله طاش كبري في شرحه على الجزرية ص ١٤٢-١٤٣ .

(٢) انظر ص ١٩١ .

(٣) ذَكَرَ كُلُّ هَذَا القِسْطِ لَانِي فِي اللَّائِي السَّنِيَّةِ لَوْحَةِ ٢٣/ب .

(٤) أَي الشّافعية .

(٥) نقله الشارح من الفوائد السريّة لَوْحَةِ ٤١/أ-ب ، وفي هامش (ت) زيادة : « قوله :
(ومن الحنفية) صدق جزاء الله خيراً ، ... شرح جمع الجوامع تنبيه : المعروف عن الحنفية
كما قال المُحَقِّقُ الكمال ابن الهمام : « أنهم إنما ينكرون مفهوم المخالفة في كلام الشارع ، =

فأمر بتفخيم اللام من اسم ﴿الله﴾ وإن زيد عليه ميمٌ إذا وقعت بعد فتح ك :
(عبد الله) ، نحو قولك : (يا عبد الله) ، ﴿قال الله﴾ [آل عمران ٥٥] بفتح
اللام من (قال) .

أو ضمٌ : كضمّة الدال من : (عبد الله) ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾
[مريم ٣٠] ، و﴿قَالُوا أَلَّهِمَّ﴾ [الأنفال ٣٢] ؛ لمناسبة الفتح والضم التفخيم
المناسب للفظ ﴿الله﴾ الذي هو الاسم الأعظم عند المعظم .

وفهم من قوله (عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ) أنها لو وقعت بعد الكسرة مطلقاً رُققت ؛
أي سواء كانت الكسرة متصلة أو منفصلة أو عارضة نحو : ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ٢] ،
و﴿قُلِ أَللَّهُمَّ﴾ [آل عمران ٢٦] ، و﴿أَفِيَّ اللَّهِ﴾ [إبراهيم ١٠] .

ومنهم من قيد الفتح بالتحقيق احترازاً عما إذا تقدّمها فتح غير مُحقق ؛ بأن
كان قبلها إمالة كُبرى نحو : ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة ٥٥] في قراءة السوسي ، فإن له
مع إمالة الراء وجهين في اللام من لفظ الجلالة : التريقُ وبه قرأ عبد الباقي^(١)

= أما في مصطلح الناس وعرفهم فهو حجة عكس ما يأتي عن والد المصنّف « انتهى ، فاعرف
هذه الفائدة التي قرّبتها لك بهذا الهامش بعد أن جحد فيها كثير من الحنفية وهي عندهم » .
ومُراده من الحنفية : أي في كلام المصنّفين ، أما في نصوص الشارع فلا ، انظر شرح جمع
الجوامع للجلال المحلي ٣٣٤/١ ، والتحرير في أصول الفقه لابن الهمام ص ٣١ .

(١) هو عبد الباقي بن الحسن ، أبو الحسن الخراساني ، الأستاذ الخاذق الضابط الثقة (ت
٣٨٠ هـ) ، غاية النهاية ٣٥٦/١ .

والتفخيمُ وبه قرأ أبو العباس ^(١) ، وهو المفهومُ من عبارة الناظم ؛ لأنه ذكرَ مُطلقَ الفتح .

وقوله : (عَنْ فَتْحٍ) أي بعد فتح ؛ لأن (عَنْ) بمعنى : بعد ، وقد وَقَعَتْ في القرآنِ كذلك / في قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ [المطففين ٣٥] ^(٢) ، والجارُ والمجرورُ مُتعلّقٌ بـ (فَخَم) ، أو مُقدَّرٌ منصوبٌ على الحالية من السلام ، أي كائنةً بعد فتح .

وقوله : (اَوْ ضَمٍّ) قيل : يُقرأُ بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها بعد حَذْفِها ^(٣) .

٤٥- وَحَرْفَ الاسْتِعْلَاءِ فَخَمٌ ، وَاخْتِصَصَا الْاِطْبَاقَ اَقْوَى نَحْوُ : قَالَ وَالْعَصَا أَمَرَ بِتَفْخِيمِ حُرُوفِ الاسْتِعْلَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ : (فَرَقَّقْنِ مُسْتَفْلًا) ^(٤) وَتَبَّهَ عَلَيْهِ النَّازِمُ هُنَا زِيَادَةَ إِضْاحٍ وَبَيَانٍ ، أَيْ وَفَخَمَ حَرْفَ الاسْتِعْلَاءِ مُطَبَقًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ .

(١) انظر التجريد لابن الفحّام ص ١٧٤ ، والنشر ١١٦/٢ . وأبو العباس : هو أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ أحمدَ ، أبو العباس الطرابلسيُّ المعروف بابنِ تَفَيْسٍ (ت ٤٥٣ هـ) ، غاية النهاية ٥٦/١ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١٤٨/١ .

(٣) ما ذكره الشارح من قوله : « فَأَمَرَ بِتَفْخِيمِ اللامِ من اسمِ الله ... إلى هنا » هو بحروفه في الفوائد السريّة لوحة ٤١/ب .

(٤) انظر شرح البيت (٣٤) .

مثال حرف الاستعلاء غير المطبق : الحاءُ مِنْ ﴿خَالِدِينَ﴾ [البقرة ١٦٢] ،
والغينُ نحو : ﴿وَالْعَزِيمِينَ﴾ [التوبة ٦٠] ، والقافُ نحو : ﴿قَائِمًا﴾ [آل عمران
١٨] .

ومثال المطبق : الصادُ كـ : ﴿صَلِّينَ﴾ [البقرة ٢٣] ، والضادُ نحو قوله تعالى :
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، والطاءُ نحو : ﴿الطَّائِفَةِ﴾ [النازعات ٣٤] ، والظاءُ
نحو قوله تعالى : ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة ٣٥] .

ثم أمرَ بتخصيصِ حروفِ الإطباقِ مِنْ بَيْنِهَا بِتَفْخِيمٍ أَقْوَى مِنْ تَفْخِيمِ الْبَاقِي ،
ومثلُ النَاطِمِ بِمِثَالَيْنِ :

الأولُ : بالقافِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قَالَ﴾ [البقرة ٣٥] لِلْمُسْتَعْلِي غَيْرِ الْمُطَبَّقِ .
والثاني : للمُطَبَّقِ مِنْهَا وَهُوَ الصَّادُ مِنْ قَوْلِهِ : (وَالْعَصَا) وَأَبْدَلَ نُونِ التَّوَكُّيدِ
الْخَفِيفَةِ أَلْفًا فِي الْوَقْفِ مِنْ قَوْلِهِ : (وَاخْصُصَا) ؛ لِيُنَاسِبَ قَوْلَهُ : (وَالْعَصَا) .
ثم اَعْلَمَ أَنَّ الْحُرُوفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :
مِنْهَا مَا هُوَ مُفَخِّمٌ مُطْلَقًا ، وَهِيَ حُرُوفُ الْإِطْبَاقِ الْأَرْبَعَةِ ، وَبَقِيَّةُ حُرُوفِ
الاستعلاء على الصواب .

ومُرَقَّقٌ مُطْلَقًا ، وَهُوَ سَائِرُ الْحُرُوفِ إِلَّا الرَّاءَ وَاللَّامَ ، وَالْأَوَّلُ أَصْلُهُ التَّفْخِيمُ وَقَدْ
يُرَقِّقُ لِمَوْجِبٍ ، وَالثَّانِي أَصْلُهُ التَّرْقِيقُ وَقَدْ يُفَخِّمُ .

ثم حُرُوفُ الِاسْتِعْلَاءِ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ الْوَاشِعَيْنِ مِنْ أَحْوَالِهَا ثَلَاثَةٌ أَضْرَبُ

عند ابنِ الطَّحانِ الأندلسيِّ^(١) :

الأول : ما يَتِمَكَّنُ فيه التَّفخِيمُ ، وهو ما كان مفتوحاً .

الثاني : ما كان دونه ، وهو المضموم .

الثالث : ما كان دونه أيضاً ، وهو المكسور .

وعند الناظمِ رحمه الله على خمسة :

ما كان بعده ألفٌ ، ثم ما كان مفتوحاً من غير ألفٍ بعده ، وهذا الضربان
ب/٥. مُنْدَرِجانِ تحتِ / أولِ الثلاثةِ ، ثم ما كان مضموماً ، ثم ما كان ساكناً ، ثم ما كان
مكسوراً .

وقوله : (الاِطْبَاق) أصله : الإطباق ، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها
- وهو اللامُ - ثم حُذِفَتْ تلك الهمزةُ ، واستغنيَ عنها همزةُ الوصلِ^(٢) .
وحُذِفَتْ الباءُ الموحَّدةُ من (أَقْوَى) على حدِّ قوله :
تمرُّونَ الدِّيَّارَ^(٣)

أي تمرُّونَ بالدِّيَّارِ .

(١) هو عبدُ العزيزِ بنُ عليٍّ بنِ محمدٍ المعروف بابنِ الطَّحانِ ، أستاذ كبير وإمام محقق (ت
٥٦٠ هـ) ، غاية النهاية ٣٩٥/١ .

(٢) نقل الشارح هذا التقسيم لحروف الاستعلاء بحروفه من الفوائد السريّة لوجه ٤٢/أ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو مطلع بيت من قصيدة لجريز بن عطية الخطفي ، وتمامه :

تمرُّونَ الدِّيَّارَ وَلَمْ تُعْجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ

كما في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/١ ، ومغني اللبيب
١٠٢/١ ، ومعجم شواهد العربية ٣٥٠/١ .

واللامُ في قوله : (وَالْعَصَا) للعهد ، وهي المذكورةُ في القرآنِ - ولو مُضافاً -
نحو قوله تعالى : ﴿ قَالِقَى عَصَاهُ ﴾ [الأعراف ١٠٧] .

٤٦ - وَيَبِينُ الْإِطْبَاقَ مِنْ : أَحْطَتْ ، مَعَ بَسَطَتْ وَالْخُلْفُ بِ : نَخْلُقْكُمْ وَفَع
فيه مسألتان :
إحداهما :

إذا سَكَنَتِ الطَّاءُ وَأَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ وَجَبَ إِدْغَامُهَا إِدْغَاماً غَيْرَ مُسْتَكْمِلٍ ، بَلْ
تَبَقَّى مَعَهُ صِفَةُ الْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ ؛ لِقُوَّةِ الطَّاءِ وَضَعْفِ التَّاءِ ^(١) .
فَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْمَجُودِ أَنْ يُوفِّيَهَا حَقَّهَا ، لِأَسِيْمًا إِذَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً نَحْوُ :
﴿ أَطْيَرْنَا ﴾ [النمل ٤٧] ، و ﴿ أَنْ يَطْوَفَ ﴾ [البقرة ١٥٨] ^(٢) .
وإنما أَمَرَ بِتَبْيِينِ إِطْبَاقِ الطَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَقَالَ أَحْطَتْ ﴾ [النمل ٢٢] مَعَ

(١) انظر التمهيد ص ١٤٤ ، والنشر ٢٢٠/١ ، واللائي السنية لوحة ٢٤/٢ .
(٢) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٤٨ : « ثم قوله : إذا سكنت الطاء... الخ ،
ففيه أن المثالين الأخيرين ليسا مثلاً نحن فيه ، بل من قبيلِ ﴿ وَدَّتْ طَّائِفَةٌ ﴾ [آل عمران ٦٩] حيث
أجمعوا على أنه من الإدغام الكامل ، وأن أصلهما (اتطيرنا) و(يتطوف) فأعلاً بإعلالِ حَقَّقَ
في محلِّهما ، فهو من باب إدغامِ الأضعف في الأقوى ؛ ليصيرَ مثله في القوة ، بخلاف نحو
﴿ أَحْطَتْ ﴾ [النمل ٢٢] فإنه من باب إدغامِ الأقوى في الأضعف ، فيمتنعُ اندراجُه فيه بالكلية ،
وبه يحصلُ الفرقُ في هذه القضية على قواعد العربية » . وقد يُعْتَذَرُ عن المؤلفِ أَنَّ هذه الأمور
لا تُدْرَكُ إِلَّا بالنظر في رَسْمِ الْمُصْحَفِ ، والمؤلفُ كان بصيراً كما تقدَّم .

قوله تعالى : ﴿لَنْ يَسْتَطَاعَ﴾ [المائدة ٢٨] لثلاث تشبيهه بالتاء المدغمة المجانسة لها بسبب اتحاد المخرج ^(١) .

فإن قلت : ما الفرق بين هذا وبين نحو قوله تعالى : ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران

٦٩] حيث اغتفر فيه اشتباه التاء بالطاء ولم يُغتفر في عكسه ؟

قلت : يمكن أن يُفرّق بينهما بأنه لما كان أصلُ الإدغام أن يُدغم الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة ، أدغمت كل طاء ساكنة في تاء بعدها إدغاماً غير مُستكمل يبقَى معه تفخيمها واستعلاؤها محافظةً على قوة الطاء . وأدغمت التاء الساكنة في طاء بعدها إدغاماً مُستكماً ، وجعل إبقاء صفة التفخيم والاستعلاء دالاً على موصوفها كما في إبقاء صفة الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو ، فيكون التشديد متوسطاً في الموضعين ؛ لأجل إبقاء الصفة ^(٢) .

قال بعضهم : ومن العرب من يُبدل التاء طاءً ثم يُدغم إدغاماً مُستكماً ، فيقول : ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل ٢٢] ، و﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر ٥٦] . قال شريح : « وهذا مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل » ^(٣) انتهى .

وقد أجمع القراء على إبقاء صفة الإطباق والاستعلاء في الطاء إذا أتى بعدها تاء / ٥١ / واستشكل ذلك ابن الحاجب مع الإدغام ؛ لأن الإطباق صفة للمطبق لا يتأتى إلا

(١) كما في الدقائق المحكمة ص ٨٠ ، والفوائد السرية لوجه ٤٢ / أ .

(٢) نقله من التمهيد بتصرف ص ١٤٤ ، وكذا التحديد للداني ص ١٣٨ .

(٣) قاله ابن الجزري نقلاً عن شريح في التمهيد ص ١٤٤ - ١٤٥ ، وهو في المنح الفكرية ص

به ، فلو بقيَ الإطباقُ مع الإدغامِ للزِمَ اجْتِلَابُ طاءٍ أُخْرَى لُتَدْعَمَ في التاءِ ، غيرَ الطاءِ التي قامَ بها وصفُ الإطباقِ ، وفي ذلك جَمْعٌ بين ساكنين ^(١) .

فإذاً نحو : «فَرَطْتُ» بالإطباقِ ليس فيه إدغامٌ ، ولكنه لما اشتدَّ التقاربُ وأمكنَ التَّنْقُطُ بالثاني بعدَ الأولِ مِنْ غيرِ ثَقَلِ اللسانِ أَطْلَقْنَا عليه الإدغامَ مجازاً ؛ لكونِ ذلك التَّنْقُطِ كالتَّنْقُطِ بالمثلِ بعدَ المثلِ كما ذَكَرَهُ الجارِزُ بَرْدِيُّ ^(٢) .

وَفُرِّقَ بين الإطباقِ والغنةِ : بأنَّ الغنةَ لا تَتَوَقَّفُ على النونِ ؛ لأنها مِنْ مَخْرَجٍ غيرِ مَخْرَجِهِ ، فَإِنَّ النونَ مِنَ الفمِّ ، والغنةُ مِنَ الخيشومِ بخلافِ الإطباقِ فإنه مع المُطْبَقِ ، فإِخْرَاجُهُ لا يَتَأَتَّى إِلَّا بِهِ ^(٣) .

وَأُجِيبَ بأنَّ القراءَ نَصُّوا على أَنَّ في نحو : «فَرَطْتُ» تشديداً ولا يَمْتَنَعُ إبقاءُ الإطباقِ في الطاءِ قائماً بمحضِ صوتِ الطاءِ ؛ لأنَّ الطاءَ لَمْ يَسْتَكْمِلْ إدغامَهُ في التاءِ ، ولا يَلْزِمُ اجْتِلَابُ طاءٍ أُخْرَى ولا جَمْعٌ بين ساكنين ، وعلى هذا فقياسُهُ على الغنةِ مُسْتَقِيمٌ ^(٤) .

(١) انظر معن الشافعية ١/٣٥٠ .

(٢) في : شرح الشافعية ١/٣٥١ .

(٣) ما ذَكَرَهُ الشارح من قوله : « فَإِنْ قُلْتُ : ما الفرق بين هذا ... إلى هنا » هو بحروفه في الفوائد السَّريَّة لوجه ٤٢/ب - ٤٣/أ .

(٤) ذَكَرَهُ التاذيُّ في الفوائد السَّريَّة لوجه ٤٣/أ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٤٨ : « وَأَمَّا ما ذَكَرَهُ المِصْرِيُّ بقوله : وأُجِيبَ بأنَّ القراءَ نَصُّوا ... إلخ ، فلا يَخْفَى ما فيه مِنْ المِصْرِيِّ ، بل ما في مُعارضته مِنَ المكابرة » .

المسألة الثانية :

إذا سَكَنْتِ القافُ وأتى بعدها كافٌ وذلك في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات ٢٠] وَجِبَ إدغامُها من غيرِ خلافٍ في ذلك ، وإنما الخلافُ في إبقاءِ صفةِ الاستعلاءِ مع ذلك وفي إذهابِها ^(١) .

وإلى الخُلفِ في هذه الكلمة أشارَ الناظمُ بقوله : (وَالْخُلْفُ بِتَخْلُقْكُمْ وَقَعَ) أي وَقَعَ الخلافُ بين أهلِ الأداءِ في إبقاءِ صفةِ استعلاءِ القافِ وذهابِها : فذهبَ مكِّيٌّ وغيرُهُ إلى إبقائها ^(٢) ، والدانيُّ ومَن تابعَهُ إلى عدمه ^(٣) ، واختاره الناظمُ في التمهيدِ بعدَ أن ذَكَرَ أَنَّ كلا الأمرينِ حَسَنٌ ^(٤) .

ثم قال في النشرِ : « والوجهانِ صحيحانِ إلا أن هذا الوجهَ أصحُّ - يشيرُ به إلى كلامِ الدانيِّ - قياساً على ما أجمعوا عليه في بابِ المُحرِّكِ للمُدْغَمِ نحو : ﴿خَلَقْكُمْ﴾ [البقرة ٢١] ، و﴿رَزَقْكُمْ﴾ [المائدة ٨٨] ، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ١٠١] . والفرقُ بينهُ وبين ﴿أَخْطَتْ﴾ وبابه : أن الطاءَ زادتْ بالإطباقِ » ^(٥) .

(١) قاله القسطلانيُّ في اللآلئِ السُّنِّيَةِ لوحة ٢٤/أ .

(٢) كما في الرعاية ص ١٤٦ .

(٣) كما في التحديد للدانيِّ ص ١٢٩ .

(٤) التمهيد ص ١٥٠ ، وانظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٥ ، والحواشي الأزهريّة ص ٦٢ ،

واللآلئِ السُّنِّيَةِ لوحة ٢٤/أ ، والفوائد السُّرِّيَةِ لوحة ٤٣/أ ، والمنح الفكرية ص ١٤٥ .

(٥) النشر ٢٢١/١ .

٤٧- وَآخِرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أُنْعَمْتَ وَالْمَقْضُوبِ مَعَ ضَلَّلْنَا / ٥١ب
أمرَ رحمه الله بالحرصِ على بيانِ اللامِ الساكنةِ مِنْ ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة ١٢٥]
ونحوها كقوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا﴾ [البقرة ٥٧] ، و﴿قُلْنَا﴾ [البقرة ٣٤] حيث وَقَعَ
بعدها نونٌ .

فيجبُ التحفظُ بإظهارها مع رعاية السكونِ فيها ، لا كما يفعلُه بعضُ
الأعاجمِ مِنْ قصدِ قَلَقَلْتِها حرصاً على إظهارها ^(١) ، فإنه مِنْ فطيعِ اللحنِ ^(٢) ، وهو
لا يجوزُ ؛ لأنه لَمْ يرد به نصٌّ ولا أداءٌ ^(٣) .

وكذلك أمرُ بالحرصِ على بيانِ النونِ الساكنةِ إذا وَقَعَ بعدها حرفٌ حَلَقِيٌّ ،
لا سِيَّما إذا كان في كلمةٍ كقوله تعالى : ﴿أُنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة ٧] ، و﴿وَيَنْشُرُونَ﴾
[الأنعام ٢٦] ، و﴿مَنْ أَمَنَ﴾ [البقرة ٦٢] ، و﴿مِنْهُ﴾ [البقرة ٦٠] ، و﴿إِنْ هُوَ﴾
[الأنعام ٩٠] ، و﴿وَتَنْجِثُونَ﴾ [الأعراف ٧٤] ، و﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة ٢٢] ،
و﴿يَنْتَعِقُ﴾ [البقرة ١٧١] ، و﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء ١٥٧] ، و﴿فَسَيَنْغِضُونَ﴾
[الإسراء ٥١] ، و﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة ٣] ، و﴿مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش ٤] ونحو

(١) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٤٩ : « قال المصري : لا كما يفعلُه بعض
الأعاجمِ مِنْ قصدِ قَلَقَلْتِها . قلتُ : اللامُ ليست مِنْ حروفِ القلقلة ، فإنَّ حروفَهَا (قطب
جد) لا حروفِ القلقلة سبعة كما توهم المصري مِنْ الذهولِ والقفلة » . ومثلُ هذا لا يخفى
على مَنْ وُصِفَ بشيخِ القراء في مصر ، وإنما ذكرها الشارح هنا للتنبيه عليها .

(٢) في (١) زيادة : أي قبيحه .

(٣) ذكره القسطلاني في اللآلئ السنية لوجه ٢٤/أ-ب .

ذلك ، لا كما يفعلُه بعضُ جهلةِ القراءِ وهو أن يَسْكُتَ على النونِ سَكَنَةً لطيفةً كأنه يريد بذلك إيضاحَ إظهارِها وأما لا غنةَ فيها ، وذلك خطأ^(١) .

وكذلك أمرٌ بالحرصِ على بيانِ الغينِ الساكنةِ من : ﴿الْمَعْصُوبِ﴾ [الفاتحة ٧] ، ومثلُ ذلك : ﴿يَعِشَى﴾ [آل عمران ١٥٤] ، و﴿ضِغْثًا﴾ [ص ٤٤] ، و﴿بَغِيًّا﴾ [البقرة ٩٠] ، و﴿أَغْنَى﴾ [الأعراف ٤٨] ، و﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة ٢٥٠]^(٢) .

وعُلِّلَ في التمهيدِ إظهارَ الغينِ الساكنةِ عند الشينِ من : ﴿يَعِشَى﴾ بقوله : «لثلاثا تَقْرُبُ من لفظِ الخاءِ لاشتراكِهما في الهمسِ والرخاوةِ»^(٣) .
وكذلك نصٌّ هنا على بيانِ اللامِ الثانيةِ من قوله تعالى : ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ﴾ [البقرة ٥٧] ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة ١٠] ، فليُحْتَرَزَ من تحريكِها ، كما يفعلُه بعضُ من لا تحقيقَ له .

٤٨- وَخَلَّصِ انْفِتَاحَ : مَحْذُورًا، عَسَى خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بـ : مَحْظُورًا، عَصَى
أمرَ الناظمِ المَجُودَ بِتَخْلِيصِ انْفِتَاحِ الذالِ من قوله تعالى : ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء ٥٧] ؛ لثلاثا تَشْتَبِه بِالظَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء ٢٠] .

(١) انظر المنع الفكرية ص ١٥٠ .

(٢) انظر التمهيد ص ١٤٧ .

(٣) التمهيد ص ١٤٧ ، وانظر الفوائد السريّة لوجه ٤٣/ب ، والمنع الفكرية ص ١٥٠ .

وبيان السينِ مِنْ قولِهِ تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ﴾ [الأعراف ١٢٩] ونحو ذلك ؛
لثلاثِ تشبيهٍ بالصادِ في قولِهِ تعالى : ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ﴾ [طه ١٢١] ونحوها ، فإنَّ
كلاً مِنَ الذالِ والظاءِ مَخْرَجُهُما واحدٌ ، وكذلك السينُ والصادُ ، فلا يَتَمَيَّزُ كُلُّ
واحدٍ مِنَ الذالِ والظاءِ والسينِ والصادِ إِلَّا بالصفة ^(١) ، فإنَّ الذالَ مُنْفَتِحٌ مُسْتَقِلٌّ ،
والظاءُ مُطَبَّقٌ مُسْتَعِلٌّ ، والسينُ مَهْمُوسٌ مُنْفَتِحٌ مُسْتَقِلٌّ ، والصادُ وإن كان / ٥٢أ
مَهْمُوساً إِلَّا أَنَّهُ مُسْتَعِلٌّ مُطَبَّقٌ .

قال ابن الناطم : « فينبغي أن يُخْلَصَ كُلُّ مِنَ الْآخِرِ بِانْفِتَاحِ الْفَمِ وَانْطِبَاقِهِ ،
وكذلك كُلُّ حَرْفَيْنِ مُتَحَدِي الْمَخْرَجِ مُخْتَلَفِي الصِّفَةِ » ^(٢) انتهى .
والحقُّ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِانْفِتَاحِ طَائِفَتِي اللِّسَانِ وَالْحَنَكِ الْأَعْلَى وَانْطِبَاقِ الْأُولَى عَلَى
الثانية ^(٣) .

ومعنى البيت : وَخُلِّصَ انْفِتَاحَ (مَحْذُوراً) خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِـ (مَحْظُوراً) .
وخلِّصَ انْفِتَاحَ (عَسَى) خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِـ (عَصَى) .
وفيه مِنَ الْمُحْسِّنَاتِ اللَّفُّ وَالتَّشْرِيرُ الْمُرتَّبُ ، وفي البيتِ أَيْضاً حَذْفُ الْوَاوِ
العاطفة .

(١) كما في الحواشي المفهمة ص ٢٥ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٣ ، والدقائق المحكمة ص

٨٢ ، والفوائد السريّة لوحة ٤٣/ب ، والمنح الفكرية ص ١٥١ .

(٢) في : الحواشي المفهمة ص ٢٥ .

(٣) قاله التاذي في الفوائد السريّة لوحة ٤٣/ب .

٤٩- وَرَاعِ شِدَّةَ بِكَافٍ وَبِتَا ك : شِرْكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَةً
اعلم أن كل حرف يُراعى فيه صفاته المتقدمة من : جهرٍ وهَمْسٍ ورخاوةٍ وشدةٍ
واستفالٍ واستعلاءٍ وغير ذلك بعد تمكينه في مخرجه ^(١) .
وقد علمتَ ممَّا مرَّ مخرج كل حرف وصفته فينبغي لك مراعاة ذلك ،
كالكاف تُراعى الشدة التي فيها ؛ وهو أن يمتنع الصوت أن يجري معها مع بقائها
في موضعها ، لا كما يفعل بعض الأعاجم من إجراء الصوت معها ، لا سيما إذا
تكررت أو شددت أو جاورها حرفٌ مهموسٌ نحو : ﴿شِرْكِكُمْ﴾ [فاطر ١٤] ،
وبه مثل الناظم ، و﴿يُذَرِكُكُمْ أَلَمَوْتُ﴾ [النساء ٧٨] ، و﴿نَكْتَلُ﴾ [يوسف
٦٣] ^(٢) .

قال الناظم رحمه الله تعالى في التمهيد : « إنه إذا تكررت الكاف من كلمة أو
كلمتين فلا بد من بيان كل منهما ؛ لئلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان

(١) في هامش (س) نقل من شرح طاش كبري على الجزرية نصه : « (وَرَاعِ) أمرٌ من
الرعاية ، وحروفُ الشدة قد مرّت . (وَرَاعِ) أمرٌ ومنصوبه (شِدَّةٌ) . (وَبِتَا) متعلّقٌ
بمقدّرٍ هو حالٌ من (شِدَّةٍ) أي كائناً في كافٍ ، على أن يكون الباء بمعنى : في . وكذا الحال
في قوله (وَبِتَا) . وهو عطفٌ على (بِكَافٍ) وقُصِرَتَا للوزن . (كَشِرْكِكُمْ) خبر مبتدأ
محذوف ، أي : ككاف شِرْكِكُمْ على حذف المضاف . وتا (تَتَوَفَّى) وتا (فِتْنَةً) بتقدير
المضاف فيهما معطوفان عليه مع ترك حرف العطف في الأخير ، طاش كبري » . وهو كذلك
في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٥٤ .

(٢) كما في اللآلئ السنية لوحة ٢٤/ب . وفي هامش (س) زيادة : « نحو : (شِرْكِكُمْ)
مثال للمُكْرَر ، و(يُذَرِكُكُمْ) مثالٌ للمُشَدَّد ، و(نَكْتَلُ) مثالٌ لِمَا جَاوَرَهُ حرفٌ مهموس » ،
وذيل بـ : مصنف .

باب اللاماتِ وأحكامِ مُتَفَرِّقَةٍ : شرح البيت ٤٩

بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى : ﴿مَنْسِكَكُم﴾ [البقرة ٢٠٠] ، و﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [يوسف ٢٩] على مذهب المظهر ^(١) .

وكذا الحكم في تاء : ﴿تَتَوَقَّلُهُمُ الْمَلَكَةُ﴾ [النحل ٢٨] ، ﴿وَأَتَقُوا فَتْنَةَ﴾ [الأنفال ٢٥] وشبه ذلك ، فتراعى الشدة التي فيها ؛ لثلاث تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس ، وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو : ﴿فِتْنَةً﴾ ^(٢) وبها مثل الناظم ، و﴿فِتْرَةٍ﴾ [المائدة ١٩] ، ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة ٢٧] ، ولذا أدخلها سيويه في جملة حروف القلقة ^(٣) .

وتأكد المراجعة فيها إذا تكررت نحو : ﴿تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ [النبأ ٣١] ، و﴿تَتَوَقَّلُهُمُ﴾ [النحل ٢٨] وبه مثل الناظم ؛ لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان ^(٤) .

وقال مكِّي في الرعاية : « وهو بمثلة الماشي يرفع رجله مرتين / أو ثلاث مرات ٥٢/ب ويردُّها في كل مرة إلى الموضع الذي رَفَعَهَا منه ، وهذا ظاهرٌ ، ألا تَرَى أَنَّ اللِّسَانَ

(١) التمهيد ص ١٥١ .

(٢) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٥٤ : « وقوله : وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو : ﴿فِتْنَةً﴾ ، فيه بحث ؛ إذ الظاهر المتبادر أنها تصير دالاً ، إذا لم يُراعَ فيها صفة الشدة والهمس ؛ لاتِّحادِ مخرجِهما ، والتمييزُ بينهما باعتبارِ صفتيهما ، وأما السينُ والدالُ فبينهما قربُ المخرج ، والله أعلم » .

(٣) ذكرها الشارح من قبل عند شرح البيت (٢٤) ، وهي في النشر ٢٠٣/١ .

(٤) انظر التمهيد ص ١٢٠ ، والمنح الفكرية ص ١٥٣ .

إذا تلفَّظَ بالتاءِ الأولى ، رجعَ إلى موضعه ليلفَظَ بالثانية ، ثم يرجعُ ليلفَظَ بالثالثة .
وذلك صعبٌ فيه تكلفٌ «^(١)» .

ولكن لا يخفى أن قوله : « أو ثلاث مراتٍ » زائدة ؛ لا أن في الكلام^(٢) تكرُّرها ثلاثَ مراتٍ كما نقل ، وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجلٍ ثلاثَ مراتٍ ، بل مرتين^(٣) .

تنبيه :

كلُّ ما تكرَّرَ من مثلين حكمه كذلك .

تتمة :

يجبُ الاعتناءُ ببيانِ التاءِ وتخليصِها مُرقَّعةً خصوصاً إذا أتى بعدها حرفُ إطباقٍ ، لاسيما الطاءُ التي شاركتها في المخرج وذلك نحو : « أَفْتَطْمَعُونَ » [البقرة ٧٠] ، و« تَطْهِيْرًا » [الأحزاب ٣٣] ، « وَلَا تَطْعَوْا » [هود ١١٢] ،

(١) الرعاية ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) في النسخ جميعها : لا أن الكلام في ، والصواب ما أثبتته .

(٣) قاله الناذي في الفوائد السريّة لوحة ٤٤/ب . وقال ملا علي القاري أيضاً في المنح الفكرية ص ١٥٤ : « وقال المصري : وهذا ظاهرٌ ، ألا ترى ... بل مرتين ، أقول : بل هو غير زائدة ؛ ولذا قد يوجد التكرارُ ثلاثَ مراتٍ لا في كلمةٍ ، بل في كلماتٍ متوالياتٍ كما في قوله تعالى : « تَتَوَفَّيْهُمْ أَلَمَلَيْكَةُ » وصلأً ، وكذا قوله تعالى : « تَتَّبِعُهَا أَلْرَّادِفَةُ » . ولا يُشترطُ في إثباتِ تكرارِ التاءِ أن لا يكونَ بينهما فصلٌ . ولذا عدَّ في أمثلة التكرارِ قوله : (فِتْنَةٌ) كما سبق في كلامِ المصنّف » .

﴿ وَتَصَدِّقَهُ ﴾ [الأنفال ٣٥] ، و ﴿ تَصُدُّونَ ﴾ [آل عمران ٩٩] ،
و ﴿ تُظَلَّمُونَ ﴾ [البقرة ٢٧٢] ^(١) .

* * *

(١) انظر التمهيد ص ١٢١ ، والمنح الفكرية ص ١٥٤ .

[بَابُ إِدْغَامِ التَّمَاثِلَيْنِ وَالتَّجَانُسَيْنِ]

٥٠- وَأَوَّلِيْ مِثْلٍ وَجَنَسٍ إِنْ سَكَنَ أَذْغَمَ كَ: قُلْ رَبِّ وَ: بَلْ لَا ، وَأَبْنِ
٥١- فِي يَوْمٍ مَّعٍ: قَالُوا وَهُمْ ، وَ: قُلْ نَعَمْ سَبَّحَهُ ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ ، فَالْتَقَمَ
لَمَّا فَرَعَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا وَتَوَابِعِهَا
شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى بَيَانِ مَا يُدْغَمُ .

والإدغام لغة فيه قولان :

أحدهما : أنه الإدخال ، يقال : أَدْغَمْتُ الثِّيَابَ فِي الْوَعَاءِ إِذَا جَعَلْتُهَا فِيهِ ،
وَأَدْغَمْتُ الْفَرَسَ اللَّحَامَ إِذَا أَدْخَلْتَهُ فِيهِ ، وَأَدْغَمْتُ الْمَيْتَ فِي اللَّحْدِ إِذَا
أَدْخَلْتَهُ فِيهِ ^(١) .

ثانيهما : أنه الإخفاء ، ومنه الأدغم من الخيل لما خَفِيَ سَوَادُهُ ^(٢) .
وهذان المعنيان موجودان في الإدغام الاصطلاحي ؛ لأنَّ الحرفَ المُدْغَمَ كأنه
داخلٌ في المُدْغَمِ فِيهِ ، ومُخْفِيٌّ عِنْدَهُ .
ومعناه اصطلاحاً : قال بعضهم : هو أن يرتفع لسائك بالحرفين رفعةً
واحدةً ^(٣) .

وهذا على سبيل التقريب ؛ لأنَّ الناطقَ بالحرفِ المُدْغَمِ ناطقٌ بحرفين : أولُهما
ساكنٌ ، والثاني متحرِّكٌ .

(١) لسان العرب ٣٦٦/٤ ، مادة (د غ م) ، وانظر التحديد للداني ص ١٠٠ ، وشرح
المفصل ١٠/١٢١ ، وشرح الشافية ١/٣٢٦ ، والفوائد السريّة لوحة ٤٥/أ .
(٢) لسان ٣٦٦/٤ ، مادة (د غ م) ، وذكره أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٧ .
(٣) ذكره الداني في التحديد ص ٩٩ ، وانظر المنح الفكرية ص ١٦٤ .

وإنما آثرت العربُ الإدغامَ طلباً للخفة ؛ لأنَّ النطقَ بذاك أسهلُّ من الإظهارِ ،
يَشهدُ بذلكِ المشاهدةُ والحسُّ . ولذلكِ شَبَّهَ الثُّحَاةُ الإظهارَ بِمَشْيِ الْمُقَيَّدِ ؛ لأنَّ
الإنسانَ إذا نَطَقَ بالحرفِ وعادَ إلى مثله أو إلى مُقَارِبِهِ كالرَّاجِعِ إلى / حيثُ فارقَ ٥٣/أ
أو إلى قريبٍ من حيثُ فارقَ ^(١) ، ولذلكِ يَجِبُ في بعضِ المواضعِ نحو : ﴿عَفَوْا
وَقَالُوا﴾ [الأعراف ٩٥] .

وشَبَّهه بعضهم بإعادة الحديثِ مرتين ^(٢) .

ويقال : أدغمَ وأدغمَ بزنةِ أفعلَ وأفعلَ ^(٣) .

وعرَّفَ بعضهم أيضاً الإدغامَ اصطلاحاً فقال :

الإدغامُ : « اللفظُ بساكنٍ فمتحرِّكٍ بلا فصلٍ مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ » ذكره
الجعبريُّ ^(٤) .

فقولُه : « اللفظُ بساكنٍ فمتحرِّكٍ » : بمِثْلَةِ الجنسِ ، يندرجُ فيه الإظهارُ
والإدغامُ والإخفاءُ .

وقولُه : « بلا فصلٍ » : بمِثْلَةِ الفصلِ يخرُجُ به الإظهارُ ، وما بعده بمِثْلَةِ فصلٍ
آخرٍ يخرُجُ به الإخفاءُ ؛ إذ ليس الحرفُ المُخْفَى والمُخْفَى عنده مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ .
وقيلَ أيضاً : « إيصالُ حرفٍ ساكنٍ بحرفٍ مُتحرِّكٍ بحيثُ يصيرانِ حرفاً واحداً »

(١) انظر كتاب الإدغام الكبير في القرآن للداني ص ٤٠ ، والمنح الفكرية ص ١٦٤ .

(٢) ذكره الجاربردي في شرح الشافية ٣٢٧/١ .

(٣) قاله أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٧ .

(٤) في : كتر المعاني ٢٢٤/٢ ، وشرحه الآتي للتعريف منه .

مُشدِّداً يرتفعُ عنه اللسانُ ارتفاعاً واحدةً ^(١) .

فَقولُهُ أيضاً : « إيصالُ حرفِ ساكنٍ بحرفٍ متحرِّكٍ » : يندرجُ فيه الإدغامُ والإخفاءُ ، وأما الإظهارُ فلا يندرجُ ؛ لأنه فَصْلٌ متحرِّكٌ عن ساكنٍ .
وقولُهُ : « بحيثُ يصيرانِ حرفاً واحداً مُشدِّداً » : يَخْرُجُ به الإخفاءُ ، وما بعده صفةٌ كاشفةٌ للحرفِ الواحدِ .

وينقسمُ الإدغامُ إلى : كبيرٍ وصغيرٍ .

فالكبيرُ : ما كان الأولُ مِنَ الحرفينِ فيه متحرِّكاً ، سواءً أكان مثليْنِ أم جنسينِ أم مُتقارينِ .

وسمِّيَ كبيراً ؛ لكثرةِ وقوعِهِ ، أو أنَّ الحركةَ أكثرُ مِنَ السكونِ . وقيل : لتأثيرِهِ في إسكانِ المتحرِّكِ قبلَ إدغامِهِ . وقيل : لِما فيه مِنَ الصعوبةِ . وقيل : لشمولِهِ نوعيِ التَّلينِ والجنسينِ والمُتقارينِ .

والصغيرُ : هو الذي يكونُ الأولُ منهما ساكناً أصالةً ^(٢) .

وكلُّ منهما ينقسمُ إلى : جائزٍ وواجبٍ وممتنعٍ ، كما هو مُفصَّلٌ عند علماءِ العربيةِ ، والكلامُ عندَ القراءِ على الجائزِ منهما بشرطِهِ عَمَّنْ وَرَدَ عَنْهُ ^(٣) .
أما الإدغامُ الكبيرُ فقد وَرَدَ عن جماعةٍ : مِنَ السبعةِ أبو عمرو ، وَمِنَ العشرةِ

(١) ذَكَرَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي الدَّقَائِقِ الْحَكَمَةِ ص ٨٤ ، وَالتَّادِي فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لَوْحَةُ ٤٥/أ ، وَالشرحُ الْآتِي لِلتعْرِيفِ مِنْهُ .

(٢) نَقَلَ الشَّارِحُ الْإِدْغَامَ بِقِسْمِيهِ مِنَ النِّشْرِ ٢٧٤/١-٢٧٥ .

(٣) انْظُرِ النِّشْرَ ٢٧٥/١ .

يعقوبُ الحضرميُّ ، ومن الأربعة عشر ابنُ مُحَيِّصٍ ^(١) والحسنُ البصريُّ والأعمشُ ^(٢) .

وأما أحكامُ الإدغامِ فإن له شرطاً وسبباً ومانعاً :
فشرطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطأ ولفظاً أو خطأ لا لفظاً ؛
ليدخل ﴿ أَنَّهُ هُوَ ﴾ [النجم ٤٣] ، ويخرج نحو : ﴿ أَنَا نَذِيرٌ ﴾ [العنكبوت ٥٠] .
وفي المدغم فيه كونه أكثر من حرفٍ إن كان بكلمة واحدة / ؛ ليدخل نحو : ٥٣/ب
﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ [البقرة ٢١] ، ويخرج نحو : ﴿ نَحْنُ نَرِزُقُكُمْ ﴾ [الأنعام ١٥١] .
وسببه التماثلُ والتجانسُ والتقاربُ . قيل : والتشاركُ والتلاصقُ والتكافؤُ ،
والأكثرُ على الاكتفاءِ بالتماثلِ والتقاربِ .
فالتماثلُ : أن يتَّفقا مخرجاً وصفةً كالبائين ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ نُصِيبُ
بِرَحْمَتِنَا ﴾ [يوسف ٥٦] ، ﴿ يُكَذِّبُ بِاللِّدِينِ ﴾ [الماعون ١] ، و ﴿ أَذْهَبَ
بِكُتَيْبٍ ﴾ [النمل ٢٨] ، وسائر التماثلين ، وإلى ذلك أشار المصنّف بقوله :
(وَأَوَّلِي مِثْلَ) .

والتجانسُ : أن يتَّفقا مخرجاً ويختلفا صفةً كالدال في التاء ، وذلك نحو قوله
تعالى : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [النمل ٢٨] ، و ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ ﴾ [البقرة ٢٥٦] . والتاء في
الطاء وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ [هود ١١٤] ،

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصٍ (ت ١٢٣ هـ) ، غاية النهاية ١٦٧/٢ .

(٢) هو سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨ هـ) ، غاية النهاية ٣١٥/١ .

﴿قَالَ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران ٧٢] ، وسائر المتجانسين ، وإليه أشار بقوله :
(وَجِنْسٍ) .

والتقارب : أن يتَّفقا مخرجاً أو صفةً كاللام والراء عند الجمهور ، والبدال
والسين ، وسائر المتقاربين ^(١) .

والناظم رحمه الله تعالى اقتصر على التماثلين والمتجانسين هنا ، ولم يتَّبِع ^(٢)
الأكثر ، ولعله نَظَرَ إلى أَنَّ الْمُتْقَارِبَ داخلٌ في المتجانسِ بخلافِ عكسه ^(٣) .
وموانعه المتَّفَقُ عليها ثلاثة :

١- كَوْنُ الْأَوَّلِ تَاءً ضَمِيرٍ نَحْوُ : ﴿كُنْتُ تُرَبِّئًا﴾ [النبا ٤٠] ، ومثلها تَاءُ
المخاطبِ نَحْوُ قوله : ﴿أَنْتَ تُكْرِهُ﴾ [يونس ٩٩] ونحوه ، قوله : ﴿وَمَا كُنْتُ
ثَاوِيًا﴾ [القصص ٤٥] .

٢- أَوْ مُشَدِّدًا نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿تَمَّ مِيقَاتُ﴾ [الأعراف ١٤٢] ، ﴿الْحَقُّ
كَمَنْ﴾ [الرعد ١٩] .

٣- أَوْ مُنَوَّنًا نَحْوُ : ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ١١٥] ، ﴿بَصِيرٌ ﴿٥﴾ لَهُ﴾ [الحديد
٥] .

(١) ما ذكره الشارح من أحكام الإدغام هو في جملته مذكور في النشر ٢٧٨/١-٢٧٩ .

(٢) في (ز ٢) : ولم يبلغ .

(٣) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٥٦ : « وأما ما اعتذر عنه المصري بقوله :
ولعل الناظم نَظَرَ إلى أَنَّ الْمُتْقَارِبَ داخلٌ في المتجانسِ بخلافِ عكسه ، فلا يصح ؛ للاتفاق على
عكسه » .

فإذا وُجدَ الشرطُ والسببُ وارتفعَ المانعُ جاز الإدغامُ ، فإن كانا مثلين أُسْكِنَ الأولُ وأُدْغِمَ .

وإن كانا غيرَ مثلين قُلِبَ كالثاني وأُسْكِنَ ثم أُدْغِمَ ، فارتفعَ اللسانُ عنهما دفعةً واحدةً من غيرِ وقفٍ على الأولِ ولا فصلٍ بحركةٍ ولا رومٍ ، وليس بإدخالِ حرفٍ في حرفٍ كما ذهبَ إليه بعضهم ، بل الصحيحُ أنَّ الحرفينِ ملفوظٌ بهما كما وَصَفْنَا ؛ طلباً للتخفيف ^(١) .

ولم يُعْمَلِ الناظم رحمه الله للإدغامِ الكبير نحو : ﴿الرَّحِيمِ مِثْلِكَ﴾ [الفاتحة ٤] ، ﴿الْكِتَابِ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة ١٧٦] ؛ لأنَّ محله كتب القراءاتِ ، وأيضاً لأنَّ كثيراً من المصنِّفين لم يذكروه في كتبهم .

وإنما مثل للإدغامِ الصغير ، فمثل للمثلين بقوله : (بَلْ لَا) وذلك من قوله تعالى : ﴿كَأَنَّ بِلَ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر ١٧] ^(٢) . وللمتجانسين بقوله : (قُلْ رَبِّ) .

وهذا يصلحُ أن يقال فيه / متجانسان عند الفراءِ ومتقاربان عند غيره ^(٣) . ٥٤/ وفي كلامه لفٌ ونشْرٌ مُشَوِّشٌ ، وهو نظيرُ قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران ١٠٦] الآية .

(١) انظر النشر ١/ ٢٧٩-٢٨٠ .

(٢) في (س) و(ت) : ذُكِرَتْ أمثلة خاطئة على إدغامِ اللَّامِ في مثلها .

(٣) سبق ذِكْرُ الشارح له في باب مخارج الحروف ، عند شرح البيت (٩) .

فإن قلت : لِمَ وَجِبَ إدغامُ المثلين أو الجنسين إذا سَكَنَ الأولُ منهما ؟ قلتُ : لما كان الحرفُ الثاني من المثالِ الأولِ وهو (بَلْ لَأَ) متماثلاً ، والثاني من المثالِ الثاني وهو الرَاءُ من (قُلْ رَبِّ) متقارباً عند الجمهور ، ومتجانساً عند الفراءِ نُزِّلَ منزلةَ التماثلِ ؛ لاتفاقِ المخرجينِ فازدَحَمَا في المخرجِ ، فلا يُطَبِّقُ اللسانُ بيانَ الأولِ منهما لعدمِ الحركةِ التي تنقلُ اللسانَ من موضعٍ إلى آخرَ ، فلذلك اتَّفَقَ على إدغامِ كلِّ ما سَكَنَ من أولِ المثلينِ والمتقارِبينِ في الثاني ، فتأمَّلْ ^(١) .

ومحلُّ إدغامِ الأولِ من المثلينِ في غيرِ الياءِ والواوِ المدَّيتين نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ كَانَ مِقدَارُهُ ﴾ [السجدة ٥] ، ﴿ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴾ [الشعراء ٩٦] وإن اجتمعَ مثلاً ؛ لثلاثِ يذهبُ المدُّ بالإدغامِ ^(٢) ، وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقوله : (وَأَبْنِ) إلى آخره ، بخلافِ قوله تعالى : ﴿ عَفَوْا وَقَالُوا ﴾ [الأعراف ٩٥] ، ﴿ اتَّقُوا وَءَامِنُوا ﴾ [المائدة ٩٣] ونحو ذلك ممَّا واوهُ الأولى حرفُ لينٍ ، فإنَّ الإدغامَ فيه واجبٌ عند جميعِ القراءِ ، وبيانُ التشديدِ أيضاً ؛ لأنَّها صارت في حُكْمِ الصحيح ^(٣) .

وأما نحو : ﴿ يَأْتِي يَوْمٌ ﴾ [البقرة ٢٥٤] ، و ﴿ هُوَ وَمَنْ ﴾ [النحل ٧٦] ممَّا اجتمعَ

(١) نقله الشارح من اللآلئ السنية لوحة ٢٥/أ .

(٢) انظر اللآلئ السنية لوحة ٢٥/أ ، والدقائق المحكمة ص ٨٦ ، والفوائد السرية لوحة ٤٥/ب .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السرية لوحة ٤٥/ب ، وانظر الرعاية ص ٢١١ ، والتمهيد ص

فيه ياءانِ مُتَحَرِّكانِ أو واوانِ مُتَحَرِّكانِ في كلمتين ، فالإدغامُ فيه جائزٌ عن أبي عمرو ويعقوب .

والفرقُ بينهما وبين الأولين : أنَّ المدَّ في الأولين مُحَقَّقٌ سابق . وأما المدُّ الحاصلُ فيما بعد تسكينِ الأولِ فإنه عارضٌ مقارنٌ ، وهو سببٌ للإدغامِ ، فلا يكون مانعاً منه وإلا لَمْ يكن سبباً له ^(١) .

وكذا إذا اجتمعتِ اللامُ مع النون وتقدّمتِ اللامُ وَجَبَ الإظهارُ نحو : (قُلْ نَعَمْ) .

فإن قيل : لِمَ اتَّفَقَ على إدغامِ اللامِ الساكنةِ في الراءِ ، واتَّفَقَ على إظهارِها عند النونِ إلا ما رُوِيَ عن الكسائي ^(٢) من إدغامِ لامِ (هَلْ وَبَلْ) خاصةً نحو : ﴿ بَلْ نَتَّبِعُ ﴾ [البقرة ١٧٠] ، ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ ﴾ [الكهف ١٠٣] ، وكلاهما متقاربا المخرج أو متجانسَاهُ ؟

أجيب : بأنَّ النونَ لما لَمْ يُدْغَمَ فيها شيءٌ ممَّا أُدْغِمَتْ فيه نحو الميمِ والواوِ والياءِ ^(٣) ، استَوْحِشَ إدغامُ اللامِ فيها لذلك ، واعتُفِرَ ذلك في لامِ التعريفِ ؛ لكثرةِ / دورها ^(٤) .

٥٤/ب

(١) ذكره التاذي في الفوائد السرية لوحة ٤٦/أ .

(٢) انظر التيسير ص ٤٣ .

(٣) في (ز) : نحو الميم والراء .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السرية لوحة ٤٦/أ ، وانظر الحواشي المفهمة ص ٢٦ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٦ ، والدقائق المحكمة ص ٨٦ .

قال الناظم في التمهيد : « فَإِنْ قِيلَ : لِمَ أُدْغِمَتِ اللَّامُ السَّاكِنَةُ فِي نَحْوِ : ﴿النَّارِ﴾ [البقرة ٢٤] و ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة ٨] ، وَأُظْهِرَتْ فِي قَوْلِهِ : ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصفافات ١٨] ، وَكُلُّ مِنْهُمَا وَاحِدٌ ؟

قُلْتُ : لِأَنَّ هَذَا فِعْلٌ قَدْ أُعْلِيَ بِحَذْفِ عَيْنِهِ ، فَلَمْ يَعْلُ ثَانِيًا بِحَذْفِ لَامِهِ ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ فِي الْكَلِمَةِ إِجْحَافٌ ، إِذْ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ . وَ(أَلْ) حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَعْلُ بِشَيْءٍ ، فَلِذَلِكَ أُدْغِمَ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ وَمَنْ وَافَقَهُ أُدْغِمَ اللَّامَ مِنْ (هَلْ وَبَلْ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم ٦٥] ، و ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الحجر ١٥] ، وَلَمْ يُدْغِمَهَا فِي : ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ ، و ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام ١٥١] « ^(١) انتهى .

وَأُورِدَ بَعْضُهُمْ ^(٢) عَلَى هَذَا إِعْلَالِ (قِ) فَإِنَّمَا أَعْلَوْهُ بِحَذْفِ الْفَاءِ ثُمَّ اشْتَقَوْا مِنْهُ الْأَمْرَ فَقَالُوا : « (قِ) بِحَذْفِ اللَّامِ ، وَلَمْ يَعْتَبِرُوا ذَلِكَ إِجْحَافًا مَعَ أَنَّهُ لَوْ أُدْغِمَتِ لَامُ (قُلْ) فِي نون (نَعَمْ) لَمْ يَكُنْ سِوَى حَذْفِ الْعَيْنِ وَإِبْدَالِ اللَّامِ نُونًا ، وَهَذَا أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ فَاءِ (قِ) وَشَبِيهِهِ » ^(٣) انتهى .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْإِعْلَالَ فِي (قِ) مِنْ مَحَلِّينَ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَالْإِعْلَالَ فِي (قُلْ) مِنْ مَحَلِّينَ مُتَوَالِيَيْنِ ، فَكَانَ الْإِجْحَافُ أَشَدَّ ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ أَعْمُ مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِبْدَالِ .

(١) التمهيد ص ١٥٣ .

(٢) يقصد به التاذي رحمه الله .

(٣) الفوائد السريّة لوجه ٤٦ / ب .

فإن قلت : قد أجمعوا على إدغام اللام من (قُلْ) في الراء مع وجود العلّة المذكورة فهو وارد ؟

قلت : أجاب عنه الناظم رحمه الله : « بأن الراء حرفٌ مكرّرٌ منحرفٌ فيه شدةٌ وثقلٌ ، تضارعُ حروفَ الاستعلاء بتفخيمه ، واللام ليس كذلك ، فحذف اللام حذفُ الأقوى ^(١) للضعيف ، ثم أدغم الضعيفُ في القويّ على الأصل بعد أن قويّ بمضارعتِه بالقلب ، والراء قائمٌ بتكريره مقام حرفين كالمشدّات ، فاعلم .
وأما النون فهو أضعفُ من اللام بالغنة ، فالأصلُ أن لا يُدغمَ الأقوى في الأضعف ، ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعاً ، ولا كذلك العكس ، وكذلك إذا سكنت النون كان إدغامها في اللام إجماعاً ، ولا كذلك العكس » ^(٢) انتهى .

وكذلك يجب إظهارُ الحاء الساكنة عند الهاء في قوله تعالى : ﴿ فَسَيَحْهُ ﴾ [ق ٤٠] ، وإنما أمر الناظم ببيانها وإظهارها ؛ لأن كثيراً من الناس يقع في الإدغام بناءً على قرب المخرجين ، ولأن الحاء أقوى / من الهاء ^(٣) ، والقاعدة أن الأقوى ١/٥٥ لا يُدغم في الأضعف .

وإنما وجب إظهارُ الحاء عند الهاء لقاعدة : وهي أن الحرفَ الحلقي لا يُدغم في

(١) كذا في النسخ جميعها ، وفي التمهيد : فجذب اللام جذبُ الأقوى .

(٢) التمهيد ص ١٥٣-١٥٤ .

(٣) انظر الرعاية ص ١٤٠ ، والتمهيد ص ١٢٧ ، والفوائد السرية لوحة ٤٦/ب ، والمنح الفكرية ص ١٦٠ .

أَدْخَلَ مِنْهُ ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ إِدْغَامُ الْأَسْهَلِ فِي الْأَثْقَلِ ، فَيَلْزَمُ الثَّقَلُ ^(١) .
 وَلَا يَرُدُّ إِدْغَامُ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّسَارِ﴾ [آل عمران ١٨٥] فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو - أَيْ عِنْدَ الشَّاطِئِيِّ ^(٢) - فِي إِحْدَى رَوَايَتِهِ ^(٣) ؛
 لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَدْخَلِ مَا كَانَ أَدْخَلَ مَخْرَجًا ، وَهَذَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ .
 غَايَةُ مَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْعَيْنَ فِيهِ أَدْخَلَ مِنَ الْحَاءِ ، وَأَيْضًا لِاتِّبَاعِ الْأَثَرِ فِي هَذِهِ
 الْكَلِمَةِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾
 [النساء ١٧١] ، ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة ٢٣٥] ، ﴿لَا يُضْلِحُ عَمَلٌ﴾
 [المُفْسِدِينَ] [يونس ٨١] .
 وَمَا عُلِّلَ بِهِ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ : «لَأَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقِ بَعِيدَةٌ عَنِ الْإِدْغَامِ
 لَصُعُوبَتِهَا ، وَلِهَذَا لَمْ تُدْغَمِ الْغَيْنُ فِي الْقَافِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾
 بِآلِ عِمْرَانَ [٨] » ^(٤) .

(١) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ٤٦/ب - ٤٧/أ ، وانظر الحواشي المفهّمة ص ٢٦ ، والآلئ السنيّة لوحة ٢٥/أ ، والدقائق المحكّمة ص ٨٦ ، والمنح الفكرية ص ١٦٠ .
 (٢) ساقطة من (ت) و (ز) .
 (٣) حيث قال الشاطي في قصيدته في باب : الإدغام الكبير لرواية السوسي عن أبي عمرو ، البيت رقم (١٣٩) :

فُزْزِحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاَهُ مُدْغَمٌ

(٤) يقصد به شيخ الإسلام فيما ذكره في الدقائق المحكّمة ص ٨٦ ، وانظر الحواشي المفهّمة ص ٢٦ ، والحواشي الأزهرية ص ٦٦ ، والآلئ السنيّة لوحة ٢٥/أ .

وبه مثل الناظم حيث قال : (لَا تُزِغْ قُلُوبَ) : فيه نظرٌ ، وَجْهه : أنك لو أدغمتَ الغينَ في القافِ لَقَلَبْتَ قافاً ، وَلَفَاتَتْ صعوبةُ إدغامِ الحلقِيّ في مثله ، فلا يَسْتَقِيمُ تعليلُ عدمِ إدغامِها فيها هذا ^(١) .

ومنهم مَنْ علَّلَ عدمَ إدغامِ الغينِ في القافِ بتغايرِهما على أَنَّ الغينَ حَلْقِيَّةٌ والقافَ لَهْوِيَّةٌ ^(٢) ، والناظم لا يَنْفِي التَّغَايُرَ بينهما بهذا الوجه ، ولكنه يُثَبِّتُ التقارُبَ بوجه ، وذلك لأنه ذَكَرَ في التمهيد : « أَنَّ الغينَ إِذَا لَقِيَتْ حرفاً حَلْقِيّاً وَجَبَ بياؤها نحو : ﴿ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة ٢٥٠] ، و﴿ أَبْلِغْهُ ﴾ [التوبة ٦] . ثم قال : وكذلك القافُ نحو : ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ ؛ لأنَّ مخرجَ الغينِ قريبٌ مِنْ مخرجِ العينِ قبله ، والقافِ بعده ، فيُخَشَى أن يُبادِرَ اللفظُ إلى الإخفاءِ والإدغامِ » ^(٣) انتهى .

وكذلك يجبُ إظهارِ اللامِ الساكنةِ - التي ليست للتعريفِ - عند التاءِ في قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقِمَهُ الْحَوْتُ ﴾ [الصفافات ١٤٢] وبه مثل الناظم ؛ لأنَّ مخرجَ اللامِ بعيدٌ عن مخرجِ التاءِ ، وبُعْدُ المَخْرَجَيْنِ مُنافٍ لخلطِ الحرفينِ وتَصْيِيرِهما حرفاً واحداً مُشَدَّداً ^(٤) .

(١) نقله الشارح من الفوائد السَّريَّة لوحة ٤٧/أ .

(٢) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٦-٢٧ ، والحواشي الأزهريَّة ص ٦٧ ، والآلئ السَّنيَّة لوحة

٢٥/أ ، والفوائد السَّريَّة لوحة ٤٧/أ ، والمنح الفكرية ص ١٦١ .

(٣) التمهيد ص ١٤٧ .

(٤) انظر الحواشي المُفهِمة ص ٢٧ ، والحواشي الأزهريَّة ص ٦٧ ، والدقائق المحكَّمة ص ٨٦ ،

والفوائد السَّريَّة لوحة ٤٧/أ ، والمنح الفكرية ص ١٦١ .

ثم الحرفان اللذان يراد إدغام أولهما إن كانا مثلين والأول ساكن فثم عمل واحد : وهو الإدغام أولهما ، نحو قوله تعالى : ﴿رَبِّحْتَ تَجَرَّتُهُمْ﴾ [البقرة ١٦] .
أو متحرك فعملان : إسكان وإدغام نحو قوله تعالى : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة ٢٠] .

٥٥/ب وإن كانا متجانسين أو متقاربين والأول ساكن فعملان : قلب / وإدغام نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ رَبِّ﴾ [الإسراء ٢٤] . أو متحرك فتلاثة أعمال نحو : ﴿قَالَ رَبِّي﴾ [الأنبياء ٤] إسكان وقلب الأول من جنس الثاني وإدغام .
فالساكن أقل عملاً من المتحرك ، ومن ثم سُمي بـ : الإدغام الصغير ، كما تقدمت الإشارة إليه ^(١) ، وإدغام متحرك بعد تسكينه كبير ^(٢) .
تنبيه :

قال الجاربردي : « إن المثليين إذا كان قبلهما ساكن - هو حرف مد - نحو : ﴿إِمَامٍ﴾ [يس ١٢] ، ﴿مَقَامٍ﴾ [البقرة ١٢٥] ، يجوز فيه الإدغام » .
ثم نقل عن ابن الحاجب أن هذا مما اضطرب فيه المحققون ، فالقراء مطبقون على صحة إدغامه ، والنحويون مطبقون على منع إدغامه ، فيعسر الجمع بينهما . ثم قال : « وقد جمع الشاطبي بين هذين القولين وقال : أراد القراء بالإدغام الإخفاء ، وسموه إدغاماً ؛ لقربه منه ، وأراد النحويون الإدغام المحض . وأطال الكلام في ذلك ثم فراجعهُ . ثم نقل عن ابن الحاجب أن المصير إلى قول القراء

(١) انظر ص ٢٢٢ .

(٢) نقله الشارح من الفوائد السرية لوجه ٤٧/أ-ب ، وانظر الدقائق المحكمة ص ٨٧ .

أُولَى ؛ لأنهم ناقلون عَمَّنْ ثَبَتَ عَصْمَتُهُ عَنِ الْغَلَطِ ، ولأنَّ ما نَقَلُوهُ تَوَاتَرٌ ، وما نَقَلَهُ النُّحَوِيُّونَ أَحَادٌ «^(١) انتهى .

وقول الناظم : (أَذْغَمَ) مع فاعله جملة أمرية ، و (أُولَى) مفعول (أَذْغَمَ) مضافٌ إلى (مِثْلٍ وَجَنَسٍ) على حدِّ رَأْسِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، لا على حدِّ غَلَامِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، مرادٌ به غَلَامِي زَيْدٍ وَغَلَامِي عَمْرٍو ؛ إذ ليس المُدْغَمُ سِوَى أَوَّلِ مِثْلٍ وَأَوَّلِ جِنْسٍ^(٢) .

فإن قلت : المُدْغَمُ إنما هو المثل والجنس الأولان لا أولهما ؟

قلت : الإضافة بيانية على حدِّ خاتمِ فَضَّةٍ . وكأنَّ الأصلَ أن يُضَيَّفَ المفردُ لِمَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أُضَيَّفَ اسْمُ الْجِنْسِ إِلَى شَيْئَيْنِ ، وأريد إثباتُ شيءٍ واحدٍ بكلِّ منهما ، احتيجَ إلى إضافة التثنية في موضع الالتباس ، نحو : غلامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، مراداً به : غلامُ زَيْدٍ وَغلامُ عَمْرٍو . ولو لم يكن الالتباسُ لم يحتج إليها كما فيما نحن فيه ، ونحو : رَأْسِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فإنَّ الرَّأْسَ لا يكون مُشْتَرَكاً بَيْنَ اثْنَيْنِ بخلافِ الغلامِ ، وهو ظاهرٌ ، إلا أنَّ الناظمَ عَدَلَ عما هو الأصلُ رعايةً لِلْوَزْنِ^(٣) .

وَضَمِيرُ (سَكَنَ) يعودُ إلى كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ . و (أَبْنِ) عطفٌ على (أَذْغَمَ) .

و (فِي يَوْمٍ) بترَكٍ / التَّنْوِينِ مفعولٌ ، و (مَعَ قَالُوا وَهُمْ) حالٌ مِنَ المفعول . ٥٦/أ
والبواقي معطوفاتٌ على المفعول .

(١) انظر متن الشافية مع شرحها ٣٣٣/١-٣٣٤ .

(٢) قاله التاذي في الفوائد السرية لوحة ٤٤/ب .

(٣) المصدر السابق ، الموطن نفسه .

والمعنى : وأظهر مدَّ (فِي يَوْمٍ) مع مدَّ (قَالُوا وَ) ، وأظهر لامَ (قُلْ نَعَمْ) ،
وحاءَ (سَبَّحَهُ) ، وغينَ (لَا تُزِغْ قُلُوبَ) ، ولامَ (التَّقَمَّ) ^(١) .

تنمة :

أل المعرفة تنقسم بالنسبة إلى حروف الهجاء إلى قسمين :
قسمٌ تظهرُ عنده : وهو أربعة عشر حرفاً ، وتُسمى : القمرية ، وقد جمعتها
بعضُهم في أوائل هذا البيت :

أَلَا بَلْ وَهَلْ يَرَوِي خَبِيرٌ حَدِيثَ مَنْ جَلَا عَنْ فُؤَادِي غُمَّةً قَدْ كَسَتْ هَمًّا ^(٢)
أمثلة ذلك : (الأَحَدُ) ، ﴿ أَلْبَرَّ ﴾ [البقرة ١٧٧] ، ﴿ أَلَوَلِيُّ ﴾ [الشورى
٢٨] ، ﴿ أَلْيَقِينُ ﴾ [الحجر ٩٩] ، ﴿ أَلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام ١٨] ، ﴿ أَلْحَلِيمُ ﴾ [هود
٨٧] ، ﴿ أَلْمُؤْمِنُ ﴾ [الحشر ١٧] ، (الجليل) ، ﴿ أَلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة ٣٢] ،
﴿ أَلْفَتْحَا ﴾ [سبأ ٢٦] ، ﴿ أَلْعَفْرُ ﴾ [ص ٦٦] ، ﴿ أَلْقَهَارُ ﴾ [يوسف ٣٩] ،
﴿ أَلْكَبِيرُ ﴾ [الرعد ٩] ، (الهادي) .

وقسمٌ يُدغمُ فيه : وهو أربعة عشر أيضاً ، وقد جُمعت في سوابق بيتٍ وهو :
شِفَا لِي سَنَا نَغْرِ صَفَتْ زُرْقُ ظَلَمِهِ رَمَتْ طَرْفَهَا نَحْوِي دَنَا ضَمُّ ذِي تَمِّ

(١) نقله الشارح من الفوائد السرية لوحة ٤٤/ب .

(٢) ذكره ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٦٢ .

أمثلة ذلك : ﴿الشَّكِرِينَ﴾ [آل عمران ١٤٤] ، ﴿وَالَّذِينَ﴾ [المذثر ٣٣] ،
﴿السَّالِمِينَ﴾ [النساء ٩٤] ، ﴿الثَّوَابِ﴾ [آل عمران ١٩٥] ، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة
١٣٠] ، ﴿فَالزَّاجِرَاتِ﴾ [الصفات ٢] ، (الظلام) ، ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة ١] ،
﴿الطَّلَقِ﴾ [البقرة ٢٢٧] ، ﴿النُّورِ﴾ [البقرة ٢٥٧] ، ﴿الدَّارِ﴾ [البقرة ٩٤] ،
﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، ﴿الذِّلَّةِ﴾ [البقرة ٦١] ، ﴿التَّيْبُوتِ﴾ [التوبة ١١٢] .
وقس على ما ذكرته لك من القسمين ما يقع لك من الأمثلة في القرآن
العظيم ، فتنبه .

وتسميتها شمسية وقمرية من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وهو لأم
الشمس والقمر . وسبب الإظهار في الأول تباعد المخرجين ، وسبب الإدغام في
الثاني تقارب المخرجين - وإن تفاوتوا في غير اللام - والتماثل فيها ^(١) .

* * *

(١) هو في جملته في المنح الفكرية ص ١٦٢ .

[بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ]

٥٢- وَالضَّادُ : بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَسِيٍّ مِنَ الظَّاءِ ، وَكُلُّهَا تَجِي
أخيراً الناظم رحمه الله تعالى بتميز الضاد بالاستطالة والمخرج من الظاء ؛ لعسرها
على اللسان .

وكذلك اختلفت ألسنة الناس في النطق بها :
فمنهم من يخرجها من غير مخرجها ممزوجةً بالطاء المهملة ولا يقدر على
ذلك ، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب .

ومنهم من يخرجها لاماً مُفخَّمةً ، وهم الزَّيَالِجُ ^(١) ومن ضاهاهم .
ومنهم من يجعلها ظاءً مطلقاً ؛ لأنها تُشاركها في الصفات وتزيد عليها
بالاستطالة ، فلو لا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً ^(٢) .

٥٦/ب ولهذا حذر الناظم / من إخراجها ظاءً فقط فإنه الغالب ، ولهذا لو أبدل ضاداً
بظاء في الفاتحة لم تصح قراءته لتلك العلة ^(٣) .

ومنهم من يشوبها بالطاء المعجمة ، وادعى أن هذا هو مخرجها وأنه صواب ،
وهو خطأ منه محض ، لا يجوز أن يؤخذ به ، وقد غفل عن مخرجها والاستطالة

(١) زَيْلَع : بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره عينٌ مهملة ، هم جيلٌ من السودان في
طرف أرض الحبشة ، وهم مسلمون أرضهم تُعرف بـ : الزَيْلَع، انظر معجم البلدان ١٦٤/٣ .

(٢) ذَكَرَ كُلُّ هَذَا ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي التَّمْهِيدِ ص ١٤٠-١٤١ ، وَاَنْظُرِ الْفَوَائِدَ السُّرِّيَّةَ لِرُوحَةِ
٤٧/ب .

(٣) فِي (س) وَ (ت) وَ (ز) : الْكَلِمَةُ .

التي فيها ، فلا يُغْتَرَّبُ بما ذَكَرَهُ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِلإِجْمَاعِ ^(١) .
ولما كانتِ الطاءُ والضادُ كثيراً ما يحصلُ بينهما الاشتباهُ في القرآنِ العزيزِ أخذَ
يُبينُ ذلكَ فقال (وَكُلُّهُمَا) أي الطاءاتُ التي في القرآنِ العزيزِ تجي في هذه الأبياتِ
الآتية بعدُ ^(٢) .
وإنما حَصَرَ الطاءاتِ ؛ لِقِلَّتِهَا ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ حَصْرِ الْأَقْلِ الْأَكْثَرُ .

ثم أراد أن يُبينَ ما حَصَرَهُ مِنَ الطاءاتِ فقال :
٥٣- فِي : الطَّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عَظْمُ الْحِفْظِ أَيَقِظُ وَ أَنْظِرَ عَظْمُ ظَهْرِ اللَّفْظِ
بدأ الناظم بـ (الطَّعْنِ) وهو الرُّحْلَةُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرٍ ^(٣) . يقال : طَعَنَ : طَعَنَ
يَطْعَنُ طَعْنًا إِذَا سَافَرَ . ويقال : طَعَنَ إِذَا شَخَّصَ ^(٤) .
ولم يرد منه في القرآنِ إلا قوله تعالى : ﴿يَوْمَ طَعَنَكُمْ﴾ في سورة النحل [٨٠] .
وعينه ساكنة عند الكوفيين وابنِ عامرٍ ، مفتوحة عند الباقيين . والقراءتان

(١) كابنِ غانم المقدسيّ (ت ١٠٠٤ هـ) في رسالته : بُغْيَةُ المَرْتَادِ لتصحيح الضاد ، حيث
جَعَلَ الفصل الثاني من رسالته في : « ما يدلُّ بالتصريح على أن التلَفْظَ بالضاد شبيهةً بالطاء هو
الصحيح ، وهو المنقولُ من كلام العلماء المُحَوِّلِ الْمُتَلَقِّي كَلَامَهُم بِالْقَبُولِ » انظر رسالته المُشار
إليها ضمن أبحاث في علم التجويد للدكتور غانم قدوري الحمد ص ١٥٧ .

(٢) انظر اللائكي السُّنِّيَّة لَوْحَةُ ٢٥/ب .

(٣) انظر الحواشي المُفْهِمَةُ ص ٢٧ ، والحواشي الأزهريَّة ص ٦٩ ، والمنح الفكرية ص ١٦٧ .

(٤) انظر مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ٥٣٥ ، وعُمْدَةُ الحِفَاطِ ٥/٣ ،
والتمهيد ص ٢٢٧ .

بمعنى واحد ^(١) .

الثاني : (الظِّلُّ) كيف وَقَعَ ، وهو معروف كـ : ظِلَّ الشَّجَرَةُ وَغَيْرَهَا ، وَجَمَعَهُ : ظِلَالٌ بِكسرِ الظاءِ ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلِّلٍ وَعُيُونٍ ﴾ [المرسلات ٤١] ، وَيُجْمَعُ عَلَى ظُلُولٍ وَأُظْلَالٍ .

ومنه : الظُّلَّةُ وَجَمَعُهَا ظِلَالٌ وَظُلُلٌ ، وبه قرأ حمزة والكسائي في قوله تعالى : ﴿ فِي ظِلِّلٍ عَلَى الْأَرَائِكِ ﴾ في ياسين [٥٦] ^(٢) .

والظِّلُّ : الظِّلِيلُ الدائم ، ويقال له ظِلٌّ : في أوَّلِ النهار ، فإذا رَجَعَ فهو فيءٌ . وسمي الليل ظلاً ؛ لأنه يَسْتُرُ كُلَّ ظِلٍّ ، وهو وما تصرَّف منه بالظاء ^(٣) . ووقع منه في القرآن أربعة وعشرون موضعاً :

اثنان في البقرة وهما قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ ﴾ [٥٧] ، ﴿ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [٢١٠] .

واثنان في النساء وهما قوله تعالى : ﴿ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [٥٧] .

واثنان في الأعراف وهما قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ ﴾ [١٦٠] ، ﴿ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ﴾ [١٧١] .

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٢٧ ، واللائئ السُّنِّيَّة لائحة ٢٥/ب ، والفوائد السُّرِّيَّة لائحة ٤٨/أ .

(٢) انظر التيسير للداني ص ١٤٩ ، والنشر ٣٥٥/٢ .

(٣) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٥-٥٣٦ ، واللسان ٢٦٠/٨-٢٦١ مادة

(ظ ل ل) ، وعمدة الحفاظ ٦/٣ ، ولطائف الإشارات ٢٣٤/١ .

واثنان في الرِّعدِ / وهما قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَاهُمْ بِالْعُدْوِ وَالْآصَالِ ﴾ [١٥] ، ١/٥٧
﴿ وَظَلَّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ [٣٥] .

واثنان في النحل وهما قوله تعالى : ﴿ يَتَقَفَّيُوا ظِلَّلَهُ ﴾ [٤٨] ، ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ
مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا ﴾ [٨١] ^(١) .

وواحد في الفرقان وهو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [٤٥] .

وواحد في الشعراء وهو قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ ﴾ [١٨٩] .

وواحد بالقصص وهو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ ﴾ [٢٤] .

وواحد بلقمان وهو قوله تعالى : ﴿ كَأَلْظُلِّلِ ﴾ [٢٩] .

وواحد بفاطر وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴾ [٢١] .

وواحد بياسين وهو قوله تعالى : ﴿ فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرْبَابِ ﴾ [٥٦] .

وموضعان في الزمر وهما قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ ظِلٌّ مِّنَ النَّارِ وَمِنْ
تَحْتِهِمْ ظِلٌّ ﴾ [١٦] .

وموضعان في الواقعة وهما قوله تعالى : ﴿ وَظِلِّ مَمْدُودٍ ﴾ [٣٠] ، ﴿ وَظِلِّ
مِّنْ يَحْمُومٍ ﴾ [٤٣] .

وموضع في الإنسان وهو قوله تعالى : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا ﴾ [١٤] .

(١) في كل النسخ : ﴿ وَظَلَّلْنَاهُمْ بِالْعُدْوِ وَالْآصَالِ ﴾ ، وهو خطأ فالآية في سورة الرعد وليست
في النحل ، والصواب ما أثبتته .

وثلاثة في المرسلات أولهما : ﴿انْطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ﴾ [٣٠] ، ثانيها :
 ﴿لَا ظِلِّيلٍ﴾ [٣١] ، ثالثها : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلِّلٍ﴾ [٤١] .
 ومن عدّها اثنان وعشرون موضعاً وعدّها أولها : ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾
 [النساء ٥٧] غفل عن موضعي البقرة ، فتأمل^(١) .
 الثالث : (الظُّهْرُ) بضمّ الظاء وهو انتصافُ النهار . ويقال منه : أظهرنا
 أي صرنا وقت الظُّهْرِ . ومنه الظهيرة وهي شدّة الحرّ^(٢) .
 والواردُ منه في القرآن موضعان : أحدهما قوله تعالى في النور : ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ
 ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ [٥٨] . ثانيهما : ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ﴾ [١٨]^(٣) .
 وأما (الظُّهْرُ) بفتح الظاء فسيأتي^(٤) .
 رابعها : (العُظْمُ) بضمّ العين ، من العظمة كيف وقع^(٥) ، والواردُ منه في

(١) وافق ملا علي القاري الشارح في عدّها أربعة وعشرين ، انظر المنح الفكرية ص ١٦٧ .

(٢) انظر اللسان ٢٧٩/٨ ، مادة (ظ ه ر) .

(٣) كما في الحواشي المفهّمة ص ٢٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، واللائئ السنية لوحدة
 ٢٥/ب ، ولطائف الإشارات ٢٣٤/١ ، والدقائق المحكمة ص ٩٨ ، والمنح الفكرية ص ١٦٨ .

(٤) انظر ص ٢٤٦ .

(٥) انظر الظاءات في القرآن الكريم للداني ص ٤٠ ، واللسان ٢٧٨/٩ ، مادة (ع ظ م) .

القرآن مائة وثلاثة مواضع : أولها قوله تعالى في البقرة : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [٧] ^(١) .

خامسها : (الحفظ) وهو ضد النسيان ، يقال : حَفِظْتُ الشيءَ أَحَفَظُهُ حِفْظًا ، فأنا حافظٌ . والشيءُ يُحَفَظُ ، وحافظتُ على الشيءِ حِفَاظًا ومُحَافَظَةً . ويقال : حَفِظَكَ اللهُ أي رَعَاكَ . والحَفَظَةُ : جمعُ حافظ ، ككُتُبَةٍ و كَاتِبٍ . قال اللهُ تعالى : ﴿ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾ [الأنعام ٦١] وهم الملائكةُ سَمَّاهم اللهُ بذلك ؛ / لأنهم يحفظون على الإنسان جميع أعماله . والحفيظ مأخوذٌ من الحِفظ ^(٢) ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيزٌ ﴾ [سبا ٢١] .

وكلُّ ذلك بالظاء ، وجملة ما وَقَعَ منه في القرآن أربعة وأربعون موضعاً ^(٣) : أولها : ﴿ حَفِظُوا ﴾ بالبقرة [٢٣٨] ، وثانيها : بها أيضاً وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتُودُّهُ حَفِظُهُمَا ﴾ [٢٥٥] .

وثلاثة منها في النساء أولها قوله تعالى : ﴿ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ ﴾ [٣٤] ، وثانيها : ﴿ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ [٣٤] ، وثالثها : ﴿ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيزًا ﴾ [٨٠] .

(١) كما في الحواشي المفهمة ص ٢٧ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، واللائئ السنية لوحه ١/٢٦ ، والدقائق المحكمة ص ٨٩ ، والفوائد السرية لوحه ٤٨/أ ، والمنح الفكرية ص ١٦٨ .
(٢) انظر الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ص ٣٠ ، وعمدة الحفاظ ٤٩٨/١ ، ، والقاموس المحيط ٩٣٦/١ .

(٣) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٦٩ : « وَقَعَ في اثنين وأربعين موضعاً ، وقال المصريُّ : في أربع وأربعين » والصواب ما ذكره الشارح ، انظر المعجم المفهرس ص ٢٠٧ .

واثنان منها بالمائدة أولهما : ﴿بِمَا اسْتَحْفِظُوا﴾ [٤٤] ، ثانيهما :
﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [٨٩] .

وأربعة في الأنعام أولها : ﴿وَيُرْسِلْ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [٦١] ، ثانيها : ﴿وَهُمْ
عَلَىٰ صُلُوبِهِمْ يَحْفَظُونَ﴾ [٩٢] ، ثالثها : ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيزٍ﴾ [١٠٤] ،
رابعها : ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيزًا﴾ [١٠٧] .

وواحد بالتوبة وهو قوله تعالى : ﴿وَالْحَفِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [١١٢] .
وموضعان في هود أولهما قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيزٌ﴾
[٥٧] ، والثاني : ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيزٍ﴾ [٨٦] .

وسنة في يوسف أولهما : ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ [١٢] ، ثانيهما : ﴿إِنِّي
حَفِيزٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٥٥] ، ثالثها : ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ﴾ [٦٤] ،
رابعها : ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِيزًا﴾ [٦٤] ، خامسها : ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [٦٥] ،
سادسها : ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَفِيزِينَ﴾ [٨١] .

وموضع بالرعد وهو قوله تعالى : ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [١١] .
واثنان في الحجر أولهما قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ [٩] ، والثاني :
﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [١٧] .

واثنان في الأنبياء أولهما قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾
[٣٢] ، ثانيهما قوله تعالى : ﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَفِيزِينَ﴾ [٨٢] .

- وموضعان بالمؤمنين أولهما : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [٥] ،
 ثانيهما : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [٩] .
- وموضعان في النور هما قوله تعالى : ﴿وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [٣٠] ، ﴿وَيَحْفَظْنَ
 فُرُوجَهُنَّ﴾ [٣١] .
- وموضعان في الأحزاب وهما قوله تعالى : ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ
 وَالْحَافِظَاتِ﴾ [٣٥] .
- وموضع في سبأ وهو قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيزٌ﴾ [٢١] .
- وموضع في الصافات وهو قوله تعالى : ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [٧] .
- وموضع في فصلت : ﴿وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [١٢] .
- وموضعان في الشورى أولهما : ﴿اللَّهُ حَفِيزٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٦] ، ثانيهما / : ﴿فَإِنْ ٥٨/
- أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيزًا﴾ [٨] .
- وموضعان في قاف أولهما : ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيزٌ﴾ [٤] ، ثانيهما : ﴿لِكُلِّ
 أَوَّابٍ حَفِيزٍ﴾ [١٦] .
- وموضعان في المعارج أولهما : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [٢٩] ،
 ثانيهما : ﴿هُم عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [٣٤] .
- وموضع في الانفطار وهو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [١٠] .

وموضعٌ في المطففين وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَافِظِينَ ﴾ [٧] .
وموضعٌ في البروج وهو قوله تعالى : ﴿ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ [٢٢] .
وموضعٌ واحدٌ بالطارق وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٤] .

سادسها : (أَيْقِظُ) مأخوذٌ مِنَ اليقظةِ التي هي ضدُّ النومِ وضدُّ الغفلةِ ^(١) ، ولم يقع منه في القرآن سوى موضعٍ واحدٍ وهو قوله تعالى : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف ١٨] ^(٢) .

سابعها : (أَنْظِرْ) مِنَ الإنظار ، وإليه أشارَ بقوله : (وَأَنْظِرْ) ومعناه : التأخيرُ والمهلةُ . يقال : أَنْظَرْتُ الْعَرِيمَ فَهُوَ مُنْظَرٌ ، إِذَا أَمَهَلْتَهُ وَأَخَّرْتِ الاستيفاءَ منه ^(٣) .

ووقع في القرآن العظيم منه اثنان وعشرون موضعاً ^(٤) :
ثلاثةٌ في البقرة ، وموضعٌ في آل عمران والنساء والأنعام ، وثلاثةٌ في الأعراف ، وموضعٌ في يونس وهود عليهما السلام ، وثلاثةٌ في الحجر ، وموضعٌ في النحل

(١) انظر عمدة الحفاظ ٤/٤١٠ ، وكتاب معرفة الضاد والطاء لأبي الحسن الصقلي ص ٣١ .
(٢) كما في التمهيد ص ٢٣٢ ، والحواشي المفهمة ص ٢٧-٢٨ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، والآلئ السننية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٨٩ .
(٣) انظر الصَّحاح ٢/٨٣١ .
(٤) انظر كتاب الطاءات ص ٣٣ ، والتمهيد ص ٢٣١ ، والحواشي المفهمة ص ٢٨ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٠ ، واللطائف ١/٢٣٤ ، والدقائق المحكمة ص ٨٩ .

والأنبياء والشعراء والسجدة ، وموضعان في صاد ، وموضع في الدخان والحديد ^(١) .

ثامنها : (العَظْم) بفتح العين ، جمعه ومفرده بالظاء المشالة ، واستغنى الناظم بذكره المفرد عن الجمع ، إذ لا فرق .

والواقع في القرآن منه خمسة عشر موضعاً ^(٢) :

أولها قوله تعالى في البقرة : ﴿ وَانْظُرْ إِلَىٰ آلِ الْعِظَامِ ﴾ [٢٥٩] .

وموضع في الأنعام وهو قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ [١٤٦] .

وموضعان في الإسراء أولهما : ﴿ وَقَالُوا أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرَفَثًا ﴾ [٤٩] ،

ثانيهما : ﴿ وَقَالُوا أَءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرَفَثًا ﴾ [٩٨] بآخر السورة .

وموضع في مريم وهو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [٤] .

وأربعة في المؤمنين أولها وثانيها : ﴿ فَخَلَقْنَا الْمُصْعَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا آلِ عِظْمٍ ﴾

[١٤] ، ثالثها : ﴿ أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا ﴾ [٣٥] ،

رابعها : ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا ﴾ [٨٢] .

وموضع في ياسين وهو قوله تعالى : ﴿ يُحْيِي الْعِظْمَ ﴾ [٧٨] .

(١) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٦٩-١٧٠ : « ثم اعلم أن مادة النظر والإنظار والانتظار متحدة في أصل اللغة ، والاختلاف إنما هو حسب الأبواب الواردة ، وإنما غاير المصنف بينها للإيضاح ، لا سيما وهو قد خفي على بعض الشراح » .

(٢) قال ملا علي في المنح الفكرية ص ١٧٠ : « وقع في أربعة عشر موضعاً جمعاً وفرداً ، وقال المصري : خمسة عشر » والصواب ما قاله الشارح ، انظر المعجم المفهرس ص ٤٦٦ .

٥٨/ب وموضعان / في الصفات وهما قوله تعالى : ﴿أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَعِدَّا لِمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦] ، ﴿أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَعِدَّا لِمَدِينُونَ﴾ [٥٣] .
 وموضع في الواقعة وهو قوله تعالى : ﴿أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا﴾ [٤٧] .
 وموضع في القيامة وهو قوله تعالى : ﴿أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [٣] .
 وموضع في النازعات وهو قوله تعالى : ﴿أَعِدَّا كُنَّا عِظْمًا نَّخِرَةً﴾ [٣١] .
 تنبيه :

ما قدَّمته لك من حصر (الحِفْظِ) في أربعة وأربعين موضعاً . و (العِظْمِ) في خمسة عشر موضعاً هو الصواب ؛ لأني استقصيته في القرآن العظيم فوجدته كذلك ، فلا تغتر بمن خالف في ذلك فتنبه .

تاسعها : (الظَّهْر) بفتح الظاء ، وهو متناول لظهر آدمي وغيره ، وهو ضدُّ البطن ، فيتناول قوله بعد ذلك (ظَهِر) فإنه راجع بمعناه إلى هذا .

ومنه الظَّهْرُ أيضاً : وهو كلُّ شيءٍ تجعله بظَّهْرٍ ؛ أي تنساه .

ومنه تَظَاهَرَ : بمعنى الغلبة ، تقول : ظَهَرَ فلانٌ على فلانٍ إذا غلبه وقهره .

ومنه الظَّهِيرُ : وهو المعين .

ومنه التَّظَاهَرُ : وهو التعاون . ويقال بمعنى آخر : تقول أظْهَرْتُ فلاناً على

كذا ، أي أطلعتُه عليه . وظَهَرْتُ أنا على الشيء ، أظْهَرْتُ إذا أطلعتُ أيضاً .

ومنه الظَّاهِرُ : ضدُّ الباطن .

ويعنى العلو ويعنى الظَّفر ^(١) .
وهذه الألفاظُ التي ذكرناها متقاربةٌ في اللفظِ والمعنى . ولم يقع فيها اشتباهٌ
ولا إشكالٌ إذ لم يقع منها شيءٌ بالضادِ في القرآنِ بل جميع ما وقعَ منها بالظاءِ .
والواردُ منه في القرآنِ سبعةٌ وخمسون موضعاً :
منها : الظَّهْرُ في ستة عشر موضعاً :
اثنان في البقرةِ أولُّها : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [١٠١] ، وثانيها : ﴿ بِأَن
تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ [١٨٩] .
وواحدٌ بآلِ عمران : ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [١٨٧] .
وأربعةٌ في الأنعامِ أولُّها : ﴿ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ ﴾ [٣١] ، وثانيها :
﴿ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ [٩٤] ، وثالثها : ﴿ وَأَنْعَمُ حَرَمْتَ ظُهُورُهَا ﴾ [١٣٨] ،
ورابعها : ﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ [١٤٦] .
وواحدٌ بالأعرافِ : ﴿ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾ [١٧٢] .
وواحدٌ بالتوبةِ : ﴿ وَظُهُورُهُمْ هَذَا ﴾ [٣٥] .
وواحدٌ بيهود : ﴿ وَأَتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا ﴾ [٩٢] ، منسوبٌ إلى الظَّهْر ،
المعنى : جعلتم أمرَ الله وارهَ ظهوركُم لا تلتفتون إليه .

(١) انظر كلَّ هذه المعاني في مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٤٠-٥٤١ ، والاعتماد في نظائر
الظاء والضاد ص ٤٠ ، واللسان ٢٧٣/٨-٢٧٨ ، مادة (ظ ه ر) ، وعمدة الحفاظ
٢٢-٢١/٣ .

- ١/٥٩ وواحد بالأنبياء : ﴿وَلَا / عَنْ ظُهُورِهِمْ﴾ [٣٩] .
- وواحد في فاطر : ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا﴾ [٤٥] .
- وفي شوري : ﴿رَوَّاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [٣٣] .
- وفي الزخرف : ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [١٣] .
- وفي الانشقاق : ﴿وَرَأَى ظَهْرَهُ﴾ [١٠] .
- وفي ألم نشرح : ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [٣] .
- وما وقع من عدّها أربعة عشر فهو سبق قلم ^(١) .
- ومنها : الظاهر ضدّ الباطن ، والوارد منه في القرآن العظيم ستة :
- أولها بالأنعام : ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [١٢٠] ، وثانيها بما أيضاً :
- ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [١٥١] .
- وثالثها بالأعراف : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [٣٣] .
- ورابعها بلقمان : ﴿أَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ [٢٠] .
- وخامسها بالحديد : ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [٣] ، وسادسها بما أيضاً : ﴿لَهُ
- بَابُ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ [١٣] .
- ومنها : موضع بالتوبة : ﴿وَوَظَّهَرَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [٤٨] ، ومعناه : ظهر دين

(١) كما في الحواشي الأزهرية ص ٧١ ، واللائئ السنية لرحمة ٢٦/١ ، وفي المنح الفكرية ص

١٧٠ قال ملا علي القاري : « وقع منه أربعة عشر موضعاً ، وقال المصري : ستة عشر » .

الإسلام ، واشتقاقه من الظهور ^(١) .

ومنها موضعٌ بالرعد : ﴿ أَمْ يَظْهَرُ مِنْ الْقَوْلِ ﴾ [٣٣] ، ومعناه : أتقولون قولاً بلا بُرهان ولا حُجة . وقال قتادة ومُجاهدٌ : الظاهرُ من القول : الباطل ^(٢) .

ومنها موضعٌ بالكهف : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهَرًا ﴾ [٢٢] . قال بعضُ المفسرين : أي لا تُجادل في أهل الكهف إلا جدالَ عالمٍ مُتقِنٍ ، فإنه تعالى عرَّفَكَ الحقَّ من ذلك ^(٣) .

وموضعٌ بالنور : ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [٣١] ، ومعناه : وجهها وكفها ، كما رَوَى سعيدُ بنُ جبْرِ عن ابنِ عباسٍ أنه قال : « وَجْهَهَا وَكُفُّهَا » ، وكذا قالت عائشة رضي الله عنها . وقيل : الكُحلُ والخضابُ . وقيل : غير ذلك ^(٤) .

وبها أيضاً : ﴿ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ ﴾ [٣١] لعدم تمييزهم ؛ من الظهور بمعنى الإطلاع ، أو لعدم بلوغهم حدَّ الشهوة من الظهور بمعنى الغلبة ^(٥) .

ومنها موضعان بالرُّوم أولهما : ﴿ يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٧] ، أي ما يُشاهدونه منها والتمتع بزخارفها ، أي أنهم قد اشتغلوا بتحصيل الدنيا وحُطامها ولذاتها عن المطلوب ؛ لأنَّ تَنكِيرَ ﴿ ظَهْرًا ﴾ يؤذِنُ أنهم إنما اشتغلوا بظاهرٍ واحدٍ من ظواهر الدنيا وهو طلبُ المعاش فكانوا أصحابَ عقولٍ وتصرفٍ ؛ أي فصرفوها في

(١) انظر البحر المحيط ٤٣١/٥ ، وعمدة الحفاظ ٢٢/٣ .

(٢) انظر البحر المحيط ٣٩٤/٦ .

(٣) انظر البحر المحيط ١٦٢/٧ .

(٤) انظر تفصيله وتخرجه في البحر المحيط ٣٣-٣٤ ، وفتح القدير ٢٧/٤ .

(٥) انظر البحر المحيط ٣٦/٨ .

٥٩/ب طلب المعاش فكان الواحد منهم يَنْظُرُ الدَّرْهَمَ يَعْرِفُ رَدَاءَتَهُ / وما يَعْرِفُ كيف يَصْلِي^(١) .

وثانيهما : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [٤١] .
الفسادُ معناه : القَحْطُ أو المعاصي أو الشرك ، البرُّ : البوادي والمفاوز ، والبحرُ : القرى على الماء .

قال عكرمة : العربُ تسمي الأمصارَ البحارَ ، أو المرادُ حقيقةَ البحرِ ؛ فكما تُؤثِّرُ المعاصي في البرِّ بقطع المطرِ ، تُؤثِّرُ في البحرِ بقطع المطرِ كذلك ، وخلقوا الصَّدْفَ مِنَ اللُّوْلُو ؛ لأنَّ الصَّدْفَ إذا جاء المطرُ صَعَدَ على وجه الماء مُنْفَتِحاً ، فيقع فيه المطرُ فيَنْطَبِقُ عليه فيَصِيرُ لَوْلُؤاً . والمراد بالفساد في البرِّ : قتل هابيل قابيل . وفي البحرِ : غَضَبُ الملكِ الكافرِ المسمَّى بالجلندي للسُّفْنِ^(٢) .

وموضعٌ بسبأ : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَهَرَةً﴾ [١٨] أي وجعلنا بينهم - وهم باليمن - وبين القرى التي باركنا فيها بالمياه والأشجارِ والثمارِ والخِصْبِ ؛ ولأنه مَقَرُّ الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، والمرادُ : الشَّامُ .

المعنى : جعلنا بينهم وبين الشامِ قرى ظاهرة العين في غايةِ الحُسْنِ ، تُرى كلُّ قريةٍ مِنَ الأخرى^(٣) .

(١) انظر تفسير ابن كثير ٤٢١/٦ .

(٢) انظر البحر المحيط ٣٩٥/٨ ، وعمدة الحفاظ ٢٣/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٣٩/٦ ، وفتح القدير ٢٦٣/٤ .

(٣) انظر فتح القدير ٣٦٩/٤ .

ومنها بمعنى المعاونة موضعُ بالبقرة : ﴿ تَظْهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [٨٥] ، قرأ الكوفيون بتخفيف الظاء والباقون بالتشديد ^(١) .
وأصل الظَّهَر : العون . المعنى : تتعاونون عليهم بالإثم .
ومنها بالتوبة : ﴿ وَلَمْ يَظْهَرُوا ﴾ [٤] أي لم يُعاونوا عليكم .
وبالأسرى : ﴿ ظَهِيرًا ﴾ [٨٨] أي مُعيناً .
وبالفرقان : ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَيْبٍ ظَهِيرًا ﴾ [٥٥] أي مُعيناً ، أو ظهيراً على أوليائه تعالى .
أو الظَّهير : المُعين ، مِنْ ظَهَرْتُ الشَّيْءَ جعلته خلفَ ظهري لا أَلْتَفِتُ إليه ، أي كان الكافر هيناً على الله تعالى ^(٢) .
وبالقصص : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [١٧] أي عوناً .
وبها أيضاً : ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظْهَرَا ﴾ [٤٨] أي تعاوننا بإظهار تلك الخوارق أو بتوافق الكتابين .
وقرأ الكوفيون : ﴿ سِحْرَانِ ﴾ بكسر السين وسكون الحاء ، تنبيهٌ سحر ^(٣) .
والمرادُ : التوراة والقرآن ، أو الإنجيل والقرآن ، أو التوراة والإنجيل . المعنى : كلُّ

(١) انظر التيسير ص ٦٤ ، والنشر ٢/٢١٨ .

(٢) انظر اللسان ٨/٢٧٥ ، مادة (ظ ه ر) ، وعمدة الحفاظ ٣/٢١ .

(٣) انظر التيسير ص ١٣٩ ، والنشر ٢/٣٤١-٣٤٢ .

واحدٍ مِنَ الكَافِينَ سِحْرٌ فَهُوَ يُعِينُ سِحْرَ الْآخِرِ ، أَوْ وَصَفًا بِالسَّحْرِ مِبَالِغَةً .
وساحران : تثنية ساحر وهما محمدٌ وموسى ^(١) .

وَمَا أَيْضًا : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا ﴾ [٨٦] / أَيْ مُعِينًا لِلْكَافِرِينَ . ١/٦٠

وبالْأَحْزَابِ : ﴿ وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ ﴾ [٢٦] أَيْ عَاوَنُوهُمْ .

وَبِسَبَأٍ : ﴿ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ [١٥] أَيْ مُعِينٌ يُعِينُهُ . الْمَعْنَى : أَنَّهُ تَعَالَى
غَنَى عَنْ كُلِّ خَلْقِهِ ، وَآلِهَتُهُمْ عَاجِزَةٌ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ .

وَبِالْمُتَحَنَّةِ : ﴿ وَظَاهَرُوا عَلَيْنَا إِخْرَاجَكُمْ ﴾ [٩] كَمُشْرِكِي مَكَّةَ ؛ فَإِنَّ بَعْضَهُمْ
سَعَى فِي إِخْرَاجِ الْمُؤْمِنِينَ وَبَعْضُهُمْ أَعَانَ الْمَخْرَجِينَ ^(٢) .

وَمِنْهَا مَوْضِعَانِ بِالتَّحْرِيمِ أَحَدُهُمَا : ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾ [٤] أَيْ تَتَعَاوَنَا .
وِثَانِيَهُمَا : ﴿ وَالْمَلَكُ بَعُدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [٤] أَيْ مُتَظَاهِرُونَ ، وَكُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى
مَعْنَى التَّعَاوُنِ .

وَمِنْهَا مَعْنَى الْعُلُوِّ بِالتَّوْبَةِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ [٣٣] .
وَمَوْضِعٌ بِالْكَهْفِ : ﴿ فَمَا أَسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ [٩٧] أَيْ يَعْלוهُ بِالصُّعُودِ ؛
لَا رَتْفَاعَهُ أَوْ لِلْمَلَامَةِ ^(٣) .

(١) انظر فتح القدير ٢٠٤/٤-٢٠٥ .

(٢) انظر تفسير البيضاوي ١٠٦٣/٢ .

(٣) انظر عمدة الحفاظ ٢٣/٣ ، وفتح القدير ٣٧٠/٣ .

وموضعٌ بغافر : ﴿ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٩] أي عالين في أرضٍ مِصرَ على أحد القولين ^(١) .

وموضعٌ بالزخرف : ﴿وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [٣٣] أي يعلون ويرتقون . يقال : ظَهَرَ الرجل على السطح ، إذا علا عليه ^(٢) .

وموضعٌ بالفتح : ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [٢٨] .

وموضعٌ بالصف : ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [٩] .

ومعنى الظفر موضعٌ بالتوبة : ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [٨] أي يظفروا .

وموضعٌ بالكهف : ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [٢٠] أي يظفروا على قول . وقيل : يطلعوا ^(٣) .

وموضعٌ بالتحريم : ﴿وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [٣] أي أظفره . وقال البيضاوي : « أي أطلعه الله عليه » ^(٤) .

ومعنى الغلبة ، موضعٌ بغافر : ﴿ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٩] أي غالين على قول .

وموضعٌ بالصف : ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [٦] أي غالين .

(١) انظر تفسير البيضاوي ٩٢٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٤/٩ .

(٢) انظر اللسان ٢٧٩/٨ ، مادة (ظ ه ر) .

(٣) انظر تفسير البيضاوي ٦٠١/٢ .

(٤) تفسير البيضاوي ١٠٧٧/٢ .

ويعنى الإطلاع موضع بالجن : ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ [٢٦] أي
فلا يُطْلَعُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ^(١) .

ويعنى الظَّهَار ، موضع الأحزاب : ﴿ أَلَيْسَ تُظْهِرُونَ ﴾ [٤] .
وموضعان في المحادلة : ﴿ الَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْكُمْ نِسَائِهِمْ ﴾ [٢] ، ﴿ وَالَّذِينَ
يُظْهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ [٣] .

وأما قوله تعالى بغافر : ﴿ وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ [٢٦] بضم الياء
وكسر الهاء ونصب ﴿ الْفَسَادَ ﴾ : أي يحدث موسى الفساد ؛ أي فساد دينكم
ودنياكم بما يحدث عليكم بسبب إيمانكم من قتل وغيره .

وبفتح الياء والهاء ورفع ﴿ الْفَسَادَ ﴾ على الفاعلية / ب٦٠
فعلى القراءة بـ (الواو) : خاف عليهم تبديل دينهم والفساد ، وبـ
(أو) : خاف عليهم أحدهما ^(٢) .

عاشرها : (اللَّفْظُ) . بمعنى التَّلَفُظِ ، ولم يقع منه في القرآن العظيم إلا قوله
تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ [ق ١٨] ^(٣) .

(١) انظر عمدة الحفاظ ٢٤/٣ ، وفتح القدير ٣٧٢/٥ .

(٢) انظر البحر المحیط ٢٥٠/٩ - ٢٥١ ، وفتح القدير ٥٦٠/٤ .

(٣) قاله التاذي في الفوائد السرية لوجه ٤٨/ب .

٥٤- ظَهَرَ لَطَى شَوَاطُ كَظْمٍ ظَلَمًا اغْلُظْ ظَلَامَ ظُفْرِ انْتَظِرْ ظَمًا
حادي عشرها : (ظَهَرَ) من الظُّهور الذي هو ضدُّ الخفاءِ ، ومعنى المعونة ، ومعنى العُلُو ، ومعنى الظُّفْر ، ومعنى الظُّهَار ، وتقدَّم الكلامُ على ذلك عند قوله (ظَهَرَ) لحصولِ المقصودِ والتقاربِ في الألفاظِ والمعاني ؛ إذ يَعْسُرُ الفرقُ بين هذه الألفاظِ ، لتقاربِها جداً واشتراكها ، لأنَّ قوله هنا (ظَهَرَ) إنَّ أرادَ به المظاهرةَ من : ظاهرَ الرجلِ من امرأته ، فهو من الظَّهِرِ خلافُ البَطنِ ^(١) ، وتقدَّم الكلامُ عليه ^(٢) .

وإنَّ أرادَ به التَّظاهرَ الذي هو بمعنى الغلبةِ فهو داخلٌ فيها أيضاً ؛ لأنَّ الظَّهَرَ يعلو البَطنَ فهو غالبٌ عليه ، فلا احتياجَ إلى هذه اللفظةِ هنا إذ لا فائدةَ فيها . ويمكن أن يقال إنما ذكرها لأنه أرادَ تنويعَ الألفاظِ الواقعةِ في القرآن ، والأمر في ذلك قريب ^(٣) .

(١) انظر اللسان ٢٨٠/٨ ، ، مادة (ظ ه ر) .

(٢) انظر ص ٢٤٦-٢٤٧ .

(٣) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٢ : « قال ابن المصنِّف : و (ظَهَرَ) مشترك بين هذا المعنى وبين الذي بمعنى الظُّهَار الذي هو الحِلْف ، وتبعه الشُّراح . وأقول : الظاهر أنَّ الظُّهَار من مادة (الظَّهِر) لا من مادة (الظاهر) ؛ لأنَّ الظُّهَار هو أن يقول الرجل لامرأته : أنتِ عليَّ كظَّهِرِ أمِّي ، وقد جاء في موضع من الأحزاب ، وموضعين من المجادلة ، ومحلُّ بيان اختلاف قراءتهما الكتب المبسوطة فيها . ثم اعلم أنَّ الظَّهِرَ والبَطنَ مادَّهما مُتحدَّة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة ، على احتمال أنَّ أيَّهما هو السابق منهما ، إلا أنه لما غاير الناظم بينهما وَحَبَّ على الشُّراح أن يتبعوه فيما بيَّنها » .

ثاني عشرها : (لَطَى) والواردُ منه في القرآن قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى ﴾ بالمعارج [١٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾ بالليل [١٤] .

وَلَطَى : اسمٌ من أسماءِ جهنم أعادنا الله منها .
قال ابنُ الناطمِ : « وأصله : اللزوم والإلحاح ، يقال : أَلَطَّ بكذا ، أي لزمه وألحَّ به » ^(١) .

في الحديث : « أَلِظُوا بِيَاذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » ^(٢) أي ألزموا أنفسكم بها وألحوا بكثرة الدعاء . وسميت جهنم بها ؛ للزومها العذاب على من يدخلها . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر ٤٨] أجارنا الله منها ^(٣) .

ويخشد ما ذكره أن (لَطَى) معتلٌ اللام فلا يكون من (أَلَطَّ) المضاعف إلا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حربي التضعيف ياء نحو : ﴿ يَتَمَطَّى ﴾ [القيامة ٣٣] في قول من جعل أصله : يتمطط ^(٤) .

(١) الحواشي المفهمة ص ٢٨ .

(٢) رواه الترمذي ، في : « كتاب الدعوات » ، باب : « جامع الدعوات عن النبي ﷺ » ٥٤٠/٥ .

(٣) ذكر كل هذا في التمهيد ص ٢٣٠-٢٣١ ، و الحواشي المفهمة ص ٢٨ ، والمنح الفكرية ص ١٧٣ .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السرية لوحة ٤٩/أ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٢-١٧٤ : « وباب (لَطَى) في سورة المعارج ... أي تلهب وتوقد ، فهذا يدل على أن أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال ، الذي هو من الصفة اللازمة للنار ، وأما قول ابن المصنّف ومن تبعه من الشراح : إن أصله : اللزوم ... إلخ ، فخطأ ظاهر ، لأن مادة (لَطَى) و (أَلَطَّ) =

ثالث عشرها : (شَوَاطُ) بضمّ الشين وكسرِها ، وهما لغتان صحيحتان قرئ
بهما في السَّبْعِ ومعناها واحد^(١) ، ولم يقع منه في القرآن إلا قوله تعالى : ﴿ يُرْسَلُ
عَلَيْكُمْ شَوَاطُ مِنْ نَارٍ ﴾ [الرحمن ٣٥] . والشَّوْاطُ : لهبٌ لا دخانَ معه . وقيل :
معه دخان^(٢) .

رابع عشرها : (كَظُمَ) وهو اجتِراعُ الغيظِ / واحتباسُه ، والكَظْمُ : ١/٦١
مَخْرَجُ النَّفْسِ^(٣) .

= مختلفان ؛ إذ الأول معتلّ اللام والثاني مضاعفٌ بلا كلام ، وأما قولُ المصريّ : إلا أن يكون
من باب ... إلخ ، فغيرُ مستقيم ؛ إذ الصحيح في القاموس من أن اللظى ، كالفتى : النارُ أو
لَهَبُها ، أَوَّلَظِيَتْ كَرَضِي ، وَتَلْظَتْ وَتَلْظَتْ لَهَبَتْ ، هذا في المعتلّ ، وذكر في الأحرف أن
الظّ : اللزوم والإلحاح ، وألْظَ لازَمَ ودَاوَمَ . اهـ ، فافترقا في المبنى والمعنى ، فلا يصحُّ وضعُ
أحدهما مكانَ الآخر ، وأما مطه بمعنى مدّه ، ومَطَطَ مَمَدًا ، وكذا أمطى بالقوم : مدَّ بهم
السير ، ومَطَى النهارُ وغيره امتدَّ وطال ، كذا في القاموس أيضاً ، فاتخذّا معنى وإن اختلفا
مبنىً ، فيصحُّ إبدالُ إحدى الطاءين ياءً ، كما في تقضّى بمعنى : تقضّض ، بخلاف الأول ،
فتأمّل » وانظر القاموس المحيط ١٧٤٤/٢ مادة (لظى) ، و ٩٢٧/١ مادة (مطط) .

(١) انظر التيسير ص ١٦٧ .

(٢) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٤٧٠ مادة (شوط) ، وعمدة الحفاظ ٣٤٩/٢ ،
والتمهيد ص ٢٢٥ ، والخواشي المفهمة ص ٢٩ ، واللائئ السنية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق
الحكمة ص ٩١ .

(٣) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٧١٢ مادة (كظم) ، و التمهيد ص ٢٢٦ ، والخواشي
المفهمة ص ٢٩ ، والخواشي الأزهرية ص ٧٢ ، واللائئ السنية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة
ص ٩١ ، والمنح الفكرية ص ١٧٤ .

- والواردُ منه في القرآن ستةُ مواضعَ :
- واحدٌ بآل عمران وهو قوله تعالى : ﴿ وَالْكَافِرِينَ الْغَائِقِينَ ﴾ [١٣٤] .
- ويوسف : ﴿ وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [٨٤] .
- وبالنحل وهو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [٥٩] .
- وبغافر وهو قوله تعالى : ﴿ كَظِيمٌ ﴾ [١٨] .
- وبالزخرف وهو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [١٨] .
- وبنون وهو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ [٤٨] .
- خامس عشرها : (ظَلَمًا) وهو وضعُ الشيءِ في غيرِ محله ^(١) . يقال : ظلمه ظلمًا فهو ظالمٌ . والواردُ منه في القرآن مائةٌ وأثنانِ وثمانون موضعاً ^(٢) ، أولُها قوله تعالى بالبقرة : ﴿ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [٣٥] . واستخراجُ ما بقي سهلٌ على مَنْ وفقه الله تعالى فلا يُطِيلُ بذكره ^(٣) .
- سادس عشرها : (اغْلَظْ) من الغِلْظَةِ ضدَّ الرِّقَّةِ ^(٤) ، وقيل : من الغلاظة .

(١) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٧ ، مادة (ظلم) .

(٢) كما في التمهيد ص ٢٢٥ ، والخواشي المفهمة ص ٢٩ ، والخواشي الأزهريّة ص ٧٢ ، والآلئ السنّية لوحة ٢٦/أ ، والدقائق المحكّمة ص ٩١ ، والفوائد السّريّة لوحة ٤٩/أ ، والمنح الفكرية ص ١٧٤ .

(٣) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ٤٣٤-٤٣٨ .

(٤) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٦١٢ ، مادة (غلظ) ، وعمدة الحفاظ ٢٠٣/٣ .

والواردُ منه في القرآن العظيم ثلاثة عشر موضعاً ^(١) :
 أولُها بآل عمران : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [١٥٩] .

وثانيها بالنساء : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ۖ وَلَا تَنْكِحُوا ﴾ [٢٢] .
 ثالثها بها أيضاً : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ۖ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ [١٥٤] .
 ورابعها بالتوبة : ﴿ وَأَغْلَظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [٧٣] . وخامسها بها أيضاً :
 ﴿ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [١٢٣] .

وسادسها بيهود : ﴿ وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾ [٥٨] .
 وسابعها بإبراهيم : ﴿ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴾ [١٧] .
 وثامنها بلقمان : ﴿ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾ [٢٤] .
 وتاسعها بالأحزاب : ﴿ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [٧] .
 وعاشرها بفصلت : ﴿ وَلَنَذِيقَنَّاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾ [٥٠] .
 وحادي عشرها بالفتح : ﴿ فَاسْتَغْلَظْ ﴾ [٢٩] .
 وثاني عشرها بالتحريم : ﴿ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ ﴾ [٦] .
 وثالث عشرها بها أيضاً : ﴿ وَأَغْلَظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [٩] .

(١) كما في التمهيد ص ٢٣١ ، والحواشي المفهمة ص ٢٩ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٢ ،
 والآلئ السنية لوجه ٢٦/أ ، والدقائق المحكمة ص ٩١ ، والمنح الفكرية ص ١٧٤ .

سابع عشرها : (الظَّلَامَ) من الظُّلْمَةِ التي هي ضدُّ النُّورِ ، والواردُ منه في القرآن جمعاً وإفراداً ستة وعشرون موضعاً :

خمسة في البقرة أولها : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [١٧] ، ثانيها : ﴿ فِيهِ ظُلُمَتٌ ﴾ [١٩] ، ثالثها : ﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٢٠] ، رابعها : ﴿ يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ ﴾ [٢٥٧] ، خامسها : ﴿ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ [٢٥٧] .

وموضعٌ بالمائدة : ﴿ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ ﴾ [١٦] .
 ب/٦١ وستة بالأنعام أولها : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [١] ، / ، ثانيها : ﴿ صُمٌّ وَيَكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [٣٩] ، ثالثها : ﴿ وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ ﴾ [٥٩] ، رابعها : ﴿ قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [٦٣] ، خامسها : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ النَّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [٩٧] ، سادسها : ﴿ كَمَنْ مَّثَلُهِ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [١٢٢] .

وموضعٌ بيونس : ﴿ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ [٢٧] .
 وموضعٌ بالرعد : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [١٦] .
 وموضعان بإبراهيم أولهما : ﴿ لَنُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [١] ، ثانيهما : ﴿ أَنْ أَخْرِجَ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [٥] .
 وموضعٌ بالأنبياء : ﴿ فَتَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [٨٧] .

وموضعان بالنور أحدهما : ﴿أَوْ كُظِّلِمَتْ﴾ [٤٠] ، ثانيهما : ﴿ظُلِمَتْ بِعَظْمِهَا﴾ [٤٠] .

وموضعٌ بالنمل : ﴿أَمْ نِيْهْدِيْكُمْ فِي ظُلْمَتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [٦٣] .

وموضعٌ بالأحزاب : ﴿لِيُخْرِجَكُمْ مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [٤٣] .

وموضعٌ بفاطر : ﴿وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ [٢٠] .

وموضعٌ بياسين : ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [٣٧] .

وموضعٌ بالزمر : ﴿فِي ظُلْمَتٍ ثَلَاثٍ﴾ [٦] .

وموضعٌ بالحديد : ﴿لِيُخْرِجَكُمْ مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [٩] .

وموضعٌ بالطلاق : ﴿لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى

النُّورِ﴾ [٦] .

وقال ابنُ النازم : « وبابُ الظلام - أي الظلمة - بالظاء ، وأوَّلُ ذلك في

البقرة قوله تعالى : ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ [١٧] ، ووقعت في مائة موضع ^(١) » انتهى .

قلتُ : وتبعه غالبُ شراح هذه المقدمة على عدّها مائة ، وفيه نظرٌ ، فتأمل ^(٢) .

(١) الحواشي المفهمة ص ٢٩ .

(٢) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٤-١٧٥ : « وأما الظلمة وهي ضدُّ النور ، فوقعَت في مائة موضع ، كذا ذكره ابنُ المصنّف وتبعه زكريا ، وفي شرح الروميِّ والمصريِّ : في ستة وعشرين موضعاً ، وهو الصواب » ، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص ٤٣٤-٤٣٧ .

ثامن عشرها : (ظَفِرٌ) بضمّ الفاءِ في الآية ، ويجوز تَسْكِينُهَا ، وعليه مشى الناظمُ هنا .

والظَّفَرُ معروفٌ يكون بالأيدي والأرجل . ويقال : فيه أَظْفَرُ أيضاً . وجمعُ ظَفَرٍ أَظْفَارٌ وأظافير . وقيل : أظافير جمعُ أَظْفُور . وقيل : هو جمع الجمع ، كما قيل : أحيان وأحيان ، وأقوال وأقاويل .

والتَّظْفِيرُ : أخذك الشيءَ بأطرافِ أَظْفَارِكَ وتخديشك إياه . ولم يقع في القرآن لفظُ (ظَفِرٌ) إلا قوله تعالى : ﴿ كَلَّ ذِي ظُفْرٍ ﴾ بالأنعام [١٤٦] ^(١) .

تاسع عشرها : (انتَظِرْ) من الانتظارِ وهو الارتقَابُ والتوقعُ ^(٢) ، والواردُ منه القرآنُ أربعةَ عشرَ / موضعاً ^(٣) :

اثنان بالأنعام أولهما : ﴿ قُلِ انتَظِرُوا ﴾ [١٥٨] ، ثانيهما : ﴿ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾ [١٥٨] .

ومثلها الأعراف : ﴿ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴾ [٧١] .
وحمسة بيونس : ﴿ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴾ [٢٠] ، ﴿ فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا ﴾ [١٠٢] ، ﴿ قُلْ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴾ [١٠٢] .

(١) انظر اللسان ٢٥٤/٨ ، مادة (ظ ف ر) ، وعمدة الحفاظ ٦/٣ ، والتمهيد ص ٢٣٤ ، والخواشي الأزهريّة ص ٧٣ .

(٢) انظر اللسان ١٩٢/١٤ ، مادة (ن ظ ر) .

(٣) كما في التمهيد ص ٢٢٩ ، والخواشي المُفهِمة ص ٢٩ ، والخواشي الأزهريّة ص ٧٣ ، واللائئ السنيّة لوحة ٢٦/أ ، والفوائد السريّة لوحة ٤٩/ب ، والمنح الفكرية ص ١٧٥ .

- واثنان هود : ﴿وَأَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [١٢٢] .
- واثنان بالسجدة : ﴿وَأَنْتَظِرِ إِنَّهُمْ مُنْتَظِرُونَ﴾ [٣٠] .
- وموضع بالأحزاب : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾ [٢٣] .
- العشرون : (ظَمًا) بالهمز وهو العطش ، يقال : ظَمِئْتُ أَظْمًا ^(١) . والواقع منه في القرآن ثلاثة ^(٢) :
- واحد بالتوبة وهو قوله تعالى : ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ [١٢٠] .
- وواحد بطله وهو قوله تعالى : ﴿وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [١١٩] .
- وواحد بالنور : ﴿يَحْسِبُهُ الظَّمَّانُ مَاءً﴾ [٣٩] .
- وأما (الظَّما) بلا همز ، فمعناه : الرِّقَّةُ ، يقال : عَيْنٌ ظَمِيَاءُ أي رقيقة الجفن ^(٣) .
- وفي البيت إسكانُ الراءِ مِنْ (ظَلِهَر) ، وحذفُ تنوين (شَوَاطُ) للوزن ، وألفُ (ظَلَمًا) للإطلاق ، وألفُ (ظَمًا) مُنْقَلِبَةٌ عن الهمزة ساكنة للوقف ^(٤) .

(١) انظر اللسان ٢٦٨/٨ ، مادة (ظ م أ) ، وعمدة الحفاظ ١٨/٣ .

(٢) كما في الحواشي الأزهريّة ص ٧٣ ، والدقائق المحكّمة ص ٩١ ، والمنح الفكرية ص ١٧٥ .

(٣) انظر اللسان ٢٦٩/٨ ، مادة (ظ م أ) .

(٤) قاله التاذفي في الفوائد السريّة لوجه ٤٩/ب .

٥٥- أَظْفَرَ ، ظَنَّا كَيْفَ جَاءَ، وَعِظَ سِوَى عِصِينَ، ظَلَّ التَّحْلِيلُ زُخْرُفٍ سَوَا
الحادي والعشرون : (أَظْفَرَ) من الإظفار وهو الثَّصْرَةُ ، والإظفار من الظُّفُور
وهو الفوز . يقال : ظَفَرَ الرجلُ بِمَاجَتِهِ ، يَظْفَرُ ظَفْرًا إِذَا فَازَ بِهَا . وَالظَّافِرُ :
الغالبُ .

والوارد في القرآن منه موضع واحد : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ بالفتح
[٢٤] .

وقيل : أصلُ الإظفار من الظُّفَرِ بضمِّ الظاءِ ؛ لأنَّ قولهم : ظَفَرَ بكذا معناه :
أَنشَبَ ظُفْرَهُ فِي الشَّيْءِ ، أَيِ عَلِقَ بِهِ فَتَمَكَّنَ مِنْهُ ^(١) .
الثاني والعشرون : الظَّنُّ ، وإليه أشار الناظم بقوله : (ظَنَّا) . والظَّنُّ : تَحْوِيزُ
أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ . يقال : ظَنَّ يَظُنُّ ظَنًّا .

ويأتي بمعنى الشكِّ ، واليقينُ نحو قوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ
وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة ٤٦] ، فإنه سبحانه وتعالى مدَّحَهُمْ عَلَى اليقينِ بِالْبَعْثِ
لَا عَلَى الشكِّ ؛ لأنَّ الشكَّ فِي الْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ كَفَرٌ يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ
الذَّمَّ وَالْعِقَابَ لَا الْمَدْحَ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَرَاءَ الْمُجْرِمُونَ النَّارُ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ

(١) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٥٣٥ ، مادة (ظفر) ، واللسان ٢٥٤/٨ - ٢٥٥ ، مادة
(ظ ف ر) ، وعمدة الحفاظ ٥/٣ ، والتمهيد ص ٢٢٤ ، والخواشي المفهومة ص ٢٩ ،
والفوائد السريّة لوجه ٥٠/أ .

مُؤَاقِعُهَا ﴿الكهف ٥٣﴾ أي / أيقنوا بذلك ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا ٦٢/ب مَصْرَفًا﴾ [الكهف ٥٣] ^(١) .

وليس الظنُّ في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ﴾ [البقرة ٤٦] . بمعنى التهمة كما ذكره ابنُ النَّاظم ^(٢) ، ولا بمعنى الظنِّ حقيقةً وهو الحسابُ ، بل بمعنى اليقين كما تقدَّم ^(٣) .

وأما الظنُّ بمعنى الشكِّ فمنه قوله تعالى : ﴿وَلَنَنْتَظِرَ بِالسَّوْءِ﴾ [الفتح ١٢] . ومنه : ﴿وَتَطْمَنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونًا﴾ [الأحزاب ١٠] .

قلتُ : وهذا اصطلاحُ الفقهاءِ فإنَّ الظنَّ عندهم : الترددُ بين أمرين سواء استويا أو رَجَحَ أحدهما على الآخر . وعند أهل الأصول الشكُّ : تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر . والظنُّ : تجويزُ أمرين أحدهما أرجحُ من الآخر ، والمرجوحُ هو الوهمُ ^(٤) .

فإذا علمتَ ذلك ، ففي كتاب الله العزيز من هذا اللفظِ ستةٌ وستون موضعاً ^(٥) ، فلا نطولُ بالتعداد .

(١) انظر كتاب الظاءات للبدائي ص ٢٤-٢٦ ، واللسان ٢٧١/٨ ، مادة (ظ ن ن) ، وعمدة الحفاظ ١٨/٣ ، والتمهيد ص ٢٢٦ .

(٢) في : الحواشي المفهمة ص ٢٩ .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السرية لوحة ٥٠/أ .

(٤) ذكر كل هذا ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧٧ ، وانظر هذه التعاريف في موسوعة كشاف مصطلحات الفنون والعلوم للعلامة التهانوري ١١٥٣/٢-١١٥٤ .

(٥) صوابه : تسعة وتسعون ، انظر المعجم المفهرس ص ٤٣٩-٤٤٠ .

وقوله : (كَيْفَ جَا) أي كيف تصرف منه ^(١) .

الثالث والعشرون : (عِظْ) من الوَعْظ ، وكلُّها بالظاء نحو : ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة ٦٦] .

والوَعْظُ لغةٌ : التخويف ^(٢) .

واصطلاحاً : التخويفُ من عذاب الله والترغيبُ في ثوابه . وقال الخليل : « هو التذكيرُ بالخير ممَّا يرقُّ له القلبُ » ^(٣) انتهى .

والاسمُ منه : عِظَّةٌ ، وجمعُ العِظَّةِ عِظَّاتٌ . وجمعُ الموعِظَةِ مَوَاعِظُ .

وقال الناظمُ في التمهيد : « وأما الوَعْظُ : فهو التخويفُ من عذاب الله تعالى والترغيبُ في العملِ القائِدِ إلى الجنة » ^(٤) انتهى .

وإنما وصَفَ العملَ بكونه قائداً إلى الجنة ؛ لكونه سبباً إلى رحمة الله تعالى التي هي سببٌ لدخولِ الجنة .

وكلُّه بالظاء وقد وقع في القرآن منه خمسة وعشرون موضعاً :

(١) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبرى على المقدمة نصُّه : « (كَيْفَ) اسمٌ مُبْهَمٌ غيرُ متمكِّن ، وإنما حُرِّكَ آخرُهُ لالتقاء الساكنين ، وبُنِيَ على الفتح ، وهو للاستفهام عن الأحوال ، طاش كبرى » . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٧٤ .

(٢) انظر عمدة الحفاظ ٣٧٤/٤ .

(٣) ذكره ابنُ الجزريِّ في التمهيد ص ٢٣١ ، وابنُ الناظم في الحواشي المفهومة ص ٢٩ ، وانظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٧٦ ، مادة (وعظ) .

(٤) التمهيد ص ٢٣١ .

منها بالبقرة أربعة أوَّلها قوله تعالى : ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٦٦] ، ثانيها :
﴿ يَعِظُكُم بِهَا ﴾ [٢٣١] ، ثالثها : ﴿ ذَٰلِكَ يُوعِظُ بِهِ ﴾ [٢٣٢] ، رابعها :
﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [٢٧٥] .

خامسها بآل عمران : ﴿ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٨] .

سادسها بالنساء : ﴿ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ ﴾ [٣٤] ، سابعها بها أيضاً : ﴿ إِنَّ
اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهَا ﴾ [٥٨] ، ثامنها بها : ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ ﴾ [٦٣] ،
تاسعها بها : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ [٦٦] .

عاشرها بالمائدة : ﴿ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٦] .

حادي عشرها / في الأعراف : ﴿ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةٌ ﴾ [١٤٥] ، ثاني ١/٦٣
عشرها بها : ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ﴾ [١٦٤] .

ثالث عشرها بيونس : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [٥٧] .

رابع عشرها هود : ﴿ إِنِّي أَعْظُكَ ﴾ [٤٦] ، خامس عشرها بها : ﴿ وَمَوْعِظَةٌ
وَذِكْرٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٢٠] .

سادس عشرها بالنحل : ﴿ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُم ﴾ [٩٠] ، سابع عشرها بها :
﴿ وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ ﴾ [١٢٥] .

ثامن عشرها بالنور : ﴿ يَعِظُكُم ﴾ [١٧] ، تاسع عشرها بها : ﴿ وَمَوْعِظَةٌ
لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٣٤] .

العشرون والحادي والعشرون بالشعرَاء : ﴿أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ
الْوَاعِظِينَ﴾ [١٣٦] .

الثاني والعشرون بلقمان : ﴿وَهُوَ يَعِظُهُ﴾ [١٣] .

الثالث والعشرون بسبأ : ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ [٤٠] .

الرابع والعشرون بالمجادلة : ﴿ذَالِكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ﴾ [٣] .

الخامس والعشرون بالطلاق : ﴿ذَالِكُمْ يُوعَظُ بِهِ﴾ [٢] .

وقال بعضُ الشَّراح ^(١) : « وَ (عَظَ) بمعنى التَّخْوِيفِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَالتَّرْغِيبِ فِي ثَوَابِهِ ، وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ تِسْعَةُ مَوَاضِعَ ، أَوَّلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى بِالْبَقَرَةِ : ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٦٦] » وفيه نظرٌ ، فتأمل .

ثم أخبرَ الناظمُ رحمه الله هنا أنه لم يقع في القرآن من ذلك بالضادِ سِوَى موضعٍ واحدٍ ، قوله في الحجر : ﴿كَمَا أَنزَلْنَاهُ عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾ ^(٢) الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [٩١] .

وقيل : الاستثناءُ منقطعٌ ، فإن عِضِينَ مَبَيْنٌ لـ (عَظَ) في المادة ؛ إذ هو جمع عِضَةٍ ، وَأَصْلُهَا عِضْنَةٌ أَوْ عِضْوَةٌ ^(٣) ، وَالْمَحْذُوفُ عَلَى الْأَوَّلِ الْهَاءُ ^(٤) ، وَعَلَى الثَّانِي

(١) يقصد به : شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ، انظر منه ص ٩٢ ، وأيضاً التاذي في الفوائد السريّة لوجه ٥٠/أ .

(٢) انظر اللسان ٢٦٢/٩ ، مادة (ع ض هـ) .

(٣) في هامش (س) نقل من شرح طاش كبري على المقدمة نصّه : « حُدِفَتِ الْهَاءُ الْأَصْلِيَّةُ كَمَا حُدِفَتِ فِي شَفِّهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُجْمَعُ عَلَى عِضَاةٍ ، وَتُصَغَّرُ عَلَى عِضِيَهَةٍ ، وَالْجَمْعُ =

الواو ^(١) .

وفيه إشارة إلى أن (عَضِينَ) في قوله تعالى : ﴿ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ بالضاد لا بالظاء .

والعِضَةُ : التفرقة ، ﴿ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ أي جعلوه فرقا وأنواعا ، فقال بعضهم : سحر ، وقال بعضهم : كهانة إلى غير ذلك ^(٢) .
وقيل بمعنى : جعلوه مقسما أقساما ، قسم يؤمن ببعضه ويكفر ببعضه ، وقول شيخ الإسلام زكريا في تفسير (عَضِينَ) : « أي مُتَفَرِّقِينَ » ^(٣) فيه نظر ^(٤) .

= والتصغير يردان الكلمات إلى أصولها ، طاش كبري . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٧٥ .

(١) في هامش (س) نقل من شرح طاش كبري على المقدمة نصه : « قوله : « وعلى الثاني » : الواو ، فيه ... لأن جمعه : عِضَوَات ، فعلى الأول معناها : الكذبُ والبُهتان . وقيل : السَّحَرُ في لغة قريش ، وهم يقولون للساحر : عَاضِيَةً . وعلى الثاني معناها : التفرُّق . قال الأصمعي : في الدارِ فَرَقٌ من الناس وعِزُونَ وعِضُونَ وأَصْنَاف بمعنى واحد ، طاش كبري . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٧٦ .

(٢) انظر اللسان ٢٦٤/٩ ، مادة (ع ض هـ) .

(٣) الدقائق المحكمة ص ٩٢ .

(٤) ما ذكره الشارح من قوله : « وقيل : الاستثناء منقطع ... إلى هنا » نقله بحروفه من الفوائد السرية لوحة ٥٠/ب .

الرابع والعشرون : (ظَلَّ) بفتح الظاء بمعنى الدَّوام ، ولم يجئ منه في القرآن العظيم ولا في الكلام غير الفعل الماضي والمضارع ، ولم يجئ منه اسم فاعل ولا اسم مفعول .

ب/٦٣ والواقع منه القرآن تسعة / مواضع ^(١) :

أحدهما : ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (٢) يَتَوَارَى في النحل [٥٩] ،
والثاني : ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (٣) أَوَمَنْ في الزخرف [١٨] .

وإلى تساوي السورتين من جهة اتحاد موضعي (ظَلَّ) في اللفظ أشار بقوله :
(سَوَا) بفتح السين مع القصر على قراءة حمزة وهشام في الوقف ^(٤) ، أي هما متساويان ، والأصل فيه المد ، ولذا كُتِبَ بالألف .

ويُحتمل قصره للوزن ، وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل بخلاف (سَوَى)
بكسر السين في قوله : (سَوَى عِضِينَ) المتقدمة فإنها بمعنى : غير . وقصره على
الأصل ، ولذا كُتِبَ بالياء ؛ لانقلاب ألفه عنها ^(٥) .

وقيل : إنَّ (ظَلَّ) بمعنى : صار ^(٦) . وقال بعضهم : المشهور أنَّ (ظَلَّ) في
هاتين السورتين وهما سورتا النحل والزخرف بمعنى : صار ، فيدلُّ على الصيرورة

(١) كما في الحواشي المفهمة ص ٢٩-٣٠ ، والحواشي الأزهرية ص ٧٥ ، واللائى السنية
لوحه ٢٦/ب ، والدقائق المحكمة ص ٩٢ .

(٢) انظر التيسير ص ٣٩-٤٠ ، والنشر ٤٣٢/١ .

(٣) قاله التادفي في الفوائد السرية لوحه ٥٠/ب .

(٤) انظر كتاب الطاءات للداني ص ٣٣ ، ولطائف الإشارات ٢٣٥/١ .

والانتقال ^(١) .

٥٦- وَظَلْتِ ، ظَلْتُمْ ، وَبِرُومٍ ظَلُّوا كَالْحَجَرِ ، ظَلَّتْ شَعْرًا نَظْلُ
٥٧- يَظْلَلْنَ ، مَخْطُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ وَكُنْتَ فَظًّا ، وَجَمِيعَ النَّظَرِ
٥٨- إِلَّا بِ: وَيَلْ، هَلْ، وَأُولَى نَاصِرَةٍ وَالْفَيْضُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَةٌ
الثالثُ مِنْ مَادَّةٍ : ظَلَّ (ظَلَّتَ) بَطِهَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْظُرِي إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي
ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاصِفًا ﴾ [٨٨] .

الرابعُ فِي الْوَاقِعَةِ : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [٥١] .
الخامسُ فِي الرُّومِ : ﴿ لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [٥١] .
السادسُ بِالْحَجَرِ : ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِنْ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾
[١] ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ النَّاسِمْ بِقَوْلِهِ : (كَالْحَجَرِ) .
السابعُ وَالثَّامِنُ بِالشَّعْرَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ ﴾ [٤] ، وَقَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ فَتَظَلُّ لَهَا عَافِئِينَ ﴾ [٧١] ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : (ظَلَّتْ شَعْرًا
نَظْلُ) .

التاسعُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ بِشُورَى [٣٣] ، وَإِلَيْهِ
أَشَارَ بِقَوْلِهِ : (يَظْلَلْنَ) .

(١) انظر الفوائد السرية لوجه ٥١/١ .

فهذه التسعة الألفاظ كلها بالظاء ^(١) ، كما فهم من منطوق كلامه ، وأخيرك بالمفهوم أن الضلال ضد الهدى وهو بالضاد نحو : ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدر] . [٣١]

١/٦٤ الخامس والعشرون : (الحَظْرُ) وهو المنع في موضعين أحدهما / الإسرائ : ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [٢٠] أي ممنوعاً ، ثانيهما : ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ بالقمر [٣١] ^(٢) .

وهذا مشتق في الأصل من : حَظَرَتِ الشَّيْءَ أي حُرَّتْهُ . ثم استعمل بمعنى المنع ؛ لأنَّ الحائِزَ للشيء مانعٌ غيره منه .
والمُحْتَظِرُ : الذي يعملُ الحَظِيرَةَ . والحَظِيرَةُ : هي ما يعملها الراعي ونحوه من القصبِ وقُضبانِ الشجرِ ليحفظَ بها نفسه .

(١) في هامش (س) نقل من شرح طاش كبري على المقدمة نصُّه : « وأما ما عداها فبالضاد ، إما من الضلال ضد الهدى ، وبه صرح الشارح بقوله : « ضد الهدى إلخ » . أو من الامتزاج ، كقوله تعالى : ﴿أَوِ ادْضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة ١٠] . أو بمعنى الهلاك ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر ٤٧] . أو بمعنى البطلان ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾ [الكهف ١٠٤] ، وفي آية أخرى : ﴿أَضَلَّ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد ١] . أو بمعنى : التحير ، كقوله تعالى : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى ٧] . أو بمعنى التَّغْيِبِ ، كقوله تعالى : ﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [الأعراف ٣٧] ، وفي آية : ﴿لَا يُضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه ٥٢] ، طاش كبري .
وانظر في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٨٠ .

(٢) انظر كتاب الطاءات ص ٤٤ ، والفوائد السرية لوحة ٥١/أ .

وَهَشِيمُ الْمُحْتَظَرِ : مَا تَسَاقَطَ مِنْ حَائِطِهَا . وَقِيلَ : مَا يَجْمَعُهُ صَاحِبُ الْحَظِيرَةِ لَعْنَمِهِ . وَالهَشِيمُ : النَّبَاتُ الْيَابِسُ الْمُتَكَسِّرُ .

وَأَصْلُ (الْحَظَرِ) بِمَعْنَى الْمَنْعِ : مِنْ جَمْعِ الشَّيْءِ فِي حَظِيرَةٍ ، ثُمَّ سُمِّيَ كُلُّ مَنْعٍ حَظَرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَظِيرَةٍ ، صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ ^(١) .

وَقِيلَ : الْمُحْتَظَرُ : مَاخُودٌ مِنَ الْحَظَرِ ، وَهُوَ جَمْعُ الشَّيْءِ فِي حَظِيرَةٍ ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَنْعِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ مَنْ جَمَعَ شَيْئًا فِي حَظِيرَتِهِ فَقَدْ مَنَعَ غَيْرَهُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّهُ بِالضَّادِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْحُضُورِ وَهُوَ ضِدُّ الْغَيْبَةِ ^(٢) .

السادس والعشرون : فَظًّا ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ : (وَكُنْتُ فَظًّا) . وَالْفَظُّ : الرَّجُلُ الْكَرِيمُ الْخُلُقُ ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْفَظَاظَةِ وَهِيَ الْغَلَاظَةُ وَالتَّجَافِي ^(٣) .

وَقَالَ فِي التَّمْهِيدِ : « مُشْتَقٌّ مِنْ فَظِّ الْكَرْشِ ، وَهُوَ مَأْوُهُ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ فِي آلِ عِمْرَانَ : ﴿ وَلَوْ كُنْتُ فَظًّا ﴾ [١٥٩] .

وَضَارَعَهُ فِي اللَّفْظِ (الْفَضُّ) الَّذِي مَعْنَاهُ : الْفَكُّ وَالتَّفْرِقَةُ . تَقُولُ : فَضَضْتُ الطَّابِعَ أَيَّ فَكَكْتُهُ . وَانْفَضَّ الْجَمَاعَةُ أَيَّ تَفَرَّقُوا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَنْفَضُّوا

(١) يَقْصِدُ بِهِ السَّمِينُ الْحَلِيُّ صَاحِبَ عَمْدَةِ الْحِفَافِ ، انْظُرْ مِنْهُ ٤٩٤/١ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ النَّازِمِيُّ فِي الْفَوَائِدِ السَّرِّيَّةِ لَوْحَةِ ٥١/ب .

(٢) انْظُرِ اللَّسَانَ ٢٢٩/٣ ، مَادَّةُ (حَظَر) ، وَالتَّمْهِيدُ ص ٢٣٢ ، وَالْحَوَاشِي الْمَفْهُمَةُ ص ٣٠ ، وَالْحَوَاشِي الْأَزْهَرِيَّةُ ص ٧٦ ، وَاللَّائِي السَّنِيَّةُ لَوْحَةُ ٢٦/ب ، وَالدَّقَائِقُ الْمُحْكَمَةُ ص ٩٤ ، وَالْفَوَائِدِ السَّرِّيَّةُ لَوْحَةُ ٥١/ب ، وَالْمَنْحُ الْفِكْرِيَّةُ ص ١٨٢ .

(٣) انْظُرْ مَفْرَدَاتِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ ص ٦٤٠ ، مَادَّةُ (فَظ) .

مِنْ حَوْلِكَ ﴿[آل عمران ١٥٩] انفضوا إليها أي تفرّقوا﴾ ^(١) .

السابع والعشرون : النَّظَرُ ، وإليه أشارَ الناظمُ بقوله : (وَجَمِيعَ النَّظَرِ) أي احفظ جميع النَّظَرِ فإنه بالظاء ، والذي وقع منه في كتاب الله تعالى ستة وثمانون موضعاً ، وهو مشتقٌّ مِنْ : نَظَرْتُ الشيءَ أَنْظَرُهُ فَأَنَا نَاطِرٌ . والشيءُ مَنْظُورٌ إليه ، والنظيرُ : المثل .

وضارعه في اللفظ (النَّضْرُ) بالضاد الذي معناها : الحُسْنُ ؛ لأنه مشتقٌّ مِنْ النَّضَارَةِ وهي الحُسْنُ ^(٢) ، وإليه أشارَ بقوله : (إِلَّا بِـ : وَيَلِّ ، هَلْ ، وَأُولَى نَاضِرَةً) يعني أنَّ جميعَ النَّظَرِ كُلِّهِ بالظاءِ إلا في ثلاثة مواضع فإنه بالضاد :

٦٤/ب أحدهما / مذكورٌ في قوله تعالى : ﴿وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ : ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين ٢٤] .

والثاني قوله تعالى : ﴿وَلَقَلْنَهُمْ نَضْرَةَ وَسُرُورًا﴾ [١١] في ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ .

والثالث في القيامة وإليه أشارَ بقوله : (وَأُولَى نَاضِرَةً) وهو قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة ٢٢] وقيدَها بالأولى ؛ لثلاث تشابه بالثانية على من لم يتأمل المعنى ، واستغنى عن تعيينه سورتهما بذكرها ؛ إذ لا نظيرَ للفظها .

(١) التمهيد ص ٢٣٢ ، وانظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٦٣٨ ، مادة (فضض) ، ولطائف الإشارات ٢٣٦/١ ، والفوائد السريّة لوحة ٥١/ب .

(٢) انظر مفردات ألفاظ القرآن ص ٨١٠ ، مادة (نضر) ، وعمدة الحفاظ ٢١٧/٤ ، والتمهيد ص ٢٢٧ .

وهذه الثلاثة كلها بالضاد فإنها مأخوذة من التضارة كما تقدّم .
وفي الحديث : « نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا » ^(١) ،
ويروى بتشديد الضاد وتخفيفها .
الثامن والعشرون : (الْغَيْظُ) وهو الامتلاء والحنق . وقيل : شِدَّة الغضب ،
وبه صرَّح صاحبُ العُمدة ^(٢) .
والواردُ منه في القرآن أحدَ عشرَ موضعاً منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا
عَضُّوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ [آل عمران ١١٩] ، ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾
[آل عمران ١١٩] ، ﴿ وَالْكَافِرِينَ الْغَيْظُ ﴾ [آل عمران ١٣٤] ، ﴿ سَمِعُوا لَهَا
تَغِيْظًا وَزَفِيرًا ﴾ [الفرقان ١٢] ^(٣) .

فإن قلت : ما معنى سماعُ التَّغِيْظِ مع أنه غيرُ مسموعٍ في نفسِ الأمر ؟
قلتُ : المرادُ به سماعُ غليانها ، أي سمعوا لجهنم غلياناً وأزيزاً كما يُسمعُ من
غليانِ القدر ^(٤) .
وإن كان بمعنى النقصان فهو بالضاد ^(٥) ، ووقع منه موضعان أحدهما بالرَّعد

(١) رواه الترمذي ، في : « كتاب العلم » ، باب : « ما جاء في الحثِّ على تبليغ السماع »
٣٤/٥ .

(٢) أي عُمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ، انظر منه
٢٢٦/٣ .

(٣) انظر التمهيد ص ٢٢٦ .

(٤) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوجه ٥٢/أ .

(٥) انظر كتاب الظاءات ص ٢٩ ، والآلئ السنيّة لوجه ٢٧/أ ، والدقائق المحكمة ص ٩٥ .

وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ ﴾ [٨] ، وثانيهما يهود وهو قوله تعالى : ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [٤٤] ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لَا الرِّغْدُ وَهُوَ قَاصِرَةٌ) يعني أن كلا منهما قُصِرَ فصارَ ضاداً ^(١) .

وقيل : أشار بقوله : (قَاصِرَةٌ) أي قاصِرَةُ الحُكْمِ على هاتين اللفظتين فإنهما بالضاد ؛ لأنهما مأخوذتان من : غَاضَ يَغِيضُ الماءَ ، إذا نَقَصَ ، وما عداها بالظاء .

٥٩- وَالْحَظُّ لَا الْحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ وَفِي ظَنِّينِ الْخِلَافُ سَامِي

التاسع والعشرون : (الْحَظُّ) بالظاء إذا كان بمعنى : النصيب والجدُّ . يقال : فلانٌ محظوظٌ إذا كان ذا حظٍّ من الرِّزْقِ ^(٢) .

١/٦٥ ووقع من ذلك في الكتاب العزيز سبعة مواضع ^(٣) / منها بآل عمران قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ الْأَلَّا بِجَعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ ﴾ [١٧٦] .

فإن كان بمعنى التحريض والحث فإنه بالضاد ^(٤) ، ولهذا قال : (لَا الْحِضُّ عَلَى الطَّعَامِ) ، ووقع منه في القرآن ثلاثة مواضع :

أحدها بالحقاقه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [الحاقة ٣٤] .

(١) قاله ابنُ النّائِمِ في الحواشي المُفهِمة ص ٣١ ، والتاذي في الفوائد السريّة لروحة ١/٥٢ .

(٢) انظر عمدة الحفاظ ١/٤٩٤ .

(٣) في (ت) و(ز) : تسعة مواضع ، والصواب ما أثبتته ، انظر المعجم المفهرس ص ٢٠٧ .

(٤) انظر القاموس المحيط ١/٢٦٦ .

والثاني بالفجر قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [١٨] ^(١) .
والثالث في سورة الماعون قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴾ [٣] .
فائدة :

قال الخليل : « الفرقُ بين الحثِّ والحضِّ : أن الحثَّ يكون في السيرِ والسوقِ وكلِّ شيءٍ . والحضُّ لا يكون في سيرٍ ولا سوقٍ » ^(٢) . ويؤخذُ من كلامهم أن كلَّ حضٍّ حثٌّ ، وليس كلُّ حثٍّ حضًّا .

وأما قوله تعالى : ﴿ بِضْنَيْنِ ﴾ بالتكوير [٢٤] فقرأها ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائيُّ بالظاءِ المشالة ، والباقون بالضادِ ^(٣) ، وإلى الخلاف فيها أشارَ الناظم بقوله : (وَفِي ظَنِّينِ الْخِلَافُ سَامِي) أي عالٍ مشهورٌ ^(٤) ؛ لأنَّ السُّمُوَّ هو العلُوُّ ، وعلُوُّه يقتضي شهرته ، ووجهها - أي الشهرة - وقوعه بين القراءِ السبعة كما تقدَّم .

وجهُ مَنْ قرأ بالظاءِ جعله اسمَ مفعولٍ مِنْ : (ظَنَنْتُ) المتعدِّي إلى واحدٍ بمعنى التُّهمة ، فيكونُ فعلاً بمعنى مفعولٍ ، والمعنى : وما محمدٌ ﷺ يُمْتَنِّهِمْ فيما يُوحِيهِ الله إليه مِنْ تحريفٍ أو نقصٍ أو زيادةٍ .

(١) في النسخ كلها: ﴿ وَلَا يَحْضُونَ ﴾ وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب ، انظر النشر ٤٠٠/٢ .

(٢) ذكره ابنُ الجزري في التمهيد ص ٢٢٥ ، وانظر اللسان ٢١٩/٣ ، مادة (ح ض ض) ، والخواشي المفهمة ص ٣١ ، والفوائد السريّة لوجه ٥٣/أ .

(٣) انظر التيسير ص ١٧٩ .

(٤) كذا في الدقائق المحكمة ص ٩٦ .

وَوَجْهُهُ مَنْ قَرَأَ بِالضَّادِ جَعَلَهُ اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ : (ضَنَّ) اللّازِمِ بِمَعْنَى : يَخِيلُ ،
فَيَكُونُ فِعْلاً بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، وَالْمَعْنَى : وَمَا مُحَمَّدٌ ﷺ بِبَخِيلٍ عَلَى النَّاسِ بَيَانٌ مَا يُوحَى
إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ^(١) .

وعلى الأولِ رَسَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ قِرَاءَتَهُ ، وَعَلَى الثَّانِي رَسَمُ الْإِمَامِ ^(٢) .
وَفِي إِثَارِ النَّازِمِ ذَكَرَ (ظَنَيْنِ) بِالظَّاءِ إِيْمَاءً إِلَى اخْتِيَارِهِ الظَّاءَ عَلَى الضَّادِ فِي
الْقِرَاءَةِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُحَقِّقِ الْجَعْفَرِيِّ ^(٣) بِنَاءً عَلَى أَنَّ نَفْيَ الْمُحَقِّقِ أَوَّلَى مِنْ نَفْيِ
الْمُقَدَّرِ ^(٤) .

(١) انظر إتحاف فضلاء البشر ٥٩٢/٢-٥٩٣ .

(٢) ذَكَرَ كُلُّ هَذَا ابْنِ النَّازِمِ فِي الْحَوَاشِي الْمَفْهُمَةِ ص ٣١ ، وَنَقَلَهُ بِتَصَرُّفٍ مِنَ الْحَوَاشِي
الْأَزْهَرِيَّةِ ص ٧٨ ، وَالْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ١٨٦ ، وَانْظُرْ سَمِيرَ الطَّالِبِينَ لِلْإِمَامِ الضُّبَّاعِ ص ١٠٥ .
وَفِي هَامِشِ (س) : « أَيُّ وَبَقِيَةِ الرُّسُومِ ، لَكِنَّ الْوَضْعَ الْكُوفِيَّ يَرْفَعُ خُطْبَةً يُشَبِّهُ خَطَّ الظَّاءِ »
انظر شرح طاش كبري على الجزرية ص ١٨٧ .

(٣) فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعَقِيلَةِ الْمُسَمَّى بِـ : جَمِيلَةُ أَرْبَابِ الْمَرَاوِدِ شَرْحَ عَقِيلَةِ أَتْرَابِ الْقَصَائِدِ
لَوْحَةُ ١١٦/أ .

(٤) مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ قَوْلِهِ : « وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَضْنِينَ ﴾ فَقَرَأَهَا ... إِلَى هُنَا » نَقَلَهُ
بِحُرُوفِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ السَّرِّيَّةِ لَوْحَةُ ٥٣/أ-ب ، وَقَالَ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص
١٨٧ : « وَأَمَّا قَوْلُ الْمَصْرِيِّ : وَفِي إِثَارِ النَّازِمِ ... إلخ فَمَحَلُّ بَحْثٍ وَنَظَرٍ ظَاهِرٌ ؛ إِذِ التَّرْجِيحُ
فِي الْمَعْنَى لَا يُغَيِّرُ رَسْمَ الْمَبْنَى ، وَمَا مُحَمَّدٌ ﷺ بِبَخِيلٍ عَلَى النَّاسِ فِي بَيَانِ الْوَحْيِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى إِلَيْهِ ، وَهُوَ تَحْقِيقُ لِقَوْلِهِ : ﴿ يَتَأَيَّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [الْمائدة ٦٧] .

تنبيه :

الكلمات التي ذكر الناظم فيها الظاء في الأبيات المتقدمة بعد (الظعن) مجرورة
بعضها بالعطف عليه لفظاً ، أو محلاً ، أو تقديرًا بعاطف مُقدِّر أو مذكور ،
وبعضها بالإضافة ، وقد يجوز نصب بعضها حكاية أو بعامل قبله ^(١) . / ب/٦٥

* * *

(١) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٩٦ ، وفي هامش (س) نقل من شرح طاش
كيري على المقدمة نصه : « فائدة : (الحَظْرُ) عَطِفَ على الكلمات المذكورة أيضاً ، أي
(الظَّا تَجِي) في (الحَظُّ لَا) عطف ، و (الحَضُّ) معطوف على (الحَظُّ) كما سبق .
و (عَلَى الطَّعَامِ) متعلق بـ (الحَضُّ) والألف واللام إما للجنس ، إذا كان هذا إشارة إلى ما
في القرآن ، أو هي عِوَضٌ عن المضاف إليه ؛ أي على طعام المسكين إذا كان المراد ذكرُ ما في
القرآن صريحاً . و (فِي ضَنِينِ) متعلق بـ (سَامِي) ، و (الخِلَافُ) مبتدأ ، و (سَامِي)
خيرُهُ ، طاش كيري « . هو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٨٥ .

[بَابُ التَّحْذِيرَاتِ]

٦٠- وَإِنْ تَلَاقَا الْبَيَانُ لَازِمٌ : أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ، يَعِضُ الظَّالِمُ

٦١- وَاضْطُرَّ مَعَ وَعَظَتْ مَعَ أَفْضَتْهُمْ وَصَفَّهَا : جِبَاهُهُمْ عَلَيْهِمْ

أخبر رحمه الله أن الضاد والطاء إذا تلاقيا - بأن لم يفصل بينهما فاصل - فبيان أحدهما من الآخر وإحكام الرياضة في بيان الضاد من الطاء : لازم للقارئ ؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل به صلاته على ما أفتى به شيخ الإسلام زكريا ^(١) ، وذلك نحو قوله تعالى في ألم نشرح : ﴿ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [٣] ، وفي الفرقان : ﴿ يَعِضُ الظَّالِمُ ﴾ [٢٧] ^(٢) ، وليس في هذا فاصل ساكن كما قيل ؛ لانقلاب لام ﴿ الظَّالِمُ ﴾ ظاء وإدغامها في الطاء ، وإنما وجب التحرز عن إدغام الضاد في الطاء ؛ لئلا يسبق اللسان إلى ما هو الأخف عليه وهو الإدغام ، وإن غفل عن ذلك أدغمت في الطاء ؛ لاجتماعهما في الصفات والقوة مع قرب المخرجين . والعرض إن كان بجارحة فبالضاد ، وإلا فبالطاء نحو قول بعضهم : عَطَّ الزمان ،

(١) في الدقائق المحكمة ص ٩٧ ، وقال العلامة أبو النصر التُّحْرَاوِيُّ (ت ١٢١٠ هـ) في حاشيته على الدقائق المحكمة لوحة ٦٥/ب : « فتبطل به صلاته ، أي في غير الفاتحة ، أو تعمَّد ، أو كان بدلاً عن الفاتحة » .

(٢) في هامش (س) نقل من شرح طاش كبري على المقدمة نصه : « (و) يَعِضُ » : مِنْ عَضَضْتُ بِاللُّقْمَةِ ، فَأَنَا أَعْضُ ، يُقَالُ : عَضَّه ، وَعَضَّ بِهِ ، وَعَضَّ عَلَيْهِ ، طاش كبري . وهو كذلك في النسخة المطبوعة من الشرح المذكور ص ١٨٨ .

وَعَظَّتِ الْحَرْبُ هَكَذَا قِيلَ ^(١) .

وقيل : بالضاد فيهما . قال في القاموس : « عَضُّ الزَّمانِ وَالْحَرْبِ ، وقيل : هما بالطاء ، وعَضُّ الأَسنانِ بِالضَّادِ » ^(٢) .

ثم أمر بتبيين الضاد من الطاء في قوله : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ ﴾ [البقرة ١٧٣] حيث وَقَعَ ، ومثل ذلك كلُّ ضادٍ وَقَعَ بعدها حرفٌ إطباقٍ ؛ لثلاثا يسبق اللسان إلى ما هو أخفُّ عليه وهو الإدغام ^(٣) .

وبتبيين الطاء من التاء في قوله تعالى : ﴿ أَوْعَظَّتْ ﴾ [١١٢] بالشعراء ؛ لثلاثا يَقْرُبُ من لفظِ الإدغام ، فالطاءُ مُظهرةٌ بلا خلافٍ عند القراء العشرة ، بخلافِ الطاءِ مع التاء في قوله تعالى : ﴿ أَحَطَّتْ ﴾ [النمل ١٤] ، و﴿ بَسَطَتْ ﴾ [المائدة ٢٨] ، فَإِنَّ الطاءَ مُدْغمةٌ مُظهرةٌ الإطباقِ بلا خلافٍ في ذلك أيضاً ، وقد تقدّم ذكره ^(٤) .

وبيان الضاد من التاء من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفْضَتْكُمْ مِنْ عَرْفَتِ ﴾ [البقرة ١٩٨] ؛ لثلاثا تُدْغَمُ في التاء لسكونها ورخاوتها وشدة التاء ^(٥) ، وهذا حكم كلِّ ضادٍ ساكنةٍ أتى بعدها حرفٌ من الحروفِ الشديدة نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ ﴾ [التوبة ٦٩] ، ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ ﴾ [الحجر ٨٨] .

(١) ذكره شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ٩٧ ، والتأذي في الفوائد السرية لوحة ٥٣/ب .

(٢) القاموس المحيط ٨٧٦/١ .

(٣) انظر الرعاية ص ١٥٩ ، والتمهيد ص ١٤١ ، والفوائد السرية لوحة ٥٣/ب .

(٤) انظر ص ٢٠٩-٢١٠ .

(٥) انظر الرعاية ص ١٦١ .

١/٦٦ ثم أمر بإخلاص الهاء من : جَبَاهُهُمْ وَعَلَيْهِمْ ، وإلى / ذلك أشار بقوله :
(وَصَفَ هَا : جَبَاهُهُمْ عَلَيْهِمْ) أي وأخلص مثل هاء ﴿جَبَاهُهُمْ﴾ [التوبة ٣٥] ،
و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة ٧] ، و﴿الْيَهُم﴾ [آل عمران ٧٧] ، وهاء ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة
٦] ، و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة ٢] ، و﴿الْهَهُ هَوْنُهُ﴾ [الفرقان ٤٣] ؛ لأنَّ الهاء
حرفٌ خفيٌّ فينبغي الحرصُ على بيانها ^(١) .

وفي البيت الأول حذفَ فاءَ الجزاءِ ضرورةً على حدِّ قوله :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا ^(٢)

أي فالله يشكرها .

وفي الثاني : تقديرَاتٌ دلَّت عليها قرينةُ المقامِ ؛ أي بينَ ضادَ (اضْطُرَّ) مع ظاءِ
(أَوْعَظْتَ) مع ضادِ (أَفْضَيْتُمْ) . وقصرَ هاءَ (جَبَاهُهُمْ) لضرورةِ الشَّعْرِ ،
و(عَلَيْهِمْ) معطوفٌ على (جَبَاهُهُمْ) بحذفِ الواوِ العاطفةِ ^(٣) .

* * *

(١) انظر الحواشي المفهومة ص ٣٢ ، والدقائق المحكمة ص ٩٨ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لعبد الرحمن بن حسن ، وعمامه :
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

انظر مغني اللبيب ٥٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ٤٠٢/٢ .

(٣) نقله الشارح من الفوائد السريّة لوحة ٥٤/أ .

[بابُ التَّوْنِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالْمِيمِ السَّاكِنَةِ]

٦٢- وَأَظْهَرَ الْعَنَّةَ مِنْ تَوْنٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّادًا ، وَأَخْفَيْنِ

٦٣- الْمِيمِ إِنْ تَسَكَّنَ بِعَنَّةٍ لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

أمرَ بإظهارِ صفةِ العَنَّةِ مِنَ المِيمِ والنونِ إذا كانتا مُشَدَّدَتَيْنِ ، وهي صفةٌ لازمةٌ لهما .

وإنما لم يذكر التنوين ؛ لأنه نونٌ حقيقةٌ في المخرج والصفة .

وإنما الفرقُ بينهما عدمُ ثباتِ التنوينِ في الوقفِ وفي صورةِ الخطِّ ، وأنه لا يكون إلا ^(١) زائداً على هجاءِ الكلمةِ ، فلهذا يعتني القراءُ بالتَّنْصِصِ عليه ، كقولهم : بابُ أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ ^(٢) ، وسيأتي بعد ذلك في كلامه ^(٣) .

وأما سيبويه وأتباعه فلم يذكروا إلا النونَ والميمَ ، قال سيبويه في ذكرِ الحروفِ التي بين الشديدةِ والرخوةِ : « ومنها حرفٌ يجري معه الصوتُ ؛ لأنَّ ذلك الصوتُ عَنَّةٌ مِنَ الأنفِ ، فإنما تُخرجهُ مِنْ أنْفِكَ واللسانُ لازمٌ لموضعِ الحرفِ ؛ لأنك لو أَمْسَكَتَ بِأنْفِكَ لم يجرِ معه صوتٌ ، وهو النونُ ، وكذلك الميمُ » ^(٤) .

(١) سقطت (إلا) من النسخ كلها ، والتصويب من إبراز المعاني ص ٧٥٠ .

(٢) ذكرَ كلُّ هذا أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٥٠ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ١٩٧ : « وأما قولُ المصريِّ : وإنما لم يذكر التنوين ، لأنه نونٌ حقيقةٌ في المخرج والصفة ... إلخ ، فليس في محله ؛ إذ الكلامُ في النونِ المُشَدَّدةِ والمُدْغَمِ ، ولا يُتصورُ أنه في نونِ التنوين ، مع أنَّ سيبويه وأتباعه لم يذكروا في حروفِ العَنَّةِ إلا النونَ والميمَ » .

(٣) انظر ص ٢٨٩ .

(٤) في الكتاب ٤/٤٣٥ .

وقال قبل ذلك : « وَمِنَ الْخِيَاشِيمِ تَخْرُجُ النُّونُ الْخَفِيفَةُ » ^(١) وأَرَادَ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ الْغَنَّةَ ، وَتُسَمَّى الْخَفِيفَةُ أَيْضاً ؛ لَخَفَّتْهَا وَخَفَائِهَا .

قال نصرُ بنُ عليٍّ الشِّيرَازِيُّ ^(٢) : « وَمِنْهَا حَرْفَا الْغَنَّةِ - وَهُمَا النُّونُ الْمِيمُ - سُمِّيَتَا بِذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِمَا غَنَّةً تَخْرُجُ مِنَ الْخِيَاشِيمِ ، وَهِيَ الصَّوْتُ الْمَحْصُورُ فِيهَا كَأَصْوَاتِ / الْحَمَائِمِ وَالْقَمَارِيِّ » ^(٣) انتهى .

ب/٦٦

وتقييدُ الشَّاطِئِ التَّوْنِ والنُّونِ والمِيمِ مع الْغَنَّةِ حَيْثُ سَكَنَ وَلَا إِظْهَارَ ^(٤) : « بَيَانٌ لِلْحَالَةِ الَّتِي تَصْحَبُ الْغَنَّةَ فِيهَا لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ ، لَا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَيْسَتْ لَازِمَةً لِلْغَنَّةِ لَا تَنْفَكُ عَنْهَا . فَلِذَلِكَ قَالَ : شَرْطُهَا أَنْ يَكُنَّ سَوَاكِنَ ، وَأَنْ يَكُنَّ مَخْفِيَّاتٍ أَوْ مُدْغَمَاتٍ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ نَصَّوْا عَلَى الْإِدْغَامِ فِيهِ بِغَيْرِ غَنَّةٍ ، وَاجْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّوْنِ .

فَإِنْ كُنَّ مَظْهَرَاتٍ أَوْ مُتَحَرِّكَاتٍ فَلَا غَنَّةَ ، فَالْعَمَلُ فِي النُّونِ لِلَّسَانِ ، وَفِي الْمِيمِ لِلشَّفَتَيْنِ عَلَى مَا سَبَقَ .

وَكَانَ يُجْزِئُهُ أَنْ يَشْتَرَطَ عَدَمَ الْإِظْهَارِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُنَّ سَوَاكِنَ » ^(٥) .

(١) الكتاب ٤/٤٣٢ .

(٢) المعروف بـ : ابن أبي مريم ، أستاذ عارف (ت ٥٦٢ هـ) ، غاية النهاية ٢/٣٣٧ .

(٣) في كتابه : المَوْضِحُ فِي وَجْهِ الْقَرَاءَاتِ وَعِلَلُهَا ١/١٧٧ .

(٤) حَيْثُ قَالَ فِي مَنْظُومَتِهِ ، الْبَيْتُ (١١٥١) :

وَعَنَّةٌ تَنْوِينٌ وَتُونٌ وَمِيمٌ أَنْ سَكَنَ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى

(٥) قاله أبو شامة في إبراز المعاني ص ٧٥٠ ، وأما ما نقله عن أبي عمرو فلم أقف عليه فيما

بين يدي من مصادر .

قال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغَنَّةِ المُسَمَّاةِ بالنونِ الخفيفةِ : « هذه النونُ ليست التي قد مرَّ ذِكْرُهَا فَإِنَّ تِلْكَ مِنَ الْفَمِّ ، وهذه مِنَ الْخِشُومِ » .
قال : « وشرطُ هذه أن يكون بعدها حرفٌ من حروفِ الْفَمِّ ؛ ليصحَّ إخفاؤها ، فإن كان بعدها حرفٌ من حروفِ الْحَلْقِ ، أو كانت آخرَ الكلامِ وَجَبَ أن تكون الأولى . فإذا قلتَ : ﴿ مِنْكَ ﴾ ، و﴿ عَنكَ ﴾ فمخرجُ هذه النونِ مِنَ الْخِشُومِ ، وليست تلك النونُ في التحقيق . فإذا قلتَ : ﴿ مَنْ خَلَقَ ﴾ [العنكبوت ٥٣] ، و﴿ مَنْ أَبُوكَ ﴾ فهذه هي النونُ التي مخرجُها مِنَ الْفَمِّ ، وكذلك إذا قلتَ : (أُعْلِنَ) وشبهه مما يكون آخرَ الكلامِ وَجَبَ أن تكون هي النونُ الأولى أيضاً » ^(١) ، وقد أشرنا إلى ذلك عند قوله : (وَغَنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخِشُومُ) .

وقولُ الناظمِ : (إِذَا مَا شُدُّدَا) يشملُ المُشَدَّدَتَيْنِ في كلمةٍ نحو : ﴿ أَلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [الناس ٦] ، و﴿ هَمَّ قَوْمٌ ﴾ [المائدة ١١] ، و﴿ لَهْمَتْ طَائِفَةٌ ﴾ [النساء ١١٣] . وفي كلمتين نحو : ﴿ مِّنْ نَّصِيرِينَ ﴾ [آل عمران ٢٢] ، و﴿ مَا لَهُمْ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [يونس ٢٧] .

وزاد ابنُ الناظمِ المُشَدَّدَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ نَحْوُ : ﴿ إِبْرَ اللَّهِ ﴾ [البقرة ٢٠] ، ﴿ وَلَمَّا ﴾ [البقرة ١٠١] ^(٢) ، وفيه بحثٌ ؛ إذ التشديدُ مُستلزمُ الإدغامِ ^(٣) .

(١) ذكرَ الشارحُ هذا القولَ بحروفِهِ عند شرح البيت (١٩) ، وانظر إبراز المعاني ص ٧٥٠ .

(٢) الحواشي المفهمة ص ٣٢ .

(٣) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٩٣ : « وفي بعضها مُشَدَّدَةٌ بغيرِ إدغامٍ ... ، وإن وقع إجمالاً في كلامِ ابنِ المصنَّف ، ولعلَّ هذا مرادُ خالدٍ ، حيث قال : « وفيه بحثٌ =

فائدة :

قال بعضهم : « والنون أصلٌ في الغنة من الميم ؛ لقربه من الخيشوم » ^(١) .
 وقوله : (وَأَخْفَيْنِ المِيمَ إِلَى آخِرِهِ) يعني أَنَّ المِيمَ السَّاكِنَةَ إِذَا أَتَى بَعْدَهَا بَاءٌ فَإِنَّ
 المختارَ عند أهلِ الأداء هو الإخفاءُ ، وعليه العملُ ، وهو مذهبُ ابنِ مجاهدٍ ^(٢) i/٦٧
 وابنِ بشيرٍ ^(٣) وغيرِهما ، وبه قال الداني ^(٤) . وذهبَ ابنُ المنادي ^(٥) إلى إدغامِها .
 قال الناظمُ في التمهيد في معرفة التجويد : « وبالإخفاءِ آخذٌ » ^(٦) ، ثم نقلَ عن
 شيخه ابنِ الجندي أنه قال : « اختلفَ أهلُ الأداءِ في الميمِ السَّاكِنَةِ إِذَا لَقِيَتْ
 بَاءً ، والصحيحُ إخفاؤها مطلقاً ؛ أي سواءً كانت أصليةً السكونِ أو عارضةً

= يُعرف بالتأمل » ، ولا يبعدُ أَنَّ مراده ما فهمه المصريُّ حيث قال : وفيه بحثٌ ؛ إذ التشديدُ
 مستلزمُ الإدغامِ ، لكنه غيرُ صحيحٍ ؛ إذ الأمرُ بالعكس ، فإنَّ الإدغامَ مستلزمٌ للتشديدِ بخلاف
 عكسه ، وإنما يتبين لك الفرقُ بينهما بحسبِ بنيةِ أصولها . وانظر الحواشي الأزرهية ص
 ٨٢ .

- (١) انظر المنح الفكرية ص ١٩٧ ، ولم أقف على بيان المراد ببعضهم فيما بين يدي من مصادر .
- (٢) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي ، الحافظ الأستاذ شيخ الصنعة
 (ت ٣٢٤ هـ) ، غاية النهاية ١/١٣٩ .
- (٣) كذا في النسخ كلها ، والصواب : ابن بشير ، وهو علي بن محمد بن بشر الأنطاكي ، إمام
 حاذق مسند ثقة (ت ٣٧٧ هـ) ، غاية النهاية ١/٥٦٥ .
- (٤) في التحديد ص ١٦٧ .
- (٥) هو أحمد بن جعفر ، أبو الحسين البغدادي إمام مشهور حافظ ثقة (ت ٣٣٦ هـ) ، غاية
 النهاية ١/٤٤ .
- (٦) التمهيد ص ١٥٦ .

كقوله تعالى : ﴿أَمْ يَظَاهِرُونَ الْقَوْلَ﴾ [الرعد ٣٣] مثال للأول ، ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة ١١٣] مثال للثاني «^(١) . وبعضهم يُظهِرُها وهو قليلٌ غيرُ مختارٍ ، وبه قال مكِّي^(٢) .

تنبيه :

اعلم وفَّقك الله أن الميمَ لها ثلاثة أحكامٍ : إدغامٌ وإخفاءٌ وإظهارٌ ، فُدغمَ في مثلها نحو : ﴿عَلَيْهِمْ مِّنْ﴾ [النساء ٦٩] ، ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا﴾ [البقرة ٧٧] «^(٣) . وتُخفى عند الباءِ نحو : ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة ١١٣] ، ﴿رَبَّهُمْ بِهِمْ﴾ [العاديات ١١] . وتُظهِرُ عند بقية الحروفِ ، وتكون أشدَّ إظهاراً عند الفاءِ والواوِ ، وإلى هذا أشار بقوله :

٦٤ - وَأَظْهَرُهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تُخْتَفِيَ
أمرٌ بإظهارِ الميمِ السَّاكِنَةِ المُتَقَدِّمَةِ الذَّكَرِ عند باقِي حروفِ المعجمِ مؤكِّداً ذلك بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ ، سواءً كان ذلك في كلمة نحو قوله تعالى : ﴿أَتَعَمَّتْ﴾ [الفاتحة ٧] ، و﴿تَمْسُوتُ﴾ [الروم ١٧] . أم في كلمتين نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ

(١) نقله عنه ابن الجزري في التمهيد ص ١٥٦ .

(٢) في : الرعاية ص ٢٠٦ .

(٣) على رواية السوسني عن أبي عمرو ، و ذلك بتسكينِ الميمِ من (يَعْلَمُ) وإدغامِها في الميمِ بعدها ، انظر التيسير ص ٢٨ . وفي النسخ كلها : (يعلم ما فيه) وليست آية من القرآن .

تَثْلُونَ الْكِتَابَ ﴿ [البقرة ٤٤] ، ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾ [البقرة ٤٦] ، ﴿أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ﴾ [البقرة ٥٤] .

وقوله : (وَاحْذَرُ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِيَ) أمرٌ ثانٍ بالتحذير مُؤَكِّداً الأمرَ الأولَ ، أي احذر إخفاءها عند الواو والفاء ؛ لِاتِّحَادِ مَخْرَجِهَا - أي مخرج الميم بمخرج الواو - وَقُرْبِهَا مِنَ الْفَاءِ ، فَيُظَنُّ أَنَّهَا تَخْتَفِي عِنْدَهُمَا كَمَا تَخْتَفِي عِنْدَ الْبَاءِ الْمُتَّحِدَةِ هِيَ بِهَا فِيهِ ^(١) .

وكثيراً ما يفعل ذلك الجهلة من عوامِّ القراء نحو : ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ [الفاتحة ٧] ، ﴿وَهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة ٢٥] ، يُخَفُونَ ذَلِكَ جَهلاً مِنْهُمْ .

وبعضهم يُحَرِّكُهَا عِنْدَ إِرَادَةِ إِظْهَارِهَا ، وَكُلُّ ذَلِكَ خَطَأٌ فَاحِشٌ شَرْعاً وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يَحْسِنُونَ صَنْعاً .

وَاسْتَعْمَلَ النَّازِمُ صِيغَةَ جَمْعِ الْقَلَّةِ لِلْكَثَرَةِ فِي قَوْلِهِ : (عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ) تَجَوُّزٌ ^(٢) ، أَوْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ / : لَا تَجَوُّزَ ؛ لِأَنَّ جَمْعَ الْقَلَّةِ إِذَا حُلِّيَ بِالْأَلْفِ وَالسَّلَامِ دَلٌّ عَلَى الْكَثَرَةِ ^(٣) . وَقَصَرَ الْفَاءَ لِلْوَزْنِ .

ب/٦٧

* * *

(١) انظر الحواشي المفهمة ص ٣٣ ، والدقائق المحكمة ص ١٠١ ، والفوائد السريّة لوجه ٥٥/أ.

(٢) انظر الحواشي المفهمة ص ٣٣ ، والفوائد السريّة لوجه ٥٥/أ .

(٣) انظر معجم القواعد العربية ص ١٩١ .

[بابُ أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ]

ثم أخذَ في بيانِ أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ فقال :

٦٥- وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى : إِظْهَارٌ ، إِدْغَامٌ ، وَقَلْبٌ ، إِخْفَاءٌ

هذا شروعٌ في أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ .

اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ النونِ الساكنةِ والتنوينِ (يُلْفَى) أي يوجد في أربعةِ أقسامٍ وهي : الإظهارُ ، والإدغامُ ، والقلبُ ، والإخفاءُ .

فَقَوْلُهُ : (وَنُونٍ) أي نونٍ ساكنةٍ ، وهي تكون في آخرِ الكلمة وفي وَسْطِهَا كسائرِ الحروفِ السواكن ، وتكون في الاسمِ والفعلِ والحرفِ .

وأما التنوينُ فلا يكون إلا في آخرِ الاسمِ ، بشرط أن يكون منصرفاً موصولاً لفظاً عارياً عن الألفِ واللامِ ، وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون في اللفظ لا في الخطُّ ، إلا في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ ﴾ [آل عمران ١٤٦] حيث وقع ، فإنهم كتبوه بالنون ^(١) .

وعرّفه الجعبريُّ بأنه : « نونٌ ساكنةٌ تُلْحَقُ آخرُ الاسمِ لأَمَكْنِيَّتِهِ » ^(٢) .

وقسّمه النحويون إلى عشرةِ أقسامٍ ، ونظّمها بعضهم فقال :

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِّزَا

(١) ذكرَ كلُّ هذا ابنُ الجزريِّ في النشر ٢٢/٢ .

(٢) في : كثر المعاني (خط/ ٢٢٢) .

مَكْنٌ وَقَابِلٌ وَعَوْضٌ وَالتَّنْكَرُ زِدْ رَتْمٌ أَوْ اخْكِ اضْطَرَّرَ غَالٍ وَمَا هُمَزًا ^(١)

لكنَّ المختصَّ بالاسم منها أربعة ، وهي التي وردت في القرآن العظيم وهي :

١- تنوينُ التَّمَكِينِ نحو : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة ٦] ، ﴿غِشْوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [البقرة

٧] ، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢] .

ومعنى تنوينِ التَّمَكِينِ : أنه يدلُّ على أَمَكْنِيَّةِ الاسمِ في بابِ الاسميَّةِ ؛ إذ لا يُشَبِّهُ

الحرفَ فَيُنَى ، ولا الفعلَ فَيُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ^(٢) .

٢- وتنوينُ المُقَابَلَةِ نحو : ﴿مُسْلِمَتٍ﴾ [التحریم ٥] ، و﴿مُؤْمِنَتٍ﴾ [التحریم

٥] . فإنَّ التَّنوينَ في نحو : ﴿مُسْلِمَتٍ﴾ ، و﴿مُؤْمِنَتٍ﴾ في مُقَابَلَةِ النُّونِ في

﴿مُسْلِمِينَ﴾ [البقرة ١٢٨] ، و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٩١] ، وليس التَّنوينُ فيهما

لِلصَّرْفِ ، كما صرَّحوا به في باب ما لا يَنْصَرَفُ مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ ^(٣) .

٣- وتنوينُ العِوَضِ وهو : إما أن يكونَ عِوَضًا عن حرفٍ ، نحو : ﴿غَوَاشٍ﴾

[الأعراف ٤١] ، و (جوارٍ) فإنَّ تنوينَه عِوَضٌ عن الياء المحذوفة منه .

(١) ذكره الشيخ محمد الدميّاطي الشافعيّ ، الشهر بالخضريّ (ت ١٢٨٧ هـ) في حاشيته

على شرح ابن عقيل ٢١/١ ، حيث قال : « وقد جمعها المصنّف بقوله » .

(٢) انظر معجم القواعد العربية ص ١٧٣ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢/١ .

وإما عن مضافٍ إليه مفردٍ نحو : ﴿كُلُّ﴾ [البقرة ١١٦] فَإِنَّ تنوينَه / على ٦٨/١ الصحيح كما في المغني عوضٌ عن مفردٍ ^(١) .

وإما عوضاً عن جملةٍ نحو : ﴿يَوْمِذٍ﴾ [المؤمنون ١٠١] فَإِنَّ تنوينَه عوضٌ عن الجملة التي تضاف (إِذْ) إليها ، وكسرةُ ذال ﴿يَوْمِذٍ﴾ ليست إعراباً بل لالتقاء الساكنين ^(٢) .

٤- وتنوينُ التَّنَاسُبُ نحو : ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾ [القيامة ٢٠] ، فـ ﴿سَلَسِلًا﴾ غيرُ مُنصرفٍ نُونٌ ؛ لمناسبةِ ﴿أَغْلَلًا﴾ وهي قراءةٌ نافعٍ وهشامٍ وشعبةٍ والكسائي ^(٣) .

وما عدا ذلك من أقسام التنوين لم يرد في القرآن .

فإن قلت : لم لم يُقَيَّدِ النونُ بالسكون مع أنه مُعتبرٌ ؟

قلتُ : لما اشتهرَ بينهم ذكرُ حكمِ النونِ الساكنةِ والتنوين مع وَصْفِ النونِ بالسكون ، سَكَتَ المصنِّفُ عن ذكرِ الوصفِ وإن كان مُعتبراً .

وقيل : قَيِّدُ السكونِ معلومٌ ؛ لقرينةِ التشريكِ في الحكمِ بينها وبين ما هو ساكنٌ - أعني التنوينَ - لأنَّ الاشتراكَ في الحكمِ يقتضي التسويةَ في الوصفِ غالباً .

ولم يُقَيَّدوا التنوينَ بالسكونِ لأنه لا يكون إلا ساكناً ، بخلافِ النونِ فإنها كما تقع متحركةٌ تقع ساكنةٌ ونصُّوا عليه - وإن كان نوناً - لمخالفتهِ إياها من وجوهٍ ؛

(١) انظر مغني اللبيب ٢٠٠/١ .

(٢) انظر مغني اللبيب ٨٥/١ .

(٣) انظر التيسير للداني ص ١٧٦ ، والنشر ٣٩٤/٢ .

إذ هو نونٌ ساكنةٌ تُلحقُ آخرَ الاسمِ لفظاً لا خطأً ، وهي نونٌ ساكنةٌ متوسطةٌ أو متطرفةٌ ثُبَّتْ لفظاً وخطأً في الوصلِ وغيره ، وتكون في الاسمِ وغيره كما تقدّم ^(١) .

وقوله : (وَحُكْمُ تَنْوِينِ) مبتدأ ونكرةٌ ؛ لأنه مضافٌ إلى النكرة ، وكلُّ مضافٍ إلى النكرة نكرةٌ . و (يُلْقَى) بمعنى يوجد ، جملةٌ وَقَعَتْ صفةً له مسوغةٌ لوقوعه مبتدأ ، وما بعدها خبره ^(٢) .

وقوله : (إِظْهَارٌ ، ٥ اِذْغَامٌ) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين ، وحرفُ العطف محذوفٌ من قوله : (اِذْغَامٌ ، وَإِخْفَاءٌ) والتقديرُ : إظهارٌ وإدغامٌ وقلبٌ وإخفاءٌ . ثم أشار إلى القسم الأول فقال :

٦٦- فَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَظْهَرُ ،

أمر رَحِمَهُ اللهُ بإظهارِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ عند حروفِ الحلقِ الستةِ وهي : الهمزةُ والهاءُ ، والحاءُ والعينُ ، والحاءُ والغينُ .

وقد جَمَعَهَا الشَّاطِئِيُّ في نصفِ بيتٍ فقال ^(٣) :

أَلَا حَاجَ حُكْمٍ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلًا

(١) ذكرَ كلُّ هذا التاذُّي في الفوائد السَّريَّة لروحة ١/٥٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) في هامش (س) زيادة : « قوله (نِصْف) أي في أوائل كلمات نصف هذا البيت » وهي

في منظومة الإمام الشاطِئِيِّ ، البيت رقم (١٨٩) ، وصدره :

وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكُلِّ أَظْهَرًا

وَجَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ :

أَخِي هَاكَ عِلْمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ ^(١)

وَجُمِعَتْ فِي بَيْتٍ أَيْضًا وَهُوَ :

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ / حَاءٌ وَعَيْنٌهَا وَخَاءٌ وَعَيْنٌ يَا أَخِي تَأْمَلًا ^(٢) ٦٨/ب

وَجَمَعَهَا بَعْضُهُمْ أَيْضًا فِي أَوَائِلِ قَوْلِهِ ^(٣) :

خَوْذَ غَلًا هَوَاهَا آهَ عَلَى حِمَاهَا

وبعضهم أيضاً في أوائل هذه الكلمات : أُتْرَى هَجَعَتْ عَيْنٌ خَلِيلِي حِينَ غَفَا .

وتُسمَّى هذه الحروفُ حروفَ الإظهارِ ؛ لظهورِ النونِ أو التنوينِ عند تلاقي

واحدٍ منها ^(٤) .

وتقع النونُ معها في كلمةٍ نحو : ﴿يَنْتَوُونَ﴾ [الأنعام ٢٦] ، و﴿يَنْهَوْنَ﴾

[الأنعام ٢٦] ، و﴿تَنْحِتُونَ﴾ [الأعراف ٧٤] ، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة ٧] ،

﴿وَالْمُتَحَنِّقَةُ﴾ [المائدة ٣] ، و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء ٥١] .

(١) ذكره الشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ٨٦ ، والقسطلاني في اللآلئ السنية لوحة

١/٢٩ ، وملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٠٤ .

(٢) ذكره القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ١/٢٩ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية

ص ٢٠٤ : « قال المصري : وَجُمِعَتْ فِي بَيْتٍ أَيْضًا وَهُوَ ... ، قلت : تَأْمَلْنَا فَوَجَدْنَا أَنَّ حَقَّ

الترتيب أن يقول :

فَهَمْزٌ وَهَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ وَحَاوَاهَا فَعَيْنٌ وَخَاءٌ ثُمَّ كُنْ مُتَأْمَلًا » .

(٣) لم أعثر على قائله .

(٤) قاله القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ١/٢٩ .

وفي كلمتين نحو : ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة ٦٢] عند مَنْ لَمْ يَنْقُلْ حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها كورشٍ . ونحو : ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد ٣٣] ، و﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر ٤] ، و﴿مَنْ حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة ٢٢] ، و﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء ١٥٧] ، و﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء ٣] ، و﴿مَنْ غَلَّ﴾ [الأعراف ٤٣] ، إلا التَّوْنِ فإنه لا يكون إلا في كلمتين ؛ للزُّومِ الآخر نحو قوله تعالى : ﴿لَكَبِيرَةٌ إِلَّا﴾ [البقرة ٤٥] ، ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف ٣٠] ، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة ٢٠٩] ، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ١٨١] ، ﴿نِدَاءٌ خَفِيًّا﴾ [مرم ٣] ، ﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر ٢٨] .

والعلةُ في إظهارِهما عند هذه الحروفِ السَّتَةِ بُعدُ مَخْرَجِهما عن مَخَارِجِهما ، وإنما يَقَعُ الإدغامُ في أكثرِ الكلامِ ؛ لتقارُبِ المَخَارِجِ ، فإذا تَبَاعَدَتِ وَجَبَ الإظهارُ ، الذي هو الأصلُ ^(١) .

قال في التمهيد : « وقد ذكرَ بعضُ القراءِ في كُتُبِهِم أَنَّ الغَنَّةَ باقيةٌ فيهما ، وذكرَ شيخُ الدَّائِي فارسُ بنُ أحمدَ في مُصَنَّفٍ له ^(٢) أَنَّ الغَنَّةَ ساقطةٌ منهما إذا أُظْهِرَا ،

(١) انظر الرعاية ص ٢٣٧ ، والتمهيد ص ١٦٦ .

(٢) هو فارسُ بنُ أحمدَ بنِ موسى بنِ عمرانَ ، أبو الفتح الحمصيُّ الضريّر ، الأستاذ الكبير الضابط الثقة ، مؤلّف كتاب : المنشأ في القراءات الثمان (ت ٤٠١ هـ) ، انظر غاية النهاية

وهو مذهبُ النُّحَاةِ ، وبه صرَّحُوا في كُتُبِهِمْ ، وبه قرأتُ على كلِّ شَيْخٍ ماعدا قراءةَ يزيدَ والمُسَيَّبِيِّ^(١) «^(٢) انتهى .

تنبيه :

أَجْمَعَ القُرَّاءُ على إظهارِ النونِ الساكنةِ والتَّنْوِينِ عندِ الهمزةِ والهَاءِ والخَاءِ والعَيْنِ بلا خلافٍ عنهم في ذلك ، واختلفوا في إظهارهما عندِ الخاءِ والغينِ ، فَمِنْ طريقِ الشَّاطِطِيَّةِ لَمْ يَجِرْ خِلَافٌ عَنْ أَحَدٍ^(٣) ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ مِنْ طَرِيقِ الطَّيْبِيَّةِ ، فَرَوَى أَبُو جَعْفَرٍ إِخْفَاءَهُمَا عِنْدَ الْخَاءِ وَالْغَيْنِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ وَهِيَ : ﴿الْمُنْخَنِقَةُ﴾ بالمائدة [٣] استثنائها بعضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ ، ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء ١٣٥] بالنساء ، ﴿فَسَيَتَغَضُّونَ﴾ بالإسراء [٥١]^(٤) .

وَجْهٌ إِخْفَاءُهُمَا عِنْدَهُمَا قُرْبُهُمَا مِنْ حَرْفِي أَقْصَى اللِّسَانِ وَهُمَا : الْقَافُ وَالْكَافُ .

(١) يزيد : هو يزيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ ، أَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ الْعَشْرَةِ ، تَابِعِيٌّ كَبِيرُ الْقَدْرِ (ت ١٣٠هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٨٢/٢ . وَالْمُسَيَّبِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، مَقْرَأٌ عَالِمٌ مَشْهُورٌ ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَرْضًا عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ (ت ٢٣٦هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٩٨/٢ .

(٢) التمهيد ص ١٦٦ .

(٣) حيث قال الإمام الشاطبي في قصيدته : حرز الأمان ، البيت (٢٨٩) :

وَعِنْدَ حُرُوفِ الْخَلْقِ لِلْكَلِّ أَظْهَرَا
أَلَا هَاجَ حُكْمَ عَمَّ خَالِيهِ غَفَلَا

(٤) قال ابن الجزري في منظومته : طيبة النشر ، البيت (٢٧٣) :

أَظْهَرُهُمَا عِنْدَ حُرُوفِ الْخَلْقِ عَنْ كُلِّ وَفِي غَيْنٍ وَخَا أَخْفَى ثَمَنَ
لَا مُنْخَنَقٌ يُنْغِضُ يَكُنْ بَعْضُ أَبِي وَأَقْلِبُهُمَا مَعَ غَنَّةٍ مِمَّا بَيَا

وَوَجْهُ الإِظْهَارِ الْعِلَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ ، وَهِيَ بُعْدُ مَخْرَجِ حَرْفِ الْحَلْقِ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ ، وَإِجْرَاءُ الْحُرُوفِ الْحَلْقِيَةِ مُجَرَّأً وَاحِداً ^(١) .

تنبيه ثان :

لَمْ يَعْدُوا الْأَلْفَ مِنْ حُرُوفِ / الإِظْهَارِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْدُودَةً مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ ؛ لَعَدَمِ تَأْتِيهَا لِمَا يَلْزَمُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ إِذِ الْأَلْفُ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً وَكَذَا النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ ^(٢) ؛ إِذْ هُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، وَاجْتِمَاعُ السَّاكِنِينَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْوَقْفِ ، أَوْ عِنْدَ الْإِدْغَامِ .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ قَدَّمَ النَّازِمُ الإِظْهَارَ عَلَى الْإِدْغَامِ ؟

قُلْتُ : لِأَنَّ الإِظْهَارَ هُوَ الْأَصْلُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ ، وَتَنَى بِالْإِدْغَامِ لِأَنَّهُ ضِدُّ الإِظْهَارِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَالشَّيْءُ يُحْمَلُ عَلَى ضِدِّهِ كَمَا يُحْمَلُ عَلَى تَقْيِضِهِ ، إِذِ الضِدُّ أَقْرَبُ خَطُوراً بِالْبَالِ ، وَلُمُسَاوَاتِهِ لَهُ أَيْضاً فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ كَمَا سَيَأْتِي ^(٣) .

القسمُ الثاني : الإِدْغَامُ ، وَتَقَدَّمَ مَعْنَاهُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَأَوَّلِيْ مِثْلِ

وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَذْغَمَ) ^(٤) ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ :

٦٦ -وَأَذْغَمَ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَغْنَةً أَتَمَّ

(١) ذكر كل هذا التنبيه ابنُ الجزريِّ في النشر ٢٢/٢-٢٣ .

(٢) ذكرَ قريباً من هذا مكِّيُّ في الرعاية ص ٢٣٦ .

(٣) ذكره ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٠٧ .

(٤) انظر عند شرح البيت (٥٠) .

٦٧- وَأَدْغَمْنَ بَغْنَةً فِي : يُومِنُ إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَ : دُئِيَا عَنُوتُوا
أمرَ رحمه الله بإدغامِ النونِ والتنوينِ في اللّامِ والرّاءِ بلا غنّةٍ ، ولا تكونِ النونُ
قبلهما في القرآنِ إلا مُتَطَرِّفَةً .

مثال إدغامِ النونِ الساكنةِ في اللّامِ : ﴿مِنْ لَّدُنْهُ﴾ [النساء ٤٠] ، وفي الرّاءِ :
﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة ٥] . والتنوينِ في اللّامِ : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢] ،
وفي الرّاءِ : ﴿بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء ٩٣] .

ولم يثبت وقوعُ اللامِ والرّاءِ بعدِ النونِ في كلمةٍ في القرآنِ العظيمِ ، إذ لو وقعَ
شيءٌ من ذلك لوجبَ الإظهارُ ؛ خوفَ الالتباسِ بالمُضاعَفِ ^(١) .

وجهُ الإدغامِ : تقاربُ المخرجينِ أو اتّحادهما على رأيٍ . وجّههُ حذفُ الغنّةِ :
المبالغةُ في ذهابِ لفظِ الحرفِ الأولِ بكليّتهِ ، وتَصْيِيرُهُ بلفظِ الثاني ^(٢) .

وقوله : (أَتَمَّ) أي وأدغمِ النونَ والتنوينَ في اللّامِ والرّاءِ بلا غنّةٍ إدغاماً أتمّ من
غيرهِ ، فإنَّ الإدغامَ في هذه الحالة يكونُ إدغاماً كاملاً عند مَنْ أذهبَ الغنّةَ وهم
الجمهورُ من أهلِ الأداءِ والأجلاءِ مِنْ أئمةِ التجويدِ ، وهو الذي عليه العملُ عند
أئمةِ الأمصارِ مِنْ هذه الأعصارِ ، وهو الذي لم يَذْكُرِ المغاربةُ قاطبةً وكثيرٌ من
غيرِهِمْ سواه كصاحبِ التيسيرِ والشّاطبيةِ والعنوانِ والكافي والهادي والبصرةِ
والهداية وغيرِهِمْ ^(٣) .

(١) ذكره الشيخ خالد في الحواشي الأزهريّة ص ٨٧ .

(٢) انظر التمهيد ص ١٦٧ .

(٣) انظر النشر ٢٣/٢ .

ب/٦٩ وذهب / كثيرٌ من أهلِ الأداءِ إلى الإدغامِ مع الغنةِ فيكون إدغاماً ناقصاً غيرَ مُستكملٍ التشديدِ ؛ لوجودِ الغنةِ معه .

قال في النشرِ : « وقد وَرَدَتِ الغنةُ مع اللامِ والراءِ عن كلِّ من القراءِ ، وصحَّتْ من طُرُقِ كتابنا نصّاً وأداءً عن أهلِ الحجازِ والشامِ والبصرةِ وحفص . وقرأتُ بها من روايةِ قالون وابنِ كثيرٍ وهشامٍ وعيسى بنِ وَرْدَانَ وَرَوَّحٍ وغيرِهِمْ » ^(١) انتهى .

وفي بعضِ النسخِ : (لَا بَعْنَةَ لَزِمَ) أي لا بَعْنَةَ لازمةٌ لهما بل مُنفكةٌ عنهما . قاله ابنُ الناظمِ ^(٢) ، وهي موافقةٌ لنسخةِ (أَتَمَّ) على ما ذكرنا ، فاعلم ذلك .
تنبيه :

قال بعضُ تلامذةِ الناظمِ رحمه الله عند قوله : (لَزِمَ) هي التُّسْخَةُ الَّتِي ضَبَطْنَاهَا مِنْ لَفْظِهِ آخِراً ^(٣) .

ثم أمرَ بإدغامِهما بَعْنَةً في حروفِ (يُومِنُ) وهي : الياءُ ، والواوُ ، والميمُ ، والنونُ وإلى ذلك أشارَ بقوله : (وَأَدْغَمْنَ بَعْنَةً فِي : يُومِنُ) .

(١) النشر ٢٤/٢ .

(٢) في الحواشي المُفهِمة ص ٣٤ .

(٣) قاله الشيخ عبد الدائم الأزهرِيُّ في الطرازاتِ المُعلِّمة ص ١٨١ ، ثم عَقَّبَ فقال : « ضَبَطْنَاهَا عَنْ النَّاطِمِ وَمِنْ فِيهِ ، وَفِي النُّسخِ الْمُتَقَدِّمَةِ (أَتَمَّ) مَكَانَ (لَزِمَ) » . وهي موافقةٌ لتحقيقِ شيخنا وأستاذنا الدكتور أيمن سويد - حفظه الله - في تحقيقه لهذا المتن المبارك .

مثال إدغامِ النونِ الساكنةِ في الياءِ : ﴿مَنْ يَعْمَلْ﴾ [النساء ١١٠] ، والتنوين
فيهما : ﴿وَبَرَقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة ١٩] .

ومثال إدغامِ النونِ الساكنةِ في الواوِ : ﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد ٣٤] ، والتنوين
فيهما : ﴿غَشَوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [البقرة ٧] .

ومثال إدغامِ النونِ الساكنةِ في الميمِ : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة ٣] ،
والتنوين فيهما : ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة ٢٦] .

ومثال إدغامِ النونِ الساكنةِ في النونِ : ﴿مَنْ نَنْصِرِينَ﴾ [آل عمران ٢٢] ،
والتنوين فيهما : ﴿عِظَمًا نَخِرَةً﴾ [النبا ٣١] .

وقسْ على ما ذكرته لك ، فصارت حروفُ الإدغامِ بَغْنَةً وبدونها سَتَّةٌ ، وقد
جَمَعَهَا بعضهم في قوله : (يَرْمُلُونَ) ^(١) .

تنبيه :

اتَّفَقَ القُرَّاءُ على إدغامِهما بَغْنَةً في حروفِ (يُومِنُ) إلا خَلَفًا في الواوِ والياءِ
فإنه أدغمهما بلا غَنَّةٍ فيهما ، وإلا الدُّورِيَّ عنِ الكسائيِّ فإنه أدغمهما في الياءِ
بلا غَنَّةٍ مِنْ طريقِ طَبِيبَةِ النُّشْرِ ^(٢) .

وَجَهٌ إدغامِهما في الياءِ : التَّجَانُسُ في الجَهْرِ والاستفالِ والانفتاحِ .

(١) يَرْمُلُونَ : رَمَلَ من بابِ طَلَبَ ، انظر المصباح المنير ص ٢٣٩ .

(٢) انظر النشر ٢٤/٢ . وقال ابن الجزريِّ في منظومته : طَبِيبَةُ النُّشْرِ ، البيت (٢٧٥) :

وَالْكُلُّ فِي يَنْمُو بِهَا وَضِيقٌ حَذَفَ فِي الْوَاوِ وَالْيَا وَتَرَى فِي الْيَا اخْتَلَفَ

وفي الواوِ : التَّجَانُسُ فِي الْجَهْرِ وَالْبَيْنَةِ عَلَى قَوْلٍ ^(١) وَالِاسْتِفَالِ وَالِانْفِتَاحِ .
وَأَيْضاً مُضَارَعَتُهُمَا لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي اللَّيْنِ الَّذِي فِيهِمَا ؛ لِشَبَهِهِمَا بِالْغَنَةِ .
وفي الميمِ : التَّجَانُسُ فِي الْجَهْرِ وَالِاسْتِفَالِ وَالِانْفِتَاحِ وَالْبَيْنَةِ وَالِانْدِلَاقِ وَالْغَنَةِ .
وفي النونِ : التَّمَاثُلُ ^(٢) .

١/٧٠ ثم اختلفوا في / الغنة الظاهرة حالة إدغامِ النونِ الساكنة والتنوينِ في الميمِ ، هل هي غنةُ النونِ المُدْغَمَةِ ، أو غنةُ الميمِ المقلوبةُ للإدغامِ ؟
فذهبَ إلى الأولِ أبو الحسنِ ابنُ كَيْسَانَ التَّخَوِيُّ ^(٣) وأبو بكرِ بنِ مجاهدٍ المقرئ وغيرُهما .

وذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ تلكَ الغنةُ غنةُ الميمِ ، لا غنةُ النونِ والتنوينِ ؛
لِانْقِلَابِهِمَا إِلَى لَفْظِهَا ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانِي ^(٤) وَالْمُحَقِّقِينَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ
قَدْ ذَهَبَ بِالْقَلْبِ فَلَا فَرْقَ فِي اللَّفْظِ بِالتَّطْقِيقِ بَيْنَ «مِمَّنْ» ، «وَإِنْ مِّنْ» ، وَاتَّفَقُوا
مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى أَنَّهَا غَنَةُ الْمُدْغَمِ ، وَمَعَ النونِ عَلَى أَنَّهَا غَنَةُ الْمُدْغَمِ فِيهِ ^(٥) .

(١) انظر كلام الشارح عن شرح البيت (٢٢) .

(٢) انظر الحواشي المفهمة ص ٣٤ ، والحواشي الأزهريّة ص ٨٨ ، واللؤلؤ السّنية لوحه ٣٠/ب ، والدقائق المحكّمة ص ١٠٤ ، والفوائد السّريّة لوحه ٥٧/ب ، والمنح الفكرية ص ٢١٠ .

(٣) هو محمدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ كَيْسَانَ (ت ٢٩٩ هـ أو ٣٢٠ هـ) ، بغية الرّعاة ١٨/١ .

(٤) كما في التّحديد ص ١١٤ .

(٥) ما سبق من عرض المذاهب نقله بتصرّف من التمهيد ص ١٦٨ ، والنشر ٢/٢٦ ، وانظر المنح الفكرية ص ٢١٠ .

فإن قلتَ : وجودُ الغنةِ مع الإدغامِ في الواوِ والياءِ ، وكذلك اللامِ والراءِ عند القائلِ به يَمْنَعُ أن يكون إدغاماً ، فينبغي أن يكون إخفاءً كما صرَّحَ به السَّخَاوِيُّ حيث قال : « واعلم أن حقيقة ذلك إخفاءٌ لا إدغامٌ ، وإنما يقولون له إدغاماً مجازاً » .

قال : « وهو في الحقيقة إخفاءٌ على مذهبٍ من يُبْقِي الغنةَ وَيَمْنَعُ تَمَحُّضَ الإدغامِ إلا أنه لا بدُّ من تشديدٍ يسيرٍ فيهما » . قال : « وهو قولُ الأكابرِ ، قالوا : الإخفاءُ ما بَقِيََتْ معه الغنةُ » ^(١) .

أجيبُ بأنَّ الإدغامَ مع الغنةِ في الواوِ والياءِ ، وكذلك في الراءِ واللامِ عند مَنْ رَوَى ذلك ، هو إدغامٌ غيرُ كاملٍ مِنْ أَجْلِ الغنةِ الباقيةِ معه ، وهو عند مَنْ أَذْهَبَ الغنةَ إدغامٌ كاملٌ .

ويوضِّح ذلك ما قاله الناظمُ في النشْرِ قال : « قلتُ : الصحيحُ مِنْ أقوالِ الأئمةِ أنه إدغامٌ ناقصٌ مِنْ أَجْلِ صوتِ الغنةِ الموجودةِ معه ، فهو بمنزلةِ صوتِ الإطباقِ الموجودِ مع الإدغامِ في : ﴿ أَحَطَّتْ ﴾ [النمل ٢٢] ، و ﴿ بَسَطَتْ ﴾ [المائدة ٢٨] ، والدليل على أن ذلك إدغامٌ وجودُ التشديدِ فيه ؛ إذ التشديدُ ممتنعٌ مع الإخفاءِ . قال الحافظُ أبو عمرو : فَمَنْ بَقِيَ غَنَّةُ النونِ والتَّوِينِ مع الإدغامِ لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه ؛ لأنَّ حقيقةَ بابِ الإدغامِ الصحيحِ أن لا يَبْقَى فيه من الحرفِ المُدْغَمِ أثرٌ ، إذا كان / لفظُهُ يَنْقَلِبُ إلى لفظِ المُدْغَمِ فيه ، ويصيرُ مَخْرَجَهُ ٧٠/ب من مَخْرَجِهِ ، بل هو في الحقيقة كالإخفاءِ الذي يَمْتَنَعُ فيه الحرفُ مِنَ القلبِ ؛

(١) في شرحه على الشاطبية المسمَّى بـ : فتح الرِّصِيدِ في شرح القصيد ٤٠٩/٢ ، ونقله ابنُ الجزريِّ عنه في النشر ٢٧/٢-٢٨ .

لظهورِ صوتِ المدغمِ ، وهو الغنةُ ، ألا ترى أنَّ مَنْ أدغمَ النونَ والتنوينَ ولم يُبقِ غنَّتَهُما ، قلبَهُما حرفاً خالصاً من جنسٍ ما يُدغمَانِ فيه ، فعدمتِ الغنةُ بذلكِ رأساً في مذهبه ؛ إذ غيرُ ممكنٍ أن تكونَ مُنفردةً في غيرِ حرفٍ ، أو مُحالطةً لحرفٍ لا غنةَ فيه ؛ لأنهما مَّا يختصُّ به النونُ والميمُ لا غيرُ » ^(١) انتهى .

وأنفقوا على إظهارِ النونِ الساكنةِ عند الواوِ والياءِ في كلمةٍ ، وإليه أشارَ الناظمُ بقوله : (إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَ : دُثِّيَا عَنْوُوا) ؛ لثلا يلتبسَ لو أدغمَ بالمضاعفِ ؛ وهو ما تكررَ أحدُ أصوله نحو : ﴿ صِنَوَانٌ ﴾ [الرعد ٤] ، و﴿ الدُّثِّيَا ﴾ [البقرة ٨٥] ^(٢) .

فإن قيل : هلاً أدغمَتِ النونُ الساكنةُ فيهما بغنةٍ ، فيحصلُ الفرقُ بها بين المضاعفِ وغيره ؟

أجيبُ : بأنها لما كانت فارقةً فرقاً خفياً لم يكنِ الفرقُ معتبراً ، فمُنِعَ الإدغامُ حذراً من اللبسِ ظاهراً . وأما الميمُ فلو وقعت قبلها النونُ في كلمةٍ واحدةٍ وخيفَ اللبسُ ، أظهرت أيضاً كَ : شاة زَمَاء ^(٣) .

ولم يتعرَّضَ الناظمُ لمثالِ الميمِ ؛ لعدمِ وقوعه في القرآن .

(١) النشر ٢٨/٢ .

(٢) انظر الفوائد السريّة لوجه ١/٥٨ .

(٣) ذكره التاذيُّ بحروفه في الفوائد السريّة لوجه ١/٥٨ . وشاة زماء : المزمَّم من الإبل : المقطوع طرف الأذن ، انظر لسان العرب ٩٤/٦ ، مادّة (ز ن م) .

ولم يُطِيعِ الناظمَ رحمه الله مثالَ موافقٍ للفظِ القرآنِ ^(١) ، ومثاله فيه :
﴿ صِنَوَانٌ ﴾ جمعُ صِنُو ، بضمِّ الصادِ وكسرِها ؛ وهي النخلةُ التي لها رأسان أصلُهما
واحدٌ ^(٢) ، ومثله : ﴿ قِنَوَانٌ ﴾ [الأنعام ٩٩] .

ولذلك أتى بـ : (عَنَوْنُوا) كما يوجد في بعضِ النُسخِ ، (عَنَوْنُوا) من
عنوانِ الكتابِ ؛ وهو ظاهرٌ ختمه الدالُّ على ما فيه كما يُفعل ^(٣) . وفي بعضِ
النُسخِ : (صَنَوْنُوا) - وهو أنسبُ - إلى ﴿ صِنَوَانٌ ﴾ الواقع في القرآن ^(٤) .

تنبيه :

أظهرَ النونَ الساكنةَ عند الميمِ من ﴿ طَسَمَ ﴾ بالشعراء [١] والقصص [١] :
حمزةٌ وأبو جعفرَ ، وأدغمَهما الباقيون ^(٥) .
وأنفقوا على إخفاءها عند التاءِ من قوله تعالى : ﴿ طَسَّ تِلْكَ ﴾ بالنمل [١] ^(٦) .

(١) وذلك من أجل وزن النظم .

(٢) انظر لسان العرب ٤٢٥/٧ ، مادة (ص ن ا) .

(٣) ذكره القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٣١/أ ، وشيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٠٤ .

(٤) قال الشيخ عبد الدائم الأزهرى في الطرازات المُلَعمَة ص ١٨٥ : « وفي بعضِ النُسخِ
(صَنَوْنٌ) ، وكلُّ صحيحٍ » .

(٥) انظر النشر ١٩/٢ .

(٦) انظر النشر ١٩/٢ . وفي هامش (س) زيادة : « وما وقع لأبي شامة في شرحه حيث
قال : أنها مُظهرةٌ بلا خلافٍ ، فهو سَبَقُ قَلَمٍ » ، انظر إبراز المعاني ص ١٩٩ .

وأظهر النونَ من ﴿يسَ﴾ [يس ١] عند الواوِ : قالونُ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحفصٌ / وحمزةٌ ، وأدغمهما الباقون . هذا ما مَشَى عليه الشَّاطِئُ رحمه الله ^(١) . ١/٧١

وقد اختلفَ عن نافعٍ وعاصمٍ والبرزِيّ وابنِ ذَكْوَانَ مِنْ طريقِ كتابِ طَبِيبَةِ النَّشْرِ فقليلٌ عنهم بالإظهارِ ، وقيلَ بالإدغامِ ^(٢) .

وأما ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم ١] فإنَّ الخلافَ فيه كالخلافِ في ﴿يسَ﴾ ، إلا أنَّ قالونَ لم يختلف عنه فلم يُرو عنه إلا الإظهارُ ^(٣) ، وأما ورشٌ فرُوي عنه الإظهارُ والإدغامُ ^(٤) .

وقوله : (ادْغَم) بتشديد الدالِ مِنْ بابِ اقْتَعَلَ ، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ ماضياً مبنياً للمجهولِ ، وقوله : (فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ) نائبُ فاعِلٍ .
ويَحْتَمِلُ أن يكونَ فعلٌ أمرٌ ، وهو أولى ؛ لمناسبةِ ما قبله وما بعده ، فتأمل ^(٥) .

(١) في منظومته ، البيت رقم (٢٨١) حيث قال :

وَيَاسِينَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقِّهِ بَدَا
وَتَوْنٌ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا

وانظر إبراز المعاني ص ١٩٨ .

(٢) انظر النشر ١٧/٢ ، وقال ابن الجزريّ في منظومته : طيبة النشر ، البيت (٢٧٠) :

حُطُّ كَمْ تَنَا رَضَى وَيَسَ رَوَى
ظَعْنُ لَوَى وَالْخُلْفُ مِزْ نَلْ إِذْ هَوَى

(٣) في النسخ جميعها : إلا الإدغام ، والتصويب من النشر ١٨/٢ . وانظر إتخاف فضلاء البشر

٥٥٣/٢ ، والمهذب في القراءات العشر ٤٢١/٢ .

(٤) انظر إبراز المعاني ص ١٩٨ ، والنشر ١٨/٢ .

(٥) في تفصيل ذلك ومناقشته انظر الحواشي المفهّمة ص ٣٤ ، والفوائد السريّة لوحة ٥٨/ب ،

والمنج الفكرية ص ٢٠٢-٢٠٣ .

ثم أخذَ في بيانِ ما يقلبانِ عنده أو يخفيان فقال :
٦٨- وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَاءِ بَغْنَةً ، كَذَا الْإِخْفَاءُ لَدَى بَاقِيِ الْحُرُوفِ أُخْذًا
الحكمُ الثالثُ : القلبُ ، ويقال فيه : إقلابٌ .

اعلم أن النونَ الساكنةَ والتنوينَ يُقلبانِ عند الباءِ ميمًا لفظيةً من غيرِ إدغامٍ
وذلك نحو : ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة ٣٣] ، و ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة ٢٧] ، ﴿صُمْ بِكُمْ﴾
[البقرة ١٨] .

ولا بدَّ من إظهارِ الغنةِ مع ذلك ، فيصيرُ في الحقيقةِ إخفاءً للميمِ المقلوبةِ عند
الباءِ ^(١) ؛ لأنَّ القلبَ لا بدَّ معه من الإخفاءِ .

ولهذا قال بعضُ المحققين في أحكامِ النونِ الساكنةِ والتنوينِ : والتحقيقُ أنَّها
ثلاثةٌ : إظهارٌ ، وإدغامٌ محضٌ وغيره وتقدُّمُ بيانه ، وإخفاءٌ مع قلبٍ ودونه .
قال الناظمُ النشر : « فلا فرقَ حيثُذِ في اللفظِ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل ٨] ،
وبين ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران ١٠١] ، إلا أنه لم يُختلف في إخفاءِ الميمِ
المقلوبةِ عند ما ذُكرَ ، ولا في إظهارِ الغنةِ في ذلك » ^(٢) ؛ بخلافِ الميمِ الساكنةِ كما
تقدَّم .

ثم قال : « وما وقعَ في كُتبِ بعضِ متأخري المغاربةِ من حكايةِ الخلافِ في
ذلك فوهمٌ ، ولعله انعكسَ عليهم من الميمِ الساكنةِ عند الباءِ . والعجبُ أنَّ شارحَ

(١) ذكره ابنُ الجزريِّ في النشر ٢٨/٢ .

(٢) النشر ٢٦/٢ .

٧١/ب أرجوزة ابن برِّي في قراءة نافعٍ حَكَى ذلك / عن الداني^(١) ، وإنما حَكَى الدَّانِيُ ذلك في الميمِ الساكنة لا المقلوبة ، واختارَ مع ذلك الإخفاء^(٢) انتهى .

ووجهُ قلبِهما ميماً في الباء ؛ لأنه لم يحسن الإظهار ؛ لِمَا فيه من الكُلْفَةِ من أجلِ الاحتياجِ إلى إخراجِ النونِ الساكنة والتنوينِ من مخرجِهما ، على ما يجب لهما من التَّصْوِيتِ مِنَ الغَنَّةِ ، فيحتاجُ الناطقُ بهما إلى فتورٍ يُشَبِّه الوقفَ ، وإخراجِ الباءِ بعدهما من مخرجِهما يمنعُ مِنَ التَّصْوِيتِ بالغَنَّةِ من انطباقِ الشفتينِ بها . ولم يحسنِ الإدغامُ ؛ للتباعُدِ في المخرجِ ، وقِلَّةِ التَّنَاسُبِ في الإدغامِ ، حيث كانتِ النونُ حرفاً أغنًى ، والباءُ حرفاً غيرَ أغنٍ . وإذا لم تُدغمِ الميمُ لذهابِ غَنَّتِها بالإدغامِ مع كونِها من مخرجِها فتركُ إدغامِ النونِ فيها مع أنَّها ليست من مخرجِها أولى .

ولم يحسنِ الإخفاءُ كما لم يحسنِ الإظهارُ والإدغامُ ؛ لأنه بينهما . ولما لم يحسنْ وجهٌ من هذه الوجوه ، أُبدِلَ مِنَ النونِ حرفٌ يؤاخيها في الغَنَّةِ والجهْرِ ، ويؤاخي الباءَ في المخرجِ وهو الميمُ^(٣) .
ألا ترى أنهم لا يُدغمون الميمَ في الباءِ مع قُرْبِ المخرجينِ والمشاركةِ في الجهْرِ

(١) انظر شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع للإمام المتصوري (ت ٨٣٤ هـ)

٤٣٦/١ ، وابن برِّي : هو أبو الحسن عليُّ بن محمد بن برِّي (ت ٧٣٠ هـ) ، الأعلام ٥/٥ .

له أرجوزة تسمى : الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع .

(٢) النشر ٢/٢٦ .

(٣) ذكر كل هذا القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٣١/ب .

والشَّدَّةُ نحو قوله : ﴿وَهُمْ يَرْبِّهِمْ﴾ [الأنعام ١٥٠] ^(١) .

قال سيبويه في تعليل ذلك : « لأَنَّهُمْ يَقْلِبُونَ النُّونَ مِيمًا فِي قَوْلِهِمْ : الْعَنْبَرُ ، وَمَنْ بَدَأَ لَكَ ، فَلَمَّا وَقَعَ مَعَ الْبَاءِ الْحَرْفُ الَّذِي يَفْرُونَ إِلَيْهِ مِنَ النُّونِ لَمْ يُغَيِّرُوهُ ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ إِذْ كَانَا حَرْفِي غَنَّةٍ » ^(٢) .

وقال : « وَلَمْ يَجْعَلُوا النُّونَ بَاءً ؛ لُبُعْدِهَا فِي الْمَخْرَجِ مِنَ الْبَاءِ ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِيهَا غَنَّةٌ » ، يعني : الْبَاءَ . قال : « وَلَكِنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنْ مَكَانِهَا أَشْبَهَ الْحُرُوفِ بِالنُّونِ وَهِيَ الْمِيمُ » ^(٣) ، وهذا تعليلُ سيبويه للنونِ مع الْبَاءِ .

فأما إدغامُ الْبَاءِ فِي الْمِيمِ فهو حسنٌ ، وقد قُرئَ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة ٢٨٤] ، و﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود ٤٢] . وَلَا بَدْءَ مِنْ إظهارِ الْغَنَّةِ فِي هَذَا أَيْضًا إِذَا أُدْغِمَتْ ؛ لِأَنَّكَ / أَبَدَلْتَ مِنَ الْبَاءِ مِيمًا سَاكِنَةً وَفِيهَا غَنَّةٌ . وَلَا بَدْءَ ١/٧٢ مِنْ إظهارِهَا فِي حَالِ الإِدْغَامِ فِي نَفْسِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ فَاعْلَمْ ذَلِكَ ، وَلَا غَنَّةَ فِي حَالِ الإِظْهَارِ ^(٤) .

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُمَا كَمَا قُلْنَا بِغَنَّةٍ عِنْدَ الْبَاءِ أَخْفِيًا بِغَنَّةٍ عِنْدَ بَاقِيِ الْحُرُوفِ ، فَقَوْلُهُ : (كَذًا) لِلتَّنْبِيهِ عَلَى اعْتِبَارِ صِفَةِ الْغَنَّةِ مَعَ الْإِخْفَاءِ أَيْضًا .

(١) ذَكَرَهُ مَكِّيُّ فِي الرِّعَايَةِ ص ٢٤٠ .

(٢) الْكِتَابُ ٤/٤٤٧ .

(٣) الْكِتَابُ ٤/٤٥٣ ، وَذَكَرَهُ مَكِّيُّ فِي الرِّعَايَةِ ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٤) ذَكَرَهُ مَكِّيُّ فِي الرِّعَايَةِ ص ٢٤١ .

وعَنَى بِالْإِخْفَاءِ الْإِخْفَاءَ الْمَحْضَ الَّذِي لَا قَلْبَ مَعَهُ ، وَهَذَا هُوَ الْحَكْمُ الرَّابِعُ ،
وإِلَّا فَالْإِخْفَاءُ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ الْبَاءِ أَيْضاً ^(١) .

وَأَرَادَ بِـ (بَاقِيِ الْحُرُوفِ) مَا عَدَى الْحَلَقِيَّةَ ، وَحُرُوفِ (يَرْمُلُونَ) ،
وَالْأَلْفِ الْهَوَائِيَّةِ ، وَالْبَاءِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ لِلْإِخْفَاءِ خَمْسَةُ عَشَرَ حَرْفًا ، وَقَدْ جَمَعَهَا
بَعْضُهُمْ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ وَهِيَ :

صِفْ ذَا نَنَا جُودَ شَخْصٍ قَدْ سَمَا كَرَمًا ضَعْ ظَالِمًا زِدْ تُقَى دُمَ طَالِبًا فَتَرَى ^(٢)
وَأَنَا أَذْكَرُ لَكَ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ :

مثال إخفاءِ النونِ الساكنَةِ عندِ الصادِ مِنْ كَلِمَةِ : ﴿ يُنْصَرُونَ ﴾ [البقرة
٤٨] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ ﴾ [الشورى ٣٢] . وَالتَّوِينِ عِنْدَهَا : ﴿ رِيحًا
صَرَصَرًا ﴾ [فصلت ١٦] .

وَالنُّونُ عِنْدَ الذَّالِ مِنْ كَلِمَةِ : ﴿ مُنْذِرٌ ﴾ [ص ٤] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ : ﴿ مَّنْ ذَا
الَّذِي ﴾ [البقرة ٢٤٥] ، وَالتَّوِينِ عِنْدَهَا : ﴿ عَزِيزٌ ذُو أَنْتِقَامٍ ﴾ [آل عمران ٤] .
وَالنُّونُ عِنْدَ الثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ مِنْ كَلِمَةِ : ﴿ وَالْأَنْثَى ﴾ [البقرة ١٧٨] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ :
﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ ﴾ [الأعراف ٨] ، وَالتَّوِينِ عِنْدَهَا : ﴿ مُطَاعٍ ثَمَّ ﴾ [التكوير ٢١] .
وَالنُّونُ عِنْدَ الْجِيمِ مِنْ كَلِمَةِ : ﴿ أَنْجَلَكُمْ ﴾ [إبراهيم ٦] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ : ﴿ إِنْ
جَعَلَ ﴾ [القصص ٧١] ، وَالتَّوِينِ عِنْدَهَا : ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا ﴾ [النساء ٣٣] .

(١) قَالَه التَّادِي فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لَوْحَةِ ٥٨/ب .

(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي التَّمْهِيدِ ص ١٦٨ ، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي اللَّالِئِ السَّنِيَّةِ لَوْحَةِ ٣١/ب .

والنُونُ عند الشينِ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿أَنْشَرُهُ﴾ [عبس ١] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ : ﴿إِنْ شَاءَ
 اللَّهُ﴾ [البقرة ٧٠] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : ﴿عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [آل عمران ٤] .
 والنُونُ عند القافِ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿يَنْقَلِبُ﴾ [البقرة ١٤٣] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ :
 ﴿مَنْ قَدْ﴾ [هود ٣٦] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : ﴿بِتَابِعِ قَبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة ١٤٥] .
 والنُونُ عند السينِ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿مَا نَسَخَ﴾ [البقرة ١٠٦] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ :
 ﴿أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل ٢٠] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء ٩] .
 والنُونُ عند الكافِ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿أَنْكَالًا﴾ [المزمل ١٢] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ : ﴿أَنْ
 كَانَ﴾ [القلم ١٤] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : ﴿كِرَامًا كَتِيبِينَ﴾ [الانفطار ١١] .
 والنُونُ عند الضادِ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿مَنْضُودٍ﴾ [هود ٨٢] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ : ﴿مَنْ
 ضَلَّ﴾ [المائدة ١٠٥] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : / ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [الأعراف ٣٨] . ٧٢/ب
 والنُونُ عند الظاءِ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿يُنْظَرُونَ﴾ [البقرة ١٦٢] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ :
 ﴿مَنْ ظَهَرَ﴾ [سبا ٢٢] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء ٥٧] .
 والنُونُ عند الزايِ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿يَنْزِلُ﴾ [سبا ٢] ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ : ﴿فَإِنْ
 زَلَلْتُمْ﴾ [البقرة ٢٠٩] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف ٧٤] .
 والنُونُ عند التاءِ المثناةِ فوقَ مِنْ كَلِمَةٍ : ﴿كُنْتُمْ﴾ [البقرة ٢٣] ، وَمِنْ
 كَلِمَتَيْنِ : ﴿مِنْ تَقَوَّتِ﴾ [الملك ٣] ، وَالتَّنْوِينُ عندها : ﴿حَامِيَةً﴾ ٥/ب تَسْقَى
 [الغاشية ٥] .

والنون عند الدال من كلمة : ﴿أَنْدَادًا﴾ [البقرة ٢٢] ، ومن كلمتين : ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة ٢٣] ، والتنوين عندها : ﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق ٦] .
والنون عند الطاء من كلمة : ﴿انْطَلِقُوا﴾ [المرسلات ٢٩] ، ومن كلمتين : ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ﴾ [البقرة ٢٣٧] ، والتنوين عندها : ﴿سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾ [نوح ١٥] .

و النون عند الفاء من كلمة : ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة ٤٤] ، ومن كلمتين : ﴿إِنْ فَرَرْتُمْ﴾ [الأحزاب ١٦] ، والتنوين عندها : ﴿تَقَلُّوتٍ فَارْجِعْ﴾ [الملك ٣] .
فهذه خمسة وأربعون مثالا للنون المتوسطة والمتطرفة والتنوين ، منها ثلاثون للنون الساكنة ، ومنها خمسة عشر للتنوين .

فوجه الإخفاء عند هذه الحروف الخمسة عشر : أن النون الساكنة والتنوين لم يبعدا منهن بعد حروف الخلق حتى يجب الإظهار ، ولم يقربا منهن قرب حروف (يَرْمُلُونَ) حتى يجب الإدغام ، فأعطيا حكما متوسطا بين الإظهار والإدغام ، وهو الإخفاء ، ويكون تارة إلى الإظهار أقرب ، وتارة إلى الإدغام أقرب ، على حسب بُعد الحرف من النون وقربه ، ولفظ ذلك قريب بعضه من بعض .

والفرق بين الإخفاء والإدغام : أن الإخفاء عارٍ عن التشديد بخلاف الإدغام ، ولأن الإخفاء إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره ، والإدغام إدغام الحرف في

غيره لا عند غيره ، تقول : أَخْفَيْتُ النُّونَ عند السينِ لا في السينِ ، وأدْغَمْتُ في
الراءِ لا عند الراءِ ^(١) .

فائدة :

إن كان المُدْغَمُ والمُدْغَمُ فيه ، والمُخْفَى والمُخْفَى فيه ^(٢) من كلمة ، فالحكمُ عامٌّ
في الوَصْلِ والوَقْفِ ، وإن كانا من كلمتين فالحكمُ مُخْتَصَرٌّ بالوَصْلِ ^(٣) .
وفي البيتِ قَصْرُ (البَا) للوَزْنِ ، و (الاِخْفَا) بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ
قبلها وهو اللامُ ، والاكتفاءُ به عن همزةِ الوصلِ ^(٤) .

* * *

(١) ذكرَ كلَّ هذا القسطلانيُّ في اللآلئ السَّنيَّةِ لوحة ١/٣٢ .

(٢) كذا في النُّسخ ، والوَجْه : المُخْفَى عنده ؛ لأنَّ الحرفَ يُخْفَى عند غيره لا في غيره ، انظر
كلام الشارح في الفقرة السابقة ، والرعاية لمكيٍّ ص ٢٤٣ ، والدقائق المحكَّمة ص ١٠٥ .

(٣) ذكرَ هذه الفائدة التاذيُّ في الفوائد السَّريَّةِ لوحة ١/٥٩ . وأما كونُ المُدْغَمِ والمُدْغَمِ فيه من
كلمة ، فقد تقدَّم عند قول الناظم : (إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَذَنِيًّا عَنَّثُوا) أنه لا إدغام . فيبقى الكلامُ
هنا محصوراً في مجيء المُخْفَى والمُخْفَى عنده في كلمة ، نحو : «أَنْشَرَهُ» [عبس ١] ، «مَنْضُودٍ»
[هود ٨٢] ، والله أعلم .

(٤) انظر الدقائق المحكَّمة ص ١٠٥ .

[بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ]

i/٧٣ ولَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِ / النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ أَخَذَ فِي أَحْكَامِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فَقَالَ :

٦٩ - وَالْمَدُّ : لَازِمٌ ، وَوَاجِبٌ أَتَى وَجَائِزٌ ، وَهُوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا الْمَدُّ لُغَةً : التَّطْوِيلُ وَالتَّكْثِيرُ ، وَمِنْهُ : ﴿ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان ٤٥] ، وَمَدَّدْتُ الْجَيْشَ ^(١) .

وَضَدُّهُ الْقَصْرُ وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الشَّيْءِ ، وَمِنْهُ : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ ﴾ [الرحمن ٧٢] أَيْ مَمْنُوعَاتٌ . وَمِنْهُ الْقَصْرُ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ خُرُوجَ مَنْ دَخَلَهُ ^(٢) .
وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ : فَالْمَدُّ يَقَعُ تَارَةً فِي الْأَصُولِ ، وَتَارَةً فِي الْفَرْشِ .
فَالْوَاقِعُ فِي الْأَصُولِ عِبَارَةٌ عَنْ زِيَادَةِ مَطٍّ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ ^(٣) - وَهِيَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ - بِشَرْطِهِمَا عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ ، وَذَلِكَ إِمَّا لَوْجُودِ هَمْزَةٍ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ - عَلَى تَفْصِيلٍ يَأْتِي - أَوْ سَاكِنٍ .

وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ الَّذِي يَبْحَثُ فِيهِ الْقُرَّاءُ ، وَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمُ عَلَيْهِ النَّازِمُ .
وَإِنَّمَا قُدِّمَ عَلَى ضَدِّهِ - وَهُوَ الْقَصْرُ - لِقُوَّتِهِ أَوْ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ ،

(١) انظر اللسان ٥١/١٣ - ٥٢ ، مَادَّةُ (م د د) .

(٢) انظر اللسان ١٨٤/١١ ، مَادَّةُ (ق ص ر) .

(٣) انظر النشر ٣١٣/١ ، وَاللَّائِي السَّنِيَّةُ لَوْحَةُ ٣٢/أ .

إذ لا فائدة في ذكرِ حكمِ القصر ^(١) .
وتقدّم ذكرُ حروفِ المدِّ ^(٢) وهي الحروفُ الجوفيةُ : الألفُ ولا تكون إلا ساكنةً ولا يكون ما قبلها إلا من جنسها ، والواوُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلها ، والياءُ الساكنةُ المكسورُ ما قبلها ، وحرفا اللين : الياءُ والواوُ الساكنتانِ المفتوحُ ما قبلهما .

وهذا الفرقُ بين حرفي المدِّ واللينِ يُظهرُ تباينهما ، وعدمُ صدقِ أحدهما على الآخرِ ؛ لأنه لم يُعتبر في حرف اللينِ مجردَ كونه ساكنًا ، سواء جانسه حركةً ما قبله أو لا ، بل اعتُبر فيه سكُونُ الياءِ والواوِ ^(٣) ، مع فتح ما قبلهما المُنافي للمُجانسةِ المعتبرة في حروفِ المدِّ ، ومن المحققين مَنْ جعلَ بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا ، مع قوله بذلك الفرق ، قاطعًا بصدقِ حرفِ اللينِ على حروفِ المدِّ من غيرِ عكس ؛ لأنه يلزمُ من وجودِ الأخصِّ وجودُ الأعمِّ ، ولا ينعكس .

(١) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٢٢ : « وأما قولُ المصريّ : إذ لا فائدة في ذكرِ حكمِ القصر ، فخرجُ عن الحدِّ ؛ إذ فيه الفوائدُ أيضاً من غيرِ الحصر ، مع أن الأشياءَ إنما تتبيّن بأضدادها » .

(٢) عند شرح البيت (١٠) .

(٣) نقله بحروفه من الفوائد السرية لوجه ٥٩/ب ، وأسقط الشارح منها هذه العبارة في النسخ كلها : « لم يُعتبر في حرف اللينِ مجردَ كونه ساكنًا ، سواء جانسه حركةً ما قبله أو لا ، بل اعتُبر فيه ... » . وبدون هذه العبارة لا يستقيم الكلام .

وإن اعتُبرَ قبولُ اللينِ المَدَّةَ تَسَاوِيًا في صدقِ الاسمِ عليهما ، وعلى هذا فكلُّ من حروفِ المَدِّ وحرفي اللينِ يصدقُ عليه حرفُ لينٍ على قولِ المُحَقِّقِينَ ، وحروفُ مَدٍّ على غيره ، وحروفُ مَدٍّ ولينٍ عليهما ^(١) ، والحقُّ ما ذكرناه أولاً من التباين . وأصلُ المَدِّ واللينِ الألفُ ؛ لأنها لا تتغيَّرُ عن كونها ساكنةً ، ولا يتغيَّرُ ما قبلها عن الحركةِ المجانسة لها ، وليست الياءُ والواوُ كذلك ، وإنما يُشبهان الألفَ إذا سكَّتا وكانت حركةٌ ما قبلهما مُجانسةً لهما كما قدَّمناه ، ولا يُزاد على مدَّهما . وفي حروفِ المَدِّ مَدٌّ أصليٌّ ، وفي حرفي اللينِ مَدٌّ ما ، يُضبطُ كلُّ منهما بالمشافهةِ ، والإخلالُ بشيءٍ منه لحنٌ ^(٢) .

والواقعُ في الفروشي هو إثباتُ حرفِ المَدِّ ، كقولِ الشَّاطِئِيِّ ^(٣) :

وَفِي حَاذِرُونَ/ المَدُّ

ب/٧٣

ويُستعملُ القصرُ فيه ، ويراد به حذفُ حرفِ المَدِّ ، كقولِ الشَّاطِئِيِّ أيضاً ^(٤) :

وَقُلْ ^(٥) لَا بَيْنَ الْقَصْرِ

وَقَسْ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ .

(١) سقط من (ت) و (ز) من قوله : « لأنه يلزم من وجود » إلى « وحروف مَدٍّ ولينٍ عليهما » .

(٢) ذكرَ كلُّ ما سبق بحروفه التاذي في الفوائد السَّريَّة لوحة ٥٩ ب .

(٣) في منظومته ، البيت رقم (٩٢٧) ، حيث قرأ الكوفيون وابنُ ذَكْوَانَ ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ [الشعراء

٥٦] بالألف ، والباقون ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ بغير ألف ، انظر التيسير ص ١٣٤ .

(٤) في منظومته ، البيت رقم (١٠٩٩) ، حيث قرأ حمزة ﴿ لَيْثِينَ فِيهَا ﴾ [النبا ١] بغير ألف ،

والباقون بالألف ، انظر التيسير ص ١٧٧ .

(٥) في النسخ كلها : (وَفِي) ، والتصويب من منظومة الإمام الشاطيِّ .

ثم الأصلي الذي في حروف المد قسمان :

- أصلي وهو المسمى بالمد الطبيعي : الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به ، ولا يكون مُنفكاً عنها أصلاً ، ويُسمى قصراً أيضاً .

- وفرعي : وهو الذي يبين الناظم أقسامه وأحكامه ، وله سببان : همز وسكون ، وهذان القسمان هما المُعبر عنهما باللفظي .

فالمَدُّ للسكون قسمان : لازمٌ وعارضٌ ، والمدُّ للهمز قسمان : واجبٌ وجائزٌ ، وإلى الأربعة أشار في البيت الآتي ؛ لأنَّ العارضَ جائزٌ أيضاً ، فدخل هو ومقابلُ الواجب تحت قوله : (وَجَائِزٌ) .

فاللَّازِمُ : ما لَزِمَ حالةٌ واحدةٌ في المدِّ عند كلِّ القراءِ ، وسُمِّي لازماً ؛ للزوم سببه .

والواجبُ : ما أجمعَ القراءُ عليه ، وسُمِّي واجباً لأنه لا يجوز أن يخلفه القصرُ ، حتى لو أخلف لكان لحناً .

والجائزُ : ما كان جائزاً عند جميع القراء مع جوازِ القصرِ . وقيل : ما جازَ مدُّه وقصره عند جميع القراء ، والعبارة الأولى أولى ^(١) .

(١) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٣٧ - ٢٣٨ : « وأما قولُ المصريِّ : فالجائزُ ما كان ... إلخ ، فلا يخفى أن كليهما لا يصحُّ عند أربابِ المبنى وأصحابِ المعنى ، كما سبق من أنَّ المدَّ المنفصلَ يجب قَصْرُه عند بعضٍ ، فلا يجوز مدُّه عندهم . ويجب مدُّه عند آخرين ، فلا يجوز قَصْرُه عندهم ، وإنما جاز الوجهان عند بعضهم . نعم يجوز حملُ الجائزِ في كلامه على أحد نوعيه وهو المدُّ العارض ، لكن إطلاقه في مقامِ الفرقِ بين الواجبِ واللازمِ خطأً ، مع أنَّ مؤدَّى العبارتين في كلامه مُتَّحدٌ » .

فإن قيل : اللازمُ أيضاً لا يجوز أن يخلفه القصرُ ؛ للزوم سببه المُقتضي للزومه ، فلمَ لم يُسمَّ واجباً أيضاً ؟

أجيبَ بتمييز ما يكون وجوبه بسببِ الهَمزةِ ، وما يكون وجوبه بسببِ السكونِ ، مع أن الزومَ والوجوبَ بمعنى واحدٍ في أصلِ اللغة ^(١) .
والألفُ في قوله : (ثَبَتَا) للتثنية ، أي ثَبَتَ المَدُّ والقَصْرُ .

وقد أخذَ في بيان أحكام المَدِّ المذكور في هذا البيت فقال :

٧٠- فَلَا زَمَ : إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدٍّ سَاكِنٌ حَالَتَيْنِ ، وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ

هذا هو المَدُّ الملقَّب باللازمِ ، وهو الذي جاء الساكنُ فيه بعد حرفِ المَدِّ .
وفسَّره بعضهم ^(٢) فقال : « هو الذي لا يَحُولُ عن السكونِ ، والعارضُ الذي يقابله » .

وقيل : هو الذي يكون ساكناً في حالتي الوصلِ والوقفِ ، وإلى ذلك أشار بقوله : (سَاكِنٌ حَالَتَيْنِ) .

والعارضُ الذي يُقابله ، بأن يكون سكونه عارضاً لأجلِ وَقْفٍ أو إدغامٍ / ،
كما سيأتي في كلام الناظم ^(٣) .

(١) ذكرَ كلُّ ما سبق التاذفُ بحروفه في الفوائد السَّريَّة لوحة ٥٩/ب - ٦٠/أ .

(٢) يقصد به التاذفُ ، انظر في الفوائد السَّريَّة لوحة ٦٠/أ .

(٣) أي عند قول الناظم : (أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفّاً مُسَجَّلاً) .

تنبيه :

قوله : (سَاكِنٌ) مرفوعٌ على أنه فاعل (جَاءَ) والإضافة فيه بمعنى : في ،
وقيل : بمعنى اللام ؛ لأدنى ملاءمة .

ثم الساكنُ اللازمُ إذا وقعَ بعد حرفِ المدِّ ، فتارةً يكون مُدْغَمًا ، وتارةً يكون
غيرَ مُدْغَمٍ ^(١) .

فالسَّاكِنُ اللازمُ المُدْغَمُ نحو : ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، و﴿ذَابَّةٍ﴾ [البقرة
١٦٤] ، و﴿الذَّكَّرَيْنِ﴾ [الأنعام ١٤٣] عند مَنْ أبدلَ الهمزةَ الثانيةَ ألفًا ، ومُدَّ
عند جميع القراء .

و﴿هَذَانِ﴾ [طه ٦٣] عند مَنْ شَدَّدَ النون ^(٢) .

﴿تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر ٦٤] ^(٣) ، و﴿أَتُعِدَّنِي﴾ [الأحقاف ١٧] عند مَنْ
أَدْغَمَ ^(٤) .

ونحو : ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ [الصفافات ١] بالإدغام عند حمزة ^(٥) ، ونحو :
﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون ١٠١] بالإدغام عند رويس ^(٦) .

(١) انظر الفوائد السريّة لوحة ٦٠/أ-ب .

(٢) وهو ابن كثيرٍ قرأ بتشديد النون مع المدِّ المُشْبِع ، انظر التيسير ص ١٢٣ .

(٣) أي بنونٍ واحدةٍ مُشَدَّدَةٍ ، وهي قراءة ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ وعاصمٍ وحمزةٌ والكسائيُّ
ويعقوبٌ وخلفٌ ، انظر التيسير ص ١٥٤ ، والنشر ٣٦٢/٢ .

(٤) وهي رواية هشامٍ عن ابن عامرٍ وذلك مع المدِّ المُشْبِع ، انظر التيسير ص ١٦٢ .

(٥) قرأها بإدغام التاء في الصاد مع المدِّ المُشْبِع حمزةٌ ، انظر النشر ٣٠٠/١ .

(٦) قرأه مع المدِّ المُشْبِع ، انظر النشر ٣٢٩/٢ .

ونحو : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة ٢٦٧] ، و﴿كُنْتُمْ تُشْمِتُونَ﴾ [آل عمران ١٤٣] ، و﴿عَنْهُمْ تَلْهَى﴾ [عبس ١٠] عند البرزّي ؛ خلافاً لبعضهم حيث جعله من قسم الجائز ، والمعتمد الأول ^(١) .

وأما الساكنُ اللازمُ غيرُ المدغمِ نحو : ﴿تَحْيَايَا﴾ [الأنعام ١٦٢] في قراءةٍ مَنْ سَكَنَ الياءَ ^(٢) ، ونحو : ﴿وَأَلْتَى﴾ [الطلاق ١] في قراءةٍ مَنْ أَبْدَلَ الهمزةَ ياءً ^(٣) ، ونحو : ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة ٦] عند مَنْ أَبْدَلَ الهمزةَ الثانيةَ ألفاً ^(٤) .

فهذه أمثلةٌ من اللازمِ الكَلَمِيِّ ، وأما اللازمُ الحَرْفِيُّ : وهو أن يكون حرفُ الهجاء على ثلاثة أحرفٍ أو سطُها حرفٌ مدٌّ ، فهو قسمان : مُدْغَمٌ ، وغيرُ مدغمٍ ، ويكون في فواتح السُّورِ .

فمن المُدْغَمِ : (لَامٌ مِيَمٌ) ، و﴿صَادٌ ذِكْرٌ﴾ [مریم ٢] من ﴿كَهَيَعَصَ﴾ عند مَنْ أَدْغَمَ ^(٥) . ومن غيرِ المُدْغَمِ : ﴿قَ وَالْقُرْءَانِ﴾ [ق ١] و﴿صَّ وَالْقُرْءَانِ﴾ [ص ١] .

(١) انظر النشر ٢/٢٣٢ .

(٢) كالإمام نافع باختلافٍ عن الأزرق عن ورشٍ وأبي جعفر ، انظر النشر ٢/٢٦٧ .

(٣) كالبرزّي عن ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ البصريّ ، انظر التيسير ص ١٤٤ ، والنشر ١/٤٠٤ .

(٤) وهي طريق الأزرق عن ورشٍ ، انظر النشر ١/٣٦٣ .

(٥) وهي قراءة أبي عمروٍ وابنِ عامرٍ وحمزة والكسائيّ وخلف ، انظر النشر ٢/١٧ .

وأما الميم من ﴿الْمَلَأَهُ﴾ [آل عمران ٢] عند مَنْ لَمْ يَسْكُت ^(١) ، و﴿الْمَلَأَهُ﴾ [العنكبوت ٢] عند مَنْ يَنْقُلُ لُورِشٍ ، فَقِيلَ : يَمْدُ اعْتِبَاراً بَعْدَ الْعَدَدِ بِالْعَارِضِ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وَقِيلَ : لَا يَمْدُ اعْتِبَاراً بِالْعَدَدِ بِالْعَارِضِ ^(٢) .
وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى مَدِّ اللَّازِمِ بِقِسْمِيهِ [أَعْنَى الْكَلِمِيِّ وَالْحَرْفِيِّ] ^(٣) مَدّاً مُشَبَّعاً قَدِراً وَاحِداً مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ .

قال الناظم في التشر : « لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً ، إلا ما ذكره الأستاذ الجاجاني في كتابه ^(٤) : « حلية القراء » - اتصالاً عن أبي بكر بن مهران ^(٥) - حيث قال : والقراء مختلفون في مقداره ، فالمحققون يمدون على قدر أربع ألفات ، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات ، والحادرون يمدون على قدر ألفين : إحداهما الألف التي بعد المتحرك ، والثانية المدّة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل ^(٦) . »

(١) حيث قرأها أبو جعفر بالسكت على كل حرفٍ منها ، انظر النشر ٤٢٤/١ .

(٢) كما في الدقائق المحكمة ص ١١٢ .

(٣) ما بين معقوفتين إلحاق من (س) ، وذيل بـ : مصنّفه .

(٤) هو حامد بن علي بن حسنويه ، أبو الفخر الجاجاني ، مؤلف كتاب : حلية القراء وزينة

الإقراء ، إمام بارع ناقل (ت بعد ٦٠٠ هـ) ، غاية النهاية ٢٠٢/١ .

(٥) هو أحمد بن الحسين بن مهران ، الأستاذ أبو بكر الأصبهاني ، مؤلف كتاب : الغاية في

العشر ، وكتاب طبقات القراء (ت ٣٨١ هـ) ، غاية النهاية ٤٩/١ .

(٦) النشر ٣١٧/١ .

ثم قال في النشر أيضاً : « وظاهرُ عبارةِ صاحبِ التجريدِ ^(١) أيضاً : أن المراتبَ تتفاوتُ فيه ^(٢) كتفاوتِها في المتصل ^(٣) ، وفحوى كلامِ أبي عليٍّ الحسنِ بنِ بليمةٍ في تلخيصه ^(٤) يعطيه ، والآخِذون / من الأئمةِ بالأمصارِ على خلافه .

٧٤/ب

نعم اختلفت آراءُ أهلِ الأداءِ من أئمتنا في تعيين هذه القدرِ المُجمَعِ عليه ؛ فالمُحقِّقون منهم على أنه الإشباعُ ، والآخِثرون على إطلاقِ تمكينِ المدِّ فيه . ثم اختلفوا أيضاً في تفاوتِ بعضِ ذلك على بعضٍ ، فذهب كثيرٌ إلى أن مدَّ المدغمِ منه أشبعُ تمكيناً من المظهرِ ؛ من أجل الإدغامِ مثل : ﴿ دَابَّةٌ ﴾ [البقرة ١٦٤] بالنسبةِ إلى ﴿ نَحْيَايْ ﴾ [الأنعام ١٦٢] عند مَنْ أَسَكَّنَ الياءَ ، وَيَنْقُصُ عند هؤلاء مدُّ (صَادَ ذِكْرُ) [مریم ١٠٢] ، و (نُونٌ وَالْقَلَمُ) [القلم ١] عند مَنْ أظهرَ بالنسبةِ إلى مَنْ أدغمَ .

وذهب بعضهم إلى عكسِ ذلك ؛ وهو أن المدَّ في غيرِ المدغمِ فوق المدغمِ ، وقال : لأنَّ المدَّ يَتَحَصَّلُ وَيَتَقَوَّى بالحرفِ المدغمِ فيه لحركته ؛ فكأنَّ الحركةَ في

(١) كتاب التجريد لبُغْيَةِ المُرِيدِ في القراءات السبع ، تأليف الإمام عبد الرحمن بن عتيق المعروف بـ : ابن الفحَّام الصقليِّ (ت ٥١٦ هـ) ، انظر منه ص ١٣٦-١٣٧ .

(٢) أي في المدِّ اللازم .

(٣) في النسخ كلها : المنفصل ، والتصويب من النشر ٣١٧/١-٣١٨ .

(٤) هو الحسن بنُ خلف بن عبد الله بن بليمة (بفتح الموحدة وتشديد اللام مكسورة بعدها آخر الحروف) مؤلف كتاب : تلخيصُ العبارات بلطيفِ الأشارات (ت ٥١٤ هـ) ، غاية النهاية ٢١١/١ ، وانظر كتاب : تلخيصُ العبارات ص ٢٦ .

المُدْغَم فيه حاصلةٌ في المُدْغَم ، فقَوِيَ بتلك الحركة ، وإن كان الإدْغَام يُخْفِي الحرف .

وذهب الجمهورُ إلى التسوية بين مدِّ المُدْغَم والمُظْهِر في ذلك كُلُّهُ ؛ إذِ المُوجِبُ للمدِّ هو التقاء الساكنين ، والتقاءُ ما موجودٌ في كُلِّ ، فلا حاجةً للتفصيل في ذلك كُلُّهُ » ^(١) .

وهذا هو التحقيقُ فلا يُعَدَّل عنه ، وبه صرَّح أبو عمرو الدَّانِي رحمه الله ^(٢) .
وأما (عَيْنٌ) من فاتحتي مريم وشورى ، ففيها وجهان : الإِشْبَاعُ والتوسُّطُ .
ووجه الإِشْبَاعُ : أنه قياسُ مذهبهم في تقدير أول الساكنين متحرِّكاً على ما مرَّ ، وفيه مناسبةٌ لما جاوره من الممدود .

ووجه التوسُّطُ : التفرقة بين ما قبله حركةٌ من جنسه ، وما قبله حركةٌ من غير جنسه ؛ ليكون لحرف المدِّ مَرَبَّةٌ على حرف اللين ^(٣) .
وجوِّز بعضهم القصرَ أيضاً وهو الأصل ^(٤) .

وهذه الثلاثةُ أوجهٌ ^(٥) صرَّح الناظمُ بها في طَيِّبَتِهِ ^(٦) فقال :
وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَلَاثَةُ لَهُمْ

(١) النشر ٣١٨/١ .

(٢) في : التحديد في الإتقان والتجويد ص ١٢٢ .

(٣) ذكر كلَّ هذا ابنُ الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٣٦ ، والتاذي في الفوائد السَّريَّة لوحة ١/٦١ .

(٤) انظر النشر ٣٤٩/١ .

(٥) كذا في النسخ كُلِّها ، والوجه : الثلاثةُ الأوجهُ ، أو ثلاثةُ الأوجه .

(٦) في منظومته : طَيِّبَةُ النشر في القراءات العشر ، البيت رقم (١٧٢) .

أي للقرءاء .

ويُسمَّى المدُّ اللازمُ مدَّ العَدَلِ ، ومدَّ الحَجَزِ ؛ لأنه إذا زيدَ حرفُ المدِّ قبل الساكنِ اللازمِ فإنما يُزاد زيادةً متساويةً ، مقدارَ زمنِ حركةٍ حَاجِزَةٍ بين الساكنين ، على ما أفاده بعضُ المحققين .

فباعتبارِ كونِ الزيادةِ متساويةً يُسمَّى مدَّ العَدَلِ ؛ إذ العَدَلُ في اللغةِ : المِثْلُ^(١) / ، فهو مُشْعَرٌ بمعنى التساوي ، وباعتبارِ كونِ زمنِها مقدارَ زمنِ حركةٍ حَاجِزَةٍ - أي فاصلةً بين الساكنين - يسمَّى مدَّ الحَجَزِ .

وقال ابنُ الناطم : « يُسمَّى مدَّ العَدَلِ ؛ لتساويِ القرءاء في قدرِ مدِّه . ومدَّ الحَجَزِ ؛ لأنه فصلٌ بين الساكنين » .

وقوله : « لتساويِ القرءاء في قدرِ المدِّ » لا يُنافي القولَ باختلافِ أهلِ الأداء في ذلك القَدْر ؛ لأنَّ منهم مَنْ أثبتَ لهم قَدْرَ ألفٍ في غيرِ الفواتحِ وألْفَيْنِ فيها ، ومنهم مَنْ أثبتَ لهم قَدْرَ أَلْفَيْنِ في الكلِّ على ما مرَّ .

وهم متساوون إما في الأول ، أو في الثاني ، ولكن لا يَخْفَى أَنَّ المدَّ كالفاصلِ ، لا فاصلٌ حقيقةً ، فلا يستقيمُ قوله : « أنه فصلٌ » إلا على جهةِ المجازِ^(٢) .

(١) انظر القاموس المحيط ١٣٦١/٢ ، مادة (ع د ل) .

(٢) ذكرَ كلَّ ما سبق بحروفه التاذيَّة في الفوائد السَّريَّة لوحة ٦١/أ-ب .

٧١- وَوَاجِبٌ : إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ
 أي أَنَّ المَدَّ الواجبَ هو الذي يجيءُ حرفُ المَدِّ قبلَ الهمزة ، ويكونان مُجْتَمِعِينَ
 في كلمةٍ واحدةٍ نحو : ﴿جَاءَ﴾ [الأعراف ٣٤] ، و﴿السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة ١٣] ،
 و﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة ١٩] ، و﴿الَّتِي﴾ [آل عمران ٦٨] عند مَنْ هَمَزَ ،
 و﴿شَهِدَاءَكُمْ﴾ [البقرة ٢٣] ، و﴿السَّوَاءِ﴾ [النساء ١٧] ، و﴿سَيِّئَتِ﴾ [الملك
 ٢٧] ، و﴿وَجِئْتُ﴾ [الزمر ٦٩] ، و﴿يُضَيِّئُ﴾ [النور ٣٢] .
 وسُمِّيَ هذا المَدُّ مَدًّا مُتَّصِلًا ؛ لِاتِّصَالِ الهمزة بحرفِ المَدِّ في كلمة ^(١) .
 وقوله : (إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ) تعليلٌ لقوله : (مُتَّصِلًا) وعلى هذا فتكون
 (إِنْ) مصدريةٌ ، ولأنَّ التعليلَ محذوفةٌ قبلها على حدِّ قوله : ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾
 [عبس ٢] ^(٢) .

فإن قلتَ : المَدُّ للهمزِ قسمان : سابقٌ عليه ، ولاحقٌ له .
 والسابقُ عليه قسمان :

- ١- متصلٌ ، وإليه أشار في هذا البيت .
- ٢- ومنفصلٌ ، وإليه أشار في البيت الآتي بقوله : (وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا) .
 وأما اللاحقُ له نحو : ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة ٣١] ، و﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة ٩٤] بنقل

(١) كما في الحواشي المُفهِمة ص ٣٧ .

(٢) ذكره التاذي في الفوائد السريّة لوحة ٦٢/أ .

حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، و ﴿أُوتُوا﴾ [البقرة ١٠١] ، و ﴿إِيْمَانٌ﴾^(١)
 [التوبة ١٢] فَإِنَّ النَّاظِمَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَصْلًا ، فَمَا وَجْهُهُ ؟
 قلتُ : لعله اختار ما ثَقَّلَهُ ابْنُ مَجَاهِدٍ ، وعليه العِراقِيُّونَ ، واختاره بعضُ المحقِّقِينَ
 كالجعفِرِيِّ^(٢) ، مِنْ أَنَّ حَرْفَ المَدِّ الَّذِي وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةٍ مُتَّصِلَةٍ مُحَقَّقَةٌ ، أَوْ مُخَفَّفَةٌ
 بِالْإِبْدَالِ أَوْ التَّسْهِيلِ أَوْ النِّقْلِ الْجَائِزِ : مَقْصُورٌ لِكُلِّ الْقُرَّاءِ وَجْهًا وَاحِدًا^(٣) .
 إِلَّا أَنَّ وَرَشَاءَ - مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ - وَرَدَّ عَنْهُ ثَلَاثُ طُرُقٍ :

- ١- القَصْرُ كما تَقَدَّمَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ غَلْبُونِ^(٤) .
- ٢- والتَّوَسُّطُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ / أَبِي عَمْرِو الدَّائِي وَمَكِّي^(٥) .
- ٣- والطَّوْلُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْهُذَلِيِّ^(٦) ، فِيمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرِو إِسْمَاعِيلَ
 ابْنِ رَاشِدِ الْحَدَّادِ^(٧) ، وَضَبَطَهُ بِالْإِشْبَاعِ الْمُقَرَّبِ ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى الْإِشْبَاعِ مِنْ
 غَيْرِ إِفْرَاطٍ^(٨) .

-
- (١) قرأها ابن عامر بكسر الهمزة والباقون بالفتح ، انظر النشر ٢٧٨/٢ .
 - (٢) في كثر المعاني ، انظر منه ٣٥٠/٢ .
 - (٣) انظر الفوائد السريّة لوجه ٦٢/أ .
 - (٤) هو طاهرُ بن عبدِ المنعمِ بن عبّيدِ اللهِ بن غَلْبُونِ ، أَبُو الحَسَنِ ، أَسَاطِذُ عَارِفٍ وَثِقَةٍ ضَابِطُ
 (ت ٣٩٩ هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٣٩/١ .
 - (٥) هو يوسُفُ بنُ عَلِيٍّ بنِ جُبَارَةَ ، أَبُو القَاسِمِ الْهُذَلِيُّ ، الْأَسَاطِذُ الْكَبِيرُ الرَّحَالُ (ت
 ٤٦٥ هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٩٧/٢ .
 - (٦) هو إِسْمَاعِيلُ بنُ عَمْرِو بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ رَاشِدِ الْحَدَّادِ ، شَيْخٌ صَالِحٌ كَبِيرٌ (ت ٤٢ هـ) ،
 غَايَةُ النِّهَايَةِ ١٦٧/١ .
 - (٧) انظر النشر ٣٣٩/١ .

وَمِمَّنْ رَوَى الثَّلَاثَةُ الصَّفَرَاوِيُّ فِي إِعْلَانِهِ ^(١) وَالشَّاطِطِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ ^(٢) .
وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَدَّ - أَعْنَى الْمُتَّصِلَ - لَهُ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ وَمَحَلُّ اخْتِلَافٍ :
فَمَحَلُّ الْإِتِّفَاقِ : هُوَ أَنَّ الْقُرَاءَ الْعَشْرَةَ بِلِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ اتَّفَقُوا عَلَى اعْتِبَارِ أَثَرِ
الْهَمْزَةِ وَهُوَ زِيَادَةُ الْمَدِّ .

وَمَحَلُّ الْإِخْتِلَافِ : وَهُوَ تَفَاوُثُهُمْ فِي مَقْدَارِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ ^(٣) ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى
مَدَّهُ مُشْبِعاً مِنْ غَيْرِ إِفْحَاشٍ ، وَهُمْ الْعِرَاقِيُّونَ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهُمْ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ ،
نَصَّ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ ^(٤) .
وَمَا نَقَلَهُ أَبُو شَامَةَ مِنْ جَوَازِ قَصْرِ الْمُتَّصِلِ نَقْلاً عَنِ الْهَذَلِيِّ ، مُرَدِّدٌ بِمَا صَرَّحَ بِهِ
الْناظِمُ فِي النِّشْرِ ، قَالَ : « وَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقُلْهُ ^(٥) الْهَذَلِيُّ ، وَلَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ ^(٦) ،
وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّ التَّفَاوُثَ فِي مَدِّهِ فَقَطْ » . قَالَ الْناظِمُ : « وَقَدْ تَبَعْتُهُ فَلَمْ أَجِدْهُ
فِي قِرَاءَةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا شَاذَةٍ ، بَلِ رَأَيْتُ النَّصَّ وَرَدَ بِمَدِّهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه يَرْفَعُهُ

(١) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَرَاوِيُّ ، الْأَسْتَاذُ الْمُقَرَّرُ
الْمَكْتَرُ ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ : الْإِعْلَانِ (ت ٦٣٦ هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ١/٣٧٣ .

(٢) أَيِ مَنَظُومَةِ الشَّاطِطِيَّةِ ، فِي الْبَيْتَيْنِ (١٧١ - ١٧٢) حَيْثُ قَالَ :

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُعَيَّرٍ فَقَصَّرَ وَ قَدْ يُرَوَّى لِوَرَشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطَهُ قَوْمٌ كَأَمَّنْ هُوَلًا ءَالِهَةً آتَى لِلْإِيمَانِ مَثَلًا

(٣) كَمَا فِي الدَّقَائِقِ الْحَكَمَةِ ص ١٠٩ ، وَالْفَوَائِدُ السَّرِّيَّةُ لَوْحَةُ ٦٢/١ .

(٤) انْظُرِ النِّشْرَ ١/٣١٥ .

(٥) كَذَا فِي النِّسْخِ كُلِّهَا ، وَفِي النِّشْرِ : لَمْ يَقْصِدْهُ .

(٦) هُوَ أَبُو نَصْرِ مَنصُورُ بْنُ أَحْمَدَ الْعِرَاقِيُّ ، شَيْخُ أَبِي الْقَاسِمِ الْهَذَلِيِّ ، وَصَاحِبُ كِتَابِ الْإِشَارَةِ
فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٢/٣١١ .

إلى النبي ﷺ : « أَنْ ابْنَ مسعودٍ كان يُقرئ رجلاً فقراً الرجل : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة ٦٠] مُرسلة ، فقال ابنُ مسعود : ما هكذا أقرأنيها رسولُ الله ﷺ . فقال : كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : أقرأنيها ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ فمدها » .

قال الناظم : « هذا حديثٌ جليلٌ حُجَّةٌ ، ونصٌّ في هذا الباب ، رجالُ إسناده ثقاتٌ ، رواه الطبرانيُّ في معجمه الكبير » ^(١) انتهى .

وذهب آخرون إلى الاتفاق في تفاضلِ مراتبِ المدِّ فيه ، كتفاضلها عندهم في المنفصل كما سيأتي ، واختلفوا على كم مرتبةٍ هو ؟ فذهب جمعٌ إلى أنه على أربعِ مراتبٍ : إشباعٌ ، ثم دون ذلك ، ثم دونه ، ثم دونه ، وليس بعدَ هذه المرتبةِ إلا القصرُ - وهو تركُ المدِّ - وهو ممنوعٌ في المتصل كما تقدَّم .

وما يُفهم من ظاهر كلام التيسير من أن هناك مرتبةً / أخرى ليس بصحيح ، بل لا يصحُّ أن يؤخذ من طريقه إلا بأربعِ مراتبٍ ، كما نصَّ عليه صاحب التيسير في غيره ^(٢) .

وذهب جمعٌ إلى أن مراتبه ثلاثة : وُسْطَى ، وفوقها ، ودونها . فأسقطوا المرتبة العليا حتى قدره ابنُ مهران بألفين ثم بثلاثة ثم بأربعة .

(١) النشر ٣١٥/١-٣١٦ .

(٢) ذكره بحروفه في النشر ٣١٦/١ .

وذهب الأستاذ أبو بكر بن مجاهد ، وأبو القاسم الطَّرْسُوسِيُّ^(١) ، وأبو طاهر بن خلف^(٢) وغيرهم إلى أنه على مرتبتين : طُولِي ووَسطِي ، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوُسطَى^(٣) .

وهاتان المرتبتان - أعني الطُّولِي والوَسطَى - وهما الإشباع والتوسط ، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس ، ويشترك في ضبطه غالبهم ، وتُحكمُ المُشافهة حقيقته ، وتبينُ كَيْفِيَّتَهُ ، ولا تكاد تخفى معرفته عن أحد ، وهو الذي استقرَّ عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً ، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد ، وأبو القاسم الطَّرْسُوسِيُّ وصاحبه أبو طاهر بن خلف ، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي ، ولذلك لم يذكر في قصيدته تفاوتاً بين المتصل والمنفصل^(٤) ، بل جعل ذلك مما تحكمه المُشافهة في الأداء^(٥) .

(١) بفتح الطاء والراء وضمَّ المهملة الأولى إلى طَرْسُوس مدينةً بناحية الرُّوم ، لبُّ اللباب ٩٠/٢ ، وهو عبدُ الجبار بن أحمد بن عمر ، يعرف بالطويل ، مؤلف كتاب : المحتى الجامع ، أستاذ مصدر ثقة (ت ٤٢٠ هـ) ، غاية النهاية ٣٥٧/١ .

(٢) هو إسماعيل بن خلف بن سعيد ، أبو طاهر النُّحوي ، مؤلف كتاب : العنوان والاكتفاء ، إمام عالم (ت ٤٥٥ هـ) ، غاية النهاية ١٦٤/١ .

(٣) انظر النشر ٣١٧/١ .

(٤) حيث قال في قصيدته ، في : باب المَدِّ والقَصْرِ ، البيت (١٦٩-١٧٠) :

فَإِنْ يَنْفَصِلِ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا يَخْلُفُهُمَا يَرْوِيكَ دَرًّا وَمُخَضَّلًا
كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ وَمَفْصُولُهُ فِي أُمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى

(٥) هو بحروفه في النشر ٣٣٣/١ .

وَمَنْ اعتبر المراتبَ الأربعةَ اختلفَ عنه في مقدارِ المَدِّ ؛ فأطولُهم مَدًّا ورشٌّ مِنْ طريقِ الأزرقِ ، وابنُ ذكوانَ في إحدى روايتيه ، وحمزةُ ، ثم عاصمٌ ، ثم ابنُ عامرٍ والكسائيُّ وخلفٌ في اختياره ، ثم قالونُ وابنُ كثيرٍ وأبو جعفرٍ وأبو عمرو ويعقوبُ ^(١) .

واختلفوا في مقدارِ تلكِ المراتبِ :

فقليلٌ : ألفٌ وربيعٌ ، ثم ألفٌ ونصفٌ ، ثم ألفٌ وثلاثةُ أرباعٍ ، ثم ألفانٌ .

وقيلٌ : ألفٌ ونصفٌ ، ثم ألفانٌ ، ثم ألفانٌ ونصفٌ ، ثم ثلاثُ أَلَفاتٍ .

وكلُّ ذلكِ على التقريبِ ، ويُضبطُ ذلكُ بالمُشافهةِ والإدمانِ ^(٢) .

قال بعضهم ^(٣) : « والأولى اعتبارُ المراتبِ الأربعِ ، وحَمَلُ ما نُقِلَ عن الشاطِئِ

على رأيه لا على روايةٍ ، وما كان يُقرئُ به خالفَ فيه التيسيرُ وسائرُ التَّقَلُّةِ » ^(٤) .

وما نُقِلَ عنه ^(٥) مِنْ أَنه كان يَعدِلُ عن المراتبِ الأربعةِ ، ويعِلُّ بأنَّها لا تتحقَّقُ ،

ولا يمكنُ الإتيانُ بها كلَّ مرَّةٍ على قَدَرٍ / السابقةِ فقد ردَّه الجعبريُّ ^(٦) ؛ بأنَّ مرتبته

(١) انظر النشر ٢٣٨/١ - ٢٣٩ .

(٢) ذكره ابنُ الناظم بحروفه في الحواشي المُفهِمة ص ٣٧ ، والتاذي في الفوائد السَّريَّة لوحه ٦٢/ب .

(٣) يقصد به الإمام الجعبريُّ في كثر المعاني ، انظر منه ٣٤٠/٢ ، والنصُّ نقلٌ بتصرُّفٍ .

(٤) أي باقتصاره على الإقراء بمرتبتين في المَدِّ زيادةً على الطبيعيِّ ، مع أن عند التيسير الذي هو أصله فيه أربع مراتب فوق الطبيعيِّ ، انظر التيسير ص ٣٥ .

(٥) أي عن الإمام الشاطِئِ ، ذكرَ ذلك السخاويُّ في فتح الوَصيدِ ، انظر منه ٢٧١/٢ .

(٦) في كثر المعاني ٣٤١/٢ .

الطُّولى والوُسْطَى أيضاً كذلك ، اللهم إلا أن يقال إنَّ المرتبتين المتفاوتتين أقربُ إلى التحقيق والضبطِ في كلِّ مرَّةٍ مما زاد عليهما ^(١) .

وهو ظاهرٌ لم يَسْغَ أحداً إنكاره ، ولأجل ذلك كان الناظم يميل إليه ، ويأخذ به غالباً ، ويعوّل عليه ^(٢) .

وجه المَدِّ : أن حرفَ المَدِّ ضعيفٌ خفيٌّ ، والهمزة حرفٌ قويٌّ صَعْبٌ ، فزِيدَ في المَدِّ تقويةً عند مجاورة القويِّ ، وقيل : لِيَتِمَكَّنَ من اللفظِ بالهمزة على حقِّها .

ووجه التفاوتِ : مراعاةُ لِسَنِّ القراءة ، هكذا قيل ^(٣) .

ولا يَخْفَى أنه لو رُوِيَ سَنُّ القراءةِ وطريقَتُها من الترتيل والتوسطِ والحدَرِ ، لكانت مراتبُ المَدِّ ثلاثاً لا أربعاً ، لكنها أربع ^(٤) .

٧٢- وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُتَفَصِّلاً أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفّاً مُسْجَلاً

أي والمَدُّ جائِزٌ إذا أتى حرفُ المَدِّ منفصلاً عن الهمزة ؛ بأن كان حرفُ المَدِّ آخرَ الكلمةِ والهمزةُ أولَ كلمةٍ أخرى نحو : ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة ٢١] ، ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة ٢٧٥] ، ﴿بِعَهْدِي أُوفِ﴾ [البقرة ٤٠] ، ﴿عَلَيْهِمُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة ٦] في قراءة مَنْ وصل الميمَ بواوٍ ^(٥) .

(١) ذكره بحروفه التاذفي في الفوائد السريّة لوحة ٦٢/ب .

(٢) انظر النشر ٣٣٣/١ .

(٣) نقله الشارح من كثر المعاني للجعيري ٣٤٣/٢ .

(٤) انظر الفوائد السريّة لوحة ٦٢/ب - ٦٣/أ .

(٥) وهي قراءة قالون بخلفٍ عنه وورش وابن كثيرٍ وأبي جعفر بتفصيلٍ يُعرف من كتب القراءات ، انظر النشر ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

ونحو : ﴿آتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ﴾ [غافر ٣٨] عند مَنْ أثبت الياء ^(١) ، وسواءً كان حرفُ المدِّ ثابتاً رسماً ، أو ساقطاً منه ثابتاً لفظاً كما مثلنا .
وحُكْمُه الجواز لوقوع الخلافِ في مدّه وقصره ، ولهذا يقال فيه المدُّ الجائزُ .
ويقال فيه أيضاً مدُّ البسط ؛ لأنه يُسَطُّ بين كلمتين .
ويقال مدُّ الفصل ؛ لأنه يَفصل بين الكلمتين .
ويقال فيه أيضاً مدُّ حرفٍ لحرفٍ ، أي مدُّ كلمةٍ لكلمة .
وقد اختلفت العبارات في مقدار مدّه اختلافاً لا يمكن ضَبْطُه ، ولا يصحُّ جمعه ، فقلَّ مَنْ ذكرَ مرتبةً لقارئٍ إلا وذكرَ غيره لذلك القارئِ ما فوقها أو ما دونها ^(٢) .

فمن أهل الأداء مَنْ لم يذكر فيه إلا القصر كابن سوار ^(٣) وابن خيرون ^(٤) ،
بالياء المثناة تحت .
وذكر الصَّقْلِيُّ ^(٥) ثلاثَ مراتبٍ غير القصرِ ، وهي : التوسط ، وفوقه قليلاً ،
وفوقه ، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر .

(١) كقالون وأبي عمرو وأبي جعفر وصلّاء ، وابن كثير ويعقوب وصلّاء ووقفاً ، انظر النشر ١٨٢/٢-١٨٣ .

(٢) ذكر كلُّ هذا في النشر ٣١٩/١ .

(٣) هو أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار ، الأستاذ أبو طاهر البغداديُّ ، مؤلف المستنير في العشر ، إمام كبير محقق ثقة (ت ٤٩٦ هـ) ، غاية النهاية ٨٦/١ .

(٤) هو أحمد بن الحسن بن خيرون ، أبو الفضل البغداديُّ ، أستاذ مقرئ ثقة ، غاية النهاية ٤٦/١ .

(٥) هو ابن الفحّام صاحب كتاب التجريد ، سبقت ترجمته ص ٣٢٠ .

وذكر أبو عمرو الداني في تيسيره ، ومكي في تبصرتَه / وغيرُهما كصاحب i/٧٧ الكافي والهادي وغيرُهما وأكثر المغاربة أنها أربعة ، وهي : ما فوق القصر ، وفوقَه وهو التوسط ، وفوقَه ، والإشباع .

وذكر أبو عمرو الداني في جامع البيان أنها خمسُ مراتبٍ سوى القصر ، فزادَ مرتبةً سادسةً فوق الطُول التي ذكرها في التيسير ، وتبعه في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله ، وزادَ مرتبةً سابعةً وهي إفراطٌ ، وقدَّرها بستُ ألفاتٍ ، انفردَ بذلك عن ورشٍ ، وعزّا ذلك إلى ابنِ نفيس ^(١) وابنِ سفيان ^(٢) وابنِ غلبون ، وقد نُسبوا إلى الوهم في ذلك ، كما قاله في النشر ^(٣) .

ولم يذكر ذلك القصرَ عن أحدٍ من القراء ، ووافقه أبو معشرٍ الطبري ^(٤) على ذلك ، فإنه عندهما كالمُتصل ، وزادَ أبو عليُّ الأهوازي ^(٥) مرتبةً ثامنةً دون القصرِ

(١) تصحّفت في النسخ كلها إلى : ابنِ يعيش ، والتصويب من النشر . وابنُ نفيس : سبقت ترجمته ص ٢٠٦ .

(٢) هو محمدُ بنُ سفيان ، أبو عبد الله القيرواني ، صاحب كتاب الهادي ، أستاذ حاذق (ت ٤١٥ هـ) ، غاية النهاية ١٤٧/٢ .

(٣) النشر ٣١٩/١ - ٣٢٠ . وفيه : وقد وَهَمَ [أي الهذلي] عليهم في ذلك .

(٤) هو عبدُ الكريم بنُ عبد الصمد بنِ محمد ، مؤلف كتاب : التلخيص في القراءات الثمان ، إمام محقق (ت ٤٧٨ هـ) ، غاية النهاية ٤٠١/١ .

(٥) هو الحسن بنُ علي بنِ إبراهيم ، الأستاذ أبو عليُّ الأهوازي ، شيخ القراء في عصره (ت ٤٤٦ هـ) ، غاية النهاية ٢٢٠/١ .

وهي الْبَتْرُ ، عن الْحُلَوَانِيِّ^(١) والهاشمي^(٢) ، كلاهما عن الْقَوَّاسِ^(٣) عن ابنِ كثيرٍ ، في جميع ما كان من كلمتين .

وَالْبَتْرُ : هو حذفُ الألفِ والواوِ والياءِ مِنْ سائرهنَّ^(٤) .

قال أبو عمرو الداني : « وهذا مكروةٌ قبيحٌ لا يُعوَّلُ عليه ، ولا يُؤخذُ به ؛ إذ هو لحنٌ لا يجوز بوجهٍ ، ولا تحلُّ القراءةُ به » . قال : « ولعلهم أرادوا حذفَ الزيادةِ لحرفِ المدِّ وإسقاطها ، فعبروا عن ذلك بحذفِ حرفِ المدِّ وإسقاطه مجازاً »^(٥) انتهى .

وأنا أذكرُ لك تفصيلَ هذه المراتبِ فأقول :

المرتبةُ الأولى : الْقَصْرُ في المنفصلِ ، وهي حذفُ حرفِ المدِّ الْعَرْضِيِّ ، وإبقاءُ ذاتِ حرفِ المدِّ مِنْ غيرِ زيادةٍ على ما فيه .

وذلك هو الْقَصْرُ الْمَحْضُ ، قرأ به أبو جعفر وابنُ كثيرٍ بكاملهما مِنْ جميعِ طَرَقِهما . وما وَرَدَ مِنْ زيادةِ المدِّ عنهما مِنْ طريقِ تلخيصِ أبي معشرٍ وكاملِ

(١) هو أحمدُ بنُ يزيدَ بنِ ازداد ، الأستاذ أبو الحسن الحلواني ، إمام كبير عارف ، توفي سنة نيف وخمسين ومائتين ، غاية النهاية ١٤٩/١ .

(٢) هو محمدُ بنُ موسى بنِ محمدٍ ، أبو بكر الزينيُّ الهاشميُّ ، مقررٌ محقق ضابط لقراءة ابنِ كثير (ت ٣١٨ هـ) ، غاية النهاية ٢٦٧/٢ .

(٣) هو أحمدُ بنُ محمد بنِ علقمة ، أبو الحسن الثَّبال المكيُّ ، المعروف بالقوَّاس ، إمام مكة في القراءة (ت ٢٤٠ هـ) ، غاية النهاية ١٢٣/١ .

(٤) كلُّ ما سبق بحروفه في النشر ٣٢٠/١ .

(٥) نقله عنه ابن الجزريُّ في النشر ٣٢٠/١ .

الهذليّ . واختلفَ عن قالون والأصبهانيّ عن ورشٍ ، وعن أبي عمروٍ من روايتيه ، وعن يعقوبَ ، وعن هشامٍ من طريقِ الحلوانيّ ، وعن حفصٍ من طريقِ عمروٍ ^(١) .
المرتبةُ الثانيةُ : فوقَ القَصْرِ قليلاً ، وقُدِّرَت بألفين . وبعضُهم بألفٍ ونصفٍ ، وهو مذهبُ الهذليّ .

المرتبةُ الثالثةُ : وهي / التوسط عند الجميع ، وقُدِّرَت بثلاثِ أَلَفاتٍ ، وقُدِّرَها ^{ب/٧٧} الهذليّ وغيرُه بألفين ونصفٍ .

المرتبةُ الرابعةُ : فوقها قليلاً ، وقُدِّرَت بأربعِ أَلَفاتٍ عند بعض مَنْ قَدَّرَ الثالثةَ بثلاثٍ ، وبعضُهم بثلاثٍ ونصفٍ .

المرتبةُ الخامسةُ : فوقها قليلاً ، وقُدِّرَت بخمسِ أَلَفاتٍ ، وبأربعٍ ونصفٍ ، وبأربعٍ ، بحسبِ اختلافهم في تقدير ما قبلها .

المرتبةُ السادسةُ : فوقَ ذلك ، وقُدِّرَها الهذليّ بخمسِ أَلَفاتٍ ، وقيل : بأقلٍ .

المرتبةُ السابعةُ : فوقَ ذلك ، وهي الإفراطُ ، قُدِّرَها الهذليّ بستِ أَلَفاتٍ وذلك في كامله لورشٍ ، فيما رواه الحدّادُ وابنُ نفيسٍ ^(٢) وابنُ سفيانٍ وابنُ غلبونٍ ، ونُسبوا في ذلك إلى الوهم كما قاله في النشر ^(٣) .

(١) نقله من النشر ٣٢١/١ . وعمرو : هو عمرو بن الصَّبَّاح البغداديّ (ت ٢٢١ هـ) ، غاية النهاية ٦٠٠/١ .

(٢) تصحّفت في النسخ جميعها إلى : ابن يعيش ، والتصويب من النشر .

(٣) النشر ٣٢٦/١ . وفيه : وقد وَهَمَ [أي الهذليّ] عليهم في ذلك .

واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه ، بل يرجع إلى أن يكون لفظياً ؛ وذلك أن المرتبة الدنيا - وهي القصر - إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية ، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى .

وهذه الزيادة بعينها إن قُدِّرَت بألف أو بنصف ألف هي واحدة ، فالمُقَدَّرُ غيرُ محقِّق ، والمحقِّق لها هو الزيادة . وهذا ثَمًّا تُحَكِّمُه المشافهة ، وتوضُّحُه الحكاية ، ويبيِّنُه الاختبار ، ويكشفُه الخبر ^(١) .

وأطولُهم مدًّا في المتصل والمنفصل : ورشٌ وحمزة وابنُ ذكوان من طريق الأخفش ، ودوهم عاصمٌ ، ودونه ابنُ عامرٍ والكسائيُّ ، ودوهم أبو عمرو من طريق أهل العراق ، وقالون من طريق أبي نَشِيط ^(٢) .

والباقون وهم : ورشٌ من طريق الأصبهانيِّ ، ويعقوبٌ في إحدى روايته . وكان الناظم رحمه الله يأخذ في المنفصل بثلاث مراتب وهي : القصرُ والوسطى والطُولى ؛ وهي الإشباع من غير إفراطٍ ، وفي المتصل بالوسطى والطُولى كما تقدَّم .

وهو الذي استقرَّ عليه رأيُ المحققين قديماً وحديثاً ، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مُجاهدٍ وغيره ، ولا يُمنعُ الأخذُ بتفاوتِ المراتب ، كيف وقد قرأها ابنُ الجزري ^(٣) ، وقد صرَّح بذلك في نشره ^(٤) .

(١) ذكره في النشر ٣٢٦/١-٣٢٧ .

(٢) انظر النشر ٣٢٨/١ .

(٣) سقط من (س) و(ت) و(ز) كلمة : ابن الجزري .

(٤) النشر ٣٣٤/١ .

تنبيه :

لا يجري المَدُّ المنفصل إلا في الوَصْلِ ، فإن وَقَفْتَ على / حرفِ المَدِّ عادَ إلى أصله ، وسقطَ المَدُّ الزائدُ .

ووجهُ المَدِّ للهمزِ : أنَّ حروفَ المَدِّ خفيةٌ ، والهمزُ بعيدُ المَخْرَجِ صعبٌ في اللفظِ ، فإذا لاصقَ حرفاً خفياً ، خيفَ عليه أن يزدادَ خفاءً ، فقويَ بالمدِّ احتياطاً لبيانه وظهوره .

وعلةُ مَنْ قَصَرَهُ : أنَّ الهمزَ لما كان فيه بصدد الزوالِ في حالِ الوقفِ ، لم يُعطَ في حالِ الثباتِ حكماً ، بخلافِ المتصلِ فإنَّ الهمزَ فيه لازمٌ وصلًا ووقفًا ^(١) .

وبذلك أيضاً على جوازِ مدِّ المنفصل وغيره من أقسامِ المَدِّ ، ما رُويَ في الحديثِ : « أن أنساً رضي الله عنه سئلَ عن قراءةِ النبي ﷺ فقال : كان يمدُّ صوته مدّاً » ^(٢) . والخبرُ عامٌّ في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواعِ المَدِّ .

وقوله : (أو عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفّاً مُسْجَلاً) هذا أحدُ قسمي الجائزِ ، وتعريفُهُ : إذا جاءَ بعدَ حرفِ المَدِّ حرفٌ ساكنٌ عارضٌ لأجلِ الوقفِ .
وقوله (مُسْجَلاً) أي مطلقاً حالٌ من (السُّكُونِ) ^(٣) ، وقيل : صفةُ (وَقَفَ) .

(١) قال كلٌّ ما سبق القسطلاني في اللآلئ السننية لوحة ٣٤/ب .

(٢) رواه البخاري ، في كتاب : « فضائل القرآن » ، باب : « مدُّ القراءة » ١٩٢٥/٤ . وقد سبق ذكرُ هذا الحديثِ وتخريجهِ في ص ١٦٢ .

(٣) في هامش (س) نقلٌ من شرح طاش كبري على المقدمة نصُّه : « قال طاش كبري : المُسْجَلُ من قولهم : أَسْجَلْتُ الكلامَ ، أي أَرَسَلْتُهُ » ، انظر النسخة المطبوعة ص ٢٢٠ .

ذكره المصنّف تنبيهاً على أنه لا فرق بين أن يكون السكون محضاً أو مع إشتمام ، وبين أن يكون الساكن في الأصل ذا فتحة أو كسرة أو ضمة ، نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] مع السكون المجرد عن الإشتمام والروم وبهما . و﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة ٢٠٢] ، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٣] مع السكون المجرد عن الإشتمام والروم فيهما ، وبالروم في الأول .

والوقف بالروم كالوصل ، وأما التقييد بالسكون فإنه يُخرج ما لا سكون فيه . وقد اقتصر على تخصيص سكون الوقف ، ولم يتعرض لسكون الإدغام ؛ لأنه لم يتعرض إلا لما اتفق عليه ، أو ما عليه الأكثر .

وقد أدخل بعضهم العارض لأجل الإدغام في قسم اللازم المتقدم ، ولا يخفى ما فيه ، فإن كلام الناظم في غالب كتبه يخالفه ؛ لأنه قسم العارض إلى مدغم وإلى غير مدغم .

فمن أمثلة العارض المدغم نحو : ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة ٢٤٧] ، ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة ٣٠] ، ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة ٢٠٠] ، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة ١١] ، ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ٤] ، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة ٢] عند من أدغم كأبي عمرو ^(١) .

تنبيه :

٧٨/ب الساكن العارض بقسميه للقرء فيه ثلاثة مذاهب / :

الأول : الإشباع كاللازم ؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض ، وهو اختيار

(١) من رواية السوسي ، انظر التيسير ص ٢٨ .

الشاطيُّ لجميع القراء^(١) .

الثاني : التوسط ؛ لعروض السكون المنحطّ عن لزومه .

والثالث : القصر ؛ لجواز التقاء الساكنين في الوقف ، فاستغني عن المدّ^(٢) .

فالمضموم منه فيه سبعة أوجه : ثلاثة مع السكون المحض ، وثلاثة مع الإشمام ، والقصر مع الروم .

والمفتوح فيه : الثلاثة المجردة عن الإشمام والروم .

والمكسور فيه أربعة : ثلاثة مع السكون المحض ، والقصر مع الروم .

والحاصل أن المدّ قسمان :

أصليّ ، وهو المدّ الطبيعيّ : الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به ، ولا يتوقف على سبب نحو : ﴿عَمِلُوا﴾ [البقرة ٢٥] ، و﴿عَقَا﴾ [البقرة ١٨٧] ، و﴿الَّذِي﴾ [البقرة ١٧] .

وفرعيّ : وهو بخلاف ذلك ، وله سببان : لفظيّ ومعنويّ .

فاللفظيّ سببه : همز أو سكون .

(١) قال ملاّ عليّ القاري في المنح الفكرية ص ٢٤٥ : « ثم اعلم أن الشارح المصري ذكر أن الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ... إلخ ، فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكلّ القراء إلا المدّ ، وليس كذلك ؛ لقوله في الشاطبية : (وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) أي من السكون اللازمي ؛ لمقابلته بقوله : (وَعِنْدَ سُكُونِ الرَّقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا) مع ما فيه من الإشارة إلى أن الوجهين أصلان ، وهما المدّ والقصر ، وجه فرع يتفرّع عليهما من عدم اعتبارهما ، هو التوسط فيما بينهما ؛ ليعدل الأمر بالحطّ عن درجة الأولى ، وبالرفع في درجة الأخرى » .

(٢) انظر الفوائد السريّة لوحة ٦٤/ب .

فالمدُّ مع الهمز قسمان :

لاحقٌ له نحو : ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة ١٢٦] ، و﴿أَوْتُوا﴾ [البقرة ١٠١] ، و﴿إِيمَانٌ﴾ ، وقد تقدّم ما لورشٍ فيه من طريق الأزرق .
وسابقٌ عليه : وهو قسمان : متصلٌ ومنفصلٌ ، وتقدّم الكلامُ عليها ^(١) .
والمدُّ مع السكونِ قسمان : لازمٌ وجائزٌ .
واللازمُ قسمان :

١- لازمٌ كلميٌّ مثقلٌ نحو : ﴿الصَّاحَّةُ﴾ [عبس ١] ، ومخفَّفٌ نحو : ﴿تَحْيَايَ﴾ [الأنعام ١٦٢] .

٢- ولازمٌ حرفيٌّ مثقلٌ نحو : (لَامٌ مِيمٌ) من قوله تعالى : ﴿الْمَ﴾ [البقرة ١] ، ومخفَّفٌ نحو : ﴿صَ﴾ [ص ١] ، و﴿قَ﴾ [ق ١] وقد مرَّ ذلك .
والجائزُ ما كان سكوناً عارضاً لوقفٍ نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] ، أو إدغامٍ نحو : ﴿وَالصَّافَّتْ صَفًّا﴾ [الصفات ١] بالإدغامِ عند أبي عمرو ^(٢) ، ومنه المنفصل كما مرَّ .

وأما السببُ المعنويُّ : فهو قصدُ المبالغةِ في التّفي ، وهو سببٌ قويٌّ مقصودٌ عند العرب وإن كان أضعفَ من السببِ اللفظيِّ عند القرّاء ، ومنه مدُّ التعظيمِ في نحو : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات ٣٥] ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء ٨٧] .

(١) عند شرح البيت (٧١) .

(٢) من رواية السوسيّ ، انظر التيسير ص ٢٨ .

وهو قد وَرَدَ عن أصحاب القَصْرِ في المنفصل لهذا المعنى ، نصّاً على ذلك أبو معشرٍ الطبريُّ ، وأبو قاسمٍ الهذليُّ ، وابنُ مهران وغيرُهم .
ويقال له أيضاً : مدُّ المبالغة . قال ابنُ مهران : « إنما سُمِّيَ بمدِّ المبالغة ؛ لأنه طُلِبَ للمبالغة في نفيِ إلهيَّةِ سوى الله تعالى سبحانه » . قال : « وهذا مذهبٌ معروفٌ عند / العرب ؛ لأنها تمدُّ عند الدعاء ، وعند الاستغاثة » ^(١) .
وقد استحبَّ العلماءُ المحققون مدَّ الصوتِ بِـ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ إشعاراً بما ذكرناه وبغيره ، ويدلُّ على ذلك ما رُوِيَ في الحديث عن ابنِ عمرَ مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ أَسْكَنَهُ اللَّهُ دَارَ الْجَلَالِ ، دَاراً سُمِّيَ بِهَا نَفْسَهُ فَقَالَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ، وَرَزَقَهُ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ » . وفي الحديث عن أنسٍ : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّهَا هَدَمَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ آلَافِ ذَنْبٍ » ^(٢) .
قال الناظمُ في النشر : « وكلاهما ضعيفان - يعني الحديثين ، حديث ابنِ عمرَ وحديث أنسٍ - إلا أنهما يُعملُ بهما في فضائلِ الأعمال » ^(٣) .

(١) ذكرَ ابنُ الجزريُّ كلَّ ما سبق بحروفه في النشر ٣٤٤/١ - ٣٤٥ .
(٢) الحديث الأول رواه الدَّيْلَمِيُّ كما في تنزيه الشريعة ٣٢٥/٢ قال : « وفيه عبَاد بن كثير » ولعلَّه الثَّقَفِيُّ ، قال الحافظ بن حجر في التقریب ص ٢٩٠ : « متروك » . وأما الحديث الثاني فرواه الدَّيْلَمِيُّ في تنزيه الشريعة ٣٢٥/٢ - ٣٢٦ ، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٢٨٨/٨ : « هذا حديثٌ باطل » ، وقال العلامة الفَتَّيُّ في تذكرة الموضوعات ص ٥٥ : « فيه نُعْيٌ كَذَّابٌ » . وعليه فقول الإمام ابن الجزريِّ يُعملُ به في فضائل الأعمال فيه تساهل .
(٣) النشر ٣٤٥/١ .

وقد وَرَدَ مدُّ المبالغة للنفي في نحو : ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة ٢] التي للتبرئة عن حمزة ، والمدُّ في ذلك متوسط لا يبلغ الإشباع ؛ لضعف سببه عن سبب الهمز ^(١) .
هذا ما يتعلّق بالمدِّ في حروف المدِّ مستوفى ؛ إذ لا يجوز مدُّ حرفِ المدِّ - أعني زيادته - لغير سببٍ من الأسباب المذكورة .

تتمة :

ذكرَ بعضهم للمدِّ ألقاباً وعدّها تسعةً وعشرين لقباً : حَزْزٌ ، وَرَوْمٌ ، ومنفصلٌ ، ومتوسطٌ ، وفرقٌ ، وعدلٌ ، وتعظيمٌ ، وأصلٌ ، وممكنٌ ، ومتصلٌ ، وبدلٌ ، وهجاءٌ وثابتٌ ، وفاصلٌ ، وبنيةٌ ، ومبالغةٌ ، ومُشَبَّعٌ ، وعارضٌ ، ولازمٌ ، وقَصْرٌ مجازيٌّ ، ومخفيٌّ ، ومظهرٌ ، ومن نفس الكلمة ، ومدغمٌ ، وفصلٌ ، وبَسْطٌ ، ومدُّ حرفٍ لحرفٍ ، ومدُّ الاعتبار ، والمدُّ الجائز .

فالحجَزُ ويسمَّى المدغمُ أيضاً نحو : ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ٧] ، سُمِّيَ بذلك لحجزه بين الساكنين ، وهما الألف واللام الأولى المدغمة كما مرَّ .
والرَّوْمُ وهو المدُّ قبل الهمزة المسهّلة في : ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [آل عمران ٦٦] على

(١) انظر النشر ١/٣٤٥ . وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٤٧ : « أقول : وعلى تقدير صحّته وجواز العمل بروايته ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمدِّ المنفصل ، ولا يلزم منه أن يكون مدّه وجهاً لمن يُحَوِّزُ قَصْرَ المنفصل ، ولهذا ما عرّج عليه الشاطبيّ وجمهور القراء ، وإنما هو من طريق المُصَنِّف ، وكذا ما جاء من مدِّ المبالغة للنفي في نحو ﴿لَا رَيْبَ﴾ التي للتبرئة عن حمزة فإنه لا يصحُّ من طريق الشاطبية وعامة أهل القراءة ، بل هي رواية شاذّة عن أهل الدراية » .

قراءةٍ مَن سَهَّلَهَا ^(١) ، سَمِّيَ بذلكَ لِأَنَّ القَارِئَ يرومُ بعدَ الهمزةِ فلا يَأْتِي بِهَا مُحَقَّةً .
والمنفصل نحو : ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء ١٦٣] ، سَمِّيَ بذلكَ
لانفصالِ حرفِ المَدِّ من كلمةِ الهمز .

والتوسطُ ويسمَّى المَظْهَرُ أَيْضاً نحو : ﴿رِثَاءَ﴾ [البقرة ٢٦٠] ، و﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾
[آل عمران ١١٢] في قراءةِ نافعٍ ، سَمِّيَ ذلكَ لتوسطِ / حرفِ المَدِّ بينَ همزتين ٧٩/ب
مُحَقَّتَيْنِ ، أو مُحَقَّةٍ وَمَلِينَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يُمَدُّ مَدّاً مُتَوَسِّطاً .
والفَرَقُ نحو : ﴿الَّذِينَ كَرِهُوا﴾ [الأنعام ١٤٣] ، و﴿السَّحَرُ﴾ [يونس ٨١] ،
﴿الَّذِينَ﴾ [يونس ٥١] في قراءةٍ مَن مَدَّ ^(٢) ، سَمِّيَ بذلكَ للفرقِ بينَ الاستفهامِ
والخبرِ .

والعَدْلُ نحو : ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة ٦] على قراءةٍ مَن أَدْخَلَ أَلْفاً بينَ
الهمزتين ^(٣) ، سَمِّيَ بذلكَ لِأَنَّهُ يَعْدَلُ حَرَكَةً .
والتعظيمُ ويسمَّى المبالغةُ أَيْضاً ، وهو الداخِلُ في نحو : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾
[الصافات ٣٥] للتعظيمِ .

(١) كَنَافِعِ وَأَبِي عَمْرٍو البَصْرِيُّ وَأَبِي جَعْفَرٍ ، انظر النشر ٤٠٠/١ .

(٢) أَي مَن أَبَدَلَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أَلْفاً فَنَشَأَ مَدٌّ لَازِمٌ كَلِمَتِي بِمَقْدَارِ سِتِّ حَرَكَاتٍ ، انظر النشر
٣٧٧/١ .

(٣) وَهَمَّ قَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو وَهْشَامٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ ، إِلَّا أَنَّ هْشَاماً يُحَقِّقُ الهمزةَ الثَّانِيَةَ فِي أَحَدِ
وَجْهَيْهِ وَالباقونَ يُسَهِّلُونَهَا وَهُوَ الرَّجَحُ الثَّانِي لَهْشَامٍ ، انظر النشر ٣٥٣/١ .

والأصل نحو: ﴿جَاءَ﴾ [البقرة ٨٩] سُمِّيَ بذلك لأنَّ حرفَ المَدِّ والهمزِ من أصل الكلمة .

والممكنُ نحو : ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة ٥] ، سُمِّيَ بذلك لأنَّ الكلمةَ تَمَكَّنَتْ به عن الاضطراب .

والمتصل نحو : ﴿سُوءَ﴾ [البقرة ٤٩] ، سُمِّيَ بذلك لاتصال حرفِ المَدِّ بسببه .
وبالبدلُ نحو : ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة ٣١] ، و﴿ءَاتَى﴾ [البقرة ١٧٧] ، سُمِّيَ بذلك لأنَّ المَدَّ بدلٌ من الهمزة .

والهجاءُ ويسمَّى الثابتُ واللازمُ وهو الموجود في فواتح السُّور التي هجاؤها على ثلاثة أحرفٍ ، أو سطُها ساكنٌ نحو : (لَامٌ) و(مِيمٌ) و(صَادٌ) سُمِّيَ بذلك لأنَّ السكونَ فيه لازمٌ .

واختلف فيما لقيه مُشَدَّدٌ من هذا النوع نحو : (لَامٌ مِيمٌ) هل الإشباعُ فيه أكثرُ منه في غيره نحو : (نُونٌ) [القلم ١] ، أو هما سواءٌ ؟ وجهان حكاهما مكِّيُّ كما سبق ^(١) .

والفاصلُ نحو : ﴿ءَأْنْتُمْ﴾ [البقرة ١٤٠] ، ﴿ءِذَا﴾ [الرعد ٥] ، ﴿ءُنْزِلَ﴾ [صـ

(١) انظر التبصرة في القراءات السبع لمكيٍّ ص ٧٠٥ ، ونقله عنه ابن الجزريُّ في النشر ١٨/٢ - ١٩ .

٨ [على قراءة مَنْ أَدْخَلَ بَيْنَ الهمزتين أَلْفاً ^(١) ، سُمِّيَ بذلك لأنَّ المَدَّ يَفْصِلُ بَيْنَ الهمزتين .

والبنية نحو : ﴿ دُعَاءُ ﴾ [الرعد ١٤] ، و﴿ زَكْرِيَّا ﴾ [آل عمران ٣٧] ^(٢) ، سُمِّيَ بذلك لأنَّ الكلمة بُنِيَتْ عَلَى المَدِّ دُونَ القَصْرِ .

والمُشَبَّعُ وهو ما أَتَتْ فِيهِ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ نَحْوُ : ﴿ شَاءَ ﴾ [البقرة ٢٠] ، و﴿ سَاءَ ﴾ [النساء ٢٢] ، وهو قِسْمٌ مِنَ المتصل أيضاً .

والعارضُ وهو قِسْمَانِ : ما يُوْجَدُ لِلوَقْفِ نَحْوُ : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة ٥] ، وما يُوْجَدُ لِلإِدْغَامِ نَحْوُ : ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [آل عمران ٣٨] ، وهذا كما يُوْجَدُ فِي الوَصْلِ ، يُوْجَدُ فِي الوَقْفِ ، وَذَلِكَ فِي مَذْهَبٍ مَنْ أَدْغَمَ اللامَ فِي الرَّاءِ ^(٣) .

والقَصْرُ المَجَازِيُّ نَحْوُ : (هَا) و (يَا) مِنْ فَوَاتِحِ السُّورِ الَّتِي لَمْ يَلْقَ حَرْفُ المَدِّ سَاكِنًا ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ المَدِّ فِيهِ هَجَاءٌ وَلَيْسَ أَصْلِيًّا ، فَمَيَّزُوهُ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ عَمَّا حَرْفُ المَدِّ فِيهِ أَصْلِيٌّ نَحْوُ : ﴿ قَالَ ﴾ [البقرة ٣٣] ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ [البقرة ٢٣٤] ، و﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ / [البقرة ٧٤] .

١/٨٠

(١) وهي قراءة قالون وأبو عمرو وأبو جعفر ، وهشام في الهمزة المفتوحة فقط ، انظر النشر ٣٧٠/١ .

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ويعقوب ، انظر النشر ٢٣٩/٢ .

(٣) كالسوسي من رواية أبي عمرو ، انظر التيسير ص ٣٢ .

والمخفي نحو : ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام ٤٦] ، و﴿هَآئْتُمْ﴾ [آل عمران ٦٦] على مذهب ورشٍ بإبدال الهمزة الثانية المتحركة ألفاً^(١) ، سُمِّي بذلك لإخفاء الهمزة بإبدالها ألفاً .

والذي من نفس الكلمة نحو : ﴿آلَمَلَيْكَةِ﴾ [البقرة ٣١] ، و﴿هَتُوْلَاءِ﴾ [البقرة ٣١] ، سُمِّي بذلك لأنَّ حرف المَدِّ سببه من ذات الكلمة .
والفصلُ وما بعده نحو : ﴿يَتَأْتِيهَا﴾ [البقرة ٢١] سُمِّي بالفصلِ لأنه يفصل بين الكلمتين .

وبالْبَسْطِ ؛ لأنه يَسْطُ بين كلمتين .
وبالاعتبار ؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة .
وبعدَّ حرفٍ لحرفٍ ؛ لأنه مَدُّ كلمةٍ بكلمة .
وبالجائز ؛ للخلاف في مَدِّه وقصره^(٢) .
وإذا تأملتَ وجدتَ أكثرَ هذه الألقابِ مُتداخلاً ، وأكثرَ التعاليل غيرَ ناهضٍ .
ومرجعُ ما عُدَّ منها زيادةً على المَدِّ الطبيعيِّ إلى الهمزِ والسكونِ ، فليَتَأَمَّلْ .

* * *

(١) انظر النشر ٤٠٠/١ .

(٢) نقل كلِّ ما سبق بتصرفٍ من سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح ص ٤٨ ،
والخواشي الأزهري ص ٩٤-٩٦ ، وتحفة نجباء العصر لزكريا الأنصاري ص ٦٧-٦٩ ،
ونهاية القول المفيد ص ١٤٥-١٤٨ .

[بَابُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ]

ولما اضطرَّ القارئُ إلى الوقف ، ذكَّره الناظمُ فقال :

٧٣- وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٤- وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذَنْ ثَلَاثَةً : تَامٌ ، وَكَافٍ ، وَحَسَنٌ

أي بعد ما تقدَّم من معرفة مخارج الحروف وصفاتها ، ومعرفة تجويدها ، وكيفية التَّطْقِيقِ بها ، شرَّعَ في بيان معرفة الوقف والابتداء ؛ لأنها من تعلقات التجويد .

ونحن نبين ذلك مُفَصَّلًا إن شاء الله تعالى فنقول :

اللامُ الجارَّةُ في قوله (لِلْحُرُوفِ) لامُ التقوية والمعرفة لامُ العهد ، والمعهود هو الحروفُ المذكورةُ في تعريفِ التجويد ، حيث قال : (وَهَوَإِغْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا) فيكون المرادُ بها حروفُ الهجاء ، وفسَّرها ابنُ الناظمِ بالكلمات^(١) ، وهو عدولٌ عن الظاهر^(٢) .

و(الْوُقُوفِ) جمع وقف ، جَمَعَهُ باعتبار تنوعه ، وأفرَدَ الابتداءَ لعدم تنوعه ، وإن كان متنوعاً في نفسه بالنسبة إلى مُقَابِلِهِ ، وذكره عَقِبَ التجويد .

(١) كما في الحواشي المُفهِّمة ص ٣٨ .

(٢) ذكره التاذيُّ بحروفه في الفوائد السَّريَّة لوجه ٦٤/ب ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٤٨-٢٤٩ : « أي وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردةً ومركبةً ، موصولةً وموقوفةً . وتعميمنا أولى من تخصيصِ المصريِّ لها بحروفِ الهجاء ، واعتراضه على ابنِ المصنِّف في تفسيره إياها بالكلمات ، فإنه عدولٌ عن الظاهر » .

لِمَا وَرَدَ : « أَنْ عَلِيًّا عليه السلام سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [الزمل ٨٠/ب ٤] ، فقال : التَّرتِيلُ تَجْوِيدُ الحُرُوفِ ، وَمَعْرِفَةُ / الوقوفِ «^(١) .

ولِمَا وَرَدَ عن ابنِ عمرَ عليهما السلام أنه قال : « لَقَدْ عَشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنْ أَحَدُنَا لَيُؤْتِي الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَعْلَمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا ، وَأَمْرَهَا وَزَجْرَهَا ، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهَا »^(٢) .

قال الناظم : « ففي كلام علي عليه السلام دليلٌ على وجوبِ تعلُّمه ومعْرِفَتِهِ ، وفي كلام ابنِ عمرَ عليهما السلام برهانٌ على أنَّ تعلُّمه إجماعٌ من الصحابةِ رضي الله عنهم . وصحَّ بل تواترَ عندنا تعلُّمه ، والاعتناءُ به مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ .

قال : ومن ثمَّ اشترطَ كثيرٌ من أئمةِ الخلفِ على المجيزِ ، أن لا يُجيزَ أحداً إلا بعد معرفةِ الوقفِ والابتداءِ «^(٣) .

وقال الإمام أبو زكريا ^(٤) : « الوقف في الصِّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْعُلَمَاءِ ، مَرْغُوبٌ فِيهِ مِنْ مَشَايِخِ الْقُرَّاءِ ، وَالْأئِمَّةِ الْفُضَلَاءِ ، مَطْلُوبٌ فِيهِمَا سَلَفٌ مِنَ الْأَعْصَارِ ، وَارِدَةٌ بِهِ الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ وَالْآثَارُ الصَّحِيحَةُ » .

(١) انظر النشر ٢٠٩/١ ، ٢٢٥ ، ومنار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني ص ٥ .

(٢) ذكره أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في القطع والانتانف ص ٧٨ ، وابن الجزري في النشر ٢٢٥/١ ، والأشموني في منار الهدى ص ٥ .

(٣) في : النشر ٢٢٥/١ .

(٤) لم يتبين لي مراده بأبي زكريا ، وذهب وهلي إلى أنه الإمام النووي ، فراجعت التبيان وشرح مسلم في المظان فلم أقف على هذا النص .

ففي الصحيحين : « أن أم سلمة قالت : كان رسول الله ﷺ يُقَطِّعُ قراءته يقول : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ثم يقف » الحديث ^(١) .

وروي : « أن رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهدا أحدهما وقال : مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعَصِيهِمَا ، وَوَقَفَ . فقال النبي ﷺ : قُمْ ، بِمَسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ » ^(٢) .

قال بعضهم : إنما قال ذلك لقبح لفظه ، وكان حقه أن يقف على (رَشَدَ) أو على (غَوَى) ، أو أن يصل الجميع ، فانظر كيف كره قبح لفظه ، وإن كان مُرادُه الخير لا الشر . ومثل هذا يُرغَبُ في معرفة الوقف ^(٣) .

وهو لغة : الكفُّ والإمساكُ . يقال : وَقَفَتِ الشَّمْسُ والفرسُ عن السير ، إذا كَفَا عنه وأَمْسَكَ ^(٤) .

واصطلاحاً : تركُ الوصل ^(٥) .

-
- (١) لم أجد هذا الحديث في الصحيحين وإنما رواه أبو داود ، في : « كتاب الصلاة » ، باب : « استحباب الترتيل في القراءة » ٢٧٤/٢ . ورواه الترمذي ، في : « كتاب فضائل القرآن » ، باب : « ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ » ١٨٢/٥-١٨٣ ، وانظر فضائل القرآن لابن كثير ص ١٢٧ .
- (٢) رواه مسلم ، في : « كتاب الجمعة » ، باب : « رفع الصوت في الخطبة وما يقول فيها » ٣٩٧/٦ . ومما الحديث : « وَمَنْ يَعَصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بِمَسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ ، قُلْ : وَمَنْ يَعَصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ » .
- (٣) ذكره بحروفه القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٣٦/١ ، وانظر المنح الفكرية ص ٢٦٩ .
- (٤) انظر القاموس المحيط ١١٤٥/٢ .
- (٥) قاله القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٣٥/ب .

وحده بعضهم بقوله : « قطعُ الصوتِ آخرَ الكلمةِ الوَضعيةِ زماناً » ^(١) .
 ١/٨١ فقولنا : (قطعُ الصوتِ) / جنسٌ . وقولنا : (آخرَ الكلمةِ) فصلٌ ، أخرجَ
 قطعَه عن بعضها ، فهو لغويٌّ لا صناعيٌّ . وقولنا : (الوَضعيةِ) ليندرجَ فيه كُلُّما
 الموصولة ، فإنَّ آخرَها وضعا اللامُ . وقولنا (زماناً) وهو ما يزيدُ على الآنَ أخرجَ
 به السكتَ .

وهذا أجودُ من قولهم : « قطعُ الكلمةِ عما بعدها ، أو قطعُ الحرفِ عن
 الحركة ؛ لعمومه » كذا في كتر المعاني ^(٢) .

وقوله : (لعمومه) إشارةٌ إلى أنه جامعٌ ، بخلافِ ما قالوه .
 أما (قطعُ الكلمةِ عما بعدها) فلعدمُ شمولِه الوقفِ على الكلمةِ التي ليس بعدها
 شيءٌ ، وظاهرُ كلامِ بعضهم أنه يسمَّى قطعاً ، وليس من الوقفِ في شيءٍ .
 فعلى قولِه ، لا يضرُّ خروجه عن هذا التعريفِ ، ولا عن قولهم : « قطعُ الكلمةِ
 عن ما بعدها بسكتةٍ طويلة » ^(٣) .

وأما (قطعُ الحرفِ عن الحركة) فلعدمُ شمولِه الوقفِ على الحرفِ الساكنِ .
 ومنهم من أجابَ بأنَّ المرادَ : قطعُ الكلمةِ عن ما بعدها على تقديرِ أن يكونَ
 بعدها شيءٌ . وقطعُ الحرفِ عن الحركةِ على تقديرِ أن يكونَ الحرفُ متحرِّكاً ،
 ولا يخلو ذلك عن تكلفٍ ^(٤) .

(١) ذكره الجعبريُّ في كتر المعاني (خط/٢٦٧) ، وشرحه للتعريفِ الآتي منه .

(٢) كتر المعاني (خط/٢٦٧) ، وكذا ذكره الناذيُّ في الفوائد السريَّة لوحة ٦٤/ب .

(٣) هذا التعريفُ قاله الشيخ عبد الدائم الأزهرِيُّ في الطرازات المُعلِّمة ص ١٩٦ .

(٤) كلُّ ما سبق بحروفه في الفوائد السريَّة لوحة ٦٤/ب - ٦٥/أ .

وللوقف والابتداء حالتان :

الأولى : معرفة ما يُوقفُ عليه وما يُبتدأُ به ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وَهِيَ تُقَسِّمُ إِذْنَ ثَلَاثَةً إِلَى آخِرِهِ) .

والثانية : كيف يُوقفُ وكيف يُبتدأُ ؟ وسيأتي ذلك عند مرسوم الخطِّ إن شاء الله تعالى ^(١) .

ثم أخبر أنَّ الوقفَ ينقسم إلى ثلاثة أقسامٍ : وقفٌ تامٌّ ، ووقفٌ كافٍ ، ووقفٌ حسنٌ .

وقوله (إِذْنَ) زائدةٌ ، وخففَ ميم (تامٌّ) للضرورة .

ووجه ضبط الثلاثة أن يقال : إذا وقف على كلامٍ تامٍّ ، فإما أن ينقطع عن ما بعده لفظاً ومعنى ، أو يتعلّق به معنى ، أو لفظاً ومعنى .

فالأول : التامُّ ، والثاني : الكافي ، والثالث : الحسن . هكذا قيل ، وفيه نظرٌ ؛ إذ لا يشمل التامُّ حينئذٍ ما إذا وقفَ على كلامٍ تامٍّ ليس بعده شيءٌ ؛ لأنه لم ينقطع عن ما بعده ، فالأولى أن يقال : إذا وقفتَ على كلامٍ تامٍّ ، فإما أن لا يكون / له تعلّقٌ بما بعده أصلاً ، لا لفظاً ولا معنى ، أو يكون له تعلّقٌ به معنى ، أو ^{ب/٨١} لفظاً ومعنى ؛ لصدقه على ما قدره الميزانيون ^(٢) في كتبهم .

فإن قلت : أين القسم الرابع الذي هو عكس الثاني ^(٣) ؟

(١) انظر عند شرح البيت (١٠٤ ، ١٠٥) .

(٢) أي الصرفيون .

(٣) أي الوقفُ على كلامٍ له تعلّقٌ لفظاً لا معنى .

قلتُ : معدومٌ ، فلذلك لم يذكروا ذلك ؛ لأنه متى وُجدَ التعلُّقُ لفظاً ، وُجدَ التعلُّقُ معنًى ، على ما ستعرفُهُ من بيان المراد بهما .
ولذلك اقتصرَ في بيان الجنسِ المشروطِ فيه التعلُّقُ مطلقاً ، على مُجردِ التعلُّقِ لفظاً^(١) ، حيث قال :

٧٥- وَهِيَ لِمَا تَمَّ : فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ تَعَلَّقْ - أَوْ كَانَ مَعْنَى - فَابْتَدِئِ
٧٦- فَالْتَأَمَّ ، فَالْكَافِيَ ، وَلَفْظاً : فَاْمَنْعَنْ إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ جَوَزْ ، فَالْحَسَنُ
اعلم أن الوقفَ ينقسمُ إلى : اختياريٍّ - بالياءِ المثناة تحت - وإلى اضطراريٍّ ؛
لأنَّ الكلامَ إما أن يتمَّ أو لا ، فإن تمَّ تماماً كان اختياريّاً ، وهو معنى قوله :
(وَهِيَ لِمَا تَمَّ إِلَى آخِرِهِ) .

وكونه تاماً لا يخلو إما أن لا يكون له تعلُّقٌ بما بعده ألبتة ، أي لا من جهةِ
اللفظِ ، ولا من جهةِ المعنى .
أو يكون له تعلُّقٌ ، ولا يخلو هذا التعلُّقُ إما أن يكون من جهةِ المعنى ، أو من
جهةِ اللفظِ^(٢) .

فالأولُ : الوقفُ التامُّ ، وهو الذي لا تعلُّقَ بما بعده لا لفظاً ولا معنًى .
- وأكثر ما يكون في رؤوسِ الآيِ ، وانقضاءِ القصصِ ، كالوقفِ على ﴿ بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة ١] ، والابتداءِ بقوله ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
[الفاتحة ٢] .

(١) ذَكَرَ كُلُّ مَا سَبَقَ بِحُرُوفِهِ فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لَوْحَةَ ٦٥ ب/ - ٦٦ أ/ .

(٢) قاله ابنُ الجزريِّ في النشر ٢٢٦/١ ، والقسطلانيُّ في اللآلئِ السَّنيَّةِ لَوْحَةَ ٣٦ أ/ - ب/ .

والوقف على ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة ٤] ، والابتداء بقوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة ٥] .

وعلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة ٥] ، والابتداء بقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة ٦] .

و﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ٢٠] ، والابتداء بقوله ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة ٢١] .

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢٩] ، والابتداء بقوله ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ﴾ [البقرة ٣٠] .

﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة ٤٦] ، والابتداء بقوله ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ [البقرة ٤٧] ونحو ذلك .

- وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو قوله : ﴿وَجَعَلُوا / أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً﴾ ١/٨٢ [النمل ٣٤] . هذا انقضاء كلام بلقيس ، وقوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل ٣٤] رأسُ آية .

- وقد يكون وسط الآية نحو قوله : ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم ، وهو أبي بن خلف - لعنه الله - ثم قال تعالى : ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان ٢٩] .

- وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو : ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف ٩٠] آخر الآية ، وتمام الكلام ﴿كَذَلِكَ﴾ [الكهف ٩١] أي أمر ذي

القرنين ؛ أي كما وصفه تعظيماً لأمره ، أو كذلك خيرُهم على اختلافٍ بين المفسرين في تقديره ، مع إجماعهم على أنه التام^(١) .

ونحو : ﴿وَأَنْكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ [الصفات ١٣٧] هو آخر الآية ، والتمام : ﴿وَبِالْأَيْلِ﴾ [الصفات ١٣٨] ، أي مصبحين ومليئين .

ونحو : ﴿وَسُرُّرَاءَ عَلَيْهَا يَتَكَثِّرُونَ﴾ [الزخرف ٣٤] آخر الآية ، والتمام : ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف ٣٥] .

وقد يكون الوقف تاماً على تفسيرٍ أو إعرابٍ ، وغير تامٍّ على آخر ، نحو : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران ٧] تامٌّ على أن ما بعده مُستأنفٌ ، وهو قولُ ابنِ عباسٍ وعائشةَ وابنِ مسعودٍ وغيرهم ، ومذهب أبي حنيفةً ، وأكثر أهل الحديث ، وبه قال نافعٌ والكسائيُّ ويعقوبٌ ، ومن أئمةِ العربيةِ : الفراءُ والأخفشُ وأبو حاتمٍ وغيرهم .

قال عروة^(٢) : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران ٧] لا يعلمون التأويل ، ولكن ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران ٧] وهو غير تامٍّ عند آخرين .
والتامُّ عندهم على : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فهو عندهم معطوفٌ عليه ، وهو اختيارُ ابنِ الحاجبِ وغيره^(٣) .

(١) انظر المكثف في الوقف والابتداء للداني ص ٣٧٢ .

(٢) أي عروة بن الزبير ، انظر التمهيد ص ١٨٢ .

(٣) كلُّ ما سبق بحروفه في النشر ٢٢٦/١-٢٢٧ ، واللائق السنية لوجه ٣٦/ب-٣٧/أ ، وانظر المكثف للداني ص ١٤٠-١٤١ .

وقد يتفاضلُ التامُّ في التمامِ ، نحو : ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] كلاهما تامُّ ، إلا أنَّ الأولَ أتمُّ ؛ لاشتراكِ الثاني فيما
بعده في الخطاب ^(١) .

الثاني من أقسام الوقف : أن يكون له تعلُّقٌ من جهةٍ المعنى فقط ، دون تعلُّقٍ
شيءٍ من تعلُّقاتِ الإعرابِ ، نحو : ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦] ، ثم
قال : ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة ٧] ، فأحر الآيةَ كلامَ تامٍّ ، ليس له تعلُّقٌ
بما بعده / من جهة الإعرابِ ، لكن له تعلُّقٌ من جهةٍ المعنى ؛ لأن قوله : ﴿حَتَّمَ اللَّهُ
عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ من أخبارِ حالِ الكفارِ ، وقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة
٦] إخبارٌ عن حالهم أيضاً .

فهذا يسمَّى بالوقفِ الكافي ؛ للاكتفاء به واستغناء ما بعده عنه .

- وأكثر ما يوجد في الفواصلِ ، نحو : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة ٣] ،
و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾ [البقرة ١١] فإنه كلامٌ مفهومٌ ، وما بعده مُستغنٍ عما
قبله لفظاً ، وإن اتصل معنى .

وقد يتفاضلُ في الكفايةِ كفاضلِ التامِّ نحو : ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة ١٠]
كافٍ ، ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة ١٠] أكفى منه ، ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾
[البقرة ١٠] أكفى منهما .

(١) قاله ابن الجزري في النشر ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

- وأكثر ما يكون التفاضلُ في رؤوسِ الآي ، نحو : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة ١٣] كافٍ ، ﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ١٣] أكفى منه .
 ونحو : ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ كافٍ ، ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة ١٢٧] أكفى منه .
 وقد يكون الوقفُ كافياً على تفسيرٍ أو إعرابٍ ، ويكون غيرَ كافٍ على آخرٍ ،
 نحو : ﴿يُعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة ١٠٢] كافٍ إذا جعلت ﴿مَا﴾ بعده نافيةً ،
 فإن جعلت موصولةً كان حسناً ^(١) .
 وقد يكون كافياً على قراءةٍ ، حسناً على أخرى ، نحو : ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة ٢٨٤] كافٍ على قراءةٍ مَنْ رَفَعَ : ﴿فَيَغْفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة ٢٨٤] ، وحسنٌ على قراءةٍ مَنْ جَزَمَ ^(٢) .
 فهذان - أي القسمُ الثاني وما قبله - يجوز الوقفُ عليهما ، والابتداءُ بما بعدهما ^(٣) ، وإليهما أشار في النظم بقوله (وَهَيَّ) أي الوقوفُ (لِمَا تَمَّ)
 وتقدّمت الإشارةُ إليهما ، فتأمل .

(١) يشير إلى تمام الآية قوله تعالى : ﴿يُعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ .

(٢) فقرأ برفع الراء والباء : ابنُ عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب ، والباقيون بالجزم ، انظر النشر ٢٣٧/٢ .

(٣) نقله بتصريفٍ من النشر ٢٢٨/١ ، واللائقُ السّنية لوحه ٣٧/١-ب .

الثالث من أقسام الوقف : أن يكون التعلُّق لفظاً ، نحو : الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة ١] ، وعلى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة ٢] ، وعلى ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة ٢] ، وعلى ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة ٣] ، وعلى ﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ٣] ، و﴿الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة ٦] ، و﴿أَنْتَعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة ٧] .

والوقف على ذلك وما أشبهه حسنٌ ؛ لأنَّ المراد من ذلك مفهومٌ ولكن الابتداء بـ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ، و﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لا يحسن ؛ لتعلُّقه لفظاً ، فإنه تابع لما قبله .
وسمِّي بالحسن لأنه في نفسه حسنٌ مفيدٌ ، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده ؛ لتعلُّق الفظي^(١) .

وهو المراد بقوله (وَلَفْظاً / فَاْمَنْعَنْ) أي الابتداء بما بعده ، إلا إذا كان رأس آية فيجوز الابتداء بما بعدها ؛ لورود السنة بالوقف على ﴿الْعَالَمِينَ﴾ والابتداء بـ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ، ولأنَّ رؤوس الآي فواصل بمنزلة فواصل السَّجَع والقوافي .

وقد يكون الوقف على الموضع الواحد حسناً على تقدير ، وكافياً على آخر ، وتاماً على غيرهما ، نحو قوله تعالى : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢] يجوز أن يكون حسناً ، إن جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة ٣] نعتاً ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ .

(١) انظر النشر ٢٢٨-٢٢٩ ، واللائح السنية لروحة ٣٧/ب .

ويجوز أن يكون كافياً ، إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ على معنى : هم الذين ، أو منصوباً بتقدير : أعني الذين .
ويجوز أن يكون تاماً ، إذا جعلت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة ٥] ^(١) .

تنبيه :

اعلم أن المراد بالتعلق المعنوي : أن يتعلّق المتأخّر بالمتقدّم من حيث المعنى لا الإعراب ، كالأخبار عن حال الكافرين ، أو حال المؤمنين ، أو تمام قصة .
وباللفظي : أن يتعلّق به من حيث الإعراب ؛ لكونه صفةً له ، أو معطوفاً عليه ^(٢) ، وتقدّمت أمثلة ذلك كلّها .
وقوله (فَالْحَسَنَ) جوابٌ لـ (إِنَّ) المقدّرة ، أي وإن كان التعلّق لفظاً ، فالوقف حسنٌ ، والنون في قوله (فَاَمْنَعَنَّ) للتوكيد .

ثم أشار إلى القسم الثاني وهو الوقفُ الاضطراريُّ ، وهو المصطلحُ عليه بالقبيح بقوله :

(١) كما في النشر ٢٢٩/١ .

(٢) انظر الفوائد السريّة لوحة ٦٦/ب .

٧٧- وَغَيْرُ مَا تَمَّ : قَبِيحٌ ، وَلَهُ يُوقِفُ مُضْطَرًّا ^(١) ، وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ
تَقْدَمُ أَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا أَنْ يَتِمَّ أَوْ لَا ، وَذَكَرْنَا حُكْمَهُ إِذَا تَمَّ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ ،
كَالْوَقْفِ عَلَى «بِسْمِ» مِنْ «بِسْمِ اللَّهِ» .

وَعَلَى «الْحَمْدُ» ، وَعَلَى «رَبِّ» ، وَ«مَلِكِ يَوْمِ» ، وَ«إِيَّاكَ» ، وَ«صِرَاطِ
الَّذِينَ» [الفاتحة ٧] ، وَ«غَيْرِ الْمَغْضُوبِ» [الفاتحة ٧] .

فَكُلُّ هَذَا لَا يَتِمُّ مِنْهُ كَلَامٌ ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ
أُضِيفَ . فَالْوَقْفُ عَلَيْهِ قَبِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَبْيِينَ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَكْمِيلُهَا .
فَالْوَقْفُ مُبَيِّنٌ لِّلْمَعْنَى ، وَفَاصِلٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ ، وَكَذَلِكَ تَلْتَذُّ بِهِ السَّلَاوَةُ ،
فِيحْصُلُ الْفَهْمُ وَالذَّرَايَةُ ، وَيَتَضَحُّ / مِنْهَا جَ الْهُدَايَةُ ، فَلَا يُوقَفُ عَلَى الْمُضَافِ دُونَ ٨٣/ب
الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَا الصِّفَةِ دُونَ الْمَوْصُوفِ ، وَلَا الرَّافِعِ دُونَ الْمَرْفُوعِ ، وَلَا النَّاصِبِ
دُونَ الْمَنْصُوبِ ، وَلَا الْمَعْطُوفِ دُونَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى أَنَّ وَأَخَوَاتِهَا دُونَ
اسْمِهَا ، وَلَا عَلَى اسْمِهَا دُونَ خَبَرِهَا ، وَلَا عَلَى ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا دُونَ مَنْصُوبَاتِهَا ،
وَلَا عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ دُونَهَا ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ دُونَ الْمُسْتَثْنَى ، وَلَا عَلَى
الْمُفَسَّرِ دُونَ التَّفْسِيرِ ، وَلَا عَلَى (الَّذِي) وَ (مَا) وَ (مِنْ) دُونَ صِلَاتِهِنَّ ،
وَلَا عَلَى صِلَاتِهِنَّ دُونَ مُعْرِضِهِنَّ ، وَلَا عَلَى الْفِعْلِ دُونَ مَصْدَرِهِ ، وَلَا عَلَى الْمَصْدَرِ
دُونَ آتِيهِ ، وَلَا عَلَى حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ دُونَ مَا اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْهُ ، وَلَا عَلَى حُرُوفِ
الشَّرْطِ دُونَ الْمَشْرُوطِ ، وَلَا عَلَى الْمَشْرُوطِ دُونَ الْجُزْءِ ، وَلَا عَلَى الْأَمْرِ دُونَ

(١) النُّسخَةُ الَّتِي حَقَّقَهَا شَيْخُنَا وَأَسْتَاذُنَا الدُّكْتُورُ أَمِينُ سُوَيْدٍ - حَفَظَهُ اللَّهُ - فِيهَا : الرَّقْفُ
مُضْطَرًّا . وَقَدْ أَشَارَ مَلَأُ عَلِي الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَّةِ ص ٢٥٨ إِلَى وَجُودِ كِلَا اللَّفْظَتَيْنِ .

جوابه ؛ لأنَّ هذه كُلُّها لا يَتِمُّ بها كلامٌ ، ولا يُفْهَمُ منها معنى ، فهذا كُلُّه وما أَشْبَهَهُ لا يجوز الوقفُ عليه ، ولا الابتداءُ بما بعده ^(١) .

وقد يكون بعضُ الوقفِ أَقْبَحَ مِنْ بعضٍ ، كالوقفِ على ما يُحِيلُ المعنى ، نحو : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء ١١] فَإِنَّ المعنى يَفْسُدُ بهذا الوقفِ ؛ لأنه يُفْهَمُ منه أَنَّ البنتَ مشتركةٌ في النصفِ مع أبويه ، وليس كذلك ، بل المعنى أَنَّ النصفَ للبنتِ دون الأبوين ، ثم استأنَفَ للأبوين بما يجبُ لهما مع الولد .

وأقْبَحُ مِنْ هذا : ما يُحِيلُ المعنى ويؤدِّي إلى ما لا يليقُ - والعياذُ بالله تعالى - كالوقفِ على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة ٢٦] ، وعلى ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة ٢٥٨] ، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [يوسف ٥٢] ، ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل ٦٠] ، و﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون ٤] ^(٢) .

(١) نقله الشارح بحروفه من اللآلئ السنية لوحة ٣٩/أ-ب . وانظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١١٦/١-١١٧ .

(٢) المثال الأخير يَخْتَلِفُ عما قبله من حيث إنه رأسُ آية ، والوقف على رؤوس الآي سنةٌ مطلقاً كما هو معلوم ، وإنما المنوع هو قَطْعُ القراءة عليها ؛ لأنه يُرْهِمُ أَنَّ الوَيْلَ لكلِّ المُصَلِّينَ ، وإنما هو لصنفٍ معيَّن منهم ذُكِرَتْ صفاتهم في الآيات التالية ، بل إنَّ في الوقف عليها أسلوباً تشويقيّاً لشدَّ انتباه السامع لما في ظاهر الكلام من أمرٍ مُستغربٍ . قال الشيخ عبد الفتاح المرصفي في هداية القاري ص ٣٩٠ : « ذهب كثيرٌ من أهل العلم إلى جواز الوقف على ما كان رأسَ آية ، ولو كان قبيحاً من حيث النظر ، وعلَّلوا ذلك بأنَّ الوقوف على رؤوس الآي سنةٌ مطلقاً ، لكن يمتنع القَطْعُ عنها وترك القراءة عندها » .

والواقفُ على هذا آثمٌ مخطئٌ ، وربما خرجَ - والعياذُ بالله - عن دين الإسلام ، اللهم إلا أن يكون مضطراً ، كأن انقطعَ نفسه ، فإنه يجوز له الوقف عليه ، إلا أنه إذا وقفَ ، ابتداءً من الكلمة التي / قبلها ، وإليه أشار بقوله (وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرّاً ، ٨٤/١ وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ) ^(١) .

هذا كله حكمُ الوقفِ اختياريّاً واضطرابيّاً ، وأما الابتداءُ فلا يكون إلا اختياريّاً ؛ لأنه ليس كالوقفِ تدعو إليه ضرورة ، فلا يجوز إلا بمسئولٍ بالمعنى ، ومُوفٍ بالمقصود .

وهو في أقسامه كأقسام الوقفِ الأربعة ، ويتفاوتُ تماماً وكفايةً وحُسناً وقُبْحاً ، بحسبِ التمامِ وعدمه ، وفسادِ المعنى وإحالتها ، نحو الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [البقرة ٨] فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ — ﴿ النَّاسِ ﴾ قبيحٌ ، وبـ ﴿ وَمِنَ ﴾ تامٌّ .

فلو وقفَ على ﴿ مَنْ يَقُولُ ﴾ [البقرة ٨] كان الابتداءُ بـ ﴿ يَقُولُ ﴾ أحسنَ من ابتدائه بـ ﴿ مَنْ ﴾ .

وكذا الوقف على ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة ٧] قبيحٌ والابتداءُ بـ ﴿ اللَّهُ ﴾ أقبحُ وبـ

(١) نقل الشارح هذه الفقرة وما قبلها بحروفها من اللآلئ السنية لوجه ٣٩/ب ، وانظر النشر

﴿حَتَمَ﴾ كافٍ ^(١) .

والوقفُ على ﴿عَزِيزٌ أَبْنُ﴾ [التوبة ٣٠] ، و﴿الْمَسِيحُ أَبْنُ﴾ [التوبة ٣٠] قبيحٌ ، والابتداءُ بـ ﴿أَبْنُ﴾ أقبحُ ، والابتداءُ بـ ﴿عَزِيزٌ﴾ و﴿الْمَسِيحُ﴾ أقبحُ منهما .

ولو وقفَ على ﴿مَا وَعَدْنَا﴾ [الأعراف ٤٤] ضرورةً ، كان الابتداءُ بـ (الجلالة) قبيحاً وبـ ﴿وَعَدْنَا﴾ أقبحَ منه ، وبـ ﴿مَا﴾ أقبحَ منهما .
وقد يكون الوقفُ حسناً والابتداءُ به قبيحاً ، نحو قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِياكُمْ﴾ [المتحنة ١] الوقفُ عليه حسنٌ ؛ لتمام الكلام . والابتداءُ به قبيحٌ ؛ لفساد المعنى ، إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله تعالى ، ونعوذ بالله من ذلك .
وقد يكون الوقفُ قبيحاً والابتداءُ به جيداً ، نحو قوله تعالى : ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا﴾ [يس ٥٢] فإن الوقفَ على ﴿هَذَا﴾ قبيحٌ ؛ لفصله بين المبتدأ والخبر ، ولأنه يوهم أن الإشارةَ إلى ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ وليس كذلك عند أئمة التفسير ، والابتداءُ بـ ﴿هَذَا﴾ كافٍ أو تامٌ ؛ لأنه وما بعده جملةٌ مستأنفةٌ .

(١) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٨٢ : « وأما قول المصري : الوقف على ﴿حَتَمَ اللَّهُ﴾ قبيحٌ ، والابتداءُ بـ ﴿اللَّهُ﴾ أقبحُ ، فليس بصحيح ؛ لأن الوقفَ على ﴿حَتَمَ اللَّهُ﴾ حسنٌ ، إلا أنه يُبدأ بما قبله ، والابتداءُ بـ ﴿حَتَمَ﴾ أحسن من الابتداءُ بـ (الجلالة) » .

تنبيه :

قولُ الأئمة لا يجوز الوقفُ على المضافِ دون المضافِ إليه ، ولا على الفعلِ دون الفاعلِ ، ولا على الفاعلِ دون المفعولِ ، ولا على المبتدأ دون الخبرِ ، ولا على النعتِ دون المنعوتِ ، ولا على المعطوفِ عليه دون المعطوفِ ، إلى آخرِ ما ذكروه / وبسطوه من ذلك ، إنما يريدون بذلك أنه غيرُ حرامٍ ولا مكروهٍ ، إلا ما ^{ب/٨٤} سُنَّبه عليه الناظمُ بعدُ في كلامه .

وإنما يريدون بذلك الوقفَ الاختياريَّ الذي يُبتدأُ بما بعده ، ولذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقفُ عليه ألبتَّة ، فإنه حيث اضطرَّ القارئُ إلى الوقفِ على شيءٍ من ذلك ، باعتبارِ قطعِ نفسٍ ، أو نحوه من تعليمٍ أو اختبارٍ ، جاز له الوقفُ بلا خلافٍ عند أحدٍ منهم ، ثم يُعتمد في الابتداءِ ما تقدَّم من العودِ إلى ما قبلُ فيبتدئُ به ، اللهم إلا مَنْ قصدَ بذلك تحريفَ المعنى عن مواضعه ، وخلافَ المعنى الذي أرادَ الله تعالى فإنه - والعياذُ بالله - يحرمُ عليه ذلك ، ويجب ردُّه بحسبِ ما تقتضيه الشريعةُ المطهرةُ ، والله تعالى أعلم ^(١) .

(١) نقل الشارح هذا التنبيه بحروفه من النشر ٢٣١/١ .

وعُلِمَ ممَّا تقدَّم أن الوقفَ لا يجبُ ، وقد أشار الناظمُ إليه بقوله :

٧٨- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبٌ ^(١) وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ

أي ليس في القرآن وقف واجب من أنه إذا لم يقف القارئ عليه يأثم ، ولا حرام يأثم واقفه ؛ لأن الوصل والوقف لا يدلان على معنى يخاف من ذهابه ، بل لو أمكنه قراءة القرآن في نفس واحد ، لجاز له ذلك .

ولو وقف على كل آية ما لم يحصل بوقفه خللٌ ، لجاز له ذلك أيضاً ، وإليه أشار بقوله (غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ) أي إلا أن يكون له سبب يؤدي إلى تحريمه ؛ كأن يقصد الوقف على قوله ﴿ مَا مِنْ إِلَهٍ ﴾ [آل عمران ٦٢] ، و﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ [إبراهيم ٢٢] ، و﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ﴾ [البقرة ٢٦] وشبه ذلك ممَّا قدَّمناه من غير ضرورة ؛ إذ لا يفعل ذلك مسلمٌ ، فإن لم يقصد لا يحرم . والأحسن أن يُجتنب الوقفُ على مثل ذلك للإيهام ^(٢) .

(١) قال الشيخ عبد الدائم الأزهرى في الطرازات المُعلَّمة ص ٢٠٤ : « قول الناظم (وَجِبٌ) - بلفظ الماضي - هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا ، وفي النسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل ، والأوّل أحسن والثاني جائز » . والنسخة التي حقّقها شيخنا الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - فيها : (وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبُ) .

(٢) قاله القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٣٩/ب - ٤٠/أ ، وانظر الحواشي المُفهِمة ص ٤٢ ، والحواشي الأزهرية ص ١٠٦ .

قوله (وَلَا حَرَامٌ) يجوز فيه الرِّفْعُ والجَرُّ ، فالرِّفْعُ على أنه معطوفٌ على محلٍّ (مِنْ وَقَفَ) ؛ لأنه اسمٌ ليس . والجَرُّ عطْفٌ على لفظه . وكذلك (غَيْرُ مَا لَهُ) فإنها / تابعةٌ لـ (حَرَامٌ) رفعاً وجراً ، ويجوز نصبها على الحال ،^{i/٨٥} فتأمل^(١) .

* * *

(١) انظر الحواشي المفهّمة ص ٤٢ ، والآلئ السّنية لوجه ٤٠/أ ، والدقائق المحكّمة ص ١٢٣ ، والفوائد السّرية لوجه ٧٠/أ .

[بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ]

ولما كان القارئ يحتاج إلى معرفة المقطوع والموصول بينهما بقوله :

٧٩- واعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا فِي الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

لما فرغ من نوعي التجويد والوقف والابتداء شرع في النوع الثالث مما تقدم التنبيه عليه في قوله (مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ إِلَى آخِرِ الْبَيْتَيْنِ) وهو المقطوع والموصول ، وما كُتِبَ بالتاء المجرورة دون ما كُتِبَ بالهاء المربوطة .

وإنما كان القارئ يتوقف على معرفة المقطوع والموصول ؛ ليقف على المقطوع في محل قطعه في حال انقطاع النَّفَسِ أو الامتحان ، وعلى الموصول عند اتصاله ^(١) .

وتقدير البيت : أي واعْرِفْ المقطوع والموصول ، واعْرِفْ تاء التَّأْنِيثِ الَّتِي تُكْتَبُ تاءً مجرورةً لا هاءً مربوطةً ، ورَسُمَ ذلك كله في (الْإِمَامِ) وهو المصحفُ الذي اتخذَه أمير المؤمنين عثمان عنده لنفسه ، دون المصاحفِ الَّتِي سَيَّرَهَا فِي الْأَقَالِيمِ كما تقدم ذلك في أول شرح المقدمة ^(٢) .

ثم اعلم أن المصحفَ المسمَّى بـ : (الْإِمَامِ) لم يكن كُتِبَ أمير المؤمنين عثمان ﷺ بخطه كما توهمه مَنْ لا علم عنده ^(٣) ، وإنما أمر بكتابته كما مرَّ ^(٤) ، ومنه

(١) كذا في النسخ كلها ، وفي الحواشي المفهمة ص ٤٣ ، والفوائد السرية لرحمة ٧٠/ب : عند انقضائه .

(٢) انظر ص ٦٤ .

(٣) انظر اللآلئ السننية لرحمة ٤٠/أ .

(٤) انظر عند شرح البيت (٧ ، ٨) .

نُقِلَتِ المصاحف .

وقولُ الناظمِ (لِمَقْطُوعِ) اللامُ زائدةٌ للتوكيد ، خلافاً لبعضِهِم من جعلها ظرفيةً ؛ إذ لا معنى لقولِ القائل : اعْرِفْ في مقْطُوعٍ ومَوْصُولٍ وتا في المصحف ^(١) ، ويحتمل أن يكون بمعنى على ، والتقدير : واعْرِفْ الوقْفَ على المقْطُوعِ والمَوْصُولِ ، واعْرِفْ تاءَ التَّأْنِيثِ التي كُتِبَتْ تاءً ^(٢) ، كما تقدَّم لك ذلك . وللقرءاء في ذلك - أعني مرسومَ الخطِّ - تصانيفُ كثيرةٌ ، منها : المُقْنَعُ للشيخ أبي عمرو الداني رحمه الله ، والعَقِيلَةُ الرَّائِيَّةُ للإمام أبي القاسم الشَّاطِئِيَّ رحمه الله تعالى .

وقد أجمَعَ أهلُ الأداءِ وأئمةُ القرءاء على لزومِ مرسومِ / المصاحفِ فيما تدعو ٨٥/ب الحاجةُ إليه اختياراً بالياءِ المثناةِ تحت ، أو اختباراً بالياءِ الموحدةِ ، أو اضطراراً ^(٣) . وقد سئل مالكٌ رحمه الله هل تُكْتَبُ المصاحفُ على ما أحدثه الناسُ من الهجاءِ ؟ فقال : لا ، إلا على الكُتْبَةِ الأولى ^(٤) .

(١) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٨٥ : « وأما قولُ ابنِ المصنِّفِ : إنها بمعنى : في ، فليس في محلِّه ، ولذا قال المصريُّ : « ولا معنى لقولِ القائل : واعْرِفْ في مقْطُوعٍ ... » لكنني أقول : يمكن أن يقالِ التقدير : واعْرِفْ المرسومِ في مقْطُوعٍ ومَوْصُولٍ ، وتاءُ كائنةٌ في مصحفِ الإمام ، في ما قد وصلَ رَسْمُهُ إلينا من طريقِ علمائنا الأعلام » .

(٢) وقال ملاً أيضاً في المنح الفكرية ص ٢٨٥ : « وكذا قولُ المصريِّ : إنه يُحتمَلُ أن يكون بمعنى : على ، والتقدير ... إلخ ، ليس في محلِّه ؛ لأنَّ المرادَ ههنا معرفةُ المقْطُوعِ والمَوْصُولِ رَسْماً ، وإنما يترتَّبُ عليه علمُ الوقْفِ والوصلِ فرعاً » .

(٣) قاله ابنُ الجزريِّ في النشر ١٢٨/٢ .

(٤) ذكره الداني في المُقْنَعِ ص ٩ .

قال أبو عمرو الداني : « ولا مُخَالَفَ له في ذلك من علماء الأمة » ^(١) .
 وإنما ذَكَرَ الناظِمُ هذا النوعَ عَقَبَ الوَقْفِ والابتداءِ ؛ لتعلُّقِهِ بِهِ ، والفرقَ
 بينهما : أن المتقدمَ في بيان ما يُوقَفُ عليه وما يُبْتَدَأُ بِهِ ، وهو الاختياريُّ ، وهذا في
 بيان كيف يُوقَفُ بالقَطْعِ أو بالوَصْلِ ، بالتاءِ أو بالهاءِ ؛ لأجل الاختبار .
 ولهذا انقسمَ الوقفُ إلى ثلاثة : اختياريُّ ، واضطراريُّ - وقد تقدَّمَا - أو
 اختياريُّ وهو المرادُ بقوله (وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ إِلَى آخِرِهِ) .
 وإنما قدَّمَ الناظِمُ المقطوعَ على الموصولِ ؛ لأنَّ الأصلَ القطعُ ، فكلُّ ما كُتِبَ
 منفصلاً فعلى الأصلِ ، وما كُتِبَ متصلاً فللمُجاورةِ والمُصاحبةِ وكثرةِ الاستعمالِ ،
 وإنما فعلوا ذلك لجوازِ الوجهين ^(٢) .
 قال القسطلانيُّ : « وإلى كونِ القطعِ هو الأصلُ ، والوصلُ فرعٌ أشار الشاطبيُّ
 في الرَّائِيَةِ بقوله :
 وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الْحُرُوفِ أُنِّي وَالْوَصْلُ فَرَعٌ فَلَا تُلْفَى بِهِ حَصْرًا ^(٣)
 والمرادُ بقطعِ الحرفِ : أن لا يُخْلَطَ ، ووصلِهِ : أن يَخْلُطَ بما بعده حسّاً أو
 حكماً .
 وترجمَ ابنُ الأنباريُّ ^(٤) هذا البابَ بـ (باب الحرفين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى

(١) المُقْنَع ص ١٠ .

(٢) قاله القسطلانيُّ في اللآلِي السِّنِّيَةِ لَوْحَة ٤٠/أ .

(٣) انظر عقيلة أتراب القصائد ، البيت رقم (٢٣٧) .

(٤) هو محمدُ بنُ القاسمِ ، أبو بكرٍ الأنباريُّ ، الإمام الكبير والأستاذ الشهير ، صاحب كتاب
 إيضاح الوقف والابتداء (ت ٣٢٨ هـ) ، غاية النهاية ٢٣٠/٢ .

الآخر فصارا حرفاً واحداً ، لا يَحْسُنُ السكوت [أي لا يجوز الوقف] على أحدهما [أي أوْلهما] دون الآخر (قال ^(١)) : وينشأ عن هذا الموضع حكمٌ خطيٌّ ، وهو حذفُ الحرفِ أو إبقاؤه على ما سنفصله . وحكمٌ لفظيٌّ وهو ما فصل جاز الوقف عليه ، وما وُصل لا يُوقف عليه دون رواية ^(٢) .

- ثم أخذ الناظم يعيّن المواضع ويعدها بقوله / :
 ٨٠- فَأَقْطَعْ بَعْشَرَ كَلِمَاتٍ : أَنْ لَا مَع : مَلَجًا ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا
 ٨١- وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ، ثَانِي هُوَدَ ، لَا يُشْرِكْنَ ، تُشْرِكْ ، يَدْخُلْنَ ، تَعْلُو عَلَى
 ٨٢- أَنْ لَا يَقُولُوا ، لَا أَقُولُ إِنْ مَا : بِالرَّغْدِ وَالْمَفْتُوحِ صِلْ وَ عَنْ مَا
 اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ كَانَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ فَصَاعِدًا ، أَنْ تُكْتَبَ
 منفصلةً من التي بعدها ، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً ، إلا كلماتٍ خرجت
 عن الأصل واتصلت بما بعدها ، منها :
 أَلِ المعرفة : فإنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء من ما دخلت عليه ،
 فوُصلت .
 ومنها : ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة ٢١] فإنها لما حذفت ألفها ، بقيت على حرفٍ
 واحدٍ ، فأتصلت بما بعدها .

(١) أي القسطلاني .

(٢) القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٤٠/أ-ب ، وانظر الإيضاح في الوقف والابتداء

٣١٢/١ . وما بين معقوفتين ليس من الإيضاح وإنما هو زيادة من الشارح .

ومثلها : هاء من ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة ٣١] ^(١) ، وسيأتي التنبيه على بعض ذلك .
وقد نبّه الناظم على كلمات : منها ما يُكتب مقطوعاً بلا خلاف ، ومنها ما
يُكتب موصولاً بلا خلاف أيضاً ، ومنها ما يوجد في بعض المصاحف مقطوعاً
وفي البعض الآخر موصولاً .

فبدأ بالقسم الأول : وهي (أن لآ) أي جميع ما في كتاب الله تعالى من ذكر
(أن لآ) فهو بغير نون ، إلا عشرَ مواضع - وهي التي ذكرها الناظم - فإنها
تُكتب بالنون :

أولها في كلامه : ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ بالتوبة [١١٨] .

ثانيها : ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ هود عليه السلام [١٤] ، وأشار إليهما بقوله
(مَعَ مَلْجَأٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا) .

ثالثها : ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ يياسين عليه السلام [٦٠] ، وإليه أشار
بقوله (تَعْبُدُوا يَاسِينَ) .

رابعها : ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ﴾ الثاني من سورة هود عليه السلام
[٢٦] ، وإليه أشار بقوله (ثَانِي هُودَ) . وقيد بثاني هود احترازاً من أولها ، فإنه
موصول ^(٢) .

خامسها : ﴿أَنْ لَا يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ بالمتحنة [١٢] .

سادسها : ﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ بالحج [٢٦] .

(١) انظر النشر ١٤٧/٢ .

(٢) أي قوله تعالى : ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود ٢] .

سابعها : ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا أَلْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ بنون [٢٤] ، وإليهما أشار بقوله (لَا يُشْرِكُنْ ، تُشْرِكْ ، يَدْخُلُنْ) .

ثامنها : ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ بالدحان [١٩] ، احترازاً من التي في التَّمَلِّ ، فإنها موصولة / بلا خلاف ^(١) .

تاسعها وعاشرها : ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف ١٠٥] ، و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف ١٦٩] كلاهما بالأعراف ، وإليهما أشار الناظم بقوله (أَنْ لَا يَقُولُوا ، لَا أَقُولَ) .

وهذه العشرة اتَّفَقَتِ المصاحفُ على قَطْعِ (أَنْ) عن (لَا) فيها ، واختلفت في قوله تعالى : ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ بالأنبياء عليهم السلام [٨٧] ، فمنهم مَنْ قَطَعَهَا ، ومنهم مَنْ وَصَلَهَا ^(٢) . قال اللبيب ^(٣) : « والوصل أشهر » ^(٤) .

(١) يعني قوله تعالى : ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَى وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل ٣١] .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : إيضاح الوقف والابتداء ١/١٤٥-١٤٦ ، وعقيلة أتراب القصائد الأبيات (٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠) ، والوسيلة إلى شرح العقيلة للسخاوي ص ٤١٠-٤١١ ، والنشر ١٤٨/٢ ، والخواشي المفهومة ص ٤٣ ، والخواشي الأزهرية ص ١٠٩ ، واللائي السنية لوحه ٤٠/ب ، والدقائق المحكمة ص ١٢٥-١٢٦ .

(٣) هو أبو بكر بن أبي محمد عبد الله اللبيب ، له شرح على العقيلة اسمه : الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة ، ولم أقف على أكثر من ذلك . وقد حَقَّقَ الكتابُ كرسالة جامعية في المغرب ، ذكر ذلك محقق كتاب الوسيلة للسخاوي ، انظر قسم الدراسة ص ٦٤ .

(٤) في : الدرّة الصقيلة لوحه ٨٧/أ .

وَوَجْهَ رَسْمِ النُّونِ فِي هَذِهِ الْعَشْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ ، وَمَرَادًا لِلْقَطْعِ ، وَمَا عِذَاهَا بِغَيْرِ
نُونٍ عَلَى مَرَادِ الْوَصْلِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النُّونَ السَّاكِنَةَ تُدْغَمُ فِي اللَّامِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ؛
لِقُرْبِ الْمَخْرَجَيْنِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي بَابِهِ ، فَإِذَا وُصِلَتِ النُّونُ بِاللَّامِ انْقَلَبَتْ لَامًا مُشَدَّدَةً ،
فَحُذِفَتِ النُّونُ لِسُقُوطِهَا مِنَ اللَّفْظِ ^(١) .

تنبيه :

قَوْلُ النَّازِمِ (أَنْ لَا يَقُولُوا ، لَا أَقُولَ) تَلْفِظُ بِلَامٍ (لَا أَقُولَ) مُحْفَفَةً ،
وَحَذَفُ (أَنْ) لِلضَّرُورَةِ ؛ لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ .

قَوْلُهُ (إِنْ مَا بِالرَّعْدِ) هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (فَاقْطَعْ) أَيِ فَاقْطَعْ كَلِمَاتِ
(أَنْ لَا) الْمَذْكُورَةِ ، وَاقْطَعْ (إِنْ مَا) أَيِ اقْطَعْ النُّونَ السَّاكِنَةَ عَنْ (مَا) الْمَذْكُورَةِ
مِنْ (إِنْ مَا) فِي الرَّسْمِ (بِالرَّعْدِ) أَيِ الْوَاقِعَةِ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ .

وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْبَاءُ ظَرْفِيَّةً بِمَعْنَى : فِي ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ مَّا تُرِيتُكَ
بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيْنِكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ﴾ [الرعد ٣٥] اتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ
عَلَى قَطْعِهَا .

وَقَوْلُهُ (بِالرَّعْدِ) أَخْرَجَ غَيْرَ الرَّعْدِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنَّمَا تَثَقَّفْنَهُمْ ﴾
بِالْإِنْفَالِ [٥٧] ، ﴿ فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنْ آلِ بَشَرٍ أَحَدًا ﴾ عَمَرِمِ [٢٦] ، ﴿ فَإِنَّمَا تُرِيتُكَ بَعْضَ
الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ يُونُسَ [٤٦] وَغَافِرَ [٧٧] ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَوْصُولٌ ^(٢) .

(١) قَالَهُ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي اللَّالِكِ السَّنِيَّةِ لَوْحَةُ ٤٠ / ب .

(٢) انْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي : الْمُقْنَعِ ص ٧٠ ، وَعَقِيلَةُ أَتْرَابِ الْقَصَائِدِ الْبَيْتِ (٢٤٠) ،
وَالْوَسِيلَةَ ص ٤١١ .

وقوله (وَالْمَفْتُوحَ صِلْ) أي صِلِ ميم (أَمْ) بـ (مَا) الاسمية من قوله تعالى :
﴿ أَمَّا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيْنِ ﴾ بالأنعام [١٤٣] ، ﴿ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ،
﴿ أَمَّا أَكُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ كلاهما بالنمل [٥٩ ، ٨٤] ^(١) .

تتمة :

قال في المقنع : « وقوله : ﴿ أَمَّا أَشْتَمَلَتْ ﴾ هي في المصحف / حرف ٨٧/أ
واحدٌ ، ومعناها : أم الذي » ^(٢) .
قلت : أطلق الناظم رحمه الله الحكم فيه ولم يقيده بموضع ، وهو الصواب ؛
لاتفاق المصاحف عليه ، وأفهم كلام المقنع تقييده بـ ﴿ أَمَّا أَشْتَمَلَتْ ﴾ ، وليس
كذلك ^(٣) .

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ١٢٦-١٢٧ .

(٢) المقنع للداني ص ٧١ .

(٣) انظر اللآلئ السنية لوجه ٤١/أ ، وقال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٩١-٢٩٢ :
« ذكر المصري أنه قال في المقنع : وقوله ﴿ أَمَّا أَشْتَمَلَتْ ﴾ هي في المصحف ... إلخ ، قلت :
أطلق الناظم الحكم فيه ... إلخ ، أقول : التخطئة خطأ فاحش على إمام الكل في هذا الفن ،
وإنما نشأ هذا من قصور فهم القائل ؛ لأن قوله : ﴿ أَمَّا أَشْتَمَلَتْ ﴾ أول ما وقع في القرآن ،
وقد بينه بتعليقه له ولغيره حيث قال : معناه (أم شيء) ، فكل الصيد في حرف الفراء ، فافهم
بلا امتراء » .

قوله (وَعَنْ مَا) تمامه :

٨٣- نُهُوا اقْطَعُوا مِنْ مَا : بِرُومٍ وَالنِّسَاءِ خَلْفَ الْمُتَافِقِينَ أَمْ مَنْ : أُسِّسَ

٨٤- فَصَلَّتِ ، النِّسَاءَ ، وَذَبَحَ حَيْثُ مَا

أمر بقطع (عَنْ) عن (مَا) من قوله تعالى : ﴿ عَنْ مَائِهِمْ أَعْنَهُ ﴾ بالأعراف [١٦٦] ، وما عداه نحو : ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [المائدة ٧٣] ، و﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف ١٩٠] ، و﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبأ ١] ، و﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون ٤٠] موصول .

قال في المنع : « وكلُّ ما في كتاب الله تعالى من ذكر (عَمَّا) بغيرِ نونٍ ، إلا حرفاً واحداً في الأعرافِ ﴿ عَنْ مَائِهِمْ أَعْنَهُ ﴾ فهو بالنون » ^(١) .

قال ابنُ الأنباري : « ﴿ عَنْ مَائِهِمْ أَعْنَهُ ﴾ حرفان - (عَنْ) وحدها و(مَا) وحدها - ولم يُقْطَعْ في كتاب الله غيره » ^(٢) .

وأنفقت المصاحف أيضاً على قطع (مِنْ) الجارة عن (مَا) الموصولة من قوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ ﴾ بالرُّوم [٢٨] ، ومن قوله تعالى : ﴿ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ بالنساء [٢٥] .

(١) المنع ص ٦٩ .

(٢) في : إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٣/١ ، وذكره الداني في المنع ص ٦٩ . وما بين معترضتين لم أقف عليه في الإيضاح .

وفي نسخة : (مِنْ مَّا مَلَكَ رُومَ النَّسَا) ^(١) .
واختلف في (الْمُنَافِقِينَ) مِنْ قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [المنافقون
٥] فكتب في بعضها مقطوعاً ، وفي بعضها موصولاً ^(٢) ، وما عدا ذلك فهو
موصول بلا خلاف .

قال أبو عمرو في المنع : « قال محمد بن عيسى ^(٣) : (مِنْ مَّا) مقطوع في
القرآن ثلاثة أحرف : في النساءِ ﴿ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ﴾ [٢٥] ، وفي الرومِ ﴿ مِنْ
مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ﴾ [٢٨] - وفي المنافقين ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ في بعض
مصحف الأمصارِ (مِنْ مَّا) مقطوع في بعضها موصول - وأما قوله من ﴿ مِنْ

(١) انظر الدقائق المحكمة ص ١٢٧ ، والفوائد السرية لوحة ٧٢/أ . وقد أشار أستاذنا وشيخنا
الدكتور أيمن سويد - حفظه الله - إلى هذه النسخة عند تحقيقه لهذا المتن المبارك في قسم
الهوامش . وقال الشيخ عبد الدائم الأزهرى في الطرازات المعلقة ص ٢١٠ : « قوله (مِنْ مَّا
بِرُومِ وَالنَّسَا) هي النسخة التي قرأناها على الناظم ، وأصلح في المجلس ، وقرأناها عليه أيضاً :
(مِنْ مَّا مَلَكَ رُومِ النَّسَا) ، والكل صحيح » .

(٢) ذكره الداني في المنع في : (باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات
والحذف) ص ٩٨ ، والسخاوي في الرسالة ص ٤١٤ ثم عقب فقال : « ورأيتها في المصحف
الشامي مقطوعة » .

(٣) هو أبو عبد الله الإصبهاني ، إمام في القراءات كبير مشهور (ت ٢٥٣ هـ) ، غاية النهاية
٢/٢٢٣ .

مَالِ اللَّهِ ﴿النور ٣٣﴾ ، ومن ﴿مِنْ مَاءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة ٨] وشبهه فمَقْطُوعٌ حيث وَقَعَ «^(١)» .

ب/٨٧ وأما إذا دَخَلَتْ (مِنْ) الجارَّةُ على (مَنْ) فإن ذلك كُتِبَ في الإمام / وفي جميع المصاحف متصلاً بلا خلافٍ ، نحو : ﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ [الأنعام ٢١] ، و﴿مِمَّنْ كَذَّبَ﴾ [الأنعام ١٥٧] .

قال أبو عمرو في المقنع : « فأما إذا دَخَلَتْ (مِنْ) على (مَنْ) نحو قوله تعالى : ﴿مِمَّنْ مَّنَعَ﴾ [البقرة ١١٤] ، ﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ ، و﴿مِمَّنْ دَعَا﴾ [فصلت ٣٣] ، و﴿مِمَّنْ مَّعَكَ﴾ [هود ٤٨] وشبهه ، فلا خلاف في شيءٍ من المصاحف في وَصَلِ ذلك ، وحَذَفِ النونِ منه «^(٢)» انتهى .

وَجَهَ الْقَطْعُ : الأصلُ ، وَوَجَهَ الْوَصْلِ : التنبيهُ على افتقارِ كلِّ مِنَ العاملِ والمعمولِ إلى الآخرِ أو التقويةُ . وَوَجَهَ الْخُلْفِ : الجَمْعُ ، قاله الجعيريُّ ^(٣) .
وقوله (أَمْ مَنْ : أَسَسَ فُصِّلَتِ النِّسَاءُ وَذَبِحَ) أي أَتَّفَقَتِ المصاحف على قَطْعِ (أَمْ) المتصلة والمنقطعة عن (مَا) الاستفهامية في أربعة أمكنة ، وأنا أذكرها مرتبةً لا كما فعلَ الناظم لعدمِ سماحةِ النَّظْمِ :

الأول : في النساء وهي : ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [١٠٩] ، وقد عَيَّن

(١) المُقْنِعُ ص ٦٩ ، وما بين معترضتين ذكره الدائي في موضع آخر في المُقْنِعِ في : (باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف) ص ٩٨ .

(٢) المُقْنِعُ ص ٦٩ .

(٣) في : جميلة أرباب المراصد شرح عقيلة أتراب المقاصد لوحة ٢١٥/ب .

السورة .

الثاني : في التوبة وهو قوله : ﴿أَمْ مِّنْ أُنثَىٰ بُنِيْنَةٍ﴾ [١٠٩] ، وقد لفظ به في نظمه .

الثالث : في الصفات وهو قوله : ﴿أَمْ مِّنْ خَلْقِنَا﴾ [١١] ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (وَذَبْحِ) أي في السورة التي فيها الذبح . وقد أبعد في الدلالة ، ولو قال : (فَصَلَّتِ النَّسَاءُ خَلْقَنَا حَيْثُمَا) لكان أقرب كعادته ، ولعدم نظيره ^(١) .
الرابع : في فصلت وهو قوله تعالى : ﴿أَمْ مِّنْ يَّاتِيٍّ ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [٤٠] ، وقد عيّن السورة ^(٢) .

وما عدا هذا الأربعة موصول ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمْ نَ لَا يَهْدِي﴾ بيونس [٣٥] ، ﴿أَمْ نَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾ [النمل ٦٠] ، ﴿أَمْ نَ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ بالتمل [٦٢] ، كما أفهمه منطوق النظم .

قال أبو عمرو في المقنع : « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ قَالَا : وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرٍ (أَمْ نَ) فَهُوَ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ مَوْصُولٌ ، إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ كُتِبَتْ فِي الْمَصَاحِفِ مَقْطُوعَةً ، يَعْنِي : بِمِثْلِ « ^(٣) الْأُولَى مَقْطُوعَةٌ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِالْمِثْلِ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ ذِكْرُ الْمَوَاضِعِ بِسُورِهَا الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(١) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٩٤-٢٩٥ : « وقد غَرَبَ الْمِصْرِيُّ حَيْثُ قَالَ : أَبْعَدَ الْمُصَنِّفُ فِي الدَّلَالَةِ بِقَوْلِهِ : (وَذَبْحِ) ، وَلَوْ قَالَ ... إلخ ، وَغَرَابَةُ تَعْبِيرِهِ لَا تَخْفَى » .
(٢) انظر تفصيل ذلك في : عقيلة أتراب القصائد البيت (٢٤٣) ، والوسيلة ص ٤١٦ ، والنشر ١٤٩/٢ ، والدقائق المحكمة ص ١٢٧-١٢٨ .
(٣) المقنع ص ٧١ .

١/٨٨ وَجِهَ الْقَطْعُ الْأَصْلُ ، وَوَجِهَ الْوَصْلُ / تَقْوِيَةُ كُلِّ بِالْآخِرِ ^(١) .
 وقوله (حَيْثُ مَا) أي وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ أَيْضاً عَلَى قَطْعِ لَفْظِ (مَا) مِنْ
 (حَيْثُ) حَيْثُ مَا وَقَعَ ، وَسَكُوتُ النَّازِمِ عَلَى ذَلِكَ يُؤْذِنُ بِالتَّعْمِيمِ وَفَاقاً لِلشَّاطِطِيِّ
 فِي الْعَقِيلَةِ ^(٢) .
 ونصَّ الدَّانِي فِي الْمَقْنَعِ عَلَى مَوْضِعِي الْبَقَرَةِ ، الْأَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَحَيْثُ مَا
 كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ ﴾ [١٤٤] . وَالثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَحَيْثُ مَا
 كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا ﴾ [١٥٠] ^(٣) .

وتمامُ البيت :

٨٤ - وَأَنْ لَّمِ الْمَفْتُوحَ كَسَرُ إِنَّ مَا :
 ٨٥ - الْأَنْعَامَ وَالْمَفْتُوحَ : يَدْعُونَ مَعَا وَخَلْفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا
 قوله (وَأَنْ لَّمِ الْمَفْتُوحَ) أي وَمِنِ الْمُتَّفَقِ عَلَى قَطْعِهِ أَيْضاً (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ
 الْهَمْزَةُ الْمُخَفَّفَةُ عَنْ (لَمْ) الْجَازِمَةِ حَيْثُ وَقَعَتْ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) قَالَه الْقِسْطَلَانِيُّ فِي اللَّالِئِ السَّنَنِ لَوْحَةُ ٤٢/١ .

(٢) أَيِ قَوْلِ الشَّاطِطِيِّ فِي مَنْظُومَتِهِ : عَقِيلَةٌ أَتْرَابُ الْقَصَائِدِ : فِي صَدْرِ الْبَيْتِ رَقْمُ (٢٥٥) :
 وَحَيْثُ مَا فَاقَطَعُوا .

(٣) (٢) الْمُقْنَعِ ص ٧٣ .

﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ ﴾ بالأنعام [١٣١] ، و﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ بالبلد [٧] ^(١) .

وقوله (كَسَرُ إِنِّ مَا) أي وَاتَّفَقَتِ المصاحف على قَطْعِ (إِنِّ) المكسورة الهمزة المُشَدَّدَةُ النونِ مِنْ (مَا) الموصولةِ مِنْ قوله تعالى بالأنعام وهو : ﴿ إِنِّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأَن تَ ﴾ [١٣٤] ^(٢) .

وقوله (كَسَرُ إِنِّ مَا) على حَذْفِ مضافٍ ، والتقدير : أي وَكَسَرُ كلمة (إِنِّ مَا) ثابتٌ في الأنعام .

واختلفَ في موضعِ ثابِتٍ في التَّحْلِ وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٩٥] فَكُتِبَ في بعضِ المصاحفِ مقطوعاً ، وفي بعضها موصولاً ^(٣) .

(١) انظر تفصيل ذلك في : المُقْنَع ص ٧١ ، والعقيلة البيت ٢٤٦٠ ، والوسيلة للسخاوي ص ٤٢١ ، والخواشي الأزهري ص ١١٢ ، والدقائق المحكمة ص ١٢٨ .

(٢) انظر المُقْنَع ص ٧٣ ، والعقيلة البيت (٢٤٩) ، والوسيلة ص ٤٢٤ ، والخواشي الأزهري ص ١١٣ ، واللائئ السنية لوحة ٤٢/أ . وقال أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - في تحقيقه لهذا المتن المبارك في قسم الهوامش ص ١٢ : « جاءت (إِنَّمَا) في سورة الأنعام في ستة مواضع ، كلها موصولةٌ إلا موضعاً واحداً ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنِّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأَن تَ ﴾ [١٣٤] ، فكان على الناظم أن يُقَيِّدها به ليُخْرِجَ ما عداه » .

(٣) انظر المُقْنَع ص ٧٤ ، وقد ذكر فيه : أن في مصاحف أهل العراق موصولة وفي المصاحف القديمة مقطوعة ، والأول أثبت وهو الأكثر . وقد نقله عنه القسطلاني في اللآئئ السنية لوحة ٤٢/ب .

وما عدا ذلك فهو موصولٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ﴾
[الأنعام ٣٦] ، ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد ٧] ، و ﴿ إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾
[الذاريات ٥] .

وقوله (وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا) أي وَاتَّفَقَتِ المصاحفُ على قَطْعِ (أَنْ)
المفتوحةِ الهمزةِ المُشَدَّدةِ النونِ مِنْ (مَا) الموصولةِ في موضعين : أحدهما في
سورة الحجِّ وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾
[٦٢] ، وثانيهما في سورة لقمان وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ
الْبَاطِلُ ﴾ [٣٠] ، وإليهما أشار بقوله (يَدْعُونَ مَعَا)^(١) .

ب/٨٨ وقوله (وَخُلْفُ الْأَنْفَالِ / وَنَحْلُ وَقَعَا) أي وَنَمَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ المصاحفُ
(أَنْ مَا) مِنْ قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ﴾ بالأنفال [٤١] فكَتَبَ فِي
بعضِ المصاحفِ مفصلاً ، وفي بعضها موصولاً^(٢) .

وأما (إِنَّ) المكسورة الهمزة مِنْ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٩٥] بالتحل

(١) انظر المُقْنِعَ ص ٧٣-٧٤ ، والعقيلة البيت (٢٥٠) ، والوسيلة ص ٤٢٥ ، والخواشي
المُفْهِمة ص ٤٤ ، والخواشي الأزهرية ص ١١٣ ، واللائح السَّنيَّة لوجه ٤٢/١ ، والدقائق
المحكمة ص ١٢٩ .

(٢) قال الإمام أبو عمرو الداني في المُقْنِعِ ص ٧٤ : « فهما في مصاحف أهل العراق
موصولان ، وفي مصاحفنا القديمة مقطوعان ، والأول أثبت وهو الأكثر » .

فتقدّم الخلاف فيها ^(١) .

وقد ظهر لك أن قول الناظم (وَخُلِفَ الْأَنْفَالِ وَتَحَلَّى وَقَعًا) فيه لفٌّ ونشْرٌ غيرُ مرتَّبٍ ، فتأمل .

وقوله (الْأَنْعَامَ) يُقرأ بنقل حركةِ الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها ، والألفُ في قوله (وَقَعًا) للإطلاق ^(٢) .

٨٦- وَ: كُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ، وَاخْتَلَفَ رُدُّوا كَذَا قُلْ بِئْسَمَا ، وَالْوَصْلَ صِفَ

٨٧- خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا أَقْطَعَا أُوحِي ، أَفْضَيْتُمْ ، اشْتَهَتْ ، يَبْلُو مَعَا

٨٨- ثَانِي فَعَلْنِ ، وَقَعَتْ رُومٌ ، كَلَّا تَنْزِيلُ ، شَعْرًا ، وَغَيْرَ ذِي صِلَا

وقوله (وَكُلُّ مَا) أي وَمِنَ الْمُتَّفِقِ عَلَى قَطْعِهِ أَيْضًا (كُلُّ) عن (مَا) في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ بإبراهيم عليه السلام [٣٤] .

(١) قال أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سويد - حفظه الله تعالى - في تحقيقه لهذا المتن في قسم الهوامش ص ١٣ : « موضعُ الأنفال المقصودُ هو الآية [٤١] وهي قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمُوا أَنْتُمَا غَنِمْتُمْ ﴾ بفتح الهمزة من : (أَنْتُمَا) ، وموضعُ التَّحَلَّى هو الآية [٩٥] وهي قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ بكسر الهمزة منها ، فذكرُ الناظم لهما معاً مُلَبِّسٌ علماً بأنَّ كلمة (أَنْتُمَا) جاءت في الأنفال في موضعين [١٨] و [٤١] ، وكلمة (أَنْتُمَا) جاءت في التَّحَلَّى في عشرة مواضع ، وتقدّم بيان الموضعين المرادين » .

(٢) قاله التاذي في الفوائد السريّة لوحة ٧٣/أ .

قال صاحبُ الدرِّ النظيم^(١) : « (كُلُّ مَا) مقطوعةٌ في موضعٍ واحدٍ ؛ لأنها في موضعٍ خَفَضٍ ، قوله تعالى في إبراهيم : ﴿ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ »^(٢) انتهى .
وَمِنْ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَيْضاً : ﴿ كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ ﴾ في النساء [٩١] .
قال أبو عمرو في المقنع : « قال محمد بنُ عيسى : (وكلُّ مَا) مقطوعٌ ، موضعان في النساء : ﴿ كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ ﴾ ، وفي إبراهيم : ﴿ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ . ثم قال : ومنهم مَنْ يَصِلُ الَّتِي فِي النِّسَاءِ »^(٣) .
وَمِنْ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَيْضاً : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ ﴾ بالأعراف [٣٨] .
وَمِنْ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَيْضاً : ﴿ كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ ﴾ بالمؤمنين [٤٤] .
وَمِنْ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَيْضاً : ﴿ كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ ﴾ بالملك [٨] .
وعبارةُ الناظم لا تُفهمُ الخلافَ في هذه الثلاثة^(٤) ، ومَنْ نصَّ على الخلافِ فيها أبو عمرو الدانيُّ في المقنع^(٥) .

(١) بحثُ عن هذا الكتاب طويلاً فلم أقف عما يُعرف به .

(٢) قاله القسطلانيُّ في اللآلئ السنية لوحة ٤٢/ب .

(٣) المقنع ص ٧٤ .

(٤) قاله ابن الناظم في الحواشي المفهمة ص ٤٤ .

(٥) المقنع على التوالي ص ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٨ . قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٢٩٩ : « وكذا وقع الاختلاف في ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ ﴾ في الأعراف ، و﴿ كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ ﴾ بالمؤمنين ، و﴿ كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا ﴾ بالملك ، كما نصَّ أبو عمرو الدانيُّ في المقنع على الخلاف في هذه الثلاثة ، ففي هذا قصورٌ من الناظم للكلام عن مقام المرام ، حتى قال ابنُ المصنّف :
وعبارة الناظم لا تُفهمُ الخلافَ في هذه الثلاثة » .

وَأَتَّفَقُوا عَلَى وَصْلِ مَا عَدَا الْخَمْسَةَ نَحْوُ : ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [البقرة ٨٧] ، و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ﴾ [النساء ٥٦] ، و﴿كُلَّمَا أَوقَدُوا نَارًا﴾ [المائدة ٦٤] . ١/٨٩
وقال بعضُ شُرَّاحِ الرَّائِيَةِ : « (كُلُّ مَا) وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ :
نوعٌ مَقْطُوعٌ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ، وَهُوَ : ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ .
وَنَوْعٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ : ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ ، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾
فَمَنْ شَاءَ قَطَعَ وَمَنْ شَاءَ وَصَلَ ، و﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ ، و﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا
فَوْجٌ﴾ .

نوع ثالثٌ مَوْصُولٌ بِإِجْمَاعٍ وَهُوَ عَدَا مَا ذَكَرْتُ » ^(١) انتهى .

تنبية :

قال شيخ الإسلام في شرحه ^(٢) : « وَقَدْ نَبَّهَ الرَّجَّاحِيُّ ^(٣) عَلَى أَنَّ (كُلُّ مَا) إِنْ
كَانَتْ ظَرْفًا كُتِبَتْ مَوْصُولَةً ، أَوْ شَرْطًا فَمَقْطُوعَةٌ ، فَهِيَ إِنْ لَمْ تَحْتَمِلِ الظَّرْفِيَّةَ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَتَّكُمُ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ فَمَقْطُوعَةٌ ، وَإِنْ احْتَمَلَتْهَا
وَعَدَمَهَا كَالْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ آنِفًا فَفِيهَا خِلَافٌ ، وَإِنْ تَعَيَّنَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ
فَمَوْصُولَةٌ » ^(٤) .

(١) انظر الدرّة الصقيلة للبيب لوحة ١/٩٠ ، واللائق السنية لوجه ١/٤٣ .

(٢) الدقائق المحكمة ص ١٣٠-١٣١ .

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم الرجّاحي (ت ٣١١ هـ) ، انظر بغية الرعاة ٧٧/٢ .

(٤) كتاب الخطّ للرجّاحي ص ٦١ ، وقد عبّر عنه شيخ الإسلام بالمعنى .

وَجِهَ الْقَطْعُ : الْأَصْلُ وَقُوَّةُ جِهَةِ الْأَسْمِيَةِ ، وَوَجْهَ الْوَصْلِ : التَّقْوِيَةُ وَتَخْفِيفاً ^(١) لِلإِضَافَةِ وَالتَّرْكِيبِ ^(٢) .

وَكَذَا اخْتَلَفُوا فِي ﴿قَالَ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ بِالْبَقَرَةِ [٩٣] ، فَفِي بَعْضِهَا مَفْصُولٌ ، وَفِي بَعْضِهَا مَوْصُولٌ ^(٣) .
وَقَوْلُهُ :

خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا أَقْطَعَا أُوحِي ، أَفْضُتُمْ ، اشْتَهَتْ ، يَلُؤُ مَعَا
ثَانِي فَعَلَنْ ، وَقَعَتْ رُومٌ ، كِلَا تَنْزِيلٌ ، شَعْرًا ، وَغَيْرَ ذِي صَلَا
أَي وَصِفَ (بِئْسَمَا) فِي الرَّسْمِ فِي مَوْضِعَيْنِ : فِي الْبَقَرَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [٩٠] ، وَفِي الْأَعْرَافِ : ﴿قَالَ بِئْسَمَا
خَلَفْتُمُونِي﴾ [١٥٠] ، وَإِلَيْهِمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ (خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا) .
وَكُتِبَ مَفْصُولًا فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ ^(٤) :

- (١) فِي (ز ١) وَ (ز ٢) : تَحْقِيقًا . وَهِيَ كَذَلِكَ فِي الْفَوَائِدِ السَّرِّيَّةِ لَوْحَةِ ٧٣/ب .
- (٢) انْظُرْ جَمِيلَةَ أَرْبَابِ الْمَرَاوِدِ لِلْجَعْفَرِيِّ لَوْحَةِ ٢٢٨/ب ، وَاللَّالِكِيِّ السَّنِيَّةِ لَوْحَةِ ٤٣/أ ،
وَالْفَوَائِدِ السَّرِّيَّةِ لَوْحَةِ ٧٣/ب .
- (٣) ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ فِي الْمَقْنَعِ ص ٩٢ .
- (٤) قَالَ مَلَأَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي الْمَنْحِ الْفِكْرِيَةِ ص ٣٠١ : « حَيْثُمَا وَقَعَ (بِئْسَمَا) مَقْرُونًا بِاللَّامِ
وَهِيَ حِمْسَةٌ ... إلخ ، أَوْ مَقْرُونًا بِالْفَاءِ وَهُوَ مَوْضِعَانِ ... فِي مَوْضِعِي آلِ عِمْرَانَ ، بِالْمَجْمُوعِ
سَبْعَةً ، لَا سِتَّةً كَمَا تَوَهَّمُ الْمِصْرِيُّ » . وَمَرَاجَعَةُ حِمْلَةِ الشُّرُوحِ تَبَيَّنُ عَدَمَ تَوَجُّهِ التَّنْقِيدِ إِلَى مَا
ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْفَضَالِيُّ ، وَيَدُو أَنَّ مَوْضِعَ الْوَهْمِ هُوَ تَتَابُعُهُمْ عَلَى كَلِمَةِ (مَوْضِعِي) ، =

في البقرة : ﴿ وَلَيْتَسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [١٠٢] .

وفي آل عمران : ﴿ فَبَيْتَسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [١٨٧] .

وفي المائدة : ﴿ وَأَكْلِهِمُ السَّحْتِ لَيْتَسَ مَا كَانُوا ﴾ في الموضعين [٦٢، ٦٣] ،
وفيهما أيضاً : ﴿ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [٧٩] ،
و﴿ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ ﴾ [٨٠] هما أيضاً ^(١) ، واستغنى الناظم
بذكر الأقل عن الأكثر .

وقوله (في ما أقطعاً إلى آخر البيتين) أي أقطع (في) عن (ما) الموصولة / ٨٩ ب
في عشرة مواضع بخلاف ، وفي موضع واحد بلا خلاف . ولا يفهم الخلاف من
عبارته ؛ لأنه لم يذكره صريحاً ولا إشارة ^(٢) .
فالمواضع المختلف فيها :

الأول : بالأنعام وهو قوله : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [١٤٥] .

الثاني : ﴿ فِي مَا أَفْضَيْتُمْ ﴾ بالنور [١٤] .

الثالث : ﴿ فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ بالأنبياء [١٠٢] .

الرابع : ﴿ وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَاءِ آتَيْنَاكُمْ ﴾ بالمائدة [٤٨] .

= والصواب : موضع ، انظر الحواشي المفهمة ص ٤٤ ، واللائحة السننية لوحه ٤٣/ب ،
والفوائد السرية لوحه ٧٤/أ ، وشرح طاش كيري على الجزرية ص ٢٦٥ .
(١) انظر الحواشي المفهمة ص ٤٤ ، والدقائق المحكمة ص ١٣١ .
(٢) قاله ابن الناظم في الحواشي المفهمة ص ٤٥ .

الخامس : ﴿لَيْسَبَلُوكُمْ فِي مَاءِ اتْلُكُمُ﴾ في آخر الأنعام [١٦٥] ، وإليهما أشار بقوله (يَبْلُوْ مَعَا) .

السادس : ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ ثاني البقرة [٢٤٠] ، وإليه أشار بقوله (ثَانِي فَعَلْنَ) .

السابع : ﴿وَنُنَشِّئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بالواقعة [٦١] .

الثامن : ﴿هَلْ لَّكُمْ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَارَزَقْنَاكُمْ﴾ بالروم [٢٨] .

التاسع والعاشر : ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [٣] ، ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [٤٦] كلاهما بالرُّوم ، وإليهما أشار بقوله (كَلَّا تَنْزِيلُ) .

الحادي عشر : مُتَّفَقٌ عَلَى قَطْعِهِ ، وهو قوله تعالى : ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هُنَّآءَ ءَامِنِينَ﴾ بالشعراء [١٤٦] .

وقوله (غَيْرَ ذِي صِلَا) ^(١) أي وغير هذه الأحد عشر صِلَه بلا خلاف ، نحو قوله : ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أول موضعي البقرة [٢٣٤] ، و﴿فِيمَا كُنْتُمْ﴾ [آل عمران ٥٥] ، و﴿فِيمَ أَنْتَ﴾ [النازعات ١٦] ^(٢) .

(١) النُّسخة المُحَقَّقة من تحقيق أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - فيها : (وَعَيْرَهُ صِلَا) ، وقد أشار إلى ذلك ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٠٣ .
(٢) انظر الحواشي المفهمة ص ٤٥ ، واللائئ السنية لرحمة ٤٢/ب - ٤٣/أ ، وقال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٠٥ : « وأما قول ابن المصنّف : أي وغير هذه الأحد عشر =

تنبيه :

قال أبو عمرو الداني في المقنع : « قال محمد بن عيسى : وعدُّوا (في ما) مقطوعة أحد عشر موضعاً ، وقد اختلفوا فيها » ، وعدّها كما قدّمناه . ثم قال : « ومنهم من يصلها كلّها ، ويقطع التي في الشعراء » ^(١) .

وقال أبو عبيد ^(٢) : « رأيت في الإمام مصحف عثمان بن عفان : ﴿ في ما ههنا ﴾ التي في الشعراء مقطوعة ، وكذلك التي في الأنبياء : ﴿ في ما أشتهت أنفسهن ﴾ » .

والكاتب مخير في التسعة إن شاء قطع ، وإن شاء وصل .

قلت : وقد ظهر لك من الخلاف أن ما في الشعراء مقطوع .

وقد وقع لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري أنه أجرى الخلاف في التي في الشعراء

/ وجزم بالقطع في العشرة ، وهو مخالف لما في المقنع ، فتأمل ^(٣) .

= موضعاً فصله بلا خلاف ، فيفهم منه أن المواضع الأحد عشر كلّها ليس فيها خلاف ، وليس كذلك ، لما صرح به أيضاً من أن قطع (في) عن (ما) الموصولة في عشرة مواضع بخلاف ، وفي موضع بلا خلاف ، ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم ؛ لأنه لم يذكره صريحاً ولا إشارة ، فتبين لك أن ضمير (غيرها) إلى جميع المذكورات خطأ ظاهراً ، وترتب عليه فساد جميعها بالقطع ، وقد غفل عنه المصنف أيضاً » .

(١) المقنع ص ٧١-٧٢ .

(٢) هو القاسم بن سلام ، أبو عبيد الله الخراساني ، الإمام الكبير والحافظ العلامة ، له كتاب اسمه : القراءات (ت ٢٢٤ هـ) ، انظر غاية النهاية ١٧/٢-١٨ .

(٣) الدقائق المحكمة ص ١٣٢ ، وانظر المقنع ص ٧٢ ، وقال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٠٥-٣٠٦ : « وأما الشيخ زكريا فقد استراح في هذا المقام ، واكتفى بتحصيل المرام ، حيث قال : وهذه الأحد عشر فيها خلاف إلا الأخير فمتفق على قطعه ، لكن غفل عن =

وَجِهَ الْقَطْعُ : الْأَصْلُ ، وَوَجِهَ الْوَصْلِ : الْإِفْتِقَارُ وَالتَّقْوِيَةُ ^(١) .

٨٩- فَأَيْنَمَا كَانَتْخَلِ : صِلْ ، وَمُخْتَلِفٌ فِي الظُّلَّةِ الْأَخْزَابِ وَالنِّسَا وَصِفْ

اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ (فَأَيْنَمَا) فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ^(٢) :

الأول : مَوْصُولٌ بِلا خِلَافٍ .

والثاني : مَفْصُولٌ بِلا خِلَافٍ .

والثالث : مَفْصُولٌ عَلَى الْأَرْجَحِ .

والرابع : مَا اسْتَوَى طَرَفَاهُ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ .

ثُمَّ أَشَارَ النَّاظِمُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ (فَأَيْنَمَا كَانَتْخَلِ : صِلْ) أَيِ الْقِسْمِ
الْأَوَّلِ الْمُتَّفَقِ عَلَى وَصْلِهِ الْمَفْهُومُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ (صِلْ) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَيْنَمَا
تَوَلَّوْا فِئْتُمْ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ الْأَوَّلُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ [١١٥] .

أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْفَاءِ مِنْ قَوْلِهِ (فَأَيْنَمَا) وَنَظَرَهُ عَلَى الَّتِي فِي التَّحْلِ ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَى

=مَوْضِعُ حَلِّهِ ؛ إِذْ قَالَ : (وَغَيْرُ ذِي) أَيِ الْمَوَاضِعِ الْأَحَدِ عَشَرَ فَتَدْبِيرٌ ، ثُمَّ قَوْلُهُ (صِلَا) أَيِ :
صِلْهَا ، غَيْرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ (صِلْ) (غَيْرُهَا) . وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ اضْطِرَابُ كَلَامِ الشَّيْخِ
زَكَرِيَّا فِي هَذَا الْمَحَلِّ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْوَهْلِ مِنْ جِهَةِ الْمَحَلِّ ، وَلِهَذَا اعْتَرَضَ الْمِصْرِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ
أَجْرَى الْخِلَافَ ... إلخ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ مُخَالَفًا لِلْمُقْنَعِ لَا بِاعْتِبَارِ أَوَّلِ كَلَامِهِ ، وَلَا بِالنِّسْبَةِ
إِلَى آخِرِ مَرَامِهِ ، فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ مَوْضِعُ زَلَلٍ ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ هُوَ الْمُلْهِمُ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبِ .
(١) انظر الفوائد السريّة لوجه ٧٤/ب .

(٢) هذا التقسيم ذكره الشيخ عبد الدائم الأزهرى في الطرازات الملعمة ص ٢١٨-٢١٩ .

وَصَلِّهَا ، فَجَعَلَهَا كَالأَصْلِ المَقَاسِ عَلَيْهِ ، وذلك قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا يُوْجِهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [التَّحَلُّ ٧٦] .

فهذا الموضعان هما القسم الأول المتفق على وصله .

القسم الثاني : المتفق على قَطْعِهِ ولم يتعرَّض له الناظم ، وذلك قوله تعالى : ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ بالبقرة [١٤٨] ، ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ بالأعراف [٣٧] ، ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ بالمجادلة [٧] .

القسم الثالث : مفصولٌ على الأرجح ، وهو قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ بالنساء [٧٨] .

القسم الرابع : ما استوى طرفاه ، يعني أنَّ الوصل والقطع فيه مستويان ، وهو قوله تعالى : ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بالشعراء [٩٣] ، والثاني : ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا﴾ بالأحزاب [٥٥] .

تتمة :

نقل ابنُ جُبَّارَةَ ^(١) في شرحه على العقيلة الرَّائِيَّة للإمام الشاطبي : « أنه يجوز أن يكون مراده لفظ (أين) إذا وقع بعدها (ما) أمر بوصلها في جميع القرآن ، سوى هذه المواضع التي ذكرها ، ويجوز أن يكون مراده الحرف الذي في البقرة ؛ لذكره حرف / التَّحَلُّ بعده ، فكأنه قال : صل الحرف الذي في البقرة ، والذي في ٩٠/ب البقرة قوله تعالى : ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَنُصِرْكُمْ وَتَكُنُوا مُنْجِينَ﴾ » .

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جُبَّارَةَ ، الإمام أبو العباس المقدسي (ت ٧٢٨ هـ) ، له شرح على العقيلة ، انظر غايه النهاية ١/١٢٢ ، وهو مخطوط في الظاهرية بدمشق .

قلتُ : ويقوِّي هذا الأخيرَ ذِكْرُ الناظم (أَيْنَمَا) مصاحباً للفاءِ ، فكأنه قال : صلِ الحرفَ الذي في البقرة ، كوصلِكَ الذي في النحل وهو : « أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ » . وهو معنى قوله (كَالنَّحْلِ) . وهذا الثاني متعيّنٌ ، ويقوِّيه أيضاً إجماعُ المصاحفِ على أن ما عدا هذه الخمسة مقطوعٌ .

قال أبو عبيدٍ : « في الإمام : « فَأَيْنَمَا تُولَوْا » ، وفي النحل « أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ » موصولةٌ » .

وقال أبو عمرو في المقنع : « قال محمدٌ : (أين ما) موصولةٌ ثلاثة أحرفٍ : في البقرة : « فَأَيْنَمَا تُولَوْا فَنُمِّ وَجْهُ اللَّهِ » ، وفي النحل : « أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ » ، وفي الشعراء « أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ » . قال : وقد اختلفوا فيه فمنهم من يعدُّ الذي في البقرة والنساء والنحل والأحزاب » ^(١) أي بالوصلِ .

وقال الخِرَازُ ^(٢) : « (أينما) موصولةٌ أربعة : البقرة ، والنحل ، والشعراء ، والأحزاب » ^(٣) انتهى كلامه .

فحصل الاتفاقُ على موضعي البقرة والنحل ؛ لأنه عدُّها أولاً وثانياً ، والاختلافُ في الأحزابِ والنساءِ والشعراءِ . والقَطْعُ فيهن أشبه من الوصلِ . وما عدا هذه مقطوعٌ من غيرِ خلافٍ كما تقدَّمت الإشارةُ إليه .

(١) المقنع ص ٧٢ .

(٢) هو محمدُ بنُ محمدٍ بنِ إبراهيمَ ، أبو عبد الله الخِرَازُ ، إمامٌ كاملٌ مقرئٌ متأخِّرٌ (ت ٧١٨ هـ) ، غاية النهاية ٢/٢٣٧ .

(٣) نقله عنه أبو عمرو في المقنع ص ٧٢-٧٣ .

وَجِهَ الْقَطْعُ : الْأَصْلُ ، وَوَجْهَ الْوَصْلِ : التَّرْكِيبُ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ قُتَيْبَةَ ^(١) : « لَأَنَّهُمَا أَحَدَتَا بِاتِّصَالِهَا مَعْنًى لَمْ يَكُنْ ، وَلِمُنَاسِبَةِ النُّونِ الْمِيمَ » قَالَهُ الْجَعْفَرِيُّ ^(٢) .

٩٠- وَصِلْ : فَإِلَمْ هُوَذَا أَلَّنْ نَجْعَلَ نَجْمَعُ كَيْلًا تَحْزَنُوا تَأْسُوا عَلَى
٩١- حَجَّ ، عَلَيْكَ حَرْجٌ ، وَقَطَعَهُمْ عَنْ مَنْ يَشَاءُ ، مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ
أَي وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى وَصْلِ (أَنْ) الشَّرْطِيَّةِ بِـ (لَمْ) مِنْ قَوْلِهِ :
﴿ فَإِلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ فِي هُودٍ [١٤] ، وَعَلَى قَطْعِ مَا عَدَاهُ نَحْوُ : ﴿ فَإِنْ
لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ [الْبَقَرَةُ ٢٤] ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ [الْمَائِدَةُ ٧٣] ، ﴿ فَإِنْ لَمْ
يَسْتَجِيبُوا لَكَ ﴾ [الْقَصَصُ ٥٠] .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي الْمَقْنَعِ : « وَكُتِبَ فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ فِي هُودٍ ﴿ فَإِلَمْ ﴾ / ٩١
يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ بِغَيْرِ نُونٍ ، وَفِي الْقَصَصِ : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ ﴾ بِالنُّونِ ،
قَالَهُ مُحَمَّدٌ عَنْ ^(٣) نُصَيْرٍ ^(٤) .

(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ قُتَيْبَةَ ، أَبُو جَعْفَرٍ (ت ٣٢٢ هـ) ، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٦٣/٢ .

(٢) فِي جَمِيلَةِ أَرْبَابِ الْمُرَاصِدِ لَوْحَةٌ ٢٣٠/ب .

(٣) تَحَرَّفَتْ فِي النُّسخِ كُلُّهَا إِلَى : مُوسَى بْنِ نُصَيْرٍ ، وَالتَّصْرِيْبِ مِنَ الْمَقْنَعِ ص ٧٠ . وَمُحَمَّدٌ :
هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْإِصْبَهَانِيُّ ، وَسَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ٢٨٠ . وَنُصَيْرٌ : هُوَ نُصَيْرُ بْنُ يُوسُفَ ،
أَبُو الْمُنْذَرِ الرَّازِيُّ الْبَغْدَادِيُّ النَّحْوِيُّ ، أَسَازُ كَامِلِ ثِقَةٍ (ت ٢٤٠ هـ) ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٤٠/٢ .

(٤) الْمَقْنَعِ ص ٧٠ .

تنبيه :

اعلم أن أبا عمرو لم يذكر بعد حرفِ هودَ إلا الذي في القصص ،
فُيَفْهَمُ أَنَّ ما عداها موصولٌ ؛ لأنَّ لفظةَ أبي عمرو تؤدي إلى ذلك ، ومَنْ
ظَنَّ ذلك أبو العباس بنُ حربٍ ^(١) كما أفاده الجعبريُّ وابنُ جبارة فقال -
يعني ابنُ حربٍ - : « (فإن لم) مقطوعٌ بالقصص وبقيَ مفهومُه وَصَلُ
الكلُّ » ^(٢) .

قال الجعبريُّ : « وهو غلطٌ ، فقد ذكر - أي الداني - حرفَ هودَ
بالوصل ، فبقيَ مفهومُه قَطْعُ غيره . ثم لما بين أن وصله بحذفِ النونِ أراد
أن يُبين أن القَطْعَ بإثباته ، فذكر فرداً من المسكوت عنه ؛ لئِنَّه
عليه » ^(٣) ، والله أعلم .

وَجهُ القَطْعِ : الأصل ، وَوجهُ الوَصْلِ : الاتحادُ وعملُ (لم) ^(٤) .

(١) هو أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب ، أبو العباس المسيليُّ (ت ٥٤٠ هـ) ، غاية النهاية
١١٦-١١٥/١ .

(٢) أفاده الجعبريُّ في جملة أرباب المراسد لوحة ٢٢١/ب .

(٣) جملة أرباب المراسد لوحة ٢٢١/ب . وهذا التنبيه بحروفه في اللآلئ السنية لوحة ٤٤/ب
- ١/٤٥ .

(٤) انظر الفوائد السرية لوحة ٧٥/ب .

وقوله (أَلَّن نَجْعَلَ نَجْمَع) وكذلك اتفقوا على وَصَل (أُن) بـ (لَن)
الناصبه في موضعين : ﴿ أَلَّن نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ بالكهف [٤٨] ، و ﴿ أَلَّن نَجْمَعُ
عِظَامَهُ ﴾ بالقيامة [٣] ، وعلى قَطْع ما سواهما نحو : ﴿ أُن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾
[البلد ٥] .

قال أبو عمرو في المقتنع : « قال لنا محمد بن أحمد ^(١) عن ابن الأنباري : كُتِبَ
(أَلَّن) بغير نونٍ في الموضعين : في الكهف ﴿ أَلَّن نَجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴾ ، وفي
القيامة ﴿ أَلَّن نَجْمَعُ عِظَامَهُ ﴾ ، وما سوى ذلك فهو (أُن لَن) بالنون ، وقاله
حمزة وأبو حفص الخزاز .

وقال محمد بن عيسى : وقال بعضهم في المزمّل ﴿ أُن لَّن تُحْصُوهُ ﴾ [٢٠]
بغير نونٍ .

وقال الغازي بن قيس في كتابه ^(٢) : بالنون « ^(٣) انتهى .
وجه القَطْع : الأصل مع التنبيه على أن العملَ للثاني ، ووجه الوَصَل : أن النونَ
لما كانت تُدْغَمُ في اللامِ بلا غَنَّةٍ إدغاماً محضاً ، فُرِسِمَتْ على الإدغام وعلى
التُنْقُطِ ، لا على الأصل ^(٤) .

(١) هو أبو مُسْلِم محمد بن أحمد بن عليّ البغداديّ الكاتب (ت ٩٩٣ هـ) ، غاية النهاية
٧٣/٢ .

(٢) هو أبو محمد الأندلسيُّ ، إمامٌ حليلٌ وثقة ضابط (ت ١٩٩ هـ) له كتاب اسمه : هجاء
السنة ، انظر غاية النهاية ٢/٢ .

(٣) المقتنع ص ٧٠-٧١ .

(٤) انظر جميلة أرباب المراسد لوحة ٢١٩/ب ، واللائئ السنية لوحة ٤٥/أ .

وقوله (كَيْلًا) إلى (حَرْجٌ) أي اتَّفقت المصاحف على وَصلِ ياءِ (لكَيْلا) في أربعة مواضع :

أولها : ﴿ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ في آل عمران [١٥٣] .

ثانيها : ﴿ لِكَيْلًا تَأْسَوْا ﴾ في الحديد [١٩] .

وثالثها : ﴿ لِكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ في الحج [٥] .

رابعها : ﴿ لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرْجٌ ﴾ في الأحزاب [٥٠] .

ب/٩١ قال في المنع : « قال محمد بن عيسى : (لكَيْلا) / موصولة ثلاثة أحرف : في الحج : ﴿ لِكَيْلًا يَعْلَمَ ﴾ ، وفي الأحزاب : ﴿ لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرْجٌ ﴾ ، وفي الحديد : ﴿ لِكَيْلًا تَأْسَوْا ﴾ ^(١) .

وقال محمد عن ^(٢) نصير : في اتفاق المصاحف في آل عمران : ﴿ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا ﴾ موصولة ، وكذلك رَسَمها الغازي بن قيس في كتاب : هجاء السنة ^(٣) .

واتفقوا على قَـطـع ما عداها على الأصل ، نحو : ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ ﴾ بالأحزاب [٣٧] ، ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ بالحنشر [٧] .

(١) انظر العقيلة البيت (٢٥٧) ، والوسيلة ص ٤٣٢ ، والخواشي المفهومة ص ٤٦ ، والآلئ السنية لوجه ٤٥ / ١ ، والدقائق المحكمة ص ١٤٥ - ١٤٦ ، والفوائد السرية لوجه ٧٥ / ب ، والمنع الفكرية ص ٣١٠ .

(٢) تحرفت في النسخ كلها إلى : محمد بن نصير ، والتصويب من المنع ص ٧٥ .

(٣) المنع ص ٧٥ .

وَجِهَ الْقَطْعُ : الأصل ، وَوَجِهَ الْوَصْلُ : التقويةُ مع تَحَقُّقِ عدمِ الْحِجْزِ ^(١) .
 وقوله (وَقَطَعَهُمْ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ) أي وَثَبَتْ قَطْعُهُمْ (عَنْ مَنْ) في موضعين
 بالنور : ﴿ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٤٣] ، وبالنجم : ﴿ عَنْ مَنْ تَوَلَّى ﴾ [٢٩] .
 قال في المَقْنَعِ : « وكتبوا في المصاحف في النور : ﴿ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ،
 وفي النجم : ﴿ عَنْ مَنْ تَوَلَّى ﴾ بالنون ، وليس في القرآن غيرُهما » ^(٢) .
 قال الجعبريُّ : « أي لا مفصلاً ولا موصولاً » ^(٣) .
 « وأما قوله : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون ٤٠] ، و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبا ١] ،
 فموصولان بلا خلاف » ^(٤) .

وقوله (يَوْمَ هُمْ) أي و(يَوْمَ هُمْ) مقطوعٌ في موضعين أيضاً ، كـ (عَنْ مَنْ)
 لقرينة العطف ، وإن كانت أداته حُذفت مع الإطلاق ، أحدهما : ﴿ يَوْمَ هُمْ
 بَرَزُوا ﴾ في غافر [١٦] ، و ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ ﴾ بالذاريات [١٣] ^(٥) .

(١) انظر جملة أرباب المراسد لوحة ٢٣١/أ .

(٢) المَقْنَعِ ص ٧١ .

(٣) في جملة أرباب المراسد لوحة ٢١٧/أ .

(٤) المَقْنَعِ ص ٧١ .

(٥) انظر العقيلة البيت (٢٥٨) ، والرسيلة ص ٤٣٤ ، والخواشي الأزهريّة ص ١١٩ ،
 والدقائق المحكّمة ص ١٣٥ . وقال أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد - حفظه الله - في
 تحقيقه لهذا المتن في قسم الهوامش ص ١٣ : « جاءت (يَوْمَ هُمْ) مقطوعةً في موضعين : ﴿ يَوْمَ
 هُمْ بَرَزُوا ﴾ ، و ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ ﴾ ، فكان على الناظم أن يُقَيِّدها بما ليُخْرِجَ ما
 عداها من الموصول ، وهي خمسة مواضع » .

وإنما فصلت (يَوْمَ) من (هُمْ) ؛ لأنَّ (يَوْمَ) ليس بمضافٍ إلى الكناية فيهما ، وإنما هو مضافٌ إلى الجملة ، يعني يومَ فتنهم ، ويومَ بُروزهم ، فهم في الموضعين في موضع رفعٍ على الابتداء ، وما بعده الخير .
وأما قوله : ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف ٨٣] ، و﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور ٤٥] فهو حرفٌ واحدٌ ؛ لأنَّ (هُمْ) في موضعٍ خفضٍ بإضافة (اليوم) إليه ، والخفضُ والمخفوضُ بمنزلةٍ حرفٍ واحدٍ ^(١) .

٩٢- وَمَالٍ هَذَا ، وَالَّذِينَ ، هَؤُلَاءِ تَحِينَ : فِي الْإِمَامِ صَلِّ ، وَوَهْلًا
أي وثبت قطعهم لام الجر عن مجرورها في قوله تعالى : ﴿مَالٍ هَذَا أَلَكْتَبِ﴾ /
بالكهف [٤٩] ، و﴿مَالٍ هَذَا الرُّسُولِ﴾ بالفرقان [٧] ، و﴿مَالٍ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يسأل [١١] ، و﴿مَالٍ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ بالنساء [٧٨] .
وما عداها نحو : ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس ٣٥] ، و﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف ١١] ، و﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ [البلل ١٩] موصولٌ ^(٢) .

(١) قاله ابنُ الأنباريِّ في إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٥/١ ، وانظر اللآلئ السنية لوحة ٤٥/ب .

(٢) انظر العقيلة البيت (٢٥٩) ، والوسيلة ص ٤٣٦ ، والحواشي المفهومة ص ٤٦ ، والدقائق المحكمة ص ١٣٦ .

قال في المقنع : « وكتبوا في جميع المصاحف في النساء : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ﴾ ، وفي الكهف : ﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ ﴾ ، وفي الفرقان : ﴿ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ ﴾ ، وفي المعارج : ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، هذه الأربعة بَقَطْع (لامِ الجرِّ) عن (ما) بعدها ^(١) .

وَجِهَ الْقَطْع : ما حكاه الكسائيُّ وهو أَنَّ مُجْرَى (مال) مُجْرَى (ما بال) و (ما شأن) ، وَأَنَّ قولك : ما لزيدٍ ، وما شأن زيدٍ بمعنى واحد ، وكذلك قال الواحدي ^(٢) في تفسير ﴿ مَا بَالُ النَّسْوَةِ ﴾ [يوسف ٥٠] ^(٣) .

وقال ذو الرُّمَّة :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ عَنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرِبُ ^(٤)

وقال ابنُ النّازم : « وَجِهَ قَطْع لَامِ الجرِّ - يعني في الأربعة المتقدمة - التّنبية على أنّها كلمة برأسها . وَوَجِهَ وَصْلِهَا بما بعدها - يعني فيما عدى الأربعة - نحو ﴿ فَمَا لَكُمْ ﴾ [النساء ٨٨] تقويّتها ؛ لأنّها على حرفٍ واحدٍ ، ولأنّها غيرُ مستقلة ، ولأنّها تُكتب موصولة بما دَخَلَتْ عليه ^(٥) .

(١) المقنع ص ٧٥ .

(٢) هو أبو الحسن عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ الواحديُّ النيسابوريُّ المفسّر ، إمام كبير علامة (ت ٤٦٨ هـ) ، غاية النهاية ١/٥٢٣ .

(٣) انظر اللآلئ السنية لوحة ٤٥/ب - ٤٦/أ .

(٤) انظر ديوان ذي الرُّمّة ٩/١ ، وذو الرُّمّة : هو غيلان بن عقبة العدويّ (ت ١١٧ هـ) .

(٥) الحواشي المفهمة ص ٤٦ .

فائدة :

وَقَفَ أَبُو عَمْرٍو فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ ^(١) عَلَى (مَا) مِرَاعَاةً لِلْقِيَاسِ وَإِلْحَاقِهَا بِجَمِيعِ الْحُرُوفِ الْمُفْرَدَةِ الْجَارَةِ . وَنَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ عَلَى (اللَّامِ) اتِّبَاعاً لِلرَّسْمِ وَاقْتِدَاءً بِهِ . وَالْكَسَائِيُّ عَامِلًا بِهَمَا - أَعْنَى الْوَقْفَ عَلَى (مَا) وَعَلَى (اللَّامِ) - مِرَاعَاةً لِمَوْجِبِيهِمَا ^(٢) .

و(مَا) فِي الْأَرْبَعَةِ لِلِاسْتِفْهَامِ .

وَقَوْلُهُ (وَلَا تَحِينَ فِي الْإِمَامِ صِلَ) أَيِ صِلِ التَّاءَ بِـ (حِينَ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرٍ ﴾ فِي سُورَةِ صَ [٣] .

وَيَذْكُرُ عَلَى هَذَا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ : « فِي الْإِمَامِ مَصْحَفٌ عُثْمَانُ ^(٣) (وَلَا تَحِينَ) التَّاءُ مُتَّصِلَةٌ بِـ (حِينَ) ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ (وَلَا تَحِينَ فِي الْإِمَامِ صِلَ) » ^(٤) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو رَحِمَهُ اللَّهُ : « وَلَمْ يَجِدْ ذَلِكَ كَذَلِكَ مَرْسُومًا فِي الْمَصَاحِفِ » ^(٥) .

فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَوَهْلًا) أَيِ وَغُلَطَّ أَبُو عُبَيْدٍ . وَفِي بَعْضِ النُّسخِ / : ب/٩٢

(١) كَذَا فِي النُّسخِ كُلِّهَا ، وَالْوَجْهُ : أَرْبَعَةُ الْمَوَاضِعِ ، أَوْ الْأَرْبَعَةُ الْمَوَاضِعِ .

(٢) ذَكَرَ هَذِهِ الْفَائِدَةَ بِحُرُوفِهَا الْقُسْطَلَانِيُّ فِي اللَّائِي السَّنِيَّةِ لَوْحَةَ ٤٦/أ ، وَانْظُرِ التَّيْسِيرَ ص ٥٥ .

(٣) الْمُقْنِعُ ص ٧٦ ، وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ فِي اللَّائِي السَّنِيَّةِ لَوْحَةَ ٤٦/أ .

(٤) الْمُقْنِعُ ص ٧٦ ، ثُمَّ قَالَ الدَّانِيُّ : « وَقَدْ رَدَّ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا ؛ إِذْ عَدِمُوا وَجُودَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ الْقَدِيمَةِ وَغَيْرِهَا » .

(وَقِيلَ لَا) بدل (وَوَهْلًا) ^(١) .

هذا وقد ذكر أبو عبيدٍ حُجْجاً تَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ التَّاءَ مِنْ (لَات) متصلةٌ —
(حين) منها ^(٢) :

أَن لَا تَجِدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (وَلَات) إِنَّمَا الْمَعْرُوفُ (وَلَا) .
الثانية : أَن تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَشْهَدُ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ (تَحِينَ) نَزْوٍ
وَلَا فِرَارٌ » .

وقد عَلِمَ أَنَّ (لَيْسَ) هِيَ أُخْتُ (لَا) وبمعناها ^(٣) .
الثالثة : أَنَّ هَذِهِ التَّاءُ إِنَّمَا وَجَدْنَاهَا تُلْحَقُ مَعَ (حِينَ) وَمَعَ (الْآنَ) وَمَعَ
(أَوَان) فيقال : كَانَ هَذَا تَحِينَ ، كَانَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ : تَاءُ أَوَانٍ ذَلِكَ . ويقال :
أَذْهَبَ ثَلَاثَ فَاصْنَعْ كَذَا وَكَذَا . وقد وَجَدْنَا ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ وَكَلَامِهِمْ ، فَمِنْ
ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي وَجْزَةَ السَّعْدِيِّ :

(١) قال الشيخ عبد الدائم الأزهرِيُّ في الطرازات المُعلِّمة ص ٢٢٥ : « يَقَعُ فِي بَعْضِ النُّسخِ
(وَقِيلَ لَا) بدل (وَوَهْلًا) ، والأولى هِيَ الَّتِي ضَبَطْنَاهَا عَنْ نَاطِلِهَا آخِرًا بِتَحْقِيقِ » .
والتُّسْخَةُ الَّتِي حَقَّقَهَا أَسَاتِذُنَا وَشَيْخُنَا الدُّكْتُورُ أَمِّنُ سَوَيْدٌ — حَفَظَهُ اللَّهُ — فِيهَا : (وَوَهْلًا) .
(٢) ذَكَرَ هَذِهِ الْحُجْجَ بِحُرُوفِهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي إِيضَاحِ الرَّقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ ٢٩٢/١-٢٩٥ ،
وَالسَّخَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعَقِيلَةِ الْمُسَمَّى : الْوَسِيلَةَ إِلَى كَشْفِ الْعَقِيلَةِ ، انْظُرْ مِنْهُ ص ٤٣٨-
٤٤٠ .

(٣) عَلَّقَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ عَلَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ هَذَا بِقَوْلِهِ : « تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الصَّحِيحَ غَيْرُ قَوْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى قَوْلِهِ لَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَيْسَ تَحِينَ مَنَاصٍ ، وَلَمْ يَسِرْ هَذَا
أَحَدٌ » ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٤٥٢/٣ .

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعَمِ^(١)
 ذكر ابن قُتَيْبَةَ عن ابنِ الأَعْرَابِيِّ^(٢) أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ : العَاطِفُونَهُ : بِالْهَاءِ ، ثُمَّ
 يَبْتَدِئُ : حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ^(٣) .
 قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : « وَهَذَا غَلْطٌ ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ إِنَّمَا تُقَحَّمُ عَلَى النُّونِ فِي مَوَاضِعِ
 الْقَطْعِ وَالسَّكُوتِ ، فَأَمَّا الْإِتِّصَالُ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُوجُودٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ (تَحِينُ) .
 وَمِنْ إِدْخَالِ التَّاءِ فِي (أَوْانَ) قَوْلُ أَبِي زَيْدٍ الطَّائِيِّ :
 طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَا تَأْوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ^(٤)
 وَمِنْ إِدْخَالِهِمُ التَّاءَ فِي (الْآنَ) حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ عُثْمَانَ فَذَكَرَ
 مَنَاقِبَهُ ثُمَّ قَالَ : اذْهَبْ بِهَذِهِ ثَلَاثَ إِلَى أَصْحَابِكَ^(٥) .

(١) البيت من شواهد النُّحَاسِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٥٢/٣ ، وَانْظُرِ اللِّسَانَ ٣٧٣/١٢ - مَادَّةُ
 (ل ي ت) ، وَشَرَحَ السَّخَاوِيُّ عَلَى الْعَقِيلَةِ ص ٤٣٩ ، وَالنَّشْرَ ١٥٠/٢ ، وَالْحَوَاشِي الْمَفْهُمَةُ
 ص ٤٧ .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ ، نَحْوِيٌّ عَالِمٌ بِاللُّغَةِ (ت ٢٣٠ هـ) ، بَغِيَّةُ
 الرُّوَاةِ ١٠٥/١ .

(٣) ذَكَرَهُ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٥٣/٣ .

(٤) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الزَّجَّاجِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٣٢٠/٤ ، وَأَوْرَدَهُ أَيْضاً النَّحَّاسُ فِي
 إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٥٢/٣ ، وَانْظُرِ اللِّسَانَ ٢١٠/١٢ - مَادَّةُ (ل ا ت) ، وَشَرَحَ السَّخَاوِيُّ
 عَلَى الْعَقِيلَةِ ص ٤٣٩ .

(٥) أَوْرَدَ هَذِهِ الرُّوَاةُ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٥٤/٣ ، وَعَلَّقَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ : « وَأَمَّا
 احْتِجَاجُهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَمَّا ذَكَرَ لِلرَّجُلِ مَنَاقِبَ عُثْمَانَ قَالَ : اذْهَبْ ثَلَاثَ إِلَى
 أَصْحَابِكَ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ إِنَّمَا يَرَوِي هَذَا عَلَى الْمَعْنَى ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ =

فقد تبين لك أن التاء لم تكن زيادتها مع (لا) فمن توهم أنها (لات) من أجل أنه ليس في حديث ابن عمر ذكر (لا) .
وكذلك قول الشاعر :

نَوَلِي قَبْلَ يَوْمَ بَيْنِي جُمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ ثَلَاثَا ^(١)

فليس هنا (لا) . قال أبو عبيد : ثم إني مع هذا كله تعمدت النظر في الذي يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان فوجدت التاء متصلة مع (حين) قد كتبت : تحين ^(٢) .

قال : « والوقف / عندي على هذا الحرف - يعني (لا) - من غير (تاء) ، ٩٣/١
ثم تبدئ فتقول : (تَحِينُ مَنَاصُ) » ^(٣) .

=مُجَاهِدًا رَوَى عَنْ عُمَرُو بْنِ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَقَالَ فِيهِ : أَذْهَبَ فَاجْهَدَ جَهْدَكَ ، وَرَوَاهُ
آخَرُ : أَذْهَبَ بِمَا الْآنَ مَعَكَ » .

(١) البيت لجميل بن معمر ، وهو في ديوانه ص ٢٢٩ ، وهو من شواهد النحاس في إعراب القرآن ٤٥٢/٣ ، وانظر اللسان ٤٧/٢ - مادة (ت ل ن) ، والسخاوي في شرح العقيلة ص ٤٤٠ .

(٢) الإيضاح ٢٩٣/١-٢٩٥ ، وعقب النحاس على قول أبي عبيد هذا بقوله : « وأما احتجاجه بأنه وجدها في الإمام (تحين) ، فلا حجة فيه ؛ لأن معنى الإمام أنه إمام المصاحف ، فإن كان مخالفاً لها ، فليس بإمام لها ، وفي المصاحف كلها (ولات) ، فلو لم يكن في هذا إلا هذا الاحتجاج ، لكان مقنعاً » إعراب القرآن ٤٥٤/٣ .

(٣) قاله ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٩٣/١ .

قال السخاوي : « فهذه الحُجَجُ التي ذكرناها قولُ أبي عبيد رحمه الله وهو الإمام لا طعنَ في نقله » ^(١) .
 وقال محمدُ بنُ عليٍّ ^(٢) : « قال لنا ابنُ الأنباري : هي في المصاحف الجُدُدِ والعُتُقِ بَقَطْعِ التاءِ من (حين) » ^(٣) .
 وقال نصير : « اتفقت المصاحف على كتابة ﴿ وَلَا تَحِينَ ﴾ بالتاء ، يعني منفصلة » ^(٤) انتهى .
 وقال ابنُ الأنباري : « كان الكسائيُّ والفرَّاءُ والخليلُ يذهبون إلى أنَّ التاءَ في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحِينَ ﴾ منقطعةٌ من (حين) » ^(٥) انتهى .

(١) الوسيلة في شرح العقيلة ص ٤٤٠ .

(٢) هو محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ أبو مسلمٍ الكاتب شيخُ الداني ، سبقت الإشارة إلى ترجمته ص ٢٩٣ . وقد وقعت عبارات مُوهمة في ذكر الإمام الداني لاسمه والتعبير عنه - ذكرها الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه : معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني ص ١٢٥-١٢٦ - فذكره باسم : محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ . وذكره باسم : محمدُ بنُ عليٍّ ، نسبه الإمام الداني إلى جدِّه . وقد ذكره الإمام الداني ضمن شيوخه أيضاً في منظومته : الأرجوزة المُنَبِّهة على أسماء القراء والرواة في البيت (٢٦) فقال :

وَأَبْنُ عَلِيٍّ كَانَ ذَا إِسْنَادٍ عَلَيْهِ فِي الرَّوَايَةِ اعْتِمَادٍ

(٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩١/١ .

(٤) نقله عنه أبو عمرو في المُقْنَع ص ٧٦ .

(٥) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٩١/١ .

وقال عليُّ بنُ أحمدَ النيسابوريُّ : « التَّخَوُّيُونَ يقولون في قوله : ﴿ وَلَاتٌ ﴾ هي (لا) زِيدَتْ فيها التَّاءُ ، كما قالوا : رَبٌّ ، ورُبَّتْ ، وأصلها (هاء) وُصِلَتْ بِـ (لا) ، فقالوا : لَات ، فلما وَصَلوها جعلوها تَاءً . والوَقْفُ عليها بالتَّاءِ عند الرَّجَاجِ وأبي عليٍّ وعند الكسائيِّ بالهاء . »

واعلم أنَّ القراءَ كُلَّهُم اتفقوا على الوقف عليها متصلةً بِـ (لا) ، ولم يقف أحد منهم على لفظ (لا) ، فوقف الكسائيُّ بالهاءِ والباقون بالتَّاءِ تبعاً للرَّسْمِ ^(١) . قلتُ : ويؤيِّد ما ذكره أبو عبيدٍ قولُ الناظم رحمه الله في النَّشر : « أُنِيَ رَأْيُهَا مكتوبةٌ في المصحف الذي يقال له الإمامُ مصحف عثمان بن عفان ؓ » (لا) مقطوعةٌ ، والتَّاءُ موصولةٌ ، ورأيت به أثر الدَّمِ ، وتَبَّعت فيه ما ذكره أبو عبيدٍ فرأيتُه كذلك ، وهذا المصحفُ هو اليوم بالمدْرسة الفاضليَّة بالقاهرة المحروسة ^(٢) انتهى .

قال القسطلانيُّ : « والأكثرُون على خلافِ ذلك ، وحملوا ما حكاه عن الإمامِ على أنه ممَّا خرج في خطِّ المصاحف عن القياس ، وما أنشدَه على أنه ممَّا شذَّ وَنَدَرَ ^(٣) من اللُّغات ^(٤) . »

قلتُ : وحيث صحَّ النَّقلُ عن أبي عبيدٍ ؓ أنه وَجَدَ ذلك كذلك في مصحف الإمام فيكون كافياً في حكمِ المرسومِ ؛ إذ الرَّسْمُ أمرٌ اصطلاحِيٌّ اصطلاحُ

(١) انظر التيسير ص ٥٥ ، واللائق السَّنية لوحة ٤٦/ب ، والدقائق المحكمة ص ١٣٧ .

(٢) النشر ١٥٠/٢ - ١٥١ .

(٣) تحرَّفت في جميع النُّسخ إلى : ممَّا يُنشدونه ، وما أثبتَّه من اللائق السَّنية لوحة ٤٦/ب .

(٤) اللائق السَّنية لوحة ٤٦/ب .

٩٣/ب عليه الصلاة والسلام ، وهم الذين يُقْتَدَى / بهم ، فيكون حكمه كحكم غيره من المرسوم ، إذ لا فرق ^(١) .

٩٣- وَوَزَّنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صِلِ كَذَا مِنْ : آل ، وَهَـ ، وَيَـ ، لَا تَفْصِلِ
اعلم أن المصاحف اتَّفَقَتْ على وَصَلِ ﴿ وَزَّنُوهُمْ ﴾ و﴿ كَالُوهُمْ ﴾ بالمطففين [٣] حكماً ، بدليل حذف الألف بعد الواو فيهما .
وأصله كما حكاه ابنُ الأنباريُّ عن أبي عمرو وعاصمٍ والكسائيُّ والأعمشِ :
كَالُوا لَهُمْ ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ على حَدٍّ : كَلْتُكَ طَعَاماً ، وَأَوْقَعَ الفعلَ على (هُمْ)
فصار حرفاً واحداً ، وذلك لأنَّ الضميرَ المتصلَ مع ناصبه يصير كلمةً واحدةً ،
وهو الذي اختاره أبو عبيد . وقيل : كلمتان (كَالُوا) كلمة ، و(هُمْ) أخرى ،
وبه قال عيسى بن عُمر ^(٢) .

وقوله (كَذَا مِنْ : آل ، وَهَـ ، وَيَـ ، إلى آخره) أي وكذلك لا تَفْصِلِ (آل)
إذا دخلت على كلمة أخرى بل تكتبهما موصولتين كلمةً واحدةً ، سواء كانت
(آل) حرفاً نحو : ﴿ أَلَكِتَابُ ﴾ [البقرة ٢] ، ﴿ أَلْعَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة ٢] ،

(١) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣١٥ : « وأما قولُ المصريِّ : فيكون كافياً في حكم... إلخ ، فمدفوعٌ ؛ بأنَّ الفرقَ هو مُخَالَفَتُهُ للجمهور مع مُخَالَفَتِهِ لسائر المصاحف ، فغايته أن وصله شاذٌ ، حيث لم يثبت التواترُ في نقله » .

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٥/١-٣٤٧ . وقد تحرّفت في (س) و (ت) و (ز) إلى : وبه قال عيسى ابن مريم . وعيسى بن عُمر : هو أبو عمر التَّحَوِيُّ البصريُّ ، معلّم النَّحْوِ ومؤلف الجامع والإكمال (ت ١٤٩ هـ) ، غاية النهاية ٦١٣/١ .

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة ٣] ، ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة ١١] ، ﴿الْآخِرَةِ﴾ [البقرة ٩٤] .

أو اسماً نحو : ﴿الْخَلْقِ الْبَارِئِ الْمُصَوِّرِ﴾ [الحشر ١٧] ، ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ [النساء ١٦٢] ، ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ [النساء ١٦٢] ، ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ و﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب ٣٥] ، فإنها بمعنى : الذي .

وكذا لا تفصل هاء التنبيه من : ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [آل عمران ٦٦] ، و﴿هَآؤَآءِ﴾ [آل عمران ٦٦] .

وكذا لا تفصل ياء النداء من : ﴿يَآآدَمُ﴾ [البقرة ٣٣] ، ﴿يَآنُوحُ﴾ [هود ٣٢] ، ﴿يَآيُنَى﴾ [البقرة ٤٠] ، ﴿يَقُومِرِ﴾ [البقرة ٥٤] وشبه ذلك ، فإن الألف محذوفة منها في جميع المصاحف ، كما حُذِفَتْ مِنْ هَاءِ التَّنْبِيهِ فَصَارَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى مُنَادَى ، اتَّصَلَتْ بِهِ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهَا عَلَى حَرْفٍ ^(١) .
ثم اعلم أن جميع ما كُتِبَ مَوْصُولاً ، لَا يُقْطَعُ وَقَفاً إِلَّا بِرَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ . وقد أفاد مولانا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري تبعاً لغيره أن (آل) و(هَآ) من ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ وشبهها ، ونحو : ﴿يَآآدَمُ﴾ : « لا تُفصل هذه الكلمات عما بعدها ، بل تُوصل قراءة ورسمًا ، وإن كانت كلمات مستقلة ؛ لشدة الامتزاج » ^(٢) .

(١) انظر هذه الفقرة في النشر ١٥٣/٢ .

(٢) الدقائق المحكمة ص ١٣٨ .

خاتمة :

تقدّم أن من أقسام الوقف قسماً يسمّى الاختباريّ - بالباء الموحدة - وأن متعلّقه الرّسم .

i/٩٤ ولا يُوقَف عليه إلا لَعْدَرٍ ؛ كانقطاعِ نَفْسٍ ، أو لبيانِ مقطوعٍ ونحوِه / عند سؤال مُمتَحِنٍ عن كيفية الوقف عليه .

وقد جرّت عادةُ القراءِ قديماً وحديثاً بالسؤال عن ذلك ، بل ورَدَتِ مراعاتُه عن نافعٍ وأبي عمروٍ وعاصمٍ وحمزةٍ والكسائيِّ ؛ لما فيه من الإتيان له والاقتداء به ، فيقفون على ما أثبت ، وما حُذِفَ ، وما وُصِلَ ، وما قُطِعَ وغير ذلك ، على حسب ثبوته في الرّسم .

وقد كان مكّي رحمه الله يقول في نحو : ﴿ يَقْضِي الْحَقُّ ﴾ [الأنعام ٥٧] ^(١) وبابه : « لا ينبغي للقارئ أن يقفَ عليه ؛ لأنه إن وقفَ على الرّسم خالف الأصل ، وإن وقفَ على الأصل خالف الرّسم » ^(٢) .
قال أبو عمرو الداني : « وكان أبو حاتم سهلُ بنُ محمد ^(٣) وغيره من النّحويين

(١) قرأها بالضاد أبو عمرو وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ ويعقوبُ وخلف ، انظر النشر ٢٥٨/٢ .

(٢) التبصرة ص ٥٩٠ ، ونقل ذلك ابنُ الجزريّ عنه في النشر ١٤١/٢ ولم يَرْتَضِهِ فقال : « ولا يخفى ما فيه ؛ فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار ، والقرض أنه لو اضطرّ الوقف عليها كيف يكون . وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصح فيه رواية وإلا فكم من موضعٍ خولف فيه الرّسم وخولف فيه الأصل ، ولا حرج في ذلك إذا صحّت الرواية » .

(٣) هو أبو حاتم السّجستاني ، إمام البصرة في النّحو والقراءة واللغة (ت ٢٥٥ هـ) ، غاية النهاية ٣٢٠/١ .

لا يُجيزون الوقف على ذلك ، إلا برّد ما حُذِفَ ، وهو القياس في العريضة » .
قال : « على أن الأئمة على خلاف ذلك ، والقراءة سنّة متبعة » ^(١) انتهى .
وأما ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ فاختارَ أهلُ الأداءِ الناقلونَ عنهما الوقف على الرّسم ،
ولم يرد عنهما نصٌّ في ذلك . وقد خالفت السبعة الرّسمَ في بعضِ المواضع ،
فأحببتُ أن أذكرها وإن خرجنا عن المقصود ؛ إذ القارئ لا يسعه جهلُ شيءٍ من
ذلك فقصدتُ التنبيهَ عليه لتحصلَ الفائدة ^(٢) .
فاعلم أن مدارَ ذلك على معرفة الإثباتِ والحذفِ في الياءِ والواوِ والألفِ ،
وعلى معرفة المقطوعِ والموصولِ :
فأما الياءُ فتقسم إلى ما ذكره في بابِ الزوائدِ وإلى غيره :
فالأول : جميعه محذوفٌ في الرّسم ، وجملة مائة وثمان وعشرون ، منها :
﴿ تَسْتَلْنِي ﴾ بالكهف [٧٠] ^(٣) .

(١) نقله عنه ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٢٣-٣٢٤ ، ثم عقب فقال : « وفيه بحثٌ
لا يخفى ؛ إذ لم يثبت القراءة بالوقف عن الصحابة في مثل تلك الكلمة ، لا مقطوعة
ولا موصولة ، وإنما يثبت على خلاف القياس رسمُ الكتابة ، فالتحقيق ما قاله مكّي ، حيث
لا ضرورة في العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية » .
(٢) ذكرَ هذه الخاتمة بحروفها القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٤٧/أ - ب .
(٣) ياء ﴿ تَسْتَلْنِي ﴾ في الكهف ثابتة رسماً ، ولكن لما كان بعض القراء يحذفها لفظاً - وهو
ابن ذكوان بخلفٍ عنه - ذكرها الشارح مع الزوائد .

وللقرَّاءِ في إثباتِ هذه الياءاتِ وحذفِها قواعدُ نذكرُها :
فأما نافعٌ وأبو عمروٌ وحمزةٌ والكسائيُّ وأبو جعفرٍ فقاعدتهم : إثباتُ ما يُثبتونه
منها وصلاً لا وقفاً .

وأما ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ فقاعدتهما : الإثباتُ في الحالين .
والباقون وهم ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وخلفٌ فقاعدتهم : الحذفُ في الحالين . وربما
خرج بعضهم عن هذه القواعد ^(١) .

ب/٩٤ ذكر ما وقع من الياءاتِ / المحذوفةِ الزائدةِ مفصَّلاً على ما في السُّورِ :
في البقرةِ ستة ^(٢) :

﴿ فَآرَهُبُونِ ﴾ [٤٠] ، ﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ [٤١] ، ﴿ لَا تَكْفُرُونِ ﴾ [١٥٢] أثبتهن في
الحالين يعقوبُ وحذفهن الباقون .

﴿ آلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [١٨٦] أثبتهما وصلاً ورشٌّ وأبو عمروٌ وأبو جعفرٍ ، واختلف
عن قالون فروي عنه إثباتهما وصلاً ، وإثباتُ الأولى وحذفُ الثانية ، وعكسه ،
وحذفهما وصلاً كالوقوف . وأثبتهما يعقوبُ في الحالين ، وحذفهما الباقون وصلاً
ووقفاً .

﴿ وَاتَّقُونِ يٰأُولِيْٓ اَلْبَاقِرِ ﴾ [١٩٧] أثبت الياءَ وصلاً أبو جعفرٍ وأبو عمروٌ ، وأثبتهما
يعقوبُ في الحالين ، وحذفهما الباقون .

(١) القسم الأول بحروفه في النشر ١٨٢/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة البقرة ٢٣٧/٢ .

وفي آل عمران ثلاثٌ ^(١) :

﴿ وَمَنْ أَتَّبَعْنِ ﴾ [٢٠] أثبتتها في الوصلِ المدنيان وأبو عمرو ، وأثبتها في
الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقر .

﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ [٥٠] أثبتها في الحالين يعقوب ، وحذفها الباقر .

﴿ وَخَافُونِ ﴾ [١٧٥] أثبتها في الوصلِ أبو جعفر وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين
يعقوبُ ، وحذفها الباقر .

وليس في النساء زائدة .

وفي المائدة واحدة : ﴿ وَأَخْشَوْنَ وَلَا ﴾ [٤٤] أثبتها وصلاً أبو جعفر
وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقر ^(٢) .

وفي الأنعام زائدة أيضاً وهي قوله : ﴿ وَقَدْ هَدَبْنِ وَلَا ﴾ [٨٠] أثبتها وصلاً
أبو جعفر وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقر ^(٣) .

وفي الأعراف ثنتان : ﴿ كِيدُونِ ﴾ [١٩٥] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو
والدَّاجُونِ عن هشامٍ ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ والحلواني عن هشامٍ ، وحذفها
الباقر . ﴿ فَلَا تَنْظُرُونِ ﴾ [١٩٥] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقر ^(٤) .

وليس في الأنفال شيءٌ من الزوائد .

(١) كما في النشر في فرش سورة آل عمران ٢٤٧/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة المائدة ٢٥٦/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الأنعام ٢٦٧/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الأعراف ٢٧٥/٢ .

وليس في براءة شيءٍ من الزوائد .

وفي يونس واحدةٌ : ﴿ تَنْظِرُونَ ﴾ [٧١] أثبتتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(١) .

وفي هودَ من الزوائد أربعٌ : ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِ ﴾ [٤٦] أثبتها وصلاً أبو جعفر i/٩٥ وأبو عمرو وورشُ ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿ ثُمَّ لَا تَنْظِرُونَ ﴾ [٥٥] أثبتها يعقوبُ في الحالين ، وحذفها الباقون . ﴿ وَلَا تُخْزَوْنَ ﴾ [٧٨] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو ، وأثبتها يعقوبُ في الحالين ، وحذفها الباقون . ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ [١٠٥] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو والكسائي ، وأثبتها ابنُ كثيرٍ ويعقوب ^(٢) في الحالين ، وحذفها الباقون تخفيفاً ، كما قالوا : لا أدرِ ، ولا أبالِ ، حيث حذفوا الياءَ واستغنوا بالكسرة التي قبلها ^(٣) .

وفي يوسف من الزوائد ستٌ : ﴿ فَأَرْسِلُونِ ﴾ [٤٥] ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُونِ ﴾ [٤٥] ، ﴿ أَنْ تُفْنِدُونِ ﴾ [٩٤] أثبتهن في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقون . ﴿ حَتَّى تُؤْتُونَ ﴾ [٦٦] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿ يَزْتَعِ ﴾ [١٢] أثبتها قبل في الحالين بخلافٍ . وكذلك ﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [٩٠] ^(٤) .

(١) كما في النشر في فرش سورة يونس ٢٨٨/٢ .

(٢) سقطت من (س) و(ت) و(ز) : ويعقوب .

(٣) كما في النشر في فرش سورة هود ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة يوسف ٢٩٧/٢ .

وفي الرَّعدِ أربع : ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [٩] أثبتّها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ .
﴿مَتَابِ﴾ [٢٩] ، و﴿مَتَابِ﴾ [٣٠] ، و﴿عِقَابِ﴾ [٣٢] أثبت الثلاثة في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقلون ^(١) .

وفي إبراهيم ثلاثٌ : ﴿وَخَافَ وَعَبِدَ﴾ [١٤] أثبتّها وصلاً ورشاً ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقلون . ﴿أَشْرَكَ كُفُومِ﴾ [٢٢] أثبتّها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقلون . ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [٤٠] أثبتّها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو وحمزة ورشاً ، وأثبتها في الحالين يعقوبُ والبرزّي ، واختلف عن قبل وصلاً ووقفاً ، وحذفها الباقلون ^(٢) .

وفي الحجر ثنتان : ﴿فَلَا تَقْضُحُونَ﴾ [٦٨] ، ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [٦٩] أثبتهما في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقلون ^(٣) .

وفي النحل ثنتان أيضاً : ﴿فَارْهَبُونَ﴾ [٥١] ، ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [٢] أثبتهما في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقلون كما تقدّم ^(٤) .

وفي الإسراء ثنتان أيضاً : ﴿لَيْنِ أَخْرَتَيْنِ﴾ [٦٢] أثبتّها وصلاً المدينان وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ . ﴿فَهُوَ أَلْمُهَتَدِ﴾ [٩٧] أثبتّها

(١) كما في النشر في فرش سورة الرعد ٢٩٨/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة إبراهيم ٣٠١/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الحجر ٣٠٢/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة النحل ٣٠٦/٢ .

وصلأَ المدنيانِ وأبو عمرو وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقر (١) .
وفي الكهف / ست : ﴿الْمُهْتَدِ﴾ [١٧] أثبتها وصلأَ المدنيانِ وأبو عمرو ،
وأثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقر . ﴿أَنْ يَهْدِيَنَّ﴾ [٢٤] ، و﴿أَنْ يُؤْتِيَنَّ﴾
[٤٠] ، و﴿أَنْ تُعَلِّمَنَّ﴾ [٦٦] أثبتها وصلأَ المدنيانِ وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين
ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفهن الباقر . ﴿مَا كُنَّا تَبِعُ﴾ [٦٤] أثبتها وصلأَ
المدنيانِ وأبو عمرو والكسائيُّ ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها
الباقر (٢) .

وأما ﴿تَسْتَلِينِ﴾ [٧٠] فاتفق القراء على إثبات الياء فيها وصلأَ ووقفاً ؛ لأنها
ثابتةٌ رسماً . وأما ابنُ ذكوان فقد روي عنه حذفها بخلافٍ عنه ، فله إثباتها في
الحالين كالجماعة ، وله حذفها فيهما (٣) .
وليس في مريم شيءٌ من الزوائد .

وفي طه واحدةٌ : ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ [٩٣] أثبتها وصلأَ نافعٌ
وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ وأبو جعفر ويعقوبُ إلا أن أبا جعفر فتحها

(١) كما في النشر في فرش سورة الإسراء ٣٠٩/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة الكهف ٣١٦/٢ . وقد سقط من النسخ جميعها الموضع
السادس وقد أثبتته من النشر ، وهو قوله تعالى : ﴿إِنْ تَرَنَّ﴾ [٤٠] فأثبتها وصلأَ أبو جعفر
وأبو عمرو وقالون والأصبهانيُّ عن ورش ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها
الباقر .

(٣) انظر النشر ٣١٢/٢ .

وصلاً^(١) .

وفي الأنبياء ثلاثٌ : ﴿فَاعْبُدُونِ﴾^(٢) وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴿[٢٥-٢٦] ،
﴿فَلَا تَسْتَعْجِلْ لَوْ يَخْتُلُوْنَ وَيَقُولُوْنَ﴾ [٣٨] ، ﴿فَاعْبُدُونِ﴾^(٣) وَتَقَطَّعُوا ﴿[٩٣]
أثبتهن في الحاليين يعقوبُ ، وحذفهن الباقيون^(٤) .

وفي الحجّ ثنتان : ﴿الْبَادِ﴾ [٢٥] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو وورشُ ،
وأثبتها في الحاليين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقيون في الحاليين . ﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤]
أثبتها وصلاً ورشُ ، وفي الحاليين يعقوبُ ، وحذفها الباقيون^(٥) .

وفي المؤمنين ستٌ : ﴿بِمَا كَذَّبُونَ﴾ موضعان [٢٦، ٣٩] ، ﴿فَاتَّقُونَ﴾
[٤١] ، ﴿أَنْ يَخْضَرُونَ﴾ [٩٨] ، ﴿رَبِّ آرْجِعُونِ﴾ [٩٩] ، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨]
أثبتهن في الحاليين يعقوبُ ، وحذفهن الباقيون^(٦) .

وليس في الثَّور والفرقان شيءٌ من الزوائد .

وفي الشعراء من الزوائد ستة عشر : ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾ [١٢] ، ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾
[١٤] ، ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٦٢] ، ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [٧٨] ، ﴿وَيَسْقِينِ﴾ [٧٩] ، ﴿فَهُوَ
يَشْفِينِ﴾ [٨٠] ، ﴿ثُمَّ يُخَيِّبِينَ﴾ [٨١] ، ﴿كَذَّبُونَ﴾ [١١٧] ، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾

(١) كما في النشر في فرش سورة طه ٣٢٣/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة الأنبياء ٣٢٥/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الحجّ ٣٢٧/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة المؤمنون ٣٣٠/٢ .

[١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩] ثمانية مواضع أثبت الياءَ في جميعها يعقوبُ في الحاليين ، وحذفها الباقون ^(١) .

i/٩٦ وفي التَّمَلِّ ثَلَاثٌ : ﴿أَتَمِدُّونَنِي / بِمَالٍ﴾ [٣٦] أثبتها وصلاً المدينيان وأبو عمرو ، وأثبتها في الحاليين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ وحمزةُ ، وحذفها الباقون .
﴿أَتَسْنِئَ اللَّهَ﴾ [٣٦] أثبتها مفتوحةً وصلاً المدينيان وحفصٌ ورويسٌ وأبو عمرو ، ووقف عليها بالياء يعقوبُ ، واختلف عن أبي عمرو وقالون وقبل وحفص في الوقف . ﴿حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ [٣٢] أثبتها في الحاليين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٢) .
وفي القَصَصِ ثَنَانٌ : ﴿أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ [٣٣] أثبتها في الحاليين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤] أثبتها وصلاً ورشٌ ، وفي الحاليين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٣) .

وفي العنكبوتِ واحدةٌ : ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [٥٦] أثبتها في الحاليين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٤) .

وليس في الرُّومِ ولقمانِ والسجدةِ والأحزابِ شيءٌ من الزوائدِ .

(١) كما في النشر في فرش سورة الشعراء ٣٣٦/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة النمل ٢٤٠/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة القصص ٣٤٢/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة العنكبوت ٣٤٤/٢ .

وفي سبأ ثتان : ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [١٣] أثبتها وصلأ أبو عمرو وورش ، وأثبتها في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٥] أثبتها وصلأ ورش ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(١) .

وفي فاطر واحدة : ﴿نَكِيرٍ﴾ [٢٦] أثبتها وصلأ ورش ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٢) .

وفي ياسين ثلاث : ﴿إِنْ يُرِدْنَ الرَّحْمَنُ﴾ [٢٣] أثبتها في الحالين أبو جعفر إلا أنه فتحها وصلأ ووافقه يعقوبُ في الوقف . ﴿وَلَا يُنْقِذُونَ﴾ [١٣] أثبتها في الحالين يعقوبُ ووافقه ورش وصلأ ، وحذفها الباقون . ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [٢٥] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٣) .

وفي الصافات ثتان : ﴿سَيَّهْدِينَ﴾ [٩٩] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿لَتُرْدِينَ﴾ [٥٦] أثبتها وصلأ ورش ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٤) .

وفي صاد ثتان : ﴿عَذَابٍ﴾ [٨] ، و﴿عِقَابٍ﴾ [١٤] أثبتهما في الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون ^(٥) .

(١) كما في النشر في فرش سورة سبأ ٣٥١/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة فاطر ٣٥٢/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة يس ٣٥٦/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الصافات ٣٦١/٢ .

(٥) كما في النشر في فرش سورة ص ٣٦٢/٢ .

وفي الزُّمَرِ ثلاثٌ : ﴿يَعْبَادِ﴾ ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [١٦] أثبت الياءَ فيهما رويسٌ في
الحالين بخلاف عنه في ﴿يَعْبَادِ﴾ ووافقه رَوْحٌ في ﴿فَاتَّقُونَ﴾ . ﴿قَبِشْرَ عِبَادِ﴾
[١٧] أثبتها وصلاً مفتوحةً السوسى بخلافٍ عنه ، واختلف / عنه في الوقف
أيضاً ، ويعقوبُ على أصله في الوقف ^(١) .

وفي المؤمن أربعُ ياءاتٍ : ﴿عِقَابِ﴾ [٥] أثبتها في الحالين يعقوبُ . ﴿الْتَلَاقِ﴾
[١٥] ، ﴿الْتِنَادِ﴾ [٣٢] أثبتها وصلاً ابنُ وردانٍ وورشٌ ، واختلف عن قالون
فيهما ، وأثبتهما في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفهما الباقون . ﴿اتَّبِعُونَ﴾
[٣٨] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو وقالون والأصبهانيُّ عن
ورشٍ ، وفي الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٢) .
وليس في فُصِّلَت شيءٌ من الزوائد .

وفي الشورى واحدةٌ : ﴿الْجَوَارِ﴾ [٣٢] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو ،
وفي الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٣) .
وفي الزخرف ثلاثٌ : ﴿سَيِّهَدِينَ﴾ [٢٧] ، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٦٣] أثبتها في
الحالين يعقوبُ . و﴿اتَّبِعُونَ﴾ [٣٨] أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو ، وفي
الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون في الثلاث ^(٤) .

(١) كما في النشر في فرش سورة الزمر ٣٦٤/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة غافر ٣٦٦/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الشورى ٣٦٨/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الزخرف ٣٧٠/٢ .

وفي الدخان ثنتان : ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ [٢٠] ، ﴿فَاعْتَرِضْهُنَّ﴾ [٢١] أثبتهما وصلاً ورشاً ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقون ^(١) .

وليس في الجاثية إلى آخر الحُجرات ياءً زائدةً .

وفي قاف ثلاثٌ : ﴿وَعِيدِ﴾ [١٤ ، ٤٥] في موضعين أثبتهما وصلاً ورشاً ، وفي الحالين يعقوبُ . ﴿الْمُنَادِ﴾ [٤١] أثبت الياء في الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وأثبتها وصلاً المديان وأبو عمرو ، وحذفها الباقون ^(٢) .

وفي الذاريات ثلاثٌ : ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [٥٦] ، ﴿أَنْ يُطْعِمُونَ﴾ [٥٧] ، ﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُ﴾ [٥٩] أثبتهن في الحالين يعقوبُ ، وحذفهن الباقون ^(٣) .
وليس في الطُّور والتَّجَم زائدةً .

وفي اقتربت ثمان ياءات : ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [٨] أثبتها وصلاً نافِعٌ وأبو عمرو ، وفي الحالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ، وحذفها الباقون . ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [٦] أثبتها وصلاً أبو جعفر وورش وأبو عمرو ، وأثبتها في الحالين البزِّي ويعقوبُ / ، وحذفها ١/٩٧ الباقون . ﴿وَتَذَرِ﴾ [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩] في ستة مواضع أثبتها وصلاً ورشاً ، وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفها الباقون ^(٤) .

(١) كما في النشر في فرش سورة الدخان ٢٧١/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة ق ٣٧٦/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة الذاريات ٣٧٧/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الواقعة ٣٨٠/٢ .

ومن الرَّحْمَنِ إلى آخر التحريم ليس فيه زائدة .
وفي الملك ثتان : ﴿ نَذِيرٌ ﴾ [١٧] ، و﴿ نَكِيرٌ ﴾ [١٨] أثبتهما وصلاً ورشاً ،
وفي الحالين يعقوبُ ، وحذفهما الباقر (١) .
وليس في نون إلى آخر المعارج زائدة .
وفي نوح واحدة : ﴿ وَأَطِيعُونَ ﴾ [٣] أثبتها في الحالين يعقوبُ ، وحذفها
الباقر (٢) .
وليس في الجن إلى آخر ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ زائدة .
وفي المرسلات زائدة : ﴿ فَكِيدُونَ ﴾ [٣٩] أثبتها في الحالين يعقوبُ ،
وحذفها الباقر (٣) .
وليس في التَّاء وما بعدها إلى آخر الغاشية زائدة .
وفي الفجر أربع : ﴿ يَسْرِرْ ﴾ [٤] أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو ، وأثبتها في
الخالين ابنُ كثيرٍ ويعقوبُ . ﴿ يَأْتُواذِ ﴾ [٩] أثبتها وصلاً ورشاً ، وأثبتها في الخالين
يعقوبُ وابنُ كثيرٍ بخلافٍ عن قنبل في الوقف . ﴿ أَكْرَمَنِ ﴾ [١٥] ، و﴿ أَهْنَنِ ﴾
[١٦] أثبتهما وصلاً نافعٌ وأبو جعفر ، وأثبتهما في الخالين البيهقي ويعقوبُ ، ورؤي
عن أبي عمرو حذفهما وصلاً بخلافٍ عنه ، وحذفهما الباقر (٤) .

(١) كما في النشر في فرش سورة الملك ٣٨٩/٢ .

(٢) كما في النشر في فرش سورة نوح ٣٩١/٢ .

(٣) كما في النشر في فرش سورة المرسلات ٣٩٧/٢ .

(٤) كما في النشر في فرش سورة الفجر ٤٠٠/٢ - ٤٠١ .

وليس في البلد وما بعدها إلى آخر الكوثر ياءً زائدة .
وفي قل يأيها الكافرون واحدة : ﴿ وَلِي دِينٍ ﴾ [٦] أثبتها في الحالين يعقوب^(١).

وأما القسم الثاني الذي لم يذكروه في ياءات الزوائد فينقسم إلى متحرّكٍ وساكنٍ^(٢) :

فالأول : كله ثابت في الرّسم ، يُوقَف عليه بالسكون .

والثاني : ينقسم إلى ثابت في الرّسم ، ومُحذوف منه :

فالأول : ثابت في الوقف ، والثاني : محذوف .

وذكر ابنُ الأنباريُّ ما حُذِفَتْ منه ياءُ الإضافة على حدّته ، فقال رحمه الله :
« اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مَنَادَى أَضَافَهُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى نَفْسِهِ ، فَالْيَاءُ مِنْهُ سَاقِطَةٌ نَحْوُ :
﴿ يَلْقَوْنَ رَبَّهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف ٥٩] ، و﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون ٩٩] ، و﴿ رَبِّ
أَغْفِرْ لِي ﴾ [الأعراف ١٥١] ، و﴿ رَبِّ / أَحْكَمْ ﴾ [الأنبياء ١١٢] ، و﴿ رَبِّ قَدْ
ءَاتَيْتَنِي ﴾ [يوسف ١٠١] ، و﴿ رَبِّ السَّجْنُ ﴾ [يوسف ٣٣] ، و﴿ يَتَعَبَّدُونَ لِلَّذِينَ
ءَامَنُوا أَتَفْتَرُونَا بِكُمْ ﴾ [الزمر ١٠] .

ب/٩٧

(١) كما في النشر في فرش سورة الكافرون ٤٠٤/٢ .

(٢) القسم الثاني من الياءات الزوائد إلى قوله في ص ٣١٤ : « أو صورة ما انقلبت عنه إن كان ياءً ، والله أعلم » نقله الشارحُ بحروفه من اللآلئ السنية لوحة ٤٧/ب - ٤٨/أ .

وَأَمَّا ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِّي أَرْضِي بِسَعَةٍ﴾ [العنكبوت ٥٦] ،
و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر ٥٣] فَإِنَّ الْيَاءَ ثَابِتَةً فِيهِمَا .
وَاخْتَلَفَ فِي ﴿يَعْبَادٍ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزحرف ٦٨] فَأُثْبِتَ فِي مَصَاحِفِ
الْمَدِينَةِ ، وَحُذِفَتْ فِي مَصَاحِفِ الْعِرَاقِ ^(١) .
ثُمَّ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْيَاءِ سَاكِنٌ حُذِفَتْ مِنْهُ وَصَلًا لِأَجْلِهِ ، وَتَثْبِيتٌ فِي الْوَقْفِ
لِعَدَمِهِ نَحْوُ : ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة ٢٦٩] ، وَ﴿يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة
٥٤] ، وَ﴿ءَاتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ [مريم ٧٧] ، وَ﴿أَدْخِلِي آلَ صَرْحٍ﴾ [النمل ٤٤]
وَشَبِهُ ذَلِكَ .

وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَتَحَرِّكٌ فَهُوَ ثَابِتٌ وَصَلًا وَوَقْفًا ، نَحْوُ : ﴿يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾
[البقرة ٢٥٨] ، وَ﴿وَآخِشُونِي وَلِأُتِمَّ﴾ [البقرة ١٥٠] ، وَ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾
[آل عمران ٣١] .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ يُوقَفُ عَلَى ﴿يُخِي الْأَرْضَ﴾ [الروم ١٩] ، وَ﴿يُخِي
أَلْمَوْتَى﴾ [الحج ٦] ؟

قُلْتُ : يُوقَفُ عَلَى ذَلِكَ بَرْدُ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهَا حُذِفَتْ مِنَ الْكِتَابَةِ ؛ لِكِرَاهَةِ الْجَمْعِ
بَيْنَ صَوْرَتَيْنِ مُتَّفَقَتَيْنِ ؛ اكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَمَا حُذِفَ لِذَلِكَ لَمْ يُحْذَفْ فِي

(١) فِي إِضْاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ ٢٤٦/١-٢٤٧ ، وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ النَّازِمِ عَنْهُ فِي الْحَوَاشِي الْمُفْهِمَةِ

الْوَقْفُ ، ورُدُّ فيه ما حُذِفَ ، والله أعلم ^(١) .
وأما الواوُ فإنها إذا تطرّفت تَثَبَّتْ في الرَّسْمِ على أيِّ حالةٍ كانت ، فإن
سَقَطَتْ لساكنٍ لَقِيها في الوَصْلِ رُدَّتْ في الوقْفِ ؛ لعدم الساكن ، سواءً كانت
للجَمْعِ ، نحو : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ ﴾ [الأنعام ٩١] ، ﴿ وَجَابُوا الصَّخْرَ ﴾ [الفجر ٩] .
أو لآماً من الفعل نحو : ﴿ مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ ﴾ [البقرة ١٠٢] ، ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا
يَشَاءُ ﴾ [الرعد ٣٩] .

واستثنى منها أربعة ، فكَتَبَتْ بغيرِ واوٍ :
أولها : ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالْشَّرِّ ﴾ [الإسراء ١١] .
ثانيها : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ بالشورى [٢٤] .
ثالثها : ﴿ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ بالقمر [٦] .
رابعها : ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ بالعلق [١٨] ، فالوقف عليهن بغيرِ واوٍ عند أئمة
القرّاء ، وعند أبي حاتم وغيره من النحويين بالواوِ ، كما أفاده بعضهم ^(٢) .

(١) ذكره ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٢٤ ، ثم قال : « قلتُ : يَرِدُ عليه أن هذا
خلافٌ ما أجمع عليه القرّاء ، وكان اختيار بعض النحاة في هذا الاكتفاء ، على أن عروض
السكون في الوقف لا يرفع الحكم كسر ما قبلها ، ولذا حوِّزَ النحاة أيضاً اجتماع الساكنين
حينئذ ، حيث لم يعتبر بالعارض » .

(٢) قال القسطلاني في اللآلئ السنّية لوحة ٤٨/ب : « كما أفاده شيخنا العلامة ابنُ أسدٍ رحمه
الله عليه » . وهو الشهابُ أحمدُ بنُ أسدٍ ، أبو العباس الأميوطي (ت ٨٧٢ هـ) ، انظر معجم
المؤلفين ١٠٢/١ . وقد أفاد ابن الأنباري في كتابه الإيضاح ٢٧٩/٢ : أن أبا حاتم السجستاني
ذكر ذلك أيضاً .

ثم قال ^(١) : « والأصوبُ مَنْعُ الوقفِ عليهن بالواو ؛ لما يؤدي الوقف عليهن من مخالفةِ الرِّسْمِ أو الأصلِ ^(٢) ، والله أعلم » .
 ١/٩٨ وأما ﴿وَصَلِّحْ أَلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم ٤] الوقف عليه بغير واو / .
 قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله : « ومن أحسن ما قيل فيه أنه واحدٌ يُراد به الجمع » ^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر ٢] .
 وأما الألف فإنها إذا تطرّفت ولقيها ساكنٌ ، حُذفت وصلّاً ، وتثبت في الخطِّ صورتها ، أو صورة ما انقلبت عنه إن كان ياءً ، والله أعلم .

تَمَّةٌ ^(٤) :

﴿نِعَمًا﴾ بالبقرة [٢٧١] والنساء [٥٨] ، و﴿مَهَمًا﴾ بالإعراف [١٣٢] ،
 و﴿رُبَّمَا﴾ بالجر [٢] موصول .
 وكذا ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة ٨٤] و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران ١٦٧] ،
 و﴿مَنْسِكَكُم﴾ [البقرة ٢٠٠] ونحوه ، و﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ [هود ٢٨] ، وكذا
 ﴿يَبْنَوْهُمْ﴾ بطه [٩٤] .

(١) أي ابن أسد رحمه الله ، هكذا أشار القسطلاني في اللآلئ السنية لوجه ٤٨/١ .

(٢) تحرّفت في (س) و(ت) و(ز) إلى : الرِّسْمِ والأصل .

(٣) المُنْعِ ص ٣٥ .

(٤) ذكر هذه التَمَّةُ الشيخ عبد الدائم الأزهرى في الطرازات المَعْلَمَة ص ٢٢٧-٢٢٨ ، وكذا

شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٣٨-١٣٩ ، وانظر الحواشي المَفْهِمة ص ٤٧ .

وأما ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ [١٥٠] بالأعراف فمفصولٌ .
ثم في المنفصلين وَقَفَانِ : على آخر كلٍّ منهما وَقَفٌ ، وفي المتصلين وَقَفٌ واحدٌ
آخر الثانية .

وأما ﴿وَيَكَايَبُ﴾ [القصص ٨٢] ، ﴿وَيَكَايَبُ﴾ [القصص ٨٢] كلاهما
بالْقَصَصِ فَإِنَّ الْيَاءَ فِيهِمَا مَوْصُولَةٌ بِالْكَافِ .

واختلف القراءُ في الوقف على (وَيَك) في الموضعين :
فوقف الكسائيُّ على الياء وابتدأ بما بعدها ، فقال : (كَأَنَّ اللَّهَ) ، (كَأَنَّهُ) .
ووقف أبو عمرو على الكاف وابتدأ بما بعدها ، فقال : (أَنَّ اللَّهَ) ، (أَنَّهُ) .
ووقف الباقون على النون وابتدأوا بمجموع الكلمتين ، فقالوا :
﴿وَيَكَايَبُ اللَّهِ﴾ ، ﴿وَيَكَايَبُ﴾^(١) ، وهي كلمةٌ تندم وتنبه على الخطأ .

* * *

(١) انظر التيسير ص ٥٥ ، والنشر ١٥١/٢ .

[بَابُ التَّاءِ]

لَمَّا فَرَعَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ ذِكْرِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ شَرَعَ يَذْكُرُ مَا كُتِبَ مِنْ هَاءِ التَّائِيثِ فَقَالَ :

٩٤- وَرَحِمْتُ الزُّخْرُفَ بِالتَّاءِ زَبْرَةً الْأَعْرَافِ رُومِ هُودِ كَافَ الْبَقَرَةَ
اعْلَمْ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَسَمُوا هَاءَ التَّائِيثِ فِي الْمَصَاحِفِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي أَمَرَ بِكُتَابَتِهَا
عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مَا رُسِمَ بِالْهَاءِ ، وَإِلَى مَا رُسِمَ بِالتَّاءِ .
فَأَمَّا مَا رُسِمَ بِالْهَاءِ فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْوَقْفِ بِالْهَاءِ .
وَأَمَّا مَا رُسِمَ بِالتَّاءِ فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ :
فَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ يَقِفُونَ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ ، إِجْرَاءً لَتَاءِ التَّائِيثِ عَلَى
سَنَنِ وَاحِدٍ ، وَهِيَ لُغَةُ قَرِيشٍ .

٩٨/ب وَالْبَاقُونَ / يَقِفُونَ بِالتَّاءِ تَبَعاً لِلرُّسْمِ ، وَهِيَ لُغَةُ طِيٍّ (١) .
وَلَا بَدَّ لِلْقَارِئِ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا رُسِمَ بِالتَّاءِ وَالْهَاءِ ؛ لِتَحَرُّي الصَّوَابِ فِي جَمِيعِهِ .
وَقَدْ حَصَرَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا رُسِمَ مِنْ ذَلِكَ بِالتَّاءِ لِيُعْرَفَ ، وَيُعْرَفَ أَنَّ مَا
عَدَاهُ بِالْهَاءِ فَمِنْ ذَلِكَ :

(رَحِمْتُ) وَهِيَ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ .
(زَبْرَةٌ) أَيِ كَتَبَهُ . وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى لَفْظِ (رَحِمْتُ) .
أُولَاهَا : ﴿ أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحِمْتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف ٢٣] .

(١) ذَكَرَهُ التَّائِيثِيُّ فِي الْفَوَائِدِ السَّرِيَّةِ لَوْحَةَ ٩٧/ب . وَانْظُرِ النُّشْرَ ١٣٠/٢ ، وَالدَّقَائِقُ الْحَكَمَةَ
ص ١٤٢ ، وَالْمَنْحَ الْفِكْرِيَّةُ ص ٣٢٥ .

- ثانيها : ﴿ وَرَحِمْتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [الزخرف ٣٢] ، كلاهما بالزخرف ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وَرَحِمْتَ الزُّخْرُفِ بِالتَّاءِ زَبْرَةً) .
- ثالثها : ﴿ إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ بالأعراف [٥٦] ، أي زَبَرَ أيضاً بالتاء ﴿ رَحِمَتَ اللَّهِ ﴾ في (الأعرافِ) بالنقل والاكْتفاءِ بحركة اللام عن همزة الوصل .
- الرابع : ﴿ فَانْظُرْ إِلَىٰ ءَاثِرِ رَحِمَتِ اللَّهِ ﴾ بالرُّوم [٥٠] ، وإليهما أشار بقوله (الأعرافِ رُومِ) .
- الخامس : ﴿ وَرَحِمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ﴾ في هود [٧٣] .
- سادسها : ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴾ عريم [٢] ، وإليهما أشار بقوله (هُودِ كَافِ) ^(١) .
- سابعها : ﴿ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ ﴾ بالبقرة [٢١٨] .
- وما عدا هذه السبعة فهو بالهاء نحو : ﴿ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [الزمر ٥٣] ^(٢) .

(١) قال شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٤١ : « (كَافِ) أي ﴿ كَتَبْتُ بِقَصِّ ذِكْرِ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴾ » .

(٢) انظر الإيضاح ٢٨٣/١ ، والمُنْعِص ص ٧٧ ، والعَقِيلَةُ البيت (٢٦٣) ، والوسيلة ص ٤٤٤/٤٤٥ ، والنشر ١٢٩/٢ ، والدقائق المحكمة ص ١٤١-١٤٢ .

واختلفوا في التَّاءِ الموجودةِ في الوَصْلِ ، والهَاءِ الموجودةِ في الوقْفِ أَيْتَهُمَا الْأَصْلُ لِلْأُخْرَى :

فذهب سيبويه وجماعة من التَّحْوِينِ إِلَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِعْرَابَ جَارٍ عَلَيْهَا دُونَ الْهَاءِ ، وَيُؤَيِّدُ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الْوَصْلِ التَّاءَ ، وَالْوَصْلُ أَصْلٌ ^(١) .

قال سيبويه : « وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ فِرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ فِي : ﴿عِقْرِيتٌ﴾ [النمل ٣٩] ، و﴿مَلَكُوتٌ﴾ [الأنعام ٧٥] » ^(٢) .

وقال ابنُ كيسان ^(٣) : « إِنَّمَا أُبْدِلَتْ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ فِرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَاءِ التَّائِيثِ الَّتِي تَلْحَقُ الْفِعْلَ فِي نَحْوِ : ﴿خَرَجَتْ﴾ [البقرة ١٤٩] ، و﴿ضُرِبَتْ﴾ [البقرة ٦١] » .

وذهب آخرون إِلَى أَنَّ الْهَاءَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ هَاءَ التَّائِيثِ لَا تَاءَ التَّائِيثِ . وَرُسِمَ جَمِيعُهَا هَاءً فِي غَيْرِ الْمَصَاحِفِ ، وَأَكْثَرُهَا بِالْهَاءِ فِي الْمَصَاحِفِ / ١/٩٩ وَإِنْ جَعَلُوهَا تَاءً فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ تَعَاقُبِ الْإِعْرَابِ ^(٤) .
والهَاءُ ضَعِيفَةٌ تُشَبِّهُ حُرُوفَ الْعِلَّةِ لَخَفَائِهَا ، فَقَلْبُوهَا إِلَى حَرْفٍ يَنَاسِبُهَا ، وَهُوَ

(١) فِي هَامِشٍ (ز ٢) زِيَادَةٌ : أَيْ وَالْوَقْفُ عَارِضٌ .

(٢) الْكِتَابُ ١٦٦/٤ .

(٣) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ٣٠٠ .

(٤) كَذَا فِي النُّسَخِ كُلِّهَا ، وَفِي الْحَوَاشِي الْمَفْهُمَةُ ص ٥٠ ، وَالِدَقَائِقُ الْمَحْكَمَةُ ص ١٤٢ ، وَالفوائد السريّة لوجه ٨٠/ب : « فِي الْوَصْلِ ، لِأَنَّهَا مَحَلُّ تَعَاقُبِ الْحَرَكَاتِ » .

أَقْوَى مِنْهَا بِالشَّدَّةِ ، وَهُوَ النَّاءُ ^(١) .

٩٥- نَعْمَتُهَا ، ثَلَاثُ نَحْلٍ ، إِبْرَهَمَ مَعَا : أَخِيرَاتٍ ، عُقُودُ الثَّانِ : هَمْ
 ٩٦- لُقْمَانُ ، ثُمَّ فَاطِرٌ ، كَالطُّورِ عِمْرَانُ لَعَنَتْ : بِهَا ، وَالثُّورِ
 الضميرُ في قوله (نَعْمَتُهَا) راجعٌ إلى البقرة المذكورة في البيت الماضي ، وهو
 قوله (كَافَ الْبَقَرَةُ) أي ما في كتاب الله تعالى من ذكر النعمة فهو بالهاء ، إلا
 أحدَ عشرَ موضعاً اتَّفقت المصاحف على كتابتها بالناء :
 أولها : في البقرة : ﴿ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ ﴾
 [٢٣١] .

ثانيها : في آل عمران : ﴿ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَبِتَنَ
 قُلُوبَكُمْ ﴾ [١٠٣] .

ثالثها : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ ﴾ [١١] ،
 وهي الثانية في العقود ^(٢) ، وإليه أشار بقوله (عُقُودُ الثَّانِ هَمْ) .
 وفي بعض النسخ بدل (هَمْ) (ثُمَّ) بفتح الناء المثناة ^(٣) .

(١) نقل الشارح كل ما ذكر بحروفه من الحواشي المفهومة ص ٤٩-٥٠ ، وانظر الدقائق
 المحكمة ص ١٤١-١٤٢ ، والفوائد السرية لوحة ٨٠/أ-ب .

(٢) المراد بالعقود : أي سورة المائدة ، قاله ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٢٨ .
 (٣) كما في الدقائق المحكمة ص ١٤٣ ، والفوائد السرية لوحة ٨١/أ ، والمنح الفكرية ص
 ٣٢٩ . ولفظة (هَمْ) موافقة للنسخة التي حققها أستاذنا وشيخنا الدكتور أئمن سُريد -
 حفظه الله - لهذا المتن . وقال الشيخ عبد الدائم الأزهرِيُّ في الطرازات المُعلِّمة ص ٢٣١ : =

واحترز بالثاني عن الأول وهو قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ﴾ [٧] فإنه كُتِبَ بالهاء .

رابعها وخامسها في إبراهيم : وهما الأخيران فيها :
أولهما : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [٢٨] .
ثانيهما : ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [٣٤] ، وإليهما أشار بقوله (إِبْرَاهِيمَ مَعًا) وهي بغير ألف لغة في إبراهيم ^(١) .
سادسها وسابعها وثمانها في النحل : ﴿وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٢] ،
﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [٨٣] ، ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [١١٤] ، وإليها أشار بقوله (أَخِيرَاتٍ) ، وفُهم منه الاحتراز عن أوّل النحل وإبراهيم فإنهما بالهاء .
تاسعها في لقمان : ﴿فِي الْبَحْرِ يَنْعَمَتِ اللَّهُ﴾ [٣١] .
عاشرها في فاطر : ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ / [٣] .
حادي عشرها : في الطور : ﴿يَنْعَمَتِ رَبِّكَ﴾ [٢٩] .
فهذه كلّها بالتاء ، وما عداها بالهاء ^(٢) .

= « وقوله (الثَّانِ تَمْ) بمعنى : هناك ، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم ، وفي بعض النسخ (هَمْ) مكان (تَمْ) » .

(١) انظر اللسان ٣٩٤/١ ، مادة (ب ر هـ) ، وقاله ابنُ الناظم في الحواشي المفهومة ص ٥٠ ، والشيخ خالد في الحواشي الأزهرية ص ١٢٥ ، واللاقي السنية لوجه ٤٩/١ .
(٢) انظر المُقنّع ص ٧٧-٧٨ ، والعقيلة البيت (٢٦٤) ، والوسيلة ص ٤٤٥-٤٤٦ ، والنشر ١٢٩/٢ .

قوله (لَعَنْتَ بِهَا وَالتُّورِ) الضمير في (بِهَا) راجعٌ إلى آل عمران ، أي كلُّ ما في كتاب الله تعالى من ذكر اللَّعْنَةِ فهو بالهاءِ إلا في موضعين ، أحدهما في آل عمران : ﴿ فَتَجْعَلْ لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ [٦١] ^(١) .
ثانيها : ﴿ وَالْخَلِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ بالتُّور [٧] . وإليهما أشار بقوله (لَعَنْتَ بِهَا وَالتُّورِ) ^(٢) .

٩٧ - وامرأت : يوسُف، عمران، القصص تحريم مَغْصِيَت : بِقَدْ سَمِعَ يُخَصِّن
اعلم أن جميع ما في القرآن من لفظ (المرأة) كُتِبَ بالهاءِ ، إلا سبعة مواضع
فإنها كُتِبَتْ بالتاءِ :

(١) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٣٠ : « هذا وعبارة الناظم قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران ، حيث أطلقها ولم يُقَيَّد بما يُفهم المقصود منها ؛ إذ جاء فيها أيضاً : ﴿ أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ [٨٧] وهو بالتاءِ المربوطة ، فليس المرادُ عمومَ ما فيها كما سبق في (رحمت) الزخرف ، مع أن المتبادر من إطلاقها العموم ، فرحم الله الشاطي حيث تطفن لها وقيدها في الرائية بقوله : (فَتَجْعَلْ لَّعْنَتَ ابْتِدَارًا) مع الإشعار أنه هو الواقع في أولها ، ثم ما عدا هذين فبالهاءِ » . وانظر العقيلة البيت (٣٧٠) ، والوسيلة للسخاوي ص ٤٥٢ .
وقد ذكر ذلك أستاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سويد - حفظه الله - عند تحقيقه لهذا المتن المبارك في قسم الهوامش حيث قال : « وردت كلمة (لَعْنَتُ) في موضعين في آل عمران ، والمبسوطة منهما هي الأولى ، فكان على الناظم أن يُقَيِّدها بها » .
(٢) نقل الشارح كلَّ ما سبق بحروفه من اللالئ السُّنِيَةِ لوحة ٤٨/ب - ٤٩/أ ، وانظر الحواشي المفهومة ص ٥٠-٥١ .

أولها وثانيها في يوسف : ﴿أَمْرَأْتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ﴾ [٣٠] ، ﴿قَالَتْ أَمْرَأْتُ الْعَزِيزِ
 آلَتْنِ﴾ [٥١] ، وإليهما أشار بقوله (اَمْرَأْتُ يُوسُفَ) .
 ثالثها في آل عمران : ﴿إِذْ قَالَتْ أَمْرَأْتُ عِمْرَانَ﴾ [٣٥] .
 رابعها في القصص : ﴿وَقَالَتْ أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ [٩] .
 خامسها وسادسها وسابعها في التحريم : ﴿أَمْرَأْتُ نُوحٍ﴾ [١٠] ، ﴿وَأَمْرَأْتُ
 لُوطٍ﴾ [١٠] ، و﴿أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ [١١] .
 فهذه كلُّها بالتاء ، وما عداها بالهاء نحو : ﴿وَإِنَّ أَمْرَأَةً خَافَتْ﴾ [النساء
 ١٢٨] ^(١) .

قاعدة :

كلُّ امرأةٍ ذُكِرَ معها زوجها فهي بالتاء ، كـ ﴿أَمْرَأْتُ فِرْعَوْنَ﴾ . وإن
 لم يُذكر معها زوجها فهي بالهاء .

وقال بعضهم بيتاً ضابطاً لما يُكْتَبُ بالتاء المحرورة من لفظ المرأة :
 وَأَمْرَأَةٌ مَعَ بَعْلِهَا قَدْ قُرِنَتْ فَهَأُؤْهَا بِتَائِهَا قَدْ رُسِمَتْ ^(٢)

(١) انظر المُقْنَع ص ٧٨ ، والعَقِيلَةُ البيت (٢٦٦) ، والوسيلة ص ٤٤٧-٤٤٨ ، والنشر
 ١٢٩-١٣٠ .

(٢) لم أقف على قائله . وللجَعْبَرِيِّ في شرح الرائية لوحة ٢٣٨/١ بيتٌ ضابطٌ أيضاً وهو :
 وَأَمْرَأَةٌ مَعَ زَوْجِهَا مَعْدُودَةٌ فَهَأُؤْهَا بِتَائِهَا مَمْدُودَةٌ
 وكذا نقل محمد مكي نصر في نهاية القول المفيد ص ٢١١ عن الإمام المتوَلِّي بيتاً آخر وهو :
 وَأَمْرَأَةٌ مَعَ زَوْجِهَا قَدْ ذُكِرَتْ فَهَأُؤْهَا بِالتَّاءِ رَسْمًا وَرَدَتْ

وقوله (مَعْصِيَتٍ إِلَى آخِرِهِ) أي واثَّقت المصاحف على رَسْمِ ﴿مَعْصِيَتِ
الرَّسُولِ﴾ بناءً مجرورة بموضعي الجادلة : ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ
الرَّسُولِ﴾ [٨] ، ﴿فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [٩] ^(١) .

٩٨- شَجَرَتَ : الدُّخَانِ سُنَّتَ : فَاطِرٍ كُلاً ، وَالْأَنْفَالِ ، وَحَرْفِ غَافِرٍ / ١٠٠/١
أي وكتبوا ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ في الدخان [٤٣] بالتاء المجرورة ، وما
عداها بالهاء نحو : ﴿شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ بالصفات [٦٢] ، وهي من الألفاظ المفردة
الآتي ذكرها .

وكان ينبغي تأخيرها وتقدم (سُنَّتَ) لأنها من الألفاظ المكررة المتقدمة ؛
ليكون المكرر على سننٍ واحد .

واعلم أن جميع ما في القرآن من لفظ (سُنَّتَ) فإنه بالهاء ، إلا خمسة مواضع
فإنها رُسِمَتْ بالتاء ، ثلاثة منها في فاطر :

أولها : ﴿سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [٤٣] .

ثانيها : ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [٤٣] .

ثالثها : ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٤٣] . وإلى ذلك أشار بقوله (سُنَّتَ
فَاطِرٍ كُلاً) أي حالة كون كل منها في فاطر ^(٢) .

(١) ذكره القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٤٩/أ-ب .

(٢) انظر الدقائق المحكمة ص ١٤٦ .

الرابع في الأنفال وهو قوله : ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٣٨] .
الخامس في غافر : أي آخرها ^(١) ، ﴿ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ [٨٥] .
وفي نسخة بدل (حَرْفَ) وأخرى ^(٢) .

٩٩- قُرْتُ عَيْنٍ جَنَّتْ : فِي وَقَعَتْ فِطْرَتِ بَقِيَّتِ وَابْنَتْ وَكَلِمَتِ
١٠٠- أَوْسَطُ الْأَعْرَافِ.....
أي وَكَبَتْ بالتاء المحرورة أيضاً ألفاظٌ متفرقةٌ منها :
﴿ قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ﴾ في القصص [٩] .
ومنها : ﴿ وَجَنَّتْ نَعِيمٍ ﴾ في الواقعة [٨٩] .
ومنها : ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ ﴾ بالروم [٣٠] .
ومنها : ﴿ بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ هود [٨٦] .

(١) قاله ابنُ النّازم في الحواشي المفهّمة ص ٥١ ، وشيخ الإسلام في الدقائق المحكّمة ص ١٤٦ . وقال ملاً عليّ القاري في المنح الفكرية ص ٣٣٤ : « وفي غافر : ﴿ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ وهي آخر السورة ، لكن قول ابنِ المصنّف (أخرى غافر) أي آخرها ، غيرُ مستقيم ؛ للفرق بين الآخر والأخرى ، كما لا يخفى على ذوي التّهيّ ، ومع هذا هو بيانٌ لحلّه لا احترازاً عن أوله أو آخره ، لعدم تحقّق تعدّده » .
(٢) انظر الفوائد السّريّة لروحة ٨٢/١ ، ولفظ (أُخْرَى) موافقةٌ للنسخة التي حقّقها أسّاذنا وشيخنا الدكتور أيمن سُويد حفظه الله .

ومنها في سورة التحريم قوله تعالى : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ ﴾ [١٢] . وإلى هذه المواضع أشار الناظم ^(١) .

وقوله (كَلِمَتٌ أَوْسَطُ الْأَعْرَافِ) يريد بذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ [الأعراف ١٣٧] .

وما عدا هذه الكلمات رُسمٌ بالهاء إذا كان على لفظ الواحد ^(٢) .

١٠٠-..... وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ : بِالتَّاءِ عُرِفَ قوله (وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ إِلَى آخِرِهِ) أشار رحمه الله بذلك إلى قاعدة وهي : كُلُّ مَا اخْتَلَفَ الْقَرَأُ فِي إِفْرَادِهِ وَجَمْعِهِ فَإِنَّهُ يُرْسَمُ بِالتَّاءِ الْمَجْرُورَةِ ^(٣) . وهو سبعة أحرف :

أولها / : لفظُ (كَلِمَتٌ) : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ بالأنعام ١٠٠/ب [١١٥] ، قرأها بالجمع نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر . وقرأها الكوفيون ويعقوبُ بالإنفراد ^(٤) .

والأولى ييــــــــــــــــونس : ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٣] .

(١) انظر المُقْنَع ص ٨١ ، والعَقِيلَةُ الْبَيْت (٢٦٨ ، ٢٦٩) ، والوسيلة ص ٤٤٩-٤٥٠ ، والنشر ١٣٠/٢ .

(٢) قاله القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٤٩/ب .

(٣) انظر الحواشي المُفْهِمة ص ٥١ ، واللآلئ السنية لوحة ٥٠/ب ، والفوائد السرية لوحة ٨٢/أ-ب .

(٤) انظر النشر في فرش سورة الأنعام ٢٨٢/٢ .

والثانية بها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦] قرأها البصريان وابن كثير والكوفيون بلا ألف ، والباقون بالألف على الجمع ^(١) .
وأنفقت المصاحف على رسم الأولى منهما بالتاء المحرورة ، واختلفت في الثانية : فالذي في مصاحف أهل العراق أها بالهاء من غير ألف ^(٢) ، وفي باقي المصاحف بالألف والتاء المحرورة .

وكذلك اختلفت في قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بغافر [٦] ، فكتب بالهاء على قراءة الأفراد بلا نظر ^(٣) ، وكتبه بالتاء على مراد الجمع ، ويحتمل أن يُراد الأفراد ، ويكون كتنظيره مما كتب بالتاء مفرداً ^(٤) .
الثاني ﴿ءَايَّتُ﴾ بيوسف [٧] ، قرأها ابن كثير على الأفراد ، والباقون على الجمع ^(٥) .

و﴿ءَايَّتُ﴾ بالعنكبوت [٥٠] قرأها ابن كثير وأبو بكر ^(٦) وحمزة والكسائي وخلف على التوحيد ، والباقون على الجمع ^(٧) .

(١) انظر النشر ٢/٢٨٢ .

(٢) نقله ابن الجزري عن أبي عمرو في النشر ٢/١٣١ .

(٣) أي بلا نظر إلى قراءة الجمع .

(٤) قاله ابن الجزري في النشر ٢/١٣١ .

(٥) انظر النشر في فرش سورة يوسف ٢/٢٩٣ ، وفي الشسخ كلها : ابن كثير ويعقوب ، والصواب ما أثبتته من النشر .

(٦) تحرفت في (س) و (ت) و (ز) إلى : أبو عمرو .

(٧) انظر النشر في فرش سورة العنكبوت ٢/٣٤٣ ،

- الثالث : ﴿عَلَيْتِ﴾ بيوسف في الموضعين [١٠ ، ١٥] ، قرأهما المدنيان بالألف على الجمع ، والباقون بلا ألفٍ على التوحيد ^(١) .
- الرابع : ﴿فِي الْغُرُقَاتِ آمِنُونَ﴾ في سبأ [٣٧] ، قرأها حمزةٌ بسكون الرَّاء ولا ألفَ بعدَ الفاء على التوحيد ، والباقون على الجمع ^(٢) .
- الخامس : ﴿بَيَّنَّتْ مِثْنَهُ﴾ بفاطر [٤٠] قرأها ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وحمزةٌ وخلفٌ وحفصٌ بغيرِ ألفٍ على التوحيد ، والباقون على الجمع ^(٣) .
- السادس : ﴿ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْثَامِهَا﴾ في فصلت [٤٧] ، قرأها ابنُ كثيرٍ والبصريان وأبو بكرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ وخلفٌ على التوحيد ، والباقون على الجمع ^(٤) .
- السابع : ﴿جَمَلَاتٍ﴾ [المرسلات ٣٣] ، قرأها حمزةٌ والكسائيُّ وخلفٌ وحفصٌ ﴿جَمَلَتْ﴾ / على التوحيد ، والباقون على الجمع . واختلفوا في الجيم فقرأ ١/١٠١ رويسٌ بضمِّ الجيم ، والباقون بالكسر ^(٥) .
- فَمَنْ قرأ شيئاً من ذلك بالإفرادِ وكان مذهبه الوقف - بالهاء وقف بالهاء ، وإن كان مذهبه الوقف - ^(٦) بالتاء وقف عليه بالتاء ، وَمَنْ قرأ بالجمع وقف بالتاء

(١) انظر النشر في فرش سورة يوسف ٣٩٣/٢ .

(٢) انظر النشر في فرش سورة سبأ ٣٥١/٢ .

(٣) انظر النشر في فرش سورة فاطر ٣٥٢/٢ .

(٤) انظر النشر في فرش سورة فصلت ٣٦٧/٢ ، وسقطت من النسخ كلها : والكسائيُّ .

(٥) انظر النشر في فرش سورة المرسلات ٣٩٧/٢ .

(٦) سقط من النسخ كلها ما بين معترضتين ، وقد أثبتته من النشر ١٣١/٢ .

كسائر الجموع ^(١) .

وهنا مسائلٌ من الباب أتبرّع بذكرها فأقول منها ^(٢) :

﴿يَتَأَبَّتْ﴾ يوسف [٤] ومريم [٤٢] والقَصَص [٢٦] والصفات [١٠٢] :
وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ - خِلَافًا لِلرَّسْمِ - ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبُ ،
وَالْباقون بالثاء على الرَّسْمِ .

﴿هَيَّهَاتَ﴾ وهو موضعان في المؤمنين [٣٦] : فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا الْبِزْيُ
وَالْكَسَائِيُّ بِالْهَاءِ ، وَاخْتَلَفَ عَنْ قَبْلِ فَقَطَعَ لَهُ بِالْثَاءِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِيبِيَّةِ ^(٣) ،
وبذلك قرأ الباقون .

﴿مَرَضَاتٍ﴾ وهو أربعة : اثنان في البقرة [٢٠٧ ، ٢٥٦] وواحدٌ في النساء
[١٤٤] وموضعٌ في التحريم [١] .

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في صاد [٣] ، و﴿آلَلَّتْ﴾ في النجم [١٩] ، و﴿ذَاتَ
بَهْجَةٍ﴾ في التَّمَلُّ فقط [٦٠] ، وَقَفَ الْكَسَائِيُّ عَلَى الْأَرْبَعَةِ بِالْهَاءِ . قال الناظم :
« هذا هو الصحيحُ عنه » ^(٤) ، والباقون بالثاء .

* * *

(١) قاله ابن الجزري في النشر ١٣١/٢ .

(٢) نقلها الشارح بحروفها من النشر ١٣٢/٢ .

(٣) انظر التيسير ص ٥٥ ، ومنظومة الشاطبية البيت (٣٧٨ ، ٣٧٩) حيث قال :

إِذَا كُتِبَتْ بِالْثَاءِ هَاءٌ مُؤَكِّثٌ	فَبِالْهَاءِ قَفٌّ حَقًّا رَضَى وَمَعْرُولًا
وَفِي اللَّاتِ مَعَ مَرَضَاتٍ مَعَ ذَاتِ بَهْجَةٍ	وَلَا تَ رَضَى هَيَّهَاتَ هَادِيهِ رُفْلًا

(٤) في : النشر ١٣٢/٢ .

[بَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ]

ولما كان المبتدأ به قد يكون ساكناً ، وإذا كان كذلك قد يكون اسماً ، وقد يكون فعلاً بين الناظم ذلك بقوله :

١٠١- وَأَبْدَأُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ

١٠٢- وَأَخْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي

١٠٣- ابْنٍ، مَعَ ابْنَتٍ، امْرِيٍّ، وَابْنَيْنِ وَامْرَأَةٍ، وَاسْمٍ، مَعَ اثْنَتَيْنِ

اعلم أن للقارئ حالتين : حالة ابتداء وحالة وقف ، فكما أن الأصل في الوقف السكون ، فلا ابتداء لا بد أن يكون بالحركة ؛ لأن الابتداء بالساكين مُحال .

بيان ذلك أن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركة كباء (بكسر) ، أو

حركة مجاورة كميم (عمرو) ، أو على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء

(دابة) ، فمتى فقد شيء / من هذه الاعتمادات تعذر التكلم به ، دليله التجربة . ١٠١/ب ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس .

وبعضهم يجوز الابتداء بالساكين ؛ لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ

بالحرف ، وتوقف الشيء على ما يحصل بعده مُحال .

وجوابه : لا نسلم أنها بعده ، بل هي معه ، وإلا لأمكننا الابتداء بالحرف من

غير الحركة ، وإنه محال^(١) .

والمراد بالابتداء : الأخذ في النطق بعد الصمت ، لا الأخذ في النطق بالحرف

بعد ذهاب الذي قبله ، كما توهمه بعضهم ، حتى ألزم الابتداء بالساكين .

(١) نقل الشارح كل ما سبق بحروفه من الحواشي المفهمة ص ٥٢ ، والحواشي الأزهريّة ص

والوقوف في الصناعة ضدَّ الابتداء فتجب أن تكون علامته ضدَّ علامة الابتداء .
فلو وقفت على متحرك كان خطأ ، بل الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، أو
في حكمه ؛ لأنَّ الابتداء بالمتحرك ضروريٌّ كما بُسِّين ، والوقف على الساكن
استحسانيٌّ لما يحصل للساكن من الكلال من ترادف الألف والحروف
والكلمات .

إذا علمت ذلك فاعلم أنَّ الهمزة نوعان : همزة قطع ، وهمزة وصل .
فهزمة القطع : هي التي تثبت وصلًا وخطأً وابتداءً .
وهزمة الوصل : هي التي تسقط وصلًا ؛ ليتصل ما قبلها بما بعدها ، نحو
من : ﴿أَسْمُ﴾ [الأنعام ١١٨] ، وتثبت ابتداءً .
ووقوع همزة القطع أكثر من وقوع همزة الوصل ، فلذا حصر الناظم رحمه الله
مواضع همزة الوصل ، ليعلم أنَّ ما عداها همزة قطع ^(١) .
فقد ظهر لك أنَّ الابتداء لا يمكن إلا بالمتحرك ، فأول الكلمة إن كان
متحركاً فظاهرٌ ، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة وصل .
وسميت همزة وصل ؛ لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، ولهذا سمّاها الخليلُ

(١) قال ملا علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٤٠ : « قال ابن المُصنّف : وقوع همزة القطع
في الكلام أكثر من وقوع همزة ... أن ما عداها همزة قطع ، وفيه بحث لا يخفى ؛ إذ الظاهر
أن همزة الوصل أكثر وجوداً من همزة القطع في الكلام ، إلا أن الضابط في همزة الوصل أقرب
وأظهر ، فلذا اختار بيّانها » .

سَلَّمَ اللسان (١) ، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف (٢) .

وقدَّم الناظم رحمه الله الأفعال ؛ لأنَّ الفعل أصلٌ في التصريف ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعةٍ أحرفٍ ، فيجب الإتيان في أوله همزةِ الوصل ، نحو : انطلق / واستخرج .

١/١٠٢

وكذا يجب الإتيان بها في فعل الأمر إذا كان ثلاثياً ، نحو : اخش وامض ، من : خَشَى ومَضَى ، أو خماسياً نحو : انطلق ، أو سداسياً نحو : استخرج . ولا يكون في ماضٍ ثلاثيٍّ نحو : أمر ، أو رباعيٍّ نحو : أكرم ، ولا في مضارعٍ مطلقاً .

وحكمها - أعني همزةِ الوصل - في الماضي : الكسْرُ .

وأما في الأمر : فتضمُّ إن كان ثالثه مضموماً ضمّاً لازماً ، نحو : انصُر ، واغزُ ؛ لثلاث يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وأبداً بهمزةِ الوصلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ) .

أي إن كان ثالثه مضموماً : فابدأ بها مضموماً ، وإن كان ثالثه مكسوراً كسراً لازماً - أي أصلياً - أو مفتوحاً : فالابتداءُ بها مكسورةٌ على أصلها ، نحو : اضرب ، واعلم ، واذهب ، وإلى ذلك أشار بقوله (واكسرةُ حالِ الكسْرِ وَالْفَتْحِ) .

(١) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٨٨/٢ .

(٢) من قول الشارح : « والمراد بالابتداء الأخذ ... إلى هنا » هو بحروفه في الحواشي المفهومة

فإن كان الضمُّ عارضاً كُسِرَتْ أيضاً ، نحو : «آمَشُوا» [ص ٦] ؛ إذ أصله : (آمَشُوا) - بكسر الشين - نُقلت ضمةُ الياءِ إلى الشين بعد سلبها حركتها ، فالتقى ساكنان ، فحُذِفَتِ الياءُ .

وإن كان الكسر عارضاً ، نحو : اغزِي يا هندُ ، ففي الابتداءِ بهمزةِ الوصل وجهان : الضمُّ الخالص ، والإشمام - بأن يَنْحُوَ بالضمة نحو الكسرة - لأنَّ أصل اغزِي : (اغزَوِي) نُقلت كسرة الواوِ إلى الزاي قبلها بعد سلبها حركتها ، فالتقى ساكنان ، فحُذِفَت الواو بخلافِ نحو (آمَشُوا) ، فإنه يجب كسرُ همزته كما عُلِمَ ممَّا تقدَّم ^(١) .

تنبيه :

قال بعضهم : وَجِهَ ضَمُّ الهمزة في مضموم ثالث الفعل وكسرها في مكسوره : المناسبةُ فيهما وطلبُ الخَفَّةِ . وَوَجِهَ كَسْرُها في مفتوحه : الحَمْلُ له على مكسوره كنظيره في إعراب المثني والجمع ^(٢) .
وقوله (وَفِي الْأَسْمَاءِ إِلَى آخِرِهِ) اعْلَمْ أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ سَمَاعِيٌّ وقياسيٌّ .

(١) ما ذكره الشارح من قوله : « فقد ظهر لك أنَّ الابتداء لا يمكن ... إلى هنا » هو بحروفه في اللآلئ السنية لرحمة ٥١/أ-ب . وانظر في تفصيل ذلك : الكتاب لسيبويه ١٤٤/٤-١٤٦ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٢٢/٦-٢٢٣ .

(٢) ذكرَ هذا التنبيه شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٢ .

فالقِيَاسِيُّ : كلُّ مصدرٍ بعد ألفٍ فعليه أربعةٌ أحرفٍ فصاعداً ، كـ
(الانطلاق) و (الاستخراج) .

وإنما قيل : أربعة أحرف فصاعداً ؛ احترازاً من (إكرام) ونحوه . فإنَّ الهمزةَ
فيه ليست همزةً وصل^(١) ؛ لأنها جاءت لمعنى وهو التعدية . وهمزةُ الوصلِ إنما جيءَ
بها وصلةً إلى النطق بالساكِن^(٢) .

والسماعيُّ قالوا / في عشرةِ أسماءٍ ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها : ابناً ، وابنةً ، وامراً ١٠٢/ب
واثنين ، وامرأةً ، واسماً ، واثنين . وتَمَّةُ العشرة : است ، وابنم ، وأمن
المخصوص بالقسم .

وينبغي أن يزيدوا (أل الموصولة) كما قال بعضهم^(٣) .
أي وكسر الهمزة (فِي الْأَسْمَاءِ) بِنَقْلِ حركة الهمزة إلى اللام (غَيْرَ اللَّامِ)
أي لام التعريف . (وَفِي) أي : تَأَمَّنْ .

وهمزةُ (أَل) همزة وصل ، وهي مفتوحةٌ طلباً للخفة فيما يكثر دَوْرُهُ^(٤) .
واستثناءُ لام التعريف من (الْأَسْمَاءِ) استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنها حرفٌ لا اسمٌ ،

(١) كذا في النسخ كلها ، وفي الحواشي المُفهِمة ص ٥٤ ، واللائك السُّنِّيَّة لُوحَة ٥١/ب: قَطَعَ.

(٢) انظر هذه الفقرة في الحواشي المُفهِمة ص ٥٤ ، واللائك السُّنِّيَّة لُوحَة ٥١/ب .

(٣) قاله خالد الأزهرى في الحواشي الأزهرية ص ١٣٣ .

(٤) قاله شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٢ . وقوله : (وَفِي) أي تَأَمَّنْ : يَحْتَمِلُ أَنْ
يكون (فِي) حرفُ جرٍّ ، ويؤيد هذا الاحتمال مجيء كلمة (ابْنِ) بجرورة . وإلى هذا أشار
العلامة ابنُ يالوشة في شرحه على المقدمة المسمَّى بـ : الفوائد المُفهِمة ص ٦٣ حيث قال :
« فعلى هذا يكون قوله (وفي) حرف جرٍّ لا اسمٌ تَأَمَّنْ » والله أعلم .

فهو من غير جنسه ^(١) .

تتمة :

تقدّم أن الأسماء التي تقدّم عدّها عشرة ذكر الناظم منها سبعة ، وترك ما عداها لضرورة النظم ، وقد نبّهناك عليها .

تنبيه ثانٍ ^(٢) :

(ابن) في كلام الناظم بحرورّ على البدلية من الأسماء .

و (ابنم) أصله : (ابن) زيدت فيه الميم للتأكيد والمبالغة .

و (اسم) أصله : سمّو على وزن : قنّو ، حذفت فيه الواو ؛ لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها .

وقيل أصله : وسّم ^(٣) ، وفيه لغات ، وقد أشرنا إلى بعضها عند الكلام على

البسمة فراجع ^(٤) .

(١) نقله بتصريف من الحواشي المفهمة ص ٥٤ .

(٢) انظر تفصيل ما ذكره الشارح في هذا التنبيه في : الكتاب ١٤٩/٤ - ١٥٠ ، والشافية وشرحها ١١٧/٢ - ١١٨ ، وجمع الموامع ٢٢٣/٦ .

(٣) انظر لسان العرب ٣٨٠/٦ ، والمصباح المنير ص ٢٩٠ مادة (س م ا) .

(٤) انظر عند شرح الفضالي للبسمة في مقدّمة هذا الكتاب .

وأصل (است) : سَتَّه ، لَجَمَعَهُ عَلَى أَسْتَاه ^(١) .
ويقال : (مرء) كما يقال : (امرؤ) ، و (مرأة) كما يقال : (امرأة) ، إلا
أنَّ المشهورَ في (مرء) : (امرؤ) بالهمز ، وفي (مرأة) : (امرأة) أيضاً ^(٢) .

* * *

(١) قال ملاً علي القاري في المنح الفكرية ص ٣٤٧ : « قال ابن الناظم : ومنها (است)
وأصله : سَتَّه ، كَجَمَل ؛ لتكسيره على أَسْتَاه ، وأَهْمَلَهُ الناظم لأنَّ البيتَ لم يَسَعَهُ . قلت :
والصواب في الاعتذار أن يقال : لعدم وُروده في الكتاب ، لاسيما وذكره مُسْتَهْجَنٌ عند أولي
الألباب » . وانظر الحواشي المُفهِمة ص ٥٥-٥٦ .

(٢) انظر هذا التنبيه في الحواشي المُفهِمة ص ٥٥-٥٦ ، والدقائق المحكمة ص ١٥٣ .
ولم يتعرض الشارح لجملة من هذه الأسماء التي ذكرها الناظم ولعله غفل عنها وهي : ابنت ،
اثنين ، واثنين ، وقد ذكرها ابن الناظم في الحواشي المُفهِمة ص ٥٦-٥٧ فقال : « الثالث :
ابنة ، وأصلها بَنَوَة كشجرة ؛ لأنها مؤنثة (ابن) وحكمها حكمه . الثامن : اثنان واثنان ،
وأصله : ثنيان وثنيتان ، كَجَمَلان وشجرتان ، بدليل قولهم في النسبة (ثنوي) فحُذِفَت اللام
وَأُسْكِنَت الفاءُ وُجِيَءَ بالهمزة » . ونقلها ابن الناظم من شرح الشافية للحارَريّ ١١٧/٢ .

[بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ]

ولما فرغ الناظم من ذكر حكم الابتداء شرع في ذكر الوقف فقال :
١٠٤ - وَحَازِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ إِلَّا إِذَا رُمَتْ فَبَعْضُ الْحَرَكَةِ
١٠٥ - إِلَّا يَفْتَحُ أَوْ يَنْصُبُ ، وَأَشْمُ إِشَارَةً بِالضَّمِّ : فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ
اعلم أن الوقف لغة : مصدر وَقَفَتِ الدَّابَّةُ وَقفاً إذا حبستها ، فوقفت هي وقوفاً ^(١) .

وفي الصناعة : قطع الكلمة عما بعدها ، أي على تقدير أن يكون بعدها شيء . وإنما قلنا هذا ؛ لأنه قد يقف الواقف ولا يكون بعده شيء ، ويسمى ذلك قطعاً ^(٢) .

وقد حذَّه بعضهم بغير هذا ، وأشرنا إليه سابقاً فراجعهُ ^(٣) .
وقد ذكر / بعضهم أن الوقف على سبعة أضرب :
الأول : الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور والمنصوب . هذا إذا لم يكن منوناً ، فإن كان منوناً غَوَّضَ من تنوينه ألفاً ، وهو الوقف المختار الصحيح .
الثاني : الوقف بالروم على المرفوع والمجرور دون المنصوب في أفصح اللغات .
الثالث : الوقف بالإشمام على المرفوع خاصة ، ومثله المضموم ^(٤) .
الرابع : الوقف بالتعويض في الأحوال الثلاثة ، وبابه الشعرُ .

(١) انظر اللسان ٢٧٤/١٥ ، مادة (و ق ف) .

(٢) ذكر هذا ابنُ الناظم في الحواشي المفهمة ص ٥٦ .

(٣) انظر عن شرح البيت (٧٣) .

(٤) جملة (ومثله المضموم) إلحاق من (س) و (ت) ، وذيل — : صحَّ مصنفه .

الخامس : الوقف بترك التعويض في الأحوال الثلاثة ، وبابه الشعرُ أيضاً .
السادس : الوقف بالتعويض ، وهو أن تشدّد حرفَ الإعراب إذا كان صحيحاً ، وقبله حركة من الرفع والجرّ والنصب ، نحو : هذا خالدٌ ، ومررتُ برجلٌ ، ورأيتُ الرجلُ . فإنهم جعلوا الحرفَ الساكنَ عوضاً من الحركة .
السابع : الوقف بالنقل ، وهو أن تنقل الضمة في الرفع ، والكسرة في الجرّ إلى الساكن تقول : هذا بَكْرٌ ، ومررتُ بَبَكْرٍ ، وفي قراءة بعضهم : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر ٣] ^(١) ، فعلوا ذلك اهتماماً بالإعراب ، مع مُحَافَظَتِهِمْ على الوقف بالسكون .
و لم تَسْتَعْمِلِ القراءُ من هذه الأوجهِ إلا الأفصح ، وهي : الثلاثةُ الأولى ، ولم تردِ سُنَّةُ التلاوةِ غيرها .
وأما من شدّ من نحو : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ من نقل حركة كسرة الرءاء إلى الباء فلا يعوّل عليه ، ولذلك لم يذكّر الناظم غيرها .
وابتدأ بالساكن منها فقال (وَحَاذِرِ الْوَقْفَ) أمرٌ من المفاعلة بمعنى : احذر ، أي احذر الوقف بتمام الحركة ، ففهم منه أن الوقف يكون بالإسكان المجرد عن

(١) أي ﴿ بِالصَّبْرِ ﴾ وهي قراءة شاذة ، ذكرها الهذلي في الكامل عن يونس بن حبيب الضبي وهارون بن موسى الأعور وأحمد بن موسى اللؤلؤي ، ثلاثهم عن أبي عمرو ، انظر رسالة التوجيه التحوي للقراءات فوق السبعة في كتاب الكامل للإمام الهذلي ، الفقرتان ١٦٤٨ ، ١٦٦٧ . وكذا ذكرها على أنها لغة سيويه في الكتاب ١٧٣/٤ ، وانظر البحر المحيط ٥٣٩ ، ٤٦٩/١٠ .

الرَّومَ والإشمام ، ويكون الرَّومُ المُشار إليه بقوله (إِلَّا إِذَا رُمْتَ قَبْعُضُ الْحَرَكَةِ)
وبالإشمام المأمور به في قوله (وَأَشِمَّ) .

وإنما قدَّم السكون لأصالته ؛ لأنَّ الوقفَ لما كان نقيضَ الابتداء ، والحركةُ
نقيضُ السكون ، فجعل لكل واحدٍ من النقيضين نقيضُ ما جعل للآخر .

وخصَّ الابتداءَ بالحركة لتعذر الابتداءِ بالسكون كما تقدَّم .

ولما كان الوقف محلًّا / استراحةً ناسبه السكون ؛ لحقيقته . ١٠٣/ب

وقد اختلفوا في حدِّ الرَّومِ على أقوال :

ف قيل : هو الإتيان في الوقف بحركة ضعيفة .

وقيل : إضعافُ الصوت بالحركة ، وذهابُ مُعظمها . وقيل : غير ذلك ممَّا

يناسب هذا المعنى ^(١) .

قال في التَّشْرِ : « الرَّومُ عند القراء عبارةٌ عن النطقِ ببعضِ الحركة . وهذا القولُ

وما قبله معنى واحد ، وهو عند الثَّحاة عبارةٌ عن النطقِ بالحركة بصوتٍ خفيٍّ .

وقال الجوهريُّ في الصَّحاح : روم الحركة الذي ذكره سيبويه ، هو حركة

مختلصةٌ مُخفَّاةٌ بضربٍ من التخفيف . قال : وهي أكثرُ من الإشمام ؛ لأنها

تُسمع ، وهي بزنة الحركة ، وإن كانت مُختلصةً مثل همزة بين بين « ^(٢) انتهى .

والإشمام : هو عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركة من غيرِ تصويتٍ . وقال بعضهم :

أن تجعل شَفَتَيْكَ على صَوْرَتَيْهِمَا إذا لَفَظْتَ بالضمَّة ، وكلاهما واحدٌ ، ولا تكون

(١) نقل هذه الأضرب السبعة بحروفها من اللاكئ السُّنِّيَّة لوحة ٥٢/أ-ب .

(٢) النشر ١٢١/٢ ، وانظر الصَّحاح ١٩٣٨/٥ .

الإشارة إلا بعد سكون الحرف ، وهذا ممَّا لا يُخْتَلَف فيه . نعم حُكِيَ عن الكوفيين أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الإِشْتِمَامَ رَوِّمًا وَالرَّوْمَ إِشْتِمَامًا .

قال مكِّي : « قد رُوِيَ عن الكسائي الإِشْتِمَامُ في المَخْفُوضِ . قال : وأراه يريد به الرَّوْمَ ؛ لأنَّ الكوفيين يجعلون ما سَمَّينَاهُ رَوِّمًا إِشْتِمَامًا ، وما سَمَّينَاهُ إِشْتِمَامًا رَوِّمًا » ^(١) ، ولا مشاحة في التسمية ، والمشهورُ الأول ^(٢) .

وفَرَّقَ بعضهم أيضاً بين الإِشْتِمَامِ وَالرَّوْمِ :

بأنَّ الإِشْتِمَامَ أن تَضُمَّ شَفْتَيْكَ بعد تسكين الحرف إشارة إلى الضَّمِّ مِنْ غيرِ صوتٍ ، فإنَّ حَقِيقَتَهُ إِنَّمَا هِيَ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ وَهَيئَتُهُما لِلنَّطْقِ مِنْ غيرِ استعمالِ شَيْءٍ مِنَ الصَّوْتِ ، فلا يُسْمَعُ لذلك شَيْءٌ ، لكنَّهُ يُرَى وَيُدْرَكَ لِلْبَصِيرِ دُونَ الْأَعْمَى ، وهذا بخلافِ الرَّوْمِ فَإِنَّهُ يُدْرِكُهُ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، ولذلك كان أقوى في الدلالة على الحرف ^(٣) .

واعْلَمْ أَنَّ الحرفَ المتحرِّكَ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ فلا تخلو حرَّكته من أن تكون ضمةً أو فتحةً أو كسرةً .

فإن كانت ضمةً جاز في الوقف السكون والرَّوْمُ والإِشْتِمَامُ .

١/١٠٤ أما السكون فلأنه أصل الوقف كما تقدَّمت الإشارةُ / إليه . وأما الرَّوْمُ فلأنه يحصل به الدلالة على الأصل لأنه بعضه ، وأما الإِشْتِمَامُ فلأنه يحصل به التخفيفُ بذهاب الصوت كُلِّهِ مع بيان ما كان عليه الحرف بضمِّ الشفتين .

(١) في : التَّبَصُّرَةِ ص ٣٣٧ .

(٢) نقل الشارحُ الكلامَ عن الإِشْتِمَامِ مِنَ النُّشْرِ ١٢١/٢ .

(٣) قاله القسطلاني في اللَّائِي السَّنِيَةِ لَوْحَةُ ٥٢/ب .

وإن كانت كسرةً جاز الوقف بالسكون والروم لما ذكر ، وامتنع الإشمام ؛ لأنَّ ضمَّ الشفتين إنما هو تنبيهٌ على الضمة لانضمام الشفتين حال التطق بها .
وإن كانت فتحةً ليس معها تنوينٌ كان الوقف بالسكون لا غير ، ولم يحجز الإشمام لما تقدّم ، ولا الروم لأنَّ الفتحة خفيفةٌ لا تتبعُ (١) .
تنمة :

الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ، ولا في ميم الجمع ، ولا في الحركة العارضة ، وإنما يُوقف على جميع ذلك بالسكون .
أما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رُسم بالهاء نحو : ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ [الأنعام ١٥٤] ، و﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾ [مریم ٦٣] وما أشبه ذلك ، فلا يُوقف عليه إلا بالسكون ، ولا يدخله رومٌ ولا إشمام ؛ لأنَّ الهاء الموقوف عليها مُشبَّهةٌ بألف التأنيث ، فلزمها السكون ، كما لزم ألف التأنيث ، ولأنَّ الحركة التي يُبينها الروم والإشمام إن كانت في التاء ، فالتاء معدومةٌ في الوقف .
وأما ما رُسم بالتاء فإن الروم والإشمام يدخلان فيه في مذهب مَنْ وقف عليه بالتاء ؛ لأنها تاء محضةٌ ، وهي التي كانت في الوصل ، نحو : ﴿ بَقِيَّتُ اللَّهَ ﴾ [هود ٨٦] ، ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴾ [مریم ٢] .

وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى ما يتحرك بالضمٍّ موصولاً لبعض القراء ، ويسكنُ للبعض الآخر نحو : ﴿ عَلَيْهِمْ ءَاذَنَتْهُمْ ءَأَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

(١) ذكرَ هذا كله القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة ٥٣/أ-ب .

[البقرة ٦]. وإلى ما تحرك في الوصل للجميع نحو : ﴿ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ [آل عمران ١٧٣] ، ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران ١٣٩] وشبه ذلك مما يقع قبل الساكن .

فأما النوع الأول : عند مَنْ قرأ بالإسكان فلا يدخله إشماء ولا روم ؛ إذ الإشماء والروم إنما يدخلان في المتحرك .

وَمَنْ قرأ بالضمِّ والصلَّة لم يدخل على قراءته أيضاً عند الحافظ أبي عمرو الداني^(١) وأبي القاسم الشاطبي^(٢) ؛ لأنَّ ميمَ الجمع لا حركة لها في الوصل - فترام وتُشم في الوقف - وإنما حركتها عارضة لأجل واوِ الصلَّة /^(٣) . ١٠٤/ب

وشذَّ مكِّي فأجاز الروم والإشماء في ميمِ الجمع لَمَنْ وصلها قياساً على هاءِ الضمير ، وانتصر لذلك وقواه^(٤) ، وهو قياسٌ غيرُ صحيح ؛ لأنَّ هاءَ الضمير كانت متحركة قبل الصلَّة ، بخلاف الميمِ بدليل قراءة الجماعة ، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ، ولم يكن للميم حركة ، فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين^(٥) .

(١) في كتابه : التحديد ص ١٧١ .

(٢) انظر منظومة الشاطبية ، البيت (٣٧٣) حيث قال :

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

(٣) ذكر ابن الناطم كلَّ هذه التهمة بحروفها في الحواشي المفهومة ص ٥٧-٥٨ ، والقسطلاني

في اللآلئ السنية لوحة ٥٣/ب - ٥٤/أ .

(٤) في التبصرة ص ٣٤١-٣٤٢ .

(٥) قاله الناطم في النشر ١٢٢/٢ ، وابن الناطم في الحواشي المفهومة ص ٥٨ .

وأما النوع الثاني : فلا يدخلان فيه ؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ لالتقاء الساكنين ،
والحركةُ العارضةُ لا تُرَام ولا تُشْمُّ كما تقدَّم .

وأما عارضُ الشَّكل فإنه ينقسم إلى :

حركة التَّقل نحو : ﴿وَأَنْحَرَاتِ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر ٣] ، و﴿مِنْ اسْتَبْرَقٍ﴾
[المزمل ٢] ، ﴿فَقَدْ أُوتِيَ﴾ [البقرة ٢٦٩] ، و﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن ١] ، و﴿خَلَوْا
إِلَى﴾ [البقرة ١٤] ، و﴿ذَوَاتِي أَكَلٍ﴾ [سبا ١٦] .

وإلى حركة التقاء الساكنين في الوصل نحو : ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ [المزمل ٢] ، و﴿أَنْذِرِ
النَّاسَ﴾ [يونس ٢] ، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾ [الأنعام ١٠] ، و﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ
[البينة ١] ، و﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة ١٦] ، و﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾ [الأنعام ٣٩] ،
﴿وَعَصُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء ٤٢] .

ومنه ﴿حِينَذِ﴾ [الواقعة ٨٤] و﴿يَوْمِذِ﴾ [آل عمران ١٦٧] لأنَّ كسرةَ الذال
المعجمة إنما عَرَضَتْ عن لحاقِ التنوين . فإذا زال التنوينُ في الوقف رَجَعَتْ الذال
إلى أصلها من السكون . وهذا بخلاف كسرة : ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة ٣١] ، وضمة :
﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [العنكبوت ٦٤] ، فإنَّ هذه الحركة وإن كانت لالتقاء
الساكنين ، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف ؛ لأنه من نفس الكلمة ^(١) .

(١) قاله ابنُ الجزريِّ في النشر ١٢٣/٢ .

وإنما امتنع الإشمام والرّوم في الحركة العارضة ؛ لأن أصل الحرف الذي وُجدت فيه الحركة السكون ، وإنما وُجدت فيه الحركة لعلّة ، وتلك العلة معدومة في الوقف . وإذا عُدِمَت رَجَعَ الحرفُ إلى أصلِهِ مِنَ السكون ^(١) .

وأما حركة نحو القاف من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ﴾ [الحشر ٤] فُتَرَام ، وإن كانت حركة التقاء الساكنين أيضاً ؛ لأن الأصل (يُشَاقِقُ) فَأُدْغِمَ وَحُرِّكَ ، وسببه : دوامُ مصاحبةِ الساكنِ المُدْغَمِ وَقَفًا وَوَصلاً ^(٢) .

تنبيه :

تقدّم أن الرّوم والإشمام ممتنعان في الحرف الساكن المنقول إليه حركة الهمزة نحو : ﴿ مَنْ أَمِنَ ﴾ [البقرة ٦٢] ^(٣) ، لكن قال مكّي : « فأما إن كان الذي أوجِبَ الحركة في الحرف لازماً فالرّوم / والإشمام جائزان فيه على ما تقدّم في ١٠٥/ وقِفِ حمزةً وهشامٍ على ﴿ جَزْءٍ ﴾ [الحجر ٤] و﴿ مِلَّةٍ ﴾ [آل عمران ٩١] و﴿ دِفْعَةٍ ﴾ [النحل ٥] إذا أُلْقِيَت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزةً وهشامٍ ؛ لأنها حركة الهمزة ، وهي تدلُّ عليها ، وكأن الهمزة ملفوظٌ بها » ^(٤) انتهى .

(١) نقله الشارح من اللآلئ السنية لوحة أ/٥٤ .

(٢) خالفَ القسطلاني في اللآلئ السنية لوحة أ/٥٤ في هذا فَمَنَعَ الرّوم في نحو: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ ﴾ ، وعلّل ذلك أن حركة القاف الثانية إنما أتت بها لعدم جواز الجمع بين الساكنين وصلاً ، وأما في الوقف فالجمع بينهما مُعْتَقَرٌ في لغة العرب ، نحو الوقف على : ﴿ وَتَبَّ ﴾ [السد ١] ، ﴿ أَلْقَدْزَ ﴾ [القدر ١] ، والله أعلم .

(٣) في هامش (س) و(ز) : « الأولى التمثيلُ بنحو قوله ﴿ مَنْ أَوْتِي ﴾ [الحاقة ١٩] » صح .

(٤) في : التبصرة ص ٣٣٨ .

ويفرق بينهما بأن حركة النقل في نحو : ﴿مِلْءُ﴾ [آل عمران ٩١] و﴿شَيْءُ﴾ [البقرة ١٧٨] دالة على الهمزة المخففة ؛ لأنها مقدرة مع ما قبلها منوثة ، بخلاف ما تقدم من نحو : ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ [البقرة ٦٢] فإن الهمزة التي حرك الساكن بحركتها غير مقدرة ولا منوثة ^(١) ، حيث انفصلت مما قبلها في الوقف وبانت .
وأما هاء الضمير وهي المسماة بهاء الكناية أتى قوم الإشمام والرؤم فيها إذا كان قبلها ضم أو كسر ، نحو : ﴿يُخْلِفُهُ﴾ [سبا ٣٢] ، و﴿يَمْرَحِجُهُ﴾ [البقرة ٩٦] .
أو واو نحو : ﴿عَقْلُوهُ﴾ [البقرة ٧٥] . أو ياء نحو : ﴿فِيهِ﴾ [البقرة ٢] ، وطلبوا بذلك التخفيف ؛ لثلاث يخرجوا من ضمة أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها ، ومن كسرة أو ياء إلى كسرة .

وقيل : يجوز الرؤم والإشمام فيها إجراء على القاعدة . فإن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو : ﴿لَهُ﴾ [البقرة ١٣٣] ، و﴿نَادَتْهُ﴾ [النازعات ١٦] دخلها الرؤم والإشمام إجماعاً لعدم العلة المانعة منها ^(٢) .

فائدة :

الرؤم يُشارك الاختلاس في تبعيض الحركة ، ويخالفه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب كما عرفت ، ويكون في الوقف دون الوصل ، والثابت من الحركة فيه أقل من الذاهب .

(١) في (ت) و (ز) و (ز) : ولا منوثة .

(٢) ما ذكره الشارح من قوله : « وأما هاء الضمير وهي المسماة ... إلى هنا » هو بحروفه في

اللائي السنية لوجه ٥٤ / ب .

والاختلاسُ يكون في الحركات كلها نحو : ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس ٣٥] ،
و﴿نِعَمًا﴾ [البقرة ٢٧١] ، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة ٦٧] ، ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾
[البقرة ١٢٨] عند بعضهم ^(١) ، ولا يختصُّ بالوقف ، والثابتُ من الحركة فيه أكثر
من الذاهب ، كأن يأتي بثلاثها ، فيكون الذاهب أقل .

وقوله (وَأَشْمَ إِلَى آخِرِهِ) يعني أن الإشمام يكون في المرفوع نحو :
﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ٥] . وفي المضموم نحو : ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [العنكبوت
٦٤] .

وعلم من كلام الناظم أن الإشمام لا يكون في المفتوح والمنصوب والمجرور
والمكسور ؛ لأنك لو ضَمَمْتَ الشفتين في غير المرفوع و المضموم لأوهمت
خلافه .

واشتقاقه من (الشَّم) ، كأنك أَشَمْتَ الحرفَ رائحةَ الحركة ؛ بأن هيأت
العضوَ للنطق بها .

والغرضُ منه الفرقُ بين ما هو متحركٌ في الأصل فسكن للوقف ، وبين ما هو
ساكنٌ في كلِّ حال / ^(٢) .

* * *

(١) قرأ ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ باختلاس فتحة الهاء أبو عمرو ، وقرأ ﴿نِعَمًا﴾ باختلاس كسرة العين
قالون وأبو عمرو وشعبة ، وقرأ باختلاس ضمة الراء من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وكسرة الراء من
﴿وَأَرِنَا﴾ الدوريُّ عن أبي عمرو ، انظر النشر ٢/٢٨٣ ، ٢/٢٣٥-٢٣٦ ، ٢/٢١٤ .

(٢) ذكرَ هذه الفائدة شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٥ .

[الخاتمة]

١٠٦- وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي : « المَقْدَمَةُ » مِنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِمَةً
التَّقْضَى : الانتهاء شيئاً فشيئاً ^(١) ؛ إذ هو مدلولُ باب الفعل الذي هو أصل
التكليف في الفعل ^(٢) ، كالتَّفَقُّه أي أخذُ الفقه شيئاً فشيئاً .
والمعنى : أي انقضى وتمَّ نظمي هذه المقدمة المباركة الميمونة الشافعة إن شاء
الله تعالى .
والياءُ في (نَظْمِي) محرَّكةٌ لأجل الوزن . والنَّظْم : بمعنى المنظوم ، مصدرٌ
بمعنى المفعول ، كالتَّسْخِخ بمعنى المنسوخ .
والنَّظْم : جمع الأشياء على هيئةٍ متناسبةٍ ، وغلب على الشعر ^(٣) .
وتقدَّم معنى (المَقْدَمَةُ) أولها ، و(أَل) فيها للعهد ^(٤) .
وقوله (مِنِّي لِقَارِي الْقُرْآنِ تَقْدِمَةً) أي أن هذه المقدمة التي في التجويد تُحْفَةٌ
وهديَّةٌ مِنِّي لقارئ القرآن - أي العامل به - لتكون مُعِينَةً له على تأدية كتاب الله
كما أنزل ، وعلى الفوز بأجره .

(١) انظر لسان العرب ٢١١/١١ ، مادة (ق ض ي) ، والخواشي الأزهريّة ص ١٣٥ ،
واللائئ السنيّة لوحة ١/٥٥ .

(٢) كذا في التسخ كلها ، وفي الطرازات المُعلِّمة ص ٢٤٣ : « إذ هو مدلول باب التفعّل الذي
هو أصل التكلف في الفعل » .

(٣) انظر اللائئ السنيّة لوحة ١/٥٥ ، والفوائد السريّة لوحة ١/٩٠ .

(٤) انظر عند شرح البيت (٤) .

فالناظم مشارك للعامل بها في ثوابه ، فإن الدَّال على الخير كفاعله ، والله سبحانه وتعالى في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه .
وقد ائتمّر الناظم رحمه الله حين سَمِع قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة ٢] فائتمّر أنت أيها القارئ هذه المقدمة بقوله تعالى : ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن ٦٠] بأن تدعوله .

فرحمه الله ورحم جميع شيوخنا ووالدينا وجميع المسلمين .
وفي هذا البيت جناسٌ بين (المُقَدِّمَة) و(تَقْدِمْ) لتوافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى - نحو : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾ [الروم ٤٣] - فإنهما مشتقان من قَدِمَ يَقْدُم .

١٠٧- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ وَالسَّلَامِ
أي ابتداء المقدمة بالحمد والصلاة على محمد وآله ، وختمها بالحمد لله والصلاة والسلام على النبي محمد .
ولم يذكر الناظم الصلاة على (الآلِ والصَّحْبِ) استغناءً بما ذكره أولاً وطلباً للاختصار^(١) .
وجمع بين الصلاة والسلام تأسيّاً بقوله تعالى : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦] .

(١) انظر ص ٣٣-٣٥ .

وَوُجِدَ فِي نُسْخَةٍ بَعْدَ هَذِهِ الْبَيْتِ بَيْتٌ وَهُوَ :

١/١٠٦ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ ^(١) /
وتقدّم تعريف (النبي) و (المصطفى) و (الآل) و (الصحب) فلا حاجة إلى
إعادته هنا ^(٢) .

ولنختتم كما ختم الناظم كتابه فنقول :

الحمدُ لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاةُ
والسلامُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلامٌ على المرسلين ،
والحمد لله ربّ العالمين .

وأقول كما قال بعضهم :

وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَسُدَّ الْحَلَّالَ جَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا
وأنا أعتذرُ لذوي الألباب من الخطأ الواقع في هذه الكتاب ، أن يصلحوا ما
وجدوه خطأ ، بعد إمعان النظر فيه ، أصلح الله لي ولهم العواقب .

(١) أورد هذا البيت أيضاً شيخ الإسلام في الدقائق المحكمة ص ١٥٨ ، حيث ذكر في مقدّمة
كتابه ص ١٨ : « وعدّة أبياتها مائة وسبعة على ما في أكثر النسخ ، ومائة وثمانية على ما في
أقلّها » . وانظر الفوائد السريّة لوحة ٩٠/ب ، والمنح الفكرية ص ٣٥٨ ، والفوائد المفهّمة
لابن يالروشة ص ٦٥ .

وقد ذكر بعض الشراح بيتاً آخر بعد هذا البيت وهو :

أَبْيَاطُهَا قَافٌ وَرَآيَ فِي الْعَدَدِ مَنْ يُحْسِنُ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ
انظر الدقائق المحكمة ص ١٥٨ ، والفوائد المفهّمة ص ٦٥ . وهذا البيت يفيد أن عدد أبيات
هذه المقدّمة في حساب الجمل : ١٠٧ أبيات .

(٢) انظر عند شرح البيت (٢ ، ٣) .

وقد أنشد لسان الحال يقول :

يَا نَاطِرًا لِي فِيمَا قَدْ جَمَعْتُ وَمَنْ أَضْحَى يُرَدِّدُ فِيمَا قُلْتُهِ النَّظَرَا
نَاشِدُكَ اللَّهُ إِنْ عَايَنْتَ لِي خَطَا فَاَسْتَرْ عَلَيَّ فَخَيْرُ النَّاسِ مَنْ سَتَرَا

[جاء في آخر النسخة (س)] :

وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح المبارك - نفع الله تعالى به آمين - يوم
الثلاثاء حادي عشر شعبان المبارك سنة ألف .
وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة ، يوم الإثنين مُستَهْلُ جمادى
الأولى من شهور سنة سبعة بعد الألف ، على يد الفقير محمد الأشموني .
وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وسلامٌ على المرسلين ،
والحمد لله رب العالمين .

* * * *

الختام

وتشمل نتائج الدراسة والتحقيق
وبعض المقترحات

الخاتمة

الحمد لله المتفضل بالتمام ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى آله وصحبه الكرام ، وبعد :
فإني أحمد الله الذي أنعم عليّ بإتمام تحقيق كتاب « الجواهر المضيئة » ودراسته ، ومن خلال ملازمي ومُعاشي لهذا الكتاب أسجل أهم النتائج التي توصلتُ إليها وهي :

نتائج الدراسة والتحقيق :

أ- ما يتعلق بمنظومة « المقدمة » :

هذه المنظومة المباركة قد رزقها الله القبول لدى الحفاظ والقراء خاصة والناس عامة على مرّ الأيام والسنين ، من زمن ناظمها إلى زماننا هذا .
وقد حوت على صغر حجمها جلّ أبحاث التجويد المهمة التي يحتاجها كل قارئ للقرآن العظيم ، ولا يستغني عن معرفتها طالب علم القراءة . مع حسن سبك ، ودقّة لفظ ، وجودة نظم ، وجمال أسلوب . وأيضاً يسّر في الألفاظ ، وسهولة في الحفظ ، وسُمُو في المعاني .
وقد عكف العلماء على شرحها وتفصيل أبحاثها والعناية بها حتى وصلت شروحها إلى أكثر من أربعين ، ما بين شرح مفصّل وموجز ، وحاشية وتعليق ، وتحقيق ودراسة .

ومع مرّ الزمان وعلى اختلاف المكان وُضع لهذه الأرجوزة الميمونة الذبوع والانتشار في بقاع الأرض حتى يوم الناس هذا ، يحفظها القراء والحفاظ ، ويشرحها العلماء والأفاضل ، ويدرسها ويتدارسها الأساتذة والطلاب .
وقد صار كل من يريد أن يتلقّى القرآن العظيم ويحفظه ، لا بدّ له من حفظ هذه المنظومة ، لتكون بمثابة ضابط ومرجع له ، تحفظ لسانه وتحمي تلاوته من أن يطرأ عليه أي خلل أو لحن .

ب - ما يتعلّق بكتاب « الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية » للإمام الفضالي رحمه الله تعالى :

يعتبر كتاب « الجواهر المضيئة » شرحاً جامعاً واسعاً لمنظومة « المقدمة » ، وهو من الشروح التي اعتمدت القول والاستيعاب وكثرة التمثيل ، مع الاستدراك والتنبيه على بعض الشروح التي سبقت عصر الإمام الفضالي رحمه الله .
فمادّة هذا الشرح أتكات على شروح نافعة جليّة أساسية لهذا المتن ، وكان جامعها قد وُضع نُصب عَيْنِه هذه الشروح ، مستخلصاً لها ، جامعاً لفوائدها ، مرتّباً لمباحثها ، مُتقدّماً لها ، مُدافعاً عن آراء بعض شرّاحها .
واعتماده انصبّ على الشروح التالية :

- ١- الحواشي المفهّمة ، لابن الناظم (كان حياً ٨٣٥ هـ) .
 - ٢- الحواشي الأزهرية ، للشيخ خالد الأزهرّي (ت ٩٠٥ هـ) .
 - ٣- اللآلئ السنيّة ، للقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) .
 - ٤- الدقائق المحكّمة ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) .
 - ٥- الفوائد السريّة ، للتأذّي الحلبيّ (ت ٩٧١ هـ) .
 - ٦- المنح الفكرية ، لملاً عليّ القاريّ (ت ١٠١٤ هـ) .
- فمن أراد النّظر إلى شرح موسوعيّ جامع وافٍ لهذه المنظومة ، فمن المفيد له جدّاً أن يجعل « الجواهر المضيئة » ضمن قائمة مراجعه .
- وما ورد في هذا الكتاب من نقد للمُصنّف ، من خلال عرضي لنقد العلامة لملاً عليّ القاريّ ، لا يُعدّ حكماً بالنقص على هذا الإمام ، الذي عُرف بشيخ القراء في زمانه بمصر ، وقد يُعْتذر عنه أنه كان بصيراً بقلبه ، إضافةً إلى كثرة مصادره التي تجاوزت ثلاثين كتاباً استصحبها عند شرحه ونقله ، والله أعلم .

بعض المقترحات :

١- اعتمد هذا الشرح اعتماداً رئيساً على شرح « الفوائد السَّريَّة » للإمام التاذيِّ الحليِّ رحمه الله ، فأقترح عند تحقيق هذا الكتاب أن يقومَ مُحَقِّقُه بِرَبطِه بشرح الإمام ملاء عليِّ القاري ، فقد كان جلُّ انتقاده وتحليله لآراء بعض الشُّراح مُنصباً على شرح الفوائد السَّريَّة .

٢- ينبغي على المهتمِّين بمتن « المقدِّمة » وضبطها والعناية بها الالتفاتُ إلى اختلاف ألفاظِ نُسخ « المقدِّمة » وتعدُّد أوجه الضُّبط لها من خلال شرح الشيخ عبد الدائم الأزهرِّي (الطرازات المُعلِّمة) ، وإشارته في أكثر من موضعٍ إلى ضبطه لها من فيِّ شيخه الإمام ابن الجزريِّ ، إضافةً إلى غيره من الشُّراح في ذكر ذلك والتعليل له من جهة اللُّغة والنَّحو ، رحمهم الله تعالى وتغمَّدهم برضوانه .

٣- شرح القسطلانيِّ المُسمَّى بـ « اللَّآلئُ السَّنيَّة » من الشُّروح المفيدة النافعة ، وهو لا يزال مخطوطاً حتى الآن ، فأقترح أن يعتني بعض المختصِّين بهذا الشرح حتى يُخرجه من مَكْمَنِه ، والله وليُّ التوفيق ، والحمد لله ربِّ العالمين .

* * *

مُلْحَقٌ

فِي تَرَاجِمِ الْأَعْلَامِ

خطة هذا الملحق ومنهجه

١- ترجمتُ في هذا الملحق لكل قارئ من قراء القرآن العظيم ، وكلِّ عَلمٍ برع في هذا الفنِّ مَنْ وَرَدَ ذكرُهُ في النصِّ المُحقَّق .

٢- لم أترجم في هذا الملحق مَنْ ذاعَتْ شهرته ، كالقراء العشرة ورواتهم .

٣- ربَّبتُ التراجم على حروف المعجم ، مراعيةً اسمَ المترجم واسمَ أبيه وجده .

٤- ذكرتُ في كلِّ ترجمة : اسم العلم ، واسم أبيه وجده ، وما يُحتاج إلى معرفته من سائر نسبه ، وما اشتهر به مِنْ لقبٍ أو كُنيةٍ ، وتاريخ ولادته ووفاته إن عُرفتا ، واكتفيتُ بذكر شيخٍ أو شيخين مَنْ قرأ عليهم القرآن العظيم وكذا مَنْ أخذ عنه وتلا عليه ، وختمتُ الترجمة بذكر مصنفاته ممَّا له تعلُّقٌ بعلمي القراءات والتجويد .

٥- عقبْتُ كلَّ ترجمة بذكر أهمِّ المصادر التي ترجمت له .

٦- سبقتُ سرد التراجم بإحالاتٍ متعدِّدة كاشفةٍ عن أسماء المترجمين ، كي لا يتعنَّى الباحثُ عن تراجمهم .

٧- تكرر اعتمادُ مصادر معيَّنة في هذا الملحق ، لذا رأيت اختصار العزو إليها ، وهذا سرُّها وبيانها :

غاية : غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري .

معرفة : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للإمام الذهبي .

شذرات : شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، لابن العماد .

الضوء : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاوي .

الكواكب : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، للغزي .

* * *

إحالات الأنساب والألقاب

الأزهرِيُّ الوقَّادُ	=	خالد بن عبد الله بن أبي بكر .
الأصبهانيُّ	=	محمد بن عيسى بن إبراهيم .
الأعمش	=	سليمان بن مهران .
الأميوطيُّ	=	أحمد بن أسد بن عبد الواحد .
الأهوازيُّ	=	الحسن بن علي بن إبراهيم .
الثَّاذيُّ	=	محمد بن إبراهيم بن يوسف .
الجباجيُّ	=	حامد بن علي بن حسنويه .
الجُحدريُّ	=	عاصم بن أبي الصباح .
الجَعْبَرِيُّ	=	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم .
الحدَّادُ	=	إسماعيل بن عمرو بن إسماعيل بن راشد .
الحُلَوانيُّ	=	أحمد بن يزيد بن أزداد .
الحاقانيُّ	=	موسى بن عُبيد الله بن يحيى بن خاقان .
الخرَّازُ	=	محمد بن محمد بن إبراهيم .
الدَّانيُّ	=	عثمان بن سعيد بن عثمان .
الرُّعينيُّ	=	شُريح بن محمد بن شُريح .
سَبْطُ الحَيَّاطِ	=	عبد الله بن علي بن أحمد .
السَّخَاوِيُّ	=	علي بن محمد بن عبد الصمد .
الشَّاطِبيُّ	=	القاسم بن فيره بن خلف .
الصَّفْراويُّ	=	عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل .
الطَّرَسُوسيُّ	=	عبد الجبار بن أحمد بن عمر .
العِراقيُّ	=	منصور بن أحمد بن إبراهيم .

عُونُ بن محمد بن عبد الرحمن .	=	العُقَيْلِيُّ
زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاريُّ .	=	القاضي - شيخ الإسلام
أحمد بن محمد بن أبي بكر .	=	القَسْطَلَانِيُّ
أحمد بن محمد بن علقمة .	=	القوَّاسُ
مكيُّ بن أبي طالب بن حَمَّوش .	=	الْقَيْسِيُّ
إسماعيل بن علي بن سعدان .	=	الكديُّ
محمد بن إسحاق بن محمد .	=	المُسَيِّيُّ
أحمد بن عمار بن أبي العباس .	=	المَهْدَوِيُّ
محمد بن موسى بن محمد .	=	الهاشميُّ
يوسف بن علي بن جُبَّارة .	=	المُذَلِّيُّ

* * *

إحالات الكُنى : الآباء

سهل بن محمد بن عثمان .	=	أبو حاتم السَّجِسْتَانِيُّ
عبد الباقي بن الحسن بن أحمد .	=	أبو الحسن الخراسانيُّ
علي بن أحمد بن محمد .	=	أبو الحسن الواحديُّ
عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم .	=	أبو شامة
إسماعيل بن خلف بن سعيد .	=	أبو طاهر بن خَلَف
محمد بن أحمد بن عبد الخالق .	=	أبو عبد الله الصَّائِغ
القاسم بن سلام .	=	أبو عُبَيْد
عثمان بن سعيد بن عثمان .	=	أبو عمرو الدَّانِي
يوسف بن علي بن جبارة .	=	أبو القاسم الهُدَلِيُّ
موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان .	=	أبو مُزَاحِم الخاقانيُّ
محمد بن أحمد بن علي .	=	أبو مُسلم
عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد .	=	أبو مَعَشَر الطَّيْرِيُّ
منصور بن أحمد بن إبراهيم .	=	أبو نَصْر العِرَاقِيُّ

* * *

إحالات الكُنى : الأبناء

أحمد بن أسد بن عبد الواحد .	=	ابن أسد
محمد بن القاسم بن محمد .	=	ابن الأنباري
علي بن محمد بن علي بن الحسين بن برّي .	=	ابن برّي
علي بن إسماعيل بن بشر .	=	ابن بشر
الحسن بن خلف بن عبد الله ابن بليمة .	=	ابن بليمة
أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جُبارة .	=	ابن جُبارة
أبو بكر بن أيدُعديّ .	=	ابن الجُنديّ
عثمان بن عمر بن أبي بكر .	=	ابن الحاجب
أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب .	=	ابن حرب
أحمد بن الحسن بن أحمد .	=	ابن خيرون
محمد بن سفيان القيروانيّ .	=	ابن سُفيان
أحمد بن علي بن عبيد الله .	=	ابن سوار
عبد العزيز بن علي بن محمد .	=	ابن الطحّان
طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله .	=	ابن غلبون
عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف .	=	ابن الفحّام
أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد .	=	ابن مجاهد
محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيصن .	=	ابن مُحَيصن
نصر بن علي بن محمد .	=	ابن أبي مريم
أحمد بن جعفر بن محمد .	=	ابن المُنادي
أحمد بن الحسين بن مهران .	=	ابن مهران
أحمد بن محمد بن محمد ، أبو بكر ابن الجزريّ .	=	ابن النَّازم
أحمد بن سعيد بن أحمد .	=	ابن نفيس

حرف الهمزة

* إبراهيم بن عُمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريُّ ، أبو إسحاق الخليليُّ الشافعيُّ (٦٤٠ هـ - ٧٣٢ هـ) . العلامة الأستاذ ، محقق حاذق ثقة كبير . قرأ على العلامة حسين بن حسن التكريتيُّ (ت ٦٨٨ هـ) ، وعلى الشيخ محمد ابن الداعي الشريف (ت ٦٦٨ هـ) . وقرأ عليه القراءات العشر الشيخ أبو بكر ابن الجنديُّ (ت ٧٦٩ هـ) . له شرحٌ على الشاطبية (كثر المعاني) وآخر على الرأية (جميلة أرباب المراسد شرح عقيلة أتراب القصائد) وألف التصانيف في أنواع العلوم .

(مصادر ترجمته : غاية ٢١/١ ، معجم المؤلفين ٤٩/١ ، الأعلام ٥٥/١) .

* أبو بكر بن أيَّدُغدي بن عبد الله الشمسيُّ ، سيف الدين المصريُّ المعروف بابن الجنديُّ (٦٩٩ هـ - ٧٦٩ هـ) . شيخ مشايخ القراء بمصر ، أستاذ كامل ناقل ثقة مؤلف . قرأ على الشيخ تقي الدين الصائغ (ت ٧٢٥ هـ) ، والشيخ إبراهيم بن عمر الجعبريُّ (ت ٧٣٢ هـ) . وأخذ عنه الشيخ عليُّ بن عثمان ابن القاصح (ت ٨٠١ هـ) . ألف كتاب البستان في القراءات الثلاثة عشر ، والجوهر النضيد في شرح القصيد (شرح الشاطبية) .

(مصادر ترجمته : غاية ١٨٠/١ ، معرفة ١٥١٣/٣ ، معجم المؤلفين ٢٣١/٢) .

* أحمد بن أسد بن عبد الواحد ، شهاب الدين أبو العباس الأميوطيُّ الإسكندريُّ القاهريُّ الشافعيُّ (٨٠٨ هـ - ٨٧٢ هـ) . أخذ القراءة عن أبي الخير محمد ابن الجزريُّ (ت ٨٣٣ هـ) ، وإبراهيم بن موسى الكركيُّ (ت ٨٥٣ هـ) ، وروى عنه أحمد بن محمد القسطلانيُّ (ت ٩٢٣ هـ) . وله شرحٌ على الشاطبية .

(مصادر ترجمته : الضوء ٢٢٧/١ ، شذرات ٤٦٧/٩ ، معجم المؤلفين ١٠٢/١) .

* أحمدُ بنُ جعفر بن محمد ، أبو الحسين البغدادي المعروف بابن النّسائي (٢٥٦ هـ - ٣٣٦ هـ) . الإمام المشهور ، حافظ ثقة مُتقن ، قرأ على الشيخ إدريس الحدّاد (ت ٢٩٢ هـ) راوي الإمام خلف ، والشيخ سليمان بن يحيى الضبيّ (ت ٢٩١ هـ) . وأخذ عن أحمد بن نصر الشاذليّ (ت ٣٧٣ هـ) وآخرون . ومن تصانيفه كتاب : أفواج القراء .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٤/١ ، معرفة ٥٦٣/٢ ، بغية الرواة ٣٠٠/١) .

* أحمدُ بنُ الحسين بن أحمد بن خيرُون ، أبو الفضل ابنُ الباقلانيّ البغداديّ (ت ٤٨٨ هـ) . أستاذ مقرئ ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن عليّ بن طلحة البصريّ (ت ٤٣٤ هـ) ، والحسن بن أحمد بن شاذان (ت ٤٢٦ هـ) . وروى عنه القراءات عرضاً ابن أخيه محمد بن عبد الملك بن خيرُون (ت ٥٣٩ هـ) وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٦/١ ، النشر ١٢٩/١ ، شذرات ٣٧٩/٥) .

* أحمدُ بنُ الحسين بن مهران ، أبو بكر الإصبهانيّ النيسابوريّ (٢٩٥ هـ - ٣٨١ هـ) .

ضابط محقق صالح ، قرأ بدمشق على الشيخ محمد بن النصر بن الأخرم (ت ٣٤٢ هـ) ، وعلى الشيخ أبي الحسين أحمد بن بويان (ت ٣٤٤ هـ) . وروى عنه منصور ابنُ أحمد العراقيّ (ت ٤٦٥ هـ) وغيره . وهو مؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر ، والمبسوط في القراءات العشر .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٩/١ ، معرفة ٦٦٢/٢ ، شذرات ٤٢٤/٤) .

* أحمدُ بنُ سعيد بن أحمد ، أبو العباس ابنُ نفيس المصريّ (ت ٤٥٣ هـ) . إمام ثقة كبير انتهى إليه علو الإسناد . قرأ على الشيخ أبي أحمد عبد الله السامريّ (ت ٣٨٦ هـ) ، والشيخ عبد العزيز أبي عديّ ابن الإمام (ت ٣٨١ هـ) . وعرض عليه القرآن جماعة منهم : أبو القاسم الهذليّ (ت ٤٦٥ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٦/١ ، معرفة ٧٩٤/٢ ، شذرات ٢٢٥/٥) .

* أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار ، أبو طاهر البغدادي الحنفي (٤١٢ هـ - ٤٩٦ هـ) . إمام كبير محقق ثقة ، قرأ على الحسن بن الفضل الشَّرمقاني (ت ٤٥١ هـ) ، والحسن بن علي بن عبد الله العطار (ت ٤٤٧ هـ) . وقرأ عليه القراءات الحسين بن سُكْرَةَ الصَّدِّي (ت ٥١٤ هـ) وغيره . وهو مؤلف كتاب المستنير في القراءات العشر .

(مصادر ترجمته : غاية ٨٦/١ ، معرفة ٨٥٨/٢ ، معجم المؤلفين ٢٠٦/١) .

* أحمد بن عمار بن أبي العباس ، أبو العباس المهدوي المغربي (ت ٤٤٠ هـ) . أستاذ مشهور ، قرأ بالروايات على أبي الحسن أحمد بن محمد القنطري (ت ٤٣٨ هـ) ، ومحمد بن سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) . وقرأ عليه غانم بن الوليد المالقي (ت ٤٧٠ هـ) وآخرون . مؤلف كتاب الهداية في القراءات السبع .

(مصادر ترجمته : غاية ٩٢/١ ، معرفة ٧٦١/٢ ، معجم المؤلفين ٢١٤/١) .

* أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك ، شهاب الدين أبو العباس القسطلاني المصري الشافعي (٨٥١ هـ - ٩٢٣ هـ) . الإمام العلامة ، الفقيه المقرئ المسند المحدث . قرأ على الشيخ العلامة أحمد بن أسد الأميوطي (ت ٨٧٢ هـ) ، والعلامة عبد الدائم بن علي الحديدي (ت ٨٧٠ هـ) وغيرهم . وأخذ عنه الشيخ إبراهيم بن حسن ابن العمادي (ت ٩٥٤ هـ) والشيخ صالح المقرئ وغيرهم . وهو صاحب كتاب لطائف الإشارات في علم القراءات ، واللائح السنية في شرح المقدمة الجزرية ، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري .

(مصادر ترجمته : الكواكب ١٢٦/١ ، شذرات ١٦٩/١٠ ، الأعلام ٢٣٢/١) .

* أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب ، أبو العباس المسيلي (ت ٥٤٠ هـ) . الأستاذ المقرئ ، قرأ على أبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦ هـ) ، ومحمد بن

يحيى الأشبوني (ت ٥٠٢ هـ) . وقرأ عليه محمد بن يوسف الأشيلي (ت ٦٠٠ هـ) وغيره . صنف كتاب التقريب في القراءات السبع .

(مصادر ترجمته : غاية ١١٥/١ ، معرفة ٩٥١/٢ ، معجم المؤلفين ٢٦٦/١) .

* أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة ، شهاب الدين أبو العباس المقدسي المصري الصالح الحنبلي (٦٤٧ هـ أو ٦٤٨ هـ - ٧٢٨ هـ) . الإمام العلامة الزاهد المقرئ ، أخذ عن الحسن بن ويحيان الراشدي (ت ٦٨٥ هـ) ، ومحمد بن محمد الهذلي (ت ٦٨٤ هـ) . وقرأ عليه أحمد بن محمد سبط السعلوس (ت ٧٣٢ هـ) . شرح القصيدتين اللامية (الشاطبية) والرائية (عقيلة أتراب القصائد) .

(مصادر ترجمته : غاية ١٢٢/١ ، معرفة ١٤٨٢/٣ ، معجم المؤلفين ٢٧٧/١) .

* أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع ، أبو الحسن المكي المعروف بالقواس والنبال (ت ٢٤٠ هـ أو ٢٤٥ هـ أو ٢٤٩ هـ) . إمام مكة في القراءة ، قرأ على وهب ابن واضح المكي (ت ١٩٠ هـ) . وقرأ عليه قنبل (ت ٢٩١ هـ) راوي الإمام ابن كثير وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ١٢٣/١ ، معرفة ٣٧٠/١ ، تقريب التهذيب ص ٨٤) .

* أحمد بن محمد بن محمد ، شهاب الدين أبو بكر ابن الجزري القرشي الشافعي (٧٨٠ هـ - ٨٣٥ هـ) ، المعروف بابن الناظم . قرأ على والده وغيره ، وحفظ الشاطبية والرائية وطيبة النشر ، وقرأ بالقراءات الاثني عشرة . له شرح على الجزرية اسمه : الحواشي المفهومة في شرح المقدمة .

(مصادر ترجمته : غاية ١٢٩/١ ، الضوء ١٩٣/٢ ، معجم المؤلفين ٢٩١/١) .

* أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، أبو بكر التميمي البغدادي المقرئ (٢٤٥ هـ - ٣٢٤ هـ) . شيخ الصنعة وأول من سبغ السبعة ، الحافظ الأستاذ . قرأ على قنبل (ت ٢٩١ هـ) راوي الإمام ابن كثير ، وإدريس (ت ٢٩٢ هـ)

راوي الإمام خلف. وقرأ عليه أمم لا يُحصون منهم : أبو الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي (ت ٣٨٨ هـ) وآخرون . صاحب كتاب السبعة في القراءات .

(مصادر ترجمته : غاية ١٣٩/١ ، معرفة ٥٣٣/٢ ، شذرات ١٢٨/٤) .

* أحمد بن يزيد بن أزداد الصفار ، أبو الحسن الحلواني (ت بعد ٢٥٠ هـ) .
إمام كبير عارف متقن ضابط ، قرأ على أحمد بن محمد القوأس (ت ٢٤٠ هـ) ،
وإسماعيل ابن جعفر الأنصاري (ت ١٨٠ هـ) . وقرأ عليه الفضل بن شاذان
الرازي (ت ٢٩٠ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ١٤٩/١ ، معرفة ٤٣٧/١) .

* إسماعيل بن خلف بن سعيد ، أبو طاهر التَّحَوِّي الصَّقَلِّي الأنصاري (ت ٤٥٥ هـ) . إمام عالم ، قرأ على الشيخ عبد الجبار الطَّرَسُوسِي (ت ٤٢٠ هـ) .
وأخذ عنه جماعة منهم : يحيى بن علي ابن الخشاب (ت ٥٠٤ هـ) وآخرون .
مؤلف كتاب العنوان في القراءات السبع ، والاكتفاء في القراءات السبع وغيرهما .
(مصادر ترجمته : غاية ١٦٤/١ ، معرفة ٨٠٥/٢ ، معجم المؤلفين ٣٦٣/١) .

* إسماعيل بن علي بن سعدان ، جمال الدين أبو الفضل ابن الكدي الواسطي (ت ٦٩٠ هـ) . إمام عارف ، قرأ على خاله أبي جعفر المبارك بن الفضل
الواسطي (ت ٦٢٦ هـ) ، وقرأ عليه أحمد بن غزال الواسطي (ت ٧٠٧ هـ) .
وهو صاحب منظومة در الأفكار في قراءة العشرة أئمة الأمصار ، وقد اختصرها
من الإرشاد .

(مصادر ترجمته : غاية ١٦٦/١ ، هدية العارفين ٢١٣/١ ، معجم المؤلفين ٣٧١/١) .

* إسماعيل بن عمرو بن إسماعيل بن راشد ، أبو محمد الحداد المصري (ت ٤٢٩ هـ) . شيخ صالح كبير ، قرأ على أبي عدي عبد العزيز ابن الإمام (ت ٣٨١ هـ) ،
والشيخ غزوان بن القاسم المازني (ت ٣٨٦ هـ) . وقرأ عليه
أبو القاسم الهذلي (ت ٤٦٥ هـ) وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ١٦٧/١ ، معرفة ٧٣١/٢) .

حرف الحاء

* حامدُ بنُ عليّ بنِ حَسَنَوَيْه ، أبو الفخر الجاجانيّ القزوينيّ . إمام بارع ناقل ، مؤلف كتاب : حلية القراء وزينة الإقراء ، أسند القراءات عن أبي بكر محمد ابن حامد الأصبهانيّ (ت بعد ٦٠٠ هـ) .
(مصادر ترجمته : غاية ٢٠٢/١) .

* الحسنُ بنُ خلفِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ بَلَيْمَةَ ، أبو عليّ الهوازيّ القيروانيّ (٤٢٧ هـ - ٥١٤ هـ) . قرأ على أبي العباس ابن نفيس المِصريّ (ت ٤٥٣ هـ) ، ومحمد بن أحمد القزوينيّ (ت ٤٥٢ هـ) . وقرأ عليه جماعة منهم : محمد ابن عَظِيمَةَ الإشبيليّ (ت ٥٤٣ هـ) . وهو مؤلف كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات .

(مصادر ترجمته : غاية ٢١١/١ ، معرفة ٩٠٢/٢ ، معجم المؤلفين ٥٥٠/١) .
* الحسنُ بنُ عليّ بنِ إبراهيم بنِ يَزْدَادَ ، أبو عليّ الأهوازيّ الدمشقيّ (٣٦٢ هـ - ٤٤٦ هـ) . شيخ القراء في عصره ، إمام كبير محدث . قرأ على إبراهيم بن أحمد الطبريّ (ت ٣٩٣ هـ) ، ومحمد بن أحمد الشنبوذيّ (ت ٣٨٨ هـ) . وقرأ عليه الحسن بن القاسم غلام الهَرَّاس (ت ٤٦٨ هـ) وآخرون . صنّف عدّة كتبٍ في القراءات كالاتّصاح والوجيز والموجز وغيرها .
(مصادر ترجمته : غاية ٢٢٠/١ ، معرفة ٧٦٦/٢ ، شذرات ١٩٩/٥) .

* الحسنُ بنُ يَسَارٍ ، أبو الحسن البصريّ (٢١ هـ - ١١٠ هـ) . إمام زمانه علماً وعملاً ، قرأ على حِطَّانِ الرِّقَاشيّ (ت ٧٠ هـ) ، وعلى أبي العالية الرِّياحيّ (ت ٩٠ هـ) . وروى عنه أبو عمرو البصريّ (ت ١٥٤ هـ) .
(مصادر ترجمته : غاية ٢٣٥/١ ، معرفة ١٦٨/١ ، تقريب التهذيب ص ١٦٠) .

حرف الحاء

* خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهرى الوقاد (٨٣٨ هـ - ٩٠٥ هـ) . الشيخ العلامة التّحويّ ، قرأ القرآن والعمدة ومختصر أبي شجاع ، وأخذ عن ابن الحاجب المصريّ . صنّف شرحاً على أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، وشرحاً على الأجرومية ، وآخر على الجزرية في التجويد .
(مصادر ترجمته : الكواكب ١/١٨٨ ، الضوء ٣/١٧١ ، شذرات ١٠/٣٨) .

حرف الزاي

* زكريا بن محمد بن أحمد ، أبو يحيى زين الدين الأنصارى السنيكى القاهريّ الأزهرى القاضى الشافعيّ (٨٢٣ هـ - ٩٢٦ هـ) . شيخ مشايخ الإسلام ، علامة المحققين ، الحافظ المخصوص بعلو الإسناد . قرأ القرآن على الإمام زين الدين أبي النعيم رضوان بن محمد العقيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، والإمام نور الدين علي ابن محمد المخزوميّ البليسيّ (ت ٨٦٤ هـ) . وأخذ عنه الإمام محمد بن سالم الطبرلاويّ (ت ٩٦٦ هـ) ، وابنه العلامة جمال الدين يوسف بن زكريا (ت ٩٨٧ هـ) وآخرون . من تصانيفه : الدقائق المحكّمة في شرح المقدّمة ، تحفة نُجباء العصر في أحكام النون الساكنة والمدّ والقصر ، والمقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء .

(مصادر ترجمته : الكواكب ١/١٩٦ ، شذرات ١٠/١٨٦ ، الأعلام ٣/٤٦) .

حرف السين

* سليمان بن مهران الأعمش ، أبو محمد الأسديّ الكوفيّ (٦١ هـ - ١٤٨ هـ) . الإمام الجليل ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعيّ (ت ٩٥ هـ) ،

وزرُّ بن حُبَيْش (ت ٨١ هـ) . وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً حمزة الزيات (ت ١٥٦ هـ) .

(مصادر ترجمته : غايه ٣١٥/١ ، معرفة ٢١٤/١ ، تقريب التهذيب ص ٢٥٤) .
* سهلُ بنُ محمد بن عثمان ، أبو حاتم السَّجِسْتَانِي (ت ٢٥٥ هـ) . إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض ، قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ) وله اختيارٌ في القراءة . وروى عنه القراءة علي بن أحمد المسكي .
صنَّف كتاب هجاء المصاحف ، والقراءات ، وإعراب القرآن وغيرها .
(مصادر ترجمته : غايه ٣٢٠/١ ، معرفة ٤٣٤/١ ، بغية الوعاة ٦٠٦/١) .

حرف الشين

* شُرَيْحُ بنُ محمد بن شُرَيْح ، أبو الحسن الرُّعَيْنِيُّ الإشبيليُّ المالكيُّ (٤٥١ هـ - ٥٣٩ هـ) . إمام مقرئ ، أستاذ محدث أديب . قرأ القراءات على والده وأكثر عنه (ت ٤٤٦ هـ) ، وعن خاله أحمد بن محمد بن خولان (ت ٨٠٥ هـ) . وأخذ عنه محمد ابن صاف الإشبيليُّ (ت ٥٨٥ هـ) وغيره . وهو صاحب كتاب نهاية الإتيقان من تجويد القرآن .
(مصادر ترجمته : غايه ٣٢٤/١ ، معرفة ٩٥٣/٢ ، معجم المؤلفين ٨١٣/١) .

حرف الطاء

* طاهرُ بنُ عبد المنعم بن عُبيد الله بن غلبون ، أبو الحسن الحلبيُّ المصريُّ (ت ٣٩٩ هـ) . أستاذ عارف ، وثقة ضابط ، شيخ الداني . أخذ القراءة عرضاً عن أبيه (ت ٣٨٩ هـ) ، ومحمد بن يوسف الحرثكيُّ (ت ٣٧٠ هـ) . وقرأ عليه أبو عمرو الدانيُّ (ت ٤٤٤ هـ) وغيره . وهو مؤلف كتاب التذكرة في القراءات الثمان .
(مصادر ترجمته : غايه ٣٣٩/١ ، معرفة ٦٩٨/٢ ، معجم المؤلفين ١٢/٢) .

حرف العين

* عاصمُ بنُ أبي الصَّباحِ العجَّاج ، أبو المَجْشَرِ الجُحْدَرِيُّ البَصْرِيُّ (ت قبل ١٣٠ هـ ، وقيل ١٢٨ هـ) . أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قتة عن ابن عباس . وقرأ عليه عرضاً أبو المنذر سلام بن سليمان الطويل (ت ١٧١ هـ) وغيره . (مصادر ترجمته : غاية ٣٤٩/١ ، معرفة ٢١٠/١) .

* عبدُ الباقي بنُ الحسنِ بنِ أحمدَ ابنِ السَّقَا ، أبو الحسنِ الخراسانيُّ الدمشقيُّ (ت ٣٨٠ هـ) . الأستاذُ الحاذقُ الضابطُ الثقة ، قرأ على الشيخ محمد بن عليّ ابن الجَلَنْدَيِّ الموصلِيِّ (ت ٣٤٠ هـ) ، والشيخ محمد بن النضر بن الأخرم (ت ٣٤٢ هـ) . وأخذ عنه فارس بن أحمد الضرير (ت ٤٠١ هـ) . (مصادر ترجمته : غاية ٣٥٦/١ ، معرفة ٦٨٠/٢) .

* عبدُ الجبارِ بنُ أحمدَ بنِ عُمَرَ ، أبو القاسمِ الطُّرْسُوسِيُّ المعروف بالطويل (٣٣١ هـ - ٤٢٠ هـ) . أستاذُ مُصَدِّرِ ثقة ، شيخُ القُرَّاءِ في زمانه بِمِصْرَ ، أخذ القراءة عن أبي أحمد السامريِّ (ت ٣٨٦ هـ) ، وعبد العزيز أبي عدي ابن الإمام (ت ٣٨١ هـ) . وقرأ عليه القراءات أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريُّ (ت ٤٥٥ هـ) وغيره . مؤلَّف كتاب المُجْتَبَى في القراءات . (مصادر ترجمته : غاية ٣٥٧/١ ، معرفة ٧٢٨/٢ ، شذرات ١٠٠/٥) .

* عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ عَتِيقِ بنِ خلف ، أبو القاسمِ القرشيُّ الصَّقَلِيُّ المعروف بابنِ الفَحَّامِ (٤٢٢ هـ - ٥١٦ هـ) . الأستاذُ الثقةُ المحقِّقُ ، قرأ بالروايات على أبي العباس ابن نفيسِ المِصْرِيِّ (ت ٤٥٣ هـ) ، وعبد الباقي بن فارس الحمصيُّ (ت ٤٥٠ هـ) . وقرأ عليه محمد ابن عَظِيمَةَ الإشبيليُّ (ت ٥٤٣ هـ) . وهو صاحب كتاب التجريد في بغية المُريد في القراءات السبع . (مصادر ترجمته : غاية ٣٧٤/١ ، معرفة ٩٠٩/٢ ، معجم المؤلفين ٩٨/٢) .

* عبدُ الرحمنِ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ، شهاب الدين أبو القاسم المقدسيُّ الدمشقيُّ الشافعيُّ المعروف بأبي شامة (٥٩٩ هـ - ٦٦٥ هـ) . الشيخ العلامة

الحُجة الحافظ ، قرأ القراءات على الإمام أبي الحسن عليّ بن محمد السّخاويّ (ت ٦٤٣ هـ) . وأخذ عنه القراءات الشيخ شهاب الدين حسن الكفريّ (ت ٧١٩ هـ) وآخرون . صنّف شرحاً بديع الحُسن لمنظومة الشاطبية (إبراز المعاني) ، وكتاب الوجيز في علوم تتعلّق بالقرآن العزيز .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٦٥/١ ، معرفة ١٣٣٤/٣ ، معجم المؤلفين ٨٠/٢) .

* عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل ، أبو القاسم الصّفراويّ الإسكندريّ المالكيّ (٥٤٤ هـ - ٦٣٦ هـ) . الأستاذ المقرئ المُكثر ، قرأ الروايات على أحمد ابن جعفر الغافقيّ (ت ٥٦٩ هـ) ، وعبد الرحمن بن خلف القرشيّ (ت ٥٧١ هـ) . وأخذ عنه القراءات عرضاً الشيخ علي بن موسى بن الدهّان وغيره . له كتاب الإعلان في القراءات وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٧٣/١ ، معرفة ١٢٢٩/٣ ، معجم المؤلفين ٩٧/٢) .

* عبد العزيز بن عليّ بن محمد ، أبو حميد أو أبو الأصبغ السّمائيّ الإشيليّ المعروف في بلده بابن الطّحّان (٤٩٨ هـ - ٥٦٠ هـ) . أستاذ كبير وإمام محقّق بارع مجوّد ، أخذ القراءات على أبي العباس بن عيسون (ت ٥٣١ هـ) . وقرأ عليه الأثير أبو الحسن محمد بن أبي العلاء النصيبيّ (ت ٦٩٥ هـ) . ألّف كتاب الوقف والابتداء ، وكتاب مُرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري .

(مصادر ترجمته : غاية ٣٩٥/١ ، معرفة ١٠٩٥/٣) .

* عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد ، أبو مَعشَر الطّبريّ المكيّ الشافعيّ (ت ٤٧٨ هـ) . شيخ أهل مكّة ، إمام عارف محقّق أستاذ كامل . قرأ على أبي القاسم علي بن محمد الزيديّ (ت ٤٣٣ هـ) ، وأحمد ابن نفيس المصريّ (ت ٤٥٣ هـ) . وقرأ عليه الحسن ابن بليّمة (ت ٥١٤ هـ) وآخرون . له كتاب التلخيص في القراءات الثمان وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٠١/١ ، معرفة ٨٢٧/٢ ، معجم المؤلفين ٢٠٧/٤) .

* عبد الله بن علي بن أحمد ، أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط (٤٦٤ هـ - ٥٤١ هـ) . الأستاذ البارع الكامل الصالح ، شيخ القراء ببغداد في عصره . قرأ بالروايات على جدّه أبي منصور محمد بن أحمد الخياط (ت ٤٩٩ هـ) ، وعلى الشيخ أبي طاهر بن سوار البغدادي (ت ٤٩٦ هـ) . وأخذ عنه الشيخ أبو أحمد عبد الوهاب بن سكيّنة (ت ٦٠٧ هـ) وآخرون . صنّف في القراءات : المبهج والكفاية وكتاب الرّوضة .

(مصادر ترجمته : غاية ٤٣٤/١ ، معرفة ٩٦٠/٢ ، شذرات ٢١٠/٦) .

* عثمان بن سعيد بن عثمان ، أبو عمرو الداني القرطبي ، المعروف في زمانه بـ : ابن الصّيرفي (٣٧١ هـ - ٤٤٤ هـ) . الإمام العلامة الحافظ أستاذ الأستاذين وشيخ مشايخ المقرئين ، أخذ القراءات عرضاً على أبي الفتح فارس بن أحمد (ت ٤٠١ هـ) ، وأبي الحسن طاهر بن غلبون (ت ٣٩٩ هـ) . وقرأ عليه أبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦ هـ) وغيره . له كتاب التيسير المشهور ، وكتاب المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار ، والتحديد في الإتيان والتجويد وغيرها .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٠٣/١ ، معرفة ٧٧٣/٢ ، الأعلام ٢٠٦/٤) .

* عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو ابن الحاجب الكردي الأنطاكي (٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ) . الإمام العلامة الأصولي التّحويّ المقرئ ، قرأ على القاسم بن فيّره الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) ، وعلى أبي الفضل الغزنوي (ت ٥٩٩ هـ) . وأخذ عنه محمد ابن أبي العلاء النّصيصي (ت ٦٩٥ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٠٨/١ ، معرفة ١٢٨٧/٣ ، بغية الوعاة ١٣٤/٢) .

* علي بن أحمد بن محمد ، أبو الحسن الواحديّ الثيسابوري (ت ٤٦٨ هـ) . إمام كبير علامة مفسّر ، روى القراءة عن علي بن أحمد البستي ،

وأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعالبي . وروى عنه القراءة أبو القاسم الهذلي (ت ٤٦٥ هـ) . صنّف البسيط والوسيط والوجيز في التفسير وأسباب التزول .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٢٣/١ ، بغية الوعاة ١٤٥/٢) .

* علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر ، أبو الحسن الأنطاكي التميمي نزيل الأندلس (٢٩٩ هـ - ٣٧٧ هـ) . إمام حاذق مُسند ثقة ضابط ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم ابن عبد الرزاق الأنطاكي (ت ٣٣٩ هـ) ، ومحمد بن النصر ابن الأخرم (ت ٣٤٢ هـ) . وقرأ عليه عتبة بن عبد الملك العثماني (ت ٤٤٥ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٦٤/١ ، معرفة ٦٥٦/٢ ، شذرات ٤١٠/٤) .

* علي بن محمد بن عبد الصمد ، أبو الحسن عَلَمُ الدين السخاوي الهمداني الدمشقي (٥٥٨ هـ أو ٥٥٩ هـ - ٦٤٣ هـ) . المقرئ المُفسّر التحوي اللغوي ، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق . قرأ القراءات على أبي القاسم الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) ، وأبي اليمن الكندي (ت ٦١٣ هـ) . وقرأ عليه الشيخ شهاب الدين أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ) وغيره . شرح الشاطبية (فتح الوصيد في شرح القصيد) والرأية (الوسيلة في شرح العقيلة) والمفصل ، وله جمال القراء وكمال الإقراء .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٦٨/١ ، معرفة ١٢٤٥/٣ ، الأعلام ٢٩٠/٧) .

* علي بن محمد بن علي بن الحسين بن برّي ، أبو الحسن التّسولي الرباطي (٦٦٠ هـ - ٧٣٠ هـ) . عالم بالقراءات ، له أرجوزة : الدرر اللوامع في قراءة نافع .

(مصادر ترجمته : هدية العارفين ٧١٦/١ ، الأعلام ٥/٥ ، وشرح الدرر اللوامع في أصل

مقرأ الإمام نافع ، قسم الدراسة ص ١٤-١٧) .

* عمرو بن الصباح بن صبيح ، أبو حفص البغدادي الضرير (ت ٢٢١ هـ) . مقرئ حاذق ضابط ، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن حفص بن

سليمان (ت ١٨٠ هـ) راوي الإمام عاصم وأبي يوسف الأعشى (ت ٢٠٠ هـ) . وقرأ عليه زرعان بن أحمد الدقاق (ت ٢٩٠ هـ تقريباً) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٦٠٠/١ ، معرفة ٤١٠/١) .

* عون بن محمد بن عبد الرحمن بن عون الله ، أبو الحسن العقيلي (ت ٥١٠ هـ) .

مُقرئ جامع قرطبة ، قرأ بالروايات على أبي عبد الله محمد بن أحمد الطبري (ت ٤٥٤ هـ) صاحب مكِّي القيسي . وقرأ عليه عبيد بن عمر الحضرمي (ت ٥٥٠ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ٦٠٦/١ ، معرفة ٨٩٨/٢) .

* عيسى بن عمر ، أبو عمر الشقي النحوي البصري (ت ١٤٩ هـ أو ١٥٦ هـ) . مُعلِّم النحو ومؤلف الجامع والإكمال في النحو ، عرّض القرآن على عاصم الجحدري (ت ١٢٨ هـ) ، وعبد الله بن كثير المكي (ت ١٢٠ هـ) . وروى القراءة عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي .

(مصادر ترجمته : غاية ٦١٣/١ ، معرفة ٢٧٠/١ ، معجم المؤلفين ٥٩٦/٢) .

حرف الغين

* غازي بن قيس ، أبو محمد الأندلسي (ت ١٩٩ هـ) . إمام جليل وثقة ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة (ت ١٦٩ هـ) . وروى عنه ابنه عبد الله (ت ٢٣٠ هـ) وغيره ، له كتاب هجاء السنة .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٢ ، بغية الوعاة ٢٤٠/٢) .

حرف الفاء

* فارسُ بنُ أحمدَ بنِ موسى ، أبو الفتح الحمصيُّ الضريرُ نزيل مصر (٣٣٣ هـ - ٤٠١ هـ) . الأستاذ الكبير الضابط الثقة ، قرأ على عبد الباقي بن الحسن الخراساني (ت ٣٨٠ هـ) ، ومحمد ابن الحسن الإنطاكي (ت ٣٨٠ هـ) . وتلا عليه جماعة منهم : أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) وغيره . وهو مؤلف كتاب المنشأ في القراءات الثمان .
(مصادر ترجمته : غاية ٥/٢ ، معرفة ٧١٧/٢ ، شذرات ١٣/٥) .

حرف القاف

* القاسمُ بنُ سلام ، أبو عبيد الخراسانيُّ الأنصاريُّ البغداديُّ (١٥٠ هـ أو ١٥٤ هـ - ٢٢٤ هـ) . الإمام الكبير الحافظ العلامة وصاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه والشعر واللغة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، وهشام (ت ٢٤٥ هـ) راوي الإمام ابن عامر . وأخذ عنه محمد بن أحمد البيساني وغيره . له كتاب عدّ آي القرآن ، وغريب القرآن وكتاب القراءات وغيرها .

(مصادر ترجمته : غاية ١٧/٢ ، معرفة ٣٦٠/١ ، معجم المؤلفين ٦٤٢/٢) .

* القاسمُ بنُ فيره بنِ خلف بنِ أحمد ، أبو القاسم الشاطبيُّ الأندلسيُّ الرُعينيُّ الضريرُ (٥٣٨ هـ - ٥٩٠ هـ) . الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار والمُشتهرين في الأقطار . قرأ القراءات على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النَّفزي (ت ٥٥٠ هـ) ، والشيخ علي بن هُذيل البلنسي (ت ٥٦٤ هـ) . قرأ عليه الإمام أبو الحسن علي بن محمد السَّخاوي (ت ٦٤٣ هـ) وغيره . صاحب الشاطبية والعقيلة وناظمة الزُّهر في أعداد آيات السُّور .

(مصادر ترجمته : غاية ٢٠/١ ، معرفة ١١١٠/٣ ، الأعلام ١٨٠/٥ ، مختصر الفتح

المراهي في مناقب الإمام الشاطبي) .

حرف الميم

* محمد بن إبراهيم بن يوسف ، رضي الدين أبو عبد الله المعروف بابن الحنبلي الحنفي الحلبي التاذي (٩٠٨ هـ - ٩٧١ هـ) . الإمام العلامة المؤرخ ، قرأ القرآن على الشيخ أحمد بن الحسين الباكري ، وأخذ عنه شيخ الإسلام محمود البليوني . وهو صاحب الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية .

(مصادر ترجمته : شذرات ٥٣٣/١٠ ، معجم المؤلفين ٤٢/٣ ، الأعلام ٣٠٢/٥ ، جهود ابن الحنبلي اللغوية ص ٢٦-٢٧) .

* محمد بن أحمد بن عبد الخالق ، تقي الدين أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي (٦٣٦ هـ - ٧٢٥ هـ) . مُسند عصره وشيخ زمانه . قرأ على الشيخ كمال الدين إبراهيم بن فارس الإسكندري (ت ٦٧٦ هـ) ، والشيخ أبي الحسن علي بن شجاع الضرير (ت ٦٦١ هـ) . قرأ عليه خلق لا يُحصون منهم : إبراهيم بن عبد الله الحكري (ت ٧٤٩ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٥٦/٢ ، معرفة ١٤٤٢/٣ ، معجم المؤلفين ٧٢/٣) .

* محمد بن أحمد بن علي بن الحسين ، أبو مُسلم الكاتب البغدادي ثم المصري (٣٠٥ هـ - ٣٩٩ هـ) . مُعتمَر مُسند عالي السند ، روى القراءات عن أبي بكر بن مُجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، ومحمد بن أحمد بن قطن (ت ٣١٨ هـ) . وروى عنه القراءة الحافظ أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٧٣/٢ ، معرفة ٦٨٢/٢ ، شذرات ٥٢٠/٤) .

* محمد بن إسحاق بن محمد ، أبو عبد الله المسيبي المدني (ت ٢٣٦ هـ) . عالم مشهور ضابط ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه (ت ٢٠٦ هـ) عن الإمام نافع . وروى القراءة عنه إسماعيل بن إسحاق الأزدي (ت ٢٨٢ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ٩٨/٢ ، معرفة ٤٣٠/١) .

* محمد بن سفيان ، أبو عبد الله القيرواني الفقيه المالكي (ت ٤١٥ هـ) . أستاذ حاذق ، تلا بالروايات على إسماعيل بن أحمد المهدي (ت ٣٨٠ هـ) ،

وأبي الطيّب بن غلبون (ت ٣٨٩ هـ) . قرأ عليه أبو بكر القَصْرِيُّ إمام جامع القيروان وغيره . له كتاب الهادي في القراءات السبع .

(مصادر ترجمته : غاية ١٤٧/٢ ، معرفة ٧٢٦/٢ ، معجم المؤلفين ٣٢٦/٣) .

* محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصِ السهمي المكي (ت ١٢٣ هـ) . مقرأ أهل مكة مع ابن كثير ثقة ، قرأ على سعيد بن جبير الأسدي (ت ٩٥ هـ) ، ومجاهد بن جبر المكي (ت ١٠٣ هـ) . عرض عليه شبيل بن عباد المكي (ت ١٦٠ هـ) .

(مصادر ترجمته : غاية ١٦٧/٢ ، معرفة ٢٢١/١) .

* محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين ، أبو عبد الله التميمي الرازي ثم الإصبهاني (ت ٢٥٣ هـ) . إمام في القراءات كبير مشهور ، له اختيار في القراءة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن خلاد بن خالد (ت ٢٢٠ هـ) راوي الإمام حمزة ، وخلف بن هشام الإمام العاشر (ت ٢٢٩ هـ) . وروى القراءة عنه الفضل بن شاذان (ت ٢٩٠ هـ) وآخرون . صنف كتاب الجامع في القراءات وغيره .

(مصادر ترجمته : غاية ٢٢٣/٢ ، معرفة ٤٤٠/١ ، معجم المؤلفين ٥٧٢/٣) .

* محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، أبو بكر بن الأنباري البغدادي (٢٧١ هـ - ٣٢٨ هـ) . الإمام الكبير والأستاذ الشهير ، روى القراءة عن أبيه القاسم بن محمد (ت ٣٠٤ هـ) ، وأحمد بن سهل الأشناني (ت ٣٠٧ هـ) . وروى القراءة عنه أبو الفتح بن يدهن (ت ٣٥٩ هـ) وغيره . له كتاب الإيضاح في الوقف والابتداء .

(مصادر ترجمته : غاية ٢٣٠/٢ ، معرفة ٥٥٦/٢ ، بغية الرواة ٢١٢/١) .

* محمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو عبد الله الأموي ، الشهير بالخرّاز (ت ٧١٨ هـ) . إمام كامل مقرأ متأخر ، نظم أرجوزة لطيفة أتى فيها بزوائد على

الرأئية (عقيلة أتراب القصائد) ، والمُنقح من التنزيل لأبي داود وغيره . وهو صاحب كتاب مَورد الظمآن في حكم رَسَم أحرف القرآن .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٢٣٧ ، الأعلام ٧/٣٣) .

* محمد بن موسى بن محمد ، أبو بكر الزينبي العباسي الهاشمي (ت ٣١٨ هـ) . مُقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير . قرأ على قُنبَل (ت ٢٩١ هـ) راوي الإمام ابن كثير ، ومحمد بن إسحاق الربيعي (ت ٢٩٤ هـ) . وقرأ عليه أحمد بن عبد العزيز بن بدهن (ت ٣٥٩ هـ) وآخرون .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٢٦٧ ، معرفة ٢/٥٦٤) .

* مكِّي بن أبي طالب بن حموش ، أبو محمد القيسي الأندلسي (٣٥٥ هـ - ٤٣٧ هـ) . إمام علامة محقق عارف أستاذ القراء والمُجوِّدين في وقته ، قرأ على أبي الطَّيِّب عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٨٩ هـ) ، وابنه طاهر (ت ٣٩٩ هـ) . وقرأ عليه يحيى ابن إبراهيم بن البيَّاز (ت ٤٩٦ هـ) وغيره . له تأليف مشهورة منها : الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة ، والكشف عن وجوه القراءات وعللها .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٣٠٩ ، معرفة ٢/٧٥١ ، الأعلام ٧/٢٨٦) .

* منصور بن أحمد بن إبراهيم ، أبو نصر العراقي (ت ٤٦٥ هـ) . أستاذ كبير محقق مؤلف ، شيخ خراسان وهو شيخ أبي القاسم الهذلي . أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن مهران (ت ٣٨١ هـ) ، وأبي الفرج الشنبوذي (ت ٣٨٨ هـ) . وقرأ عليه محمد بن أحمد التَّوجَّاباذي . ألف كتاب الإشارة والموجز في القراءات وغير ذلك .

(مصادر ترجمته : غاية ٢/٣١١ ، معرفة ٢/٧٣٠ ، معجم المؤلفين ٣/٩١٢) .

* موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، أبو مُزَاحِم الخاقاني البغدادي (ت ٣٢٥ هـ) . المُقرئ المُحدِّث مُجوِّد أصيل ثقة ، جوَّد القرآن على الحسن بن عبد الوهاب صاحب الدُّوري عن الإمام الكسائي . وقرأ عليه أبو الفرج الشنبوذي

(ت ٣٨٨ هـ) وغيره . وهو أول من صنّف في التجويد ، وله قصيدة مشهورة تسمّى « القصيدة الخاقانية » شرحها أبو عمرو الداني ومدحها السّخاوي في نونيّته .
(مصادر ترجمته : غاية ٣٢٠/٢ ، معرفة ٥٥٤/٢ ، الأعلام ٣٢٤/٧) .

حرف النون

* نصْرُ بنُ عليّ بن محمد ، فخر الدين أبو عبد الله الشّيرازيُّ الفارسيُّ المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٢ هـ) . أستاذ عارف ، قرأ على الشيخ محمود ابن حمزة أبو القاسم الكرمانيّ (ت في حدود ٥٠٠ هـ) . وروى عنه مكرم بن العلاء الغالي . وهو صاحب كتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها .
(مصادر ترجمته : غاية ٣٣٧/٢ ، بغية الرعاة ٣١٤/٢ ، معجم المؤلفين ٢٣/٤) .

* نصيرُ بنُ يوسف بن أبي نصر ، أبو المنذر الرازيُّ البغداديُّ (ت ٢٤٠ هـ) . أستاذ كامل ثقة ، أخذ القراءة عرضاً عن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، ويحيى ابن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ) . روى القراءة عنه محمد بن عيسى الإصبهاني (ت ٢٥٣ هـ) وغيره . له تصنيف في رسم المصحف .
(مصادر ترجمته : غاية ٣٤٠/٢ ، معرفة ٤٢٧/١ ، معجم المؤلفين ٣٠/٤) .

حرف الياء

* يوسفُ بنُ عليّ بن جبارة ، أبو القاسم الهذليُّ البكريُّ المغربيُّ (٣٩٠ هـ - ٤٦٥ هـ) . الأستاذ الكبير الرّحال ، ذكر في كتابه « الكامل » الذين تلا عليهم وعدّهم مائة واثان وعشرون شيخاً ، منهم : أبو العباس بن نفيس (ت ٤٥٣ هـ) ، وعمر بن الحسين الكارزيني (ت ٤٤٠ هـ) وغيرهم . وأخذ عنه إسماعيلُ بن الفضل الإصبهانيُّ (ت ٥٢٤ هـ) . وهو صاحب كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين والزائدة عليها .
(مصادر ترجمته : غاية ٣٩٧/٢ ، معرفة ٨١٥/٢ ، شذرات ٢٨٢/٥) .

* * *

الفهارس العلمية

- ١- فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٢- فهرس الآيات الواردة في النصّ المحقّق .
- ٣- فهرس الأعلام .
- ٤- فهرس التعريفات والمصطلحات .
- ٥- فهرس الألفاظ المختلفة من متن المقدّمة .
- ٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصّ المحقّق .
- ٧- فهرس المصادر والمراجع .
- ٨- فهرس الموضوعات .

١- فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
- أَحِبُّوا الْعَرَبَ لثَلَاثَ وَلِسَانُ أَهْلِ الْجَنَّةِ.....	٥٥
- أَحِبُّوا الْعَرَبَ لثَلَاثَ ... وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ	٥٥
- أَعُوذُ بِكَ مِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ	٢٠
- اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَإِيَّاكُمْ	١٦٨
- أَلْظُّوا بَيَازَ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ	٢٥٦
- إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كَنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ	٣١
- إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ كَمَا	١٦٢
- إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنْ خَلْقِهِ ؟ قِيلَ : مَنْ	٣٦
- أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بِيَدِ أَنِّي	٨٣
- أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ مِمَّنْ أَنِّي	٨٥
- أَنَا عَرَبِيٌّ وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ وَكَلَامُ أَهْلِ	٥٥
- الدِّينُ النَّصِيحَةُ : لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ	١٥٢
- رُبَّ قَارِئٍ لِلْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ	١٥٦
- فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارِ مَنْ خِيَارَ	٣٢
- قُمْ ، بِنَسِ الْخَطِيبُ أَنْتَ	٣٤٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ.....	٣٤٧
- كَانَ يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدًّا.....	١٦٢ ، ٣٣٥
- كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ	٥

- كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ ٧
- كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ ٥
- لَقَدْ عَشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا ٣٤٦
- اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ١٩
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ ١٦٨
- الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ ٣٧
- مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا ١٥٩
- مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلْيُصَلِّ عَلَيَّ ٢٧
- مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ ٣٣٩
- مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّهَا ٣٣٩
- مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ ١٦٤
- نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي ٢٧٥
- وَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّهُ قَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ ١٦٠
- يَا أَبَا ذَرٍّ ، وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ نَبِيًّا ٦٨

* * *

٢- فهرس الأبيات الواردة في النصّ المحقّق

أ- الأبيات الكاملة ^(١)

الأبيات المتعلّقة بالتجويد والقراءة

البيت	الموضوع	الصفحة
وَأَمْرًا مَع بَعْلِهَا قَدْ قَرِنَتْ	فَهَاؤُهَا بِتَائِهَا قَدْ رُسِمَتْ	تاء التانيث ٤٢٨
صِفْ ذَا تَنَا جُودَ شَخْصٍ قَدْ سَمَا كَرَمًا	ضَع ظَالِمًا زِدْ تُقَى دُمَ طَالِبًا قَتَرَى	حروف الإخفاء ٣٠٨
وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الْحُرُوفِ أَتَى	وَالْوَصْلُ فَرْعٌ فَلَا تُلْفَى بِهِ حَصْرًا	المقطوع والموصول ٣٦٦
وَفِي مَدَّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَ سَوْءَةٍ	خِلَافَ جَرَى بَيْنَ الْأَيْمَةِ فِي مِصْرٍ	اللين المهموز عند ورش ١٣٨
فَهَمْزٌ وَ هَاءٌ ثُمَّ حَاءٌ وَعَيْنُهَا	وَ خَاءٌ وَ غَيْنٌ يَا أَخِي تَأْمَلًا	حروف الإظهار ٢٩٣
أَلَا بَلْ وَهَلْ يَرْوِي خَبِيرٌ حَدِيثَ مَنْ	جَلَا عَنْ فَوَادِي غُمَّةٍ قَدْ كَسَتْ هَمًا	اللام القمرية ٢٣٤
شَفَا لِي سَنًا نَعْرِ صَفَتْ زُرْقُ ظَلَمِهِ	رَمَتْ طَرْفَهَا نَحْوِي دَنَاضُمٌ ذِي تِمٍّ	اللام الشمسية ٢٣٤
خَرْدٌ غَلَا هَرَاها	آه عَلَى حِـمَاها	حروف الإظهار ٢٩٣
فَقَالَ أَنَاسٌ مَـئِدُهُ مُتَوَسِّطٌ	وَقَالَ أَنَاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أَقْرِي	اللين المهموز عند ورش ١٣٨

(١) راعيتُ في ترتيب حركة الروي : السكون فالفتحة فالضمة فالكسرة .

الآيات الأخرى

البيت

الصفحة

٣٩٨	طَلَبُوا صَلَاحَتَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ	٣٩٨
٣٩٥	مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ عَنْ كُلِّ مَفْرِئَةٍ سَرِبُ	٣٩٥
٤٠	لِفَضْلِ خِطَابٍ ثُمَّ يَعْقُوبُ فُسْهُمُ فَسَحْبَانُ أَيُّوبُ فَكَغَبُ فَيَغْرُبُ	٤٠
٤٠	وَكَاثَتْ لَهُ فَضْلُ الْخِطَابِ وَبَعْدَهُ فَقُسُ فَسَحْبَانُ فَكَغَبُ فَيَغْرُبُ	٤٠
٤٠	جَرَى الْخُلْفُ (أَمَّا بَعْدُ) مَنْ كَانَ بَادِئًا بِهَا سَبْعَ أَقْوَالٍ وَدَاوُدُ أَقْرَبُ	٤٠
٤٠	جَرَى الْخُلْفُ (أَمَّا بَعْدُ) مَنْ كَانَ بَادِئًا بِهَا خَمْسَ أَقْوَالٍ وَدَاوُدُ أَقْرَبُ	٤٠
٨٤	وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فَلَوْلَ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ	٨٤
١١٧	فَبَاثُوا يَدْلُجُونَ وَبَاتَ يَسْرِي بَصِيرًا بِالذُّحَى هَادٍ هُمُوسًا	١١٧
٦٠	فَمَا فِي السَّمَاءِ لَكَ مِنْ مَضْعَدٍ وَلَا لَكَ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَبْرَكٍ	٦٠
٦٠	مُسْلِمَةً ارْجِعْ وَلَا تَمَحِكْ فَإِنَّكَ فِي الْأَمْرِ لَمْ تُشْرِكْ	٦٠
٣٤	وَإِنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّالِيَةِ بِ وَ عَابِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَا لَكَ	٣٤
٦٠	كَذَبْتَ عَلَى اللَّهِ فِي وَخِيهِ هَوَاكَ هَوَى الْأَحْمَقِ الْأَثْرَكَ	٦٠
٣٤	نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدَتِنَا لَمْ نَزَلْ إِلَّا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ	٣٤
٣٩٨	الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ	٣٩٨
٣٩٩	تَوَلَّيْ قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِي جُمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ ثَلَاثًا	٣٩٩
٤٠	لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنِّي إِذَا قُلْتُ : أَمَّا بَعْدُ ، أَنِّي خَطِيبُهَا	٤٠

ب- أنصاف وأجزاء الأبيات
أجزاء الأبيات المتعلقة بالتجويد والقراءة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>جزء البيت</u>
٢٩٣	حروف الإظهار	أُتْرَى هَجَعَتْ عَيْنٌ خَلِيلِي حِينَ غَفَا
٢٩٣	حروف الإظهار	أَخِي هَاكَ عَلِمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ
٢٩٢	حروف الإظهار	أَلَا حَاجَ حُكْمٍ عَمَّ خَالِيهِ غَفَلًا
٣١٤	المد والقصر	وَفِي حَازِرُونَ الْمَدُّ
٣١٤	المد والقصر	وَقُلْ لَا بَيْتَيْنِ الْقَصْرُ
٣٢١	مد (عين) لكل القراء	وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَلَاثَةُ لَهُمْ

أجزاء الأبيات الأخرى

<u>الصفحة</u>	<u>جزء البيت</u>
٤٣	أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
٢٠٨	تَمُرُّونَ الدِّيَارَ
١٧٩	دَعَا ذَا وَقَدَّمَ ذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَا الْـ
١٣٤	كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ
٢٨٢	مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
١٤	وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانَا

* * *

٣- فهرس الأعلام^(١)

الصفحة	العَلَم
	(أ)
٩٧	ابن الأثير = علي بن محمد الجزريّ
٢٩	أحمد بن إدريس ، شهاب الدين = القرافيّ
٧٤	أحمد بن الحسن بن يوسف = الجاربرديّ
٤٢	أحمد بن محمد بن إسماعيل = ابن النحاس
٢٧	أحمد بن محمد بن سلامة = الطحاويّ
٣٥	أحمد بن محمد بن محمد = الكمال الشُّمْنِيّ
٨٥	إسماعيل بن حمّاد ، أبو نصر = الجوهريّ
٨٥	إسماعيل بن عُمر بن كثير = ابن كثير
١١	الأشعريّ = علي بن إسماعيل ، أبو الحسن
٣٩٨	ابن الأعرابيّ = محمد بن زياد
	(ب)
١٠٦	بكر بن محمد ، أبو عثمان = المازنيّ
١٨	البيضاويّ = عبد الله بن عمر بن محمد

(١) هذا الفهرس خاصٌّ بالأعلام الذين ذُكروا في النصِّ المُحقَّق وليسوا مِنَ القُرَّاء ، وقد ترجمتُ لهم داخل النصِّ المُحقَّق ترجمة موجزة ، أما القُرَّاء فقد جمعتُ تراجمهم في مُلحقٍ خاصٍّ .

(ج)

٧٤	=	أحمد بن الحسن بن يوسف	الجاربردي
٤٤	=	علي بن محمد بن علي	الجرجاني
١٢٨	=	عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخت	الجزولي
٨٥	=	إسماعيل بن حمّاد	الجوهري
٣٨	=	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف	الجويني

(ح)

٨١	=	عثمان بن عُمر بن أبي بكر	ابن الحاجب
١٦٩	=	الطيبي	حسين بن محمد بن عبد الله
٢٧	=	الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم	الحلي
١٢٧	=	محمد بن يوسف بن علي	أبو حيّان

(خ)

٧٦	=	علي بن محمد ، أبو الحسن	ابن خروف النحوي
٦٧			الخليل بن أحمد الفراهيدي

(ر)

١٢٠	=	محمد بن الحسن ، رضي الدين	الرّضّي الاسترابادي
١٠٧	=	علي بن عيسى	الرّماني
٣٩	=	عبد القادر بن عبد الله ، أبو محمد	الرّهاوي

(ز)

الزجاجيّ	=	عبد الرحمن بن إسحاق	٣٨١
الزَمَخْشَرِيّ	=	محمود بن عُمر بن محمد	٢٩
الزِيلَعِيّ	=	عثمان بن عليّ ، فخر الدين	١٦٨

(س)

السخاويّ	=	محمد بن عبد الرحمن ، أبو الخير	٥٥
السكّاكِيّ	=	يوسف بن أبي بكر	٩٢
سيويه	=	عمرو بن عثمان بن قنبر	٦٧

(ش)

ابن الشُّحْنَة	=	محمد بن محمد ، أبو الوليد	٢١
الشُّمْنِيّ	=	أحمد بن محمد بن محمد	٣٥

(ط)

الطحاويّ	=	أحمد بن محمد بن سلامة	٢٧
الطبيّ	=	حسين بن محمد بن عبد الله	١٦٩

(ع)

عبد الرحمن بن إسحاق	=	الزجاجيّ	٣٨١
عبد القادر بن عبد الله	=	الرُّهاويّ	٣٩
عبد الله بن عمر بن محمد	=	البيضاويّ	١٨

٣٨	الجويني	=	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
١٦٨	الزليعي	=	عثمان بن علي ، فخر الدين
٨١	ابن الحاجب	=	عثمان بن عمر بن أبي بكر
٨	عبد العزيز بن عبد السلام	=	عز الدين بن عبد السلام
١١	الأشعري	=	علي بن إسماعيل ، أبو الحسن
١٠٧	الرُماني	=	علي بن عيسى
٦٧	سيبويه	=	عمرو بن عثمان بن قنبر
٤٠	ابن الملقن	=	عمر بن علي بن أحمد
٧٦	ابن خروف التَّحوي	=	علي بن محمد ، أبو الحسن
٩٧	ابن الأثير	=	علي بن محمد الجزري
٤٤	الجرجاني	=	علي بن محمد بن علي
١٢٨	الجزولي	=	عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبِخت
٢٨	القاضي عياض	=	عياض بن موسى بن عياض

(ف)

٤٢	يحيى بن زياد بن عبد الله	=	الفراء
٥٤	محمد بن يعقوب بن محمد	=	الفيروز آبادي

(ق)

٢٨	عياض بن موسى بن عياض	=	القاضي عياض
٢٩	أحمد بن إدريس ، شهاب الدين	=	القراي

قُطْرِب = محمد بن المُستنير ٩٣

(ك)

ابن كثير = إسماعيل بن عُمر بن كثير ٨٥

ابن كيسان النَّحْوِيّ = محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ٣٠٠

(م)

المازنيّ = بكر بن محمد ، أبو عثمان ١٠٦

المُبرّد = محمد بن يزيد ٦٧

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان = ابن كيسان النَّحْوِيّ ٣٠٠

محمد بن الحسن ، رضيّ الدين = الرضيّ الاسترابادي ١٢٠

محمد بن زياد = ابن الأعرابيّ ٣٩٨

محمد بن عبد الرحمن = السخاويّ ٥٥

محمد بن المستنير = قُطْرِب ٩٣

محمد بن يعقوب = الفيروزآبادي ٥٤

محمد بن يوسف بن عليّ = أبو حيّان ١٢٧

ابن المُلقنّ = عُمر بن عليّ بن أحمد ٤٠

(ن)

ابن النّحاس = أحمد بن محمد بن إسماعيل ٤٢

النوويّ = يحيى بن شرف بن مري ٣٣

(ي)

الصفحة

العلم

٣٣	=	النووي	يحيى بن شرف بن مري
٤٢	=	الفراء	يحيى بن زياد بن عبد الله
٩٢		السكاكي	يوسف بن أبي بكر السكاكي

* * *

٤- فهرس التعريفات والمصطلحات
أ- تعريفات ومصطلحات التجويد والقراءة

<u>الصفحة</u>	<u>التعريف</u>	<u>الصفحة</u>	<u>التعريف</u>
١٦٣	التحقيق	٤٥٠	الاختلاس
١٦٣	التدوير	١٥٧	الأداء
١٦١	الترتيل	٢٢١، ٢٢٠	الإدغام
١٦٩	الترعيد	٢٢٢	الإدغام الصغير
١٦٩	الترقيص	٢٢٢	الإدغام الكبير
١٩١	الترقيق	١٤٢	الاستطالة
١٦٩	التطريب	١٢٤	الاستعلاء
٣٥٦	التعلُّق اللَّفْظِي	١١٠	الاستفال
٣٥٦	التعلُّق المَعْنَوِي	٤٤٤	الإشمام
١٩١	التفخيم	١٢٩	الإطباق
١٤٢	التفشي	١٣٩	الانحراف
٢٢٤	التقارب	١١١	الانفتاح
١٣٩	التكرير	٣٣٢	البتر
٥٠	تَمَوُّجُ الهَوَاءِ	٢٢٣	التجانس
١٥٧	التلاوة	١٥١، ٥٧	التجويد
٢٢٣	التمائل	١٥٨	التجويد الاصطلاحي
٢٨٩	التنوين	١٦٩	التحريف
٢٩٠	تنوين التمكين	١٦٩	التحزين

<u>الصفحة</u>	<u>التعريف</u>	<u>الصفحة</u>	<u>التعريف</u>
٣٤٢	مدُّ الأصل	١٠٨	الجهر
٣٤٣	مدُّ البنية	١٦٢	الحدَر
٣٤٢	مدُّ البدل	١١٩	الحرف الشديد
٣٤٤، ٣٣٠	مدُّ البَسْط	١٠٩	الحرف المَجْهُور
٣١٥، ٣٢٩	المدُّ الجائز	١٠٩	الرَّحَاوَة
٣٤٠، ٣٢٢	مدُّ الحَجَز	٤٤٤	الرَّوْم
٣٣٠	مدُّ حرفٍ لحرفٍ	١٠٦	الصفات
٣٣٧، ٣١٥	المدُّ الطَّبِيعِي	١٣٣	الصفير
٣٤٣، ٣٣٥	المدُّ العَارِض	٤٩	الصوت
٣٤١، ٣٢٢	مدُّ العَدَل	١٦٧	الفكّ
٣٤٢	المدُّ الفَاصِل	١٥٧	القراءة
٣٤١	مدُّ الفَرَق	٣٦	القرآن
٣٤٤، ٣٣٠	مدُّ الفَصْل	٣١٢	القَصْر
٣١٦، ٣١٥	المدُّ اللّازِم	٣٤٣	القَصْر المَحَازِي
٣٤٢، ٣١٨	المدُّ اللّازِم الحَرَفِيّ	٣٣٢	القَصْر المَحْض
٣٤٢، ٣٢٣	المدُّ المتصِل	١٥٣	اللّحن
٣٤٤	المدُّ المَخْفِي	١٥٤	اللّحن الجَلِيّ
٣٤٣	المدُّ المُشْبِع	١٥٤	اللّحن الخَفِيّ
٣٣٨	المدُّ المَعْنَوِيّ	١٦٧	اللّحي
٣٤٢	المدُّ المُمَكِّن	٤٨	المَخْرَج
٣٣٢، ٣١٥	المدُّ الواجب	٣١٢	المدُّ

<u>الصفحة</u>	<u>التعريف</u>	<u>الصفحة</u>	<u>التعريف</u>
٤٤٢، ٣٤٧	الوَقْف	٣٦٤	المَصْحَفُ الإمام
٣٥٠	الوَقْف التَّامّ	٢٨٩	النون الساكنة
٣٥٥	الوَقْف الحَسَن	٤٣٦	همزة القَطْع
٣٥٧	الوَقْف القَبِيح	٤٣٦	همزة الوَصْل
٣٥٣	الوَقْف الكافي	١١٦	الْهَمْس

ب- تعريفات ومصطلحات أخرى

<u>التعريف</u>	<u>الصفحة</u>	<u>التعريف</u>	<u>الصفحة</u>
الاسم	١٠	العفو	١٩
التحرير	٥٦	اللُّغات	٥٤
التسمية	١٠	المدح	٢٣
التقضيّ	٤٥٢	المصدر السماعي	٤٣٩
الحمد	٢٢	المصدر القياسي	٤٣٩
الرحمة	١٣	النّيّ	٢٩
الشكر	٢٣	النّظم	٤٥٢
الصحابيّ	٣٥	الواجب	١٥٠،٤٦

* * *

٥- فهرس الألفاظ المختلفة من متن المقدمة

رقم البيت	اللفظ	نسخة أخرى	الصفحة
٦	لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ	لَيَنْطِقُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ	٥٠
٢٧	مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ الْقُرْآنَ آثَمُ	مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثَمُ	١٥٠
٣٧	وَاحْرِصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي	فَاخْرِصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي	١٨٤
٦٦	فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَعْنَةَ لَزِمَ	فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لَا بَعْنَةَ أَتَمَ	٢٩٨
٦٧	إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَذُتِيَا عَنْوُوا	إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَذُتِيَا صَنَوُوا	٣٠٣
٧٧	يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ	الْوَقْفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَأُ قَبْلَهُ	٣٥٧
٧٨	وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبَ	وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبُ	٣٦٢
٨٣	نُهِوا أَقْطَعُوا مِنْ مَا بِرُومٍ وَالتَّسَا	نُهِوا أَقْطَعُوا مِنْ مَا مَلَكَ رُومٍ التَّسَا	٣٧٣
٨٨	تَنْزِيلُ شُعْرًا وَغَيْرَهَا صِلَا	تَنْزِيلُ شُعْرًا وَغَيْرَ ذِي صِلَا	٣٨٤
٩٢	تَحِينُ فِي الْإِمَامِ صِلَ وَوَهْلًا	تَحِينُ فِي الْإِمَامِ صِلَ وَقِيلَ لَا	٣٩٧
٩٥	مَعَا أَحْجِرَاتُ عُقُودِ الثَّانِ هَمَّ	مَعَا أَحْجِرَاتُ عُقُودِ الثَّانِ ثَمَّ	٤٢٥
٩٨	كُلًّا وَالْأَنْفَالِ وَأُخْرَى غَافِرٍ	كُلًّا وَالْأَنْفَالِ وَحَرْفَ غَافِرٍ	٤٣٠

* * *

٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصّ المحقّق

الكتاب	المؤلف	الصفحة
- إبراز المعاني	أبو شامة	٩٥،٩١،٨٩،٨٦،٨٥
- ارتشاف الضرب	أبو حيان	١٤٣
- الإعلان	الصفراويّ	٣٢٥
- الإعلام بفوائد الأحكام	ابن الملقّن	٣٩
- التبصرة	مكيّ القيسيّ	٣٣١
- تفسير البيضاويّ	البيضاويّ	٢٥٣،١٨
- التمهيد في علم التجويد	ابن الجزريّ	١٧٢،١٠٢،٩٩،٩٦،٩٤،٩٠
		٢٢٨،٢١٦،٢١٤،٢١٢،١٨٢
		٢٩٤،٢٨٦،٢٧٣،٢٦٦،٢٣١
		٧٧،٨٩،٨٧،٧٨
- التيسير	الدانيّ	٣٣١،٣٢٦
- جامع البيان	الدانيّ	٣٣١،٢٠٢
- الحواشي الأزهرية	خالد الأزهرّيّ	١١٦
- الحواشي المفهّمة	ابن الناظم	١٦٩،١٢١،٩٩،٩٢،٨٠،٥٥
- درّ الأفكار (نظم)	الواسطيّ	١٤١
- الدرّ النظيم	-	٣٨٠
- الدقائق المحكّمة	زكريا الأنصاريّ	٩٧،٩٠،٨٨،٨٠،٤٣،٣٥،٣٢
		٣٨١،١٨١،١٧٢،١٣٧،١١٦
- الرعاية	مكيّ القيسيّ	١٠٣،٩٨،٩٣،٨٩،٧٦،٧١
		١٢٩،١١٢،١١٠،١٠٧،٢١٨

الكتاب	المؤلف	الصفحة
- سُنن الترمذي		١٦٤، ٣١
- الشاطبية (نظم)	الشاطبي	٣٢٧، ٣٢٥، ٢٩٢، ٩٧، ٩١
- شرح على العقيلة	ابن جُبارة	٣٨٧
- شرح الشافية	الاستراباذي	١٢٠
- الصحاح	الجوهري	١٢٤، ١١٥
- صحيح ابن خزيمة		١٦٢
- صحيح البخاري		٣٤٧، ١٦٢، ١٦٠
- صحيح مسلم		٣٤٧، ١٦٠، ٣١، ١٩
- طَيِّبة النشر (نظم)	ابن الجزري	٣٢١
- عقيلة أتراب القصائد	الشاطبي	٣٧٤، ٣٦٦، ١٧٦، ٦٠
- عمدة الحفاظ	السمين الحلبي	٢٧٣
- عمدة المفيد (نظم)	السخاوي	٥٦
- القاموس المحيط	الفيروز آبادي	٢٨١، ١٦٧، ١٤٢، ٩٧، ٥٤
- القصيدة الحصرية	الحصري	١٣٨
- الكامل	الهذلي	٣٣١
- كنز المعاني	الجعيري	٣٤٨، ٤٩
- معني اللبيب	ابن هشام	٢٩١
- مفتاح العلوم	السكاكي	٩٢
- المقاصد الحسنة	علم الدين السخاوي	٥٥
- المُقنع	الداني	٣٨٠، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٢، ٣٦٦
		٣٧٤، ٣٧٣

<u>الكتاب</u>	<u>المؤلف</u>	<u>الصفحة</u>
- النشر في القراءات العشر	ابن الجزري	٨٧،٨٥،٨٣،٧١
		١٢٦،١٠٣،٩٦،٩٤،٩٣،٨٩
		١٨٢،١٧٥،١٦٤،١٤٩،١٣٦
		٣٠٢،٢٩٨،٢١٢،٢٠٢،١٨٤
		٣٢١،٣٢٠،٣١٩،٣٠٦،٣٠٥
		٤٤٤،٤١٠،٣٣٩،٣٣٤،٣٢٦
- نهاية الإتقان في تجويد القرآن	شُريح الرعيّني	١٣٥

* * *

٧- فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المصادر المخطوطة :

- ١- بُغية المرتاد لتصحيح الضاد ، لابن غانم المقدسيّ (ت ١٠٠٤هـ) ، نسخة مصوّرة عن مخطوطة مكتبة المتحف ، بغداد ، برقم (٧/١١٠٦٨) .
- ٢- جميلة أرباب المراصد شرح عقيلة أتراب القصائد ، لأبي إسحاق إبراهيم الجعبريّ (ت ٧٣٢ هـ) ، نسخة مصوّرة عن مخطوطة المكتبة البلدية بالإسكندرية ، برقم (٣٨٥٥) .
- ٣- حاشية العلامة عبد الرحمن أبي النصر التّحراويّ الشهير بالمقريّ (ت ١٢١٠هـ) المسماة بـ : التّكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقدّمة تجويد القرآن ، نسخة مصوّرة عن مخطوطة دار الكتب الظاهرية بدمشق ، وهي برقم (٦٤٩٥) .
- ٤- الدرّة الصقيلة في شرح العقيلة ، لأبي بكر بن أبي محمد عبد الله اللبيب ، نسخة مصوّرة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم [٢٩٠] خصوصي [٢٢٢٩٧] عمومي .
- ٥- الفوائد السّريّة في شرح المقدّمة الجزرية ، لمحمد بن إبراهيم التاذيّ الحلبيّ (ت ٩٧١ هـ) نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية برقم [١١٥٤] خصوصي [٣٢٨٤٣] عمومي . وأخرى مصورة برقم [١٥٧١] عن مخطوطة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء .
- ٦- كثر المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني ، لإبراهيم بن عمر الجعبريّ (ت ٧٣٢ هـ) نسخة مصوّرة من مكتبة الشيخ الدكتور أيمن سويد حفظه الله .
- ٧- اللآلئ السّنية في شرح المقدّمة الجزرية ، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) نسخة مصورة عن مخطوطة المكتبة الأزهرية برقم [٢٦٣] خصوصي [٢٢٢٧٠] عمومي .

ثانياً : المصادر المطبوعة :

- القرآن الكريم :

- أ- المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم ، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .
- ب- المصحف المضبوط على رواية ورش عن نافع ، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .
- ج- المصحف المضبوط على رواية الدوري عن أبي عمرو ، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .

(أ)

- أبحاث في علم التجويد ، للدكتور غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م .
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ، للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥ هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي ، القاهرة ، ١٤٠٢ هـ = ١٨٩١ م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمّى " منتهى الأمان والمسرات في علوم القراءات " ، لأحمد بن محمد البنا ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
- إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د. ت.) .
- أربعة كتب في علوم القرآن للمهدوي ولابن برّي ولسفاسقي ولجهول ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

- الأرجوزة المنبهة على أسماء القرّاء والرّواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات ، لأبي عمرو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري ، دار المغني ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .
- الأذكار ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النوويّ (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق محمّي الدين مستو ، مكتبة دار التراث بالمدينة المنورة ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .
- أسباب حدوث الحروف ، لأبي علي الحسين بن سينا ، صحّحه محبّ الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٥٢ هـ .
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، المعروف بـ " الموضوعات الكبرى " ، لعلي بن محمد القاري (ت ١٠١٤ هـ) ، تحقيق محمد الصباغ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الثّحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م .
- الأعلام ، لخير الدين الزركليّ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١٤ ، ١٩٩٩ م .
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ، للإمام أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملّقن ، تحقيق عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م .

- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ) ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرى ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .
- الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع ، د. عبد المهيم الطحّان ، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
- الإمام شمس الدين ابن الجزري فهرس مؤلفاته ومَن ترجم له ، د. محمد مطيع الحافظ ، مسئلة من آفاق الثقافة والتراث ، عدد (٣) - رجب ١٤١٤ هـ ، مركز جمعة الماجد ، دبي ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م .
- الإمام المتوَلَّى وجهوده في علم القراءات ، د. إبراهيم سعيد الدوسري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .
- إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري ، لإلياس بن أحمد البرماوي ، دار الندوة العالمية ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .
- إنباء الغمر بأبناء العمر ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق د. حسن حبشي ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ .
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، لعبد الرحمن بن محمد العليمي ، النجف ، ١٣٨٨ هـ .
- الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) ، وضع حواشيه محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تقدم محمود عبد القادر الأرناؤوط ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى ، بيروت .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠ هـ = ١٩٩٧ م .

(ب)

- البحر المحيط في التفسير ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ (ت ٧٥٤ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .
- البدء والتاريخ ، للمطهر بن طاهر المقدسيّ (٣٥٥ هـ) ، ستة أجزاء ، طبع في شالون ١٩١٦ م .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكانيّ (ت ١٢٥٠ هـ) ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، (ط. مصوَّرة) .
- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م ، (ط. مصوَّرة) .
- بيان العيوب التي يجب أن يَجْتَنِبَهَا القُرَّاء ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن البناء (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م .

(ت)

- التبصرة في القراءات السبع ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القَيْسِيّ (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. محمد غوث الندويّ ، طبع الدار السلفيّة ، بومباي ، ١٤٠٢ هـ .
- التبيان في آداب حملة القرآن ، لأبي زكريا النوويّ (ت ٦٧٦ هـ) ، تحقيق عبد القادر الأوناؤوط ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، ط ٣ ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م .
- التبيان في إعراب القرآن = إملاء ما منّ به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد البحايي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- التحديد في الإتيان والتجويد ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .
- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية ، لكمال الدين محمد الشهير بابن همام الدين الإسكندريّ (ت ٨٦١ هـ) ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥١ هـ .
- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والمدّ والقصر ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق د. محيي هلال السرحان ، مجلة كلية الشريعة ، العدد التاسع ١٩٨٦ م .
- تراجم أعلام النساء ، إعداد إدارة البحث والإعداد في مؤسسة الرسالة ، إشراف رضوان دعبول ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين ، لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقيّ (ت ٦٦٥ هـ) ، عني بها السيد عزّت العطار الحسينيّ ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٤ م .

- التذكرة في القراءات الثمان ، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٩٩ هـ) ، تحقيق د. أيمن سويد ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م .
- تذكرة الموضوعات ، لمحمد طاهر بن علي الهندي الفتني (ت ٩٨٦ هـ) ، نشر أمين دبح ، بيروت ، (د.ت) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .
- تفسير ابن كثير ، لعلماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشيّ الدمشقيّ (ت ٧٧٤ هـ) ، مطبعة المنار ، القاهرة ، ١٣٤٣ هـ .
- تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقيّ (ت ٧٧٤ هـ) ، نشر مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- تفسير الكشاف ، للزمخشريّ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .
- تقريب التهذيب ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق محمد عوامة ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ، للإمام أبي علي الحسن ابن بليمة (ت ٥١٤ هـ) ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م .
- التمهيد في علم التجويد ، لأبي الخير محمد بن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

- التمهيد في معرفة التجويد ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمدانيّ العطار (ت ٥٦٩ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكنائيّ (ت ٩٦٣ هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ، مكتبة القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٣٧٨ هـ .

- التوجيه التّحوي للقراءات فوق السبعة في كتاب الكامل للإمام الهذليّ (ت ٤٦٥ هـ) ، تحقيق د. أيمن رشدي سويد ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق أوتويرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

(ج)

- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزريّ (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة الحلواني ، مطبعة الملاح ، مكتبة دار البيان ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م .

- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لأبي عمرو الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. محمد كمال عتيك ، مطابع مديرية النشر والطباعة والتجارة التابعة لوّقف الديانة التركي ، أنقرة ، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

- الجامع الصحيح سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى الترمذيّ السلميّ (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، المكتبة الإسلامية ، (ط. مصوّرة) .

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .
- الجعبري ومنهجه في كثر المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهان ، دراسة أحمد اليزيدي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- جمال القراء وكمال الإقراء ، لأبي الحسن علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. عبد الكريم الزبيدي ، دار البلاغة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م .
- جهد المقل ، لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت ١١٥٠ هـ) ، تحقيق د. سالم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .
- جهود ابن الحنبلي اللغوية مع تحقيق كتابه عقد الخلاص في نقد كلام الخواص ، تحقيق نهاد حسوي صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

(ح)

- حاشية الخضري ، لمحمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري (ت ١٢٨٧ هـ) ، على شرح عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٩ هـ = ١٩٤٠ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية وعيسى البابي الحلبي ، مصر .

- حاشية العطار على جمع الجوامع ، للعلامة حسن العطار على شرح الجلال المحليّ على جمع الجوامع للإمام ابن السبكيّ ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة .
- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ، خالد الوقاد الأزهريّ (ت ٦٠٥ هـ) ، نُقلت من نسخة مصحّحة على فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي وعبد الرؤف محمد سالم ، إخراج ياسر المزروعى ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .
- الحواشي المفهّمة في شرح المقدّمة لابن الناظم ، المطبعة الميمنية ، أحمد البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٠٩ هـ .
- الحلقات المضيّات من سلسلة أسانيد القراءات ، دراسة تاريخية موثّقة في ضبط وترجمة سلسلة رجال القراءات من عهد النبي ﷺ حتى القرن الخامس عشر الهجري ، للسيد بن أحمد بن عبد الرحيم ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، بيشة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

(خ)

- الخطط التوفيقية ، لعلي مبارك ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ط ١ ، ١٣٠٦ هـ .
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، لمحمد أمين بن فضل الله المحيي (ت ١١١١ هـ) ، طبع بمصر ١٢٨٤ هـ .

(د)

- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، للدكتور غانم قدوري الحمد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .
- درّة القاري للفرق بين الضاد والطاء ، لعزّ الدين عبد الرزاق الرّسعني أبي محمد الحنبليّ (ت ٦٦١ هـ) ، تحقيق د. محمد بن صالح البراك ، دار ابن عفان ، الخبر ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية في الأحكام التجويدية ، لسيد لاشين أبو الفرح ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .
- الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية ، لزكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق محمد غياث الصباغ ، مكتبة الغزالي ، دمشق ، ط ٤ ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .
- الدقائق المحكمة شرح المقدمة الجزرية ، لزكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق د. نسيب نشاوي ، دار المكني ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .
- ديوان جميل بثينة ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدويّ) شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

(ر)

- رسالتان في تجويد القرآن (كتاب التنبيه على اللّحن الجليّ واللّحن الخفيّ ، وكتاب اختلاف القراء في اللام والنون) ، لأبي الحسن علي بن جعفر بن محمد الرّازيّ السعيديّ (ت ٤٦١ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. أحمد حسن فرحات ، دار المعارف ، دمشق .
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد ، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- رياضة اللسان - شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن للسمنودي - ليوسف السمنودي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م .

(س)

- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي ، لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح العذريّ (٨٠١ هـ) ، راجعه الشيخ علي محمد الضباع ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ٣ ، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة ج ١ ، تخرج محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ .
- سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ، لعليّ محمد الضباع ، مكتبة المشهد الحسيني ، القاهرة ، (د. ت) .
- سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ (ت ٢٧٥ هـ) ، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله بن محمد بن يزيد بن ماجه القزوينيّ (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربي ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

- سنن الدارقطنيّ ، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطنيّ (ت ٣٨٥ هـ) ،
مراجعة عبد الله هاشم يماني المدنيّ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٦٦م = ١٣٨٦ هـ .
- سنن النسائيّ ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائيّ (ت ٣٠٣ هـ) ،
مراجعة د. عبد الغفار سليمان البنداريّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١م
= ١٤١١ هـ .

(ش)

- الشافية في علم التصريف ، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب
(ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكيّة ، مكة المكرمة ،
ط ١ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد ، شهاب الدين عبد الحي بن
أحمد العكريّ الحنبليّ (ت ١٠٨٩ هـ) ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود
الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٧٦٩ هـ) ، لمحمد محي الدين
عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك المسمّى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ،
لمحمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٧٠ م .
- شرح ألفية ابن مالك ، أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد
ابن مالك صاحب الألفية ، اعتنى به محمد بن سليم البليديّ ، بيروت ، منشورات
ناصر خسرو ، ١٢١٢ هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ،
ود. محمد المختون ، دار هجر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

- شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ، لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح (ت ٨٠١ هـ) ، تحقيق عبد الفتاح القاضي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩ م .
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي (ت ٨٣٤ هـ) ، تحقيق الصديقي سيدي فوزي ، رسالة مقدّمة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم الشرعية ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمّى بـ : الكاشف عن حقائق السنن ، لشرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) ، تحقيق المفتي عبد الغفار محب الله ونعيم أشرف ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان .
- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .
- شرح المفصّل ، لموفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (ط. مصوّة) .
- شرح المقدّمة الجزرية ، لعصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بـ : طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، تحقيق د. محمد سيدي محمد الأمين ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م .
- شرح الهداية ، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٤٠ هـ) ، تحقيق ودراسة د. حازم حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م .

- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

- شيخ القراء الإمام ابن الجزري ، د. محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م .

(ص)

- الصُّحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق د. مصطفى البغا ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط ٥ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٢٥ هـ) ، مراجعة شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٣ م = ١٤١٤ هـ .

- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

- صحيح مسلم بشرح الإمام محي الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ) المسمى بـ " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

(ض)

- الضعفاء الكبير ، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ هـ) ، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .

- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، (ط . مصوَّرة) .

(ط)

- الطُّراز في شرح ضبط الخَرَّاز ، لأبي عبد الله محمد التَّنَسِّي (ت ٨٩٩ هـ) ، تحقيق د. أحمد شرشال ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .
- الطرازات المُعلِّمة في شرح المقدِّمة ، لعبد الدائم الأزهرّي (٨٧٠ هـ) ، تحقيق د. نزار خورشيد عقراوي ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

(ظ)

- الظاءات في القرآن الكريم ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م .

(ع)

- العلماء العزّاب الذين آثروا العِلْم على الزواج ، لعبد الفتاح أبو غدّة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق د. محمد التونجي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- عون المريد لشرح جوهرة التوحيد في عقيدة أهل السنة والجماعة ، لعبد الكريم تتان ، ومحمد أديب الكيلاني ، وعبد الكريم الرفاعي ، ووهبي سليمان الألباني ، دار البشائر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م .

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، عني بنشره ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

(ف)

- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد ، لصفوت محمود سالم ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .
- فتح القدير : الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي ابن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- فتح الوصيد في شرح القصيد ، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د . مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .
- الفرق بين الضاد والطاء ، لأبي القاسم سعد الزنجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق د . موسى بناي علوان العليبي ، نشر وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، علوم القرآن ، مخطوطات التوحيد ، مؤسسة آل البيت ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م .
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، علوم القرآن ، مخطوطات القراءات ، مؤسسة آل البيت ، الأردن ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م .
- الفوائد التحويدية في شرح المقدمة الجزرية ، لعبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى ، مطابع الرشيد ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .
- الفوائد المفهومة في شرح المقدمة الجزرية ، لمحمد بن علي بن يالوشة الشريف (ت ١٣١٤ هـ) ، دار الفرقان ، الدار البيضاء .

(ق)

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .
- القصيدة الحصرية في قراءة نافع ، لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري القيرواني (ت ٤٦٨ هـ) ، ضمن بحث يشتمل على شرح القصيدة لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل الإشبيلي المعروف بابن عَظيمة (ت ٥٤٣ هـ) ، مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا ، تحقيق توفيق العبقرى ، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله ، كلية الآداب ، فاس ، ١٤١٤ هـ .
- قصيدتان في تجويد القرآن ، لأبي مزاحم الخاقاني (ت ٣٢٥ هـ) ولعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق د. أبي عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .
- القطع والائتاف ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق أحمد خطاب العمر ، بغداد ، وزارة الأوقاف ، مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي
(ت ٦٦٠ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت .

(ك)

- كتاب الإدغام الكبير ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. زهير
غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

- كتاب البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان رضي الله عنه ، لابن معاذ الجهني
الأندلسي (ت ٤٤٢ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ،
ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

- كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع ، لابن الفحّام الصقلي (ت
٥١٦ هـ) ، تحقيق د. ضاري إبراهيم العاصي الدوري ، دار عمار ، الأردن ،
ط ١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م .

- كتاب الخط ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣١١ هـ) ،
تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيق د. شوقي
ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ .

- كتاب سيويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنير (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق
عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

- كتاب فضائل القرآن ، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ، تحقيق د. محمد
إبراهيم البنا ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

- كتاب في معرفة الضاد والظاء ، لأبي الحسن علي القيسي الصقلي ، تحقيق
د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

- كتاب المصاحف ، لأبي بكر عبد الله بن سليمان السجستاني (ت ٣١٦ هـ) ،
تحقيق د. محب الدين عبد السبحان واعظ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،
قطر ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ .

- كتاب المنهاج في شعب الإيمان للإمام الحافظ أبي عبد الله الحسين بن الحسن
الحليمي (ت ٤٠٣ هـ) ، تحقيق حلمي محمد فوده ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ،
١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي الشيرازي المعروف
بأبي مريم (ت ٥٦٢ هـ) ، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة
الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

- كتاب لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وريُّ الظمآن لمعرفة ما ورد من الآثار في
ثواب قارئ القرآن ، لمحمد بن عبد الواحد الغافقي (ت ٦١٩ هـ) ، تحقيق
د. رفعت فوزي عبد المطلب ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ =
١٩٩٧ م .

- كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة ، لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ،
تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١ ،
١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م .

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ،
لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢ هـ) ، تحقيق أحمد القلاش ، مكتبة
التراث الإسلامي ، حلب .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب
القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق د. محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني
المعروف بجاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤ هـ =
١٩٩٤ م .

- كتر المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني ، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت
٧٣٢ هـ) ، تحقيق أحمد اليزيدي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ،
١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، لنجم الدين الغزي ، تحقيق د. جبرائيل
سليمان جبور ، دار الآفاق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .

(ل)

- لبُّ اللباب في تحرير الأنساب ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق
محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
ط ١ ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، بعناية أمين محمد عبد الوهاب
ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٩ هـ =
١٩٩٩ م .

- لسان الميزان ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ،
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ت ١٤١٧ هـ) ، وأخرجه سلمان عبد الفتاح
أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، للإمام شهاب الدين القسطلاني (٩٢٣ هـ) ،
تحقيق عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين ، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .

- الباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ) ،
دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

(م)

- متن الشاطبية المسمّى حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات العشر ، لأبى محمد
القاسم بن فيّره الشاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ) ، تحقيق محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار
الهدى للنشر ، المدينة المنورة ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م .

- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، بشرح العلامة الجاربرديّ (ت
٧٤٦ هـ) وحاشية ابن جماعة الكنانيّ على الشرح ، عالم الكتب ، بيروت .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد
ابن قاسم العاصميّ الحنبليّ ، مطابع الرياض ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ .

- مختار الصحاح ، لأبى بكر الرازيّ ، دار الفكر العربيّ ، بيروت ، ط ١ ،
١٩٩٧ م .

- مختصر تفسير ابن كثير ، للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقيّ (ت
٧٧٤ هـ) ، تحقيق محمد عليّ الصابونيّ ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ
= ١٩٩٩ م .

- مختصر الفتح المواهبيّ فى مناقب الإمام الشاطبيّ ، لشهاب الدين أحمد بن محمد
القسطلاّبيّ (ت ٩٢٣ هـ) ، تحقيق د. محمد حسن عقيل موسى ، الجماعة الخيرية
لتحفيظ القرآن الكريم ، جدّة ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م .

- المستدرك على الصحيحين ، لأبى عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ
(ت ٤٠٥ هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ،
بيروت ، (د.ت) .

- المسند ، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الجليل ، بيروت ، (ط. مصوَّرة) .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي (ت ٥٤٤ هـ) ، إشراف مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- المصنوع في معرفة الموضوع ، لعلي القاري الهروي (ت ١٠١٤ هـ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ت ١٤١٧ هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .
- معاني القرآن ، ليجي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
- معاني القرآن وإعراجه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، للدكتور إسماعيل عمايرة ، والدكتور عبد الحميد السيد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
- معجم الأعلام ، معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين ، لبسام عبد الوهاب الجابي ، الجفان والجابي للطباعة والنشر ، قبرص ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
- معجم البلدان للإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٥ م .

- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م .
- معجم شيوخ الحفاظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس ، للدكتور عبد الهادي حميتو ، طبع الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية ، المغرب ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .
- معجم طبقات الحفاظ والمفسرين مع دراسة عن الإمام السيوطي ومؤلفاته ، دراسة عبد العزيز عز الدين السيروان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ، لعبد الغني الدقر ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .
- معجم مؤلفات الحفاظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود ، للدكتور عبد الهادي حميتو ، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية ، المغرب ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحّالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (ط . مصوّرة) .
- معجم مقيّدات ابن خَلِّكان ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
- المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتور ف . عبد الرحيم ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي
(ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق د. طيار آلتي قولاج ، مركز البحوث الإسلامية التابع
لوقف الديانة التركي ، إستانبول ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام
(ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد علي صبيح ،
القاهرة .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى
الشهير بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) ، تحقيق كامل كامل بكري ،
وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ،
مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م .
- مفردات ألفاظ القرآن ، للعلامة الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥ هـ) ، تحقيق
صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لأبي الخير
محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، تحقيق عبد الله محمد الصديق ،
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م .
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط ، لأبي عمرو عثمان
ابن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، دار الفكر ، دمشق ،
ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .
- المكثف في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل ، للأبي عمرو الداني (ت
٤٤٤ هـ) ، تحقيق د. يوسف المرعشلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ،
١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لأبي الخير محمد بن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
- المنح الآلهية شرح مقدمة الجزرية في علم التجويد ، لهانئ بن محمد القاضي (معاصر) ، دار المجتمع ، جدة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .
- المنح الفكرية على متن الجزرية ، للملا علي القاري (ت ١٠١٦ هـ) ، تحقيق عبد القوي عبد المجيد ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- منظومة طيبة النشر في القراءات العشر ، لابن الجزريّ ، تحقيق علي محمد الضباع ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م .
- منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف ، لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبيّ (ت ٥٩٠ هـ) ، تحقيق د. أيمن رشدي سويد ، دار نور المكتبات ، جدة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .
- منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه ، لابن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، تحقيق د. أيمن سويد ، دار نور المكتبات ، جدة ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر ، د. محمد محمد سالم محيسن ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م .
- موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد علي التهانويّ (ت ١١٥٨ هـ) ، تحقيق د. رفيق العجم ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- الموضح في التجويد ، لعبد الوهاب بن محمد القرطبيّ (ت ٤٦١ هـ) ، تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م .

(ن)

- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) ، راجعة علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاويّ (ت ٦٨٥ هـ) ، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الآسنويّ الشافعيّ (ت ٧٧٢ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٢ م .
- نهاية القول المفيد في علم التجويد ، لمحمد مكي نصر ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ .

(هـ)

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين ، لإسماعيل باشا البغداديّ (ت ١٣٣٩ هـ) ، مكتبة المثنى ، بيروت .
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفيّ (ت ١٤٠٩ هـ) ، طبع بن لادن ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

* * *

٨- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- القسم الأول : الدراسة :	
- الإهداء	٥
- تقديم فضيلة الدكتور أيمن سُويد	٧
- قالوا عن الفضالي	٩
- مقدّمة الدراسة	١١
- خطّة الدراسة والتحقيق	١٤
- الإسناد الذي أدّى إلى هذا المتن المبارك عن الناظم ،	
وصورة الإجازة.....	١٨-١٩
- الباب الأوّل : الناظم ومنظومته :	
- الفصل الأول : التعريف بصاحب النّظم ،	
الإمام ابن الجزري.....	٢٧
- الفصل الثاني : منظومة « المقدّمة » قيمتها العلمية	
وأثرها وما كُتب عليها ، ويشمل :	
- المبحث الأول : في التعريف بمنظومة « المقدّمة »	٤١
- المبحث الثاني : في تتبّع شروح « المقدّمة »	
وتسلسلها تاريخياً	٤٥
- المبحث الثالث : منزلة « الجواهر المضيّة »	
بين شروح المقدّمة	٥٠

- الباب الثاني : الشارح وكتابه :

- الفصل الأول : في التعريف بالمؤلف

- الشارح ، الفضالي..... ٥٧
- الفصل الثاني : في التعريف بكتابه
- « الجواهر المضية » :

- أ- اسمه ونسبه ومولده ٥٧
- ب- شيوخه ٥٨
- ج- سنده في القراءات ٥٩
- د- تلامذته ٦١
- هـ - مؤلفاته ٦٣
- و - وفاته ٦٣
- ز - ثناء العلماء عليه ٦٣

- الفصل الثاني : في التعريف بكتابه :

- أ- اسم الكتاب ٦٧
- ب- توثيق نسبته إلى المؤلف ٦٧
- ج- توثيق أن النصّ موضوع الدّرس
- هو كتاب الجواهر المضية..... ٦٧
- د- مصادر الكتاب ٦٩
- هـ- منهج المصنّف ٧٥
- و- ملاحظات على منهج المصنّف ٧٥
- ز- نُسخ الكتاب ٨٠
- ح- بيان منهج التحقيق..... ٨٤

- ط - إيضاح المصطلحات والرموز ٨٧
- نماذج من مصوَّرات التُّسخ الخطيَّة ٨٩
- القسم الثاني : التحقيق :
- مقدِّمة الشارح ٣
- مقدِّمة التَّظْم ٥
- مقدِّمة الناظم ١٧
- سبب جمع القرآن في المصاحف ٥٩
- باب مخارج الحروف :
- المخرج الأول : الحوف ٦٧
- المخرج الثاني : الهمزة والهاء ٧٠
- المخرج الثالث : العين والحاء ٧٤
- المخرج الرابع : الغين والحاء ٧٤
- المخرج الخامس : القاف ٧٦
- المخرج السادس : الكاف ٧٨
- المخرج السابع : الجيم والشين والياء ٨٠
- المخرج الثامن : الضاد ٨١
- المخرج التاسع : اللام ٨٥
- المخرج العاشر : النون ٨٨
- المخرج الحادي عشر : الراء ٩٠
- المخرج الثاني عشر : التَّاء والذال والتاء ٩٤
- المخرج الثالث عشر : الصاد والزاي والسين ٩٥

- المخرج الرابع عشر : الظاء والذال والثاء ٩٨
- المخرج الخامس عشر : الفاء ١٠٠
- المخرج السادس عشر : الواو والباء والميم ١٠١
- المخرج السابع عشر : الخيشوم : الغنة ١٠٢
- باب صفات الحروف : ١٠٦
- الحروف المهموسة والمجهورة ١١٥
- الحروف الشديدة والرَّخوة ١١٨
- الحروف البينية ١٢١
- الحروف المستعلية والمستفلة ١٢٣
- الحروف المطبقة والمذلفة ١٢٨
- حروف الصغير ١٣٢
- حروف القلقة ١٣٣
- حروف اللين ١٣٦
- حرفا الانحراف ١٣٩
- حرف التكرير ١٣٩
- حرف التفشّي ١٤٠
- حرف الاستطالة ١٤٢
- خاتمة في ذكر كلِّ حرفٍ وصفته ١٤٥
- باب التجويد : ١٤٩
- تعريف التجويد ١٥١
- اللّحن وأنواعه ١٥٣

- ١٥٧ - الفرق بين التلاوة والأداء والقراءة
- ١٦١ - مراتب التجويد
- ١٧١ - باب الترقيق
- ١٧٧ - باب استعمال الحروف
- ١٩١ - باب الرّاءات
- ١٩٢ - اختلاف القراء في أصل الرّاء ، التفخيم أم الترقيق ؟
- ١٩٣ - مذاهب القراء في حكم الرّاء
- ١٩٩ - أحكام الرّاء عند الوقف عليها
- ٢٠٤ - باب اللامات وأحكام متفرقة
- ٢٠٥ - حكم لفظ الجلالة
- ٢٠٨ - أقسام الحروف من حيث التفخيم والترقيق
- ٢٢٠ - باب إدغام التماثلين والمتجانسين
- ٢٣٤ - تمة : اللام القمرية واللام الشمسية
- ٢٣٦ - باب الضاد والظاء
- ٢٨٠ - باب التحذيرات
- ٢٨٣ - باب النون والميم المشدّتين والميم الساكنة
- ٢٨٩ - باب أحكام النون الساكنة والتنوين
- ٣١٢ - باب المدّ والقصر
- ٣٣٢ - مراتب المدّ
- ٣٤٠ - تمة : ألقاب المدّ
- ٣٤٥ - باب الوقف والابتداء

- باب المقطوع والموصول ٣٦٤
- خاتمة : ذكر الياءات الزوائد مفصلاً على ما في السُّور ٤٠٦
- باب التاءات ٤٢٢
- باب همزة الوصل ٤٣٥
- باب الوقف على أواخر الكلم ٤٤٢
- الخاتمة : نتائج الدِّراسة والتحقيق ٤٥٨
- بعض المقترحات ٤٦٠
- ملحق في تراجم الأعلام ٤٦٢
- الفهارس العلمية :
- ١- فهرس الأحاديث الشريفة ٤٨٧
- ٢- فهرس الآيات الواردة في النصِّ المُحقَّق :
- أ- الآيات الكاملة ٤٨٩
- ب- أنصاف وأجزاء الآيات ٤٩١
- ٣- فهرس الأعلام ٤٩٣
- ٤- فهرس التعريفات والمصطلحات ٤٩٩
- أ- مصطلحات التجويد والقراءة ٤٩٩
- ب- مصطلحات أخرى ٥٠٢
- ٥- فهرس الألفاظ المختلفة من متن المقدِّمة ٥٠٣
- ٦- فهرس أسماء الكتب المذكورة في النصِّ المُحقَّق ٥٠٤
- ٧- فهرس المصادر والمراجع ٥٠٧
- ٨- فهرس الموضوعات ٥٣٤

